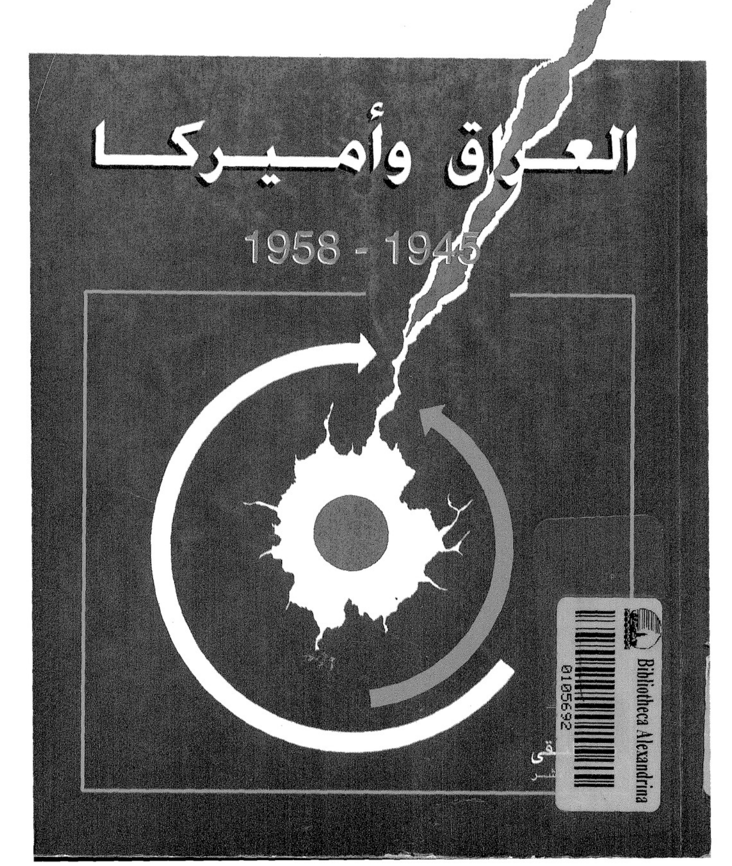
د. حسين شذر


العراق وأميركا
1958 - 1945
Bibliotheca Alexandrina
0105692

العراق وأميركا
1945 - 1958

د. حسين طعمه شذر

العراق وأميركا
1945 - 1958

دَار المُلتقى للطباعة والنشر

الطبعة الأولى سبتمبر: 1998 م

الناشر: دار الملتقى للطباعة والنشر

ليماسول ــ قبرص

بيــروت ــ لبنــان

المحتويات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

المقدمة:

تشكل العلاقات الدولية، وما يترتب عليها، عاملاً حاسماً في سير الأحداث التي شهدتها أقطار الشرقين الأدنى، والأوسط، مما يستوجب دراسة إفرازاتها على جميع الصعد التاريخية، والدولية. ويدخل في هذا النطاق العلاقات العراقية ـ الأمريكية موضوع هذه الدراسة في الفترة (1945 ـ 1958). فقد تحولت الولايات المتحدة الأمريكية إلى القوة الاقتصادية الأولى عالمياً بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، فازداد وزنها على الساحة الدولية بوتائر سريعة، وغدت أهم قطب دولي فاعل، ومؤثر في السياسة الدولية. وتشعبت تبعاً لذلك أهداف السياسة الأمريكية التي أخذت ترنو حثيثاً إلى مد نفوذها في العالم، لا سيما في تلك الأصقاع التي عرفت بإمكاناتها الاقتصادية، أو بأهميتها السياسية في خضم حرب باردة ازدادت تفاقماً بعد انقسام العالم إلى معسكرين رأسمالي، واشتراكي، أو غربي، وشرقي يتوسطهما عالم ثالث استقل حديثاً، أو في طريقه إلى الاستقلال السياسي. وأضفى نمو حركات التحرر بين شعوب العالم الثالث بعداً خاصاً على طبيعة العلاقات الدولية بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها بفرض توازن جديد للقوى على صعيد تلك العلاقات.

ينطوي العراق، كما لا يخفى، على كل عوامل الجذب، والإغراء موقعاً واقتصاداً، وبشكل قلَّ نظيره في المنطقة، وظهر ذلك من خلال المراحل

التاريخية المختلفة، لا غرو، إذن، أن احتل العراق موقعاً متميزاً في حقيبة واشنطن الدبلوماسية، ولا سيما بعد أن تحول الوطن العربي إلى واحدة من أخطر بؤر الحرب الباردة إن لم يكن أخطرها إطلاقاً.

كان العراق في العهد الملكي يرنو بدوره إلى واشنطن مع تفاقم خطر اليسار من جهة، ومع انحسار دور بريطانيا على الصعيد الدولي من جهة أخرى. أدى العامل الأخير هذا إلى ظهور محورين للصراع على العراق، أحدهما: علني استهدفت واشنطن منه الحد من نفوذ الاتحاد السوفييتي، والآخر: خفي جرى مع لندن التي لم يكن من السهل عليها أن تترك العراق لقمة سائغة للأمريكيين، تمخضت إفرازات طرفي المعادلة هذه عن علاقات متميزة بين بغداد وواشنطن في غضون المرحلة الأخيرة من العراق في العهد الملكي، وفي هذا تحديداً يكمن السبب الأول والأهم لاختيار «العلاقات العراقية الأمريكية «1945 ـ 1958» موضوعاً لهذه الدراسة فإن الموضوع يتسم بأهمية خاصة في مراحل تطور هذه العلاقات، والآثار المترتبة عليها. كما أن الحقبة الممتدة بين انتهاء الحرب العالمية الثانية، وقيام ثورة الرابع عشر في يوليو 1958 في العراق تؤلف مرحلة متكاملة قائمة بذاتها، حيث جاءت حافلة بالأحداث، والمتغيرات على الصعيدين الداخلي والخارجي، وبتداخل واضح دون أن يلقى الضوء الكافي عليها، مع العلم أن وثائق الأطراف المعنية، المنشورة منها وغير المنشورة، أصبحت في متناول الباحثين بشكل يمكنهم من القيام بهذه المهمة.

تتألف الرسالة من مقدمة، **وأربعة فصول، وخاتمة**. جاء **الفصل الأول** منها تمهيداً ضرورياً للدخول في صلب الموضوع، وتناول بصورة مركزة التوجهات الأمريكية المبكرة إلى العراق، والتي اقتصرت في البداية على النشاط التبشيري والثقافي، وبعض المصالح الاقتصادية المحدودة التي تطلبت وجوداً دبلوماسياً محدوداً بدوره. إلا أن الظواهر تلك تطورت ببطء ولكن

بصورة مستمرة في توافق مطلق مع ازدياد اهتمام واشنطن بأقطار الشرقين الأدنى والأوسط، بحيث اتخذ الأمر سباقاً استهدف تعزيز الوجود الأمريكي في العراق في المرحلة الممتدة بين الحربين العالميتين دون أن يؤدي ذلك إلى تصادم مع الوجود البريطاني المتميز في العراق.

يعالج **الفصل الثاني** أبرز التطورات السياسية التي شهدتها المنطقة في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية، وفي ضوء التوزع الجديد للقوى على الصعيد الدولي، وانعكاس ذلك على تطور العلاقات العراقية ـ الأمريكية باتجاه تعزيز النفوذ الأمريكي، مع الحرص على تفادي تعميق التناقضات الأمريكية البريطانية؛ حفاظاً على موازين القوى في ظروف الحرب الباردة التي تحولت إلى العامل الحاسم في تحديد مواقف الدول الكبرى، وعلاقاتها فيما بينها، ومن المتوقع أن يبذل الأمريكيون جهدهم من أجل تمهيد الطريق لعقد معاهدة جديدة بين العراق، وبريطانيا في العام 1948. وتصدى الفصل أيضاً لمعالجة الآثار السلبية التي تركها الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية على مسار العلاقات بين بغداد، وواشنطن على جميع الصعد.

ينطوي الإطار الزمني في **الفصل الثالث** على الفترة الممتدة بين عامي 1950 و1955، والتي تحكمت في أحداثها محاولات الغرب الحثيثة من أجل ربط أقطار المنطقة بعجلة الأحلاف العسكرية التي كان يخطط لها، وما نجم عن ذلك من ردود فعل دولية. فقد تحول هذا الواقع إلى عامل إضافي مهم زاد من اندفاع الولايات المتحدة الأمريكية نحو المشرق العربي، بما في ذلك العراق بصورة خاصة لعوامل حاولت مباحث الفصل معالجتها، مع ظواهرها، ونتائجها التي كان أبرزها اتفاقية المساعدات العسكرية الأمريكية للعراق في أبريل 1954، ولا يوازيها من حيث الأهمية سوى «حلف بغداد» الذي أضفى بدوره بعداً خاصاً على العلاقات العراقية ـ الأمريكية، لا باعتباره أهم حلف في المنطقة فحسب، بل لأن نيفاً وثلاثة آلاف كيلومتر من الحدود المشتركة

كانت تربط أطراف الحلف مع الاتحاد السوفييتي بصورة مباشرة، ولأن طرفين من تلك الأطراف، هما العراق وإيران، كانا يزودان الغرب بجزء مهم من احتياجاته النفطية، وهي أمور لم يكن بوسع واشنطن إلا أن توليها اهتماماً خاصاً. وشهدت الفترة ذاتها تعاوناً اقتصادياً، وثقافياً متزايداً بين العراق، والولايات المتحدة الأمريكية، تم التركيز عليها ودراستها باهتمام خلال هذا الفصل.

أما مباحث الفصل الرابع، والأخير: فإنها تتابع تطور العلاقات العراقية الأمريكية في غضون ما يربو على الأعوام الثلاثة الأخيرة من عمر العهد الملكي في العراق. وحسب تسلسل الأحداث فقد استحق موقف واشنطن، وبغداد من أزمة السويس وإفرازاتها، وتأثير هذا وذاك على العلاقات المتبادلة بينهما وقفة خاصة، آخذين بالاعتبار كون (إسرائيل)، حليفة الولايات المتحدة الأمريكية، أحد أطراف العدوان الثلاثي على مصر.

وتم في هذا الفصل بحث مبدأ أيزنهاور المعروف الذي قوبل بترحاب كبير من الحكومة العراقية باعتباره وسيلة فاعلة لاحتواء ما عدته تهديداً شيوعياً فاعلاً، فضلاً عن أن قبول المبدأ كان يعني الحصول على المساعدات الاقتصادية، والعسكرية الأمريكية المقررة بموجبه. واتخذ الرأي العام العراقي، بالمقابل، موقفاً متشدداً من مبدأ أيزنهاور، مما انعكس بدوره على العلاقات العراقية الأمريكية بصورة عامة.

وكما يقتضي منهج البحث التاريخي، فقد كُرّست خاتمة الرسالة لعرض أهم النتائج التي تم التوصل إليها بصدد طبيعة العلاقات العراقية ـ الأمريكية في المرحلة الممتدة بين عامي 1945 و1958 في ضوء المعلومات التي تضمنها متن فصول الرسالة الأربعة.

تؤلف الوثائق العراقية، والأمريكية، والبريطانية، المنشورة منها، وغير المنشورة، رافداً أساسياً لتزويد الرسالة بأهم ما ورد فيها من معلومات. أما

الوثائق العراقية غير المنشورة فقد توزعت بين أرشيف وزارة الخارجية العراقية، وملفات البلاط الملكي المحفوظة في دار الكتب والوثائق ببغداد، وتضمنت تقارير السفارة العراقية في واشنطن التي جاءت حافلة بمعلومات مهمة تخص صلب الموضوع، لا سيما فيما يتعلق بموقف الولايات المتحدة الأمريكية من العراق وغيره من أقطار المنطقة. وينطبق القول نفسه على وثائق السفارات، والمفوضيات، والقنصليات العراقية في العديد من العواصم العربية، والأجنبية التي ألقت بدورها، قدراً واضحاً من الضوء على خفايا أمور كثيرة يصعب من دونها فهم جميع العوامل المحركة لتطور العلاقات العراقية ـ الأمريكية بالمستوى المطلوب.

وساعدت الوثائق الأمريكية غير المنشورة في توضيح العديد من القضايا المتعلقة بظواهر العلاقات العراقية ـ والأمريكية، ووجهة نظر كبار المسؤولين الأمريكيين بصددها. وتم الاطلاع على نسخة مصورة من هذه الوثائق محفوظة في دار الكتب الوثائقية ببغداد. وتضم هذه المجموعة مراسلات السفارة الأمريكية في بغداد، والقنصلية الأمريكية في البصرة، فضلاً عن تقارير السفارة الشهرية. وبما أن مجموعة بغداد تغطي فقط الحقبة التي تبدأ بالعام 1946، وتنتهي بالعام 1955، فإنه تمت الإفادة منها في الفصلين الثاني، والثالث من الرسالة.

وتمكن الباحث من تجاوز ذلك النقص إلى حد ما بفضل الوثائق الأمريكية غير المنشورة، المحفوظة في مكتبتي الرئيسين الأمريكيين: ترومان، وأيزنهاور التي حصل عليها بمساعدة كريمة أبداها له «مركز الوثائق» في الجامعة الأردنية. وتتضمن وثائق هاتين المكتبتين معلومات مفيدة عن أوضاع العراق السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وعن عدد من أبرز شخصيات العهد الملكي في فترة الدراسة، منهم الأمير عبد الإله، ونوري السعيد، وعلي جودت الأيوبي. ولكن المجموعة تخلو، بالمقابل من الوثائق

الخاصة بموضوعات مهمة، مثل الموقف الأمريكي من حلف بغداد وأزمة السويس. الأمر الذي انعكس سلباً على مدى الإفادة من وثائق المكتبتين.

زودت وثائق الخارجية البريطانية غير المنشورة الدراسة بمعلومات مهمة وردت أساساً في تقارير السفارة البريطانية عن تنامي النفوذ الأمريكي في العراق، وتأثير ذلك على مكانة بريطانيا في المنطقة.

الفصل الأول:

العلاقات العراقية ـ الأمريكية

منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى عام 1945م

تمهيد:

أبدت الولايات المتحدة الأمريكية قدراً من الاهتمام بالوطن العربي منذ القرن التاسع عشر، وظهرت بدايات المصالح الأمريكية عن طريق المصالح التجارية، والإرساليات التبشيرية، والبعثات الدبلوماسية، والثقافية[1]. وزاد النشاط الأمريكي بعد أن عقدت الولايات المتحدة الأمريكية أول معاهدة لها مع الدولة العثمانية عام 1830، تلك المعاهدة التي هيأت للتجار، والدبلوماسيين الأمريكيين فرصاً واسعة للتغلغل في المناطق الواقعة تحت سيطرة العثمانيين بعد أن منحت الحكومة الأمريكية حق تعيين القناصل، ونواب القناصل فيها، ولا سيما في الولايات العربية[2].

ومنذ البداية قامت السياسة الأمريكية إزاء مناطق الشرق الأوسط، ومن بينها العراق، على حماية حقوق الولايات المتحدة الأمريكية التجارية، ومصالح رعاياها، مع تجنب تحمُّل أي تبعات سياسية في بلد كانت تعد منطقة

---

(1) بونداريفسكي، سياستان إزاء العالم العربي، ترجمة خيري الضامن، موسكو، دار التقدم، 1975، ص 212 ـ 225.

(2) فؤاد المرسي خاطر، النشاط الأمريكي في الوطن العربي في القرن التاسع عشر، مجلة كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد الثالث، 1978، ص425.

نفوذ أوروبي بالدرجة الأولى، وظلت متمسكة إلى حد ما بهذه السياسة حتى السنوات الأولى من الحرب العالمية الثانية[1].

وتجدر الإشارة إلى أن المصالح الأمريكية في أثناء تلك الفترة لم تكن من حيث الأهمية تضاهي مصالح الدول الأوروبية الكبرى في الوطن العربي. ولعل هذا السبب هو الذي منعها أن تقحم نفسها في التنافس الدولي من أجل تقسيم الدولة العثمانية، فضلاً عن انشغالها بالتوسع في منطقة المحيط الهادي والبحر الكاريبي[2].

ازداد النشاط السياسي للولايات المتحدة الأمريكية بعد دخولها الحرب العالمية الأولى إلى جانب الحلفاء في 15 إبريل عام 1917، فحاولت أن يكون لها دور مؤثر في الشؤون العالمية لرعاية مصالحها الاقتصادية، والسياسية، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط[3].

وعلى الرغم من الطابع السياسي لإعلان الرئيس ولسن، ولا سيما الدعوة إلى إعادة الأمن، والسلام إلى العالم بعد أن عانى ويلات الحرب العالمية الأولى، إلا أن المصالح الاقتصادية كانت العامل الفاعل في تلك السياسة، فالرأي العام الأمريكي كان مناهضاً للحرب، وغدا من الضروري تطمين أصحاب المصالح الاقتصادية على مستقبل مصالحهم بعد أن دخلت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب إلى جانب الحلفاء[4].

لكن أهداف بنود ولسن لم تكن تتفق من حيث المبدأ مع سياسة الحفاظ

---

(1) رؤوف عباس، أمريكا والعرب، تطور السياسة الأمريكية في الوطن العربي، «المستقبل العربي» (مجلة)، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 29 لعام 1981، بيروت ص63.

(2) خيرية قاسمية، أمريكا والعرب وتطور السياسة الأمريكية في الوطن العربي، «المستقبل العربي»، العدد 29 لعام 1981، ص50.

(3) رأفت غنيمي الشيخ، أمريكا والعلاقات الدولية، القاهرة 1979، ص120 ـ 121.

(4) كمال مظهر أحمد، حول تغلغل النفوذ الأجنبي الأمريكي في الشرق الأوسط، وبنود الرئيس ولسن «آفاق عربية»، (مجلة)، العدد الثالث، السنة الثانية، 1976، ص85.

على المصالح الأمريكية، ودعمها، فضلاً عن الموقف المعارض الذي وقفه رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج، ونظيره الفرنسي جورج كليمنصو من جميع خطط الرئيس ولسن بهدف إفشالها. وقد تبلور هذا الموقف بشكل خاص أثناء مؤتمر السلام الذي عقد في باريس سنة 1919[1]. وعليه بقيت القوى الغربية (بريطانيا وفرنسا) التي أبرمت معاهدات سرية بينها في أثناء الحرب العالمية الأولى هي المسيطرة في فترة ما بعد الحرب، لهذا فقد واجهت بنود ولسن الدبلوماسية الأوروبية بكل تعقيداتها ومشاكلها[2].

وبعد فشل الرئيس ولسن في الحصول على موافقة الكونغرس لإقرار معاهدة فرساي، وميثاق عصبة الأمم في مارس سنة 1920، نتيجة للمعارضة الشديدة التي أبداها زعماء الحزب الجمهوري لسياسته الخارجية، توقفت الولايات المتحدة الأمريكية عن الاهتمام بسياسة الدول الأوروبية والعالمية، وفرضت على نفسها عزلة استمرت مدة طويلة[3].

غير أن انحسار دور الولايات المتحدة الأمريكية عن مسرح السياسة الدولية بعد قرار الكونغرس برفض الانضمام إلى عصبة الأمم، وتوقيع معاهدات الصلح لم يقلل من سعيها لرعاية مصالحها الخاصة، ولا سيما في المجالات التبشيرية، والثقافية، والتجارية، والامتيازات النفطية، وكان العراق أحد الأقطار التي حظيت باهتمام الولايات المتحدة الأمريكية.

لذلك لا بد أن نبين، وبصورة موجزة البدايات الأولى لاهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالعراق حتى نهاية الحرب العالمية الثانية التي تمثلت بقنوات متعددة كان أبرزها النشاط التبشيري، والثقافي، والنشاط الاقتصادي، والعلاقات الدبلوماسية.

---

(1) المرجع نفسه، ص86 ـ 87.

(2) خيرية قاسمية، أمريكا والعرب وتطور السياسة الأمريكية في الوطن العربي، ص51.

(3) المرجع نفسه، ص53.

أولاً: أعمال الإرساليات الأمريكية والأنشطة الثقافية في العراق

حظيت الإرساليات التبشيرية الأمريكية بدعم من المؤسسات الكنسية الأمريكية التي كان جل اهتمامها زيادة النشاط التبشيري للأمريكيين في العالم، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط، حيث برز فيها هذا النشاط بشكل واضح في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، فقد ظهرت الإرساليات التبشيرية في إيران ما بين 1872 ـ 1880، وفي أثناء هذه الفترة ظهرت بدايات النشاط التبشيري في شمال العراق في تأسيس أول مركز تبشيري في مدينة الموصل[1].

ويعد المبشرون الأمريكيون الذين وصلوا الموصل في مقدمة مواطني الولايات المتحدة الأمريكية، وكانوا مرسلين من المجلس البريسبتيريني الأمريكي (American Presbyterian Board)[2].

وقدمت إلى مدينة البصرة في جنوب العراق سنة 1891 إرسالية أمريكية تبشيرية أخرى، تُعرف بالبعثة العربية (Arabian Mission)، وكان مركزها الرئيسي في ولاية نيوجرسي الأمريكية، وبعد مضي ثلاث سنوات قامت الإرسالية نفسها بفتح فرع لها في مدينة العمارة[3]. وبلغ عدد البعثات التبشيرية العاملة في العراق عند انتهاء الحرب العالمية الأولى خمس بعثات موزعة على مدن بغداد، والموصل، ودهوك، وكركوك، فضلاً عن البعثة الموجودة في البصرة[4].

---

(1) جاسم محمد حسن، العراق في العصر الحميدي 1876 ـ 1909، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد 1975، ص406.

(2) الكسندر أداموف، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها، ترجمة هاشم صالح التكريتي، بغداد، 1989، ص129.

(3) المرجع نفسه، ص130.

(4) John A. - Denovo, American Interests and Policies in the Middle East 1900 - 1939, Minneapolis, 1963, p.351.

فشلت البعثات التبشيرية الأمريكية في تحقيق ما كانت تصبو إليه من أهداف دينية بتحويل المسلمين إلى المسيحية على الرغم من أنها بذلت جهوداً حثيثة في هذا المجال[1]، فمثلاً لم يستطع المبشر الأمريكي المعروف كمبرلند R.C. Cumberland، وخلال عشر سنوات من الجهد المتواصل، والتجوال المستمر بين القرويين الأكراد كسب أحد من هؤلاء سوى شخص واحد، قيل: إنه اعتنق الديانة المسيحية[2].

إلا أن هذه الإرساليات استطاعت أن تحقق نجاحات غير قليلة في ميادين أخرى، كمجال الطب، وتقديم الخدمات الصحية للسكان، فمنذ سنة 1892 استخدمت الأرسالية الأمريكية في البصرة طبيباً كان يقوم بتلقين المرضى حقائق تعاليم المسيح قبل أن يباشر فحصهم، وفي سنة 1896 أوجدت الإرسالية وظيفة طبيبة دائمة تدخل إلى البيوت وتفحص النساء[3].

ساعد هذا النجاح في المجال الإنساني على زيادة تدخل المبشرين الأمريكيين في قضايا المنطقة، وأخذوا يرفعون تقارير خاصة عن أوضاع العراق إلى الحكومة الأمريكية، فقد رسم المبشر كمبرلند صورة سلبية للعلاقات القائمة بين المسلمين، والمسيحين، وطالب بإيجاد ما أسماه «ضمانات دولية لحماية مسيحيي العراق»[4].

وعليه يمكن القول: إن جهود البعثات التبشيرية الأمريكية لم تثمر عن

(1) الكسندر أداموف، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها، ص131.

(2) Yusuf Malck, British Betrayal of the Assyrians, Chicago, 1936, PP.141 - 142.

(3) ألسكندر أداموف، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها، ص 230.

(4) United States National Archives, (U.S.N.A.) R.g, 89OG. 4016 (Christians/1) Marche 30,1931.

نتائج مباشرة، وسريعة كما كان مخططاً لها، لكنها من ناحية أخرى قد زودت الحكومة الأمريكية، والمؤسسات الثقافية الأمريكية بمعلومات غنية عن طبيعة المجتمع العراقي من النواحي القومية، والدينية، والطائفية، فضلاً عن التعريف بالأوضاع الاقتصادية، والثقافية السائدة آنذاك فيه، فكان لهذه المعلومات أثرها في تكوين صورة عن العراق لدى الحكومة الأمريكية، والمؤسسات.

صاحب النشاط التبشيري الاهتمام بالجوانب الثقافية، والتربوية، فقد أسست البعثة التبشيرية الأمريكية في مدينة البصرة مدرسة الرجاء العالي سنة 1910، وفي السنة نفسها أُسست المدرسة الأمريكية للبنات في مدينة البصرة أيضاً[1].

ومن الجدير بالذكر أنه في خريف سنة 1902 وصل إلى البصرة المبشر الأمريكي المعروف الدكتور جون فان ايس (John Van Eess) الذي قام بعدد من الجولات في مدن، وقرى جنوب العراق، وأسس جون، وقرينته عدداً من المدارس في البصرة[2].

وفي 5 إبريل 1925 افتتح الأمريكيون مدرسة ثانوية في بغداد عُرفت فيما بعد بكلية بغداد، اقتصر القبول فيها على أولاد الأسر الموسرة بسبب ارتفاع أجور الدراسة فيها[3].

وأسس الأمريكيون في 26 ديسمبر 1933 مدرسة ثانوية مشابهة

---

(1) للاطلاع ينظر: جون فان أيس، أقدم أصدقائي العرب، ترجمة جليل عمر، بغداد، 1949، ص 339 ـ 341.

(2) المرجع نفسه، ص341.

(3) إبراهيم خليل أحمد، تطور التعليم في العراق، البصرة، 1982، ص340.

للمدرسة الثانوية في بغداد[1]. وتوالى بعد ذلك تأسيس مدارس أمريكية أخرى بحيث بلغ عددها في العام الدراسي 1932 ـ 1933 ثماني مدارس أولية ابتدائية، ومتوسطة، وثانوية منها ثلاث للبنات، وكانت خمس من تلك المدارس تقع في بغداد، واثنتان في البصرة، وواحدة في الموصل[2].

احتلت الجامعات الأمريكية في أثناء فترة ما بين الحربين العالميتين المكانة الأولى من حيث عدد الطلاب العراقيين الذي انضموا إليها، ففي سنوات الانتداب (1920 ـ 1932) كان عدد الطلاب العراقيين في الجامعات الأمريكية 127 طالباً وطالبة، يقابلهم 66 طالباً فقط في الجامعات البريطانية للفترة نفسها. وقد ارتفع هذا العدد إلى 186 طالباً، وطالبة يقابلهم 67 طالباً في الجامعات البريطانية في السنوات ما بين 1932 ـ 1939[3].

من جانب آخر أبدى المسؤولون عن التعليم في العراق رغبتهم في الاستعانة بخبراء التربية الأمريكيين لمعالجة مشاكل التعليم في العراق. وتقرر في أواسط سنة 1931 الاستعانة بأول خبير أمريكي، هو: البروفسور بول مونرو (Boll Monroe) مدير أحد معاهد كلية المعلمين التابعة لجامعة كولومبيا بنيويورك[4].

تتابع بعد ذلك وصول عدد من الخبراء الأمريكيين التربويين إلى العراق، منهم الخبير جورج كلوس (Geoge Claus) الذي وصل إلى بغداد في

---

(1) المرجع نفسه، ص341.

(2) المرجع نفسه، ص342.

(3) «التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة 1957 ـ 1958»، من منشورات وزارة التخطيط العراقية، مديرية الإحصاء العامة، بغداد، 1959، ص179.

(4) دار الكتب والوثائق/ بغداد (د.ك.و.)، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم 908 وع، لجنة مونرو الأمريكية، الوثيقة 4.

23 يولبو 1932، لوضع برامج للمدارس المهنية، وخاصة طرق تدريس الزراعة فيها[1].

كان من الطبيعي أن تؤثر ظروف الحرب العالمية الثانية، والصعوبات التي نجمت عنها في البعثات الدراسية العراقية إلى الجامعات الأجنبية، بما في ذلك الجامعات الأمريكية، فقلَّ عدد الطلاب العراقيين الدارسين في الخارج منذ اندلاع الحرب، إذ توقف إيفاد الطلبة للدراسة إلى الدول الأخرى، وأبلغ عدد من الدارسين في الجامعات الأجنبية بأن يعودوا إلى الوطن. وقد جرت مراسلات بين وزراة الخارجية العراقية، والمفوضية الأمريكية ببغداد في 6 اكتوبر 1939 بخصوص الطلبة العراقيين الذين كانوا يدرسون في الجامعات الأمريكية، ويرغبون في العودة إلى العراق[2].

شهدت السنوات الأخيرة من الحرب العالمية الثانية تعاوناً ثقافياً أوسع بين البلدين، ولا سيما في مجال تبادل المطبوعات بينهما، إذ أبدت الحكومة الأمريكية في 6 أكتوبر 1943 رغبتها للحكومة العراقية في عقد اتفاقية تبادل المطبوعات الرسمية التي تصدرها الحكومتان، مما يساعد كلا البلدين على تأسيس مكتبة تضم معلومات وافية عن البلد الآخر، وتزود مكتبة الكونغرس الأمريكية بالمطبوعات العراقية، وتزود المكتبة العامة ببغداد بالمطبوعات الأمريكية[3].

---

(1) أسامة عبد الرحمن نعمان الدوري، العلاقات العراقية ـ الأمريكية 1939 ـ 1945، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1989، ص50.

(2) المرجع نفسه، 73.

(3) ملفات وزارة الخارجية العراقية (م.و.خ.ع.)، رقم الملف د/ 1117/ 1117/ 600، كتاب من المفوضية الأمريكية في بغداد إلى وزارة الخارجية العراقية الرقم 149 في 6 أكتوبر 1943، الموضوع عقد اتفاقية تبادل المطبوعات الرسمية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية.

وفي 8 يناير 1944 تم في بغداد التصديق على الاتفاقية المذكورة التي نصت على أن يزود كل طرف الطرف الآخر بنسخة واحدة من جميع المطبوعات الرسمية المدرجة في ملحقي الاتفاقية، أو أي مطبوع رسمي مهم آخر غير مدرج فيهما، دون أن يلتزم أي من الطرفين بتزويد الطرف الآخر بمطبوعات سرية، أو استمارات غير متداولة، أو منشورات ذات صبغة خاصة[1].

أما في مجال التنقيب عن الآثار فقد أولت الجامعات الأمريكية اهتماماً خاصاً بالآثار العراقية، وحظيت حضارة العراق القديمة باهتمام كبير من علماء الآثار الأمريكيين، وقد بدأت التنقيبات الأثرية في مناطق مختلفة من العراق منذ سنة 1885، وساهمت أربع بعثات أمريكية في عمليات التنقيب في مدن نفر، وبابل، وتلو، والمقر، واستمر عملها حتى سنة 1909[2].

وشهد العراق نشاطاً وتنافساً حادين خلال فترة ما بين الحربين بين البعثات الأثرية الأجنبية للتنقيب فيه، وجاء اهتمام المتاحف، والجامعات الأمريكية، في إطار هذا التنافس، إذ عملت بعض البعثات الأمريكية بالتعاون مع المؤسسات البريطانية، كما هو الحال في حفريات جامعة بنسلفانيا الأمريكية، والمتحف البريطاني في منطقة أور الأثرية للفترة 1922 ـ 1933[3].

---

(1) «وزارة الخارجية العراقية، اتفاق تبادل المطبوعات الرسمية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية»، بغداد، 1944، ص1 ـ 3.

(2) طالب محمد وهيم، التنافس البريطاني ـ الأمريكي على نفط الخليج العربي وموقف العرب في الخليج من 1928 ـ 1939، بغداد، 1982، ص30 ـ 31؛

(3) Philip J.King, American Archaeology in the Middle East, New York, 1971, pp.68 - 69.

حافظ الأثريون الأمريكيون على السبق في عمليات التنقيب في العراق، حيث أن ستاً من مجموع ثماني بعثات أثرية عملت في العراق من سنة 1928 ـ حتى 1929 كانت أمريكية[1].

كانت البعثات الأمريكية تتلقى الدعم، والرعاية من المفوضية الأمريكية في بغداد، واحتل النشاط الأثري في العراق حيزاً كبيراً في تقارير المفوضية الأمريكية في العراق التي كانت تبعثها إلى واشنطن، حتى أن بعض تلك التقارير خصصت لموضوع الآثار في العراق وحده[2].

وعندما اختلفت بعثة جامعة شيكاغو مع الحكومة العراقية حول اقتسام الآثار المكتشفة في منطقة تل أسمر، تدخلت المفوضية الأمريكية، وتقدمت باحتجاج إلى الحكومة العراقية لدعم مطالب البعثة الأمريكية، وقد تمّ تسوية النزاع ودياً[3].

وعلى الرغم من الإقرار بأهمية العمل الذي قامت به البعثات الأثرية الأمريكية في التنقيب عن الآثار في العراق، والتعريف بتاريخه، وحضارته لقرون سحيقة في القدم، إلا أن عمل البعثات الأمريكية لم يقتصر على التنقيب عن الآثار، بل تعداه إلى القيام بمهمة جمع المعلومات عن أوضاع العراق الداخلية، وإرسالها إلى واشنطن، وهذا ما أكدته الوثائق الأمريكية نفسها، حتى أن أحد علماء التاريخ الطبيعي الدكتور هنري فيلد (Dr. Henry Field)، كان يراسل وزير الخارجية مباشرة، وينقل إليه أنباء ثورات العشائر،

---

(1) تقرير عن الحفريات في العراق لسنة 1928 ـ 1929، من منشورات وزارة المعارف العراقية بغداد، 1930، ص1 ـ 2.

(2) (U.S.N.A.).R.14,8906-927/113, No, 467 Diplomatic. Confidential, March 7, 1939.

(3) ساطع الحصري، ذكرياتي في العراق، ج2، بيروت، 1968، ص420 ـ 424.

وأوضاع العراق الداخلية[1].

ثانياً: المصالح الأمريكية الاقتصادية في العراق

أ ـ النفط:

سعى الأمريكيون منذ بداية القرن العشرين للحصول على امتياز النفط العراقي، وبعد مفاوضات طويلة أجراها المندوب الأمريكي الأدميرال كولبي مايكل جستر Colpy Maicall Chester [2] في الأستانة مع الحكومة العثمانية، توصل إلى اتفاق سنة 1909 حصل بموجبه على امتياز لإنشاء ميناء، وسكك حديد في الأناضول يمتد أحد فروعها إلى مدينة السليمانية في شمال العراق، مع حق التنقيب عن النفط لمسافة عشرين كيلو متراً على جانبي سكك الحديد، فتأسست الشركة العثمانية ـ الأمريكية للتنمية (The Ottoman-American Development Co.)؛ لتنفيذ الامتياز الذي صار يُعرف فيما بعد بامتياز جستر 1909[3].

ومن الطبيعي أن يزداد اهتمام الأمريكيين بالنفط العراقي بعد انتهاء

---

(1) د.ك. و.، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 909، وع ب/9، الملف خاص بتقرير لجنة مونرو.

(2) كانت الحكومة الأمريكية قد أرسلت جستر إلى الاستانة في سنة 1899 بحجة الحصول على تعويض عن الخسائر التي لحقت بالمبشرين الأمريكيين في أثناء مذبحة الأرمن سنة 1896، ولأجل دراسة المشاريع الاقتصادية في الامبراطورية العثمانية، وبعد أن اطلع جستر على وجود النفط في العراق عاد إلى وطنه واستقال من وظيفته، ثم رجع إلى البلاد العثمانية سنة 1908 يسعى للحصول على امتيازات لسكك الحديد والنفط والمعادن الأخرى، مدعوماً من غرفة تجارة مدينة نيويورك ومجلس التجارة فيها للاطلاع ينظر: عبد الحميد العلوجي وخضير عباس اللامي، الأصول التاريخية للنفط العراقي، ج2، بغداد، 1975، ص77 ـ 79.

(3) نوري عبد الحميد خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق، 1925 ـ1952، بغداد، 1980، ص24 ـ 25.

الحرب العالمية الأولى لازدياد الحاجة إلى النفط على الصعيد العالمي[1]. إضافة إلى اعتقادهم أن العراق لديه كميات كبيرة من احتياطات النفط، كما أن كلفة إنتاجه كانت أقل تسع مرات في المعدل من كلفة إنتاج النفط الأمريكي[2].

لهذا لم يكن عبثاً أن نبهت شركة ستاندرد أويل أوف نيويورك (Standard Oil of New York) وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى مؤتمر الصلح بباريس سنة 1919 على أهمية نفط العراق، وضرورة المساهمة في استغلاله[3]، مما دفع الوفد الأمريكي إلى المطالبة بتطبيق سياسة الباب المفتوح[4]، وقد بذلت واشنطن جهوداً كبيرة من أجل ضمان حصة من النفط العراقي للشركات الأمريكية، وحاولت استخدام امتياز جستر السالف الذكر ورقة ضغط لتحقيق ذلك، وجرت مراسلات بينها وبين لندن بهذا الخصوص ما بين 1920 و1921[5].

---

(1) John R.Craf, Economic Development of the United States, New York, 1952, pp.437439.

(2) نوري عبد الحميد خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق 1925 ـ 1952، ص35.

(3) إبراهيم خليل أحمد، ولاية الموصل دراسة في تطوراتها السياسية 1908 ـ 1922، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1975 ص7.

(4) حددت الحكومة الأمريكية الخطوط الأساسية لسياسة الباب المفتوح في النزاع مع بريطانيا في مذكرة قدمتها إلى الحكومة البريطانية في 12 مايو 1920 تتضمن:

1 ـ أن تعامل الدولة المنتدبة رعايا جميع الأمم معاملة متساوية في الشؤون الاقتصادية والتجارية في الأراضي المشمولة بالانتداب.

2 ـ أن لا تمنح امتيازات اقتصادية تشمل جميع المنطقة الواقعة تحت الانتداب لفئة معينة، وعدم منح امتيازات احتكارية بشأن أي مادة. للاطلاع ينظر: نوري عبد الحميد خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق 1925 ـ 1952، ص37.

(5) فاضل حسين، مشكلة الموصل، دراسة في الدبلوماسية الانجليزية ـ التركية وفي الرأي العام، بغداد، 1977، ص305 ـ 310.

أدركت الولايات المتحدة الأمريكية بعد مؤتمر الصلح نوايا الدول الأوروبية بالتوسع، ولا سيما في المناطق التي كانت تحت سيطرة الدولة العثمانية، وتسابق الشركات البريطانية، والمصالح المالية الفرنسية نحو اقتسام نفط منطقة الشرق الأوسط. في مثل هذا الجو اتخذ مجلس الشيوخ الأمريكي قراراً في 10 مارس 1920 يقضي بمطالبة الرئيس الأمريكي ببيانات عن القيود المفروضة بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة، على الرعايا الأمريكيين الساعين وراء الحصول على النفط من جانب بريطانيا، وفرنسا، وهولندا، واليابان، أو أي دولة أخرى، أو البلاد التابعة لها، ولعل السبب المباشر في اتخاذ هذا القرار ما حدث من إلقاء القبض على أمريكي كان يقوم بالبحث عن النفط في ساحل البحر الميت في نوفمبر 1919، وذلك بأمر القائد البريطاني حاكم فلسطين[1].

لا شك أن تحرر الأمريكيين من حالة الوهم التي أعقبت الإعلان عن المبادىء المثالية التي نادى بها الرئيس ولسن أدى إلى تطرق الشك، وعدم الثقة لدى الأمريكيين في جميع الأعمال البريطانية، خصوصاً بعد الكشف عن الاتفاقيات السرية التي أبرمت في أثناء الحرب العالمية الأولى مع الفرنسيين[2]. ولأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد أسهمت بالجزء الأكبر من وقود القوات الحليفة، وتزايد استهلاكها المحلي من النفط، الأمر الذي جعل الأوساط الاقتصادية تحذر من احتمال نضوب مواردها النفطية في السنوات القليلة القادمة، واشتداد الدعوة لمساهمة الأمريكيين في إنتاج

(1) راشد البراوي، حرب البترول في الشرق الأوسط، القاهرة، 1953، ص186.

(2) Lorenzo Kent Kimball, The Changing Pattern of Political Power in Iraq, 1958 to 1966, Unpublished Ph.D. Thesis, Utah University, June 1968, p.110.

النفط في الخارج خصوصاً في منطقة الشرق الأوسط[1].

أبدت الولايات المتحدة الأمريكية اهتماماً واضحاً بالعراق، لتحقيق هذه الغاية، وقد تمثل هذا الاهتمام في المحاولات التي بُذلت لمشاركة البريطانيين في الحصول على حصة في نفط العراق[2]. وكانت أول محاولة لها بهذا الخصوص عندما أقدمت على التنديد بالقرارات التي تمخضت عن مؤتمر سان ريمو 1920، والقاضي بتحديد الدول المنتدبة بالنسبة إلى المناطق التي كانت ضمن الامبراطورية العثمانية قبل انهيارها[3].

أرسلت الحكومة الأمريكية في 12 مايو 1920 مذكرة شديدة اللهجة إلى الحكومة البريطانية أشارت فيها إلى الأثر السيء الذي تركته لدى الرأي العام الأمريكي أنباء منح بريطانيا شركات النفط البريطانية امتيازات دون مثيلاتها من الشركات الأمريكية في البلاد الواقعة تحت انتدابها، ومنها العراق[4]. وعدت وزارة الخارجية الأمريكية هذا الأمر بمثابة عدم التزام من جانب بريطانيا بتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص في الانتدابات، وأنه خرق واضح لنص مبادىء الانتدابات[5].

---

(1) نوري عبد الحميد خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق 1925 ـ 1952، ص34 ـ 40.

(2) المرجع نفسه، ص25.

(3) راشد البراوي، حرب البترول في الشرق الأوسط، ص187.

(4) Denovo, American Intersts and Policies in the Middle East., p.389.

(5) تطالب مبادىء الانتداب التي أقرت في سنة 1919 الدولة المنتدبة أن تضمن لمواطني كل دولة عضو في عصبة الأمم ما يأتي:

1 ـ المساواة في حق الحصول على الأملاك الثابتة..

2 ـ المساواة التامة في المجالات الاقتصادية والتجارية والصناعية.

3 ـ حرية المرور.

وكان كل من لويد جورج ومندوبي فرنسا وإيطاليا قد اتفقوا مع الرئيس الأمريكي ولسن =

شددت الحكومة الأمريكية من ضغطها على الحكومة البريطانية، بأن يكون لها حصة في نفط العراق، ولا سيما بعد أن أقدمت بريطانيا على إعطاء فرنسا نسبة معينة من شركة النفط التركية[1] قدرها 25% من صافي النفط الخام الذي ستستغلهُ الشركة من نفط العراق. وقد ندد الأمريكيون بهذا الإجراء، لأنه يعد محاولة لإبعاد الشركات الأمريكية عن مركز إنتاج النفط العراقي بالتعاون مع فرنسا[2].

ردّ وزير الخارجية البريطانية اللورد كيرزون بمذكرة على الادعاءات الأمريكية، أكد فيها أن بريطانيا لم تقبل الانتداب على العراق وفقاً لاتفاقيات خاصة مع أي دولة أخرى، وأنكر الادعاء القائل: بأن سياسة بريطانيا النفطية، تنزع إلى التفرقة سواء من الناحية النظرية، أم من الناحية العملية، واستند كيرزون في رده إلى أن عدم انضمام الولايات المتحدة الأمريكية لعصبة الأمم جعلها لا تستطيع الاشتراك في مناقشة شروط الانتداب التي تمت في مجلس العصبة[3]. وأضاف في مذكرة ثانية بتاريخ 28 فبراير 1921 أن الشركات البريطانية العاملة في العراق تستند في عملها إلى امتياز حصلت عليه من

= في مجلس الأربعة على ألا تسعى الدولة المنتدبة بأي حال من الأحوال إلى الحصول على أولوية في الامتيازات.

(1) بإيعاز من الحكومة البريطانية، بدأت المفاوضات بين البنك الوطني التركي والبنك الألماني، وانتهت في 31 يناير 1911 بتأسيس شركة بريطانية في لندن باسم شركة الامتيازات الأفريقية والشرقية المحدودة برأسمال مقداره خمسون ألف باوند. وقسمت حصص المساهمة فيها بنسبة 25% للبنك الألماني و75% للبنك الوطني التركي وأرنيست كاسل (cassel) وكولبنكيان. وفي 25 سبتمبر 1912 عقدت الشركة اجتماعاً قررت فيه تغيير اسمها إلى شركة النفط التركية The Trurkish Petrolem Co.(T.P.C.) لمزيد من الاطلاع على نشوء وتطور شركة النفط التركية. ينظر: نوري عبد الحميد خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق 1925 ـ 1952، ص26 ـ 31.

(2) Denovo, American Intersts and Plolicies in the Middle East, pp.176 - 177.

(3) أحمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، الكويت، 1978 ص14 ـ 15.

السلطات العثمانية في 28 يونيو عام 1914[1]. في حين برّر كيرزون اتفاقية سان ريمو النفطية، بأنها بمثابة تعويض لفرنسا عن تنازلها عن حقوقها في مدينة الموصل[2].

ردت الحكومة الأمريكية على ما جاء في مذكرة وزارة الخارجية البريطانية مؤكدة أن عدم انضمامها إلى عصبة الأمم يجب أن لا يحرمها من مبدأ تكافؤ الفرص، وأن الانتدابات التي فرضت على بعض دول الشرق الأوسط كانت وليدة النصر العام الذي أحرزه الحلفاء في الحرب العالمية الأولى، والذي تحقق بمساهمة الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتقد أن من حقها أن تطلع على مشروعات الانتدابات، وأن تقرها قبل إحالتها على عصبة الأمم[3].

كانت الولايات المتحدة الأمريكية تأمل من خلال تبادل المذكرات الدبلوماسية مع بريطانيا رعاية مصالحها الاقتصادية في المنطقة، وترغب في التوصل إلى عقد اتفاق ودي مشترك مع بريطانيا، يضمن لكل من الطرفين حصصاً متكافئة فيما يخص موضوع اقتسام حصص شركة النفط التركية في العراق[4]. وعندما لمست واشنطن أن لندن لم تعط هذا الأمر أهمية كافية، أخذت تشدد في مطالبتها بتطبيق سياسة الباب المفتوح، وأعلنت رفضها الاعتراف بالانتداب البريطاني على العراق، إذا لم تضمن بريطانيا للشركات الأمريكية حصة من النفط في العراق[5].

إن إصرار الحكومة الأمريكية على مشاركة بريطانيا في الحصول على

---

(1) راشد البراوي، حرب البترول في الشرق الأوسط، القاهرة 1953، ص186.

(2) أحمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، ص15.

(3) المرجع نفسه.

(4) Stephen Hemsley Longrigg, Oil in The Middle East, London, 1961, p.45.

(5) نوري عبد الحميد خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق 1925 ـ 1952، ص47.

مصالح نفطية في العراق، دفعها إلى الدخول في مفاوضات مطولة مع الحكومة البريطانية، بغية التوصل إلى اتفاق مشترك بين الطرفين[1]. وفي الوقت نفسه، وجهت وزارة الخارجية الأمريكية تحذيراً مباشراً إلى الحكومة البريطانية ينص على أنه في حالة فشل المفاوضات بين الطرفين، فإنها قد تلجأ إلى وسائل أخرى غير دبلوماسية لتأمين حصتها من نفط العراق[1].

ومن جهة أخرى، أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تحرض الأتراك على مهاجمهة العراق، بهدف الحصول على الامتياز عندما يستطيع الأتراك احتلال ولاية الموصل[2].

استنتجت بريطانيا من إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على سياسة الباب المفتوح، ومحاولتها التدخل في شؤون العراق، أنّ مشاكلها في الشرق الأوسط لن تنتهي طالما أن الأمريكيين لا يشتركون في نفط العراق[3].

وعلى الرغم من ذلك، لم تتوقف المفاوضات بين الحكومتين الأمريكية، والبريطانية بشأن امتياز النفط في العراق، حتى توصل الطرفان في 28 نوڤمبر 1924 إلى اتفاق حول توزيع حصص امتياز شركة النفط التركية[4]، فحصلت الشركات الأمريكية على حصة قدرها 23,75% من مجموع أسهم الشركة[5].

وبعد أن حصلت الشركات الأمريكية على الحصة التي أرادتها، تخلت

---

(1) المرجع نفسه، ص47 ـ 54.

(2) Kimball, The Changing Pattern of Political Power in Iraq, P.111.

(3) نوري عبد الحميد خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق 1925 ـ 1952، ص55.

(4) William R.Polk, The United State and The Arab World, Harvard University Press, 1965, P.304.

(5) تتألف مجموعة الشركات الأمريكية من سبع شركات هي:
شركة تكساس Texas، وشركة سنكلير Sinclair، وشركة مكسيكان Mixican، وشركة جولف Gulf، وشركة سوكوني فاكوم Socony Facum، وشركة ستاندرد أويل أوف نيوجرسي Standard oil of new Jersey، وشركة أتلانتيك Atlantic.

الحكومة الأمريكية عن إدعائها بعدم شرعية الامتياز، واعترفت بحق العراق في ولاية الموصل[1]. كما اعترفت رسمياً بالانتداب البريطاني على العراق[2].

إن تأزم الأوضاع الدولية نتيجة لاستمرار الحرب العالمية الثانية، وتزايد الحاجة إلى النفط، وخشية الحكومة الأمريكية من تناقص احتياطياتها الداخلية، جعلها تفكر في الاعتماد على مصادر للنفط من خارج الولايات المتحدة الأمريكية[3]. فاعتمدت إجراءات عديدة؛ لتنمية مواردها النفطية داخل البلاد وخارجها، إذ أعلن الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت (Franklin D.Roosevelt) في 27 مايو 1941 حالة طوارىء غير محدودة، وتم تعيين هارولد ايكس (Harold Aikes)؛ للقيام بتنظيم مختلف مظاهر الصناعة النفطية، وتوحيدها لمواجهة حالة الطوارىء الناجمة عن الحرب، ثم تبع ذلك اتخاذ إجراءات تنظيمية تخدم الغرض نفسه[4].

وأخذت الولايات المتحدة الأمريكية تدعو إلى تطوير حقول نفط الشرق الأوسط، فعمدت إلى تقديم المساعدات للسعودية بصورة مباشرة، بعد أن كانت تقدمها بوساطة بريطانيا[5]، وأبدت اهتماماً أكثر بتطوير إنتاج النفط العراقي، والقيام بعملية التحري والتنقيب عن النفط في هذه المنطقة الحيوية من العالم التي تشكل حزام أمن بالنسبة إلى المصالح النفطية الأمريكية. وقد جاء هذا الاهتمام الأمريكي بعد أن أعلن العراق رغبته في أن تساهم قيادة

(1) Laruence. Evans, United State Policy and the Partition of Turkey 1914 - 1924, pal-timore, 1965, p.307.

(2) Denovo, American Intersts and Policies in the Middle East, p.348.

(3) نوري عبد الحميد خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق 1925 ـ 1952، ص314.

(4) راشد البراوي، حرب البترول في الشرق الأوسط، ص224.

(5) ميشيل كامل، أمريكا والشرق العربي، القاهرة 1958، ص58.

الولايات المتحدة الأمريكية؛ من أجل تطوير إنتاج النفط العراقي في منطقتي البصرة والموصل[1].

لقد اهتمت الحكومة الأمريكية خلال سنوات الحرب العالمية الثانية اهتماماً جاداً بتطوير إنتاج النفط في العراق، ويعد هذا جزءاً من الاهتمام الذي أبدته واشنطن بتطوير إنتاج النفط في منطقة الشرق الأوسط، حيث تم وضع الخطط العديدة، من أجل القيام بتنقيبات نفطية واسعة النطاق في إيران والعراق وغيرهما من المناطق[2].

حاولت الحكومة العراقية في هذه الفترة دفع الشركات الأمريكية إلى تطوير استثماراتها لنفط العراق، وخصوصاً في الموصل والبصرة، للتقليل من سيطرة الشركات البريطانية على مجمل استثمارات النفط.

لم تغب هذه الحقيقة عن رؤية نوري السعيد رئيس الوزراء في عهد وزارته الثامنة (25 ديسمبر 1943 ـ 3 يونيو 1944)، وإدارته السياسية من أجل ضمان حصة عادلة من الشركات العاملة في نفط العراق عندما اجتمع في 13 فبراير 1944 مع الوزير المفوض الأمريكي ببغداد لوي هندرسن Loy W.Henderson، وتداول معه قضايا النفط، وأوضح بامتعاض تجاهل البريطانيين لامتيازي نفط الموصل، والبصرة في الوقت الذي لم يدخروا وسعاً من أجل تطوير إنتاج النفط في إيران، وبين له أنه: «عارض منح الامتيازين إلى شركة نفط العراق» خشية عدم استثمارهما، مما دفع نوري السعيد إلى عرض الامتيازين على الشركات الأمريكية التي لم تقدم على عرض شروط أفضل لاستثمار الامتيازين المذكورين[3].

---

(1) Phillip. J.Baram, The Departement of State in the Middle East 1919 - 1945, University of Pennsylvania Press, pp.177-181.

(2) أسامة عبد الرحمن نعمان الدوري، العلاقات العراقية ـ الأمريكية 1939 ـ 1945، ص254.

(3) المرجع نفسع، ص254.

وفي الاجتماع نفسه عبر نوري السعيد عن أمله في أن لا يؤدي تمتع الولايات المتحدة الأمريكية بكامل حقوق التنقيب عن النفط في العربية السعودية إلى عدم الاهتمام بالنفط العراقي، وأن يسمح للحكومة العراقية بإبداء الرأي في مؤتمر دولي يخص نفط المنطقة[1].

وفي اجتماع آخر عقده نوري السعيد رئيس الوزراء مع (هندرسن) بتاريخ 29 فبراير 1944، حث السعيد الأمريكيين على أن يولوا اهتماماً أكبر لاستثمار نفط العراق، والعمل من أجل رفع إنتاجه، وقدم مقترحات عديدة تساعد الولايات المتحدة الأمريكية على الحصول على حصة أكبر من النفط العراقي، والعمل على تعزيز موقع المصالح الأمريكية في شركة نفط العراق (Iriq Petroleum Co)[2]، ولتحقيق ذلك عرض السعيد حصة الحكومة العراقية البالغة 20% من امتيازي الموصل، والبصرة على الأمريكيين على أساس أن العراق لا يمتلك القدرة الكافية لاستهلاك حصته من النفط المستخرج من كلا المنطقتين، وإن وافقت واشنطن على مقترحه فسيكون لها ما بين 35 و40% من كل النفط المستخرج في منطقتي الموصل والبصرة[3].

أعرب هندرسن عن امتنانه لنوري السعيد، لمفاتحته شخصياً في موضوع النفط، ودعاه إلى تبادل الآراء بخصوصه في المستقبل القريب، وأكد له أن حصول الشركات الأمريكية على امتياز استغلال نفط السعودية لا ينقص من اهتمام بلاده بنفط العراق[4].

---

(1) المرجع نفسع، ص255.

(2) كانت تعرف شركة نفط العراق باسم .Iraq Petroleum co (I.P.c) سابقاً باسم شركة النفط التركية T.P.C ووجدت في منح العراق الاستقلال من بريطانيا فرصة مناسبة لفرض سيطرتها على جميع المناطق النفطية في العراق، فبادرت إلى تغيير اسمها في 8 يونيو 1929 إلى شركة نفط العراق. للإطلاع راجع: نوري عبد الحميد خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق 1925 ـ 1952، ص180.

(3) أسامة عبد الرحمن نعمان الدوري، العلاقات العراقية ـ الأمريكية 1939 ـ 1945، ص255.

(4) المرجع نفسه، ص256.

ب ـ التجارة:

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية منذ أواخر القرن الماضي تطوير تجارتها مع العراق، فقد لفت القنصل الأمريكي جون هنري (John Henry) في بغداد انتباه حكومته إلى الأهمية الاقتصادية التي من الممكن الحصول عليها من ازدياد التبادل التجاري مع العراق، وكتب تقريراً إلى حكومته بتاريخ 30 إبريل عام 1895م أكد فيه ضرورة استمرار وتطوير التبادل التجاري بين البلدين، وأشار أيضاً إلى وجود مصالح اقتصادية أمريكية في العراق، فهناك وكلاء لشركتي فوربي (Forby)، وأندرويز (Andrews) الأمريكيتين للتجارة والشحن، ولهما فروع في بغداد والبصرة منذ عام 1879[1].

شهدت بداية القرن العشرين نشاطاً ملحوظاً في التبادل التجاري بين البلدين، إذ كانت المنتجات العراقية الزراعية، والحيوانية من تمور وعرق سوس والمصارين (الأمعاء) تجد لها أسواقاً لتصريفها في الولايات المتحدة الأمريكية التي أخذت تشتري جميع صادرات العراق من عرق السوس. ونتيجة لزيادة حجم صادرات عرق السوس إلى الولايات المتحدة الأمريكية، تم تأسيس شركة في البصرة وبغداد عام 1904؛ لاستئجار أراضي محصول عرق السوس والعمل على استخراجه، وتصديره إلى أسواق الولايات المتحدة الأمريكية، وفي عام 1911 تم تأسيس فرع لهذه الشركة في الموصل للغرض نفسه[2].

واحتلت التمور مكانة متميزة في قائمة الصادرات العراقية إلى أسواق الولايات المتحدة، حيث تم تصدير (305) أطنان من التمور العراقية في عام 1879 إلى تلك الأسواق، ليرتفع الرقم إلى (6400) طن عام 1906م[3]، وهذا

---

(1) أسامة عبد الرحمن نعمان الدوري، العلاقات العراقية ـ الأمريكية 1939 ـ 1945، ص31.

(2) محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق، التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي 1864 ـ 1958، ج1، بيروت، 1965، ص135.

(3) المرجع نفسع، ص130.

دليل واضح على أن صادرات التمور العراقية إلى الولايات المتحدة الأمريكية تضاعفت في غضون ربع قرن ونيف، فلا غرو والحالة هذه أن بلغت قيمة مجموع صادرات العراق إلى الولايات المتحدة ما يعادل (311) ألف دينار عام 1913[1].

شهدت مرحلة ما بين الحربين تطوراً واضحاً بالنسبة إلى صادرات العراق إلى الولايات المتحدة الأمريكية، إذ كانت حصة سوق الولايات المتحدة الأمريكية تبلغ 7% من مجمل صادرات العراق قبل الحرب العالمية الأولى، حتى وصلت إلى المرتبة الثانية بعد السوق البريطانية قبل نشوب الحرب العالمية الثانية[2].

وكانت حصة الولايات المتحدة الأمريكية من استيرادات العراق 3,9% للفترة من 1925 ـ 1932، بعد أن كانت تؤلف أقل من 1% في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، ولتنتقل بذلك من المرتبة الثامنة قبل الحرب العالمية الأولى إلى المرتبة الثالثة بعد بريطانيا واليابان قبل قيام الحرب العالمية الثانية[3].

رافق هذا التطور النسبي في التبادل التجاري بين البلدين ازدهار في أعمال الشركات الأمريكية العاملة في العراق، مثل: شركات ماك أندويز، وفويس، وجلز إخوان، وشركة مكائن سنجر للخياطة، وبلغ عدد وكلاء الشركات الأمريكية لصنع السيارات ثلاثة وكلاء في العراق قبل الحرب العالمية الثانية[4].

---

(1) «الزمان» (جريدة)، بغداد، 5 ديسمبر 1938.

(2) محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق، ص133 ـ 136.

(3) «مجلة غرفة تجارة بغداد»، العدد التاسع، السنة الثانية، نوفمبر 1939، ص966.

(4) Denovo, American Intersts and Policies in the Middle East., pp.347 - 348.

وكان من أهم مظاهر تطور العلاقات التجارية بين العراق، والولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة ما بين الحربين عقد معاهدة تجارية وقعت من قبل الطرفين في بغداد في 6 ديسمبر 1938، مما أدى إلى زيادة النشاط التجاري بين البلدين[1].

وفي الفترة نفسها حافظت بريطانيا على مرتبتها الأولى، كدولة مصدرة، ومستوردة من بين الدول التي كان العراق يرتبط بها تجارياً[2].

وأما بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية فقد ارتفعت حصتها من مجموع استيرادات العراق في سنوات الحرب العالمية الثانية إلى 33، 10% بعد أن كانت 7,3% قبل الحرب. وتبدو أهمية هذه النسبة أكثر إذا علمنا أن حصة بريطانيا قد انخفضت من 28,8% قبيل الحرب إلى 10,01% في سنوات الحرب، وألمانيا من 5,6% إلى 0,5%، وبلجيكا من 4,7% إلى 0,53%، وهولندا من 3,1% إلى 0,9%[3].

وعليه حصلت في سنوات الحرب زيادة مطردة في قيمة الاستيرادات، والصادرات بين البلدين، والجدول أدناه يوضح قيمة المواد المستوردة، والمصدرة بين البلدين، في الفترة ما بين 1939 و1945، والقيمة بالدينار العراقي[4].

---

(1) تم تصديق معاهدة التجارة والملاحة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية في بغداد في 3 فبراير 1940. للمزيد من الاطلاع على مواد المعاهدة ينظر: فؤاد الراوي، المعجم المفهرس للمعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات والمواثيق والعهود والأحلاف التي ارتبط بها العراق مع الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات الأجنبية من عام 1921، ج4 وزارة التخطيط، بغداد 1975، ص134 ـ 138.

(2) مظفر حسين جميل، سياسة العراق التجارية، القاهرة، 1949، ص352.

(3) محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق، ص256 ـ 261.

(4) مظفر حسين جميل، سياسة العراق التجارية، ص352.

قيمة الاستيراد والتصدير بالدينار العراقي	عام 1939	عام 1940	عام 1941	عام 1942	عام 1943	عام 1944	عام 1945
استيرادات العراق من الولايات المتحدة الأمريكية	688530	947248	955417	1389015	968018	1670047	3645530
صادرات العراق إلى الولايات المتحدة الأمريكية	735783	1070127	1034890	823161	144351	660243	965613

لم يطرأ تغير على المواد الداخلة في قائمة استيرادات العراق، وصادراته بالنسبة إلى أسواق الولايات المتحدة الأمريكية؛ فكانت المواد المستوردة في بداية الحرب العالمية الثانية تتألف من المراجل، والماكنات، والأجهزة الآلية وغيرها، وبقيت الولايات المتحدة الأمريكية تحتل المرتبة الأولى في تزويد العراق بمواد احتياطية للسيارات. أما صادرات العراق فتركزت كالسابق على الصوف، والمصارين، وعرق السوس، والتمر[1].

ونتيجة لزيادة النشاط التجاري بين العراق، والولايات المتحدة الأمريكية فقد أبدى الأمريكيون اهتماماً خاصاً بميناء البصرة، لأهميته بالنسبة إلى الطريق البحري بين نيويورك والبصرة، ويعد في الوقت نفسه المنفذ البحري الوحيد لإيصال البضائع إلى العراق، وقد توقعت المفوضية الأمريكية في بغداد ـ بعد تطور الأوضاع الدولية خلال فترة الحرب العالمية الثانية ـ أن يكون هذا الطريق (نيويورك ـ البصرة) مهماً للوكلاء التجاريين والمسافرين على حد سواء[2].

كما أن شمول العراق بمساعدات الإعارة، والتأجير الأمريكية في 4 مايو 1942، أسهم على الرغم من ضآلته بالقياس مع ما قدمته الولايات المتحدة الأمريكية للدول الأخرى في تطوير التبادل التجاري بين البلدين، وفي التخفيف، إلى حد ما، من آثار الأزمة الاقتصادية التي مر بها العراق آنذاك. إذ بلغ مجموع قيمة البضائع التي وصلت العراق بموجب الإعارة، والتأجير عام

(1) «مجلة غرفة تجارة بغداد»، العدد التاسع، السنة الثانية، نوفمبر 1939، ص116.

(2) Harry S.Truman Library, Official File, Memorandun of Conversation Between Richard D. Mckinzie and loy W.Henderson, Washington, June 14 and July 5, 1973.

1943 أكثر من (15,5) مليون دولار، وكانت البضائع الأمريكية المصدرة إلى العراق تتألف أساساً من السكر، والأدوية، والسيارات، وآلات الزراعة، والري[1].

وقد أدى ذلك إلى رواج البضائع الأمريكية في أسواق العراق، وبدأ التجار العراقيون يتهافتون للحصول على اجازات الاستيراد من الولايات المتحذة الأمريكية، إذ قدم (415) طلباً للحصول على إجازات استيراد الأقمشة القطنية وحدها من الحكومة الأمريكية في بداية عام 1945[2].

وإسهاماً في تطوير العلاقات التجارية بين البلدين، اشترك عدد من التجار العراقيين في «مؤتمر التجارة العالمي» الذي عُقد في نيويورك في 10 نوفمبر 1944، تلبية للدعوة التي تلقتها غرفة تجارة بغداد من الغرف التجارية الأمريكية[3].

وبدأت الصحف العراقية تنشر إعلانات على صفحاتها لمنتوجات أمريكية مختلفة، خاصة الصناعية منها؛ لترغيب الناس في شراء البضائع الأمريكية[4].

في أثناء ذلك وصلت بعثة أمريكية برئاسة كلبيرتسون «Gulbertson» إلى بغداد في 6 أكتوبر 1944؛ لبحث إمكانيات زيادة النشاط التجاري بين العراق، والولايات المتحدة الأمريكية، وأوضحت البعثة اهتمام الحكومة الأمريكية في

---

(1) أسامة عبد الرحمن نعمان الدوري، العلاقات العراقية ـ الأمريكية 1939 ـ 1945، ص191 ـ 192.

(2) «محاضر مجلس النواب»، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1944، الجلسة الحادية والعشرون المنعقدة في 25 فبراير 1945، ص47.

(3) تألف الوفد من السادة: نوري فتاح، وعبد الهادي الجلبي، وإسكندر اسطيفان، خضوري شكر، وسكرتير غرفة التجارة ميري بصري، ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج6، بغداد، 1988، ص235.

(4) ينظر على سبيل المثال: «الأخبار» (جريدة)، بغداد 23 يناير 1945؛ «البلاد»، (جريدة)، بغداد 6 مارس 1944.

تجهيز العراق مستقبلاً بخطوط سكك الحديد، وأن تتاح لها فرصة الالتقاء بالتجار العراقيين[1].

وعلى أي حال فإن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بتطوير التبادل التجاري مع العراق قد ازداد، لكن العجز الحاصل في الدولار لدى العراق، كان همّاً متصاعداً بالنسبة إلى الأمريكيين الذين وجدوا فيه عائقاً كبيراً أمام رغبتهم في زيادة حجم صادراتهم إلى العراق[2].

ثالثاً: تطور العلاقات الدبلوماسية العراقية الأمريكية حتى عام 1945

كان العراق في أواخر القرن الماضي لا يزال تحت سيطرة الدولة العثمانية، فلم يكن للولايات المتحدة الأمريكية تمثيل دبلوماسي في بغداد آنذاك، بل عمدت إلى تكليف القنصل البريطاني المقيم في بغداد بمهمة رعاية مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، ومواطنيها في العراق اعتباراً من 30 يناير 1882[3]. وبعد فترة قصيرة عينت الحكومة الأمريكية، (جون هنري) (John Henry) أول قنصل لها في بغداد بتاريخ 14 سبتمبر عام 1888، الذي باشر عمله في 9 يناير 1889[4].

فرض الانتداب البريطاني على العراق بموجب مقررات مؤتمر سان ريمو الذي عقده مجلس الحلفاء الأعلى بتاريخ 19 ـ 25 أبريل 1920 بمدينة سان ريمو الإيطالية[5]، وتمكنت بريطانيا من خلاله أن تفرض سيطرتها على

---

(1) Foreign Office. (F.O.) 317/545302, Iraq: Annual Review For 1944, from The British Embassy in Baghdad to The Foreighn Office, January 1,1945.

(2) Ibid.

(3) جاسم محمد حسن، العراق في العصر الحميدي 1876 ـ 1909 ص408.

(4) أسامة عبد الرحمن نعمان الدوري، العلاقات العراقية ـ الأمريكية 1939 ـ 1945، ص32.

(5) فرض الانتداب البريطاني على العراق بقرار أصدره مجلس الحلفاء الأعلى الذي انعقد في مدينة سان ريمو في 25 أبريل 1920، وفقاً للفقرة الرابعة من المادة الثانية والعشرين من =

مقدرات العراق السياسية، والاقتصادية. وقد أشارت التقارير الأمريكية إلى موقف بريطانيا هذا، وعدّته عقبة في طريق تحقيق تطلعات الأمريكيين؛ لتوسيع مصالحهم الاقتصادية، والسياسية في العراق خلال الفترة التي أعقبت فرض الانتداب البريطاني[1].

ومما زاد في صعوبة موقف الولايات المتحدة الأمريكية في العراق تأخرها في تقديم اعترافها الرسمي بالحكومة العراقية التي تشكلت بعد تتويج فيصل الأول في 23 أوغست 1921 ملكاً على العراق، ولم تعترف أيضاً بالانتداب البريطاني على العراق.

وقد أكد القنصل الأمريكي في بغداد توماس وينس (Thomas R.Owens) في 21 مارس 1922 تلك الحقيقة إذ قال: «بما أن الاحتلال البريطاني للعراق كان يمثل عقبة سابقة في طريق اتساع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، ورعايتها في العراق، فإن عدم تقديم الاعتراف بحكومة الملك فيصل الأول يجعل من الصعب أن يكون للحكومة الأمريكية الحق بالمطالبة، أو السؤال في حماية مصالحها في العراق»[2].

وكانت بريطانيا، في الوقت ذاته، تود أن تعدل الولايات المتحدة الأمريكية عن موقفها المتشدد من عدم الاعتراف بحكومة العراق؛ خشية أن يؤدي ذلك إلى تصاعد تأزم العلاقات بين الطرفين؛ لذلك ارتأت أن تعقد معاهدة بينها وبين العراق من جهة، وبينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية من

= ميثاق عصبة الأمم التي تنص على: «إن بعض البلاد كانت في القديم تابعة للامبراطورية العثمانية، وقد بلغت درجة من الرقي يمكن الاعتراف مبدئياً بكيانها كأمم مستقلة على أن تستمد الإرشاد والمساعدة من دولة أخرى، حتى يأتي الزمن الذي تصبح فيه قادرة على الوقوف بمفردها» راجع: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج3، ص192.

(1) Denovo, American Intersts and Policies in the Middle East, p.348.

(2) Ibid.

جهة أخرى، فتعترف الحكومة الأمريكية بالعراق كدولة مستقلة، بعد أن اعترفت بها معظم الدول الشرقية والغربية، ويكون لها الحق في الإشراف على مؤسساتها، ورعاية شؤونها. وعندما وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على ذلك، أوعزت بريطانيا إلى سفيرها في واشنطن أن يطلب إلى الحكومة الأمريكية تفويض الجنرال جارلس ج راوس (Charles J.Raues) سفيرها في لندن، بالدخول في المفاوضات المؤدية إلى وضع المعاهدة المأمولة[1].

في 8 مايو 1929 بدأت المفاوضات الرسمية بين الأطراف الثلاثة، وبعد الاتفاق عرضت مسودة المعاهدة على حكومة العراق، وتم التوقيع على المعاهدة في لندن بتاريخ 9 يناير 1930، من قبل الوزير المفوض العراقي جعفر العسكري في لندن، وجارلس ج.راوس السفير الأمريكي في لندن، وآرثر هندرسن Arthur Henderson سكرتير الدولة البريطانية للشؤون الخارجية[2].

وهكذا اعترفت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بالعراق دولة مستقلة، ووافقت «على نظام الحكم المؤسس فيه» هذا ما نصت عليه المادة الأولى من المعاهدة، أما المادة الرابعة فتنص على سماح الحكومة العراقية للرعاية الأمريكيين: «بأن يؤسسوا في العراق بحرية، معاهد تعليمية وخيرية ودينية»[3].

وتضمنت المعاهدة المذكورة بنوداً أخرى ذات أهمية ضمنت فيها للرعايا الأمريكيين في العراق جميع الحقوق والامتيازات الممنوحة لرعايا الدول الأعضاء في عصبة الأمم[4].

---

(1) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج2، ط7، بغداد 1988، ص292.

(2) Denovo, American Intersts and Policies in the Middle East., p.349.

(3) Ibid.

(4) للمزيد من التفصيل بشأن المعاهدة والجداول الملحقة بها ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج2، ص293 ـ 299.

كان من الطبيعي أن يطرأ تحرك ملموس باتجاه تطوير العلاقات الدبلوماسية بين واشنطن، وبغداد، ولا سيما مع اقتراب موعد دخول العراق عصبة الأمم، إذ استغل الرئيس الأمريكي هربت هوفر 1929 ـ 1933 (Herbert C.Hoover) وثائق إبرام معاهدة يناير 1930 بين البلدين في 24 فبراير 1931 ليعرب عن أمله في توطيد عرى الصداقة، والتعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية، والعراق وذلك في الرسالة التي بعثها إلى الملك فيصل الأول بتاريخ 13 إبريل عام 1931[1].

وفي نطاق تطوير العلاقات السياسية بين البلدين، قررت الولايات المتحدة الأمريكية تحويل القنصلية الأمريكية في بغداد إلى بعثة دبلوماسية بمستوى مفوضية (Legation)، وقد أصبح الكسندر سلوين Alexander Sellwyn أول قائم بالأعمال للولايات المتحدة الأمريكية لدى الحكومة العراقية، إذ قدم أوراق اعتماده إلى الملك فيصل الأول بتاريخ 19 يونيو 1931[2].

وعندما أصبح العراق عضواً في عصبة الأمم بتاريخ 3 أكتوبر 1932 أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أن حصول العراق على استقلاله السياسي قد أوقف عملياً فاعلية النتائج التي تمخضت عن معاهدة يناير عام 1930[3]، لذا، فإنها بحاجة إلى نمط جديد من الاتفاقيات الثنائية مع العراق، فأقدمت على تنشيط فاعلية المفوضية الأمريكية في بغداد، حيث تم تعيين بول نابنشو

(1) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف / 5/ 3/ 10، مخابرات المفوضية الأمريكية، 13 إبريل 1931.

(2) أسامة عبد الرحمن نعمان الدوري، العلاقات العراقية ـ الأمريكية 1939 ـ 1945، ص43.

(3) بسبب أن المعاهدة تنص على أن «يبطل العمل بها عند انتهاء الصلات الخاصة الكائنة ما بين صاحب الجلالة البريطانية، وصاحب الجلالة ملك العراق، بمقتضى معاهدة التحالف سنة 1924، ومعاهدة سنة 1926، وعند انتهاء الصلات الخاصة المذكورة، يجب الدخول في المفاوضات بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق لعقد معاهدة بشأن علاقتهما المستقبلية وحقوق رعايا كل من البلدين في البلد الآخر». ولمزيد من التفصيل ينظر: عبد الرزاق الحسني. تاريخ الوزارات العراقية، ج2، ص295 ـ 296.

(Paul Knabenshue) في 7 نوفمبر 1932 وزيراً مفوضاً، وقد عُرف نابنشو بكفاءته وحرصه على تطوير العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية، والعراق[1].

وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية مفاوضات رسمية مع العراق تمخضت عن توقيع معاهدة تبادل تسليم المجرمين بين البلدين في ديوان وزارة الخارجية العراقية بتاريخ 7 يونيو 1934[2].

وبهذا كان للمعاهدات التي عُقدت بين البلدين أثر كبير في تقوية العلاقات في شتى المجالات، وأصبحت تلك المعاهدات بعد ذلك أساساً قوياً لتطور العلاقات العراقية - الأمريكية.

ومن الواضح أن العراق لم يكن قادراً على تسيير شؤون سياسته الخارجية في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، لذلك اتسم نشاطه السياسي خلال تلك الفترة بالتردد في إقامة تمثيل دبلوماسي مع واشنطن في بداية الأمر، ربما يعود ذلك إلى تأثير بريطانيا التي فرضت سيطرتها على مقدرات العراق السياسية[3]. وقد يكون السبب في ذلك أنه لم يكن لدى العراق إمكانية مادية، أو حاجة فعلية لإقامة تمثيل دبلوماسي مع الولايات المتحدة الأمريكية. حيث أن بدايات التمثيل الدبلوماسي العراقي في واشنطن كانت سنة 1937 عندما طلب تاجر التمور الشيخ مصطفى الإبراهيم من الحكومة العراقية، توفير حماية له، ولمصالحه التجارية داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى هذا الأساس طرحت وزارة الخارجية على مجلس الوزراء قضية فتح قنصلية فخرية لها في نيويورك، مؤكدة أهمية التجارة بين البلدين، وفي مقدمتها «تجارة التمور»، فصدرت الإرادة الملكية بتاريخ 4 مارس 1937 تقضي بتعيين الشيخ

---

(1) Denovo, American Intersts and Policies in the Middle East., p.350.

(2) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج4، ص23.

(3) ناجي شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاماً 1894 - 1974، بيروت 1975، ص21.

مصطفى الإبراهيم قنصلاً فخرياً للعراق في نيويورك[1]

لم تبد الولايات المتحدة الأمريكية اهتماماً كبيراً بالعراق خلال فترة ما بين الحربين، في حين زاد اهتمامها بالمملكة العربية السعودية، وإيران، ويبدو أن هذا كان نتيجة لسببين رئيسين، هما:

1 ـ أن الولايات المتحدة الأمريكية اعتبرت العراق منطقة نفوذ بريطانية تقليدية في ضوء مركز بريطانيا الخاص في العراق منذُ فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، ومعاهدة التحالف العراقية البريطانية المعقودة عام 1930، إضافة إلى وجود عدد كبير من المستشارين البريطانيين فيها[2].

2 ـ عدم وجود أي تهديد بريطاني، أو غير بريطاني للمصالح النفطية الأمريكية في العراق، فقد قسمت المصالح النفطية بين الشركات البريطانية والأمريكية والفرنسية وغيرها منذ عام 1928 كما ذكر سابقاً[3].

غير أن نظرة الأمريكيين، واهتمامهم بالعراق سرعان ما تغيرا، فبعد نشوب الحرب العالمية الثانية التي ألقت بظلالها على مجمل العلاقات الدولية عموماً، وعلى العلاقات العراقية الأمريكية خاصة، أدرك الأمريكيون خلال فترة الحرب أهمية الحفاظ على نفط العراق؛ للحاجة إليه في استمرار تشغيل آلة الحرب لقوات الحلفاء، مما دفع الولايات المتحدة الإمريكية إلى الاهتمام بالعراق أكثر من السابق باعتباره بلداً يتمتع بأهمية اقتصادية، واستراتيجية في الشرق الأوسط، وقد تجلى هذا الاهتمام عندما رغبت الولايات المتحدة

(1) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي رقم الملف 17/2/5، كتاب وزارة الخارجية إلى القنصلية العراقية في نيويورك في 5 مارس 1937.

(2) خليل علي مراد، تطور السياسة الأمريكية في الخليج العربي 1941 ـ 1947، البصرة، 1980، ص196.

(3) المرجع نفسع، ص196.

الأمريكية أن تشرك العراق في إبداء الرأي فيما تسعى إليه من وضع أسس تكفل السلام للعالم، فقد فاتحت الحكومة العراقية بصورة سرية في 12 فبراير 1940، باهتمام الرئيس الأمريكي روزفلت بتبادل الآراء مع مسؤولي الحكومات المحايدة الأخرى، لوضع أساس قويم لسلم عالمي دائم، مع إجراء تسوية اقتصادية دولية ثابتة، وتخفيض التسليح، وعبر نابنشو الذي نقل رسالة الرئيس الأمريكي إلى وزير الخارجية العراقية علي جودت الأيوبي عن رغبة روزفلت الشخصية لتلقي آراء الحكومة العراقية بشأن القضايا المطروحة[1]. ورحبت الحكومة العراقية على لسان وزير خارجيتها بمقترحات الرئيس الأمريكي روزفلت، وأبدت استعدادها للتحاور، وتبادل الآراء[2].

إن تنامي النفوذ الأمريكي في العراق شجع بعض السياسيين العراقيين على التقرب من الولايات المتحدة الأمريكية[3]. ورأوا ضرورة تقوية العلاقات السياسية معها، وأن مصلحة العراق تقتضي فتح مفوضية في واشنطن[4]، وقد أبدى نوري السعيد وزير الخارجية رغبة شديدة في تحقيق ذلك، وأظهر نشاطاً ملحوظاً في المداولات التي جرت بين الحكومة العراقية، والمفوض الأمريكي نابنشو، إذ كان يعتقد أن الحكومة الأمريكية لن تنتهج سياسة العزلة بعد الحرب العالمية الثانية كما فعلت بعد الحرب العالمية الأولى[5].

قدمت الحكومة العراقية طلباً إلى المفوضية الأمريكية في 25 يناير 1940

---

(1) م.و.خ.ع.، رقم الملف، غ/ 857/ 857/ 3 كتاب المفوضية الأمريكية في بغداد إلى وزارة الخارجية العراقية العدد 857 في 12 فبراير 1940.

(2) المرجع نفسه، كتاب وزارة الخارجية العراقية إلى المفوضية الأمريكية في بغداد في 6 مارس 1940.

(3) علاء جاسم محمد، العلاقات العراقية ـ البريطانية 1945 ـ 1958. رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد 1991، ص51.

(4) علي جودت الأيوبي، ذكريات علي جودت (1900 ـ 1958)، بيروت 1967، ص250.

(5) «لواء الاستقلال» (جريدة)، بغداد، 16 مايو 1952.

لعقد اتفاقية قنصلية بين البلدين، لما في ذلك من فائدة اقتصادية كبيرة للعراق كما يرى نوري السعيد الذي عبر عن رأيه، بقوله: «إننا نرى من الضروري تأسيس قنصلية عامة في نيويورك تهتم بصورة جدية بتنمية العلاقات التجارية بين البلدين، وتحافظ على حقوق ومصالح العراقيين، وذلك لأن القنصلية الفخرية الموجودة الآن في نيويورك لا يمكنها أن تؤمن الغاية المتوخاة»[1].

وكان نوري السعيد اقترح تعيين وزير مفوض عراقي في واشنطن بدلاً من قائم بالأعمال، على أن يُعهد هذا المنصب إلى شخص ذي كفاءة عالية[2]. وبناء على ما عرضه نوري السعيد قرر مجلس الوزراء بتاريخ 31 ديسمبر 1940 تأسيس مفوضية عراقية في واشنطن بدلاً من قنصلية عامة في نيويورك[3].

أولت الصحافة العراقية اهتماماً ملحوظاً بمراحل تطور العلاقات الدبلوماسية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية على الصعيدين الاقتصادي، والثقافي خلال سنوات الحرب العالمية الثانية[4].

وفي أثناء انتفاضة العراق في ابريل ـ مايو 1941، حاولت الحكومة الأمريكية في بداية الأزمة العراقية البريطانية اتخاذ موقف عدم التدخل بين الجانبين، كما يبدو ذلك في فحوى التعليمات التي أرسلها وزير الخارجية الأمريكية كورديل هلّ (Cordell Hull) إلى الوزير المفوض نابنشو، والقاضية بالتريث، وعدم التدخل في شؤون العراق الداخلية، لكنها في الوقت ذاته حذرت الحكومة العراقية من إقامة علاقات دبلوماسية مع ألمانيا مؤكدة أن فشل

---

(1) د.ك.و.، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 779 ـ وع، كتاب وزارة الخارجية العراقية إلى المفوضية الأمريكية في بغداد في 25 يناير 1940.

(2) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج5، ص177.

(3) د.ك.و.، الوحدة الوثائقية ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 779/وع مقررات مجلس الوزراء بتاريخ 31 ديسمبر 1940.

(4) ينظر: «العالم العربي» (جريدة)، 21 و26 ديسمبر 1940؛ «الزمان» (جريدة)، بغداد 17 ديسمبر 1940، «البلاد» «جريدة»، بغداد 17 ديسمبر 1940.

بريطانيا عسكرياً في الحرب العالمية الثانية سيعرض أمن العراق، وأمن أقطار الشرق الأوسط إلى الخطر[1].

إلا أن هذا لم يحد من اندفاع نابنشو ورغبته في تقديم الدعم، والتأييد للسفارة البريطانية في بغداد خلال الانتفاضة، فقد أظهر موقفاً عدائياً واضحاً بعد أن تولى رشيد عالي الكيلاني رئاسة حكومة الدفاع الوطني في 10 ابريل 1941، وكان مؤيداً لكل آراء السفير البريطاني السير كنهان كورنواليس (Sir Kinahan Cornwallis) في موقفه العدائي من حكومة الدفاع الوطني[2].

وكان نابنشو متأثراً إلى حد كبير برأي كورنواليس، ونتيجة لذلك وجه نابنشو للكيلاني العديد من التهم التي حملتها برقيته إلى وزراة الخارجية الأمريكية بتاريخ 10 ابريل 1941، وجاء فيها «إن تاريخ الكيلاني السياسي يكشف عن أنه متآمر غير ثقة، قاسي القلب غير هياب، مدعوم بمجموعة من العسكريين الذين يشابهونه في هذه السمات»[3]، ولم يكتف بذلك بل وصف الكيلاني، والذين أسهموا معه في الانتفاضة من عسكريين ومدنيين بأنهم نازيون[4].

من الواضح أن نابنشو جانب الحقيقة في التقارير التي كتبها إلى الحكومة الأمريكية، فهو في الواقع لم يقدم معلومات صحيحة، ودقيقة عن الانتفاضة، وقادتها، بل اكتفى بالكتابة عن الجوانب التي تخدم فكرته بتقديم الدعم لسياسة

---

(1) James A. Thorpe, The United State and the 1940 - 1941, Anglo-Iraq Crisis, American Policy in Transition, The «Middle East Journal», Winter, 1971, Vol. 25, Numberl, pp.79 - 82.

(2) جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق 1941 ـ 1953، النجف 1976، ص 40.

(3) عبد الجبار ناجي «موقف الولايات المتحدة الأمريكية من حركة مايس، اعتماداً على برقيات نابنشو إلى وزير الخارجية الأمريكي». «آفاق عربية»، (مجلة)، السنة الخامسة، العدد 9، مايو 1980، ص35.

(4) المرجع نفسه، ص35.

السفير البريطاني في بغداد إزاء الانتفاضة، دون اكتراث بانعكاس ذلك سلباً على العلاقات العراقية الأمريكية.

نصحت الحكومة الأمريكية نابنشو بتنسيق مواقفه مع السفير البريطاني، وأن لا يتخذ موقفاً واضحاً تجاه حكومة رشيد عالي الكيلاني، ولا يحاول إظهار معارضته لحكومة الكيلاني، وعدم الاعتراف، في الوقت نفسه، بالحكومة العراقية الجديدة[1].

ويبدو أن تعليمات وزارة الخارجية الأمريكية لم تلق اهتماماً خاصاً من نابنشو لتنفيذها بل عمل عكس ذلك، فقد بادر إلى فتح المفوضية الأمريكية؛ لتكون وكراً تآمرياً التجأ إليها البريطانيون، والأمريكيون، والعراقيون المناهضون للانتفاضة، وقد حافظت وزارة الخارجية العراقية من جانبها على حصانة المفوضية الأمريكية تمشياً مع المبادىء الدولية فى الحصانة الدبلوماسية[2].

ووضع نابنشو بالاشتراك مع السفير البريطاني كورنواليس خطة سريعة، بعد أن لجأ عبد الإله إلى المفوضية الأمريكية متنكراً في 2 ابريل 1942، تقضي بأن يصحب نابنشو عبد الإله في سيارته الخاصه، وبصورة سرية إلى قاعدة الحبانية، ومن هناك ينقل بطائرة بريطانية إلى البصرة[3].

لكن واشنطن لم تعلن أي موقف صريح على الصعيد الرسمي تجاه

(1) U.S.N.A.. 870 G.00/ 544 dated 7 April 1941, Us state Department (Washington.D.C.) to Us-Embasasy (Baghdad).

(2) عبد الجبار ناجي، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من حركة مايس 1941، ص35.

(3) Frederick W.Axlegard, Us Support for the Bretish Position in Pre-revolutionary Iraq, In. The Iraqi Revolution of 1958, The Social Classes revisited, Edited by-Robert A.Fernea and Wm-Roger Louis, I.B.Tauris and Co. Ltd, New York, 1991, p.79.

انتفاضة 1941، سواء أكان مؤيداً، أم معارضاً. في حين كان نابنشو مندفعاً في دعم الموقف البريطاني بغية إفشال الانتفاضة[1].

وقد رفضت الحكومة الأمريكية في الوقت ذاته طلب حكومة الدفاع الوطني الذي تقدمت به للحصول على اعتراف واشنطن بالوضع الجديد في العراق. ومن جهة أخرى فإن الحكومة البريطانية سعت هي الأخرى للحصول على موقف صريح مؤيد لها من الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أبلغ وزير الخارجية البريطاني سفيره في واشنطن اللورد هاليفاكس Lord Halifax أن يقوم باطلاع وزير الخارجية الأمريكية هلّ على وجهة نظر بريطانيا عن الموقف في العراق، فجاء رد هل على السفير البريطاني يشوبه الغموض إذ قال: «من الطبيعي أننا مهتمون جداً بالتطورات غير المستقرة للأيام القليلة الماضية في العراق»[2].

أما موقف الصحف الأمريكية من انتفاضة مايو 1941، فقد كان يشابه إلى حد ما موقف الحكومة الأمريكية، فقد أولت صحيفة «نيويورك تايمز» اهتماماً خاصاً بتطورات الأحداث في العراق، إذ قدمت الصحيفة معلومات مفصلة عن الانتفاضة، وأحداثها اليومية منذُ اندلاعها، وحتى نهايتها، إلا أنها لم تصرح عن موقفها، أو موقف الحكومة الأمريكية تجاه الأحداث العراقية البريطانية، ولم توجه للكيلاني التهم والشتائم التي أطلقها (نابنشو)، عدا إشارتها بأنه كان مؤيداً للألمان، كما أشارت في أحد تقاريرها بتاريخ 12 ابريل 1941 إلى أن المواطنين في العراق هم الذين قاموا بالانتفاضة[3].

وعندما تفاقم الوضع بين العراق وبريطانيا، ووصل إلى حد التصادم العسكري بين الطرفين في نهاية شهر ابريل سنة 1941، أقدم نابنشو من جانبه

(1) عبد الجبار ناجي موقف الولايات المتحدة الأمريكية من حركة مايس 1941، ص35.
(2) المرجع نفسه.
(3) «The New York Times», April 19, 1941.

على تقديم معلومات استخبارية إلى المخابرات البريطانية تخص تحرك القوات العسكرية العراقية من بغداد باتجاه الحبانية في منتصف ليلة 30 ابريل 1941 وقد أكد نابنشو بنفسه تلك الحقيقة في برقيته إلى واشنطن بتاريخ 30 ابريل 1941، التي جاء فيها: «عندما بدأت وحدات المدفعية من الجيش العراقي من ضمنها الدبابات، والسيارات المسلحة، ومدافع الميدان، وخيالة، ومشاة تمر بالمفوضية في منتصف ليلة أمس من قاعدتهم القريبة، أرسلت في طلب جاري ضابط المخابرات البريطانية، وذهب إلى السفارة البريطانية ومن هناك أخطر القاعدة الجوية البريطانية في الحبانية» وأكد نابنشو أن هذا كان أول إشعار تلقاه البريطانيون عن تحركات الجيش العراقي[1].

أدرك قادة الانتفاضة أبعاد الموقف العدائي للولايات المتحدة الأمريكية، ووزيرها المفوض نابنشو، واتضح أنهم لم يكونوا غافلين عما كان يدبر لهم في الخفاء. ولقد تم إصدار قرار في أواسط ابريل 1941 يقضي بمنع دائرة البريد من تقديم التسهيلات للمفوضية الأمريكية لإرسال برقياتها إلى الخارج، فاضطر نابنشو إلى إرسال برقياته عن طريق القاعدة البريطانية في الحبانية إلى لندن، ومن هناك إلى واشنطن[2].

أصدرت حكومة الكيلاني قراراً آخر يقضي بحجز أجهزة الإرسال لدى جميع الهيئات الدبلوماسية الموجودة في بغداد، ومنعتها من إرسال البرقيات بالشفرة، الأمر الذي أدى إلى انقطاع إتصالات المفوضية الأمريكية المباشرة بواشنطن في الأيام الأولى من نشوب الحرب العراقية البريطانية. وفيما بعد سمح للمفوضية بإرسال برقياتها إلى واشنطن عن طريق وزارة الخارجية العراقية، كما اتخذت الحكومة العراقية بعض الإجراءات للحد من نشاط المفوضية الأمريكية، إذ فرضت حراسة مشددة على دار المفوضية، وعلى

(1) عبد الجبار ناجي، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من حركة مايس 1941، ص50.
(2) أسامة عبد الرحمن نعمان الدوري، العلاقات العراقية ـ الأمريكية 1939 ـ 1945، ص131.

تحركات الأمريكيين بعد تماديهم في موقفهم المعادي، لكن دون أن يؤثر ذلك في تزويد المفوضية بما تحتاج إليه من مؤن ومواد غذائية[1].

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية إخفاء موقفها العدائي للانتفاضة، خشية إثارة الرأي العام العراقي، إلا أن العراقيين كما يبدو كانوا مطلعين على جميع أبعاد الموقف وخفاياه، مما ولد لديهم الإحساس بالاستياء، وقد أكّد ذلك المؤرخ الأمريكي اكسلكارد Axelgard إذ قال: «إن الطبيعة السرية للعمل الأمريكي أدت إلى عدم تلطيخ سمعة الأمريكيين في نظر الرأي العام العراقي إلى حد كبير»[2].

وعلى الرغم من ذلك فقد عبر المثقفون العراقيون عن خيبة أملهم في مواقف الولايات المتحدة الأمريكية، في برقية الاحتجاج التي بعثها خريجو الجامعات الأمريكية من العراقيين إلى الرئيس الأمريكي روزفلت عن طريق المفوضية الأمريكية ببغداد، وجاء فيها: «نعتقد أن المساعدة الأمريكية يجب أن تمنح إلى المدافعين عن الحق فقط، كما أننا نعتقد أيضاً أن القنابل المصنوعة في أمريكا، والملقاة على السكان المدنيين تجعل أمريكا مشتركة في المسؤولية عن الضحايا البريئة»[3].

وانتقدت جريدة «الأحوال» العراقية بشدة سياسة الولايات المتحدة الأمريكية المساندة لبريطانيا في أحداث انتفاضة مايو عام 1941، ورأت أنه كان من المفروض أن تدعم الولايات المتحدة الأمريكية صمود الشعب العراقي في وجه العدوان البريطاني، ما دام العراقيون يريدون صون الاستقلال، والحرية وكرامة الإنسان، وشرفه في الحياة، والمبادىء التي تدعي واشنطن التمسك

---

(1) المرجع نفسه، ص141.

(2) Axelgard, Us Support for the British in Pre-Revolutionary Iraq, p.79.

(3) «الزمان». 23 مايو 1941.

بها. بينما لم تتخذ الحكومة الأمريكية أي إجراء إزاء جرائم بريطانيا ضد الشعب العراقي[1].

بناء على ما تقدم، يمكنُ القول: إن الولايات المتحدة الأمريكية أدت دوراً مهماً في التصدي للانتفاضة، بعد أن اتضحت أهدافها الوطنية، والقومية، ومن ثم إسهامها مباشرة في إسقاطها، ومساندة بريطانيا بصورة فاعلة في هذا الشأن، وقد أكد اكسلكارد هذه الحقيقة، بقوله: «كان واضحاً دعم الولايات المتحدة الأمريكية للموقف البريطاني في أحداث مايو عام1941، في مواجهته للتيار القومي العربي الذي بدأ يبرز في العراق والمدعوم من الشعب العربي»[2].

إن الأسباب التي أدت إلى تطور السياسة الأمريكية تجاه العراق في هذه الفترة بالذات. يعود في الأغلب إلى التأثير البريطاني، وكنتيجة طبيعية أيضاً لسياسة ألمانيا النازية، وفي أغلب الظن لاعتبارات اقتصادية، ولا سيما ما يتعلق منها بالحفاظ على مصالحها النفطية.

ومهما يكن من أمر، فبعد فشل انتفاضة 1941 في 30 مايو 1941[3]، أبدت الولايات المتحدة الأمريكية اهتماماً ملحوظاً بشأن تطوير العلاقات الدبلوماسية مع العراق، وخاصة بعد أن أعلنت دخولها الحرب العالمية الثانية إلى جانب الحلفاء ضد دول المحور في 8 ديسمبر 1941، إضافة إلى انتقال القوات الأمريكية لأول مرة خلال الحرب إلى عدد من دول الشرق الأوسط، مما يتطلب القيام بنشاط دبلوماسي واسع يشمل منطقة الشرق الأوسط ومن

(1) «الأحوال» (جريدة)، بغداد، 23 مايو 1941.

(2) Axelegard, Us Support for the British in Pre-Revolutionary Iraq, pp.79 - 80.

(3) لمزيد من الاطلاع على انتفاضة 1941 وأسباب فشلها ينظر: عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية في حركة السنة 1941 التحررية، بيروت، 1976؛ جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق 1941 ـ 1953، ص64 ـ 67.

ضمنها العراق، بهدف تفعيل دور الولايات المتحدة الأمريكية، سواء أكان في العراق، أم في دول منطقة الشرق الأوسط[1].

أبدت الحكومة الأمريكية اهتماماً جاداً باختيار وزير مفوض أمريكي جديد كفء يحل محل نابنشو الذي توفي بتاريخ 1 فبراير 1942[2]، وقد تمكن فارل (Farrel) القائم بالأعمال من إدارة شؤون المفوضية الأمريكية إلى حين تعيين توماس م. ولسن (Thomas M. Wilson) وزيراً مفوضاً لدى العراق في 5 أوغست 1942[3]، وعززت المفوضية الأمريكية في بغداد بعدد من الدبلوماسيين الأكفاء الجدد[4].

وفي ضوء هذا التطور الذي شهدته العلاقات الدبلوماسية بين العراق، والولايات المتحدة الأمريكية، تم فتح قنصلية أمريكية في البصرة، واختارت واشنطن بول فلاتشر (Paul Fletcher) قنصلاً لها، لخبرته في مجال الدبلوماسية، واهتمامه بشؤون الشرق الأوسط، وقد باشر عمله بتاريخ 18 أكتوبر 1942[5].

من جانب آخر قررت الحكومة العراقية تعيين علي جودت الأيوبي كأول وزير مفوض عراقي في واشنطن، وقدم أوراق اعتماده إلى الرئيس الأمريكي روزفلت في 14 مايو 1942، وقد أبدى الرئيس الأمريكي في حينه تفاؤله بمستقبل العراق، ووعد بتقديم المساعدة في أي مجال من شأنه أن يؤدي إلى تطوير العلاقات بين البلدين[6].

---

(1) أسامة عبد الرحمن نعمان الدوري، العلاقات العراقية ـ الأمريكية 1939 ـ 1945، ص152.
(2) «الأخبار» (جريدة)، بغداد، 3 فراير 1942.
(3) أسامة عبد الرحمن نعمان الدوري، العلاقات العراقية ـ الأمريكية 1939 ـ 1945، ص163.
(4) «الأخبار» 5 نوفمبر 1942.
(5) «صوت الأهالي» (جريدة)، بغداد، 19 أكتوبر 1942.
(6) د.ك. و.، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ج502/ 311، كتاب وزارة الخارجية العراقية 16 مايو 1942؛ علي جودت الأيوبي، ذكريات علي جودت 1900 ـ 1958، ص256 ـ 260.

أدى هذا التطور السريع في العلاقات الدبلوماسية بين البلدين إلى تنظيم اتصالاتهما بمستوى أفضل من السابق، كما تحولت المؤسسات الدبلوماسية الجديدة إلى قنوات إضافية، لتزويد وسائل الإعلام، والرأي العام في الدولتين بكل ما يستجد من تطورات سياسية، واقتصادية[1].

وجدت العمليات العسكرية الناجحة للقوات الأمريكية في الحرب الدائرة في شمال أفريقيا في 24 نوفمبر 1942[2]، صدى واسعاً لها على الصعيد الرسمي، وفي وسائل الإعلام في العراق[3]. إذ بعث رئيس الوزراء نوري السعيد برقية تهنئة بهذه المناسبة إلى الرئيس الأمريكي روزفلت[4]، وقد ردّ الرئيس روزفلت ببرقية جوابية إلى الحكومة العراقية جاء فيها: «وإننا لنفخر بأن نرى العراق والعرب قاطبة يعطفون علينا»[5].

كان من الطبيعي أن يجد العديد من كبار المسؤولين الأمريكيين طريقهم إلى العراق في زيارات رسمية خلال فترة الحرب، فقد زار مبعوث الرئيس روزفلت السفير وليم بوليت William Bullet بغداد في 5 يناير 1942، والتقى كبار المسؤولين في الحكومة العراقية[6]. إلا أن زيارة وندل ويلكي Wendell Willkie زعيم الحزب الجمهوري إلى العراق، وبلدان الشرق الأوسط في 11

(1) أسامة عبد الرحمن نعمان الدوري، العلاقات العراقية ـ الأمريكية 1939 ـ 1945، ص172.

(2) فقد نزلت القوات الأمريكية على شاطىء البحر المتوسط شمال أفريقية بقيادة الجنرال أيزنهاور (General Eisenhower) في 1 نوفمبر.1942، وأدت دوراً مهماً في العمليات العسكرية التي دارت ضد القوات الألمانية هناك، خصوصاً في معركة العلمين التي دارت بين قوات الحلفاء وقوات المحور في 24 نوفمبر 1942 لمزيد من الاطلاع عن دور القوات الأمريكية في شمال أفريقيا ينظر Arthur-S-Link, American Epoch a History of United States Since the 1890, s, Second Edition, Revised and Rewritten, New York, 1963, pp.552 - 555.

(3) «صوت الأهالي»، 2 ديسمبر 1942.

(4) المرجع نفسه.

(5) المرجع نفسه.

(6) «الأخبار»، 6 يناير 1942.

سبتمبر 1942 حظيت باهتمام خاص من العراق[1]. وقد استمرت الزيارة مدة ثلاثة أيام، التقى خلالها الوصي عبد الإله، ونوري السعيد، والسفير البريطاني في بغداد كينهان كورنواليس كما التقى عدداً من الصحفيين، وعدداً كبيراً من الساسة[2].

أكد ويلكي في أحاديث مع المسؤولين العراقيين موضوع الحرب، وإصرار الولايات المتحدة الأمريكية على النصر الحاسم فيها، إذ أنها: «تبذل كل ما لديها من القوى البشرية والموارد المادية بلا قيد، في سبيل نيل الظفر في الحرب الدائرة» على حد قوله في الحفل الذي أقامه على شرفه رئيس الوزراء نوري السعيد[3].

وأوضح ويلكي أن موقف حكومته من دول منطقة الشرق الأوسط يتحدد في ضوء موقفها من الحرب الدائرة، إذ أن بلاده: «تساعد الشعوب التي تختار الانحياز إلى جانبنا في الكفاح من أجل الحرية بمقتضى قانون الإعارة والتأجير[4]، تجهيزات يبلغ ثمنها آلاف الملايين من الدولارات»، وربما كان ذلك أحد العوامل التي شجعت الأوساط الحاكمة في العراق على إعلان الحرب ضد دول المحور[5].

---

(1) رافق ويلكي في زيارته إلى العراق كل من الناشر المعروف غاردنر مايك كولز (Gardner Mike Cowles)، والمراسل والمحرر الخبير في الشؤون الخارجية جوزيف بارنز (Joseph Barnes)، والكاتب باول بل (Cp. Paul Pihl) من البحرية الأمريكية، والميجر غرانت ماسون (Grant Mason) من الجيش الأمريكي للاطلاع راجع: Wendell L.Willkie, One World, New York, 1943, pp.27-29

(2) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ج6، ص90 ـ 91.

(3) «الأخبار»، 15 سبتمبر 1942.

(4) في 16 مايو 1941 أصدر الرئيس الأمريكي روزفلت قانون الإعارة والتأجير، الذي يسمح بموجبه للولايات المتحدة الأمريكية بأن تعير أو تؤجر أية مواد دفاعية أو معونات أو تسهيلات للأمم التي يكون الدفاع عنها حيوياً لأمن الولايات المتحدة الأمريكية، للاطلاع ينظر: هنري ستيل كوماكر، تاريخ الولايات المتحدة، ترجمة، أميل خليل، بيروت، (د.ت) ص349.

(5) «الزمان»، 15 سبتمبر 1942.

وقد بذل نوري السعيد رئيس الوزراء جهوداً حثيثة لاتخاذ قرار اشتراك العراق في الحرب بالتعاون مع السفارة البريطانية في بغداد. وبلا شك كان موقف نوري السعيد من الحرب العالمية الثانية، ووجوب إشراك العراق فيها ضد دول المحور معروفاً منذ اندلاعها في 3 سبتمر 1939، لكنه واجه معارضة شديدة. ولما فشلت انتفاضة مايو سنة 1941، وجد الجو صالحاً لتحقيق سياسته، فأوعز إلى أنصاره في مجلس النواب المطالبة بانضمام العراق إلى ميثاق (الأطلسي[1]) Atlantic Charter، في حين أعدت السفارة البريطانية مسودة تعهد العراق بإعلان الحرب، والتمسك بتصريح الأمم المتحدة[2].

وبالفعل تقدم اثنان وثلاثون نائباً بمذكرة إلى الحكومة العراقية بتاريخ 12 نوفمبر 1942، يطالبون فيها بإعلان الحرب[3]، وبناء على ذلك أعدت الحكومة العراقية مذكرة في 11 يناير 1943، وردت فيها إشارات عديدة إلى أن الأوساط الحاكمة حاولت جعل موقف الولايات المتحدة الأمريكية الجديد في السياسة الدولية واحداً من مبرراتها الأساسية لدخولها الحرب، إذ أكدت أن: «دعوة الولايات المتحدة الأمريكية الآن إلى التدخل في شؤون السياسة العالمية من شأنه أن يسهل إزالة الكثير من المشاكل التي تنشأ عن التعهدات الدولية السابقة، ولا سيما السرية منها، ويضمن سير العدل في الشؤون الدولية، وفقاً

---

(1) (ميثاق الأطلسي) هو التصريح المشترك الصادر عن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، ورئيس وزراء بريطانيا بتاريخ 14 أوغست 1941، والمتعلق بالمبادىء المشتركة لسياسة الدولتين الخارجية لمرحلة ما بعد الحرب. للتفصيل ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج6، ص114 ـ 116؛ Link, American Epoch, p.498 - 500

(2) هو تصريح مشترك لـ26 دولة تم التوقيع عليه في 12 يناير 1942 في واشنطن، وكانت الولايات المتحدة وبريطانيا واتحاد الجمهوريات السوفياتية والصين... وغيرها من الدول التي قبلت بمنهج عام للمقاصد والمبادىء المتضمنة في التصريح المشترك الصادر من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، ورئيس الوزارة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمالي إيرلندة، والمعروف باسم (ميثاق الأطلسي). للتفصيل ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج6، ص114.

(3) المرجع نفسه، ص115.

لما جاء في ميثاق أتلانتيك، وقد أصبح مستبعداً جداً أن تنفض الحكومة الأمريكية يدها من الشؤون الدولية العامة عقب انتهاء الحرب الحاضرة؛ لأنها رأت بأم عينها ما حل بالعالم أجمع من المصائب والويلات إثر انسحابها من الشؤون العالمية، عقب الحرب الماضية وما يحل به الآن من ويلات الحرب الحاضرة، وكوارثها التي تفوق كوارث أي حرب سبقت»[1].

وفي أعقاب ذلك صدرت الإرادة الملكية بإعلان حالة الحرب بين العراق، ودول المحور اعتباراً من منتصف ليلة 16/ 17 يناير 1943[2].

وبعد إعلان العراق الحرب ضد المحور أبرق نوري السعيد رئيس الوزراء إلى الرئيس الأمريكي روزفلت برقية في 18 يناير 1943 يخبره فيها بإعلان الحرب: «وبرغبة الحكومة العراقية في الانضمام فوراً إلى ميثاق الست والعشرين دولة الموقع في واشنطن في 12 يناير 1942»[3].

تضمن رد الرئيس روزفلت إلى رئيس الوزراء نوري السعيد قبول انضمام العراق إلى حلف الست والعشرين دولة، وعبر عن ارتياحه الشخصي إلى: «كون العراق قد انضم انضماماً رسمياً إلى صفوف الأمم المتحدة في سعيها لإنقاذ العالم من خطر المحور الذي يتهدد الشعوب في كل حدب وصوب»[4].

كما أشاد وزير الخارجية الأمريكي كورد هل بموقف العراق في إعلان الحرب، ووصف هذا الإعلان بأنه يمثل ضربة موجهة إلى الخطر الذي يهدد شعوب المنطقة من قبل دول المحور[5].

---

(1) المرجع نفسه، ص108 ـ 111.
(2) المرجع نفسه، ص111.
(3) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج6، ص114.
(4) المرجع نفسه.
(5) «الزمان»، يناير 1943، صفاء عبد الوهاب مبارك، العلاقات العراقية ـ الأمريكية 1930 ـ 1962، «مجلة كلية التربية»، جامعة البصرة، العدد السابع، السنة الرابعة 1982، ص166.

في حين أولت الصحافة الأمريكية القرار العراقي اهتماماً خاصاً، إذ عدت بعض الصحف الأمريكية منها جريدة «نيويورك تايمز» القرار بأنه كان رداً عملياً على تبجحات هتلر وموسوليني بموقف العرب المؤيد للمحور، «ووسيلة لقطع طريق الاتصال بين الألمان واليابانيين عن طريق الخليج العربي»[1].

ودعت بعض الأوساط الأمريكية إلى ضرورة إمداد العراق بالمساعدات الأمريكية طبقاً لقانون الإعارة والتأجير[2].

من جانب آخر رحبت بريطانيا بإعلان العراق الحرب، إذ أبرق رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل إلى نوري السعيد برقية عبر فيها عن تأييد حكومته لهذه الخطوة التي خطتها الحكومة العراقية، قائلاً: «إذ تحقق لنا أن الدولة التي ساعدنا على إنشائها في إبان الحرب العالمية الأولى، تشاركنا في الكفاح الحاضر من الآن فصاعداً... إن الكفاح الذي أمامنا شاق إلا أن النتيجة مضمونة، وأنه ليسرنا جد السرور أن نراكم إلى جانبنا»[3].

من الملاحظ أن قرار العراق بإعلان الحرب الذي سعى رئيس الوزراء نوري السعيد حثيثاً إلى تحقيقه، لم يأخذ بالاعتبار وجهة نظر الرأي العام العراقي في الحرب، بل من الواضح أن القرار جاء وفقاً لما تقتضيه مصالح الحلفاء الاقتصادية، والاستراتيجية في العراق، والشرق الأوسط. فقد عقد نوري السعيد الآمال على دخول العراق الحرب على أساس أن يُقيّم الحلفاء هذه السياسة بعد انتصارهم في الحرب، فيحققوا كثيراً من وعودهم للعرب، وللعراق، ولكن يبدو أن ذلك لا يمكن تحقيقه من قبل الحلفاء، وقد أشار إلى هذه الحقيقة لونكريك، في قوله: «لم يكن من المتوقع حصول نتائج عملية من وراء هذه الحركة والتي قد تستعمل لكي تضمن للعراق مكانة أفضل في

---

(1) «The New York Times», January 18, 1943.

(2) «الأخبار»، 19 يناير 1943.

(3) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ج6، ص116.

مؤتمر الصلح، وتساعد في الوقت ذاته على أن يفرض العراق زعامته على الوطن العربي»[1].

ولكن مع ذلك تحول إعلان العراق الحرب ضد المحور إلى عامل إضافي جديد ساعد الولايات المتحدة الأمريكية على تعزيز مواقع أقدامها في العراق في ظل ظروف الحرب العالمية الثانية، بما في ذلك تطبيق بنود «قانون الإعارة والتأجير» على العراق الذي تعود بداياته إلى ما قبل دخول الحرب بمدة وجيزة[2].

ففي 9 يناير 1942 طلب نوري السعيد إلى وزير المفوض الأمريكي نابنشو بصورة رسمية شمول العراق بمساعدات قانون الإعارة، والتأجير أسوة بتركيا، ومصر، مؤكداً عدم تعارض ذلك مع معاهدة التحالف البريطانية العراقية لعام 1930، وقد نصح نابنشو حكومته بأهمية شمول العراق بالقانون وفق الشروط المصرية على أن تؤخذ بعين الاعتبار متطلبات الأمن البريطاني، واحتياجاتها الحربية في المنطقة[3].

عد الرئيس الأمريكي روزفلت الدفاع عن العراق أمراً حيوياً للدفاع عن الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى هذا الأساس تقرر في 4 مايو 1942 شمول العراق بقانون الإعارة والتأجير[4].

لقي هذا القرار ترحيباً واسعاً من الأوساط الرسمية والصحفية العراقية، لما كان يعانيه الشعب من تفاقم الأزمة الخانقة التي ألمت بالعراق نتيجة

---

(1) استيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث 1900 ـ 1950، ج2، ترجمة سليم طه التكريتي بغداد 1988، ص495.

(2) أسامة عبد الرحمن نعمان الدوري، العلاقات العراقية ـ الأمريكية 1939 ـ 1945، ص184.

(3) Foreign Relations of the United States (F.R.U.S.), 1942, Vol.IV, Telegram from the U.S. Embassy in Iraq to the Department State, Baghdad, January 9, 1942, p.343.

(4) خليل علي مراد، تطور السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي، ص198.

استمرار الحرب، وأعربت الحكومة العراقية عن شكرها للرئيس روزفلت لنيته تقديم المساعدة للعراق[1]. وأكدت صحيفة «صوت الأهالي» أنّ القرار جاء تلبية لحاجة العراق القصوى إلى مساعدات قانون الإعارة، والتأجير[2]. في حين أشادت صحيفة «الأخبار» في قرار شمول العراق بالقانون أنه خير دليل على ما تكنه الحليفة الكبرى الولايات المتحدة الأمريكية من ود صادق للشعوب الديمقراطية، والعرب، وأفضل وسيلة لتقوية حياة الدولة العراقية[3].

أثار قرار شمول العراق بقانون الإعارة والتأجير شيئاً من القلق والتخوف لدى البريطانيين من تعزيز النفوذ الأمريكي في العراق على حسابهم، لهذا حاولوا بكل السبل تنفيذه عن طريقهم وبإشرافهم المباشر على الأقل ما دام وضعهم الاقتصادي، والعسكري لا يسمحان لهم بالاستغناء عنه[4].

ومن أجل طمأنة الجانب البريطاني اقترح وزير الخارجية الأمريكي كورديل هل بعد صدور قرار شمول العراق بالإعارة، والتأجير مباشرة تأليف لجنة مصغرة للتموين في بغداد تتكون من موظف حكومي عراقي، والسفير البريطاني، والوزير المفوض الأمريكي، تقوم بترتيب طلبات العراق حسب الحاجة، وتقديمها بقوائم نهائية مع توصياتها إلى «مركز تموين الشرق الأوسط»[5].

---

(1) د.ك.و.، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 5027، مقررات مجلس الوزراء، الوثيقة في 8 مايو 1942.

(2) «الأهالي» (جريدة) بغداد 30 يناير 1942.

(3) «الأخبار»، 17 مايو 1942.

(4) E.A.Speiser, The United States and The Near East, Connecticut, 1971, p.115.

(5) أقامت بريطانيا مركز تموين الشرق الأوسط Middle East Supply Center وذلك بهدف ضمان سيطرتها على أقطار المنطقة، وبعد أن جابهتها صعوبات اقتصادية جدية نحو هذا المضمار استنجدت بالولايات المتحدة الأمريكية التي انضمت إليه اعتباراً من مارس 1942. بقي المركز حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية للاطلاع ينظر: Ibid, pp.115-116.

لكن المقترحات الأمريكية لم تلق قبولاً لدى الحكومة البريطانية التي زودت سفيرها في بغداد 4 يونيو 1942، بتعليمات تؤكد على أن طلبات العراق العسكرية يجب أن تخضع قطعاً لموافقة الجهات العسكرية البريطانية، مما يقتضي تحويلها إلى لندن[1]، وأبدت الحكومة الأمريكية موافقتها على المقترحات البريطانية الأخيرة، رغبة منها في تجنب إثارة بريطانيا لأن الأمر يبدو ثانوياً بالنسبة إلى التحالف المصيري بينهما في الحرب.

وباشر العراق في 18 أوغست 1942 طلب الحصول على المساعدات العسكرية الأمريكية بموجب قانون الإعارة والتأجير. وقد تضمن الطلب احتياجات وزارة الدفاع العراقية من الأجزاء الاحتياطية للسيارات، والإطارات، والأنابيب، وبعض الأنواع من السيارات. جرت اتصالات بين الخارجية الأمريكية، وإدارة الإعارة والتأجير، وبريطانيا، والمفوضية الأمريكية في بغداد حول الموضوع، ومن ثم اتخذت بعد ذلك الخطوات العملية لتلبية طلب العراق[2].

حصل العراق بموجب القانون في سنة 1943 على ما قيمته (77,521,041 دولاراً)، وما قيته 12,047,675 دولاراً في سنة 1944 من المعدات الحربية، والمنتوجات الزراعية، والصناعية الأمريكية، وقد خضعت جميع المساعدات العسكرية الأمريكية إلى موافقة بريطانية تنفيذاً لما اتفق عليه بين الأمريكيين والبريطانيين في هذا الشأن[3].

وقام العراق مقابل ذلك بتقديم بعض التسهيلات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية عندما تقدمت بطلب تسهيل مهمة انتقال الإمدادات العسكرية

---

(1) F.R.U.S. 1942, Vol.IV, Telegram From Hull to the U.S Embassy in Iraq, Washington, June 4, 1942, p.345.

(2) U.S.N.A. 890G. 24/44, Tel No. 175, August 18, 1942.

(3) Baram, The Department of state in the Middle East, pp.174-180.

إلى إيران في أثناء الحرب العالمية الثانية عن طريق العراق إلى موانىء الدول المجاورة، وإلى الاتحاد السوفييتي، وقد وافق العراق أيضاً على تأمين مرور القوات الأمريكية لمساندة بريطانيا خلال الحرب، ولتحقيق أهدافها الاستراتيجية[1]، وقد وصلت بعثة عسكرية أمريكية إلى ميناء البصرة للإقامة فيه، وكانت مهمتها إيصال الذخائر، والمعدات الحربية إلى الاتحاد السوفييتي[2].

قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالإشراف على نقل الإمدادات العسكرية للحلفاء عن طريق البصرة ـ بغداد ـ إيران، ثم إلى الاتحاد السوفييتي، كما كانت قاعدتا الشعيبة والحبانية تستخدمان للغرض نفسه[3].

يتبين مما تقدم، أن العلاقات العراقية ـ الأمريكية شهدت خلال فترة الحرب العالمية الثانية تطوراً ملحوظاً وفي مختلف المجالات، ولا سيما بعد أن أدركت الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة زيادة الاهتمام بالعراق لما له من أهمية استراتيجية، واقتصادية بالنسبة لها.

لقد رغبت الحكومة الأمريكية أن تزيد تعزيز وجودها في منطقة الشرق الأوسط، ومن ضمنها العراق وذلك في فترة الحرب، فرأت أن الأمر يتطلب وجوداً دبلوماسياً متميزاً قادراً على إنجاز المهمات الجديدة، واختير لوي هندرسن (Loy W. Henderson) لتولي مهام منصب وزير مفوض في بغداد خلفاً لـ(ولسن) الذي غادرها بتاريخ 18 سبتمبر 1943[4] وقد لفت هندرسن فور

(1) تقدمت المفوضية الأمريكية بطلب رسمي إلى الحكومة العراقية لأخذ موافقتها، ثم توالت المذكرات الرسمية بين وزارة الخارجية العراقية والقائم بالأعمال الأمريكي ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج6، ص340.

(2) Kimball, The changing Pattern of Political Power in Iraq, p.104.

(3) خليل علي مراد، تطور السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي، ص186.

(4) وصل الوزير المفوض الأمريكي (هندرسن) بغداد في 6 نوفمبر 1943 وباشر عمله في المفوضية حتى انتهاء عمله في بداية مارس 1945، للاطلاع ينظر: The Harrys. Truman =

وصوله بغداد في 6 نوفمبر 1943 نظر حكومته إلى ضرورة تقوية مركزها في العراق، وأوضح أن هذا لن يتم إلا إذا عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى اتباع أنماط سياسية جديدة، كفيلة بجعل مركزها في العراق يقترب إلى المكانة الرسمية التي تتمتع به بريطانيا، وأكد هندرسن أن الوصول إلى هذه الغاية لا بد أن يتم بواسطة الطرق الدبلوماسية تجنباً لإثارة بريطانيا[1].

وعلى الرغم من قصر المدة التي أمضاها هندرسن في منصبه فقد عمل بجد ونشاط من أجل تطوير العلاقات بين بغداد، وواشنطن، وكان في الوقت نفسه يراقب وضع بريطانيا في العراق، ونبه حكومته إلى أن بريطانيا تفرض سيطرة كاملة على مقدرات العراق السياسية، والاقتصادية فكتب بهذا الخصوص تقريراً إلى حكومته جاء فيه:

«على الرغم من أن العراق يعد بلداً مستقلاً اسمياً، فإن بريطانيا العظمى تمتلك جهازاً واسعاً ومحكماً يتألف من رعايا بريطانيين يعملون في العراق من أجل الحفاظ على المصالح البريطانية في جميع ميادين الحياة العراقية، لغرض توجيه سياسة العراق الداخلية والخارجية، ضمن مسارات ثابتة في خدمة رعاية مصالح الامبراطورية البريطانية»[2]، وتضمن التقرير أيضاً، نقداً واضحاً لبريطانيا لأنها كانت تبالغ في طلب المساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية، لدعم سياستها الرامية للحفاظ على نفوذها في العراق[3].

= Library, official File, Memorandum of conversation Between the Richard D. Mckinzie and Loy W.Henderson, Washington, June 14 and July 5, 1973, Missouri, 1976, pp.29 - 30.

(1) F.R.U.S. 1943, Vol.IV, Memorandum From the U.S Legation in Baghdad to the Department of State, November 6, 1943, p.655.

(2) The Harry S. Truman Library, Official File, Memorandum of Conversation Between the Richard D.Mckinzie and Loy W.Henderson, Washington D.C, June 14 and july 5, 1973, Missouri, 1976, pp29 - 30.

(3) Ibid, p.29.

أراد هندرسن أن يتعرف عن كثب على طبيعة المجتمع العراقي ودراسة أوضاعه السياسية والاجتماعية، ومن أجل ذلك زار عدداً من المدن والمناطق الريفية في شمال العراق وجنوبه، والتقى في أثناء جولاته القيادات المحلية والطائفية، مؤكداً أن الولايات المتحدة الأمريكية هي إحدى القوى العظمى التي تنشد السلام، والمحبة لجميع الدول على حد تعبيره[1].

من جانب آخر انتقد هندرسن سياسة بريطانيا في العراق، ودعا بعد عودته إلى واشنطن في 8 مارس 1945 إلى ضرورة إجراء تعديل لبنود المعاهدة العراقية - البريطانية 1930، وربما قصد من ذلك التقليل من السيطرة البريطانية على العراق، والتحكم في مقدراته، وقد جاء هذا الرأي متفقاً مع وجهة نظر العسكريين، والممثلين السياسيين الأمريكيين العاملين في بغداد، الذين عبروا عن قلقهم من تعرض المصالح السياسية، والتجارية الأمريكية إلى الضعف أكثر مما كانت عليه، ما لم تسارع الولايات المتحدة إلى اتباع سياسة أكثر استقلالية في رعاية مصالحها في العراق، وأن تكون لها معرفة تفصيلية بأوضاعه[2].

وأعدت الحكومة الأمريكية تقريراً تضمن تقييماً لسياستها تجاه العراق للفترة 1933 - 1944، أشارت فيه إلى أن السياسة الأمريكية لم تكن واضحة بصورة رئيسية إزاء العراق، وقد يعود السبب إلى عدم أهمية المصالح الأمريكية نسبياً، إضافة إلى تفوق النفوذ البريطاني في العراق، كما تضمن التقرير أيضاً نقداً واضحاً لسياسة بريطانيا الهادفة إلى جعل العراق أقل تطوراً في الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية بين دول منطقة الشرق الأوسط، غير أن التقرير نبّه إلى ضرورة تعميق العلاقات الأمريكية مع العراق، لما له من دور في سياسات المنطقة[3].

---

(1) Ibid, p.30.

(2) Ibid.

(3) Department of state (D.S.), 711. 90G/12 - 1144, Division. of Near Eastern Affairs, «United States Policy Toward Iraq, 1933 - 1944», December 11,1944.

وعلى هذا الإساس أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أنها بحاجة إلى أن تكون لها سياسة واضحة تجاه العراق من شأنها أن تؤدي إلى توطيد العلاقات بين البلدين في المستقبل.

وفي الوقت نفسه، أبدت الحكومة العراقية رغبة في التقرب إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فقد اتصل وزير الخارجية أرشد العمري في وزارة حمدي الباجه جي الثانية (1944 ـ 1946) بالوزير المفوض الأمريكي هندرسن في 25 نوفمبر 1944، وأعرب عن أمله بأن تكون العلاقات بين العراق، والولايات المتحدة الأمريكية بمستوى العلاقات بين العراق، وبريطانيا، كما عرض العمري رغبة العراق في تطوير العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية في الميادين السياسية والاقتصادية[1].

وقد كتب المفوض الأمريكي تقريراً مفصلاً بذلك إلى حكومته تضمن ملاحظاته عن مقابلته مع الوزير العراقي، وأهم ما جاء فيه:

بيّن العمري للمفوض الأمريكي هندرسن: «أنه يوجد شعور بين أفراد الطبقة الحاكمة العراقية ومنذ سنوات عدة، مفاده أن تطور العلاقات بين العراق، والولايات المتحدة الأمريكية هي ضرورة ماسة من أجل تحقيق التقدم الاجتماعي، والثقافي، والاقتصادي في المنطقة»، كما أضاف هندرسن بأن العمري، أكد له: «إن علاقات العراق وبريطانيا مبنية على أساس معاهدة عام (1930) التي تعطي بريطانيا موقعاً مهماً، كما تمنحها امتيازات عديدة مقابل التزامات تتعهد بها بريطانيا للعراق، وعلى الرغم من عدم وجود معاهدة مماثلة بين العراق، والولايات المتحدة الأمريكية، فإن الحكومة العراقية تود تطوير مجالات التعاون بين البلدين، وتأمل أن تجد في العراق بعد انتهاء الحرب ـ

---

(1) U.S.N.A., 890G 00/1 - 344, Dated 25/11/1944 Henderson U.S. Embassy Baghdad to department of State (Washington D.C.).

رجال أعمال وخبراء وفنيين أمريكيين، وممثلين للشركات، والمؤسسات، والسفن الأمريكية، كما تأمل من شركات الخطوط الجوية الأمريكية أن تستعمل المطارات العراقية وكذلك شركات الملاحة، والبواخر الأمريكية من موانىء العراق»، وأكد الوزير العراقي أيضاً: «أن الحكومة العراقية تود أن تعرف الحكومة الأمريكية جلياً أن الحكومة العراقية تعد تطور العلاقات الحميمة مع الولايات المتحدة واحداً من الأهداف الكبرى لسياسة العراق الخارجية»[1].

وقد حاول هندرسن تحليل الموقف العراقي الجديد، بقوله: «من خلال أحاديث الوزير العراقي يظهر بوضوح أن الحكومة العراقية تواقة ومتلهفة لأن تؤدي الحكومة الأمريكية دوراً فعالاً، ومؤثراً في المنطقة، وأن لا تعتبر العراق مجرد رقعة أرض واقعة ضمن منطقة نفوذ وسيطرة قوة عظمى أخرى»[2].

وعلى الرغم من أن تلك المحادثات جرت بين أرشد العمري، وهندرسن على انفراد وفي جو تسوده السرية، فإن السفارة البريطانية قد علمت بصورة لا تقبل الشك برغبة الحكومة العراقية الجديدة الرامية إلى تطور مجالات التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية[3].

أثار التقارب العراقي الأمريكي اهتمام السفير البريطاني في بغداد كورنواليس الذي أدرك بدوره أهمية توجه العراق نحو الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أشار السفير إلى ذلك بوضوح في التقرير السنوي للسفارة البريطانية لعام 1944، المرسل إلى وزارة الخارجية البريطانية، مؤكداً تزايد النفوذ الأمريكي في العراق، ورغبة بعض المسؤولين العراقيين في تطوير

---

(1) Ibid.

(2) U.S.N.A., 890G - 00/1 - 344, dated 28/11/1944 Handerson U.S. Embassy in Baghdad to State Department Washington (D.C).

(3) مظفر عبد الله الأمين، التنافس الأمريكي ـ البريطاني في العراق خلال الحرب العالمية الثانية، «الخليج العربي» (مجلة)، المجلد الرابع عشر، العدد 2، البصرة 1982، ص94.

علاقات العراق بالولايات المتحدة الأمريكية، وأضاف قائلاً: «إن العراقيين في الوقت الحاضر في حالة سرور وذلك لمغازلتهم ودياً من قبل الأمريكيين، ومن المحتمل أن الروس سيفعلون ذات الشي في القريب العاجل حال افتتاح المفوضية السوفييتية في بغداد»[1] ونبه السفير البريطاني حكومته في التقرير ذاته إلى خطر المنافسة الأجنبية للمصالح البريطانية: إذ قال:

«أن نكون متحمسين في الحفاظ على وضعنا السياسي المسيطر الذي حققناه، وفي عملنا هذا يجب أن ندرك بأن العراقيين قد كبروا، ويجب أن يعاملوا كأفراد بالغين، ويجب أن نستفيد من الفرص المتاحة للمؤسسات البريطانية، ونضع في أذهاننا أن الأمم الأخرى تسعى في منافسة حاذقة»[2].

ومع ذلك، يبدو أنه لم يكن بمقدور السفارة البريطانية إيقاف الاتصالات التي تمت بين بعض المسؤولين العراقيين، والسفارة الأمريكية خوفاً من إثارة الأمريكيين، وانزعاجهم، وتفادياً لإثارة المشاكل بين بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية حليفتها، وممولها التي لا غنى لها عنها، ولا سيما تحت ظروف استمرار الحرب العالمية الثانية[3].

وفي إطار اهتمام الحكومتين العراقية، والأمريكية بتطوير العلاقات بين البلدين، فقد شهدت الفترة الأخيرة من الحرب العالمية الثانية تطوراً بارزاً بهذا الاتجاه، فقد قبل الوصي عبد الإله دعوةً من الرئيس الأمريكي هاري ترومان (Harry s. Truman) في 5 مايو 1945 لزيارة الولايات المتحدة الأمريكية في 28 مايو 1945[4].

---

(1) F.O. 371/545302, Report 1944, From British Embassy in Baghdad to the Foreign Office Bahdad, January 17, 1945.

(2) Ibid.

(3) مظفر عبد الله الأمين، التنافس الأمريكي ـ البريطاني في العراق خلال الحرب العالمية الثانية، ص94.

(4) سبق وان تلقى الوصي عبد الإله دعوة من الرئيس الأمريكي (روزفلت) وكان من المتوقع =

وقد جاء في كتاب الدعوة الذي بعثه القائم بأعمال المفوضية الأمريكية في بغداد إلى رئيس الوزراء العراقي في 5 مايو 1945، ما يأتي:

«أتشرف أن أخبر فخامتكم أنني قد تلقيت برقية من وزير الخارجية يبين فيها أن رئيس الولايات المتحدة، يسره أن يقوم صاحب السمو الملكي الوصي، وولي العهد لصاحب الجلالة ملك العراق، بزيارة للولايات المتحدة الأمريكية في أواخر الشهر الحالي، ومن المقترح، إذا كان ذلك موافقاً لسموه الملكي، أن يجعل وصوله إلى مدينة نيويورك في السادس والعشرين من شهر مايو، أو حوالى ذلك، ويرغب الرئيس في أن يقضي سموه الملكي ليلة 28 مايو في البيت الأبيض، وسيقيم الرئيس في تلك الليلة مأدبة عشاء تكريماً لسموه الملكي المعظم، وبعد زيارة سموه للبيت الأبيض، سيقضي أياماً عدة في بيت بلير (Blair House)، وتقترح حكومتي إذا كان ذلك موافقاً لسموه الملكي، أن يكون منهج الركاب الملكي نظير المنهج المقترح لزيارته للولايات المتحدة الأمريكية قبل وفاة الرئيس روزفلت، وتود المفوضية أن تعلم في أسرع ما يمكن إذا كان سموه الملكي المعظم يستطيع أن يقبل دعوة الرئيس»[1].

في 28 مايو 1945 وصل الوصي عبد الإله، والوفد الرسمي المصاحب له الذي ضم نوري السعيد، وعلي جودت الأيوبي، وداوود الحيدري، وطبيب العائلة المالكة الدكتور سندرسن والمرافق عبيد عبد الله المضايفي، والكابتن

= أن يصل الوصي إلى واشنطن في 19 إبريل 1945، لكن وفاة روزفلت في 12 إبريل من السنة نفسها، أدى إلى إرجاء الزيارة إلى حين، حتى جدد الرئيس ترومان الدعوة مرة أخرى في 5 مايو 1945، ينظر: Harry S.Truman Library, Official File, Memorandum of Conversation Between Richard.D. Mckinzie and Loy W.Henderson, in Washington, June 14 and July 5,1973, pp.42 - 46.

(1) Harry S. Truman Library, Official File, Memorandum From the Acting Secretary of State to the U.S. Legation in Baghdad April 27, 1945.

أرشيبالد روزفلت (Archibald Roosevelt) الملحق العسكري في المفوضية الأمريكية في بغداد[1] إلى واشنطن، واستقبل في البيت الأبيض من قبل الرئيس الأمريكي ترومان، وتعبيراً عن اهتمام الحكومة الأمريكية بزيارة الوصي لواشنطن، أعدت وزارة الخارجية الأمريكية برنامجاً واسعاً لترتيب الزيارات التي يقوم الوصي عبد الإله بها إلى عدد من المدن، والمصانع، والجامعات الأمريكية[2].

كما أعدت وزارة الخارجية الأمريكية ملفاً ضم سبع مذكرات عن العراق، لبيان أهميته الاقتصادية والاستراتيجية بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وعن أبرز القضايا الدولية التي لها اهتمام مشترك بين العراق، والولايات المتحدة الأمريكية، ومن أبرزها القضية الفلسطينية، والعلاقات العراقية الأمريكية، والنفط في العراق، وربط العراق بالولايات المتحدة الأمريكية باتصالات برقية، وخطوط الطيران[3].

(1) Ibid, Memorandum of Conversation Between the Richard D.Mckinzie and loy W.Henderson, Washington D.C, June 14 and July 5, 1973.

(2) Ibid, Program at the Visit to the united States of his Royal Highness Prince Abdul Ilah, Regent and Heir Apparent to the Throne of Iraq, May - Tune 1945, D.C., May 26, 1945.

(3) ومن المفيد أن نشير هنا إلى عناوين تلك المذكرات السبع التي احتواها ملف وزارة الخارجية الأمريكية وهي كما يأتي: ـ

1 ـ حول انشاء اتصالات مباشرة بين العراق والولايات المتحدة برقياً.

Direct Radio-Telegraph Circuit Between the United States and Iraq.

2 ـ رغبة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على امتياز لشركة الطيران الأمريكي في المطارات العراقية.

Desine of the American Govennent to Obtain License Privileges for American Ail-craft on Iraq air Fields.

3 ـ تقرير عن الوصي عبد الإله وعائلته الهاشمية وأبرز السمات الشخصية للوصي، وصلاحياته في الحكم.

His Royal higness Prince Abdul Ilah, The Regent and Heir Apparent of Iraq, (1) The Hashemite Family (2) The Personality and characteristics of the Regent, (3) The Regent's powers.

وهذا يدل بوضوح على أنّ الولايات المتحدة الأمريكية كانت تعقد آمالاً كبيرة على زيارة الوصي عبد الإله إلى واشنطن لرغبتها بالتوصل إلى تفاهم مشترك بين البلدين لتحقيق تطور ملموس في العلاقات بينهما، ومن أجل إعطاء المصالح الأمريكية مجالات أوسع للعمل في العراق.

والجدير بالذكر أن زيارة الوصي عبد الإله إلى واشنطن، قد لقيت تشجيعاً وترحيباً من الحكومة البريطانية التي أعربت عن ارتياحها لهذه الزيارة لاعتقاد المسؤولين البريطانيين بأن هذه الرحلة ربما تؤدي إلى تهدئة الحالة النفسية للوصي، وتجعله يتخلى عن فكرة الاستقالة من الوصاية التي بدأت تراوده في بداية 4 مارس 1945[1].

أما الأسباب التي جعلت عبد الإله ينوه إلى تقديم استقالته من منصب الوصاية على عرش العراق، فهي:

1 ـ إحساس الوصي عبد الإله بخيبة أمل من الحكومة البريطانية لعدم تمكنها من تقديم الدعم لبرنامجه الذي ينوي من خلاله تطوير الجهاز الإداري في العراق، فضلاً عن القيام بإصلاحات اقتصادية واجتماعية.

2 ـ أدى ازدياد الضغط الجماهيري، وانتقادهم الشديد لنظام الحكم إلى

= 4 ـ أعضاء الوفد الذي صاحب الوصي عبد الإله في زيارته إلى واشنطن.

Regent's Party.

5 ـ العلاقات العراقية ـ الأمريكية، وأهمية العراق للولايات المتحدة الأمريكية، مصادر العراق الاقتصادية.

Americcan-Iraq Ralations, (1) Econmic Resources of Iraq, (3) The Importance of Iraq to The United States.

6 ـ سوريا ولبنان. Syria and Lebanan.

7 ـ فلسطين Palestine

لمزيد من التفصيل ينظر:

Harry S. Truman Library, President's Secretarys Files, Memorandum for The President, Subject, Visit Iraq Regent, May 25, 1945.

(1) F.O.311/45329 93802, Telegram From the Foreign Office to the British Embassy in Baghdad, March 12, 1945.

شعور الوصي عبد الإله بأنه دائماً في خطر، وغير مطمئن على مستقبله.

3 ـ استياء الوصي الشديد بسبب عدم توجيه الدعوة له من الرئيس الأمريكي فرانكلن روزفلت، ومن رئيس الوزراء البريطاني تشرشل، لعقد لقاء معهما في أثناء زيارتهما للقاهرة في 5 فبراير 1945[1]، وقد أبرق الرئيس الأمريكي روزفلت إلى الوصي عبد الإله برقية في 21 فبراير 1945، أعرب فيها عن أسفه الشديد لعدم تمكنه من مقابلته في القاهرة، لأن زيارته للمنطقة كانت قصيرة، ولم يتمكن فيها من زيارة العراق، وأوضح روزفلت للوصي أيضاً، أن زيارته لمصر ومقابلته لعدد من الملوك والرؤساء العرب كانت: «ذات طبيعة شخصية، واحتفالية»[2].

وفي الإطار نفسه بعث رئيس الوزراء البريطاني تشرشل برسالة مماثلة يبين فيها أسفه للوصي لعدم تمكنه من عقد اللقاء معه[3].

مع ذلك فقد سلم الوصي عبد الإله مسودة رسالة إلى السفير البريطاني في بغداد كورنواليس في 3 مارس 1945، أوضح فيها نيته لإعطاء رئيس الحكومة العراقية إشارة عن رغبته في التخلي عن الوصاية، وقد حاول كورنواليس تشجيع الوصي بالسفر إلى لندن على أساس أن الملك، والملكة يتطلعان لرؤيته في لندن بعد عودته من الولايات المتحدة الأمريكية[4]، على أمل إقناعه بالعدول عن فكرة الاستقالة من الوصاية.

أثارت رسالة الوصي عبد الإله الذعر لدى المسؤولين البريطانيين، الأمر

---

(1) Mouayad Ibrahim K.Al-Windawi, Anglo-Iraqi Relations 1945-1958, Unpublished Thesis ph.D., University of Reading, London, 1989, pp.27 - 28.

(2) موسى حبيب، العراق وأمريكا بعد رحلة الوصي، بغداد 1946، ص25.

(3) F.O.311/45329 93802, Telegram From The Foreign Office to the British Embassy in Baghdad, London, March 12, 1945.

(4) Ibid, telegram From the British Embassy in Baghdad to the Foreign of Fice, Baghdad March 10, 1945.

الذي دفع تشرشل إلى أن يقترح إرسال رسالة من ملك بريطانيا جورج السادس إلى الوصي بقصد تشجيعه على الاستمرار في منصبه[1]، وفي الوقت ذاته أعدت الحكومة البريطانية بالتعاون مع سفيرها كرونواليس مخططاً لرحلة طويلة يزور خلالها الوصي بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، كلاً من كندا، بريطانيا، إيطاليا، تركيا. وسوف تعمل بريطانيا على نجاح هذه الرحلة، وعند وصوله إلى لندن تقدم الحكومة البريطانية له تعهدات تكفل تحقيق الاطمئنان، والأمن له[2].

ويبدو أن الحكومة البريطانية والرئيس الأمريكي، تمكنا من إقناع الوصي عبد الإله بالعدول عن الاستقالة من الوصاية، وضرورة الاستمرار بتولي منصبه، وتأكيد روابط الصداقة الوثيقة التي تربط بلديهما بالعراق.

استُقبل الوصي عبد الإله في واشنطن استقبالاً رسمياً، والتقى الرئيس الأمريكي ترومان في البيت الأبيض الذي منحه وسام الاستحقاق من درجة قائد عام قبيل مغادرته واشنطن، كما مُنِحَ أيضاً درجة دكتوراه شرف بالقانون عند زيارته لجامعة جورج تاون[3].

وحرص الوصي عبد الإله على التأكيد أن زيارته للولايات المتحدة الأمريكية لم تكن ذات طابع سياسي، وإنما لبحث إمكانية تطوير الصلات التجارية بين البلدين، والإفادة من التقدم العلمي للولايات المتحدة الأمريكية، هذا ما جاء في خطاب العرش الذي ألقاه في الجلسة المشتركة لمجلسي الأعيان والنواب في الأول من ديسمبر عام 1945[4].

---

(1) Ibid, Telegram From The Foreign Office to the British Embassy in Baghdad, London, March 12, 1945; Ibid, Telegram From The British Embassy in Baghdad to the Foreign Office, March 16, 1945.

(2) Al-Windawi, Anglo-Iraqi Relations 1945 - 1958, p.28.

(3) موسى حبيب، العراق وأمريكا بعد رحلة الوصي، ص50 ـ 51.

(4) «محاضر مجلس الأعيان»، الاجتماع الحادي والعشرون 1945ـ 1946، الجلسة المشتركة في ديسمبر 1945 ص1.

وحظيت زيارة الوصي عبد الإله إلى الولايات المتحدة الأمريكية باهتمام الصحافة الأمريكية، فقد نشرت جريدة «واشنطن نيوز» مقالاً للكاتبة الأمريكية المعروفة Evelyn Payton Gordon، أشارت فيه الكاتبة إلى صفات الوصي عبد الإله، وعن استقباله في واشنطن[1]، كما أكدت جريدة «نيويورك هيرالد تريبيون» أن الهدف من الزيارة هو الاطلاع على مشاريع الري، والزراعة، والكهرباء، وتقدير إمكانية الاستفادة منها في تطور العراق[2] في حين أوضحت جريدة «نيويورك تايمز» في 16 مايو 1945 أن الوصي على عرش العراق أدى دوراً مهماً في إعلان العراق الحرب على دول المحور، وعن انضمامه إلى الأمم المتحدة[3].

وأولت الصحافة العراقية زيارة الوصي إلى الولايات المتحدة الأمريكية اهتماماً كبيراً، ولا سيما جريدة «الأخبار» التي تحدثت عن أهمية الزيارة، ونتائجها المتوقعة بالنظر لإدراك الوصي أكثر من غيره «حاجات العرب في الظروف الراهنة»[4]. وأجمعت الصحافة العراقية على أن زيارة الوصي عبد الإله للولايات المتحدة الأمريكية، فرصة ثمينة للتعبير عن مطامح العراق، وآماله، واعتبرتها حجر الزاوية في تطور العلاقات العراقية الأمريكية[5].

ومهما يكن من أمر فإن هذه الزيارة، كانت آخر حدث بارز في العلاقات العراقية الأمريكية خلال فترة الحرب العالمية الثانية، وفي الوقت نفسه فتحت المجال رحباً لتطوير العلاقات وازدهارها بين البلدين في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

---

(1) مقتبس من: موسى حبيب، العراق وأمريكا بعد رحلة الوصي، ص92.

(2) المرجع نفسه، ص93

(3) «The New York Times» May 16, 1945.

(4) «الأخبار»، 22 مايو 1945.

(5) للاطلاع ينظر: «الزمان»، 22 مايو 1945؛ «الأخبار» 23 مايو 1945.

الفصل الثاني:

العلاقات العراقية ــ الأمريكية

بعد الحرب العالمية الثانية (1945 ـ 1949م)

أولاً: التناسب الجديد للقوى على صعيد الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية

انتهت الحرب العالمية الثانية في سنة 1945، بانتصار الحلفاء على دول المحور، وتمخضت عن نتائج مهمة، كان لها انعكاس كبير على العلاقات الدولية في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وأدت إلى تغيير واضح في التوازن الدولي[1]. وتعد الحرب العالمية الثانية نقطة تحول كبرى في تاريخ العلاقات الدولية، إذ أدت إلى بروز قوى دولية جديدة أصبح لها شأن كبير في نطاق السياسة الدولية، أبرزها الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفييتي، في حين خرجت بريطانيا، وفرنسا بأعباء اقتصادية، وسياسية ثقيلة، أدت إلى إضعاف دورهما في الشؤون الدولية على الرغم من انتصارهما في هذه الحرب.

وذلك لانتقال مراكز الاستقطاب الدولي من غرب أوروبا بسبب الانحسار التدريجي للنفوذ الاستعماري البريطاني والفرنسي في قارات آسيا وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وانهيار ألمانيا، وإيطاليا، وحصول عدد من دول

(1) إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية، المفاهيم والحقائق الأساسية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1979، ص37 ـ 39.

العالم الثالث على استقلالها[1]. حيث ساد جو من التوتر، وعدم ثقة في العلاقات الدولية خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بين القوى الدولية الكبرى التي كانت تمثل بداية تشكل اتسم بانقسام العالم إلى كتلتين رئيسيتين، الأولى: بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والثانية: بقيادة الاتحاد السوڤييتي، مما أوجد حالة من التسابق بين هاتين الكتلتين من أجل الحصول على مناطق نفوذ جديدة، طبقاً لما تمليه الاستراتيجية السياسية، والمصالح الاقتصادية لكل منهما[2].

ولهذا، فإن عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، شهد مشاركة فاعلة لكلا القوتين الأمريكية، والسوڤييتية في الشؤون الدولية، ودورهما الرئيسي في تقرير مصير العالم[3].

أثر التغيير الذي حصل في ميزان القوى العظمى على طبيعة العلاقات الدولية، ولإدراك أبعاد هذا التغيير، ومدى إنعكاس ذلك على علاقات الدول الكبرى بمنطقة الشرق الأوسط بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، لا بد من إلقاء الضوء على ما آل إليه الوضع الجديد لتلك الدول في هذه المنطقة، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، والاتحاد السوفيتي.

فيما يتعلق باهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالشرق الأوسط. حيث لم تكن لدى الحكومة الأمريكية سياسة محددة واضحة الملامح قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية تجاه المنطقة، ولم يكن لها مثلما كان لبريطانيا وفرنسا؛ فقد رفضت الولايات المتحدة الأمريكية مشاركة البريطانيين نفوذهم في المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة لاعتقادها أن بريطانيا ما زالت تمتلك من

(1) المرجع نفسه، ص7.

(2) عوني عبد الرحمن السبعاوي، العلاقات العراقية ـ التركية، 932 ـ 1958، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، 1986، ص126.

(3) جارلس ليرتش، الحرب الباردة، وما بعدها، ترجمة الدكتور فاضل زكي محمد، ودار الحرية، بغداد، 1985، ص15 ـ 16.

القوة والخبرة ما يجعلها قادرة على أن تتولى بمفردها مسؤولية الحفاظ على المصالح الغربية في المنطقة[1].

ودفع تردد الولايات المتحدة الأمريكية حيال اتخاذ سياسة واضحة إزاء الشرق الأوسط في أثناء فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية عدداً من المطلعين على السياسة الأمريكية، لوضع أسس تتخذ كمبادىء أساسية في السياسة الأمريكية الجديدة تجاه المنطقة، ومن هؤلاء البرفسور الأمريكي سبيسر E.-A.Speiser الذي وضع أربعة مبادىء أساسية تلقي الضوء على السياسة الأمريكية تجاه المنطقة، وهذه المبادىء هي:

1 ـ أن تقوم السياسة الأمريكية على أساس تحليل كامل وإدراك تام للمصالح الأمريكية، والمصالح المحلية لدول المنطقة، دون إغفال المصالح الأجنبية المنافسة لها. لذا، لا بد أن تمثل السياسة الأمريكية الخارجية رؤية موحدة بعيداً عن التناقض بين عدد من الوزارات الأمريكية نحو المنطقة، وأن تأخذ الحكومة الأمريكية بعين الإعتبار الوحدة الحضارية، والسيكولوجية لشعوب المنطقة عند التعامل معها حيث أن التعامل مع دولة واحدة هو بمثابة توجيه دعوة لمشاركة باقي دول المنطقة، ومتابعة هدف اقتصادي في أي جزء من المنطقة يعني مشاركة في الحياة السياسية لجميع دول المنطقة، لهذا فإن أي سياسة غربية تبتعد عن هذه النظرة الإقليمية الشاملة تجاه دول المنطقة، تكون دعوة إلى الإفلاس[2].

2 ـ أن تكون السياسة الأمريكية تجاه المنطقة سياسة واقعية قائمة على تقييم كامل للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الحالية في المنطقة وأن لا تتعارض، والوضع السائد لتطوير المنطقة، أي تحقق فائدة متبادلة بين المصالح الأمريكية ومصالح دول المنطقة.

---

(1) Polk, The United States and the Arab World, pp.303 - 364.

(2) Speiser, The United States and the Near East, pp.243 - 244.

ويؤكد سبيسر خطأ الفكرة التي تدعو الولايات المتحدة الأمريكية، والدول الغربية إلى تقديم الدعم للأنظمة السياسية الحاكمة في المنطقة بحجة تقويتها لمنع امتداد النفوذ الشيوعي إلى المنطقة، فيقول: «غالباً ما تظهر الفكرة البارزة بأنه إذا لم تدعم الولايات المتحدة الأمريكية الأنظمة الموجودة حالياً في منطقة الشرق الأوسط، ومهما كانت التكاليف فإن الشيوعية سوف تكتسح المنطقة برمتها، والحقيقة انه إذا اتخذ الشرق الأوسط أيديولوجيات مضادة لأكثرية سكانه، فإن ذلك سيكون الخطأ الرئيسي الذي نرتكبه في قصدنا بشأن جعل الأوضاع مستمرة، وبكلمة أخرى فإنّ مهمتنا هي تسهيل التغيرات الثورية في المنطقة إذا ما أردنا تجنب الفوضى والعنف، واللجوء إلى الإرهاب.

3 ـ أن تكون السياسة الأمريكية تجاه المنطقة سياسة مستقلة، حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد سابقاً على بريطانيا، وهذا الاعتماد الصريح لا يتلاءم ومصالح واشنطن ودول المنطقة، وقد يشجع قيام حركات متطرفة تتعارض ومصالح بريطانيا نفسها في المنطقة. ويضيف سبيسر أنه على الرغم من أن النفوذ البريطاني في المنطقة كان يمثل عقبة في طريق زيادة النفوذ الأمريكي الاقتصادي فيها: «لكن عندما أدركت بريطانيا أنها لم تعد تقدر بمفردها حماية دول المنطقة من خطر امتداد النفوذ السوفييتي إليها، بدأت تنظر إلى قضية النشاط الأمريكي في الشرق الأوسط بارتياح أكثر مما كان عليه الوضع قبل الحرب العالمية الثانية»[1].

4 ـ انسجام السياسة الأمريكية في معالجة قضايا الشرق الأوسط. ولعل من أبرزها القضية الفلسطينية. فلم تبد الولايات المتحدة الأمريكية سياسة منسجمة تجاهها، حيث كانت مترددة في اتخاذ القرار الذي يتلاءم وأهمية معالجة القضية الفلسطينية[2].

---

(1) Ibid, pp.246 - 247.

(2) Ibid, pp.247 - 248.

يلاحظ مما تقدم عناية واهتمام مخططي الاستراتيجية الأمريكية لوضع سياسة إزاء الشرق الأوسط تحقق المصالح الأمريكية والأهداف السياسية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة من جهة، ومصالح وأهداف دول المنطقة من جهة ثانية.

وكان من المتوقع أن تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية سياسة خارجية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تعتني بالتطورات السياسية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط. للحفاظ على مصالحها الإستراتيجية هناك، غير أنه لم يحدث تبدل كبير في السياسة الأمريكية الخارجية في هذا الاتجاه حسبما كان متوقعاً في بداية الفترة التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية. وقد يرجع ذلك إلى أن الوقت لم يحن بعد لأن تتحمل الولايات المتحدة الأمريكية أية مسؤولية مباشرة في منطقة الشرق الأوسط، ويبدو أن هذا الرأي يتفق إلى حد ما مع ما أكده الرئيس الأمريكي هاري ترومان (Harry S.Truman) عندما أشار في 4 ابريل 1946 إلى حالة الضعف التي تعم دول منطقة الشرق الأوسط. إضافة إلى عدم وجود استقرار حقيقي فيها، فضلاً عن مدى حاجة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية لها وذلك لأهميتها الاقتصادية والاستراتيجية، ولكن على الرغم من كل ذلك أعرب الرئيس ترومان بأنه لا يرغب بالتدخل مباشرة في منطقة الشرق الأوسط، إلا من خلال هيئة الأمم المتحدة[1].

وفي الوقت الذي تركت فيه الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولية الشرق الأوسط لبريطانيا[2]، فإنها ركزت جهودها على مناطق الشرق الأقصى،

(1) د. نبيل محمود عبد الغفار، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، القاهرة: 1982، ص35.

(2) أتفقت كل من بريطانيا والولايات المتحدة قبل معركة بيرل هاربر Pearl Harbor عام 1941 على تقسيم العالم إلى مناطق مسؤوليات عسكرية فيما بينهما، وكانت مسؤولية المحيط الهادي والمحيط الأطلسي من نصيب الولايات المتحدة الأمريكية، وأما منطقة الشرق الأوسط، والمحيط الهندي، فكانتا من نصيب بريطانيا، ومن الجدير بالذكر، إن كلا الدولتين (بريطانيا=

وأوروبا، وألزمت نفسها بالتزامات عسكرية نحو تلك المناطق[1].

ولكنها لم تكن بعيدة تماماً عن منطقة الشرق الأوسط، فقد ظلت تراقب الأوضاع فيها، للتأكد من تحمل بريطانيا مسؤولياتها بالدفاع عن المنطقة ومواجهة امتداد النفوذ السوفييتي إليها. بل كان الاقتصاد الأمريكي الهائل بحاجة أكبر إلى أسواق الشرق الأوسط[2].

من الواضح أن السياسة الأمريكية تجاه دول المنطقة كانت تهدف إلى تحقيق هدفين، **أولهما**: أن تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من التكيف مع الوضع الدولي الجديد الذي أفرزته الحرب العالمية الثانية، **وثانيهما**. التخطيط لتحل محل بريطانيا في تحمل مسؤولية الشرق الأوسط. عند بدء الانسحاب البريطاني التدريجي من المنطقة.

لكن يبدو أن هذه الفترة لم تدم طويلاً، حيث اقتضت مصالح الولايات المتحدة الأمريكية الحيوية في بداية سنة 1947 أن تتبنى واشنطن سياسة خارجية تؤمن لها التدخل المباشر في شؤون الشرق الأوسط بعد أن أدركت أن مصالحها في المنطقة باتت مهددة[3] من الاتحاد السوفييتي، ولا سيما بعد أن ظهرت سلسلة معقدة من الأحداث التي وقعت في إيران، واليونان، وتركيا، دفعت الولايات المتحدة الأمريكية للرد على الخطر السوفييتي الذي أخذ يهدد استقلال تلك الدول[4].

= والولايات المتحدة الأمريكية) قد أعادتا النظر في تقسيم تلك المسؤوليات بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، في عام 1947، ينظر: Dore Gold, America, The Gulf and Israel, Centcom (central command) and Emerging Us Regional Security Policies in the Mideast, (Joint Chief of Staff No II), Colorado, 1988.p.9.

(1) Ibid, p.10.

(2) Ibid.

(3) نبيل محمود عبد الغفار، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الصهيوني، ص36.

(4) توماس.أ. بريسون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط. من 1784 إلى 1975، ترجمة دار طلاس، دمشق، 1985، ص327 ـ 328.

وفي الواقع، لم تكن التهديدات التي واجهت دول الشرق الأوسط متشابهة، بل كانت تختلف من دولة إلى أخرى. فمثلاً نلاحظ أن اليونان التي ليس لها حدود مشتركة مع الاتحاد السوفييتي، كانت تسودها حالة من الاضطراب، وعدم الاستقرار بسبب الحرب الأهلية التي نشبت فيها. نتيجة النشاط الشيوعي الذي كان يهدف إلى تقويض سلطة الحكومة هناك، في حين كانت تتلقى قوى المعارضة الدعم والتأييد من دول مجاورة لليونان لكنها تسير في فلك الاتحاد السوفييتي منها (كألبانيا، وبلغاريا، ويوغسلافيا). وتعرضت تركيا إلى ضغوط عسكرية خارجية من الاتحاد السوفييتي[1]، الذي كان يسعى إلى تجديد معاهدته مع تركيا، وأن يحصل على قاعدة عسكرية على منافذ البحر الأسود[2].

واختلف الوضع في إيران عما هو عليه في تركيا واليونان، إذ واجهت إيران تهديدات داخلية، وخارجية فواجهت داخلياً حركتين قويتين في كل من أذربيجان وكردستان، وقد حظيتا بدعم الاتحاد السوفييتي[3].

أما على الصعيد الخارجي، فقد اجتاحت القوات السوفييتية الأقسام الشمالية من إيران بالاتفاق مع بريطانيا منذ سنة 1942، بدأت هذه القوات تقدم مساعدات فاعلة بعد انتهاء الحرب إلى حزب توده المناهض للحكومة الإيرانية المركزية[4].

ونتيجة لهذه الأحداث والتطورات المتلاحقة، التي اعتبرتها الولايات المتحدة الأمريكية خطراً بات يهدد المصالح الغربية الحيوية في الشرق الأوسط فقد أعلن الرئيس الأمريكي ترومان في 12 مارس 1947 مبدأه الذي عُرف باسم (مبدأ ترومان)[5]، وهو بيان سياسي أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية بموجبه

---

(1) Gold, America, The Gulf and Isreael, p.11.

(2) د. محمود حافظ، استراتيجية الغرب في الوطن العربي، القاهرة، 1967 ص33.

(3) Gold, America, The Gulf and Israel, p.11.

(4) د. محمود حافظ، استراتيجية الغرب في الوطن العربي، ص33.

(5) للاطلاع على بنود إعلان ترومان 1947 ينظر:

قبولها بالموقف الغربي الذي يقضي بتولي واشنطن مسؤولية الدفاع عن المنطقة بعد أن تنازلت عنها بريطانيا، مخالفة بذلك الخطوط العريضة للسياسة الخارجية التقليدية للحكومة الأمريكية[1]. ومن جهة أخرى يعد إعلان ترومان نقطة تحول تاريخي في العلاقات الدولية، حيث أرسى البدايات الأولى للحرب الباردة[2] بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، لما جاء في الإعلان من تأكيد أن الجهود الأمريكية تهدف أساساً إلى منع امتداد النفوذ الشيوعي إلى أوروبا وبقية أنحاء العالم[3].

ومما شجع الولايات المتحدة الأمريكية على الاهتمام في شؤون الشرق الأوسط اكتشاف النفط في منطقة الخليج العربي وأهميته في المخططات الاستراتيجية للسياسة الأمريكية، حيث استنتجت دائرة الاستخبارات البحرية الأمريكية (The Office of Naval Intelligence) في 4 ابريل 1949 أن: «مركز نشاط إنتاج نفط العالم قد تحول ببطء، ولكن بصورة مستمرة من نصف الكرة الغربي إلى الشرق الأوسط»[4].

Keesing's Contemporary Archives, 1946 - 1948, Vol.VI, March 15 - 22, 1947, Kessing's Publications Limited, London, pp.8491 - 8492.

(1) بريسون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط، ص328.

(2) شاع اصطلاح الحرب الباردة (Cold war) في العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، وهي تعني وجود حالة من العداء والتوتر الشديدين في العلاقات بين الدول الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وكتلة دول شرق أوروبا الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفييتي، والتي نشأت نتيجة بروز تناقضات جوهرية في المصالح بين تلك الكتلتين، والتي لا تصل تأزمها إلى حد الصراع الساخن بل تظل دون مستوى ذلك، وقد تميزت المراحل الأولى للحرب الباردة بجو مشحون بكل أسباب الصراع العقائدي والتوتر السياسي، والضغوط الاقتصادية وتصاعد أخطار سباق التسلح. ينظر إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية، المفاهيم والحقائق الأساسية، ص27 ـ 39.

(3) Gold, America, The Gulf and Israel, p.3.

(4) Michael A. Palmer, Guardians of the Gulf, A History of America's Expanding Role in The Persian Gulf, 1833 - 1992, The Free Press, A Division of Macmillan, Inc., New York, 1992, p.41.

وعن أهمية نفط الشرق الأوسط بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أكد وزير البحرية الأمريكية جيمس فورستال (James Forrestal)، في 2 مايو 1945 في أثناء مناقشة أهمية نفط الشرق الأوسط مع عضو مجلس الشيوخ الأمريكي أوين بريوستر (Owen Brewester)، إذ قال: «إن نفط الشرق الأوسط سوف يصبح ضرورياً للولايات المتحدة الأمريكية ليس في فترة الحرب فقط، ولكن في فترة السلام أيضاً، لأننا إذا أردنا القيام بالمساهمة التي يبدو أننا سوف نقدمها لبقية دول العالم على شكل سلع مصنعة، فإننا من المحتمل أن نحتاج إلى كميات كبيرة من الوقود»[1].

في حين يرى بريوستر: «أنه يمكن أن تتحول أوروبا في العشر سنوات القادمة من اقتصاد الفحم إلى اقتصاد النفط لذلك فإن من يجلس على صمام نفط الشرق الأوسط يمكن أن يسيطر على مصير أوروبا، وأن لدى الولايات المتحدة الأمريكية ما يكفي من القوة لجعل الروس خارج حدود العربية السعودية إذا ما قرروا التحرك هناك»[2].

وجدير بالذكر، أن وزير البحرية فورستال كان لفترة طويلة يعد من المهتمين بضمان نفط الخليج العربي، وكان واحداً ممن يتولون وضع السياسة الأمريكية، ويؤمنون أن المصالح الطويلة الأجل للولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على احتياطي الشرق الأوسط من النفط[3].

استنتج صانعو السياسة الأمريكية أن مصالحهم تتطلب اتخاذ دور جديد في الشرق الأوسط للدفاع عن المنطقة بعد أن أدركوا:

1 ـ أن نفط المنطقة من الأهمية بمكان لتحقيق أهداف الولايات المتحدة الأمريكية.

---

(1) Ibid, p.42.

(2) Ibid.

(3) Ibid.

2 ـ وفي حالة تمكن الاتحاد السوڤييتي من السيطرة على المنطقة: فإن ذلك قد يؤديّ إلى انقطاع طرق المواصلات.

3 ـ إن المصالح الأمريكية التجارية يهمها الدخول إلى أسواق المنطقة[1].

وكان الرئيس الأمريكي ترومان قد عبر عن خطورة هذا الموقف فيما إذا استطاع الاتحاد السوڤييتي السيطرة على إحدى دول الشرق الأوسط، بقوله: «إذا وقعت اليونان في قبضة أقلية شيوعية مسلحة، فإن ذلك سيؤثر دون شك تأثيراً عاجلاً، وخطيراً على جارتها تركيا، وسيكون من شأنه أن يعم الاضطراب، وعدم الاستقرار في كافة أنحاء الشرق الأوسط»[2].

ومن الجدير بالذكر أن إعلان ترومان قد أثار جدلاً كبيراً في مجلس الكونغرس عند التصديق عليه، وكانت ردود الفعل مختلفة، إذ أعرب العديد من أعضاء الكونغرس عن شكوكهم إزاء الاندفاع السريع للسياسة الأمريكية الجديدة نحو المنطقة، وبعد مناقشات مستفيضة تم التصديق على إعلان ترومان بتأييد 67 صوتاً ومعارضة 23 صوتاً[3].

ويوضح المؤرخ رويلز C.Rowles هدف الولايات المتحدة الأمريكية من هذا الإعلان، بقوله: «إن الهدف الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، هو إحباط محاولات الاتحاد السوڤييتي في الحصول على قدر من النفوذ أو المصالح الحقيقية في هذه المنطقة»[4].

في حين يفسر جون بادو John S.Badeau أحد أبرز الخبراء الأمريكيين في شؤون الشرق الأوسط، هذا الهدف ويوسع مفهومه، فيقول: «إن هدف

(1) بريسون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط، ص 328ـ 329.

(2) نبيل محمود عبد القادر، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، ص36.

(3) بريسون العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط، ص356.

(4) C.Rowles, America's Role in the Middle East, «New York Times Magazine», 30, 1957, p.80.

الصراع الأمريكي ـ السوفييتي هو للتسلط على هذه المنطقة، وهو في الوقت نفسه صراع سياسي عسكري، وعقائدي، وأن على الولايات المتحدة الأمريكية إحباط أي محاولة للتوسع السوفييتي الجغرافي، والعقائدي»[1].

يتضح مما سبق أن تنامي قوة الاتحاد السوفييتي وتطلعه لمدّ نفوذه إلى الشرق الأوسط، كانا السبب الرئيسي الذي أثار قلق الحكومة الأمريكية، وخوفها من أن يؤدي ذلك إلى تهديد مصالحها الحيوية في المنطقة. وكان هذا كافياً كي تبدي واشنطن اهتماماً أكبر بها، ولا سيما بعد أن أعلنت لندن تخليها عن مسؤولية الاهتمام باليونان وتركيا لواشنطن في 24 فبراير 1947[2].

ولبيان هذا الاهتمام فقد أوضحت مذكرة أمريكية، أعدتها وزارة الخارجية الأمريكية الملامح الأساسية لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، وما كان يحيط بها من أخطار، لا سيما الخطر الشيوعي. فقد أكدت المذكرة، أن الهدف الأساسي للسياسة الأمريكية الخارجية في أثناء هذه الفترة، هو الحفاظ على السلام العالمي، بما ينسجم مع مبادىء هيئة الأمم المتحدة، وأن تبذل الولايات المتحدة الأمريكية جهدها للحفاظ على السلام والأمن في منطقة شرق البحر المتوسط، والشرق الأوسط، إذ أن الحكومة الأمريكية تعتبر السلام والأمن لمنطقة الشرق الأوسط عاملاً أساسياً وحيوياً يهم الأمن القومي الأمريكي. كما ترى في الوقت نفسه أن السلام والأمن في المنطقة عرضة للخطر في حال نجاح خطط الاتحاد السوفييتي بالسيطرة على أي من الأقطار (إيطاليا، اليونان، تركيا، وإيران)[3].

---

(1) John S. Badeau, The American Approach to the Arab World, New York, 1968, p.15.

(2) Polk, The United States and the Arab World, p.263.

(3) F.R.U.S 1947, Vol.V, Memorandum Prepared in the Department of State, The American Paper, Washington, Undated, P. 576.

ولهذا السبب فإن الولايات المتحدة الأمريكية تهدف إلى تقديم العون والدعم لتلك الدول من أجل الحفاظ على أمنها، وسلامة استقلالها. على أن يتم ذلك وفق ما نصت عليه مبادىء هيئة الأمم المتحدة. كما أكدت المذكرة الأمريكية أن على الحكومة الأمريكية تهيئة السبل، والوسائل الكفيلة لتحقيق تلك الأهداف، وأن توظف جميع نشاطاتها السياسية، والاقتصادية لهذا الهدف، وقد تلجأ عند الحاجة إلى استعمال القوة العسكرية لزيادة فاعليتها في تنفيذ سياستها. على أن تأخذ موافقة هيئة الأمم المتحدة قبل الشروع في ذلك، وتخلص المذكرة الأمريكية إلى التأكيد بأن الحكومة الأمريكية تدرك حقيقة الخطر السوفييتي الذي بات يهدد الأمن والسلام في منطقة الشرق الأوسط. وأن عليها الحد من هذا الخطر. باتباع سياسات ثابتة، وواضحة دون أن تثير استياء شعوب منطقة الشرق الأوسط واستفزازها[1].

من الواضح أن الحكومة الأمريكية أخفت أهدافها الحقيقية القائمة على التوسع والسعي الجادين للحفاظ على مصالحها الحيوية في منطقة الشرق الأوسط، وزعمت أن سياستها تهدف إلى حفظ الأمن والاستقرار في المنطقة من خلال إبعاد الخطر الشيوعي عنها. فقد كشف وزير الخارجية الأمريكية جورج مارشال George C.Marshall عن الأهداف الحقيقية للسياسة الأمريكية في المنطقة أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي في 24 مارس 1947، بقوله: «إن الرئيس الأمريكي ترومان قد اتخذ سياسة شاملة في مغزاها وأنها لا تقتصر على اليونان وتركيا وحدهما، بل تهدف للحفاظ على مصالح الأمن القومي الأمريكي: وقد جاء هذا ضمن نطاق هذه المحاولة الرامية إلى احتواء الشيوعية ومنع انتشارها»[2].

وتوضح مذكرة أمريكية أعدتها وزارة الخارجية الأمريكية في 24 نوفمبر

---

(1) Ibid.

(2) بريسون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط، ص353 ـ 356.

1947 أهم المصالح الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط: منها:

1 ـ الموارد النفطية في الجزيرة العربية، والعراق، وإيران.

2 ـ القواعد الجوية، والبحرية الاستراتيجية الحيوية.

3 ـ سبل الاتصالات، والنقل ما بين الغرب، والشرق الأقصى.

4 ـ الأهمية السياسية والعسكرية لمنطقة الشرق الأوسط كنقطة وصل بين القارات الثلاث أوروبا، وآسيا، وأفريقيا[1].

أما وضع بريطانيا في منطقة الشرق الأوسط بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، فقد أثرت التطورات الدولية التي حدثت في أعقاب تلك الحرب تأثيراً كبيراً على مكانة بريطانيا في المنطقة، وعلاقاتها الدولية، ولا سيما بعد أن أدركت بريطانيا أنها لم تعد من القوة والتأثير في المحيط الدولي، ما يمكنها من التصرف بمفردها في الشؤون الدولية[2].

لقد أثار ظهور الاتحاد السوفييتي كقوة دولية كبرى قلق بريطانيا على مصالحها في المنطقة، وزاد في هذا القلق إقدام الاتحاد السوفييتي على دعم حركة الشيوعيين الإيرانيين في تأسيس دولة مستقلة في أذربيجان، ودولة مهاباد الكردية في شمال إيران في ديسمبر 1945، وقد شكل هذا تهديداً خطيراً لمصالح بريطانيا في إيران ونفوذها في العراق، على حد تعبير السفير البريطاني كورنواليس في بغداد[3]، الذي كان يخشى من انتقال تأثير تأسيس دولة شيوعية شمال إيران إلى كرد العراق الذين قد يطلبون المساعدة والتأييد من الاتحاد

---

(1) F.R.U.S 1947, Vol.V, Memorandum Prepared in Department of State, November 24, 1947, pp.575 - 576.

(2) ك.م. و وهاوس، السياسة الخارجية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية، ترجمة حسين القباني، القاهرة 1965، ص119.

(3) علاء جاسم محمد، العلاقات العراقية ـ البريطانية 1945 ـ 1958، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1991، ص 53.

السوفييتي، الأمر الذي سيوفر له فرصةً ملائمة لمد نفوذه إلى العراق كما حصل في إيران[1].

وفي الواقع لم تبد بريطانيا كامل اهتمامها لدعم إيران ضد الاتحاد السوفييتي، على الرغم من وجود مصالح نفطية ضخمة لها في جنوب إيران، وأن وحدة الأراضي الإيرانية، وحصول إيران على السيادة السياسية على أراضيها أمر مهم لبريطانيا، وأغلب الظن، كان يُعزى هذا الفتور الذي أبدته بريطانيا تجاه إيران إلى أن بريطانيا تنوي عقد مصالحة مع الاتحاد السوفييتي بشأن قضية أذربيجان[2]. في حين أدى الدعم الدبلوماسي الأمريكي للحكومة الإيرانية إلى انهيار الجمهوريتين أذربيجان ومهاباد في شمال إيران بحلول ديسمبر 1946[3].

لذلك يلاحظ أن بريطانيا حرصت على إبقاء العراق بعيداً عن تطلعات الاتحاد السوفييتي لأنه يمثل بالنسبة إليها قاعدة استراتيجية مهمة يمكن أن تستغل لحشد الجيوش المتقدمة للدفاع عن المنطقة، كما أن العراق يعد أكثر الأقطار العربية قرباً من الاتحاد السوفييتي، وحلقة مهمة للمواصلات الجوية البريطانية[4].

وفي إطار ازدياد اهتمام بريطانيا بالعراق، فقد نبه السفير البريطاني الأسبق في بغداد كورنواليس في تقرير بعثة إلى حكومته في 30 مارس 1945، إلى ازدياد مخاطر التهديد السوفييتي للعراق، وما قد يترتب عليه من نتائج إذا لم تهتم بريطانيا بمصالحها هناك[5].

---

(1) المرجع نفسه، ص53.

(2) بريسون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط، ص337.

(3) المرجع نفسه، ص 337ـ 338.

(4) علاء جاسم محمد، العلاقات العراقية ـ البريطانية 1945ـ 1958، ص53.

(5) F.O. 371/45302 93933, Confidential, Report From The U.K. Embassy in Iraq to the Foreign Office, Baghdad, March 30, 1945.

لذلك أظهرت بريطانيا في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية رغبتها في التمسك بالمواقع البريطانية التقليدية التي جعلت من بريطانيا الدولة الوحيدة التي تهيمن على شؤون الشرق الأوسط[1]. إذ أبدت استعدادها لإبعاد الدول الكبرى عن التدخل في شؤون المنطقة، وبدا هذا في شدة مقاومتها لمحاولات الاتحاد السوفييتي للحصول على موطىء قدم في المنطقة[2].

وكان للقرارات الحاسمة التي اتخذتها بريطانيا بخصوص اليونان، وتركيا، وفلسطين، آثارها بالنسبة إلى الشرق الأوسط، وعلاقة الولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة. ففيما يتعلق باليونان وتركيا استطاع الإنجليز أن ينقلوا المسؤولية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وما لبثوا أن سحبوا قواتهم وإدارتهم من فلسطين عام 1948. وعلى الرغم من ذلك، فقد ظل الشرق الأوسط يحتفظ بمكانة كبيرة في المخططات البريطانية[3].

وهذا يبدو واضحاً، في المبادىء الأساسية التي حددتها الحكومة البريطانية لسياستها حيال منطقة الشرق الأوسط في أواخر سنة 1947، والتي أكدت بشكل أساسي ضرورة الحفاظ على أمن الشرق الأوسط، لأهميته بالنسبة لها خاصة، وللأمن والسلام العالميين عامة.

وأدركت الحكومة البريطانية أن أي تهديد للسلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط، يدعو السياسة البريطانية إلى اتخاذ الخطوات الكفيلة لحماية أمن المنطقة الذي يُعد أمراً حيوياً بالنسبة لها، إلا أن بريطانيا لن تقدر وحدها على تنفيذ مثل هذه السياسية دون أن تتبنى الولايات المتحدة الأمريكية سياسة موازية ومتطابقة لسياستها في هذا الجزء من العالم، ويدعي البريطانيون بهذا

(1) أحمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، عالم المعرفة سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني، الكويت، 1978، ص97.

(2) Speiser, The United States and the Near East, p.185.

(3) أحمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، ص100.

الصدد أنه لم يكن لديهم تصور واضح عن نوايا وأهداف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط.

وأكد المسؤولون البريطانيون أن الخبراء الاستراتيجيين للسياسة الأمريكية، قد يوجهون النصح للحكومة الأمريكية، لحماية أمن منطقة الشرق الأوسط، وشرق البحر المتوسط الذي يشكل أهمية حيوية بالنسبة إلى أمن الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً، وهذا ما يزيد من فرص التنسيق والتعاون بين الحكومتين البريطانية، والأمريكية إزاء منطقة الشرق الأوسط حسبما يعتقده الساسة البريطانيون[1].

في ضوء ذلك، حدد الساسة البريطانيون أبرز الملامح الرئيسية للسياسية البريطانية حيال منطقة الشرق الأوسط، على أساس المبادىء الآتية:

أولاً: إن حماية أمن الشرق الأوسط، أمر حيوي لأمن بريطانيا.

ثانياً: سوف يتعرض أمن الشرق الأوسط، وشرق البحر المتوسط إلى الخطر إذا استطاعت أي قوة عالمية السيطرة على أي من الأقطار التالية: (تركيا، اليونان، وإيران)، لذلك تسعى بريطانيا إلى الحفاظ على استقلال تلك الدول وسيادتها.

ثالثاً: إن تنفيذ هذا الأمر يعتمد على مدى استعداد الولايات المتحدة الأمريكية للتعاون مع الحكومة البريطانية للتصدي لأي خطر يهدد الأمن والسلام في منطقة الشرق الأوسط، كما يتوجب على بريطانيا أن تبدي تعاوناً مع أي دولة تنسجم توجهاتها السياسية بشأن تقديم الدعم الاقتصادي والعسكري، والسياسي لدول المنطقة مع وجهة النظر السياسية البريطانية، وما

---

(1) F.R.U.S 1947, Vol.V, Top Secret, Memorandum on Policy in the Middle East and Eastern Mediterranean by the British Group, Washington, Undated, pp.580 - 582.

ينسجم مع مبادىء هيئة الأمم المتحدة[1].

رابعاً: إن عدم إدراك الدول الأخرى لأهداف السياسة البريطانية تجاه الشرق الأوسط، قد يؤدي إلى بعض الأخطار التي تهدد السلام العالمي، ومع ذلك فإن هذا لم يؤثر في قرار بريطانيا في تقديم الدعم لحماية السلام والأمن العالميين في المنطقة.

خامساً: ولضمان تحقيق ما تقدم لا بد للسياسة البريطانية، وأي دولة أخرى تقدم المساعدة لدول المنطقة، أن تترك سياسة التردد والاضطراب وتحاول الحفاظ على الأمن فيها[2].

من الملاحظ أن مبادىء السياسة البريطانية جاءت استمراراً وتأكيداً لوجودها في المنطقة، ولا سيما أن بريطانيا كانت تعتمد في تثبيت نفوذها في منطقة الشرق الأوسط على معاهداتها التي عقدتها مع عدد من بلدان المنطقة منها: (العراق، ومصر، والأردن، وتركيا)، لكن هذا أثار ضد بريطانيا موجة من الانتقادات الشديدة في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية بسبب استمرار العمل بتلك المعاهدات، مما جعل بعض الحكومات العربية تطالب بتعديلها أو إلغائها، ولا سيما بعد أن تنامى الشعور القومي فيها كما في العراق ومصر، الأمر الذي سيؤثر سلباً على العلاقات بين حكومات هذه الدول والحكومة البريطانية، لذلك، فإن مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في نشاطات سياسية متناسقة ومتساوية في الأهمية مع الخطوط العامة للسياسة البريطانية في المنطقة قد يساعد على تحسين وضع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا فيها[3].

---

(1) Ibid, p.582.

(2) Ibid.

(3) F.R.U.S., 1951, Vol.V, State Department Draft Minutes of Discussions at the State, Joint Chiefs of Staff Meeting, Washington, January 30, 1951, pp.27 - 30.

وفيما يتعلق بالاتحاد السوفييتي فلم تحظ منطقة الشرق الأوسط باهتمام الحكومة السوفييتية، ولا سيما في السنوات العشر التي تلت انتهاء الحرب العالمية الثانية، ويعزى ذلك لأسباب عدة، منها: عدم وجود أحزاب شيوعية كبرى في الشرق الأوسط[1]، وفي الوقت نفسه كانت الأنظمة الحاكمة في المنطقة تعتبر موالية للسياسة الغربية، ومعادية للاتحاد السوفييتي، خلافاً لما هو عليه الحال في أوروبا والصين[2].

كانت استراتيجية موسكو منذ مطلع القرن الثامن عشر تهتم بالزحف نحو الجنوب، حيث وصلت روسيا في زمن بطرس الكبير، أي منذ مطلع القرن الثامن عشر إلى البحر الأسود، وتطلع الروس إلى تأسيس مواقع لهم على البحر المتوسط، ومنع قيام قواعد ودول قوية معادية على حدودها الجنوبية[3]. وظهر ذلك بوضوح عندما تمكن الاتحاد السوفييتي من بسط نفوذه على أوروبا الشرقية، فتوجهت الأنظار نحو المضائق التركية التي أصبحت على بعد (100) ميل من المواقع السوفييتية القريبة من الحدود البلغارية، ولم يبق أمام الاتحاد السوفييتي سوى حدود تركيا الشمالية الشرقية، وحدود الأفغان النائية، وقد استطاع الشيوعيون أن يقيموا بمساعدة الاتحاد السوفييتي جمهورية أذربيجان في المناطق التي انتزعت من إيران سنة 1945[4].

وسعى الاتحاد السوفييتي للحصول على قواعد استراتيجية في كل من إيران، وتركيا، واليونان، ولا سيما بين 1945 ـ 1947، وتمثل ذلك بتقديم المساعدات العسكرية السوفييتية للجماعات الشيوعية في اليونان[5]. وأدت هذه

(1) والتر لاكور، الاتحاد السوفييتي والشرق الأوسط، ترجمة لجنة، بيروت، 1959، ص64.

(2) المرجع السابق، ص164.

(3) عوني عبد الرحمن السبعاوي، العلاقات العراقية ـ التركية 1932 ـ 1958، ص126.

(4) روي مكريدس، مناهج السياسة الخارجية لدول العالم، ترجمة حسن صعب، بيروت، 1961، ص403 ـ 404.

(5) المرجع نفسه، ص404.

الاستراتيجية إلى استمرار الاصطدام بالدول الواقعة إلى الجنوب منها، ولا سيما تركيا وإيران، وبمصالح القوى المتنافسة في المنطقة وخارجها، وغالباً مع بريطانيا التي احتلت جنوب إيران، وفي أحيان أخرى مع فرنسا، وأخيراً مع الولايات المتحدة الأمريكية[1].

ونتج عن ذلك إحداث تغير في أسس الاستراتيجية السوفييتية نحو الشرق الأوسط، تحاول من خلالها تفادي الخسائر، والاصطدام المباشر مع المعسكر الغربي، ومن هذه الأسس:

أولاً: التسلل عبر مناطق نفوذ الغرب المحيط به، على أن يقف كلما رأى تجمعاً عسكرياً يترصد له.

ثانياً: خلق المتاعب السياسية للغرب عن طريق اللجوء إلى الحرب الباردة، لتعميق أسباب الفرقة بين دول هذا المعسكر.

ثالثاً: محاولة كسب التأييد عن طريق الترويج لعقائده، كلما رأى أن المتاعب السياسية، والاقتصادية في الدول الأخرى تمهد له طريق هذا الترويج[2].

وتطبيقاً لذلك، فقد عمدت موسكو إلى دعم وتأييد كل حركة تحررية تؤدي إلى استعجال انسحاب بريطانيا، وفرنسا من منطقة الشرق الأوسط. والعمل على إبقاء الولايات المتحدة الأمريكية خارج المنطقة. وأدى هذا إلى أن تسارع الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق مصالح إقليمية في الشرق الأوسط، وتعمل في الوقت نفسه على تطويق الاتحاد السوفييتي لإبعاده عن الشرق الأوسط[3].

---

(1) عوني عبد الرحمن السبعاوي، العلاقات العراقية ـ التركية 1932 ـ 1958، ص127.

(2) د. محمود حافظ، استراتيجية الغرب في الوطن العربي، ص34.

(3) J.C. Hurewitz, Middle East Politics, The Military Dimension Published For The Council on Foreign Relations, New York, 1969, pp.70 - 71.

ونبهت بريطانيا إلى مدى خطورة امتداد النفوذ الشيوعي إلى بلدان منطقة الشرق الأوسط على المصالح الغربية في المنطقة.

وقد عبر ميشال رايت Michael R. Wright مساعد وكيل وزارة الخارجية البريطانية في 14 نوفمبر 1949 عن ذلك بقوله: «إن منطقة الشرق الأوسط تعتبر من وجهة نظر المملكة المتحدة مفتاح الصراع مع الاتحاد السوفييتي» وأكد رايت أن قوة التأثير الغربي سوف يكون من شأنها منع تغلغل النفوذ السوفييتي إلى المنطقة. إذ أن في حالة تمكن الشيوعية من السيطرة على الشرق الأوسط سوف تؤدي إلى إثارة نتائج في غاية الصعوبة لبريطانيا. لما لها من تأثير كبير في تحديد العلاقات السياسية، والاقتصادية بين دول آسيا، وبريطانيا فضلاً عن الضرر الذي سيلحق بمستقبل أوروبا، وأن السيطرة على الشرق الأوسط قد يمهد الطريق إلى فرض هيمنة شيوعية على أفريقيا.

وأكد رايت أن سقوط منطقة الشرق الأوسط بيد الاتحاد السوفييتي يعني تدميراً للاقتصاد البريطاني، لأن ذلك يؤدي إلى حرمان بريطانيا من نفط المنطقة[1]. وخلص رايت إلى دعوة الولايات المتحدة الأمريكية لزيادة اهتمامها بشؤون الشرق الأوسط، وإيجاد صيغ مشتركة للتعاون مع الحكومة البريطانية لتنسيق مواقفها السياسية، والاقتصادية حيال امتداد النفوذ السوفييتي إلى المنطقة[2].

في أثناء ذلك أبدت كلا الحكومتين الأمريكية والبريطانية رغبتهما المشتركة في تنسيق مواقفهما وسياستهما نحو المنطقة. وقد ساهمت عدة عوامل في دفع الحكومتين إلى هذا الاتجاه، فقد شعرت الولايات المتحدة الأمريكية بخطر امتداد النفوذ السوفييتي إلى المنطقة، الأمر الذي يوجب عليها

(1) F.O. 371/75056 101452, Recerd of Discussim Between Mr Michael Wright and members of the State Department, November 14, 1949.

(2) Ibid.

ضرورة التعاون والتنسيق مع بريطانيا التي تربطها بها مصالح مشتركة في المنطقة، إضافة إلى اتفاق الحكومتين الأمريكية، والبريطانية في معاداة الاتحاد السوفييتي، حيث أكدت مذكرة أمريكية أعدتها وزارة الخارجية الأمريكية سنة 1947، أن حصول الاتحاد السوفييتي على موطىء قدم في أي دولة من دول المنطقة سيعرض سلامة وأمن المنطقة للخطر، لذلك يتطلب الأمر من الحكومة الأمريكية ضمان أمن المنطقة، وأن تستعد لاستخدام إمكانياتها السياسية، والاقتصادية، والعسكرية من أجل تنفيذ هذه السياسة إذا دعت الضرورة[1].

أما بريطانيا، فقد شعرت بأهمية تنسيق سياستها مع السياسة الأمريكية تجاه المنطقة لأسباب عدة، **منها**: ضعف مركز بريطانيا في المنطقة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، **إضافة** إلى تخوفها من قوة الاتحاد السوفييتي، واشتداد نضال الحركات الوطنية في بعض دول المنطقة للتخلص من السيطرة البريطانية[2].

يبدو واضحاً أن بريطانيا قد أدركت أهمية تنسيق المواقف السياسية مع الولايات المتحدة الأمريكية إزاء القضايا التي تهم دول المنطقة، بهدف تقوية مركزها في التصدي لنوايا الاتحاد السوفييتي تجاه المنطقة، والحركات الوطنية التي كانت تطالب بالتخلص من الهيمنة البريطانية على شعوبها. واتضح الوفاق الأمريكي ـ البريطاني تجاه منطقة الشرق الأوسط منذ المحادثات السرية التي جرت بين الطرفين في واشنطن في 16 أكتوبر 1947 بخصوص أبرز القضايا السياسية، والعسكرية، والاقتصادية التي تهم دول المنطقة.

محادثات البنتاغون السرية سنة 1947

وتمهيداً لتلك المحادثات، اجتمع أرنست بيفن (Ernest Bevin) وزير

(1) F.R.Us. 1947, Vol.V, Memorandum Prepared in the Department of State, Washington, Undated, pp.573 - 576.

(2) خليل علي مراد، تطورات السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي 1941 ـ 1947، ص322 ـ 323.

خارجية بريطانيا مع هندرسن رئيس قسم شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأمريكية، والسفير الأمريكي في لندن لويس دوكلاس (Lewis Douglas) في لندن في 9 سبتمبر 1947 لمناقشة أهم القضايا، والموضوعات التي سيجري مناقشتها في المحادثات المرتقبة بين الطرفين[1].

وجرت المحادثات الرسمية في الفترة ما بين 16 أكتوبر ـ 7 نوفمبر 1947 بصورة سرية في مقر وزراة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) في واشنطن، وقد عرفت هذه المحادثات بـ(محادثات البنتاغون)[2].

توصل الطرفان إلى مقررات، وتوصيات عدة بشأن وضع السياسة الأمريكية والبريطانية في المنطقة، وشرقي البحر المتوسط عموماً، ومن أبرزها:

أولاً: إن أمن منطقة الشرق الأوسط، وشرق البحر المتوسط أمر ضروري، وحيوي للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وللسلام العالمي.

ثانياً: يمكن تنفيذ هذه السياسة، إذا حافظت بريطانيا على موقف استراتيجي قوي، وسياسة اقتصادية واضحة في المنطقة، وإذا اتبعت الحكومتان الأمريكية، والبريطانية سياسات مماثلة في هذه المنطقة.

ثالثاً: سوف تسعى واشنطن، ولندن لمنع الدول الأجنبية الأخرى من إقامة أي نفوذ لها في المنطقة.

رابعاً: يجب أن تكون العلاقة بين الحكومتين الأمريكية والبريطانية مبنية على أساس من الاحترام، والتعاون المتبادل، وتسعى كل من الحكومتين على

---

(1) F.R.U.S. 1947, Vol.V Memorandum of Conversation, by the Director of the Office of Near Eastern and African Affaires (Henderson), London, September 9, 1947, pp. 496 - 505*

(2) Ibid, Top Secret, General Statement by the American Group, Washington, Undated, pp. 582 - 584.

زيادة وتقوية موقف الطرف المقابل. وأن تعمل الحكومتان على تقديم المساعدة لتطوير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لدول منطقة الشرق الأوسط(1).

إضافة إلى ذلك، توصل الطرفان إلى عدة مقررات، وتوصيات خاصة بشان عدد من دول المنطقة، ومنهاالعراق(2).

فيما يتعلق بالعراق اتفق الجانبان على التفاهم بشأن القضايا الأساسية الآتية:

1 ـ أن مقدرة بريطانيا على حفظ السلام في منطقة الشرق الأوسط تتوقف على احتفاظها بقواعدها الجوية في العراق، والذي يعد البلد الرئيسي في الشرق الأوسط، وأن الحكومة البريطانية تعتقد بأنه يجب وضع ثقة في العراق أكثر من أي دولة أخرى في منطقة الشرق الأوسط طالما أن موقف الوصي عبد الإله، والشخصيات البارزة فيه جيد إزاء بريطانيا، وقد أكد الجانب الأمريكي بدوره أهمية احتفاظ بريطانيا بقواعدها الجوية في العراق، واقترح أيضاً الاستمرار في تركيز الانتباه على الكويت لإنشاء قاعدة بديلة إذا أثبتت الظروف عدم فاعلية استخدام القواعد الجوية العراقية(3).

2 ـ أبدت الولايات المتحدة الأمريكية رغبتها في تقديم المساعدة العسكرية للعراق إذا ما تعرض العراق للهجوم السوفييتي، ونظراً لضعف

---

(1) F.O. 371/75056 101452, Top Secret, General Statement, Novomber 7, 1947; F.R.U.S. 1947, Vol.V, Top Secret General Statement by the American Group, Washington, Undated, pp.582 - 584.

(2) وهذه الدول هي: (العراق، اليونان، فلسطين، مصر، الأردن، إيران، السعودية إمارات الخليج العربي، تركيا، الباكستان).

للاطلاع ينظر: F.R.U.S 1947, Vol.V, Top Secret, Memorandum of Conversation, by the Director of the Office of Near Eastern and African Affairs, London, September 9, 1947, pp.496 - 505; Ibid, Top Secret, Momorandum prepared in the Department of State, Washington, Undated, pp.521 - 544.

(3) Ibid, pp.496 - 502.

الإمكانيات الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط يعتقد الجانب الأمريكي بضرورة دعم العراق عسكرياً؛ ليتولى هذه المهمة في المنطقة نيابة عن الولايات المتحدة الأمريكية.

3 ـ أعرب الجانب الأمريكي عن تأييده لدور بريطانيا للتصرف في شؤون العراق، كما أعرب عن استعداده الاشتراك في تطوير العراق اقتصادياً، واجتماعياً، واعتبر الجانب البريطاني هذا الأمر مهماً، لما يمكن أن تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية من مساعدة في مشروع تطوير حوض نهري دجلة والفرات، وهو مشروع كبير يحسن الوضع الاقتصادي في العراق[1].

وفي نهاية المناقشات الخاصة بالعراق توصل الطرفان إلى ما يأتي:

أ ـ على الحكومة الأمريكية أن تتهيأ لتقديم أية مساعدة قد تكون عملية لبريطانيا في مفاوضاتها مع الحكومة العراقية بشأن تعديل معاهدة 1930.

ب ـ تأكيد ضرورة وجود استشارة دائمة بين الحكومتين الأمريكية، والبريطانية، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بخصوص مشاريع الإعمار في العراق[2].

من الواضح أن محادثات البنتاغون سنة 1947، مثلت الإدماج الرسمي للشرق الأوسط في نطاق دفاعي أمريكي أخذ في الاتساع مع موافقة أمريكية على المسؤولية الخاصة لبريطانيا في الدفاع عن المنطقة، إذ وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على مساعدة بريطانيا في تعزيز وتقوية موقفها في الشرق الأوسط، دون أن تبدي الولايات المتحدة الأمريكية أية محاولة لمنافسة بريطانيا أو نية لأن تحل مكانها في تلك المنطقة عامة والعراق خاصة[3].

---

(1) Ibid, pp.501 - 502.

(2) Ibid, Top Secret, Statement by the United States and United Kingdom Groups, (Iraq as a Factor in the Maintenance of Stability in the Middle East,) Washington, Undated, pp.594 - 596.

(3) Al-Windawi, Angol-Iraqi relations 1945 - 1958, p.210.

ثانياً: تطور العلاقات الدبلوماسية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية

لم يغب عن صناع السياسة الأمريكية أن تولي الولايات المتحدة الأمريكية اهتماماً متزايداً بالعراق ضمن اهتمامها بدول منطقة الشرق الأوسط في الفترة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد اتسمت الخطوات الأمريكية الأولى نحو الشرق الأوسط بالحذر خوفاً من أن تؤدي هذه السياسة إلى إثارة حفيظة بريطانيا عليها، لما كان لبريطانيا من نفوذ ومصالح حيوية في العراق الذي يرتبط معها بمعاهدة تحالف منذ عام 1930[1]، والتي فرضت بموجبها هيمنة كبيرة على مقدرات العراق السياسية، والاقتصادية، مقابل منحه استقلالاً شكلياً بقبوله عضواً في عصبة الأمم عام 1932.

وسعت الولايات المتحدة الأمريكية حثيثاً من أجل تطوير علاقاتها الدبلوماسية مع العراق، لما كان للعراق من أهمية استراتيجية في نظر مخططي السياسة الأمريكية، إذ رغبت واشنطن برفع درجة تمثيلها الدبلوماسي في بغداد

(1) وقع العراق مع بريطانيا معاهدة تحالف في 30 يونيو 1930 لمزيد من الاطلاع ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج 3 ص21 ـ 28.

من مستوى مفوضية إلى مستوى سفارة، لكن هذه الرغبة اصطدمت بقيود المعاهدة العراقية البريطانية عام 1930[1]. إذ لم تسمح المعاهدة أن يكون هناك أي تمثيل دبلوماسي غير بريطاني بمستوى سفارة مع العراق، وفي الوقت نفسه لا يسمح للعراق أن يقيم أي تمثيل دبلوماسي مع دولة أخرى - وإن كانت بريطانية - على مستوى سفارة[2].

لذلك أبدت الولايات المتحدة الأمريكية استياءها الشديد لهذه الهيمنة البريطانية المفروضة على سياسة العراق الخارجية بموجب معاهدة 1930، وتعبيراً عن هذا الاستياء وجهت وزارة الخارجية الأمريكية مذكرة في 23 يونيو 1945 إلى القائم بالأعمال الأمريكي في بغداد جيمس موز (James Moose)، طلبت إليه أن يبدأ بتوجيه انتقادٍ لما جاء في معاهدة 1930 من بنود تحول دون إمكانية تطور العلاقات الدبلوماسية مع العراق، وارتأت الوزارة الأمريكية أيضاً أن يقوم ممثلها في بغداد بالإعلان عن رغبتها في رفع درجة المفوضية الأمريكية إلى مستوى سفارة في بغداد[3].

من جانب آخر، أعربت بريطانيا عن ترحيبها بمسعى الولايات المتحدة الأمريكية لرفع تمثيلها الدبلوماسي مع العراق، وهي ترى في الوقت ذاته أن ليس هناك أي مانع لديها يحول دون تحقيق هذه الرغبة. ولكن الأمر يتطلب إجراء تعديل في بنود المعاهدة العراقية البريطانية 1930، وأن بريطانيا من جانبها لا تمانع في إجراء التعديل المطلوب، هذا ما أكده القائم بالأعمال

---

(1) المادة الثانية في معاهدة 1930، تنص أن يكون الممثل الدبلوماسي البريطاني في بغداد بدرجة سفير ومنحه امتياز التقدم على ممثلي باقي الدول في حين يكون ممثل العراق السياسي في واشنطن بدرجة وزير مفوض. راجع: المرجع نفسه، ص27.

(2) F.R.U.S. 1947, Vol.VIII, Memorandum by the Director of the Office of Near Eastern and African Affairs (Henderson) to Acting Secret, Washington, July 23, 1945, p.19.

(3) Ibid.

البريطاني ج. ثومبسون (G.H. Thompson) في بغداد للوزير المفوض الأمريكي في أثناء محادثتهما التي جرت بخصوص التمثيل الدبلوماسي الأمريكي في العراق. بقوله: «أن السفارة البريطانية توصي بقوة تعديل المعاهدة العراقية البريطانية مما يسمح للعراق بتبادل السفراء مع الأقطار الأخرى». كما أعرب القائم بالأعمال البريطاني أيضاً عن أمله بأن يؤدي التعديل المزمع للمعاهدة إلى موافقة الولايات المتحدة الأمريكية، لإرسال سفير جديد لها إلى بغداد، وهو على ثقة كبيرة بأن المعاهدة سوف يتم تعديلها[1].

لكن القائم بالأعمال البريطاني أراد أن ينتهز هذه الفرصة السانحة كي يوضح للمفوض الأمريكي أن حكومته لم تكن راضية عن قرار الولايات المتحدة الأمريكية بتعيين سفير لها في القاهرة، دون أن تأخذ بعين الاعتبار ضرورة التداول مع بريطانيا وأخذ موافقتها على ذلك، ويرى القائم بالأعمال البريطاني أن ذلك قد ينعكس سلباً على نية بريطانيا لتعديل معاهدة 1930، وربما أدى الأمر إلى تغيير وجهة نظر بريطانيا إزاء تعيين سفير أمريكي في بغداد[2].

أثار ذلك قلق المسؤولين الأمريكيين، وخشيتهم من أن يلحق الضرر بمصالح الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط. فضلاً عن حدوث توتر في العلاقات الأمريكية ـ البريطانية، وعليه جاء ردُّ وزارة الخارجية الأمريكية على مذكرة وزيرها المفوض، التي مرَّ ذكرها سابقاً، خالياً من أيِّ توجيه قد يثير حفيظة بريطانيا حيال رغبتها في تطوير علاقاتها الدبلوماسية مع العراق، إذ أكدت وزارة الخارجية الأمريكية، أنها تنظر بأهمية بالغة إلى موضوع رفع

(1) ibid, Telegram From The U.S Charge in Iraq to the Secrtary, Baghdad, September 12, 1945, p.20.

(2) Ibid.

تمثيلها الدبلوماسي مع دول منطقة الشرق الأوسط، ومن ضمنها العراق، لكن الخارجية الأمريكية، ترى في الوقت ذاته أنها لن تقدم على أي خطوة بهذا الخصوص قبل التشاور مع الحكومة البريطانية من وقت إلى آخر(1).

إلا أن هذا لم يحد من نشاط الدبلوماسيين الأمريكيين، ومواصلة جهودهم لتطوير العلاقات الدبلوماسية مع العراق، لا سيما بعد أن ازدادت أهمية العراق بالنسبة إلى المصالح الأمريكية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وأخذت الحكومة الأمريكية تبدي اهتماماً خاصاً بشؤون العراق السياسية، والاقتصادية وبهذا الصدد كشفت مذكرة سرية أعدتها وزارة الخارجية الأمريكية في 4 فبراير 1946، عن مدى اهتمام الحكومة الأمريكية بأوضاع العراق الاقتصادية، والاجتماعية التي بقيت متخلفة دون غيرها من أقطار المنطقة، وتعزي المذكرة الأمريكية السبب في ذلك إلى السيطرة البريطانية المفروضة على العراق منذ أمد ليس بالقصير، في حين بدأت بريطانيا تخفف من هيمنتها على عدد من دول منطقة الشرق الأوسط، ومنها (تركيا، واليونان، ومصر) على حين لم تعمد إلى التعامل مع العراق بمثل تلك السياسة الجديدة، بل راحت تزيد من تمسكها على إبقاء العراق تحت سيطرتها الكاملة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية(2).

يتضح مما سبق، أن سيطرة بريطانيا على العراق بهذا الشكل لم تكن محط إرتياح من الولايات المتحدة الأمريكية، بل كانت عرضة للانتقاد، ولكن الملفت للنظر أن هذا الموقف الأمريكي لم يتم التعبير عنه علانية، وذلك يعود إلى أن الحكومة الأمريكية كانت تخشى على مصالحها الحيوية في العراق،

(1) Ibid, Telegram from the Acting of State to the U.S. Charge in Iraq, Washington, September 19, 1945, p.20.

(2) Ibid, 1946, Vol.VII, Memorandum by Adrian B. Colquitt of the Divison of Near Eastern Affairs, Washington, February 4, 1946pp. 568 - 569.

وفي منطقة الشرق الأوسط، لما كان لبريطانيا من نفوذ كبير تتمتع به في المنطقة، في حين أدركت الحكومة الأمريكية أن موقفها لم يعد من القوة كي تضاهي به موقف بريطانيا في المنطقة.

من الملاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية اعتمدت في الفترة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية أسلوب القبول بالأمر الواقع في المنطقة بالنسبة إلى بريطانيا، لذلك «لم تقم الولايات المتحدة الأمريكية بأي نشاط من شأنه أن يؤدي إلى تقويض النفوذ البريطاني في العراق خلال هذه الفترة، بل على العكس فقد أخذت تعمل على دعم السياسة البريطانية في العراق، ما دامت تلك السياسة ودية مع المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط»[1].

ومع أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه أقطار منطقة الشرق الأوسط، في أثناء فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، لم تتسم بالوضوح والاستقلالية عن السياسة البريطانية إلى حدٍ ما إلا أن هذا لا يعني الاعتقاد أن الولايات المتحدة الأمريكية تنسى أن يكون لها دور مهم في حماية مصالحها الاستراتيجية في المنطقة، مما دفعها إلى أن تتعامل مع دول المنطقة برؤية خاصة بها تتلاءم مع مصلحتها، والمصالح الغربية عموماً. وبهذا الخصوص يمكن الإشارة إلى مساعي الولايات المتحدة الأمريكية الحثيثة من أجل تطوير علاقاتها السياسية، والاقتصادية مع العراق، انطلاقاً ممّا تكّون لدى المسؤولين عن السياسة الأمريكية من وجهة نظر خاصة بمستقبل العراق، والدور الذي يمكن أن يؤديه فيما يخص تعزيز الدور الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط؛ لهذا خشي صناع السياسة الأمريكية الخارجية من تنامي الشعور القومي العربي في المنطقة، وأن يكون العراق نقطة ارتكاز قوية لهذا الشعور في الوطن العربي، لذا، كان على الحكومة الأمريكية أن تنظر إلى هذا الأمر بجدية بالغة. فتسعى إلى إقامة علاقات قوية مع العراق، لأنها تعتقد أن تثبيت النفوذ

(1) Ibid, p.569.

الأمريكي واتساع المصالح الأمريكية الحيوية في المنطقة يعتمد إلى درجة كبيرة على وجهة النظر العراقية إزاء الولايات المتحدة الأمريكية[1].

من جانب آخر لا بد من الإشارة هنا إلى أن الحكومة العراقية أخذت في هذه الفترة تتطلع إلى تطوير علاقاتها السياسية مع الولايات المتحدة الأمريكية، لا سيما بعد أن أدركت خطر امتداد النفوذ السوفييتي تجاه الشرق الأوسط، الذي بات يهدد الأمن والسلام في المنطقة، وشعر الساسة العراقيون أن الخطر أصبح قريباً من العراق، وتفادياً لذلك رأوا من الضروري الاتجاه نحو تعزيز العلاقات، والتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية على أمل إبعاد تأثير الاتحاد السوفييتي، والأفكار الشيوعية عن العراق[2]، وأغلب الظن أنه لم يكن لدى الساسة العراقيين هذا الميل الواضح بالاتجاه نحو الولايات المتحدة الأمريكية، لولا أنهم أحسوا بحقيقة الضعف الذي أخذ يدب في قوة النفوذ البريطاني في منطقة الشرق الأوسط بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

توفرت رغبة مشتركة لدى العراق، والولايات المتحدة الأمريكية دفعتهما للعمل على تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية بينهما خلال هذه الفترة، فقد واصلت الحكومة الأمريكية بذل جهودها من أجل رفع درجة تمثيلها الدبلوماسي في العراق إلى مستوى سفارة؛ كي تستطيع رعاية المصالح الأمريكية بشكل أفضل، والتي أخذت تتسع أكثر عما كانت عليه من قبل ولم تتأخر عن تقديم طلب رسمي بهذا الشأن إلى الحكومة العراقية في 22 نوفمبر 1946، لمعرفة وجهة نظرها في هذا الأمر، ورأيها في حالة الموافقة على تعيين الوزير المفوض الأمريكي جورج وادسورث (George Wadsworth) كأول سفير لها في بغداد[3].

---

(1) Ibid, pp.569.

(2) جورج لنشوفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ج1، ترجمة جعفر خياط، دار الكشاف، بغداد، 1956، ص 198 _ 201.

(3) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج7 ص100.

وطلبت الحكومة الأمريكية من القائم بالأعمال الأمريكي في بغداد مُوز الاستمرار في جهوده من أجل حث العراقيين على الموافقة على تبادل السفراء بين الحكومتين العراقية، والأمريكية، ولا سيما بعد أن تم تبادل السفراء بين القاهرة وواشنطن في 22 سبتمر 1946. وأن يؤكد مُوز للحكومة العراقية أن الولايات المتحدة الأمريكية لديها الاستعداد التام لرفع التمثيل الدبلوماسي على مستوى سفارة مع العراق، إذ رأت واشنطن أن هذا التطور في العلاقات الدبلوماسية يجيء انسجاماً مع تصاعد المكانة الدولية للعراق[1].

ومن الملاحظ أن واشنطن كانت تعلق أمالاً كبيرة على تطور العلاقات الدبلوماسية مع بغداد، وذلك لاعتقاد المسؤولين الأمريكيين أن تعزيز النفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط يعتمد أساساً في المستقبل على موقف العراق تجاه الولايات المتحدة الأمريكية[2].

قوبل الاقتراح الأمريكي القاضي بتعيين سفير أمريكي في بغداد بترحاب كبير من الحكومة العراقية[3]، التي أرتأت في الوقت نفسه التشاور مع الحكومة البريطانية قبل إصدار قرار بهذا الشأن، وعليه فقد طلب أرشد العمري رئيس الوزراء من السفير البريطاني في بغداد السير ستونهيوار بيرد (Hugh Sonehewer Bird) في 26 سبتمبر 1946 اطلاع حكومته على مضمون الإقتراح الأمريكي لمعرفة وجهة نظرها، وقد جاء ردُّ السفارة البريطانية متفقاً مع رغبة الحكومتين العراقية، والأمريكية، وأن الحكومة البريطانية لا تمانع في رفع التمثيل الدبلوماسي بين العراق، والولايات المتحدة الأمريكية إلى درجة سفارة، بل ترحب بهذه الخطوة[4].

---

(1) F.R.U.S 1946, Vol.VII, Telegram from the Secretary of State of Charge in Iraq (Moose), Washington, September 26, 1946, pp.596 - 570.

(2) Ibid, 570.

(3) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج7، ص100.

(4) F.R.U.S. 1946, Vol.VII, Telegram From The Acting Secretary of State to the Charge in Iraq (Moose), September 26, 1946, p.569.

ومن الجدير بالذكر أن الحكومة البريطانية كانت قد وافقت على رغبة الحكومة العراقية في 2 أوغست 1946 برفع درجة المفوضية العراقية في لندن إلى سفارة[1]، كما تعهدت في الوقت نفسه أن لا تطالب في المستقبل، بأية أسبقية خاصة بالنسبة إلى ممثلي الدول الأخرى[2]، ويعد هذا بمثابة إنهاء للتفاهم الذي تتضمنه المذكرتان المتبادلتان في 30 يونيو 1930 بين السفير البريطاني في بغداد همفريز (F.H.Hemfris) ونوري السعيد رئيس الوزراء[3].

بعد أن حصلت الحكومة العراقية على موافقة الحكومة البريطانية على رفع درجة التمثيل الدبلوماسي بين العراق، والولايات المتحدة الأمريكية سلمت وزارة الخارجية العراقية القائم بالأعمال الأمريكي مُوز مذكرة في 26 نوفمبر 1946، تضمنت موافقة الحكومة العراقية على رفع درجة التمثيل الدبلوماسي بين بغداد، وواشنطن إلى مستوى سفارة، والموافقة أيضاً على تعيين جورج وادسورث كأول سفير للولايات المتحدة الأمريكية في بغداد[4]، وأصدرت وزارة الخارجية العراقية قراراً رسمياً يقضي بأن المفوضية الأمريكية أصبحت بمستوى سفارة اعتباراً من 28 ديسمبر 1946[5].

---

(1) مؤيد إبراهيم الونداوي، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية 1944 ـ 1958، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1992، ص74.

(2) جريدة الوقائع العربية الرسمية الرقم 2409، بتاريخ 27 سبتمبر 1946؛
F.R.U.S 1946, Vol.VII, Telegram from the Acting Secretary of state to the Charge in Iraq (Moose), Washington, September 26, 1946, p.569.

(3) لمزيد من الاطلاع على هاتين المذكرتين راجع: فؤاد الراوي، المعجم المفهرس، للمعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات والمواثيق والعهود والأحلاف التي ارتبط بها العراق مع الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات الأجنبية من عام 1921، ج4 وزارة التخطيط، بغداد 1975، ص390 ـ 391.

(4) م.و.خ.ع. رقم الملف ت/ 1810/1810/200، كتاب وزارة الخارجية إلى المفوضية الأمريكية في بغداد، في 26 نوفمبر 1946.

(5) Department of State (D.S.), Central Files, 124.90 G/10 2846, 11 - 1546, Telegram From the U.S Legation in Baghdad. to the Secretary of State, Baghdad, November 14, 1946.
«لواء الاستقلال»، 16 مايو 1952.

تأخر قرار رفع درجة المفوضية العراقية في واشنطن إلى مستوى سفارة، من مبدأ المعاملة بالمثل حتى بداية عام 1947، ولم تبدِ الحكومة العراقية مسوغاً لهذا التأخير الذي ينعكس سلبياً على مكانة العراق الدولية، ويدل في الوقت ذاته على ضعف فاعلية الدبلوماسية العراقية آنذاك، وقد أثار استغراب، ودهشة المفوض العراقي في واشنطن علي جودت الأيوبي، حيث لفت نظر حكومته إلى أن هذا التأخير في الإعلان عن رفع درجة المفوضية العراقية في واشنطن إلى سفارة، يعني الحط من مكانة العراق دولياً، وهو في الوقت ذاته يُعد اجحافاً بحقوقه، كما وصف الأيوبي أن هذا الأمر يعتبر إهانة للعراق على حد تعبيره، وطلب إلى الحكومة العراقية أن تسارع إلى اتخاذ قرار يقضي بتعيين سفير عراقي في واشنطن[1].

في 13 يناير 1947 أصدرت الحكومة العراقية قراراً برفع المفوضية العراقية في واشنطن إلى مستوى سفارة، ومن جانبها أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية قراراً أشارت فيه إلى قبولها قرار الحكومة العراقية، وموافقتها على تعيين الوزير المفوض العراقي علي جودت الأيوبي سفيراً لديها اعتباراً من 7 مارس 1947[2].

وعدَّ هذا تطوراً هاماً على مسار تطور العلاقات العراقية الأمريكية، على أمل أن يؤدي ذلك إلى تطوير جميع مجالات التعاون الاقتصادي، والثقافي بينهما، كما دَلَّ في الوقت ذاته على مدى اهتمام الحكومتين الأمريكية، والعراقية بتوطيد العلاقات بينهما.

ووفقاً لهذا التطور في العلاقات الدبلوماسية بين بغداد، وواشنطن، فقد

---

(1) م.و.خ.ع.، رقم الملف ت/1810/1810/200، كتاب المفوضة العراقية في واشنطن إلى وزارة الخارجية العراقية، برقم 1/18 في 20 ديسمبر 1946.

(2) المرجع نفسه، كتاب السفارة العراقية في واشنطن إلى وزارة الخارجية العراقية، برقم 3686 في 18 مارس 1947.

وصل السفير الأمريكي الجديد جورج وادسورث إلى بغداد في 12 فبراير 1947، حاملاً رسالة وتحيات شخصية من الرئيس الأمريكي ترومان إلى الوصي عبد الإله[1].

عرض المسؤولون العراقيون في أول لقاء لهم مع السفير الأمريكي وادسورث في 23 فبراير 1947 رغبة الحكومة العراقية التثبت من إمكانية الولايات المتحدة الأمريكية في دعم موقفها في الحد من اتساع الشيوعية في العراق، وكذلك طلب المساعدة الأمريكية لبرنامج الحكومة العراقية في تحقيق تنمية اقتصادية للعراق[2].

يتضح مما سبق أن الحكومة العراقية كانت ترغب في زيادة التعاون وتطوير العلاقات مع واشنطن ليس على الصعيد الدبلوماسي وحسب، بل في المجالات الاقتصادية والثقافية والعسكرية، لكن فترة الصفاء التي شهدتها العلاقات العراقية الأمريكية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، والتي كان يأمل لها الجانبان أن تمتد فترة أطول وتتسع خلالها آفاق التعاون بينهما، لم تدم طويلاً، وإذ انتهجت الحكومة الأمريكية سياسة خارجية غير عادلة، ومتوازنة تجاه أهم الأحداث، والتطورات السياسية التي شهدها العراق، ومنطقة الشرق الأوسط، خلال تلك الفترة، وتمثل هذا بوضوح في تقديم الدعم، والتأييد للموقف البريطاني في مفاوضات معاهدة بورتسموث 1948 بين الحكومتين العراقية والبريطانية، فضلاً عن الموقف الأمريكي غير العادل إزاء القضية الفلسطينية، فكان لهذين الحدثين آثارٌ سلبية واضحة على مسار تطور العلاقات العراقية الأمريكية.

---

(1) D.S. Central Files, 711, 90G/2 - 2647, Telegram From the U.S. Embassy in Baghdad to the Secretary of State, February 26, 1946.

(2) Ibid.

ثالثاً: أزمة معاهدة بورتسموث 1948 وأثرها على العلاقات بين البلدين

عدت معاهدة 1930 بين العراق، وبريطانيا[1] الأساس الذي نظمت عليه العلاقة بين البلدين، ولكن هذه المعاهدة واجهت معارضة شديدة، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، من قبل المعارضة السياسية العراقية التي أخذت بالضغط على الحكومة العراقية لتعديل المعاهدة أو إلغائها[2].

كما أصبح موضوع تعديل المعاهدة مدار نقاش طويل داخل البرلمان العراقي، إذ وجهت لجنة الشؤون المالية في البرلمان سؤالها إلى رئيس الوزراء العراقي حمدي الباجه جي في حينها، يتعلق في مبادرة الحكومة العراقية بالاتصال بالحكومة البريطانية لمعرفة مدى موافقتها على إجراء تعديل لمعاهدة 1930، لكن يبدو أن الحكومة العراقية كانت تفضل تأجيل البحث بهذا الشأن مع بريطانيا إلى حين انتهاء الأعمال الحربية في الشرق الأقصى[3].

---

(1) لمزيد من الاطلاع على بنود معاهدة 1930 وملاحقها السرية: ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج3، بغداد 1988، ص21 ـ29.

(2) F.R.U.S 1945, VolV, Memorandum by the Director of the Office of Near Eastern and African Affairs to the Acting Secretary of State, Washington, July 23, 1945, p.19.

(3) مؤيد إبراهيم الونداوي المشروع البريطاني للدفاع عن الشرق الأوسط والأسرار الخفية لمعاهدة بورتسموث، الحلقة الثانية، «الثورة»، (جريدة)، بغداد، 18 ديسمبر 1989.

وقد أخذ موضوع تعديل معاهدة 1930 مساراً جديداً في سنة 1946 بسبب إطلاق حرية العمل السياسي، وتأسيس الأحزاب الوطنية التي أجيزت في 2 ابريل 1946، فقد طالبت جميعها بإجراء التعديل[1].

وتضمنت برامجها الدعوة إلى إعادة النظر في هذه المعاهدة، فعلى سبيل المثال طالب الحزب الوطني الديمقراطي، بـ «إكمال استقلال العراق وإقامة العلاقات بين العراق وبريطانيا على أساس الصداقة والمنافع المتبادلة والتساوي في الحقوق والواجبات، بحيث تنسجم مع ميثاق الأمم المتحدة وتبديل المعاهدة العراقية ـ البريطانية وفق هذه الأسس»[2].

دفع ذلك الوصي عبد الإله إلى طمأنة الحكومة البريطانية في أثناء زيارته الخاصة إلى لندن في 2 يونيو 1946، مدعياً أن الحكومة العراقية لن تفاتح بريطانيا في موضوع تعديل معاهدة 1930 إلى حين انتهاء المحادثات المصرية ـ البريطانية، غير أن الوصي في الوقت نفسه حذر بريطانيا من أنه في حالة الفشل التام للمحادثات مع المصريين، وإذا ما قررت الحكومة البريطانية التخلي عن أمل إنشاء ترتيب دفاعي مشترك، والتخلي عن قواعدها العسكرية في مصر حتى وقت الحرب، فإن بريطانيا ربما تواجه مطالبة مماثلة في العراق مع مطالب تتضمن الإنسحاب الشامل والنهائي بدون شروط من العراق[3].

مما تقدم يبدو أن موقف بريطانيا في العراق أصبح محرجاً وذلك لتنامي

---

(1) المرجع نفسه، الحلقة الثانية، «الثورة»، 18 ديسمبر 1989

(2) «صوت الأهالي»، 14 مارس 1946، ولمزيد من الاطلاع على موقف الأحزاب المعارضة العراقية من معاهدة 1930 (حزب الاستقلال، وحزب الشعب، وحزب الأحرار، وحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاتحاد الوطني، ينظر قيس عبد الحسين الياسري، الصحافة العراقية والحركة الوطنية من نهاية الحرب العالمية حتى ثورة 14 يوليو 1958، بغداد، 1978 ص237 ـ 238.

(3) «الثورة»، 18 ديسمبر 1989.

الشعور الوطني، وتصاعد المطالبة بإلغاء معاهدة 1930 أو تعديلها، وهذا يثير قلق بريطانيا، وخوفها على نفوذها، ومصالحها الاقتصادية في العراق من جهة، ومن جهة أخرى تدرك بريطانيا حقيقة ضعفها العسكري، والاقتصادي إذ تجد نفسها غير قادرة على مواجهة تلك الضغوط والتحديات التي باتت تواجهها في هذه الفترة في العراق، أو في بقية أقطار منطقة الشرق الأوسط، لذلك كانت ترنو إلى طلب المساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية لدعم موقفها في المنطقة، نلاحظ أن واشنطن لم تتخل عن بريطانيا، فقد بادرت واشنطن إلى انتهاز هذه الفرصة لتقديم الدعم السياسي للحكومة البريطانية في المفاوضات التي ستجري مع الحكومة العراقية من أجل إقرار معاهدة جديدة تحل محل معاهدة عام 1930.

في حين أعربت بريطانيا عن قلقها الشديد بشأن الحفاظ على نفوذها في العراق، وسيطرتها عليه، إذ أنها تدرك أن لا سبيل إلى ذلك إلا بتأمين استمرار الوصول إلى القواعد الجوية الاستراتيجية في العراق. لهذا طلبت بريطانيا من الجانب الأمريكي في محادثات البنتاغون، أن يكون العراق محور النقاشات بينهما، وفي الوقت نفسه كانت بريطانيا تأمل الحصول على الدعم، والتأييد الأمريكي لتقوية مركزها في منطقة الشرق الأوسط، فإن لم يتحقق هذا فربما أدى واقع الحال ببريطانيا إلى الانسحاب كلياً من الشرق الأوسط، مما قد يعرض المصالح الغربية فيه للخطر[1].

ولما كانت بريطانيا تسعى إلى تحقيق أهدافها في العراق، فقد جعلت المعاهدة العراقية البريطانية 1930 مرجعاً، وأساساً لها للدخول في مفاوضات

---

(1) Frederick W.Axelgrad, US Support For the British Position in pre-Revolutionary Iraq, In: Robert A. Fernea and WM. Roger Louis, (Editors), The Iraq Revoluiton of 1958, The Old social Classes Revisited, I.B. Tauris Arad Co Ltd 2 New York, 1991, p.80.

مع الحكومة العراقية تهدف إلى تعديل بعض بنود المعاهدة المذكورة، أو إقرار معاهدة جديدة تؤمن مصالحها في العراق[1].

وعلى أي حال، فقد شاركت الحكومة الأمريكية تطلعات الحكومة البريطانية على أمل نجاح مباحثاتها مع الحكومة العراقية، غير أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تخف خشيتها من احتمال تغير يطرأ على موقف الحكومة العراقية نتيجة لما تتوقعه من ازدياد ضغط المعارضة العراقية، ومطالبتها في عدم إبرام أي معاهدة جديدة مع الحكومة البريطانية، مما دفع الأمريكيين إلى تأكيد وجهة نظرهم بضرورة إقامة قاعدة في الكويت في حالة تعرض المفاوضات بين الحكومة البريطانية والحكومة العراقية إلى الفشل[2].

وأدت السفارة البريطانية في بغداد دوراً متميزاً في حث الحكومة البريطانية على تقوية مركزها في منطقة الشرق الأوسط، ولا سيما في العراق، والخليج العربي من خلال إبرام معاهدات جديدة مع تلك الدول، حفاظاً على مصالحها ونفوذها في المنطقة، فقد أكّد السفير البريطاني في بغداد دوكلاس بوسك Douglas Busk في مذكرة إلى وزارة الخارجية البريطانية في 27 يوليو 1947، قائلاً: «يبدو لي أن مصالحنا الاقتصادية والاستراتيجية تقتضي إقامة قواعد مهمة في مواضع ملائمة، لتكون جاهزة في حالات الطوارىء، فتعد الكويت هي إحدى هذه المواقع التي بوساطتها نتمكن من فرض السيطرة على العراق، وجنوب إيران، والعربية السعودية، والخليج العربي»[3]. وفي الوقت

(1) F.R.U.S 1947, Vol.V, Statements by the United, States and the United Kingdom Groups, Iraq as a Factor in the Maintenance of Stability, in the Middle East (Undated), pp.594 - 596.

(2) Ibid, Statement by the United States and the United Kingdom Groups, Political and Strategic Questions Relating to the Persian Gulf Sheikhdoms (Undated) pp.599 - 601.

(3) F.O.371/G/592., Memorandum from the U.K Embassdor (Busk) to the Foreign Office, (Baghdad), July 30, 1947.

نفسه نصح بوسك حكومته لإغتنام الفرصة، والإسراع في إجراء تسوية أفضل مع العراق ضماناً للابقاء على النفوذ البريطاني فترة أطول في العراق[1].

وقد تمكن بوسك من دفع وزارة الخارجية البريطانية إلى وضع خطط تقضي بفرض السيطرة البريطانية على قاعدتي الشعبية والحبانية، فبدأ منذ صيف سنة 1947 يحذر حكومته من أن أي تأخير من جانبها في هذا الشأن قد يؤدي إلى فقدان مركزها في العراق، وفي منطقة الشرق الأوسط عموماً[2].

بدأت المفاوضات السرية بين بغداد ولندن في 22 نوفمبر 1947، ويبدو أن واشنطن لم تكن بعيدة عن هذه المفاوضات[3]، فقد أبدت الحكومة الأمريكية، كما ذكر قبلاً، استعدادها للحكومة البريطانية في تقديم الدعم، والتأييد لها في مفاوضتها مع الحكومة العراقية، على أمل الوصول إلى عقد معاهدة جديدة، وعليه كتبت وزارة الخارجية الأمريكية مذكرة إلى القائم بأعمال السفارة الأمريكية في بغداد إدمون دورز (Edmund Dorsz) تضمنت منحه صلاحيات كاملة لتقديم التأييد الذي يراه مناسباً للسفير البريطاني بوسك في جهوده الرامية إلى إحراز تقدم في مفاوضاته التي كان يجريها مع الحكومة العراقية، بشأن تعديل معاهدة 1930، وفي الوقت نفسه، دعت المذكرة الأمريكية سفيرها إلى لفت نظر المسؤولين العراقيين إلى أن الحكومتين الأمريكية والبريطانية تعلقان أهمية كبيرة على نجاح المفاوضات العراقية البريطانية لما لها من أثر كبير في تحقيق السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط[4].

---

(1) Ibid.

(2) WM. Roger Louis, The British Empire in the Middle East 1945 - 1951., Oxford, 1984. p.331

(3) D.S. Central Files 741. 90G/11 - 2647, Telegram from the Department of State to the U.S Embassy in Baghdad, November 26, 1947.

(4) F.R.U.S, 1948, Vol.V, Telegram from the Acting Secretary of State to the Embassy in Iraq, Washington, November, 26, 1947, p.202.

لكن وزارة الخارجية الأمريكية بقيت تراقب الموقف عن كثب فيما يخص المفاوضات الجارية بين الحكومتين العراقية، والبريطانية لكي تكون على معرفة بما توصل إليه الطرفان، معتمدة في ذلك التقارير التي كان يبعثها الدبلوماسيون الأمريكيون في لندن وبغداد، ونكتفي هنا بالإشارة إلى أهم ما جاء في تقرير السفير الأمريكي دوكلاي (Douglay) في لندن إلى وزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ 5 يناير 1948، وجاء فيه: «إن المفاوضات العراقية البريطانية تسير في التقدم من أجل التوصل إلى عقد معاهدة جديدة بين الجانبين»، كما أشار السفير (دوكلاي) أيضاً إلى «أن هناك عقبة في طريق إنجاز عقد المعاهدة الجديدة هي عدم موافقة الجانب العراقي في المفاوضات على مشاركة القوات البريطانية مع القوات العراقية في استخدام قاعدتي (الحبانية والشعبية) أثناء فترة السلم»، وأشار السفير الأمريكي إلى مخاوف الحكومة البريطانية، وقلقها من احتمال أن يكون هناك تأثير سلبي لنتائج قرار الأمم المتحدة الخاص بتقسيم فلسطين في مسيرة المحادثات مع الحكومة العراقية التي قد تضطر إلى إيقاف تلك المحادثات إذا ما اشتد الهياج الشعبي في العراق بخصوص القضية الفلسطينية[1].

أما في بغداد فقد بادر دورز إلى مقابلة عبد الإله في 31 ديسمبر 1947، لإطلاعه على موقف الولايات المتحدة المؤيد لعقد معاهدة جديدة بين الحكومتين العراقية والبريطانية تحل محل معاهدة 1930، وقد كتب دورز إلى وزارة الخارجية الأمريكية تقريراً عن تلك المقابلة، قال فيه: «إن الوصي عبد الإله أبدى سروره وارتياحه للموقف الأمريكي الداعم للمفاوضات العراقية البريطانية»، وأضاف دورز في تقريره، أن الوصي أكد له أنه: «يأمل أن تسفر تلك المفاوضات عن عقد معاهدة جديدة تضمن تحقيق مصالح الجانبين

(1) Ibid, Telegram from U.S Charge in Iraq (Dorsz) to the Secretary of State, Baghdad, January 5, 1948, p.203.

العراقي والبريطاني»، كما تضمّن تقرير دورز إشارات واضحة إلى وجود رأي عام في العراق معارض لوجهة نظر الحكومة العراقية في عقد معاهدة جديدة مع الحكومة البريطانية، إذ وجهت الصحف العراقية، والأحزاب السياسية انتقادات شديدة إلى موقف الحكومة العراقية في ذلك، وطالبت القوى السياسية المعارضة الحكومة، ألا يتم عقد أي اتفاقية من شأنها أن تنتقص من سيادة العراق واستقلاله، وختم دورز تقريره، بالقول: «على أي حال فقد حظي الموقف الأمريكي هذا باهتمام بالغ. وقوبل بارتياح تام من الحكومة العراقية»[1].

يبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تخشى، مع ذلك، أن يؤدي موقفها إزاء السياسة البريطانية في العراق إلى إثارة مشاعر الرأي العام العراقي عليها، وربما أدى ذلك إلى إضعاف مكانتها لدى الكثير من الأوساط السياسية العراقية، ولذلك حرصت الحكومة الأمريكية أن تعتمد الحذر، والتقيد في الإفصاح عن تأييدها، ودعمها للموقف البريطاني في العراق. وبهذا الصدد أبرقت وزارة الخارجية الأمريكية برقية سرية إلى سفيرها في بغداد في 16 يناير 1948، أكدت فيها ضرورة تقيد أركان السفارة عند إجراء أي اجتماع مع المسؤولين العراقيين أو مع أعضاء في مجلس البرلمان العراقي، بالابتعاد عما يمس سيادة العراقيين ومشاعرهم الوطنية وشددت الخارجية الأمريكية أيضاً على عدم القيام بأي مبادرة لإجراء محادثات مع تلك الأوساط بشأن المعاهدة العراقية البريطانية التي سيتم عقدها بين الحكومتين العراقية والبريطانية إلا عند الضرورة القصوى، وأن تقتصر المحادثات على عدد من السياسيين البارزين الذين لهم نفوذ كبير في الوضع السياسي في العراق، خشية أن يتكون لدى العراقيين انطباع بأن هناك نوعاً من التفاهم بين البريطانيين والأمريكيين بخصوص المعاهدة الجديدة، كما أن الخارجية الأمريكية تخشى أن ينظر

(1) Ibid, pp.203 - 204.

العراقيون إلى نشاط الدبلوماسيين الأمريكيين نظرة استخفاف توحي أنهم يسيرون في ركب بريطانيا، لذلك يتوجب عليهم أن يتقيدوا في اختيار الأسلوب الأفضل، والمناسب الذي لا يؤدي إلى إثارة مشاعر العراقيين نحو السياسة الأمريكية في العراق[1].

وهكذا يبدو واضحاً أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أبدت إلتزامها بتقديم الدعم، والتأييد للسياسة البريطانية في العراق، ولكنها حرصت في الوقت نفسه، على ألاّ يؤدي ذلك إلى إظهارها بمظهر المؤيد لبريطانيا على حساب المصالح العراقية.

لذلك، يمكن أن نلمس تناقضاً بين وجهات النظر الأمريكية، والبريطانية لما تكون عليه نتيجة المفاوضات العراقية البريطانية، ونلاحظ وجود شكوك لدى الأمريكيين في نجاح تلك المفاوضات، بينما يرى البريطانيون عكس ذلك، وقد عبر وزير الخارجية البريطانية بيفن عن تلك الرؤية، بقوله: «إن البريطانيين واثقون بنجاح مفاوضاتهم مع الحكومة العراقية التي ستسفر عن عقد معاهدة جديدة تمنحهم حقوقاً أفضل في استخدام القاعدتين الجويتين الحبانية والشعبية، مع الاحتفاظ بقوات عسكرية بريطانية في كلتا القاعدتين[2].

في غضون ذلك، أبدت بريطانيا تمسكها الشديد بالإبقاء على نفوذ عسكري فاعل لها في قاعدتي الحبانية والشعبية، إذا ما أخذنا بالاعتبار أن البريطانيين قرروا في 25 سبتمبر 1947 الانسحاب من فلسطين، تمهيداً لإعلان الدولة اليهودية[3]، كما أن وجودهم في مصر أصبح مهدداً؛ بسبب تشدد

(1) Ibid, Telegram from the Secretary of State to the Embassy in iraq, Washington, January 16, 1948, p.202.

(2) F.R.U.S 1947, Vol.V, Memorandun of Conversation by the Director of the Office of Near Eastern and Affrican Affaires (Henderson), (Undated), p.501.

(3) Phebe Marr, The Modern History of Iraq, Oxford, 1985, p.102.

المصريين، ورفضهم فكرة الدفاع عن الشرق الأوسط[1].

لذلك لم تهتم بريطانيا بوجهة النظر الأمريكية التي تدعوها إلى التخلي عن هاتين القاعدتين، والتحول لاتخاذ الكويت قاعدة عسكرية تمكن بريطانيا من العناية بمصالحها الحيوية في المنطقة. إذ ادعت بريطانيا أن الكويت لا تمتلك الأهمية الاستراتيجية التي تؤهلها لأن تكون بديلاً من القاعدتين الحبانية والشعيبة. بالإضافة إلى عدم كفاءة ميناء الكويت الفنية، مما يعيق إنشاء قاعدة عسكرية استراتيجية في الكويت آنذاك[2].

ولكن ادعاء بريطانيا هذا يبدو غير صحيح إلى حد ما، وإذا ما أخذنا بالاعتبار تأكيد وزير خارجية بريطانيا بيفن للجانب الأمريكي في أثناء المحادثات التي جرت بين الجانبين في واشنطن عام 1947، الذي يثبت عكس ذلك، إذ قال: «إنه في حالة التوصل إلى عقد اتفاقية جديدة مع الحكومة العراقية، فإن بريطانيا تمنح العراقيين حقاً بمشاركتها في استخدام قاعدة الكويت، التي لا تبعد كثيراً عن الحقول الغنية بالنفط، التي تقع في حقول العراق في كركوك، وفي عبادان والبحرين، وربما استطاع البريطانيون جعل الكويت أكبر قاعدة عسكرية في منطقة الشرق الأوسط»[3].

أكد بيفن في الوقت ذاته أن: «بريطانيا سوف تبذل جهودها بشأن محاولة عدم إثارة حساسية آل سعود في حالة وجود العراقيين في الكويت، ولن يتم هذا ما لم تبد الولايات المتحدة الأمريكية تعاونها في إقناع السعوديين بقبول الوجود العراقي في الكويت، والتعهد بعدم إثارة المشكلات ضدهم»[4]،

(1) Ibid, p.103.

(2) F.R.U.S 1947, Vol.V Statement by the United States and United Kingdom Groups, (Undated), p.600.

(3) Ibid, Memorandum of Conversation by the Director of the Near Eastern and African Affaire, p.501.

(4) Ibid, p.501.

بحجة أن وجود العراقيين في الكويت يمكن أن يشكل حافزاً دفاعياً للعربية السعودية ضد احتمال امتداد النفوذ الشيوعي إلى المنطقة العربية[1].

ولعل بيفن قصد من كل ذلك إلى حث الأمريكيين على الاستمرار في تأييد موقف حكومته لا غير، أما فيما يخص زعمه بالسماح للعراقيين بالمشاركة في استخدام قاعدة الكويت، فلم يظهر ما يدل على أن البريطانيين جادون في تحقيق ذلك، بل نرجح أن تلك الفكرة طرحت للمناقشة فحسب من غير أن يتم اتخاذ أية خطوات عملية لتحقيقها، إذ لم يظهر ما يشير إلى أن الحكومة العراقية قد عرفت بهذا الأمر، باعتبارها الدولة المعنية.

مهما يكن من أمر، فقد أطلع بيفن الوصي عبد الإله على وجهة النظر البريطانية التي تؤكد تمسكها بالقاعدتين المذكورتين خلال زيارة عبد الإله إلى لندن في 13 أكتوبر 1947، لما للعراق من أهمية استراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، كما حدد بيفن للوصي أيضاً الإطار العام الذي يجب أن تنتهي إليه المفاوضات العراقية البريطانية بخصوص تعديل معاهدة 1930، إذ أكد بيفن ما يلي:

أولاً: عدم إلغاء القواعد نهائياً.

ثانياً: إبقاء قاعدتي الحبانية والشعبية تحت سيطرتهم.

ثالثاً: اشتراك البلدين (العراق ـ وبريطانيا) في استخدام القاعدتين، واشغالهما في وقت واحد. أي وجود قوات الطرفين فيهما في وقت واحد.

رابعاً: ينظر في بحث التفاصيل عند موافقة الحكومة العراقية على الدخول في مفاوضات على هذا الأساس من قبل المسؤولين العسكريين العراقيين، والبعثة العسكرية البريطانية في بغداد[2].

---

(1) ibid.

(2) Louis, The British Empire in the Middle East, p.328.

كما أوضح بيفن أيضاً أنه يتوخى أن تحقق تلك المحادثات مصالح العراق وبريطانيا، مدعياً أن ليس لحكومته رغبة في أن تظهر مسيطرة على العراق، ولكن المصلحة تقتضي الحفاظ على القاعدتين، وجعلهما أفضل قاعدتين في العالم. إذ أن بريطانيا تسعى إلى جعل العراق حجر الزاوية لسياستها في الشرق الأوسط[1].

في ضوء ما تقدم، يمكن القول: إن البريطانيين لن يتخلوا عن القاعدتين (الحبانية والشعبية)، لاعتبارات استراتيجية تتعلق بمصالح بريطانيا السياسية والعسكرية في منطقة الشرق الأوسط، دون مراعاة أن في ذلك مساساً بالسيادة العراقية وباستقلاله.

لذلك أعربت الحكومة العراقية عن رفضها لوجهة النظر البريطانية تلك، مؤكدة حقها في التمسك بالقاعدتين، وأن الأسباب التي عرضها بيفن لا تسوّغ مطلقاً احتفاظ بريطانيا بهما، وأن العراق لا يمكنه الدخول في مفاوضات مع بريطانيا على هذا الأساس، لأن ذلك ليس من مصلحته، بل سيلحق به أضراراً بالغة[2].

ومن أجل ألا تصل المفاوضات بين الجانبين إلى طريق مسدود، فقد رجا رئيس الوزراء صالح جبر الوصي عبد الإله، الذي كان في زيارة لبريطانيا في 13 أكتوبر 1947، أن ينتهز فرصة وجوده في لندن لإقناع المسؤولين البريطانيين بقبول تعديل معاهدة 1930 على أساس وضع القاعدتين الجويتين تحت سيطرة الحكومة العراقية[3]، غير أن الوصي عاد إلى بغداد في 29 أكتوبر

---

(1) F.O. 371/6 1595, Memorandum of Conversation between Bevin and His Royal Highness the Regent of Iraq, London, October 13, 1947.

(2) «الأمة» (جريدة) بغداد، 7 أكتوبر 1947.

(3) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج7 ص219.

1947، من غير أن يتمكن من إقناع وزير خارجية بريطانية بيفن بوجهة نظر الحكومة العراقية[1].

ونتيجة لذلك، وصل وفد بريطاني إلى بغداد في 20 نوڤمبر 1947 يضم خبراء عسكريين، وخبيراً يمثل وزارة الخارجية، بهدف محاولة إقناع الحكومة العراقية بالعدول عن موقفها إزاء القاعدتين (الشعبية والحبانية)، وإجراء مفاوضات بشأن عقد معاهدة جديدة، وقد اتفق على أن تجري المباحثات بين الجانبين العراقي والبريطاني في السفارة البريطانية حرصاً على سريتها[2].

أدرك الوفد البريطاني في أثناء المباحثات إصرار الحكومة العراقية على عدم التخلي عن القاعدتين، وبهذا الصدد أكد صالح جبر رئيس الوزراء للوفد البريطاني: «أن النقطة الحيوية في المعاهدة الجديدة يجب أن تكون تأكيد سيادة العراق على أراضيه، ومعنى هذا أن كل تسهيلات تمنح للبريطانيين يجب أن تكون واضحة، وأن مانحيها هم العراقيون أنفسهم للبريطانيين»، أما الجانب البريطاني فقد أبدى عدم موافقته على ما تقدم به الجانب العراقي، إذ كان يرى أن من الضروري أن تتضمن أية معاهدة جديدة مع العراق استمرار تمتع بريطانيا بكل التسهيلات الضرورية التي حصلت عليها بموجب معاهدة 1930[3].

لكن الجانب العراقي لم يبد، مع ذلك، أي تغيير في موقفه، ولا سيما فيما يخص وضع القاعدتين، مما جعل البريطانيين يلجأون إلى طلب المساعدة من السفارة الأمريكية في بغداد، لإقناع رئيس الوزراء صالح جبر بوجهة نظرهم، وبالفعل، قابل القائم بالأعمال الأمريكي دورز بعد أن أخذ موافقة حكومته، الوصي عبد الإله ورئيس الوزراء صالح جبر، وتحدث معهما عن

(1) علاء جاسم محمد، العلاقات العراقية ـ البريطانية 1945 ـ 1958، ص88.

(2) المرجع نفسه، ص89 ـ 90.

(3) علاء جاسم محمد، العلاقات العراقية ـ البريطانية 1945 ـ 1958، ص90.

أهمية التوصل إلى اتفاق مع بريطانيا يضمن مطالبها الأساسية، وأن حكومته تعلق أهمية على هذا الموضوع[1].

وانتهت المباحثات بين الجانبين البريطاني، والعراقي في 4 ديسمبر 1947 بعد أن تقدم الجانب البريطاني بمسودات كثيرة للمعاهدة الجديدة في ضوء ملاحظات الجانب العراقي ومقترحاته، إلى أن اتفق على كثير من المبادىء والنصوص[2].

وفي إطار المشاورات التي كانت تجري بين العراق وبريطانيا، تلقت الحكومة العراقية برقية من وزارة الخارجية البريطانية تبلغها رغبة الجانب البريطاني في حضور صالح جبر إلى لندن، لمناقشة معاهدة 1930[3]، رحبت الحكومة العراقية بهذه الدعوة واعتبرتها فرصة للوصول إلى اتفاق نهائي بشأن تعديل المعاهدة، وعليه عقد في 3 يناير 1948 اجتماع في قصر الرحاب، حضره الوصي عبد الإله وصالح جبر رئيس الوزراء ورئيس مجلس الأعيان نوري السعيد، وعضو المجلس توفيق السويدي، ورئيس الديوان الملكي أحمد مختار بابان، للإتفاق على تحديد الأسس التي سيتم بموجبها تعديل المعاهدة[4]. وبعد مناقشات بين الحضور للجوانب التي يجب أن ينالها التعديل اتفق على أن يشمل مسائل كثيرة[5]. لعل من أهمها تأكيد سيادة العراق، واستقلاله في الجوانب السياسية، والعسكرية، والاقتصادية.

---

(1) F.O.371/6688, Telegram From the U.K. Embassy in Baghdad, to the Foreign Office, Baghdad, November 26, 1947.

(2) «الشعب» (جريدة)، بغداد، 6 ديسمبر 1947.

(3) F.O.371/61598, Telegram From the U.K. Embassy in Baghdad, to the Foreign Office, Baghdad, November 29, 1947.

(4) توفيق السويدي، مذكراتي ـ نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، بيروت، 1969، ص464.

(5) لمزيد من التفصيل بشأن المسائل التي حددها اجتماع قصر الرحاب راجع: ـ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج7، ص229 ـ 2230.

وعلى أثر اجتماع قصر الرحاب، قرر مجلس الوزراء في 4 يناير 1948 تشكيل وفد الحكومة العراقية لاستكمال المفاوضات مع الجانب البريطاني في لندن، بشأن تعديل المعاهدة[1].

وقد أثارت تشكيلة الوفد الذي ضم كبار الساسة العراقيين المعروفين بولائهم للسياسة البريطانية، معارضة عنيفة من الأحزاب السياسية المعارضة[2]، والصحافة الوطنية كما كان متوقعاً، إذ نشرت الصحف تعليقات حول المفاوضات المزمع إجراؤها في لندن. فأشارت جريدة (الاتحاد) البغدادية إلى ما تردد من أن المعاهدة الجديدة كاملة في لندن، ومهمة رئيس الوزراء صالح جبر التوقيع فقط، وطالبت أن يضم الوفد المفاوض عناصر من المعارضة[3]. في حين نددت جريدة «لواء الاستقلال» الناطقة باسم «حزب الاستقلال» بالمفاوضات التي تجري سراً «ودعت الجماهير إلى معارضة أية معاهدة تعقد مع بريطانيا تنتقص من سيادة العراق، ولا تكفل تحقيق استقلاله التام»[4]. وازداد ضغط القوى السياسية المعارضة للمفاوضات مع بريطانيا على الحكومة العراقية، ودعت إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا[5].

(1) د.ك.و.، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 54222، 311 مقررات مجلس الوزراء لشهر يناير 1948، تشكل الوفد برئاسة صالح جبر رئيس الوزراء، وعضوية محمد فاضل الجمالي وزير الخارجية، وشاكر الوادي وزير الدفاع ونوري السعيد رئيس مجلس الأعيان، وتوفيق السويدي عضو مجلس الأعيان، راجع: «الزمان»، 5 يناير 1948.

(2) لمزيد من الاطلاع على موقف الأحزاب الوطنية «حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي، وحزب الأحرار، المعارضة لعقد معاهدة جديدة مع بريطانيا ينظر: قيس عبد الحسين الياسري، الصحافة العراقية والحركة الوطنية من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى ثورة 14 يوليو 1958، ص246 ـ 260.

(3) «الاتحاد» (جريدة)، بغداد، مارس 1948.

(4) «لواء الاستقلال»، 2 ديسمبر 1948.

(5) D.S. Central Files, 741. GoG/12 - 3147, Telegram from the U.S Embassy in Baghdad to the Secretary of State, Decmber 31, 1947.

وهكذا ساد جو من التوتر، والحذر بين الأحزاب المعارضة، والحكومة العراقية كان ينذر بوقوع مواجهات دامية بين الطرفين مما زاد في قلق السفارة البريطانية في بغداد خشية أن يؤدي ذلك إلى فشل جهودها في عقد معاهدة جديدة مع العراق، لذلك، دعت السفارة الأمريكية إلى التدخل في مساعدتها لتذليل العقبات التي تعترض طريق نجاح المفاوضات بين بغداد، ولندن.

ومن الجدير بالذكر أن وزارة الخارجية الأمريكية قد أرسلت تعليمات إلى القائم بالأعمال الأمريكي في بغداد دورز توصيه بالتعاون مع السفير البريطاني في بغداد بوسك بخصوص تنسيق نشاطهما معاً لإنجاح المفاوضات الجارية بين العراق وبريطانيا، وأن الحكومة الأمريكية تعلق أهمية كبيرة على نجاحها[1]، وبالفعل، فقد جرى تنسيق بين الأمريكي دورز، والبريطاني بوسك في مجال التعاون، وتبادل الرأي بينهما بما يخص المفاوضات العراقية البريطانية، وفضّلا أن تستمر اتصالاتهما بصورة سرية. وقد تجلى ذلك بوضوح عندما ازداد ضغط المعارضة العراقية في اتجاه محاولة منع عقد معاهدة جديدة مع الحكومة البريطانية، اتفق بوسك ودورز على أن الوقت قد حان بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية كي تبدي نشاطاً أكثر في إطار دعم المفاوضات، ولا سيما الاتصال بالوصي عبد الإله من أجل التعرف على وجهة نظره في المفاوضات التي كانت تجري بين العراق وبريطانيا لما كان يمثلهُ من مصدر مهم للقرار السياسي في العراق[2].

في 5 يناير 1948 التقى القائم بالأعمال الأمريكي دورز الوصي في مقابلة رسمية أطلعهُ من خلالها على سياسة واشنطن المؤيدة للمفاوضات العراقية

---

(1) F.R.U.S 1948, Vol.V, Telegram From the Acting Secretary of State to the U.S. embassy in Iraq, Washington, November 26, 1947, p.202.

(2) Ibid, Telegram from the U.S. Embassy in Iraq to the Secretary of State, Baghdad, December 13, 1947, p.202.

البريطانية، آملاً أن تسفر عن معاهدة جديدة بين الطرفين، وزعم دورز أن موقفه هذا لم يكن بوحي من القائم بالأعمال البريطاني[1].

أبرق دورز فور انتهاء مقابلته مع الوصي عبد الإله، في اليوم نفسه إلى وزارة الخارجية الأمريكية، أشار فيها إلى أن مقابلته للوصي تمت بناءً على تعليمات كان قد تلقاها من حكومته في 31 ديسمبر 1947، ثم تطرق إلى ما دار في تلك المقابلة، إذ أكد أن الوصي عبد الإله أعرب له عن سروره بهذه المقابلة، وتقديره للموقف الأمريكي المؤيد للمفاوضات، مؤكداً أن تعديل المعاهدة العراقية البريطانية 1930 تعديلاً مرضياً، سوف يكون له انعكاس مهم على استقرار منطقة الشرق الأوسط، وأضاف دورز أن الوصي كان يأمل: «أن تتمخض المفاوضات بين الوفد العراقي الذي يغادر إلى لندن في 6 يناير 1948، والوفد البريطاني عن عقد معاهدة جديدة تضمن تحقيق المصالح المتبادلة لكلا الطرفين».

وأضاف دورز أنه بيّن للوصي حقيقة ما تتعرض له الحكومة العراقية من ضغوط محلية ومعارضة سياسية تطالب بعدم عقد أي معاهدة مع بريطانيا من شأنها أن تؤدي إلى انتهاك سيادة العراق واستقلاله، وقد أجاب عبد الإله عن ذلك، بقوله: «إن الشعب العراقي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الوقائع والأوضاع الدولية التي تدعو إلى ضرورة تقوية العلاقات العراقية البريطانية، على أسس من التعاون والإحترام المتبادل»[2].

وفي ضوء التنسيق القائم بين السفارة الأمريكية، والسفارة البريطانية،

---

(1) Ibid, Telegram from the U.S embassy in Iraq to the Secretary of State, Baghdad, January 5, 1948. p.203; F.O.371/68441/x/No 2559, Telegram From Britain Embassy in: Iraq, to the Foreign Office, Baghdad, January 5, 1947.

(2) F.R.U.S 1947, Vol.V, Part 1, Telegarm From the Charge in Iraq (Dorsz) to the Secretary of State, Baghdad, January 5, 1948, pp.203 - 204.

أطلع دورز زميله البريطاني بوسك في 5 يناير 1948 على فحوى مقابلته للوصي عبد الإله، وبالنظر للأهمية التي كانت تعلقها الحكومة البريطانية على رؤية الوصي فيما يخص عقد معاهدة جديدة بين العراق وبريطانيا، فقد أبرق بوسك في اليوم ذاته إلى حكومته بذلك، مؤكداً تأييد نظيره الأمريكي دورز لجهوده من أجل نجاح المفاوضات العراقية البريطانية[1].

في أثناء ذلك حاول دورز عقد لقاءٍ مماثلٍ مع رئيس الوزراء صالح جبر قبيل سفر الوفد العراقي إلى لندن، لكنه لم يستطع تحقيق ذلك بحجة أن توتر الأوضاع السياسية في بغداد وازدياد ضغط الأحزاب المعارضة على الحكومة العراقية، أدى إلى إلغاء مثل هذا اللقاء[2].

وجدير بالذكر، أنه تزامن مع اللقاء الذي عقد بين عبد الإله، والقائم بالأعمال الأمريكي دورز حدوث مظاهرات طلابية قادها طلاب كلية الحقوق في بغداد في 5 يناير 1948، تهتف ضد الصهيونية وضد المعاهدة العراقية البريطانية، ولكي تتمكن الحكومة العراقية من السيطرة على الموقف، ومنع تفاقم الأوضاع أصدرت قراراً يقضي بتعطيل الدراسة في كلية الحقوق اعتباراً من (5 يناير) وإلى أجلٍ غير محدد، وادعى مجلس الوزراء أن بعض طلاب كلية الحقوق كانوا يحملون مبادىء تمنعها القوانين، وأن بعضهم يتركون الدراسة في كثير من الأحيان، ويقومون بمظاهرات غير مسموح بها[3].

وعلى الرغم من تمكن الحكومة العراقية من السيطرة على الأوضاع العامة والحد من تفاقمها، وإعادة الأمن والهدوء إلى بغداد، فقد كانت

---

(1) F.O. 371/68441/x/. No. 8539, Telegram from Britain Embassy in Baghdad to the Foreign Office, No. 25, January 5, 1948.

(2) F.R.U.S. 1948, Vol.V, Part 1; Telegram From the U.S. Embassy in Iraq to the Secrtary of State, January 6, 1948, p.204.

(3) د. جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق، 1941 ـ 1953، ص520 ـ 526.

مظاهرات يوم 5 يناير بالنسبة إلى القوى السياسية المعارضة الإنطلاقة الأولى للتعبير عن شعور العراقيين الرافض لعقد أي معاهدة جديدة مع بريطانيا، وهي تمثل: «في الوقت نفسه» بداية المواجهة والتحدي بين الأحزاب السياسية المعارضة والحكومة، للحيلولة دون عقد معاهدة جديدة مع بريطانيا.

غادر الوفد العراقي إلى لندن في 5 يناير 1948[1] وابتدأت المفاوضات بين الجانبين العراقي برئاسة صالح جبر رئيس الوزراء، والبريطاني برئاسة أرنست بيفن وزير الخارجية البريطانية، أسفرت المفاوضات بين الجانبين على الصيغة النهائية للمعاهدة الجديدة[2].

حظيت مسألة وجود القوات البريطانية في العراق بمناقشات مستفيضة، وكانت المحور الرئيسي في المفاوضات. إذ أكد الجانب البريطاني خلال المفاوضات أهمية إيجاد نظام دفاعي في الشرق الأوسط[3]. لأن بقاء القوات البريطانية في العراق، بحجة دورها في حماية الشرق الأوسط أمر يرفضه الجانب العراقي في المفاوضات بإصرار مؤكداً جلاء القوات البريطانية من قواعدها في العراق[4]. وعلى الرغم من أن هناك تناقضاً في وجهات النظر بين الوفدين، فقد توصل الجانبان أخيراً إلى صيغة توفيقية تتيح للقوات البريطانية حرية دخول القاعدتين الجويتين (الحبانية والشعبية)، واستعمالهما، أي: «لصاحب الجلالة ملك العراق أن يدعو تلك القوات إلى استعمال القاعدتين بناء على مشورة لجنة الدفاع المشترك في ضوء الظروف السائدة حينئذ»[5].

---

(1) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج7، ص232؛ «الزمان»، 5 يناير 1948.

(2) لمزيد من الاطلاع على نص المعاهدة وملحقاتها والرسائل المتبادلة بين رئيس الوزراء صالح جبر ووزير خارجية بريطانيا أرنست بيفن راجع: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج7، ص 234 ـ 242، أما نص المعاهدة في اللغة الانجليزية راجع: Keesiny's Contemporary Archives, Vol.V, 1946 - 1948, p.9058.

(3) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، جـ7، ص247.

(4) «الأمة» (جريدة)، بغداد، 4 فبراير 1952.

(5) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج7، ص225.

ويلاحظ أن الدبلوماسية الأمريكية زادت من نشاطها خلال فترة المفاوضات بين الجانبين البريطاني والعراقي في لندن، وتجلّى هذا بوضوح في زيادة التنسيق في تبادل المعلومات مع السفارة البريطانية في بغداد، وتقديم التأييد للموقف البريطاني من أجل نجاح المفاوضات.

ففي لندن، كان القائم بالأعمال في السفارة الأمريكية غلمن (Gall man) يراقب عن كثب مراحل سير المفاوضات بين الجانبين العراقي والبريطاني، بناءً على توجيه من وزارة الخارجية الأمريكية، لكي تكون على بينةٍ لما تسفر عنه تلك المفاوضات من نتائج. وقد أبرق غلمن بهذا الصدد إلى حكومته في 10 يناير 1948، يطلعها على سير مفاوضات لندن، وما أسفرت عنه من عقد معاهدة جديدة عراقية بريطانية، تكون نافذة مدة عشرين عاماً تبدأ من 10 يناير 1948، وأن التصديق عليها رسمياً من الجانبين يتم في 15 من الشهر نفسه، كما أشار غلمن في برقيته إلى وجهة النظر البريطانية التي ترى أن المعاهدة الجديدة يمكن أن تشكل حجر الزاوية في تعزيز العلاقات البريطانية مع الدول الأخرى في منطقة الشرق الأوسط في المستقبل[1].

أما في بغداد، فقد أبدى القائم بالأعمال الأمريكي دورز نشاطاً واضحاً في إطار الاتصال بالسياسيين العراقيين المعارضين ومحاولة إقناعهم بتأييد عقد المعاهدة الجديدة بين العراق وبريطانيا، على اعتبار أن العراق بحاجة ضرورية إلى تقوية علاقاته مع بريطانيا. مما يمكنه من الدفاع عن سيادته ضد امتداد الخطر السوفييتي إليه[2].

يبدو أن اتصالات دورز، لم تسفر عن نتائج مرضية حسبما كان يتوقع،

---

(1) F.R.U.S 1948, Vol, Telegram From the U.S., Charge in the United Kingdom (Gallman) to the Secretary of State, London, January 10, 1948, p204.

(2) Ibid, Telegarm from the U.S Embassy in baghdad to the Secretary of State, January 14, 1948., p.205.

ومن أبرز الشخصيات السياسية المعارضة التي تمكن من عقد لقاء معها في بغداد، هو محمد صديق شنشل أحد أقطاب «حزب الاستقلال» المعارض للمعاهدة، لمعرفة رأيه في المعاهدة الجديدة التي لم تصدق رسمياً في لندن؛ إذ ذكر شنشل لدورز: «أن الشعب العراقي يرفض المعاهدة مع بريطانيا، وليست هناك ضرورة للإطلاع عليها بعد إقرارها كي نرفضها[1]».

وعلى الرغم من خيبة الأمل التي تعرض لها دورز، بسبب فشله في إقناع المعارضة العراقية بتأييد المعاهدة الجديدة، لم يؤد إلى الحد من اندفاعه، في تأييد وجهة النظر البريطانية من عقد معاهدة جديدة مع العراق، بل إنه أكد للقائم بالأعمال البريطاني أنه سوف لن يترك أي فرصة تتاح له من أجل التعبير عن دعمه وتأييده للمعاهدة البريطانية العراقية الجديدة[2].

من الملاحظ، أن نشاط دورز واندفاعه غير الاعتيادي في تقديم الدعم للموقف البريطاني في العراق، كانا ملفتين للانتباه، ويثيران تساؤلاً حول موقفه هذا، هل يعبر عن حقيقة توجيهات وزارة الخارجية الأمريكية فيما يخص المفاوضات العراقية البريطانية؟ أم كان يتصرف طبقاً لرؤيته الذاتية للأحداث دون التقيد بتعليمات حكومته.

وإزاء هذين الاحتمالين، يمكن ترجيح الاحتمال الثاني استناداً إلى الدور البارز الذي أداه دورز في تأييد السياسة البريطانية، كما نجد في برقية وزارة الخارجية الأمريكية في 14 يناير 1948، إلى سفارتها في بغداد، دليلاً واضحاً لما توصلنا إليه بشأن نشاط دورز في العراق، إذ أكدت البرقية أن الحكومة الأمريكية تبدي قلقها حيال اندفاع دورز، وحماسه لعقد معاهدة جديدة بين

(1) مقابلة مع محمد صديق شنشل، بغداد، فبراير 1990، نقلاً من: علاء جاسم محمد، العلاقات العراقية ـ البريطانية 1945 ـ 1958، ص191.

(2) F.R.U.S. 1948, Vol.V, Telegram from the U.S Embassy in Baghdad to the Secretary of State, London, January 14, 1948, p.205.

الحكومتين العراقية والبريطانية، وقد أوصت الخارجية الأمريكية دورز بضرورة التقيد في أثناء اتصالاته مع بعض السياسيين العراقيين، بعدم اطلاعهم على رغبة الحكومة الأمريكية في معرفة موقفهم من المعاهدة الجديدة مع بريطانيا، بل توصي وزارة الخارجية الأمريكية أن يتم التعبير عن ذلك تلميحاً أثناء المحادثات مع الأوساط السياسية في العراق، وأن على دورز أيضاً أن يحدد اتصالاته بالسياسيين العراقيين، ولا سيما الذين يكنون الود للسياسة الأمريكية في العراق، تجنباً لإثارة مشاعر العراقيين ضد السياسة الأمريكية[1].

وهكذا ظل دورز على اتصال دائم بالسفارة البريطانية في بغداد، طيلة الفترة التي جرت في أثنائها المفاوضات العراقية البريطانية، وما أعقبها من أحداث وتطورات سياسية في العراق، إذ أبدى خلالها تعاوناً جاداً مع القائم بالأعمال البريطاني (بوسك)، فيما يخص تبادل الرأي والمعلومات بينهما، ولا سيما المعلومات التي تتعلق بالوضع السياسي في العراق، وهذا ما أكدته العديد من تقارير السفارة الأمريكية في بغداد خلال تلك الفترة[2].

ومن جانب آخر، انتقدت الصحف العراقية المعارضة، نص المعاهدة التي وقّع عليها الجانبان بالأحرف الأولى في لندن في 10 يناير 1948، ودعت إلى تهيئة الجماهير لمعارضة المعاهدة، والإعداد لمواجهة تطور الأحداث، وبهذا الصدد دعت جريدة «لواء الاستقلال» في مقالٍ لها، بعنوان: «نذر حرب لا بد منها على المسؤولين تجنب العراق ويلاتها» الجماهير والطبقة الواعية منها، أن تتهيأ لمواجهة الأحداث وتراقب هذه المعاهدة الجديدة بعين الحيطة والحذر، لأنها سوف تكبل العراق لسنواتٍ قادمة[3].

---

(1) Ibid, Telegram from the Secretary of State to the U.S. Embassy in Baghdad, January 16, 1948, p.205.

(2) D.S. Central Files, 748. 890G00/2-348, Telegram from the U.S Embassy in Baghdad to the Secretary of State, February 3, 1948.

(3) «لواء الاستقلال»، 16 يناير 1948.

وفي مثل هذا الجو المشوب بالحذر والترقب، وقع أعضاء الوفدين العراقي والبريطاني، المعاهدة الجديدة في 15 يناير 1948، على البارجة البريطانية (فيكتوري) في ميناء مدينة بورتسموث (Portsmouth)[1]، وسارع الملك جورج ملك بريطانيا، ووزير خارجيته بيفن إلى تبادل التهاني مع الأمير عبد الإله، متصورين أن الأمر قد انتهى، وأن المعاهدة ستمضي، في حين اعتبرها بيفن نموذجاً لسلسة من المعاهدات مع الحكومات العربية، وخطوة أولى نحو مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط[2].

كما أعربت وزارة الخارجية الأمريكية عن ارتياحها للنجاح الذي حققته المفاوضات العراقية البريطانية، بالتوصل إلى عقد معاهدة جديدة بين الجانبين، مشيرة في الوقت ذاته إلى الدور الذي قام به ممثلها دورز في بغداد في نجاح تلك المفاوضات[3].

ولكن يمكن القول إن المسؤولين البريطانيين، والأمريكيين قد نسوا أن لبغداد القول الفصل فيما تمّ التوصل إليه في لندن، وأن تبادل التهاني بخصوص المعاهدة الجديدة كان سابقاً لأوانه، وفي الوقت الذي كان الشعب العراقي يغلي كالمرجل، نشرت جريدة «لواء الاستقلال» في 16 يناير 1948، نص المعاهدة الجديدة[4]، فكان الفتيل الذي أشعل نار الاضطراب في العراق، وزاد من هياج الشعب، وشهدت بغداد، والمدن العراقية الأخرى مظاهرات صاخبة[5]، وأجمعت الأحزاب المعارضة في بيانات لها على رفض المعاهدة

---

(1) سميت المعاهدة العراقية الجديدة فيما بعد بمعاهدة بورتسموث نسبة لهذه المدينة.

(2) «العراق» (جريدة)، بغداد، 17 يناير 1948.

(3) F.R.U.S 1948, Vol.V, Telegram from the Secretary of State to th U.S. Embassy in Baghdad, January 16, 1948, p.205.

(4) راجع: «لواء الاستقلال»، 16 يناير 1948، التي نشرت نص المعاهدة من سبع مواد وملحق تضمن عشر مواد.

(5) د. جعفر عباس، التطورات السياسية في العراق 1941 ـ 1953، ص522.

العراقية البريطانية الجديدة[1].

وانتقدت الصحف العراقية عقد معاهدة جديدة مع بريطانيا، فقد وصفت جريدة «لواء الاستقلال» المعاهدة أنها تمثل انتصاراً لبريطانيا، وتتيح لها فرض سيطرة أكثر من السابق على العراق، وهذه المعاهدة أشدُ وطأة من المعاهدة السابقة معاهدة 1930[2]. ودعت الجريدة أيضاً الشعب العراقي إلى معارضة المعاهدة الجديدة التي وصفتها «بالمعاهدة الجائرة»[3]. كما وصفت جريدة «اليقظة» المعاهدة: «أنها معاهدة العبودية والاحتلال»[4]، في حين راحت جريدة «صوت الأحرار» تلهب المشاعر، وتدعو الشعب العراقي إلى معارضة المعاهدة، والحيلولة دون تصديقها بكل الطرق والوسائل المشروعة[5].

وهكذا ساهمت الأحزاب السياسية، والصحف العراقية المعارضة في تأجيج مشاعر الشعب ضد معاهدة بورتسموث. وفي الواقع، فإن ردود الفعل هذه لم تكن بمعزل عن مجمل الموقف الوطني المعارض للسلطة أساساً، ولا سيما أن السلطة ترتبط بعلاقات تحالفية مع بريطانيا التي فرضت سيطرتها على العراق منذ الحرب العالمية الأولى، وبالتالي فإن أية خطوة تتخذها السلطة مع بريطانيا كانت تُعد من وجهة نظر الرأي العام صيغة أخرى لاستمرار النفوذ البريطاني في العراق.

ولذلك جوبهت المعاهدة الجديدة بانتفاضة جماهيرية واسعة دخلت تاريخ العراق المعاصر باسم «الوثبة»[6]. وكانت تعبيراً صريحاً عن رفضها

(1) لمزيد من الاطلاع راجع: قيس عبد الحسين الياسري، الصحافة العراقية والحركة الوطنية ص252 ـ 254.

(2) لواء الاستقلال، 16 يناير 1948.

(3) المرجع نفسه، 19 يناير 1948.

(4) «اليقظة» (جريدة)، بغداد 20 يناير 1948.

(5) «صوت الأحرار» (جريدة)، بغداد 21 يناير 1948.

(6) Marr, The Modern History of Iraq, p.103.

لمعاهدة بورتسموث، ونادت الجماهير الغاضبة بسقوط حكومة صالح جبر التي واجهت الشعب بقسوة شديدة مما زاد من حدة المظاهرات ضد المعاهدة.

وعن ردود الفعل هذه، كتب دورز القائم بالأعمال الأمريكي تقريراً مفصلاً عما شهده شهر يناير من أحداث مؤلمة في العراق، إلى وزارة الخارجية الأمريكية في 17 فبراير 1948، وصف فيه أحداث شهر يناير، بأنه يُعد واحداً من أكثر الأشهر اضطراباً سياسياً، ولم يشهد العراق له مثيلاً منذ انتفاضة رشيد عالي الكيلاني سنة 1941، لما شهدته بغداد من مظاهرات جماهيرية واسعة النطاق، تعبيراً عن رفضها لمعاهدة بورتسموث، وذكر دورز، أن ذلك أدى إلى حدوث مواجهات، ومصادمات عنيفة بين الجماهير وقوات الشرطة، راح ضحيتها كثير من القتلى والجرحى، وساد شعور عام بالاستياء بين الأوساط السياسية، والشعبية ضد بريطانيا وحكومة صالح جبر[1].

يبدو واضحاً أن السفارة الأمريكية في بغداد كانت تراقب سير الأحداث والتطورات التي شهدتها بغداد خلال شهر يناير في أعقاب إعلان معاهدة بورتسموث، ومن جهة أخرى يعكس بوضوح مدى اهتمام الحكومة الأمريكية بنجاح عقد هذه المعاهدة بين العراق وبريطانيا.

استمرت المواجهات بين المتظاهرين وقوات الشرطة، إذ حدثت مواجهات دامية بين الجانبين في 20 يناير 1948، أدت إلى وقوع إصابات بين المتظاهرين كان من بينها(8) قتلى و(50) جريحاً[2] مما أدى إلى زيادة هياج الجماهير، واتساع نطاق المعارضة ضد السلطة، ليس في بغداد وحسب، بل

---

(1) D.S. Central Files 760 - 764 890G. 00/2 - 748, Report From the US Embassy in Baghdad, February 7, 1948.

(2) عبد الأمير هادي العكام، تاريخ حزب الاستقلال العراقي 1946 ـ 958، بغداد، 1980، ص220.

في العراق عامة، وحيال هذا الوضع، أدرك الوصي عبد الإله، أن المعارضة أقوى من أن تقمعها قوة السلطة[1]. ولا سيما أن الأوضاع في العراق باتت تهدد بحدوث انقلاب، وربما أدى إلى إعلان قيام الجمهورية[2]، ولمعالجة هذا الموقف الصعب دعا الوصي عبد الإله رؤساء الوزارات السابقين، ونائب رئيس مجلس الأعيان، ورئيس مجلس النواب وعدداً من الأعيان والنواب، والوزراء السابقين، وممثلي الأحزاب السياسية بحضور هيئة الوزارة إلى اجتماع موسع عقد في البلاط الملكي في 21 يناير 1948[3].

وكانت دعوة الوصي هذه محاولة لإيجاد مخرج من الأزمة التي ألمت بالوضع السياسي في العراق[4]. ومن أهم ما أسفر عنه اجتماع البلاط الملكي إقرار الوصي بضرورة عدوله عن تأييد المعاهدة الجديدة، واستنكارها علانية. وبهذا الصدد أصدر البلاط الملكي بياناً في 21 يناير 1948 في ختام الإجتماع المذكور جاء فيه «عرض المجتمعون في (البلاط) آراءهم بخصوص مسودة لائحة معاهدة بورتسموث العراقية الإنجليزية، وقد اجتمعت آراؤهم على أنها لا تحقق أماني البلاد، وليست أداةً صالحة لتوطيد دعائم الصداقة بين البلدين، ولا سيما أن مجلس الوزراء لم يقر بعد تصديق المعاهدة المذكورة، ولهذا فإن الوصي يعد الشعب العراقي بأنه سوف لا تبرم أية معاهدة لا تضمن حقوق البلاد وأمانيها الوطنية[5]».

أثار هذا البيان دهشة البريطانيين، واستغرابهم فقد وجه ضربة لسياسة

(1) علاء جاسم محمد، العلاقات العراقية ـ البريطانية 1945 ـ 1958، ص111.
(2) لونكريك، العراق الحديث 1900 ـ 1950، ج2، ص567.
(3) جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق 1941 ـ 1953، ص528.
(4) راجع تفاصيل ما دار في الاجتماع: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 5425/311، محضر اجتماع البلاط الملكي في 21 يناير 1948.
(5) F.R.U.S 1948, Vol.V. Airgram from the U.S. Embassy in Baghdad to the Secretary of State, January 21, 1948, p.205.

وزير الخارجية البريطانية بيفن، وجهوده التي بذلها من أجل نجاح توقيع معاهدة بورتسموث مع العراق، مما دعا السفير البريطاني في بغداد أن يسارع إلى عقد اجتماع مع نائب رئيس الوزراء جمال بابان مستفسراً فيما إذ كان بيان 21 يناير يعد إلغاء للمعاهدة، فأجاب بابان بالنفي[1].

في حين طمأن عبد الإله بيفن برسالة سرية وشخصية، بعثها إليه في 22 يناير 1948، أكد فيها أن مجلس الوزراء لن يتخذ أي قرار بشأن المعاهدة، وطلب من بيفن إبداء الرأي بخصوص الإجراء الأخير الذي اتخذه، وقد ردّ بيفن على رسالة عبد الإله في اليوم ذاته (22 يناير)، مؤكداً أن ما حدث في العراق من اضطرابات كان بسبب سوء الفهم، وأن بالإمكان تصديق المعاهدة إذا شرح الوصي للرأي العام المضامين الحقيقية لها، وطلب بيفن دعم حكومة صالح جبر عند تصديق معاهدة بورتسموث من البرلمان العراقي[2].

قوبل بيان عبد الإله في 21 يناير 1948 بارتياح بالغ من الأوساط السياسية والشعبية، إذ عبرت عن غبطتها بهذا البيان، وما أعقبه من قرارات صدرت تقضي إطلاق سراح الذين تم اعتقالهم إثر المظاهرات، وأعرب قادة الأحزاب المعارضة عن تقديرهم لهذه الخطوة[3]، وبهذا الخصوص أفاد القائم بالأعمال الأمريكي دورز في تقرير له إلى وزارة الخارجية الأمريكية في 17 فبراير 1948، أن: «حزب الإستقلال» المعارض للمعاهدة دعا في بيان له، أعلن في 22 يناير 1948، جميع العراقيين إلى وقف المظاهرات في بغداد، والمدن الأخرى[4].

أما عن موقف واشنطن حيال بيان عبد الإله هذا، فقد عبرت وزارة

---

(1) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج7، ص262.

(2) Al-Windawi, Anglo-Iraqi Relations 1945 - 1958, pp.94 - 95.

(3) د. عبد الأمير هادي العكام، تاريخ حزم الاستقلال، ص222.

(4) D.S Central Files 763, 8906 00/2 - 748, Telegram from the U.S Embassy in Baghdad to th Secretary of State, February 17, 1948.

الخارجية الأمريكية في برقية إلى سفارتها في بغداد في 25 يناير 1948، بالغ دهشتها لما جاء في بيان عبد الإله الأخير الذي كان غير متوقع بالنسبة إلى الحكومة الأمريكية، ولكنها من جهة أخرى فوجئت بقوة تأثير القوى السياسية المعارضة التي استطاعت أن تتصدى للمعاهدة الجديدة، وعليه طلبت وزارة الخارجية الأمريكية من ممثلها في بغداد أن يقدم تقييماً دقيقاً عن قوى المعارضة العراقية[1].

ويبدو أن حالة التفاؤل التي عاشها العراقيون بعودة الإستقرار والأمن إلى بغداد، والمدن الأخرى، لم تدم إلا ساعات، إذ عادت المظاهرات سيرتها الأولى، وعلا الاستنكار في كل مكان، على أثر تصريح رئيس الوزراء صالح جبر لإذاعة لندن في 22 يناير 1948 أكد فيه، أنه: «سيعود إلى العراق فوراً، وسيسحق رؤوس الذين تسببوا بحدوث الاضطرابات في بغداد[2]».

أثار هذا غضب الجماهير وعدته تحدياً لها، فانطلقت مظاهرة شعبية سلمية في 22 يناير 1948. وصفها دورز أنها كانت تعبيراً عن شعور وطني لرفض معاهدة بورتسموث، وليس كما أشيع في حينها بأنها مظاهرة شيوعية حتى أن المتظاهرين رفضوا، كما ذكر دورز في تقريره عن تلك الأحداث، الاستجابة لتحريض العناصر الشيوعية لهم للقيام بأعمال عنف ضد قوات الشرطة[3].

ومن المؤكد أنه كان لجميع الأحزاب الوطنية المعارضة بما فيها الحزب الشيوعي دور كبير في إثارة الجماهير، وقيادة المظاهرات ضد معاهدة

(1) Ibid, 44.906/1 - 2548, Telegram from The Department of State to the U.S. Embassy in Baghdad, January 25, 1948.

(2) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ج7، ص265.

(3) D.S. Central Files 890G.00/2 - 748, Telegram from the U.S. Embassy in Baghdad to the Secretary of State, February 17, 1948.

بورتسموث، وبهذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه بعد أن تم التوقيع على معاهدة بورتسموث في 15 يناير 1948، شكلت الأحزاب المعارضة لجنة تعاون لقيادة المظاهرات الشعبية ضد المعاهدة[1].

وعندما كانت الحكومة العراقية تشعر بأنها أصبحت في موقف حرج حيال تصاعد حدة المظاهرات الجماهيرية المعارضة للمعاهدة، وخشيتها من أن يفلت زمام الموقف من يدها، كانت تلجأ إلى أسلوبها التقليدي في تفرقة الصف الوطني، وبهذا الخصوص ذكر المؤرخ عبد الرزاق الحسني: أنه ما كادت الأنباء تعلن أن رئيس الوزراء صالح جبر سيعود إلى العراق في 26 يناير 1948، حتى شرعت السيارات ودراجات الشرطة توزع آلافاً من منشورات طبعت في المطابع الحكومية»، تذكر أن: «القائمين على المظاهرات هم من الهدامين، والصهيونيين، والطائفيين، ومن أذناب موسكو، تقصد الشيوعيين، فعلى الشعب أن يتجنبهم»[2]. وللتأكد من ذلك، ذكر الحسني، أنه أجرى مقابلة في لندن مع ضياء جعفر وزير المواصلات والأشغال في وزارة صالح جبر في أوغست 1961، ذكر له الوزير: «أنه هو الذي أعد هذه المنشورات ودفع بها إلى السيد عادل عوني صاحب جريدة «الحوادث» البغدادية فطبعها، وقد أرادت الجماهير أثناء المظاهرات حرق مطبعته فأستنجد بالشرطة لحمايتها[3]».

وفي الواقع، لم تحظ تلك المنشورات باهتمام الشعب، واستقبلها جميع أطراف الحركة الوطنية بالاشمئزاز والاحتقار، بل إن المطالبة الوطنية أزدادت لإسقاط حكومة صالح جبر، ومعاهدة بورتسموث.

---

(1) لمزيد من الاطلاع راجع: كمال مظهر أحمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، بغداد، 1987، ص138 ـ 139.

(2) قيس عبد الحسين الياسري، الصحافة العراقية والحركة الوطنية، ص256 ـ 257.

(3) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج7، ص265.

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول أن وثبة عام 1948، لم تكن إلا تعبيراً واضحاً، وحقيقياً عن المشاعر الوطنية، والقومية للشعب العراقي ضد معاهدة بورتسموث، وتجلى هذا بوضوح باتفاق جميع الأحزاب المعارضة على التصدي الحازم لمحاولة تمرير تصديق المعاهدة على الشعب، ولم يكن هناك بين تلك الأحزاب من يدعي الاستئثار بالأحداث كما تتصور الأوساط الحكومية، والأجنبية.

وفي 26 يناير 1948 عاد رئيس الوزراء صالح جبر، والوفد المرافق له إلى بغداد، وفي مساء اليوم نفسه أذاع صالح جبر بياناً أنذر فيه الشعب، وطالبهم الالتزام بالهدوء لكي يتسنى له أن يشرح للرأي العام ما التبس عليه من بنود المعاهدة[1]، بينما أعطيت الأوامر إلى قوات الشرطة بقمع المظاهرات بكل قوة[2].

إن استمرار حكومة صالح جبر، ودفاعها عن المعاهدة كان سبباً في هياج الشعب من جديد، فقد قامت المظاهرات في بغداد في 27 يناير 1948 مطالبة بسقوط الوزراء، وإلغاء المعاهدة[3]، وشهدت مدن العراق الأخرى أحداثاً مشابهة[4]، وكانت حصيلة المواجهات الدامية لذلك اليوم بين المتظاهرين وقوات الشرطة 70 قتيلاً و 300 جريحاً[5].

وضعت هذه الأحداث نظام الحكم القائم أمام خطر جدي لم يجابه ما يضاهيه في الشدة والقوة سابقاً، اضطر إلى الخضوع للأمر الواقع والتراجع أمام

---

(1) للاطلاع على نص البيان راجع: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج7 ص267.
«The New York Times»; January 26, 1948.,

(2) «الشعب»، في 27 يناير 1948.

(3) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج7، ص267.

(4) كمال مظهر أحمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، ص38.

(5) «The New York Times», January 27, 1948.

مطالب الشعب، بعد أن استقال ثلاثة من الوزراء[1]، ورئيس مجلس النواب (عبد العزيز القصاب) وعشرون عضواً من أعضائه، وأخيراً لم يجد رئيس الوزراء بدأ من تقديم استقالته التي أعلنت في مساء يوم 27 يناير 1948[2].

قوبل سقوط حكومة صالح جبر بارتياح بالغ من جميع الأوساط في العراق[3]، وكان دليلاً كافياً للتعبير عن معارضة الشعب العراقي لاستمرار أي ارتباط ببريطانيا[4]. وبالفعل قررت حكومة السيد محمد الصدر، التي جاءت في أعقاب استقالة حكومة صالح جبر في 29 يناير 1948، إلغاء المعاهدة رسمياً في 2 فبراير 1948[5].

وهكذا حققت الوثبة الوطنية انتصاراً كبيراً فى إسقاط حكومة صالح جبر، وحالت دون التصديق على معاهدة بورتسموث، الأمر الذي أدى إلى إضعاف مكانة بريطانيا ليس في العراق، بل في كافة دول منطقة الشرق الأوسط[6].

وعلى الرغم من أن الأمريكيين توقعوا في أثناء محادثات البنتاغون السرية سنة 1947، التي مر ذكرها سابقاً، فشل بريطانيا في عقد معاهدة جديدة مع العراق، حينما أوضحوا للمسؤولين البريطانيين في حينه أن الضغوط

---

(1) وهم وزير العدلية جمال بابان، وزير المالية يوسف غنيمة، ووزير الشؤون الاجتماعية جميل عبد الوهاب ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج7، ص272 ـ 273.

(2) عبد الأمير هادي العكام، تاريخ حزب الاستقلال، ص255.
«The New York Times», January 27, 1948.

(3) د. كمال مظهر أحمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، ص138.

(4) J.S.Raleigh, Middle East Politics, the Past Ten Years, «Middle East Affairs», January 1959, p.4.

(5) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج7، ص288.

(6) S.Yinam, Iraq Politics 1948 - 1952, Relations With Great Britain, «Middle East Affairs», December 1952, Vol.III, p.349.

المحلية لأحزاب المعارضة في العراق قد تتمكن من إفشال أي تقدم يحصل في إطار عقد معاهدة جديدة بين لندن وبغداد، وفعلاً فقد ثبت صحة توقع الأمريكيين هذا، عندما استطاعت المعارضة العراقية منع الحكومة العراقية من المصادقة على معاهدة بورتسموث[1].

إلا أنه لا يوجد أي دليل يؤكد أن هذه الآراء قادت الأمريكيين بعد محادثات البنتاغون 1947، إلى أن يطلبوا إلى البريطانيين أي تحفظ في مفاوضاتهم مع المسؤولين العراقيين، بل نجد نقيض ذلك، فكل الأحداث والدلائل المتاحة، تشير إلى أنه وخلال فترة المفاوضات لم تتردد الولايات المتحدة الأمريكية في ممارسة الضغط على الحكومة العراقية لحثها على التفاوض مع بريطانيا، وعقد معاهدة جديدة بينهما[2]، إذ كانت الولايات المتحدة الأمريكية، كما يبدو، تعلق الآمال على عقد المعاهدة العراقية البريطانية، كونها تساعد في تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

ومما تجدر الإشارة إليه أنه خلال فترة الأحداث، والمظاهرات التي شهدها العراق في شهر يناير 1948، لم تبد الجماهير الشعبية أي انتقاد إزاء موقف السياسة الأمريكية من معاهدة بورتسموث، وهذا ما أكدته تقارير السفارة الأمريكية في بغداد خلال أحداث وثبة 1948 إذ أكد دورز في تقرير له إلى وزارة الخارجية الأمريكية في 24 يناير 1948، أنه لم ترفع شعارات معادية تندد بالسياسة الأمريكية في أثناء المظاهرات الجماهيرية، بل تركزت الشعارات في أغلبها ضد الحكومة العراقية، وبريطانيا، والحركة الصهيونية، كما لم تتعرض

---

(1) F.R.U.S 1947, Vol.V, Statement by the United States and the United Kingdom Groups, Washington, (Undated), pp.599 - 600.

(2) D.S Central Files, 741. 90G/1 - 1348, Telegram From the Department of State to the U.S. Embassy in Baghdad, January 13,1948.

السفارة الأمريكية، ولا مركز المعلومات الأمريكي في بغداد إلى أعمال عنف من الجماهير، لكن هذا لا يمنع دورز، في الوقت ذاته، أن يبدي لوزارة الخارجية الأمريكية قلقه من احتمال أن تتحول شعارات المظاهرات الشعبية إلى تأييد للقضية الفلسطينية، وفي هذه الحالة ينصب الشعور بالغضب، والاستياء على اليهود العراقيين، والأمريكيين مباشرة، ومن الطبيعي أن يلقى هذا الدعم والتأييد من الأحزاب السياسية المعارضة، وربما أدى إلى إلحاق الضرر بالمصالح الأمريكية في العراق، إذا لم يكن للولايات المتحدة الأمريكية موقف ثابت، وواضح إزاء قرار هيئة الأمم المتحدة الخاص بتقسيم فلسطين[1].

وكان من أسباب تدهور الأوضاع السياسية في بغداد، كما أشار تقرير للسفارة الأمريكية في بغداد في 7 فبراير 1948، هو استياء الشعب العراقي من موقف بريطانيا إزاء قرار تقسيم فلسطين. فكانت القضية الفلسطينية، كما يشير التقرير، المحرك الخفي لدفع الجماهير إلى التعبير عن استيائها من سياسة بريطانيا في العراق، مما زاد في حماس الأحزاب السياسية المعارضة في تصديها للحكومة العراقية[2]. ولهذا لم يكن غريباً أن تحتل فلسطين موقعاً بارزاً في الشعارات التي رفعها المتظاهرون في تصديهم لمعاهدة بورتسموث.

وأخيراً، يبدو واضحاً أن القضية الفلسطينية، كانت تحظى باهتمام بالغ من الرأي العام العراقي. ويتجلى ذلك في تصعيد حالة الاستياء العام ضد سياسة بريطانيا خلال أحداث وثبة 1948، وبالتالي، لا بد أن يكون للقضية الفلسطينية أيضاً انعكاس مهم على مسار تطور العلاقات العراقية الأمريكية.

---

(1) D.S. Central Files, 723. 890G.00/1 - 2448, Telegram From the U.S Embassy in Baghdad to the Secretary of state, January 24, 1948.

(2) Ibid, Central Files, 763. 890G.00/2 - 748, Airgram from the U.S Embassy in Baghdad to the Secretary of State, February 7,1948.

رابعاً: تأثير القضية الفلسطينية على العلاقات العراقية الأمريكية 1945 ـ 1949

مرت القضية الفلسطينية في أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية بمرحلة صعبة، لما ظهر للعيان من تنسيق مشترك بين الحركة الصهيونية العالمية، وكل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، بشكل يعكس إصراراً واضحاً على خلق كيان للصهاينة على أرض فلسطين العربية. وقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر اندفاعاً من غيرها في اتجاه تحقيق حلم الصهيونية في فلسطين. وذلك لقوة النفوذ الصهيوني فيها، اعتقاداً منها أن ذلك يحقق لها نفوذاً في منطقة الشرق الأوسط، ويحافظ على مصالحها الحيوية التي بدأت تزداد بعد نهاية الحرب العالمية الثانية في تلك المنطقة. متجاهلةً ما قد يثيره ذلك من شعور بالاستياء، والعداء لدى جميع العرب والمسلمين، وما قد يلحق بالعلاقات العربية الأمريكية من توتر يؤثر سلباً في مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

وقد ساد شعور من القلق، والغضب البالغين بين الأوساط السياسية الرسمية والشعبية في العراق، كما في باقي الأقطار العربية تجاه السياسة الأمريكية من القضية الفلسطينية، وكان من شأن ذلك أن يزعزع الأمن والاستقرار في الوطن العربي، والشرق الأوسط عموماً، وأن يؤدي إلى حدوث

تغيير في مسار تقدم العلاقات العراقية الأمريكية. وبناءً على ذلك حاولت الحكومة العراقية خلال تلك الفترة أن تلفت نظر الحكومة الأمريكية إلى المخاطر التي قد تتعرض لها المنطقة، والمصالح الأمريكية عموماً بسبب الموقف الأمريكي المتحيز للصهيونية العالمية، وتضمنت تقارير الدبلوماسيين الأمريكيين في العراق خلال تلك الفترة إشارات واضحة إلى مدى تزايد سخط العراقيين من الموقف الأمريكي حيال القضية الفلسطينية.

وتجدر الإشارة هنا إلى ما تضمنه تقرير الوزير المفوض الأمريكي في بغداد هندرسن (1943 ـ 1945)، والذي أرسله إلى وزارة الخارجية الأمريكية، إذ أشار فيه إلى ازدياد اهتمام السياسيين العراقيين بالموقف الأمريكي تجاه قضية فلسطين، والذي يقضي بدعم الحركة الصهيونية العالمية، وإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وأشار هندرسن إلى أن الحكومة العراقية أرادت أن تلفت نظر الحكومة الأمريكية إلى ما قد يجلبه هذا الموقف من عداء بينها وبين جميع العرب، وتحذر في الوقت نفسه من أن يغتنم الاتحاد السوفييتي حالة العداء التي قد تسود بين العرب والأمريكيين، فيعمد إلى مدّ نفوذه إلى منطقة الشرق الأوسط، ويختم هندرسن تقريره بأن العراقيين كانوا يأملون أن تغير الحكومة الأمريكية موقفها من القضية الفلسطينية لكي تحافظ على علاقاتها الودية مع العرب، وتضمن مصالحها الحيوية في المنطقة[1]. غير أن شيئاً من ذلك لم يحدث، وبقيت الولايات المتحدة الأمريكية تلتزم بسياسة تقديم التأييد والدعم للحركة الصهيونية، دون أن تكترث بمواقف العرب، وبالعلاقات العربية الأمريكية وما قد يلحقها من ضرر.

وقد ناشد الوصي عبد الإله الرئيس روزفلت في رسالة بعثها إليه في 10

(1) Harry S.Truman Library, Richard D. MckinZie, Oral History Interview with Loy W. Henderson Washington, D.C, June 14 and July 5, 1973, the Harry S.Truman Library Independence Missouri, January 1976, pp.98 - 100.

مارس 1945 أن تراعي السياسة الأمريكية الحقوق الطبيعية للشعب الفلسطيني، وتعمل على دحض مزاعم الصهيونية في فلسطين[1]. لكن الرئيس روزفلت لم يأبه بهذه المناشدة أو غيرها، ولم يتخلَ أبداً عن عزمه إنشاء دولة يهودية في فلسطين، وكان على خلفه الرئيس الأمريكي هاري ترومان[2]. أن يتخذ القرارات لجعل هذا الهدف حقيقة واقعة.

فما أن تولى الرئيس الأمريكي ترومان مهام منصبه حتى ازداد الضغط عليه من قبل أعضاء في الكونغرس الأمريكي، وكانت النتيجة أن رضخ الرئيس ترومان وأعلن أنه وحزبه، الحزب الديمقراطي، يؤكدان ضرورة قبول هجرة (100) ألف من اليهود سنوياً إلى فلسطين[3].

وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية بالضغط على بريطانيا، إذ طلب الرئيس ترومان من رئيس الوزراء البريطاني السماح في الحال بهجرة (100) ألف يهودي إلى فلسطين[4]. وقد لقي الطلب الأمريكي هذا الاستجابة نتيجة تأييد حزب العمال البريطاني للأماني الصهيونية[5].

أثار موقف الرئيس ترومان هذا ردود فعل عنيفة ضده على الصعيدين: الرسمي والشعبي، في العراق فقد استنكر الوصي عبد الإله ذلك في حديث له نشرته صحيفة «نيويورك تايمز» في باريس، حيث قال: «إن بلادي لا ترضى مطلقاً بزيادة الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ولا تقبلُ وجهة نظر الرئيس ترومان بفتح باب الهجرة لليهود، وأضاف أن الحكومة العراقية ستحتج لدى الأمم

---

(1) للاطلاع على نص رسالة عبد الإله راجع: «الأخبار» (جريدة، بغداد، 10 مارس 1946.

(2) تولى الرئيس ترومان منصبه كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية على إثر وفاة الرئيس روزفلت في 12 أبريل 1945.

(3) فاضل زكي محمد، الكونغرس الأمريكي ونكبة فلسطين، بغداد 1964، ص31.

(4) Al-Windawi, Anglo-Iraqi Relations 1945 - 1958, p.113.

(5) د.ك.و. الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف، ت/2/1، تسلسل 213، كتاب وزارة الخارجية إلى رئاسة الديوان الملكي الرقم د/ 5999 في 11 يوليو 1947.

المتحدة علي أية حركة تتعارض وحقوق العرب في فلسطين»[1].

وشجبت الحكومة العراقية تصريح الرئيس ترومان، فقد أرسل رئيس الوزراء حمدي الباجه جي إلى المفوضية الأمريكية في بغداد في 3 أكتوبر 1945 مذكرة احتجاج أشار فيها إلى أن دعوة ترومان إلى فتح باب الهجرة لليهود إلى فلسطين يتناقض مع الوعود الأمريكية المقطوعة للعرب، وأضاف أن أي حل للقضية الفلسطينية يجب أن لا يكون على حساب عرب فلسطين، وأنه يعد هذا العمل موجهاً صد مصالح العراق بشكل خاص، والأقطار العربية بشكل عام[2].

أما مجلس الأعيان العراقي، فقد احتج على موقف ترومان الأخير، بإرساله مذكرتين إلى الحكومتين الأمريكية والبريطانية، شجب فيها تلك التصريحات وأعلن تضامنه مع الشعب الفلسطيني[3].

وأدانت الأحزاب السياسية العراقية الموقف الأمريكي الداعي لفتح باب الهجرة لليهود إلى فلسطين، ودعت في الوقت نفسه إلى عقد اجتماع شعبي في 2 نوڤمبر 1945، اتخذ قرارات عدة كان أبرزها تأسيس جمعية الدفاع عن فلسطين[4].

وشاركت الصحف العراقية في حملات الاستنكار، والشجب، ووصفت تصريح الرئيس الأمريكي ترومان أنه انحياز كامل لصالح الصهيونية ضد حقوق العرب، وتجاهل لمصير شعب بأكمله، وطالبت بضرورة التصدي له، ووضع حد لمأساة الشعب الفلسطيني[5].

---

(1) «The New York Times», August 29, 1945.

(2) د.ك.و. الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف، ت/2/11/114، في 3 أكتوبر 1945؛ ينظر: «الرأي العام»، 4 أكتوبر 1945.

(3) «محاضر مجلس الأعيان»، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1945ـ 1946، الجلسة الخامسة في 10 فبراير 1946، ص 49ـ 50.

(4) «البلاد»، 7 نوڤمبر 1945.

(5) راجع الصحف العراقية: «صوت الأهالي»، في 4 أكتوبر 1945 و«الزمان»، 5 أكتوبر 1945، «البلاد»، 3 أكتوبر 1945، «والعراق»، 2 أكتوبر 1945.

وإزاء الإصرار الأمريكي على دخول (100) ألف مهاجر صهيوني إلى فلسطين، ورغبة بريطانيا في إيجاد حليف لها يتحمل معها مسؤولية إيجاد حل لتوطين الصهاينة في فلسطين، اقترح بيفن وزير الخارجية البريطاني في 13 نوفمبر 1945، تشكيل لجنة تحقيق بريطانية - أمريكية (The Anglo-American Committee of Inquiry) تكون مهمتها إيجاد حل لقضية فلسطين، وبحث مشكلة يهود أوروبا، فأبدت الحكومة الأمريكية موافقتها على هذا الاقتراح، وتم تشكيل لجنة التحقيق البريطانية الأمريكية[1].

قامت اللجنة البريطانية - الأمريكية بإجراء إتصالات مع الأطراف العربية من جهة، واليهودية من جهة أخرى، وبعد أن أنجزت اللجنة مهمتها وضعت تقريرها الذي صدر في أول مايو 1946، وتضمن ضرورة السماح لـ(100) ألف يهودي بالدخول إلى فلسطين فوراً، وجعل باب الهجرة إلى فلسطين مفتوحاً على مصراعيه، ورفع القيود عن بيع أملاك العرب لليهود[2].

وقد أثار التقرير استياء العرب، وسخطهم وزاد من نقمتهم، وتعالت موجة الاحتجاج، والاستنكار من قبل الأوساط الرسمية والشعبية[3].

وفي العراق استنكرت الحكومة العراقية، والمجلس النيابي والأحزاب السياسية توصيات اللجنة، وبينت مخاطرها على القضية الفلسطينية، وطالبت المجتمع الدولي الممثل في هيئة الأُمم المتحدة بممارسة مسؤوليته في ضوء مبادىء الحق والعدل التي أقرتها المنظمة الدولية.

ورفعت الحكومة العراقية مذكرة احتجاج للمفوضية الأمريكية، والسفارة البريطانية في بغداد في 1 مايو 1946، اتهمت فيها الحكومتين الأمريكية،

---

(1) Al-Windawi, Anglo - Iraqi Relations 1958, p.112.

(2) لمزيد من الاطلاع على توصيات لجنة التحقيق الإنكليزية - ، يراجع: أحمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، ص69.

(3) أحمد الشقيري، أربعون عاماً من الحياة العربية والدولية، بيروت، 1969، ص 265.

والبريطانية بالضغط على أعضاء لجنة التحقيق البريطانية ـ الأمريكية، بغية التوصل إلى التوصيات التي تحقق ما تصبو له الصهيونية[1].

في الوقت ذاته عبرت الحكومة العراقية عن مدى استيائها ورفضها الاعتراف بالتوصيات التي أعلنتها لجنة التحقيق، على الرغم من حرصها على استمرار أفضل العلاقات وأوثقها مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا[2].

وفي غضون ذلك حاولت الحكومة العراقية أن تلفت نظر الحكومة الأمريكية إلى أن مصالحها في العراق، والشرق الأوسط عموماً سوف يلحقها الكثير من الضرر لدعمها للحركة الصهيونية في فلسطين، وتأمل الحكومة العراقية أن تدرك الحكومة الأمريكية أن تأثير الضغط الصهيوني على سياستها لن يكون في مصلحتها، فكان على الولايات المتحدة الأمريكية أن تنظر إلى الوضع بموضوعية، وتمعن قبل الإقدام على اتخاذ أي قرار بشأن القضية الفلسطينية[3].

أما الأحزاب العراقية، فقد أجمعت على رفض التوصيات التي تضمنها تقرير لجنة التحقيق البريطانية ـ الأمريكية، ودعت إلى إضراب شامل في 10 مايو 1946 تعبيراً عن سخط العراق حكومة وشعباً على السياسة الأمريكية، والبريطانية إزاء التعامل غير العادل مع القضية الفلسطينية[4].

---

(1) F.R.U.S 1946, Vol.VII, Telegram from the U.S Legation in Baghdad to the secretary of State, May 4, 1946, pp.594 - 595.

(2) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج7، ص22.

(3) المرجع نفسه، ص21.

(4) عن موقف الأحزاب العراقية إزاء توصيات اللجنة راجع: جعفر عباس حميدي، القضية الفلسطينية في مواقف ومناهج الأحزاب السياسية في العراق 1946 ـ 1958، معهد البحوث والدراسات العربية «مجلة»، العدد الثالث، بغداد، 1984، ص295 ـ 297.

كما طالب المجلس النيابي الحكومة العراقية بقطع العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وإصدار القرارات التي تصون عروبة فلسطين واستقلالها[1].

ودعت الصحافة العراقية إلى مقاطعة البضائع التجارية الأمريكية، وإلغاء جميع الاتفاقيات التجارية المعقودة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، وطالبت أيضاً بتقييد لعموم المصالح الاقتصادية والثقافية الأمريكية في المنطقة، احتجاجاً على تأييد الرئيس الأمريكي ترومان لموضوع هجرة اليهود إلى فلسطين[2].

وتجدر الإشارة إلى أن الرئيس الأمريكي ترومان تلقى توصيات اللجنة البريطانية ـ الأمريكية بترحاب بالغ، إذ قال: «أنه سعيد لأن الطلب الذي تقدم به من أجل إدخال (100) ألف يهودي إلى فلسطين قد أيدته اللجنة بالإجماع»[3].

يتبين مما تقدم، أن حالة من التوتر بدأت تسود العلاقات العراقية الأمريكية، لاختلاف وجهات النظر بينهما، إزاء القضية الفلسطينية. وقد عبر الوزير المفوض الأمريكي في بغداد مُوز في تقرير له إلى وزارة الخارجية الأمريكية عن قلقه من أن يؤدي تصاعد حالة الاستياء التي سادت الرأي العام العراقي الرسمي والشعبي بعد إعلان توصيات لجنة التحقيق البريطانية ـ الأمريكية إلى توتر في العلاقات العراقية الأمريكية، كما لخص موز أهم ما جاءت به مذكرة الاحتجاج التي قدمها العراق للمفوضية الأمريكية، والتي أكد فيها رفض العراق للتدخل الأمريكي غير القانوني في شؤون فلسطين، إذ أنها

---

(1) «محاضر مجلس النواب»، الاجتماع الاعتيادي لسنة 945 ـ 1946، ص307 ـ 325.

(2) للاطلاع راجع: «لواء الاستقلال»، 8 مايو 1946، «صوت الأهالي»، 20 يوليو 1946.

(3) «The New York Times», May 1, 1946.

لو تخلت عن النفوذ الصهيوني، لكانت علاقتها بفلسطين كعلاقتها بأي دولة أخرى من دول العالم(1).

وفي أول برقية لأول سفير أمريكي في بغداد في 26 فبراير 1947 أكد وادسورث فيها أن الحكومة العراقية ترى أن سبب تلبد جوّ العلاقات العراقية الأمريكية يعود إلى الموقف الأمريكي غير العادل من القضية الفلسطينية، وفشلها في معالجة القضية على أساس ميثاق الأمم المتحدة(2).

ولا شك أن السياسة الأمريكية من القضية الفلسطينية قد ألقت بظلال ثقيلة كان لها الأثر الواضح في إعاقة مسيرة تقدم العلاقات العراقية الأمريكية، في حين كان يؤمل لها أن تشهد تطوراً ملحوظاً في شتى المجالات في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية، ولا سيما بعد رفع درجة التمثيل الدبلوماسي بين الحكومتين إلى مستوى سفارة كما ذكر سابقاً.

أخذت الحكومة العراقية تبدي تشدداً أكثر في مواقفها السياسية إزاء سياسة الولايات المتحدة الأمريكية من القضية الفلسطينية، سواء على صعيد الجامعة العربية، أو على صعيد هيئة الأمم المتحدة، ويمكن أن نشير هنا إلى موقف وزير خارجية العراق محمد فاضل الجمالي، في اجتماع مجلس الجامعة العربية في 17 مارس 1947 في القاهرة، والذي عُقد على أثر قرار الحكومة البريطانية في 15 فبراير 1947 لرفع القضية الفلسطينية إلى هيئة الأمم المتحدة لمناقشتها، ومحاولة إيجاد حلّ لها، ففي ذلك الاجتماع اتهم الجمالي كلا من الحكومتين الأمريكية والبريطانية بعرقلة طريق الوصول إلى حل عادل للقضية الفلسطينية، ودعا في الوقت ذاته الحكومات العربية إلى قطع العلاقات

(1) F.R.U.S 1946, Vol.VII, Telegram from the U.S Charge in Iraq to the Secretary of State, May 4, 1946, pp.594 - 595.

(2) D.S. Central Files, 711.90G/2647, Telegram from the U.S Embassy in Baghdad to the Secretary of State, February 26, 1947.

الدبلوماسية مع كل من واشنطن ولندن، غير أن هذه الدعوة لم تلق قبولاً من الأقطار العربية، وأدى ذلك إلى فشلها[1].

وعلى الرغم من خيبة أمل الحكومة العراقية لعدم موافقة الأقطار العربية على قطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية، فإن ذلك لم يثنِ العراق عن اطلاع الحكومة الأمريكية على وجهة النظر العراقية الخاصة بالسياسة الأمريكية تجاه فلسطين، وعليه فقد قدمت الحكومة العراقية مذكرة احتجاج إلى الحكومة الأمريكية عن طريق السفارة الأمريكية في بغداد بتاريخ 18 يونيو 1947 جاء فيها: أن العراق يُحمل الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولية المخاطر الشديدة التي تهدد الأمن والسلام في هذا الجزء من العالم بسبب مواقفها المنحازة إلى جانب اليهود ضد مصالح العرب في فلسطين، وطالب العراق الحكومة الأمريكية أن تحقق ما يلي:

1 ـ يتوجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن توقف أيّ نشاط ذا طبيعة تقود إلى تشجيع، أو مواصلة الهجرة اليهودية إلى فلسطين، بغض النظر عن الشكل الذي تتخذه مثل هذه الهجرة، ويكون التوقف فوراً.

2 ـ يجب على الولايات المتحدة الأمريكية تأييد مطالب الأقطار العربية في هيئة الأمم المتحدة في الاجتماع المزمع عقده في سبتمبر 1947، لإنهاء الانتداب البريطاني، وإعلان استقلال فلسطين دولة عربية ذات سيادة.

وفي ختام المذكرة، حذرت الحكومة العراقية أنه في حالة عدم اتخاذ الحكومة الأمريكية خطوات سريعة لتحقيق المطلبين السابقين، فإنها أيّ الولايات المتحدة الأمريكية تكون المسؤولة عن الموقف المحرج الحالي في

---

(1) F.R.U.S 1947, Vol.V, Despatch from the U.S Embassy in Cairo to the Department of state March 28, 1947, p1065.

فلسطين، وعن أية تطورات لاحقة يمكن أن يشملها هذا الموقف داخل، أو خارج فلسطين[1].

أجابت الحكومة الأمريكية على المذكرة العراقية السابقة الذكر في 24 يوليو 1947 وقد تضمنت الإجابة تأكيدات اتسمت بالغموض في محاولة لإقناع الحكومة العراقية بأن الحكومة الأمريكية غير مسؤولة عما يحدث بالنسبة إلى القضية الفلسطينية، دون إعطاء أي تعهد للحكومة العراقية يُلزمها في تنفيذ طلبات قد لا تنسجم مع السياسية الأمريكية تجاه فلسطين، ومن جهة أخرى فقد نصحت واشنطن الحكومة العراقية أن يترك أمر معالجة القضية الفلسطينية لهيئة الأمم المتحدة، على اعتبار أنها المكان المناسب لتبادل الآراء حول فلسطين، حسب اعتقادها.

أما عن طلب الحكومة العراقية الأول، والذي ورد في مذكرتها السابقة الذكر، فقد جاء في معرض إجابة الحكومة الأمريكية أن الهجرة إلى فلسطين يجب أن تستمر، وتحت إشراف دولة الانتداب (بريطانيا)، وتزعم في الوقت نفسه أنها لن تشجع أي هجرة يهودية غير شرعية إلى فلسطين.

أما بخصوص المطلب الثاني، فإن الولايات المتحدة الأمريكية لا ترى من المناسب الإعلان عن مستقبل فلسطين، أو الاعتراف بها كدولة مستقلة ذات سيادة، وتعتقد الولايات المتحدة: «أن جميع الحكومات الممثلة في الأمم المتحدة سوف ترغب بصورة مماثلة في الإعلان عن آرائها في اجتماع الأمم المتحدة في سبتمبر 1947». في حين تدعي واشنطن: «أنها لا تنوي القيام بأيّ نوع من الضغط، أو التأثير على الحكومات الأخرى الممثلة في الجمعية بخصوص آرائها». وأخيراً أشارت الحكومة الأمريكية إلى أنها تدرك مدى الاهتمام الذي تبديه الحكومة العراقية بالقضية الفلسطينية، وأشارت إلى

(1) F.R.U.S 1947, Vol.V, Telegram from the U.S Ambassador in Iraq (Wadsworth) to the Secretary of State, June 18, 1947 pp.1132 - 1134.

أنها غير مسؤولة عن الموقف في فلسطين، والذي نشأ نتيجة لظروف تقع خارج سيطرتها، وأنها تتطلع إلى استمرار العمل، والتعاون مع حكومة العراق، ومع بقية الأقطار العربية، بخصوص الجهود التي تبذل لإيجاد حل للقضية الفلسطينية، وفق مبادىء، وأهداف الأمم المتحدة(1).

يبدو واضحاً أن الحكومة الأمريكية أكدت بالدليل القاطع انحيازها الكامل إلى جانب اليهود ضد مصالح العرب في فلسطين، حيث أنها لم تعر اهتماماً لوجهة النظر العراقية فيما يخص البحث عن حل منصف للقضية الفلسطينية، ولم تكلف نفسها إعطاء العراق وعداً بالنظر في مستقبل فلسطين، لكنها من جانب آخر تحاول إقناع الحكومة العراقية بتنصلها من مسؤولية اضطراب الأوضاع في فلسطين، نتيجة تصاعد الإرهاب الصهيوني ضد السكان العرب.

إن ما جاء في المذكرة الأمريكية الآنفة الذكر، لم يكن مقنعاً بالنسبة إلى الحكومة العراقية، إذ انتقد رئيس الوزراء صالح جبر تلك الإجابة، بقوله: «إنها كانت غير مقنعة، وارادت الولايات المتحدة الأمريكية التنصل من مسؤولية الموقف في فلسطين»(2).

في الوقت ذاته، حذرت الحكومة العراقية واشنطن من أنها سوف تلجأ إلى قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وسوف تحاول منع أيّ لقاء ثقافي، أو اجتماعي في المستقبل بين العراقيين، والأمريكيين. في حالة صدور أيّ قرار من الأمم المتحدة لا يضمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني(3).

(1) Ibid, Airgram from the Secretary of State to the Embassy in Iraq, Washington, July 24, 1947, pp.1132 - 1134.

(2) Ibid, Telegram from the U.S Embassy in Baghdad to the Secretary of State, Baghdad, August 18, 1947, 1134.

(3) Ibid, p.1134.

إلا أن الموقف الأمريكي حيال القضية الفلسطينية لم يتغير، بل أدى المندوب الأمريكي في الأمم المتحدة وارن أوستن (Waren Austin) دوراً بارزاً في إنجاح عملية التصويت على قرار تقسيم فلسطين في 29 نوفمبر 1947[1].

في حين اكتفى العراق بتقديم مذكرات الاحتجاج، والانتقاد للسياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية. ففي 29 نوفمبر 1947، وبعد صدور قرار تقسيم فلسطين أعرب نوري السعيد رئيس مجلس الأعيان عن استيائه من موقف الحكومة الأمريكية الذي كان وراء صدور قرار التقسيم من الأمم المتحدة، بقوله مخاطباً وزير الخارجية البريطانية بيفن: «إن هذه المسألة سوف تأخذ وقتاً طويلاً كي يستطيع الشعب العربي محاولة نسيان ما عملته الولايات المتحدة الأمريكية إزاء القضية الفلسطينية»[2].

وفي 4 ديسمبر 1947 انطلقت مظاهرات جماهيرية ساخطة في بغداد ضد السياسة الأمريكية إزاء القضية الفلسطينية، وقد حاصرت الجماهير مكتب الاستعلامات الأمريكي الواقع في شارع الرشيد، وألحقت فيه أضراراً كبيرة[3]. ووصف السفير الأمريكي في بغداد وادسورث هذا الحادث بأنه من حوادث العنف الشعبية ضد سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ودورها في عملية التصويت على قرار تقسيم فلسطين.

ونتيجة لما أصاب المكتب الأمريكي من تدمير قدم السفير الأمريكي

---

(1) أدى المندوب الأمريكي دوراً كبيراً في إقناع العديد من الدول التي أبدت تردداً في بداية التصويت على قرار التقسيم، ولكنها في النهاية أعلنت تأييدها بتأثير الضغط الأمريكي عليها وهي: كوبا، هاييتي، والفلبين، للاطلاع راجع: ـ محمد فاضل الجمالي وعبر من العدوان الصهيوني وأثره في الواقع العربي، دار الكتاب العربي بيروت 1968، ص36.

(2) F.O.317/61600 311793/G, Memorandum by Bevin from the Freign Office, December 11,1947.

(3) «الأخبار»، 6 ديسمبر 1947.

وادسورث احتجاجاً رسمياً لوزارة الخارجية العراقية[1]. ودعا في الوقت نفسه إلى استدعاء قوات من الشرطة كافية لحماية السفارة الأمريكية خوفاً من تعرضها إلى هجوم مماثل من الجماهير الغاضبة[2].

ولتخفيف حالة التوتر التي أخذت تشتد بين العراق، والولايات المتحدة الأمريكية وللحد من تفاقمها، قدمت الحكومة العراقية اعتذاراً رسمياً إلى السفارة الأمريكية في بغداد في 9 ديسمبر 1947، لما أصاب المكتب الأمريكي من أضرار، وتعهدت بالتعويض عن ذلك والتقصي عن الأسباب التي أدت لهذا الحادث[3].

ومن الجدير بالذكر أن الحكومة العراقية قد رفضت قرار الأمم المتحدة الصادر في 29 نوفمبر 1947 القاضي بتقسيم فلسطين، إذ علق محمد فاضل الجمالي وزير الخارجية على ذلك، بقوله: «إن الحكومة العراقية لا تعترف بمشروع القرار وتحتفظ بحرية العمل لمقاومته، وتلقي بالمسؤولية على عاتق كل الذين وقعوا القرار»[4].

ودعت جريدة «اليقظة» الأقطار العربية إلى الانسحاب من الأمم المتحدة، وقطع علاقاتها السياسية مع الدول التي وافقت على قرار التقسيم[5].

من جانب آخر، رحبت الصحف الأمريكية بقرار تقسيم فلسطين،

---

(1) F.R.U.S 1947, Vol.V, Telegram from the U.S. Embassy in Baghdad to the Secretary of State, December 4, 1947, p.1293.

(2) Keesing's Contemporary Archives, 1948 - 1950, Vol.VII, London, December 6, 1947, p.8980.

(3) D.S Central File, 890G 00/12 - 1047, Telegram from the U.S Embassy in Baghdad to the Secretary, of State, December 10, 1947.

(4) د.ك.و.، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ت/2/ 11، قرارات مجلس الوزراء في 12 ديسمبر 1947.

(5) «اليقظة»، 1 ديسمبر 1947.

وتفاوت هذا الترحاب بين التأييد الشديد، والتأييد المعتدل، في حين حذرت بعض الصحف الأمريكيه من عواقب هذا القرار، وأن ذلك قد يؤدي إلى إعلان الجهاد في الأقطار العربية والإسلامية[1].

كان للعراق دور بارز بين الأقطار العربية في تقديم الدعم، والتأييد للقضية الفلسطينية على كافة الصعد العربية والدولية، ولهذا يلاحظ أن الحكومة الأمريكية ركزت في ضغطها على الحكومة العراقية من أجل محاولة الحد من نشاطها المؤيد للقضية الفلسطينية، فقد اتخذت الحكومة الأمريكية موقفاً سلبياً تجاه رغبة العراق في المساعدات الأمريكية الاقتصادية والعسكرية تحت وطأة استنكار دوره في تأييد القضية الفلسطينية، ولمواقفه من تأييد الحقوق الفلسطينية، ومقترحاته المتكررة في اجتماعات مجلس الجامعة العربية، ولجنتها السياسية بشأن الاجراءات العسكرية الواجب اتخاذها للدفاع عن فلسطين، واستخدام النفط سلاحاً في المعركة[2].

وتدخلت الحكومة الأمريكية لدى الحكومة البريطانية لمنعها من تزويد الجيش العراقي بالأسلحة والمعدات العسكرية على الرغم من إدراك بريطانيا أهمية تلك التجهيزات لحماية الأمن الداخلي، والمنشآت البريطانية في العراق، وذلك خشية استخدامها في فلسطين[3].

كما طلب الرئيس الأمريكي ترومان إلى سفيره في بغداد وادسورث إلغاء مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية في إحياء المشروع الكبير لنهري دجلة والفرات، فيما إذا ثبت للسفير الأمريكي أن العراق يزود المجاهدين العرب في

---

(1) م.و.خ.ع.، رقم الملف 4/1944/237، برقية من السفارة العراقية في واشنطن إلى وزارة الخارجية العراقية 1 ديسمبر 1947.

(2) د.ك.و.، الوحدة الوثائقية ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 4883/ 311، مذكرة الحكومة العراقية في اجتماع اللجنة السياسية للجامعة العربية في القاهرة، 8 ديسمبر 1947.

(3) Al-Windawi, Anglo-Relations 1945 - 1958, pp.122 - 124.

فلسطين بالأسلحة، والمعدات القتالية[1].

ورداً على تلك الاجراءات الأمريكية، فقد أحبطت الحكومة العراقية خططاً أمريكية استهدفت مدّ أنبوب رئيسي لنقل النفط شمال منطقة الخليج العربي، في غمرة نقص عالمي في انتاج النفط[2]. كما رفض العراق أيّ مشروع يساهم فيه المال الأمريكي بسبب الموقف الأمريكي غير الودي من القضية الفلسطينية، ومن العراق[3].

على أي حال، أولت الولايات المتحدة الأمريكية في بداية عام 1948 اهتماماً بالغاً لإيجاد أنسب السبل لتنفيذ قرار التقسيم الذي أدى إلى زيادة حالة التوتر في منطقة الشرق الأوسط، منذ صدوره سنة 1947، إضافة إلى أن هناك شعوراً بالقلق لدى الحكومات العربية، إذ كانت تخشى أن تلجأ إدارة الرئيس ترومان إلى استخدام القوة العسكرية من أجل فرض قرار تقسيم فلسطين من جانب واحد. وقد تأكدت تلك المخاوف بالنسبة إلى العرب، بعد رفض الرئيس ترومان بصراحة، إعطاء أي تعهد للحكومة العراقية يلزمها بمنع

---

(1) F.R.U.S 1948, Vol.V, Part 2, Memorandum by Wadsoworth to the Director of the Office of Near Eastern and African Affairs, Baghdad, February 4, 1948, pp.592 - 599.

(2) بناءً على رغبة الحكومة الأمريكية في الاحتفاظ بنفطها الداخلي للمستقبل، والعمل على تطوير حقول نفط الشرق الأوسط، توصلت كل من شركتي نفط ستاندرد نيوجيرسي وسوكوني فاكيوم في 26 ديسمبر 1947، إلى عقد اتفاق أولي مع شركة النفط الإنكليزية والإيرانية لبناء أنبوب نفط مشترك يمتد من رأس الخليج العربي قرب مدينة البصرة إلى ساحل البحر المتوسط، واتفقا أيضاً، على شراء كميات ثابتة من النفط سنوياً من الشركة نفسها لمدة عشرين سنة راجع: نوري عبد الحميد خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق 1925 ـ 1952، ص345.

(3) F.R.U.S. 1948, Vol.V, Part 1, Memorandum by the Director of the Office of Near Eastern an African Affairs to the Secretary of State, February 10, 1948, pp.5 - 6.

استخدام القوة عند فرض التقسيم من جانبها، غير أن الحكومة الأمريكية تراجعت على ما يبدو، إذ اشترطت مقابل تعهدها بعدم استخدام القوة، أن لا يقدم العرب الاسناد والتأييد للشعب العربي في فلسطين[1].

وفي ظل هذا الجو من انعدام الثقة بين بغداد وواشنطن، فقد اتهمت الولايات المتحدة الأمريكية العراق أنه ساعد إلى حدٍ بعيد على دخول عددٍ من المتطوعين، وأسلحة متعددة إلى فلسطين عن طريق الأردن. كما ذكر أحد تقارير المخابرات الأمريكية أن الحكومة العراقية تساهم بدورٍ كبير في تعزيز قيادة القوات العربية في فلسطين[2].

وأدت هذه المعلومات إلى إثارة غضب الحكومة الأمريكية إزاء نشاط العراق في دعم، وتأييد كفاح الشعب العربي في فلسطين، فوجّهت الحكومة الأمريكية انذاراً إلى الحكومة العراقية في 10 فبراير 1948 جاء فيه: أنه وفي حالة استمرار العراق بإرسال المتطوعين إلى فلسطين، فقد يعرض العراق نفسه إلى عقوبات جدية من قبل الأمم المتحدة[3].

لم يكن للإنذار الأمريكي تأثير كبير يمنع الحكومة العراقية من إرسال المتطوعين للقتال في فلسطين، حيث تؤكد الوثائق الأمريكية، بأنه على الرغم من الإنذار الأمريكي للعراق، فقد كان له تأثير ضئيل على انسياب المتطوعين العراقيين إلى فلسطين[4].

---

(1) Ibid, Part 2, Memorandum by the Director of the Office of Near Eastern and African Affairs to the Secretary of State, January 19, 1948, p.552.

(2) Ibid, Cia Files, Reports of the Central Intelligence Agency, February 28, 1948, pp.666 - 671.

(3) Ibid, Telegram from the Secretary of State to the U.S Legation in Syria, February 10, 1948, pp.616 - 617.

(4) Ibid, Telegram from the U.S. Embassy in Cairo to the Secretary of State, April 28, 1948, p.872.

إضافة إلى ذلك، كان على العراق أن يلتزم بتنفيذ ما جاء في قرار مجلس رؤساء الحكومات العربية الذي انعقد في القاهرة بتاريخ 8 ديسمبر 1947، والذي يهدف إلى إحباط مشروع التقسيم، والحيلولة دون قيام دولة يهودية في فلسطين، إذ تعهدت الحكومات العربية بموجبه إرسال (3000) متطوع و(10) آلاف بندقية إلى فلسطين، فكانت حصة العراق من ذلك (500) متطوع و(2000) بندقية[1].

إن حالة الفتور التي سادت العلاقات العراقية الأمريكية، بسبب اختلاف وجهة نظرتهما إلى القضية الفلسطينية لم تستمر على وتيرة واحدة، كما يبدو، فقد كان يطرأ على العلاقات أحياناً تحسن عندما كان يبدو أي نوع من التغير في الموقف الأمريكي من هذه القضية.

ففي بداية سنة 1948 ظهر وكأن الحكومة الأمريكية تنظر إلى مسألة تنفيذ قرار تقسيم فلسطين برؤية جديدة تختلف عما كانت عليه عند صدور القرار، محاولة التخلي عن تنفيذه. فبالإضافة إلى أن قرار التقسيم كان قد رفض من قبل العرب واليهود على حدٍ سواء، فإن العديد من الأوساط السياسية، والعسكرية في الولايات المتحدة الأمريكية حذرت الحكومة الأمريكية من مغبة السير في طريق تنفيذ قرار التقسيم، الذي لا يمكن تنفيذه إلا بالقوة، مما يعرض المصالح الأمريكية الحيوية في الشرق الأوسط للخطر[2].

وكانت هيئة الأركان المشتركة الأمريكية The Joint Chifs of Staff (J.C.S) قد حذرت في تقرير لها من «أن تنفيذ قرار تقسيم فلسطين إذا تم بدعم الولايات المتحدة الأمريكية فسوف يؤدي إلى إلحاق الضرر بالمصالح الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأدنى، والشرق الأوسط»[3].

---

(1) لمزيد من الاطلاع راجع: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج7 ص195 ـ 196.

(2) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 5027/ 311، كتاب السفارة العراقية في واشنطن إلى وزارة الخارجية العراقية، الرقم 14/ 160 في 18 مارس 1948.

(3) Palmer, Guardians of the Gulf, p.55.

كما يرى مارشال وزير الخارجية الأمريكية: «أن الرجوع عن التقسيم هو أعقل خطة ممكنة»[1]. وحذر الدبلوماسيون الأمريكيون في (مصر، ولبنان، وسوريا، والعربية السعودية وفلسطين) في لقائهم مع الرئيس ترومان في واشنطن من: «الضرر الذي سيلحق بالمصالح الاقتصادية الأمريكية إذا ما استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها المعادية للعرب في فلسطين[2]».

وأدلى جيمس بتري (James Beatrie) نائب رئيس شركة الأرامكو بشهادته أمام اللجنة الخاصة بشؤون الدفاع في الكونغرس الأمريكي في 12 فبراير 1948، ذكر فيها: «أن الاضطرابات القائمة في فلسطين بسبب قرار التقسيم تؤثر أسوأ الأثر في مركزنا في الشرق الأوسط، وتهدد مصالحنا النفطية بالخطر»[3].

وشددت وزارة الخارجية الأمريكية على أهمية استمرار العلاقات الجيدة مع الأقطار العربية، والتضامن مع بريطانيا، كما أن وزير الدفاع الأمريكي جيمس فورستال (James Forrestal) أبدى معارضته لقرار التقسيم، وكان مهتماً بتوفير النفط في الشرق الأوسط في المستقبل، إضافة إلى أنه وهيئة الأركان المشتركة الأمريكية كانوا قلقين من أن يستغل الاتحاد السوفييتي الأحداث الجارية في فلسطين لصالحه[4].

وبناء على هذه التحذيرات، والإنذارات أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن في 19 مارس 1948 عدولها عن مشروع التقسيم، بحجة أنه لا يمكن تنفيذه إلا بالقوة، ولا يمكن أن توافق على ذلك في أيّ حالٍ من الأحوال، وفي الوقت نفسه اقترح المندوب الأمريكي أوستن وضع

---

(1) «The New York Times», March 23, 1948.

(2) محمد شديد، الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية، ترجمة كوكب الريس، بيروت، 1981، ص71 ـ 72.

(3) فرانك أ. مانويل، بين أمريكا وفلسطين، ترجمة يوسف حنا، عمان (د.ت)، ص194.

(4) John C. Campbell, Defence of the Middle East: Problems of American Policy, New York, 1961, p.40.

فلسطين تحت الوصاية الدولية إلى حين انتهاء الانتداب البريطاني في 15 مايو 1948[1].

وقد علل وزير الخارجية الأمريكية مارشال أمام جلسة مغلقة للجنة الشؤون الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي، التغيير في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، بسببين هما:

أولاً: «عندما اتضح أن تنفيذ التقسيم يتطلب قوات عسكرية كبيرة لفترة يحتمل أن تستمر زمناً طويلاً، أدركت واشنطن أهمية إعادة النظر في موقفها».

ثانياً: «من شأن أية قوة عسكرية للأمم المتحدة أن تؤدي إلى تغلغل وحدات عسكرية روسية كبيرة في فلسطين وجوارها، وقد علمتنا التجربة أنه عندما تتغلغل قوات عسكرية سوفيتية في منطقة ما، فإنها تميل إلى البقاء فيها»[2].

وعلى الصعيد الرسمي في العراق أبدت الحكومة العراقية ارتياحاً مشوباً بالحذر إزاء الإقتراح الأمريكي القاضي بفرض الوصاية على فلسطين بعد انتهاء الانتداب البريطاني في 15 مايو 1948، وتعبيراً عن ذلك، بادرت وزارة الخارجية العراقية إلى ترجمة نص الاقتراح الأمريكي، ووزع بشكل واسع في أنحاء العراق[3].

في الوقت ذاته قوبل اقتراح الوصاية الأمريكي، بمعارضه شديدة من الرأي العام العراقي حيث نشرت جريدة «لواء الاستقلال» الناطقة باسم حزب

---

(1) F.R.U.S., 1948, Vol.V, Part 2, Department of State to Certain Diplomatic and Consular Offices April 22, 1948, pp.843 - 944.

(2) أحمد خليفة (مترجم) حرب فلسطين 1947 ـ 1948 (الرواية الإسرائيلية الرسمية)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نيقوسيا، 1954، ص201.

(3) D.S. Central Files 501. B.p/9 - 2248 Telegram From the U.S. Embassy in Baghdad to the Secretary of State, March 22, 1948.

الاستقلال المعارض، في أثناء هذه الفترة، مقالات عدة عبرت عن رفض اقتراح الوصاية الأمريكي، ونبهت الشعب العراقي، والعرب عموماً إلى وجوب الحذر من الانخداع بالإقتراح الأمريكي الجديد فلا بد من مواصلة الكفاح من أجل فلسطين، وبهذا الصدد تساءلت الجريدة عن مدى صدق نوايا الأمريكيين في مقال لها بعنوان: «هل ثابت الولايات المتحدة إلى رشدها فرجعت عن دعم التقسيم»[1].

وفي 23 مارس 1948، طالبت «لواء الاستقلال» في مقال آخر للكاتب المعروف فائق السامرائي، بعنوان: «بعد وأد مشروع التقسيم، موقف الولايات المتحدة لن يؤثر على مواصلة العرب الكفاح» العرب جميعاً يرفضون الاقتراح الأمريكي، ونبهت أيضاً إلى أنه: «بعد أن قضي نهائياً على مشروع التقسيم يجب أن لا ينخدع العرب بهذا الإقتراح بل يتحتم عليهم الاستمرار في المقاومة. وأن لا يضعوا السلاح حتى يتم تأسيس دولة عربية في فلسطين. وتقف الهجرة اليهودية نهائياً»، وأضافت أيضاً: «إنَ العرب لا يريدون إبدال انتداب بريطانيا بوصاية أمريكية أو غيرها من الدول، بل إنما يريد العرب أن ينالوا استقلالهم وحريتهم[2]».

وتتفق جريدة «الأخبار» البغدادية مع ما أكدته جريدة «لواء الاستقلال»، ففي مقال افتتاحي لها تحت عنوان: «احبولة الوصاية على فلسطين»، جاء فيه: «نحن إذ ننبه الدول العربية إلى هذا الخطر الكامن في الأحبولة الأمريكية نرجو مرة أخرى مواصلة الكفاح المسلح، والدبلوماسي ضد الصهيونية»[3].

وأخيراً حذر السفير العراقي في واشنطن علي جودت الأيوبي الحكومة العراقية، ومعها كل الحكومات العربية من «الموافقة على اقتراح الوصاية

---

(1) «لواء الاستقلال»، 21 مارس 1948.

(2) «لواء الاستقلال»، 23 مارس 1948.

(3) (الأخبار)، 30 مارس 1948.

الأمريكية الذي تريد الحكومة الأمريكية تمريره على العرب، وما هو في الحقيقة إلا ستار، وخدعة جديدة، الغاية منها زيادة الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وإن الموافقة عليه معناه الموافقة على فتح باب الهجرة، ولذلك ما لم يتقرر إيقاف الهجرة اليهودية، بصورة نهائية. فلا أرى من المصلحة البحث في مشروع الوصاية»[1].

من الواضح، أن موقف العراق من اقتراح الوصاية الأمريكي لم يكن موحداً على الصعيدين الرسمي والشعبي، ففي الوقت الذي لقي الاقتراح الأمريكي ترحيباً من الحكومة العراقية، فقد واجه معارضة من الأوساط السياسية، والشعبية المعارضة، ومن جهة أخرى، ربما يمكن أن يفسر موقف الحكومة العراقية الأخير بأنه بادرة حسنة للإبقاء على علاقات طيبة مع الولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن سادها جو من الفتور، والتوتر خلال هذه الفترة.

يبدو أن الدبلوماسية الأمريكية قد فشلت في إقناع الدول الكبرى، لإقرار اقتراح الوصاية الدولية على فلسطين في أثناء انعقاد الجلسة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة في 16 ابريل 1948 إلى 13 مايو 1948، إذ رفض مندوب الاتحاد السوفييتي الإقتراح، وطالب بتنفيذ قرار التقسيم، كما طالب مندوب كل من بريطانيا، وفرنسا بتطبيق الإقتراح الذي يقضي بعقد هدنة بين الفلسطينيين واليهود في القدس[2].

إضافة إلى هذا، فإن حالة عدم الاستقرار في فلسطين، بسبب ازدياد نشاط الإرهاب الصهيوني ضد السكان العرب، أدت إلى وجود وضع غير ملائم لتطبيق اقتراح الوصاية الدولية، كما وجه في الوقت نفسه قادة الصهيونية

---

(1) د.ك. و.، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 5027/ 311، تقرير السفارة العراقية في واشنطن إلى وزارة الخارجية العراقية، الرقم 14/ 167 في 21 مارس 1948.

(2) عبد الرزاق محمد أسود، الموسوعة الفلسطينية، ج2، الدار العربية للموسوعات (د.ت)، ص387.

ضغوطاً عدة على الرئيس ترومان لإقناعه بسحب اقتراح الوصاية من الجمعية العامة للأمم المتحدة[1].

وهناك عامل آخر عجل بتخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن فكرة فرض الوصاية الدولية، هو تخوف الرئيس ترومان من الفشل في انتخابات عام 1948، بسبب اشتداد غضب الصهاينة من سياسته الجديدة حيال القضية الفلسطينية[2]. وأن اقتراح الوصاية بات يشكل تهديداً لمستقبله السياسي، فوجه أمراً إلى وزارة الخارجية الأمريكية في 13 مارس 1948، أن تسحب اقتراح الوصاية من هيئة الأمم المتحدة[3].

وهكذا تخلت الولايات المتحدة الأمريكية رسمياً عن مشروع فرض الوصاية الدولية على فلسطين، بعد أن فشلت في الحصول على التأييد الدولي لإقراره في الأمم المتحدة، إضافة إلى العوامل التي تقدم ذكرها.

في غضون ذلك أخذت الأحداث تتسارع في فلسطين، وتنذر بقرب حدوث مواجهة عسكرية بين الجيوش العربية، والقوات الصهيونية حال انتهاء الانتداب البريطاني في 15 مايو 1948. وذكرت مصادر السفارة الأمريكية في بغداد، أن هناك جهوداً أمريكية للتأثير على موقف العراق من الاشتراك في الحرب ضد اليهود من خلال محاولة إقناع الأوساط السياسية العراقية، بحجة أن نشوب القتال في فلسطين قد يؤدي إلى ظهور خطر تدخل سوڤييتي في المنطقة، إلا أن جهود الولايات المتحدة الأمريكية تلك لم تتمكن من إقناع العراقيين بالعدول عن مواقفهم بالاشتراك في الحرب لإنقاذ فلسطين[4].

---

(1) محمد شديد، الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية، 73.

(2) بريسون العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط، ص415.

(3) Keesing's Contemporary Archives, Vol.VII, 1948 - 1950, p.9274.

(4) D.S. Central Files, 501 - BB. Palestine/ 4 - 2848, Telegram from the U.S Embassy in Baghdad to the Secretary of state, April 28, 1948.

أدى ذلك إلى تجدد التوتر في وجهات النظر بين الجانبين العراقي، والأمريكي بشأن القضية الفلسطينية، وزيادة التأزم في العلاقات بين الجانبين.

إضافة إلى ذلك، فإن الحكومة الأمريكية حملت العزاق مسؤولية تدهور العلاقات العربية الأمريكية، لما قام به الوفد العراقي برئاسة الوصي عبد الإله في أثناء زيارته للقاهرة في 24 ابريل 1948 من دور كبير في إقناع الملك فاروق بالموافقة على اشتراك القوات المصرية بالحرب في فلسطين[1].

جاء قرار اشتراك القوات العراقية، مع القوات العربية الأخرى للتحرك نحو فلسطين، تنفيذاً لقرار الجامعة العربية الذي صدر في 18 ابريل 1948[2]. ونظراً لقرب انتهاء الإنتداب البريطاني في 15 مايو 1948، فقد ازداد الوضع الأمني في فلسطين تدهوراً، إثر ازدياد الأعمال الإرهابية للعصابات الصهيونية، إذ قامت بمهاجمة المجاهدين العرب، وأدى ذلك إلى احتلال العديد من المدن الفلسطينية، منها: (طبريا، حيفا، صفد، وبيسان)، وإجبار السكان العرب على ترك بيوتهم ومدنهم[3]. ونتيجة لذلك، فقد عم شعور بالسخط، والذعر في الوطن العربي، وشددت الجماهير طلبها إلى الحكومات العربية لإرسال جيوش عربية نظامية لإنقاذ فلسطين[4].

وفي العراق طالب الرأي العام الحكومة العراقية الإسراع في إرسال الجيش العراقي لنجدة فلسطين، وفي 26 ابريل 1948 انطلقت مظاهرة جماهيرية كبيرة في بغداد نحو مجلس الوزراء، تطالب بالتدخل العسكري الفوري في فلسطين[5].

---

(1) F.R.U.S., 1948, Vol.V, Part 2, Telegram from the U.S Embassy in Cairo to the Secretary of State, April 26, 1948, pp.862 - 864;

وللاطلاع ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج8، ص299.

(2) خليل سعيد، تاريخ حرب الجيش العراقي في فلسطين 1948 _ 1949، ج1، بغداد 1966، ص27.

(3) Al-Windawi, Anglo-Iraqi Realations 1945 - 1958, p.127.

(4) Ibid.

(5) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج2، ص300.

وتنفيذاً لقرار اللجنة السياسية للجامعة العربية السابق الذكر، بدأت أعداد من الوحدات العسكرية العراقية، وقطعات الجيوش العربية الأخرى بالتحرك تجاه فلسطين قبل 15 مايو 1948[1].

أثار حشد الجيوش العربية، واستعدادها للدخول إلى أرض فلسطين حفيظة الحكومة الأمريكية، وغضبها تجاه الأقطار العربية التي شاركت في إرسال تلك الجيوش، فقد ذكر المؤلف استيفن غرين، بهذا الخصوص أنه: «بعد أن تبين للحكومة الأمريكية أن الأقطار العربية بدأت تحشد قواتها استعداداً لدخول فلسطين، وتمنح الدعم الحثيث لجماعات عربية مسلحة كانت تجتاز الحدود إلى فلسطين، لتساعد السكان العرب ضد المستوطنين الصهاينة، فقد استدعت وزارة الخارجية الأمريكية الدبلوماسيين العرب في واشنطن واتهمتهم بالعدوان، كما حذرت في الوقت نفسه من عواقب أيّ هجوم محتمل على فلسطين اليهودية»[2].

وفي 15 مايو 1948، أعلن الصهاينة اليهود قيام دولتهم الجديدة (إسرائيل) على تراب فلسطين، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية أول دولة اعترفت بها بعد عشر دقائق من قيامها، تاركة هيئة الأمم المتحدة بما فيها المندوب الأمريكي، في ارتباك كلي[3]. وتلتها اعترافات دول أوروبا الغربية، والاتحاد السوفييتي، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية[4].

---

(1) لمزيد من المعلومات عن تحشد الجيش العراقي في الأردن، راجع: خليل سعيد، حرب الجيش العراقي في فلسطين 1948 ـ 1949، ص71 ـ 77.

(2) ستيفن غرين، الانحياز، علاقات أمريكا السرية بإسرائيل، المؤسسة الفلسطينية، قبرص، 1985، ص17.

(3) ولبر كرين ايفلاند، حبال من رمل، قصة إخفاق أمريكا في الشرق الأوسط، ترجمة د. سهيل زكار، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق 1985، ص58.

(4) سمير عبد الوهاب عبد الكريم التكريتي، العراق والقضية الفلسطينية 1948 ـ 1958، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1987، ص186.

واجهت الجماهير في العراق، وفي بقية الأقطار العربية اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بدولة (إسرائيل)، باستنكار وغضب شديدين إذ نددت الأحزاب السياسية، والصحف العراقية بالموقف الأمريكي هذا، واعتبرته عملاً عدائياً موجهاً ضد العرب[1]. وفي يوم إعلان قيام دولة (إسرائيل) في 15 مايو 1948، عبرت الجيوش العربية حدود فلسطين[2].

من جانب آخر، يلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تولي اهتماماً خاصاً بتحركات الجيش العراقي، وتتبع انتشاره السريع لاتخاذ مواقعه في فلسطين[3]. وليس هذا بمستغرب من الحكومة الأمريكية، لأنها كانت تدرك مدى تحمس العراق للقضية الفلسطينية، إذ كان في مقدمة الأقطار العربية التي انتفضت بشدة ضد قرار التقسيم في 29 نوفمبر 1947، ودعا إلى فكرة استخدام القوات المسلحة لتحرير فلسطين منذُ اجتماعات عاليه بلبنان في أكتوبر 1948[4].

لذلك أعدت دائرة الاستخبارات الأمريكية تقريراً في 27 يوليو 1948، تضمن معلومات سرية تتعلق بإحصاء عدد أفراد القوات العراقية، وجاء في التقرير أن عدد أفراد القوات العراقية في بداية دخولها فلسطين يقدر بخمسة آلاف جندي، غير أن هذا العدد قد ازداد إلى عشرة آلاف جندي في نهاية يوليو 1948[5].

---

(1) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج7، ص314 ـ 315.

(2) خليل سعيد، تاريخ حرب الجيش العراقي في فلسطين 1948 ـ1949، ص68.

(3) F.R.U.S. 1948, Vol.V part 2, the Report by the Central Intelligence Agency, July 27, 1948, pp. 1244 - 1245.

(4) لمزيد من الاطلاع على دور العراق السياسي في مجالس الجامعة العربية ولجانها السياسية في المناقشات والقرارات التي دارت بشأن القضية الفلسطينية راجع: ـ عبد الله كاظم عبد، دور العراق السياسي في جامعة الدول العربية، 1945 ـ 1958. رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد 1989، ص86.

(5) F.R.U.S 1948, Vol.V, Part 2, Roport by the Cenıral Intelligence Agency, July 27, 1948, pp.1244 - 1245.

استطاعت القوات العراقية تحقيق الانتصارات العسكرية في معارك عديدة على قوات الصهاينة، والنجاح في تحقيق المهمة الموكلة إليها، والحفاظ على منطقة تواجدها في مثلث (جنين، نابلس، طولكرم)[1].

وقد جاء تأكيد ذلك في تقرير الاستخبارات الأمريكية السابق الذكر، إذ أكد أن انتصارات القوات العراقية لم تتوقف إلا بعد إعلان الهدنة بين العرب، و (إسرائيل) في 18 يوليو 1948[2].

ومن الملاحظ أن الحكومة الأمريكية كانت تهدف من وراء ذلك أن يكون لها اطلاع دقيق على سير تطور الأحداث في فلسطين، كي لا تُفاجأ من تحقيق الجيوش العربية نصراً نهائياً على الصهاينة، وعندما لاح في الأفق بوادر تحقيق نصر عربي، قد يتمثل في القضاء على الكيان الصهيوني في مهده. سارعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقديم اقتراح إلى مجلس الأمن الدولي، يدعو إلى وقف القتال بين العرب والصهاينة بحجة أن ذلك يُعد تهديداً للسلام العالمي، وطلبت إلى المجلس إصدار قرار لوقف القتال مدة أربعة أسابيع، وبالفعل أصدر مجلس الأمن قرارهُ القاضي بوقف القتال في 22 مايو 1948[3].

لقد وافقت الحكومات العربية على مبدأ الهدنة الأولى وذلك في 2 يونيو 1948، شرط أن يوضع حل مناسب لقضية فلسطين، وبررت الحكومات العربية موافقتها هذه بالحرص على السلام، وإعادة الأمن والنظام في فلسطين، والحرص على تطبيق قرار مجلس الأمن[4].

---

(1) للاطلاع على تحركات الجيش العراقي والمعارك التي خاضها في أثناء حرب فلسطين 1948، والنتائج التي أسفرت عن تلك المعارك راجع: صالح صائب الجبوري، محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية، مطابع دار الكتب، بيروت 1970، ص179 ـ 199.

(2) F.R.U.S. 1948, Vol.V, Part 2, Roport by Central Intelligence Agency, July 27, 1948, p.1245.

(3) محمود حافظ، استراتيجية الغرب في الوطن العربي، ص153.

(4) عبد الله كاظم عبد، دور العراق السياسي في جامعة الدول العربية 1945 ـ 1958، ص88.

وبهذا الصدد قال رئيس وزراء العراق مزاحم الباجه جي[1]: «إن قبول وقف القتال في أوائل يونيو 1948 لمدة شهر كانت نقطة خطيرة، ولا مبالغة في القول: إنها كانت من أهم الأسباب في ضياع فلسطين» وأضاف: «أن قبول وقف القتال حرم العرب من الانتصار المرجو، ومكّن اليهود من تنظيم عصاباتهم وتسليحهم بمختلف الأسلحة التي حصلت عليها من الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، وغيرها من الدول الأوروبية الأخرى»[2].

في حين كانت بريطانيا ترفض تزويد الأقطار العربية المشاركة في الحرب بالعتاد والأسلحة، بحجة التزامها بقرار مجلس الأمن القاضي بعدم تصدير السلاح إلى منطقة الشرق الأوسط[3]. الأمر الذي كان له أبلغ الأثر في أن يكون ميزان الصراع لجانب اليهود، إذ بعد تجدد القتال في 9 يوليو 1948 استطاع الصهاينة الحصول على أراضٍ جديدة باحتلالهم مدناً فلسطينية عديدة، منها: (اللد، والرملة، وصفد، والناصرة)، واتسع نطاق التشريد والتهجير للسكان العرب[4].

وتجدر الإشارة إلى أن الكونت برنادوت ـ الوسيط الدولي الذي عينه مجلس الأمن في 14 مايو 1948 ـ حاول تمديد الهدنة بين الطرفين مدة ثلاثين

---

(1) تولى مزاحم الباجه جي رئاسة الوزراء في 26 يونيو 1948 إلى 6 يناير 1949 للاطلاع راجع:
ـ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج8، 6 ـ 58.

(2) عدنان الباجة جي، مزاحم الباجة جي، سيره سياسية، مركز الوثائق والدراسات التاريخية، لندن، 1989، ص282 ـ 283.
تذكر المصادر الإسرائيلية بشأن اتفاقية الهدنة الأولى أن الانطباع العام لدى اليهود وقادة الجيش، هو أن الهدنة الأولى جاءت في الوقت الملائم، وعبر أحد قادة اليهود عن الهدنة الأولى بقوله: «بأنها نزلت علينا كالندى من السماء» حيث كانت الوحدات العسكرية متعبة وخائرة، والخسائر في أفواج المشاة عالية جداً. راجع: أحمد خليفة، حرب فلسطين 1947 ـ 1948 (الرواية الإسرائيلية الرسمية)، ص51.

(3) Al-Windawi, Anglo-Iraqi Relations 1945 - 1958, p.131.

(4) سحر عبد المجيد مناور المجالي، الجيش العربي، 1921 ـ 1951 (دوره في الصراع العربي ـ الصهيوني)، عمان، مطابع القوات المسلحة. 1992، ص150 ـ 152.

يوماً. الأمر الذي وافق عليه الصهاينة، ورفضه العرب فاستؤنف القتال بينهما في 9 يوليو 1948[1].

طلب مجلس الأمن في يوليو 1948 مرة أخرى إيقاف القتال في فلسطين، على أثر ذلك اجتمعت اللجنة السياسية للجامعة العربية في بيروت من 14 إلى 18 يوليو 1948، وقررت الموافقة بالأغلبية على الهدنة في الموعد المحدد لها في 18 يوليو، إذ وافقت على القرار كل من (مصر، والأردن والعربية السعودية، واليمن)، في حين رفض القرار ممثل العراق في الاجتماع رئيس الوزراء مزاحم الباجه جي، وأيدته سوريا في ذلك[2].

وتأييداً لموقف الباجه جي هذا، عقد مجلس الوزراء العراقي جلسة بتاريخ 18 يوليو 1948، أكد فيها دعم الباجه جي في هذا الموقف، وطالب بوجوب الاستمرار في القتال، ورفض الهدنة[3]. ويذكر أن مزاحم الباجه جي حاول في اجتماع بيروت الأخير إقناع مندوبي الأقطار العربية الأخرى برفض الهدنة، إلا أنه لم يوفق في ذلك، ولم يحظَ اقتراحهُ بالانسحاب من هيئة الأمم المتحدة الذي عرضه على اللجنة السياسية بالموافقة من الحكومات العربية[4].

وقد شجبت الأوساط السياسية، والشعبية في العراق الموافقة على الهدنة الثانية، ودعت إلى رفض الهدنة، واستمرار القتال، حيث أعربت الأحزاب السياسية العراقية (حزب الاستقلال، وحزب الأحرار، والحزب الوطني الديمقراطي) عن استنكارها لهذا القرار الذي حال دون إنقاذ فلسطين، وقد

---

(1) «الأخبار»، 9 يوليو 1948.

(2) د.ك.و.، الوحدة الوثائقية ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 5436/ 311، برقية رئيس الوزراء من بيروت إلى مجلس الوزراء العراقي، في 18 يوليو 1948.

(3) المرجع نفسه، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 600/ 311، قرار مجلس الوزراء في 18 يوليو 1948.

(4) عدنان الباجه جي، مزاحم الباجه جي، سيرة سياسية، ص290، «الشعب» (جريدة)؛ بغداد، 5 سبتمبر 1948.

أصدر قادة الأحزاب الثلاثة بياناً دعوا فيه الجماهير لقيام بمظاهرة سلمية صامتة لشجب قرار وقف القتال في فلسطين[1]. وقد لبت الجماهير هذه الدعوة، فانطلقت هذه المظاهرة في بغداد بتاريخ 23 يوليو 1948[2].

وأجمعت الصحافة العراقية على استنكار قرار الهدنة، ودعت إلى رفض التفاوض والوساطة، بعد أن أصبحت المطامع الأمريكية والبريطانية مكشوفة، وطالبت بإجراء حازم ضدها[3].

نشطت الدبلوماسية العراقية باتجاه تكرار محاولاتها لإنقاذ ما يمكن إنقاذه في ضوء قرار وقف القتال في فلسطين، حيث عمل رئيس الوزراء مزاحم الباجه جي جاهداً من أجل وجود قيادة موحدة للجيوش العربية تتولى قيادة المعركة المقبلة مع اليهود، ولهذا الغرض زار الباجه جي عمان، والقاهرة على أمل استئناف القتال لإنقاذ فلسطين، ومعارضة أي محاولة من الأمم المتحدة تؤدي إلى وقف القتال مرة أخرى. إلا أن جهود الباجه جي تلك لم تثمر عن اتفاق حاسم مع أيٍّ من الأقطار العربية التي زارها[4].

من جانب آخر يلاحظ أن العراق لم يعد ينظر في هذه الفترة بذات الأهمية إلى تطوير علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولا سيما بعد اعتراف واشنطن بدولة (إسرائيل)، وتقديم الدعم لها خلال الحرب ضد العرب، لهذا نظر العراق إلى تطوير علاقاته بواشنطن نظرة ثانوية بالنسبة إلى أهمية علاقاته مع دول العالم[5].

---

(1) «صوت الأحرار»، 23 يوليو 1948.

(2) «لواء الاستقلال»، 25 يوليو 1948.

(3) راجع: ـ «صوت الأهالي»، 20 يوليو 1948، «وصوت الأحرار»، 20 يوليو 1948؛ «الشعب»، 20 يوليو 1948؛ و«الأخبار»، 20 يوليو 1948.

(4) عدنان الباجه جي، مزاحم الباجه جي سيرة سياسة، ص 295 ـ 297.

(5) D.S. Central Files, 890G. 00/5 - 2148, Telegram from the U.S Embassy in Baghdad to the Secretary of State, May 22, 1948.

وبهذا الخصوص أبرق السفير الأمريكي في بغداد وادسورث إلى وزارة الخارجية الأمريكية في 22 مايو 1948 يشير إلى حالة الفتور التي اعترت العلاقات العراقية ـ الأمريكية خلال تلك الفترة، وذكر أن الصحافة العراقية شنت هجوماً واسعاً على سياسة الحكومة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، مما أدى إلى تأجيج حماس الجماهير وغضبها ضد الولايات المتحدة الأمريكية، ودعت الصحافة أيضاً إلى مقاطعة المصالح الاقتصادية الأمريكية في العراق، وأضاف وادسورث أنه بات من الصعب على موظفي السفارة إجراء اتصالات دبلوماسية مع وزارة الخارجية العراقية، وأكد أنه: «لم يعد هناك في العراق عمل ذو أهمية بالغة لكي يواصل كتابة التقارير الدورية إلى وزارة الخارجية الأمريكية كالمعتاد»[1].

ودفع الوضع الجديد السفارة الأمريكية إلى التركيز على تعليقات الصحافة العراقية[2] الخاصة بأوضاع القتال في فلسطين، والموقف الأمريكي منها في تقاريرها الدورية في تلك الفترة[3].

في ضوء ما تقدم يبدو أن الحكومة الأمريكية أدركت أن الوضع السياسي الداخلي في العراق غير مطمئن بالنسبة إلى المصالح الأمريكية. فضلاً عن تزايد مشاعر السخط، والاستياء التي سادت الأوساط السياسية، والشعبية ضد السياسة الأمريكية حيال القضية الفلسطينية، وربما أدى ذلك إلى تعرض المواطنين الأمريكيين المقيمين في العراق ومصالحهم إلى الخطر.

لهذا لم يعد أمام واشنطن، كما يبدو، إلا أن تحتاط للأمر، وتعد خطة

---

(1) Ibid.

(2) للاطلاع راجع: «لواء الاستقلال»، و«اليقظة»، و«صوت الأهالي»، و«صوت الأحرار» في الفترة من ابريل إلى سبتمبر 1948.

(3) D.S. Central Files, 8906 00/5 - 2148, Telegram from the U.S. Embassy in Baghdad to the Secretary of State, May 22, 1948.

لإجلاء رعاياها عن العراق عندما تشعر أن هناك خطراً حقيقياً يهددهم، وبالفعل أرسلت الحكومة الأمريكية تعليمات عاجلة إلى سفارتها في بغداد، لإعداد خطة طوارىء، تمهيداً لنقل موظفي السفارة، والرعايا الأمريكيين من العراق عندما يتطلب الأمر ذلك[1].

وعملت وزارة الخارجية الأمريكية من جانبها على تخفيف حالة التوتر التي اعترت جو العلاقات بين بغداد وواشنطن، فبادر وزير الخارجية الأمريكي مارشال في 3 أوغست 1948 إلى عقد اجتماع ودي مع عدد من الدبلوماسيين العراقيين في واشنطن، قال فيه: «إن الحكومة الأمريكية بدأت تتفهم بوضوح مشاعر اهتمام الرأي العام العراقي حيال فلسطين»، وقد قوبل هذا التصريح بالحذر من قبل الدبلوماسيين العراقيين الذين ناشدوا مارشال أن تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على كبح جماح اليهود في فلسطين[2].

وفي المقابل اجتمع رئيس الوزراء مزاحم الباجه جي بالسفير الأمريكي وادسورث في بغداد بعد انتهاء مهمته في العراق، وفي أثناء اللقاء أبدى الباجه جي أسفهُ الشديد للسفير الأمريكي، لأن جهوده الدبلوماسية لم تنجح في تعزيز العلاقات بين العراق، والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بسبب اختلاف وجهات النظر بين البلدين فيما يخص القضية الفلسطينية[3].

وعلى الرغم من الجهود التي بذلت من كلا الجانبين العراقي والأمريكي من أجل تحسين العلاقات بينهما، لكن الهوة بقيت عميقة بينهما، بسبب إصرار العراق الشديد على رفض الهدنة الثانية.

---

(1) Ibid.

(2) F.R.U.S 1948, Memorandum of Convorsation, Washington, August 3, 1948, pp.1273 - 1273.

(3) D.S. Central Files 711.90G/9 - 848, Telegram from the U.S Embassy in Baghdad to the Secretary of State, September 8, 1948.

وفي هذا الإطار، وصل وفد من مجلس الأمن برئاسة الجنرال الأمريكي وليم (Brigadie Genral William) إلى بغداد في 18 ديسمبر 1948، بناءً على اقتراح الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، لحمل الحكومة العراقية على قبول الهدنة، غير أن جهود الوفد في إقناع المسؤولين العراقيين بالموافقة على الهدنة باءت بالفشل. جاء ذلك في معرض حديث رئيس الوزراء مزاحم الباجه جي أمام مجلس النواب العراقي، الذي أكد: «أن العراق حكومة وشعباً سيستمر على إنقاذ فلسطين، وأن غاية الوفد ليس التوسط، بل تأييد تأسيس كيان دولة اليهود في فلسطين، ورجوتهم أن يغادروا العراق فوراً»[1].

أثار موقف العراق المتشدد من عدم قبوله الهدنة قلق الحكومة الأمريكية التي ترى أن المشكلة الرئيسية التي قد تواجهها ليس في رفض العراق الدخول في مفاوضات الهدنة مع (إسرائيل)، بل كانت تخشى من أن يؤدي ذلك إلى إعاقة مشاركة الأردن في مفاوضات الهدنة مع إسرائيل[2].

وقد خفّ قلق الحكومة الأمريكية هذا حينما أوفدت الحكومة الأردنية وزير الدفاع فوزي باشا الملقي، ووزير العدلية فلاح باشا المدادحه إلى بغداد في 21 يناير 1949، لمناقشة الحكومة العراقية في موقف العراق من مفاوضات الهدنة مع (إسرائيل)، ومراحل انسحاب الجيش العراقي من فلسطين[3].

في أعقاب تلك الزيارة، أعلن الملك عبد الله أن الحكومة العراقية قد

---

(1) راجع: ـ «محاضر مجلس النواب»، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1948 الجلسة الأولى، في الأول من ديسمبر 1948، ص133

(2) F.R.U.S. 1948, Vol.V, Part 2, Telegram from the U.S Consul in Jerusalem to the Acting Secretary of State, December 23, 1948, pp.1987 - 1989.

(3) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج8 ص74؛ «الأردن» (جريدة)، عمان، 26 يناير 1949.

وافقت بالسماح للأردن أن يمثله في مفاوضات الهدنة المنوي إجراؤها بين الأقطار العربية التي وافقت على الهدنة الثانية (مصر، والأردن، وسوريا، ولبنان) من جهة، و (إسرائيل) من جهة أخرى، لإقرار هدنة دائمة بين الجانبين[1].

ومما تجدر الإشارة إليه أن موافقة الحكومة العراقية هذه جاءت وفق اتفاق سبق وأن توصل إليه الجانبان الأردني والعراقي في اجتماع منطقة (H3) قرب الحدود العراقية الأردنية في 2 فبراير 1949، وكان رأي العراق قبول ما يتم الاتفاق عليه من شروط مع (مصر، والأردن، وسوريا، ولبنان)، دون أن يكون له تمثيل في مفاوضات الهدنة مع (إسرائيل)[2].

لكن موقف العراق هذا، على ما يبدو، لم يلق ارتياحاً من الحكومة الأمريكية التي ترغب في أن يوافق العراق صراحة على الاشتراك بمفاوضات مباشرة مع (إسرائيل)، والتوقيع على هدنة دائمة بينهما. لذلك أوصت الحكومة الأمريكية مندوبها في (لجنة التوفيق الدولية)[3] أن يحاول في أثناء زيارة اللجنة إلى العراق. التأثير في موقف العراقيين من المفاوضات المباشرة مع (إسرائيل)، وقد وصل وفد (لجنة التوفيق الدولية) إلى بغداد في 18 فبراير 1949، بهدف محاولة إقناع الحكومة العراقية بالتفاوض مع (إسرائيل) بشكل مباشر، لكنها فشلت في ذلك، كما فشل أيضاً العضو الأمريكي في اللجنة في محاولاته لإغراء المسؤولين العراقيين للعدول عن موقفهم بخصوص مفاوضات

---

(1) المرجع نفسه.

(2) د. مؤيد إبراهيم الونداوي، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية 1944 ـ 1958، ص120.

(3) شكل مجلس الأمن في 11 ديسمبر 1948، لجنة دولية من ممثلين عن فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا سميت بـ(لجنة التوفيق الدولية) وعهد إليها التوفيق بين العرب واليهود في مشكلة فلسطين، فدعت اللجنة الحكومات العربية المعنية للمفاوضات في جزيرة رودوس مع الوسيط الدولي رالف بانش Ralph Bunch، راجع: عبد الرزاق محمد أسود، الموسوعة الفلسطينية، ج2، ص388.

الهدنة، مقابل عرضه مساعدات اقتصادية أمريكية تقدم للعراق، وبهذا الصدد ذكر العضو الأمريكي لأحد مرافقيه من العراقيين في أثناء تلك الزيارة، قائلاً: «أن الرئيس الأمريكي ترومان يتتبع أمور الشرق الأوسط بإمعان الآن»، ومن آرائه الأساسية في هذا الصدد هو الإنماء الاقتصادي، وإيجاد مشروع لدجلة والفرات على طراز مشروع أمريكا، وذلك بعد حل قضية فلسطين»[1].

كما حثت الحكومة البريطانية العراق على قبول الدخول بمفاوضات مباشرة مع (إسرائيل) فقد قدم السفير البريطاني في بغداد اقتراحاً إلى رئيس الوزراء نوري السعيد، بناءً على تعليمات كان قد تلقاها من حكومته، تضمن الاقتراح أن تبدي الحكومة العراقية موافقة محدودة للمشاركة في مفاوضات الهدنة مع (إسرائيل)، إذا رغب العراق تجنب حدوث مواجهة عسكرية بين الجيش العراقي والقوات اليهودية، أو أن تسمح الحكومة العراقية للأردن بتمثيلها في تلك المفاوضات، ولكن نوري السعيد رئيس الوزراء رفض هذا الاقتراح، وفضل بدلاً من ذلك الانتظار إلى حين انتهاء ما تسفر عنه مفاوضات الهدنة[2].

وفي الوقت ذاته، أبلغ الوصي عبد الإله الحكومة العراقية بأنه وعد بريطانيا بقبول العراق أي اتفاق يتم التوصل إليه خلال مفاوضات الهدنة بين الأقطار العربية المعنية و (إسرائيل) بشأن القضية الفلسطينية، بشرط أن لا يدخل في أية مفاوضات مباشرة مع (إسرائيل)، وأضاف الوصي أيضاً أن الحكومة العراقية سوف تأمر بسحب الجيش العراقي من فلسطين على أن لا تقوم «إسرائيل» بمهاجمة القوات العراقية في أثناء انسحابها، أو الاتيان بأي عمل استفزازي ضدها[3].

---

(1) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج8، ص74.

(2) F.O. 371/75330 Telegram from Britain Embassy in Baghdad to the Foreign Office January 7,1949.

(3) F.O 371/75387, Telegram from the U.K. Embassy in Baghdad tot the Foreign Office, March 30, 1949.

ولعل برقية وزير خارجية العراق الدكتور محمد فاضل الجمالي إلى الوسيط الدولي رالف بانش (Ralph Bunche) في 20 مارس 1949، تشير إلى ذلك بوضوح إذ جاء فيها: «أن الحكومة العراقية ترغب بتخويل الحكومة الأردنية بالتفاوض نيابة عنها باعتبار أن الحكومة العراقية قررت تسليم مواقعها إلى الجيش الأردني» ومما جاء في البرقية أيضاً: «إن تسليم مواقعنا إلى الأردن، يكفي دليلاً لقبولنا الهدنة، وأن الحكومة العراقية قررت الانسحاب نهائياً من فلسطين»[1].

يتضح من ذلك أن الحكومة العراقية هي الأخرى قد قبلت الهدنة مثل بقية الحكومات العربية التي شاركت في حرب 1948، ولكن جاءت هذه بصورة غير مباشرة تجنباً لإثارة الرأي العام العراقي ضدها، والذي كان يرفض أية مشاركة عراقية مباشرة في المفاوضات مع الكيان الصهيوني[2].

ومع ذلك فقد نظرت واشنطن لموقف العراق هذا من المفاوضات مع (إسرائيل) نظرة قلق، وعدم ارتياح، وربما أدى الأمر إلى تعثر تطور العلاقات بين البلدين نحو الأفضل. وتؤكد الوثائق الأمريكية أن حالة الفتور التي مرت بها العلاقات بين بغداد وواشنطن في أثناء فترة الحرب في فلسطين تعزى بدرجة كبيرة إلى وقوف الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب (إسرائيل) ضد الشعب العربي في فلسطين[3].

وكان لتطور الأحداث التي أعقبت توقف القتال في فلسطين في 18 يوليو 1948، كما يبدو، تأثير سلبي على تطور العلاقات العراقية ـ الأمريكية، لما

(1) د.ك.و.، الوحدة الوثائقية ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 4857/ 311، برقية وزير الخارجية محمد فاضل الجمالي إلى الوسيط الدولي في 20 مارس 1949.

(2) F.R.U.S 1949, Vol.VI, Telegram from the Secretary of State to the U.S Embassy in Baghdad , February 20, 1949, p.757.

(3) D.S. Central Files 501 - B/2 - 2049, Telegram from the Secretary of State to the U.S Embassy in Baghdad, March 3,1949.

لتلك الأحداث من صلة قوية بوجهة نظر كلا البلدين تجاه القضية الفلسطينية.

وتمثل هذا عندما شعرت الحكومة العراقية بخطر تجمع القوات الإسرائيلية، وتمركزها أمام جبهة القوات العراقية في فلسطين، والذي كان الهدف منه ممارسة الضغط على بغداد بغية الاسراع في سحب قواتها من أرض فلسطين[1].

كان لتطورات القضية الفلسطينية، أثر كبير في تأزم العلاقات بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، إذ وجهت الحكومة العراقية مذكرة إلى السفارة الأمريكية في بغداد في 8 مارس 1949 اتهمت فيها الحكومة الأمريكية بأنها كانت وراء كل ما حدث من تطورات في فلسطين، ولا سيما الوضع الخطير الذي أصبح فيه الجيش العراقي[2].

ولكي تتفادى واشنطن حدوث مواجهة عسكرية بين القوات العراقية والقوات الإسرائيلية، قد تؤدي إلى مضاعفات ليست لصالحها وصالح (إسرائيل) أيضاً، لجأت الحكومة الأمريكية إلى الضغط على (إسرائيل) لمنعها من التعرض للقوات العراقية، فقد أكدت التقارير الأمريكية أن الرئيس الأمريكي ترومان، قد حذر (إسرائيل) من مغبة القيام بمهاجمة القوات العراقية، واعتبر ذلك عملاً غير مقبول بالنسبة إلى الحكومة الأمريكية، ولا يتفق مع وجهة نظرها، وربما أدى إلى حدوث احتمالات كبيرة لا تكون في صالحها[3].

وفي الوقت نفسه عمدت الحكومة الأمريكية في محاولة للضغط على

(1) F.R.U.S 1949, Vol.VI, Telegram from the U.S Embassy in Iraq to the Secretary of State, Baghdad, March 8, 1949, Not., p.803.

(2) Ibid.

(3) Ibid, Memorandum from the Director of the Office of Near Eastern and African Affairs to the Secretary of State, March 17, 1949., pp.844 - 846.

الحكومة العراقية لسحب قواتها من فلسطين إلى توجيه تحذير لها عن طريق السفارة الأمريكية في بغداد، بأنه وفي حالة عدم سحب الجيش العراقي، فإن هناك عودة وشيكة للحركة الكردية مدعومة من الإتحاد السوفييتي، مما قد يؤدي إلى تهديد استقرار الوضع السياسي في العراق[1].

وأثارت المزاعم الأمريكية هذه قلق الحكومة العراقية إذ خشيت بالفعل من عودة حالة عدم الاستقرار إلى منطقة كردستان في شمال العراق، عند ذلك اضطرت الحكومة العراقية، وأسرعت لإبلاغ السفير الأمريكي في بغداد، أنها جادة في سحب القوات العراقية بالسرعة الممكنة من فلسطين[2].

يلاحظ أن الحكومة الأمريكية كانت تعلق أهمية كبيرة على سحب الجيش العراقي من فلسطين، بدعوى أن ذلك يتيح المجال لتحقيق الحل السلمي للقضية الفلسطينية، ومن جهة أخرى تلمح للحكومة العراقية أنه وعند استكمال انسحاب القوات العراقية، سوف تدعم حق العراق بالمطالبة برفع الحظر الذي فرض على تصدير الأسلحة إليه بسبب مشاركته في حرب فلسطين[3].

وجدير بالذكر، أن العراق كان قد تقدم بطلب إلى الولايات المتحدة الأمريكية في 26 فبراير 1949[4] بشأن تزويده بالأسلحة والأعتدة، لكن واشنطن اعتذرت عن تلبية هذا الطلب، بحجة قرار حظر شحن الأسلحة إلى الشرق الأوسط الذي أعلنته الحكومة الأمريكية في 4 ديسمبر 1947، والقاضي بمنع

---

(1) Ibid, Telegram from the Secretary of State to the U.S. Embassy in Baghdad, March 16, 1949, 843 - 844.

(2) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 4857/ 311، برقية وزارة الخارجية العراقية إلى السفارة الأمريكية في بغداد، الرقم ع/ 181/ ./ 7206 في 21 ابريل 1949.

(3) F.R.U.S 1949 Vol.VI, Telegram from the Secretary of State to the U.S. Embassy in Baghdad, March 16, 1949, p.843.

(4) م.خ.غ.، ملفات وزارة الخارجية، رقم الملف غ/ 839/ 839/ 2، كتاب وزارة الخارجية العراقية إلى السفارة الأمريكية في بغداد في 26 فبراير 1949.

إصدار إجازات شحن الأسلحة إلى الشرق الأوسط، وَيشمل أيضاً الأسلحة إلى دول المنطقة بموجب الإعارة والتأجير[1].

ومع أن الحكومة الأمريكية كانت تقدر مدى حاجة العراق لأنواع من الأسلحة الدفاعية غير الهجومية، ومع قدرتها على تزويد العراق بما يحتاجه من هذه الأسلحة، إلا أنها اشترطت لرفع الحظر المفروض على تصدير الأسلحة إلى العراق الوصول إلى حل نهائي للقضية الفلسطينية[2].

من الملاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية، ومن منطلق تقديم الدعم (لإسرائيل)، بذلت خلال تلك الفترة جهوداً حثيثة بهدف الضغط على الحكومة العراقية، سواء كان ذلك بالتحذير من عودة حالة الاستقرار إلى منطقة كردستان العراقية، أو التلويح بعدم رفع حظر تصدير الأسلحة الأمريكية إلى العراق، كما تعدى الحظر إلى منع تقديم قروض مالية أمريكية لمساعدة العراق على تطوير أوضاعه الاقتصادية[3] كل ذلك لإجبار الحكومة العراقية على الموافقة لسحب الجيش العراقي من فلسطين.

مهما يكن من أمر، فقد أعلنت الحكومة العراقية في 25 ابريل 1949 قرارها بسحب الجيش العراقي، مستفيدة من فرض الأحكام العرفية في العراق[4]، فضلاً عن اتخاذها أقسى التدابير للحيلولة دون قيام مظاهرات معارضة لهذا القرار في بغداد[5].

---

(1) المرجع نفسه، رقم الملف د/ 448/ 448/ 100، برقية من السفارة العراقية في واشنطن إلى وزارة الخارجية العراقية في 6 ديسمبر 1947.

(2) F.R.U.S 1949, Vol.VI, Telegram from the Secretary of State to the U.S. Embassy in Baghdad March 16, 1949, pp.843 - 844.

(3) Ibid, p.844.

(4) لقد أعلنت الأحكام العرفية في العراق، في 14 مايو 1948، في أعقاب تحرك الجيش العراقي نحو فلسطين، للاطلاع راجع: ـ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج8، ص303 ـ 309.

(5) المرجع نفسه، ص75.

هكذا انتهت الحرب العربية الصهيونية بتوقيع الأقطار العربية (مصر، الأردن، لبنان، سوريا) اتفاقية الهدنة الدائمة مع (إسرائيل)[1]، وعندها بدأت مرحلة جديدة من الصراع العربي الصهيوني، وقد تركت تلك الفترة بصماتٍ واضحة على طبيعة العلاقات العراقية الأمريكية، التي اعتراها الكثير من الفتور والانحسار حتى كادت أن تصل أحياناً إلى الانقطاع.

ومع ذلك يمكن القول: أنه بعد أن تم توقيع اتفاقيات الهدنة الدائمة بين الحكومات العربية المعنية و (إسرائيل)، بدأت مرحلة جديدة من العلاقات بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، إذ لاحت في الأفق أن هناك بوادر لتحسن العلاقة بينهما، في ظل هذه الأجواء الدافئة التي بدت بين بغداد، وواشنطن قدم السفير الأمريكي الجديد ادوارد كروكر (Edward Crocker) أوراق اعتماده إلى الوصي عبد الإلَه في 21 مارس 1949[2]، آملاً أن تشهد العلاقات العراقية ـ الأمريكية خلال المرحلة الجديدة تطوراً ملحوظاً على كافة الصعد، ولا سيما على صعيد التعاون الاقتصادي، والثقافي بين العراق، والولايات المتحدة الأمريكية.

(1) لمزيد من الاطلاع بشأن توقيع الحكومات العربية المعنية اتفاقية الهدنة الدائمة مع (إسرائيل) راجع: نجيب الأحمد، فلسطين تاريخاً ونضالاً، دار الجليل للنشر، عمان، 1985، ص557 ـ 578.

(2) D.S. Central Files, 123, Despatch from the U.S. Embassy in Iraq to the Secretary of State, Baghdad, March 21, 1949.

خامساً: تطور العلاقات الاقتصادية والثقافية بين البلدين

وعلى الرغم مما اعترى جو العلاقات العراقية ـ الأمريكية من توتر خلال فترة حرب فلسطين سنة 1948، إلا أنها شهدت في الفترة 1945 ـ 1949 اهتماماً من الطرفين بشأن تطوير العلاقات الاقتصادية بينهما، وتجلى ذلك بوضوح بالتعاون في مجالي النفط، والتبادل التجاري.

وقد اعدت الحكومة الأمريكية تقريراً مفصلاً عن أوضاع العراق السياسية، والاقتصادية والاجتماعية، ركزت فيه على بيان أهمية العراق الاقتصادية بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي أبدت اهتماماً بالغاً بحقول إنتاج النفط في العراق، خصوصاً وأن للشركات الأمريكية النفطية حصة تقدر بـ23,75% في شركة نفط العراق.

وأشار التقرير المذكور إلى توفر كميات كبيرة من المنتوجات الزراعية، والحيوانية في العراق، كالتمر، والجلود، والصوف، وعرق السوس، والتي من الممكن أن تجد لها أسواقاً في الولايات المتحدة الأمريكية، وبالمقابل حدد التقرير حاجة العراق للسلع الأمريكية وتشمل الآلات والسيارات والمواد

الاستهلاكية[1]، والخبرة الفنية في مشاريع الإنتاج الزراعي، والصناعي[2].

من جهة أخرى أبدت الحكومة العراقية، خلال هذه الفترة، رغبة لزيادة التعاون في مجال النفط مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث دعت بغداد الحكومة الأمريكية إلى حث الشركات الأمريكية العاملة في العراق إلى زيادة استثماراتها النفطية في منطقتي البصرة، والموصل[3]. ففي أثناء زيارة الأمير عبد الإلّه إلى واشنطن في 28 مايو 1945، حث نوري السعيد رئيس الوزراء المسؤولين الأمريكيين على دعم الشركات الأمريكية وتأييدها بغية الحصول على امتياز استثماز النفط في حقول منطقتي البصرة، والموصل، كما دعا نوري السعيد في الوقت نفسه الشركات الأمريكية العاملة في شركة نفط العراق إلى زيادة إنتاجها من حقول كركوك النفطية[4].

ومن الجدير بالذكر، أن بريطانيا كانت تعارض المباشرة في استثمار حقول نفط البصرة، بحجة أن ذلك قد يلقى معارضة من شركة النفط الإنجليزية ـ الإيرانية، لأنه يخلق، حسب ادعائها، منافسة غير مريحة مع إنتاج الشركة المذكورة في جنوب إيران لكن يبدو أن هذا لم يمنع من أن تبادر الولايات المتحدة الأمريكية على حث كل من بريطانيا وفرنسا، أن تأخذ بعين الاعتبار مصالح العراق عند بدء المحادثات بين مندوبي شركة نفط العراق والحكومة العراقية، فيما يخص استثمار حقول نفط البصرة.

---

(1) Harry S. Truman Library, Papers of Mary Truman, White House Central Files confidential Files, Memorandum for the President (American - Iraqi Relations), Washington, May 25, 1945, pp.4 - 6.

(2) مظفر حسين جميل، سياسة العراق التجارية، القاهرة، 1949، ص513.

(3) F.R.U.S 1945, Vol.VIII, Memorandum of Conversation by the Acting Secretary of State, Wasshington, May 29, 1945, pp.49 - 50.

(4) Ibid.

وفي 19 نوفمبر 1946 جرت محادثات في لندن بين ممثلي الحكومتين الأمريكية والبريطانية، وقد أسفرت عن توصل الطرفين إلى اتفاق بشأن تنسيق مصالحهما النفطية في العراق خاصة، والمنطقة عامة[1].

أما فيما يتعلق بقضية استثمار نفط البصرة، فقد توصل الطرفان إلى أن الحكومة البريطانية قد وافقت على أن تقوم بتوصية شركة نفط العراق، الاهتمام بمصالح العراق والولايات المتحدة الأمريكية عند البدء بتنفيذ تطوير امتياز نفط البصرة[2].

وفي أثناء ذلك وجهت الحكومة الأمريكية، مذكرة إلى القائم بالأعمال الأمريكية في بغداد مُوز في 28 ديسمبر 1946، لإبلاغ نوري السعيد أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تدعم الشركات الأمريكية من أجل تطوير حقول نفط منطقة البصرة، كما أكدت المذكرة الأمريكية أن شركة نفط العراق قد أعدت خططاً جديدة لتصدير النفط عند البدء بعمليات استثمار شركة نفط البصرة، وفي حقول نفط الموصل[3].

دفع ذلك نوري السعيد إلى زيادة اتصالاته مع القائم بالأعمال الأمريكي مُوز بهدف حمل الحكومة الأمريكية على دعم موقفه في حث شركة نفط العراق لزيادة إنتاجها من النفط العراقي، فقد أعرب نوري السعيد في لقاءٍ مع مُوز في 13 يناير 1947 عن قلقه بشأن المعلومات التي تشير إلى أن هناك زيادة كبيرة في إنتاج النفط من حقول السعودية وإيران، مما قد يؤدي إلى أن تقوم شركة نفط العراق بتخفيض إنتاجها من النفط العراقي،

(1) Ibid, p53.

(2) F.R.U.S 1949, Vol.VII, Record of Informd Anglo-Amercian Oil Talks, London, (Undated), pp.44 - 46.

(3) F.R.U.S. 1946, Vol.VII, Memorandum From the Secretary of State to the Charge in Iraq (Moose), Washington, December 28, 1946, pp.47 - 48.

وهذا يسبب خيبة أمل كبيرة بالنسبة إلى الحكومة العراقية التي كانت تتوقع الحصول على عائدات مالية أكثر من شركة نفط العراق، كما عبر نوري السعيد عن عدم ارتياحه لما تقوم به شركة نفط العراق في تنفيذ مد أنابيب قطرها (12) أنش لنقل نفط كركوك إلى شواطىء البحر المتوسط، حيث أنها ليست بذات الأهمية، إذا ما قورنت بأنابيب قطراها (30) أنش الموجودة في عبدان، والعربية السعودية[1].

وفي الوقت ذاته اطلع نوري السعيد القائم بالأعمال الأمريكي عن رغبته في أن تبادر المصالح الأمريكية في تلك الشركة إلى شراء حصة فرنسا والبالغة (23,75٪) من مجموع حصص الشركة، مما يجعل المصالح الأمريكية تتكافأ مع المصالح البريطانية في شركة نفط العراق، وهذا قد يساعد الأمريكيين على المشاركة في إدارة الشركة التي يسيطر على إدارتها البريطانيون، وأضاف نوري السعيد أن هذا الأمر قد تم دون صعوبة تذكر، لأنه ليس لفرنسا مصالح اقتصادية، أو سياسية ذات أهمية كبيرة في المنطقة وليس لديها (فرنسا) الخبرة الفنية في إدارة شركة كمثل شركة نفط العراق، ويعتقد نوري السعيد أيضاً أنه بالإمكان تعويض الفرنسيين عن حصتهم في الشركة بضمان تزويدهم بالنفط، وبسعر شراء رخيص[2].

ومهما يكن الأمر، فإن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بنفط الشرق الأوسط، جاء ضمن ازدياد أهمية نفط المنطقة بالنسبة لأقطار أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية. ويعود ذلك لأسباب عدة، منها:

1 ـ استمرار عمليات إعادة بناء ما دمرته الحرب العالمية الثانية.

(1) F.R.U.S 1947, Vol.V, Telegram from the Charge in Iraq (Moose) to the Secretary of State, Baghdad, January 13, 1947, pp.633 - 634.

(2) Ibid, p.634.

2 ـ وانخفاض الطاقة التصديرية للولايات المتحدة الأمريكية مع ظهور تكهنات حول انخفاض نسبة الإضافة إلى الاحتياطي، ورغبة الحكومة الأمريكية في الاحتفاظ بنفطها الداخلي للمستقبل.

3 ـ رخص كلفة استخراج النفط في منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي كان من شأنه أن يضمن ربحاً أكبر للشركات الأمريكية المساهمة في الإنتاج[1].

لذا، فقد ازداد الطلب على نفط الشرق الأوسط، وكان الاعتقاد السائد في الولايات المتحدة الأمريكية أنها تحملت العبء الأكبر من امدادات جبهات القتال بالوقود في أثناء الحرب، وأن ذلك سيعرض احتياطيها الداخلي للاستنزاف في السنوات العشر القادمة، في الوقت الذي حافظت فيه بريطانيا على حقوقها النفطية في الشرط الأوسط[2]. وكان نجاح المشروع الذي أعلنه مارشال وزير الخارجية الأمريكية في 5 يونيو 1947 لإعمار أوروبا، يتوقف إلى حد كبير على نفط الشرق الأوسط[3].

ومن الجدير بالذكر، أنه في أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية لم يكن نفط الشرق الأوسط في تلك الفترة ضرورياً بالنسبة إلى الاقتصاد الأمريكي، ولكنه كان مناسباً بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية لتأمين تدفق ثابت من النفط من المنطقة، وإرساله إلى أوروبا حيث كانت الفائدة منه تعود بشكل غير مباشر على الاقتصاد القومي الأمريكي[4].

في غضون ذلك، تم الاتفاق مبدئياً بين الولايات المتخدة الأمريكية،

(1) نوري عبد الحميد خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق، ص343.

(2) المرجع نفسه، 344.

(3) F.R.U.S 1948, Vol.V, Memorandum from the Secretary of State to the Secretary of Commerce (Sawyer), Washington, September 15, pp.45 - 47.

(4) بريسون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط، ص364.

وبريطانيا على إنشاء هيئة استشارية نفطية سميت (مجلس النفط الدولي) بهدف التنسيق فيما بينهما، والاتصال بصناعات النفط في كل مكان من أجل حل الخلافات التي تنشأ بين الطرفين حول قضايا النفط بدلاً من اللجوء إلى الحلول الفردية، وعدت الولايات المتحدة الأمريكية هذا الاتفاق بأنه يتلاءم مع سياستها الاقتصادية الخارجية[1].

من جهة أخرى، يلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تهدف من خلال تنسيق علاقاتها الاقتصادية مع بريطانيا المتعلقة بنفط الشرق الأوسط، إلى محاولة ممارسة الضغط على الجانب البريطاني من أجل تمكين الدول المنتجة للنفط من تحقيق تنمية اقتصادية، واجتماعية في أقطارها، فقد تضمنت الاتفاقية المعدة للمصادقة عليها من قبل الكونغرس الأمريكي مبادىء أساسية تنظم العلاقة بين لندن، وواشنطن فيما يخص الامتيازات النفطية المطروحة في المنطقة[2].

جاء هذا متزامناً مع تصاعد مطالبة الرأي العام في العراق للحكومة العراقية في إعادة النظر في امتيازات شركات النفط العاملة في العراق لما فيها من غبن فاحش لحقوق العراق، فقد طالب في 10 فبراير 1949 عدد من أعضاء مجلس النواب الحكومة العراقية برفع هذا الغبن، وتعديل معدل النفط المستخرج من العراق سنوياً[3]. كما دعوا إلى تحديد حد أدنى لما يصدر من كل منطقة من مناطق الامتيازات الموجودة في العراق، بحيث لا يقل المجموع عن ثلاثين مليون طن سنوياً، والمباشرة بالتصدير من منطقتي البصرة،

---

(1) F.R.U.S 1947, Vol.V, Memorandum Prepared in the Department of State, Washington, pp.511 - 512.

(2) Ibid, Telegram from the Secretary of State to the Embassy in Iran, Washington February 13, 1947, p.645.

(3) «محاضر مجلس النواب»، الاجتماع لسنة 1948، ص562.

والموصل بأسرع وقت، ودعوا الحكومة العراقية أيضاً للسيطرة على المساحات غير المستثمرة من مناطق الامتيازات، وتحديد أسعار معقولة لبيع النفط للاستهلاك المحلي، وتعريف وظائف الشركة، وتعديل وضع ممثل الحكومة العراقية في مجلس إدارات الشركات، والاهتمام بالعمال العراقيين[1].

أما في مجال التبادل التجاري بين العراق، والولايات المتحدة الأمريكية، فقد سعى كلا الجانبين لتطوير علاقاتهما التجارية إذ شهدت سنوات ما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تعاوناً ملحوظاً في هذا المجال.

وقد أشار أحد التقارير الأمريكية إلى مدى التطور الذي حصل على قيمة التبادل التجاري بين بغداد وواشنطن، حيث ذكر أن قيمة التبادل بلغت بين (6 ـ 8) ملايين دولار سنوياً في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، ويعتقد الأمريكيون أن تجارتهم الخارجية مع العراق ستزداد بشكل أكبر في فترة ما بعد الحرب، إذ حصلت الشركات، والمؤسسات التجارية الأمريكية على أرباح ضخمة من عائدات استثمار النفط العراقي[2].

وفي هذا الإطار، فقد أعرب نوري السعيد رئيس الوزراء للجانب الأمريكي خلال زيارته برفقة الوصي عبد الإله إلى واشنطن في 28 مايو 1945، عن رغبة الحكومة العراقية في أن تبدي الحكومة الأمريكية اهتماماً أكبر بتشجيع الشركات، والمؤسسات الأمريكية على زيادة التبادل التجاري مع العراق، كما أكد نوري السعيد حاجة العراق لشراء العديد من المعدات، والتجهيزات الأمريكية، لكن عدم توفر رصيد مالي يكفي من الدولار الأمريكي لدى

(1) نوري عبد الحميد خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق، ص348 ـ 349، «صوت الأهالي»، 2 مارس 1949.

(2) Harry S.Truman Library, Papers of Mary S.Truman White House, Central Files Confidential Files, pp.4 - 6.

العراق، قد يؤدي إلى عدم تمكن العراق من استيراد تلك المواد من الأسواق الأمريكية، وكان نوري السعيد يأمل من ذلك أن تزداد القدرة الشرائية للعراق بالدولار اعتماداً على ما قد تبديه الحكومة الأمريكية من تعاون في تقديم مساعدة مالية للعراق تمكنه من تجاوز هذه العقبة التي تواجه زيادة التبادل التجاري بين البلدين[1].

ورحب المسؤولون الأمريكيون بما عرضه نوري السعيد في ذلك الاجتماع، إذ أكدوا له، أن الولايات المتحدة الأمريكية تشارك العراق رغبته في تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين، مؤكدين أن ذلك يعتمد أساساً على تحسين التسهيلات الاقتصادية بين الحكومتين العراقية والأمريكية[2].

وعليه فقد وصلت إلى بغداد في 27 مايو 1946 بعثة من وزارة الخارجية الأمريكية لدراسة أوضاع الزراعة في العراق، والوقوف عن كثب على مدى إمكانية مساهمة الشركات الأمريكية في تطوير المشاريع الزراعية فيه، وقد تجولت البعثة الأمريكية في أنحاء العراق الشمالية والجنوبية، قبل أن تغادر إلى إيران[3].

كما أبدى الأمريكيون استعدادهم لتقديم المساعدات المالية، والفنية بالاشتراك مع البريطانيين في تنفيذ الكثير من المشاريع الاقتصادية في العراق[4]، وبدعم من الحكومة الأمريكية وعد البنك الدولي بدراسة موضوع تسهيل منح الحكومة العراقية قرضاً مالياً بقيمة (25) مليون دولار، والذي سبق

---

(1) F.R.U.S. 1945, Vol.VIII, Memorandum of Conversation, by the Acting Secretary of State, Washington, May 29, 1945, p.50.

(2) Ibid, p.51.

(3) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج7، ص16.

(4) م.و.خ.ع.، رقم الملف ع، 1326، 237، 13، برقية من محمد فاضل الجمالي إلى وزارة الخارجية في 23 مايو 1947.

وأن تقدمت بطلبه الحكومة العراقية من الحكومة الأمريكية في 25 ابريل 1947[1].

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن تجارة العراق الخارجية قد تأثرت كغيرها من دول المنطقة بنتائج الحرب العالمية الثانية، وبدا هذا واضحاً خصوصاً في السنوات الأربع التي أعقبت نهاية الحرب، حيث كانت حاجة العراق ملحة إلى مختلف أصناف السلع، تلك الحاجة التي نشأت عن الحرمان في أثناء سنين الحرب، لذلك ارتفعت قيم الاستيرادات بقفزات هائلة فيما كانت في سنة 1945، (18,2) مليون دينار، أصبحت في سنة 1946 (26,1) مليون دينار، وفي سنة 1947 بلغت (35) مليون دينار)، حتى وصلت إلى أقصى ارتفاع لها في سنة 1948 إذ بلغت (36,7) مليون دينار[2].

وفي ظل هذه الظروف كان يؤمل أن تتسع آفاق التعاون الاقتصادي بين العراق، والولايات المتحدة الأمريكية ولكن دعم العراق الواضح للقضية الفلسطينية، ولا سيما في حرب 1948، دفع الحكومة الأمريكية إلى التردد في تقديم المساعدة المالية، والاقتصادية إلى العراق مما أدى إلى تعثر إحراز تقدم واضح على صعيد تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

وقد ورد في تقارير وزارة الخارجية الأمريكية ما يؤيد هذه الحقيقة، فقد علل القائم بالأعمال الأمريكي في بغداد دورز في برقية له إلى وزارة الخارجية الأمريكية في 8 أكتوبر 1948، تدهور الأوضاع الاقتصادية، بسبب انخفاض مستويات إنتاج الحبوب، وازدياد البطالة بين سكان المدن، الأمر الذي دفع الحكومة إلى طلب المساعدة المباشرة من الولايات المتحدة الأمريكية[3].

---

(1) المرجع نفسه، برقية من السفارة العراقية في واشنطن إلى وزارة الخارجية، الرقم 14/ 328 في 26 ابريل 1947.

(2) عبد الوهاب حمدي النجار، سياسة التجارة الخارجية في العراق، في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، بغداد، 1968، ص95.

(3) D.S Central Files, 890G 00/10 - 948, Telegram from the U.S Charge in Iraq to the Secretary of State Baghdad, October g, 1948.

وجاء رد الحكومة الأمريكية يتسم بالبرودة، والتردد مدعية أن هناك صعوبات تحول دون تقديم مساعدة مالية للعراق، كما تعتقد واشنطن بأن من الضروري أولاً ضمان التسوية السياسية للقضية الفلسطينية[1]. وانتقد وزير الخارجية العراقية علي جودت الأيوبي ذلك بشدة، إذ قال:

«إن فشل الولايات المتحدة الأمريكية في تقديم أية مساعدة اقتصادية ملموسة للعراق، يدل دلالة واضحة على عدم رغبة الأمريكيين في فصل قضية تقديم مساعدة مالية واقتصادية للعراق عن القضية السياسية لفلسطين»[2].

ونتيجة لهذا الانتقاد الشديد من العراق، وجهت الحكومة الأمريكية تعليمات جديدة لمندوبها الدائم في الأمم المتحدة جورج دلس (G.Dulles)، بخصوص تقديم المساعدة المالية للعراق، حيث أوصت، بتشجيع العراق على الاتصال بالبنك الدولي لطلب المساعدة المالية منه، بحجة أن موضوع القرض هو موضوع معقد، وأن الحكومة الأمريكية ليس في موقف تستطيع فيه تقديم مساعدة اقتصادية للعراق[3].

من الواضح أن الحكومة الأمريكية ربطت، في هذه الفترة، تطوير علاقاتها الاقتصادية مع العراق بحل القضية الفلسطينية طبقاً لما يتلاءم وسياستها المنحازة إلى جانب الصهاينة.

ومع ذلك فقد شهدت الفترة من 1945 ـ 1949 تبادلاً تجارياً في السلع،

---

(1) F.R.U.S 1948, Vol.V, Part 1, Telegram from the United State Representative to the United Nations (Dul les) to the Secretary of State, Paris, November 24, 1948, pp.206 - 207.

(2) D.S. Central Files 890G 00/10 - 3048, Telegram from the U.S Charge in Iraq (Dorse) to the Secretary of State, Baghdad, October 26, 1948.

(3) F.R.U.S 1948, Vol,V, Part 1, Telegram from the Acting Secretary of State to the United States Delegation at the United Nations General Assembly, at Paris, Washington, December 1, 1948, p.207.

والبضائع بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، حيث وجدت العديد من البضائع العراقية طريقها إلى الأسواق الأمريكية خلال هذه الفترة، فقد بلغ ما صدر من التمور العراقية إلى الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1947 حوالى 19611 طناً بقيمة 426,63 ديناراً، فيما ارتفع الرقمان في العام التالي إلى 111 و226، و819 و470 بالتتابع[1].

وجاء الصوف بعد التمر من حيث الأهمية التصديرية، حيث صدر إلى الولايات المتحدة الأمريكية وحدها في عام 1947 كمية بلغت (2,794) طناً قيمتها (372,349) ديناراً، إضافة إلى ذلك تعد الولايات المتحدة الأمريكية في الواقع المشتري الوحيد للمصارين من العراق، إذ صدر لها عام 1947 (1,097,818) مصراناً بقيمة (73,470) ديناراً، وتنفرد الأسواق الأمريكية بشراء محصول عرق السوس من العراق[2].

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية، كانت تعد من الأسواق المهمة للجلود العراقية، ولا سيما جلود المعز المدبوغة، ولكنها عمدت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى وقف شراء الجلود العراقية، وذلك على أثر إلغاء تدابير التموين، ورفضت المعامل الأمريكية استخدام الجلود العراقية لعدم عناية التجار بدباغتها، وبسبب رداءة نوعيتها، وأدى ذلك إلى منع تصدير الجلود كلياً إلى أسواق الولايات المتحدة الأمريكية[3].

كان العراق يستورد، بالمقابل الآلات، والمعدات، والأجهزة الكهربائية، والماكنات، والسيارات، والكثير من السلع الاستهلاكية التي تحتاجها الأسواق العراقية.

---

(1) «مجلة غرفة تجارة»، بغداد، الجزءان الخامس والسادس، مايو ويونيو 1950، السنة الثالثة عشرة، بغداد، ص290.

(2) «لواء الاستقلال»، 16 فبراير 1950.

(3) «مجلة غرفة تجارة»، بغداد الجزء السابع، سبتمبر 1949، السنة الثانية عشرة، بغداد ص330؛ «لواء الاستقلال» 1 أكتوبر 1947.

ويبين الجدول الاحصائي التالي حجم الاستيرادات، والصادرات بين العراق، والولايات المتحدة الأمريكية، خلال الفترة 1945 ـ 1949 بالدينار العراقي[1].

السنة	قيمة الاستيرادات من الولايات المتحدة الأمريكية	قيمة الصادرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية	الترانسية عبر العراق البضائع الأمريكية
1945	3645530	95613	325847
1946	2207223	1171208	129768
1947	3342555	640289	181806
1948	357171	1049706	1349602
1949	3069821	458716	116744

يتبين من ذلك أن حالتي الاستيراد، والتصدير بين البلدين في هبوط مستمر خلال الفترة 1945 ـ 1949 مما يدل على أن حالة الفتور التي سادت العلاقات السياسية بين بغداد وواشنطن إبان تلك الفترة كان لها إنعكاس سلبي على التعاون الاقتصادي بين الطرفين.

وهكذا لم تشهد العلاقات العراقية الأمريكية للفترة الماضية (1945 ـ 1949) تطوراً ملموساً في المجال الاقتصادي، حسبما كان يتوقع له، لما تتمتع به الولايات المتحدة الأمريكية من إمكانيات اقتصادية كبيرة تمكنها أن تؤدي دوراً بارزاً في تحقيق مستوى أفضل على صعيد التعاون التجاري،

(1) وزارة التخطيط العراقية، دائرة الاحصاء المركزية، قسم التجارة الخارجية، ملخص المجاميع الاحصائية الخارجية من سنة 1927 إلى سنة 1960، مطبعة الحكومة، بغداد، 1961، ص11 ـ 10، ص22 ـ 25، ص44 ـ 45.

والمالي مع العراق، وربما يعزى ذلك إلى أسباب عدة، منها: ضعف إمكانيات العراق الاقتصادية، والتي قد لا تشجع على حدوث تقدم بارز في مجال التعاون الاقتصادي مع الولايات المتحدة الأمريكية، وكان لبريطانيا السبق في فرض نفوذها على تجارة العراق الخارجية، كما ذكر سابقاً، لاختلاف وجهات النظر بين العراق، والولايات المتحدة الأمريكية بخصوص القضية الفلسطينية.

انعكس هذا التعثر في مجال تطوير العلاقات الاقتصادية بين العراق، والولايات المتحدة الأمريكية سلباً على التعاون الثقافي والعلمي بينهما خلال هذه الفترة، فجاء التعاون في هذا المجال محدوداً، إذ اقتصر على إرسال بعثات علمية من الطلاب العراقيين للدراسة في الجامعات الأمريكية بأعداد محدودة أخذت تزداد سنة بعد أخرى مع تطور العلاقة بين الطرفين فقد بلغ عدد أعضاء البعثة العلمية لعام 1945، بما فيهم الذين يدرسون بمساعدة وزارة المعارف العراقية (135) عضواً، موزعين على الدول التي يدرسون فيها، فقد بلغ عدد الذين أرسلوا منهم للدراسة في الجامعات الأمريكية في ذلك العام (1945 ـ 1946) (13) طالباً، منهم: عشرة ذكور، وثلاث إناث[1] في حين بلغ عدد الطلاب الذين أرسلوا ضمن البعثة العلمية لسنة 1946 ـ 1947 إلى الولايات المتحدة الأمريكية (75) طالباً من مجموع (114) أرسلوا إلى دول أخرى[2]. أما عدد الطلاب الذين أرسلوا للدراسة في الجامعات الأمريكية، والدول الأخرى للسنة نفسها فقد بلغ (360) طالباً موزعين كالتالي:

---

(1) «التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة 1944 ـ 1945»، من منشورات وزارة المعارف، مطبعة الحكومة، بغداد، 1946، ص101.

(2) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 321120/5، كتاب وزارة المعارف إلى وزارة الخارجية العراقية في 25 يوليو 1946، وثيقة 30؛ «التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة 1946 ـ 1947»، من منشورات وزارة المعارف، مطبعة الحكومة، بغداد، 1947، ص129.

أولاً: أرسل (45) طالباً من خريجي الدراسة العالية في الحقوق، ودار المعلمين العالية، والصيدلة، والطب، والآداب، والهندسة، للدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا وفرنسا، وسويسرا ومصر.

ثانياً: أرسلت وزارة المعارف (265) طالباً من خريجي الدراسة الاعدادية للدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وفرنسا.

ثالثا: أرسل (50) طالباً من خريجي الدراسة المتوسطة للدراسة في الجامعات الأمريكية والبريطانية والسورية واللبنانية[1].

أما بالنسبة إلى عدد طلاب البعثة العلمية التي أرسلتها وزارة المعارف إلى الولايات المتحدة الأمريكية، للعام الدراسي 1947 ـ1948، فقد بلغ (83) طالباً منهم (67) ذكوراً، و(16) إناثاً، من مجموع (258) طالباً أرسلوا في العام ذاته للدراسة في بريطانيا، وإيطاليا وفرنسا، ولبنان ومصر[2].

بينما بلغ عدد طلاب بعثة عام 1948 ـ 1949، (86) طالباً أرسلوا للدراسة في الجامعات الأمريكية منهم (76) ذكوراً، و(10) إناثٍ، من مجموع (180) طالباً أرسلوا إلى لبنان، ومصر، وبريطانيا، وفرنسا، وسويسرا، إضافة إلى ذلك، وافقت وزارة المعارف على سفر (12) طالباً للدراسة في الجامعات الأمريكية الخاصة من مجموع (60) طالباً أرسلوا بالطريقة نفسها إلى دول أخرى[3]. وأخيراً نجمل ما تقدم ذكره من أعداد طلاب البعثات العلمية العراقية الذين أرسلوا من قبل وزارة المعارف للدراسة في الجامعات الأمريكية للفترة 1945 ـ 1949 وفق الجدول التالي:

(1) المرجع نفسه، ص131.

(2) «التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة 1947 ـ 1948»، من منشورات وزارة المعارف، مطبعة الحكومة، بغداد، 1948، ص106.

(3) «التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة 1948 ـ 1949»، مطبعة الحكومة، بغداد، 1951، ص140 ـ 145.

السنة	ذكور	إناث	المجموع
1945 ـ 1946	13	—	13
1946 ـ 1947	75	—	75
1947 ـ 1948	67	16	83
1948 ـ 1949	76	10	86
1949 ـ 1950	82	12	94
المجموع	**313**	**38**	**351**

في غضون ذلك دعت المفوضية العراقية في واشنطن وزارة المعارف في 11 يونيو 1946 الموافقة على تعيين ملحق ثقافي يتولى شؤون الطلاب العراقيين في الجامعات الأمريكية، ولكي يستطيع أن يكون حلقة اتصال قوية بين المفوضية العراقية، والأوساط العلمية، والجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية[1]، لكن وزارة المعارف ردت بالرفض على طلب المفوضية العراقية في واشنطن في 12 يوليو 1946، مؤكدةً عدم ضرورة تعيين ملحق ثقافي في واشنطن[2].

ومن جهة ثانية فقد أعارت الولايات المتحدة الأمريكية (10) مدرسين للتدريس في المعاهد العراقية على ملاك التعليم العالي في سنة 1945[3].

وعن نشاط البعثات الأثرية الأمريكية في العراق، فقد أجازت مديرية

(1) د.ك.و.، الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة المعارف، رقم الملف 32120/ 5، البعثات إلى أمريكا، مذكرة المفوضة العراقية في واشنطن، الرقم 18 في 11 يونيو 1946.

(2) المرجع نفسه، كتاب وزارة المعارف إلى وزارة الخارجية في 12 يوليو 1946.

(3) «التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة 1944 ـ 1945»، مطبعة الحكومة، بغداد، 1946، ص118.

الآثار القديمة في عام 1946 البعثة الأثرية الأمريكية المشتركة من جامعة بنسلفانيا، وجامعة شيكاغو بالتنقيب في أطلال مدينة (نفر) في عفك[1].

وقامت بعثة أمريكية تابعة للمعهد الشرقي في جامعة شيكاغو بتنقيبات في كركوك في موقعين يعرفان بـ(تل مطارة) و(تل جرمو)، فعثرت فيهما على آثار من أطوار عصور ما قبل التاريخ. وكشف في (تل جرمو) عن آثار قديمة جداً يظن أنها من بداية العصر الحجري المتأخر، الذي حدث فيه أعظم انقلاب في تطور الإنسان، وهو انتقاله إلى عهد الزراعة، وتدجين الحيوان[2].

وقد ألفت بعثة مشتركة في نهاية عام 1948 من الهيئة العلمية لمتحف جامعة بنسلفانيا، والمعهد الشرقي للدراسات الشرقية لغرض استئناف التنقيب في موقع مدنية نفر، والتي كانت مدينة سومرية، وبالفعل قامت البعثة بحفريات أولية في بداية عام 1949[3].

مع ذلك شهدت بداية فترة الخمسينات تطورات سياسية مهمة اتسمت بتصاعد وتيرة الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، وطرح مشاريع الدفاع عن المنطقة، والأحلاف الغربية، كان لها تأثير كبير على تطور مسار العلاقات بين العراق، والولايات المتحدة الأمريكية.

(1) تقع مدينة (عفك) حالياً جنوب شرق محافظة القادسية، راجع: «التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة 1946 ـ 1947»، ص132 مطبعة الحكومة، بغداد، 1948، ص132.

(2) «المعلم الجديد» (مجلة)، الجزء الأول، السنة الثانية عشرة، تنقيبات البعثات الأجنبية في العراق»، بغداد 1948، ص189.

(3) المرجع نفسه، ص190؛ للاطلاع ينظر: الخريطة رقم(1).

الفصل الثالث:

العلاقات العراقية ـــ الأمريكية في ظل توتر العلاقات الدولية وسياسة الأحلاف الغربية (1950 ـ 1955م)

أولاً: السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والأحلاف الدولية

شهد النصف الأول من العقد السادس من هذا القرن (1950 ـ 1955) توتراً واضحاً في العلاقات الدولية، لازدياد حدة الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي بزعامة الاتحاد السوفييتي، والغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية. وظهر ذلك واضحاً في محاولة بسط سيطرتهما على مناطق النفوذ، وكانت منطقة الشرق الأوسط تحظى باهتمام الطرفين، غير أن شعوراً بالكراهية والعداء لدول المعسكر الغربي ساد المنطقة العربية بسبب التأييد الواسع، والمكشوف لقيام الكيان الصهيوني في الأرض العربية في فلسطين، وللتاريخ الطويل للسيطرة البريطانية، والفرنسية، وغيرهما من القوى الأوروبية في الوطن العربي.

لذلك، خشيت الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، على مصالحها في منطقة الشرق الأوسط، وأخذت واشنطن تسعى من خلال سياستها تجاه المنطقة إلى تحقيق هدفين، هما:

1 ـ الحفاظ على المصالح الأمريكية الاقتصادية الحيوية في المنطقة العربية، ولا سيما بعد اكتشاف كميات كبيرة من النفط في منطقة الخليج العربي.

2 ـ الإفادة من أهمية المنطقة الاستراتيجية التي ظهرت في تصريح الرئيس

الأمريكي ترومان في 6 ابريل 1946، قائلاً: «إن منطقة الشرق الأوسط تعتبر منطقة اقتصادية، واستراتيجية في آن واحد»[1].

في ضوء ذلك أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تبدي اهتماماً خاصاً بالمنطقة العربية، وخشيت في الوقت نفسه أن يؤدي تصاعد الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي إلى وقوعها تحت الهيمنة السوفييتية، وتعززت هذه المخاوف بصورة أشد لما كانت تمتلكهُ الشركات الأمريكية من حصة كبيرة في نفط السعودية، فضلاً عن أهمية الصادرات الأمريكية التجارية الكبيرة إلى المنطقة، مما جعل الحكومة الأمريكية تهتم بحماية المنطقة من امتداد النفوذ السوفييتي إليها، وقد وضع ذلك الأمريكيين أمام مهمة خاصة حدد الدبلوماسيون البريطانيون العاملون في الشرق الأوسط أركانها الأساسية، على النحو الآتي:

أ ـ تقوية دول الشرق الأوسط اقتصادياً، وعسكرياً حتى تصبح قادرة على مقاومة التغلغل الشيوعي.

ب ـ تعزيز التأثير الأمريكي على حكومات دول المنطقة، ومحاولة تجنب الصراع معها.

ج ـ تعزيز قدرات دول الشرق الأوسط لتؤدي دوراً مهماً في الدفاع عن المنطقة[2]. وانطلاقاً من هذا التصور أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تبحث عن مشاريع ملائمة للتدخل في منطقة الشرق الأوسط، وتثبيت أقدامها فيها، وتمثلت أبرز هذه المشاريع، بما يأتي:

---

(1) Howard N., Harry, «The United Steates and the Problem of Turkish Straits A Reference Article», The Middle East Journal, Vol.I, No.1, January 1947.

(2) F.O. 371/98255 114343, Memorandum of Conference, of Her Majesty's Representatives in the Middle East, June 16, 1952.

أولاً: البيان الثلاثي عام 1950

اتفقت وجهات النظر بين الدول الغربية الثلاث (الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وفرنسا) على تأمين الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وتجميد الصراع العربي الصهيوني بعد فشل مساعي الصلح بين الجانبين، والحيلولة دون نشوب حرب جديدة، فعمدت إلى إصدار ما سمي بـ «البيان الثلاثي» المشترك في 25 مايو 1950 المتعلق بتسليح منطقة الشرق الأوسط، أي أن الدول الثلاث تعترف بحق الأقطار العربية، والكيان الصهيوني في الاحتفاظ معاً بمستوى معين للقوات المسلحة لحفظ أمنها الداخلي، والدفاع عن المنطقة ضد التهديدات الخارجية، وأيد البيان ضمان حدود الأقطار العربية والكيان الصهيوني[1].

كان البيان الثلاثي يهدف في الحقيقة إلى تحقيق، ما يأتي:

1 ـ إفساح المجال أمام الدول الغربية للتدخل في شؤون الأقطار العربية، وإبقائها مجزأة.

2 ـ إعادة تنظيم العلاقة بين بريطانيا، والأقطار العربية، لا سيما مصر والعراق إلى حد ما، بعد أن شهدت فتوراً وتباعداً، والحفاظ على مصالح الغرب الحيوية في المنطقة من خلال إنشاء منظمة إقليمية، تحت ستار الدفاع عنها ضد الخطر السوفييتي[2].

اتسمت ردود الفعل العربية تجاه البيان الثلاثي بالسخط الشديد، إذ اعتبر مساً بكرامة الأقطار العربية، كونه إقراراً صريحاً بوجود (إسرائيل) دولة قائمة

---

(1) J.C. Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East, A Documentary Record 1914 - 1956. Vol.II, Princeton: D. Van Nostrand Company, Inc, New York, 1956, pp.308 - 309.

(2) Ibid, pp.332 - 334.

في الشرق الأوسط[1]. لذا، فإن البيان قوبل بالمعارضة العربية فأصدر مجلس الجامعة العربية بياناً في 12 يونيو 1950 جاء فيه إن التصريح الثلاثي لا يحل المشكلة الفلسطينية، ولن يؤدي إلى تحسين العلاقات بين الأقطار العربية و(إسرائيل)، كما أن مسؤولية الدفاع عن المنطقة تقع على عاتق الأقطار العربية، وهي ترفض أي تدخل دولي في المنطقة خارج نطاق الأمم المتحدة[2].

أما في العراق تحديداً، فإن آراء مختلف الأوساط انصبت في محصلتها النهائية على انتقاد البيان الثلاثي على الرغم من وجود خلاف في وجهات النظر؛ فقد عدّ السفير العراقي في واشنطن موسى الشابندر البيان خطوة رجعية، وذلك في تقريره الخاص الذي بعثه إلى الخارجية في 6 يونيو 1950، ومما جاء فيه:

«إننا نعتقد أن هذا البيان إنما هو خطوة رجعية يعيد للذاكرة الأساليب الدولية التي كانت تتخذها الدول الاستعمارية في القرن التاسع عشر، باتفاقها فيما بينها حول بعض الدول الأخرى دون أخذ رأي هذه الدول، حتى أنها لا تعمد إلى إبلاغها، وبهذا أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية في عداد الدول الاستعمارية». وأضاف السفير العراقي: إن ممثلي الأقطار العربية في واشنطن أجمعوا على أنهم لا يعلقون أي أهمية على البيان الثلاثي، ولا يأملون خيراً من سياسة واشنطن تجاه المنطقة العربية[3].

لم يختلف موقف رئيس الوزراء توفيق السويدي عن ذلك، فقد انتقد

---

(1) جعفر عباس حميدي، العراق وسياسة الدفاع المشترك والأحلاف الغربية 1935 ـ 1958 «المؤرخ العربي»، (مجلة)، عدد 33 السنة الثالثة عشرة بغداد، 1987، ص79.

(2) عوني عبد الرحمن السبعاوي، العلاقات العراقية التركية 1932 ـ 1958، ص156.

(3) م.و.خ.ع.، رقم الملف 2846/ 2846/ 2، كتاب السفارة العراقية في واشنطن إلى وزارة الخارجية العراقية، الرقم 39/ 160 في 6 يونيو 1950.

البيان الثلاثي، موضحاً بأن الهدف من ورائه هو خدمة مصالح الكيان الصهيوني، والتدخل في شؤون الأقطار العربية[1]. وبعث السويدي مذكرة بهذا المعنى إلى السفارة البريطانية في بغداد، تؤكد تحفظات العراق تجاه نقاط محددة وردت في البيان[2].

بينما رأى نوري السعيد وبعض الساسة العراقيين بأن الرد على البيان المذكور يجب أن يتضمن شرطاً، في حالة قبول الأقطار العربية بما جاء فيه، يلزم الدول الثلاث (الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وفرنسا) باستخدام نفوذها في هيئة الأمم المتحدة من أجل الحفاظ على فلسطين دولة مستقلة، وأن تسعى لإيجاد حل مناسب لقضية اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لمبادىء الأمم المتحدة[3].

وتؤكد الوثائق الأمريكية بأن الحكومة العراقية لم تكن راغبة في التوقيع على بيان الجامعة العربية السابق الذكر، لو لم تتعرض لضغوط من المعارضة العراقية التي وقفت ضد البيان الثلاثي، كما أن مجلس النواب العراقي كان غير مقتنع بموقف الحكومة هذا، ولم تثمر محاولة السويدي في إقناع المجلس بأنه ليس بمقدور الحكومة اتخاذ أي موقف جديد نحو البيان الثلاثي[4].

أما الرأي العام العراقي، فقد استمر على موقفه المعارض للبيان، وتعرضه للتكتلات الدولية، ومواقف الدول العربية الرسمية منها. فقد هاجمت جريدة «صدى الأهالي» الناطقة باسم «الحزب الوطني الديمقراطي» مساومات

(1) علي محافظة، العلاقات الأردنية ـ البريطانية من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة 1921 ـ 1957، بيروت، 1973، ص134.

(2) مؤيد إبراهيم الونداوي، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية 1944 ـ 1958، ص118.

(3) D.S. Central Files, 787.00/2 - 1250, Secret Airgram from U.S Embassy in Baghdad to the Secretary of State, July 12, 1950.

(4) Ibid

الحكومات العربية مع الدول الغربية في هذا الشأن[1]. كما نشرت الجريدة ذاتها تصريحاً لرئيس الحزب كامل الجادرجي كان قد أدلى به لمندوب جريدة «المصري» القاهرية حول موقف العرب من الكتلتين الغربية والشرقية، أكد فيه: ضرورة التزام الأقطار العربية بفكرة الحياد بين الكتلتين[2].

أدركت القوى السياسية في العراق أن الولايات المتحدة الأمريكية، والدول الغربية الكبرى كانت ترغب من بداية 1950 في اشتراك أقطار الشرق العربي بترتيبات عسكرية، إذ أن الغرب لم يقطع الأمل بأن يفرض كامل سيطرته على ثروات العرب، ولا سيما النفط، وبالتالي تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية، والدول الغربية من إشراك الأقطار العربية في الصراع ضد الاتحاد السوفييتي[3]، دون أن تكون لهم في ذلك الصراع أي مصلحة تقتضي منهم التورط فيه.

ومن الواضح أن بريطانيا كانت تهدف من وراء البيان الثلاثي، أن تجد مخرجاً من المأزق الذي وجدت نفسها فيه بالنسبة إلى علاقاتها مع بعض الأقطار العربية، كالعراق، ومصر، وفي الوقت نفسه إلى تقوية الدفاع عن المنطقة، وربما أدى الأمر في نهاية المطاف إلى جمع كل الأطراف في منظمة إقليمية للدفاع عنها[4].

عدت الأوساط الرسمية في الاتحاد السوفييتي البيان الثلاثي بأنه يمثل في الحقيقة مساً بسيادة الأقطار العربية، وبحقوقها الوطنية[5]، ورأت فيه أداة

---

(1) «صدى الأهالي»، (جريدة)، بغداد، 16 سبتمبر 1950.

(2) المرجع نفسه، 18 يناير 1951.

(3) Hanna Batatu, The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq, New Jersey, 1978, p.679.

(4) أحمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة الأمريكية والمشرق العربي، ص88.

(5) جعفر عباس حميدي، العراق وسياسة الدفاع المشترك والأحلاف الغربية 1958، ص77.

لضرب حركة التحرر الوطني في الشرقين الأدنى، والأوسط، وبالتالي تهديداً مباشراً للاتحاد السوفييتي، لذا لا غرو أن احتجت موسكو بقوة ضد البيان الثلاثي[1].

هكذا فشل البيان الثلاثي في تحقيق ما كان مرجواً منه، بل أضاف عاملاً جديداً إلى عوامل حقد العرب على الولايات المتحدة الأمريكية، والغرب، على أساس أنه تضمن الاعتراف بإسرائيل[2].

ثانياً: مشروع قيادة الشرق الأوسط 1951

على الرغم من إخفاق الولايات المتحدة الأمريكية، والدول الغربية في الحصول على التأييد المطلوب «للبيان الثلاثي» فإنه كان يمثل بداية لسلسلة من المشاريع الغربية «للدفاع» عن الشرق الأوسط في الفترة ما بين 1950 ـ 1954.

يمكن إرجاع إخفاق الغرب في مساعيه للتعاون مع العرب إلى عدم تفهمه للمطامح القومية العربية، وللقلق العربي الناجم عن قيام الكيان الصهيوني، أو حاجة الأمة العربية إلى إقامة أي نوع من الاتحاد، أو التعاون العربي لدرء الأخطار الخارجية، إذ لم ينظر الغرب إلى منطقة الشرق الأوسط إلا من خلال الاهتمام بمصالحه فقط، وعدّها جزءاً متمماً لسياسته، وميداناً ملحقاً بميادين الحرب الباردة التي كان يخوضها مع الاتحاد السوفييتي[3].

على هذا الأساس سعت الدول الغربية إلى تنسيق مواقفها، وسياستها إزاء المنطقة، وبدت السياسة الأمريكية أكثر انسجاماً مع توجهات السياسة البريطانية في المنطقة العربية، ولعل ما صدر عن مؤتمر الممثلين السياسيين

---

(1) «Sssri Arabskie Strani 1917 - 1960. Documenti i Materilis, Moscow, 1961, p.5.

(2) أحمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة الأمريكية والمشرق العربي، ص88.

(3) Sir Anthony Eden, The Memoirs of the Rt.Hon Sir Anthony Eden, Cassell, London, 1960, pp.248 - 250.

الأمريكيين الذي عُقد في استانبول في 8 مارس 1951 من قرارات تظهر بوضوح مدى اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون، والتفاهم مع الدول الغربية، ومنها بريطانيا، بشأن إقامة مشاريع «للدفاع» عن المنطقة[1].

كان الهاجس المسيطر على تفكير المسؤولين البريطانيين، هو كيفية ضمان اتفاقية دفاع جديدة مع الحكومة المصرية تعطي لبريطانيا القدرة على القيام بإجراءات التخطيط للدفاع عن الشرق الأوسط، لأن مصر كانت ترفض المساومة، أو الحل الوسط في قضية الجلاء الفوري لجميع القوات البريطانية عن قاعدة السويس[2].

وأبدت الولايات المتحدة الأمريكية تعاوناً جاداً مع بريطانيا لإخراج فكرة مشروع قيادة الدفاع عن الشرق الأوسط إلى حيز الواقع، ومن أجل ذلك جرت في صيف سنة 1951 محادثات مكثفة بين الجانبين بغية التوصل إلى صيغة جديدة للدفاع عن المنطقة تحظى بقبول مصر، ودول المنطقة، وقد أرادت الحكومة البريطانية من خلال هذا ضمان:

1 ـ إنشاء منظمة عسكرية قادرة على الدفاع عن الشرق الأوسط.

2 ـ تعاون دول الشرق الأوسط في الدفاع عن المنطقة.

3 ـ تعهد الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم الدعم للدفاع عن المنطقة.

4 ـ اشتراك الحكومة المصرية في قيادة الدفاع، كوسيلة لحل الخلاف بين الحكومتين المصرية، والبريطانية إزاء قاعدة السويس[3].

---

(1) م.و.خ.ع.، الملف ش/ 1121/ 1121/ 6، كتاب االقنصلية العراقية في استانبول إلى وزارة الخارجية، في 8 مارس 1950.

(2) F.O. 371/91184, Memorandum of Conversation, Between the Secretary of State and Mr.George Mchee, April 3, 1951.

(3) AL-Windawi, Anglo-Iraqi Relations 1945 - 1958, pp.208 - 210

في ضوء ذلك اقترحت كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وفرنسا، وتركيا في 13 أكتوبر 1951، إقامة قيادة عليا للحلفاء في الشرق الأوسط، ودعت هذه الدول الأربع مصر بمذكرة رسمية قدمت إلى وزارة الخارجية المصرية لتكون عضواً مؤسساً في مشروع قيادة الدفاع عن الشرق الأوسط[1]، بعد أن أقدمت الحكومة المصرية على إلغاء معاهدة 1936 في 8 أكتوبر 1951، وأيدت كل من استراليا، ونيوزيلندا، واتحاد جنوب أفريقية تلك المقترحات، ثم قدمت الدول الأربع مذكرة تفسيرية إلى كل من حكومات الأردن، والعراق، والعربية السعودية، وسوريا، ولبنان، وإسرائيل[2].

وهكذا ضمنت بريطانيا بموجب المشروع الجديد اشتراك الولايات المتحدة الأمريكية في موضوع الدفاع، وتنمية القدرة القتالية في حماية الشرق الأوسط بالتعاون مع دول المنطقة، وحل أزمة السويس من خلال إسهام مصر في تلك القيادة، هذا فضلاً عن أن موافقة مصر كانت تعني، في نظر الغرب، ضمان اشتراك الأقطار العربية تباعاً في هذا المشروع الجديد[3].

في غضون ذلك أصدرت الدول الأربع، في 10 نوفمبر 1951 بياناً، أعلنت فيه قيام القيادة العليا للدفاع عن الشرق الأوسط، وقد تضمن البيان الأمور الآتية:

1 ـ إن الدفاع عن الشرق الأوسط أمر حيوي للعالم الحر، وإن الدفاع ضد العدوان الخارجي يكفل فقط عن طريق التعاون بين الدول التي يهمها الأمر.

---

(1) علي محافظة، العلاقات الأردنية ـ البريطانية، ص214، للاطلاع على نص مذكرة الدول الأربع ينظر:

American Foreign Policy (A.F.P.), 1950-1955, Vol.II, Basic Document, Washington, D.C.U.S, Government Printing Office, 1957, pp.2180 - 2182.

(2) للاطلاع على المذكرة التفسيرية راجع: راشد البراوي، مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1951، ص58 ـ 61.

(3) علي الدين هلال، أمريكا والوحدة العربية 1945 ـ 1982، بيروت 1989، ص108.

2 ـ إن هدف قيادة الشرق الأوسط هي مساندة الدول التي ترغب في الاشتراك في الدفاع عن الشرق الأوسط، وتنمية قابلية كل دولة كي تصبح قادرة على التصدي لأي عدوان خارجي، وأن هذه القيادة لا تتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.

3 ـ إن تحركات القوات الموضوعة تحت تصرف القائد العام للشرق الأوسط داخل أراضي الدول المشتركة في الدفاع عن الشرق الأوسط تتم بعد موافقة الدول المعنية، طبقاً لاستقلالها وسيادتها[1].

ويبدو أن بريطانيا كانت تأمل من مشروع قيادة الدفاع، في حالة قبوله من الأقطار العربية، أن يكون بديلاً عن المعاهدات الثنائية منها البريطانية ـ العراقية سنة 1930، والبريطانية ـ المصرية سنة 1936، حتى يتسنى لها الإبقاء على ما تضمنه من نصوص وتسهيلات بغية الحفاظ على نفوذها هناك.

لكن الحكومة المصرية بادرت إلى رفض مقترحات الدول الأربع على أساس أنها خلت من أي إشارة إلى جلاء القوات البريطانية من قاعدة السويس، وبهذا الصدد أوضح وزير خارجية مصر، قائلاً: «إن مقترحات الدول الأربع لا ترمي إلى تخفيض القوات الأجنبية التي تحتل مصر في وقت السلم، ولكن ترمي بالعكس إلى زيادة هذه القوات في منطقة معينة كما هو الحال بالنسبة إلى معاهدة 1936، بل تلزم مصر بقبولها، وتقديم التسهيلات، والمساعدات التي يطلبونها في جميع أراضيها، سواء في وقت الحرب، أو في وقت السلم»[2].

وجهت مصر بهذا ضربة موجعة لمشروع قيادة الدفاع، لأن إنشاء مثل هذه القيادة المقترحة بالنسبة للدول الأربع ما كان بوسعه أن يكون أمراً ميسوراً، أو ذا جدوى دون اشتراك مصر نظراً إلى أهمية موقعها الاستراتيجي،

---

(1) للاطلاع راجع:

A.F.P., 1950 - 1955, Vol.II, Basic Document, pp.2185.

(2) راشد البراوي، مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط، ص62.

ومواردها البشرية، والاقتصادية الكبيرة[1]. وقد أعربت الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا عن أسفهما لرفض مصر مشروع قيادة الذفاع عن الشرق الأوسط، لأن ذلك قد يؤدي إلى رفض المشروع من جميع الحكومات العربية في الجامعة العربية[2]. وقد اتضح هذا بشكل جلي، حينما أبدت الحكومة العراقية ترددها في اتخاذ موقف صريح من مشروع قيادة الدفاع قبل إعلان مصر موقفها الرسمي منه، وربما كانت الحكومة العراقية تود لو أن المشروع تمت مناقشته مع العراق أولاً، ولكنها أخفت ذلك، أغلب الظن، بسبب خشيتها من المعارضة الحزبية، والشعبية العراقية.

وبالفعل قوبلت الدعوة لقيام قيادة الدفاع عن الشرق الأوسط في العراق بمعارضة شعبية واسعة، عبرت عنها الأحزاب السياسية في بياناتها، والصحافة الوطنية في تعليقاتها التي دعت فيها إلى الحياد في الصراع الدولي الدائر، وقد استقطبت هذه الدعوة الجماهير الشعبية الواسعة، وحددت الحركة الوطنية أهدافها، بالأمور الآتية:

1 ـ إلغاء المعاهدة العراقية ـ البريطانية 1930.

2 ـ جلاء القوات الأجنبية عن العراق جلاء تاماً.

3 ـ رفض مشروع قيادة الدفاع عن الشرق الأوسط.

4 ـ تحريم الدعاية للحرب، وإفساح المجال أمام المنظمات الوطنية لممارسة نشاطها في سبيل السلام والاستقلال[3].

وأعربت الأحزاب المُعارضة والصحف العراقية، عن تنديدها بمشروع قيادة الدفاع، حيث نظم «الحزب الوطني الديمقراطي»، و«حزب الجبهة

---

(1) «الأهرام» (جريدة)، القاهرة، 10 دسمبر 1950.

(2) AL-Windawi, Anglo-Iraqi Relations 1945 - 1958, p.208.

(3) «لواء الاستقلال»، 8 نوفمبر 1951.

الشعبية» مهرجاناً خطابياً في أواخر شهر أكتوبر 1951 لدعم نضال الشعب المصري، والتنديد بالأحلاف الاستعمارية[1]، ونبهّت جريدة «صدى الأهالي» إلى أن هناك خطوة جديدة عزمت حكومة واشنطن على القيام بها تنفيذاً لجزء من المشروع تمهيداً لعرضها على (إسرائيل) كمشروع معاهدة عسكرية للتعاون المتبادل بينهما على أن تكون ثنائية، كخطوة على طريق تنفيذ المشروع[2].

وفندت جريدة «اليقظة» المزاعم الغربية التي تقول: إن هناك غزواً سوفييتياً محتملاً قد تتعرض له الأقطار العربية، إذ قالت: «إن المعتدي على الشرق الأوسط والأقطار العربية بصورة خاصة هم البريطانيون، والأمريكيون، والفرنسيون، والصهاينة، فمشروع قيادة الدفاع عن الشرق الأوسط ليس دفاعاً في الحقيقة عن الشرق الأوسط والعرب، وإنما يهدف للدفاع عن المصالح الغربية»[3].

ودعا بعض من الساسة العراقيين المعروفين بعدائهم للغرب، الحكومة العراقية، والحكومات العربية إلى عدم قبول مثل هذه المشاريع التي تهدف بالدرجة الأولى إلى حماية المصالح الغربية في المنطقة، وفي ذلك قال طه الهاشمي: «إن الدفاع المشترك أسلوب استعماري جديد أُريد به ذرُّ الرماد في العيون، بغية ربط الدول الصغيرة بعجلة الدول الكبرى ذات المصالح الاستعمارية، وإنه ليس سوى حلقة في سلسلة من أشكال السيطرة الاستعمارية في الاحتلال المباشر خلال القرن التاسع عشر إلى الحماية إلى الانتداب، ثم الدفاع المشترك»[4].

وأطلق محمد رضا الشبيبي على المشروع تسمية «الاحتلال

(1) «الجبهة الشعبية» (جريدة)، بغداد، 31 أكتوبر 1951.
(2) «صوت الأهالي»، (جريدة)، بغداد 3 ديسمبر 1951.
(3) «اليقظة»، 11 أوغست 1952.
(4) «الجبهة الشعبية»، 10 مارس 1952.

المشترك»[1]، في حين حذر كامل الجادرجي الأقطار العربية من القبول بمشروع قيادة الدفاع، إذ أن القبول به سيجعل من الأقطار العربية حليفة (لإسرائيل)[2]. كما أشار السياسي المعروف محمد صديق شنشل في مقال له بعنوان «اللصوص يقررون الدفاع عنا» إلى أن مشروع قيادة الدفاع سبق وأن تضمنت بداياته الأولى المادة الثالثة من معاهدة بورتسموث 1948، وعادت بريطانيا ثانية لعرض المشروع الدفاعي بعد أن عجزت عن تصديق المعاهدة السابقة، لكن أشركت معها هذه المرة الولايات المتحدة الأمريكية[3]، وعلى الصعيد نفسه كتب صادق البصام مقالاً، بعنوان: «ولم نتحالف وعمن ندافع ولمن»، تساءل فيه عن السبب الذي يدعو العراق إلى التحالف مع بريطانيا التي وقفت باستمرار ضد مصالح العراق، والأقطار العربية، وأضاف البصام، أنه لا يوجد: «سبب واحد يدفعنا إلى تأييد البريطانيين من جديد»[4].

وقد دفع الموقف الشعبي هذا الحكومة العراقية إلى الإعلان عن رفضها رسمياً لقيادة الدفاع عن الشرق الأوسط[5].

من جانب آخر، أثار نشاط الدول الأربع، ومساعيها لربط أقطار المنطقة بمشاريع دفاعية غربية، الاتحاد السوفييتي الذي عَدَّ مشروع قيادة الدفاع خطراً يهدد مصالحه في المنطقة، لذلك سارع في إرسال مذكرة تنبيه إلى الحكومة العراقية، والحكومات العربية الأخرى في 21 نوفمبر 1951، أكد فيها أن الهدف من قيام قيادة الدفاع المشترك، هو: خدمة للاستعدادات العسكرية للدول الاستعمارية، ولفت نظر الحكومة العراقية إلى أن اشتراكها في القيادة

---

(1) «الزمان»، 22 ديسمبر 1951.

(2) المرجع نفسه، 7 أكتوبر 1951.

(3) «لواء الاستقلال»، 29 مايو 1951.

(4) «الجبهة الشعبية»، 17 نوفمبر 1951.

(5) جعفر عباس حميدي، العراق وسياسة الدفاع المشترك والأحلاف، ص77.

المذكورة سيسيء إلى العلاقات القائمة بين العراق، والاتحاد السوفييتي، وإلى قضية السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط[1].

كما وجه الاتحاد السوفييتي في الوقت نفسه مذكرة شديدة اللهجة إلى الولايات المتحدة الأمريكية في 24 نوفمبر 1951، انتقد فيها مشروع قيادة الدفاع الذي يهدف إلى وضع أراضي، وموانىء دول المنطقة في خدمة المصالح الغربية، ورفض الاتحاد السوفييتي محاولة الدول الغربية للتلويح بخطر سوفييتي يهدد أمن دول المنطقة، واستقلالها، ويستوجب إقامة مثل هذا المشروع الدفاعي، مؤكداً أن هذا الخطر مجرد مزاعم غربية، وأنه محاولة لخداع الرأي العام لشعوب المنطقة، وصرف الانتباه عن الخطط العدوانية الحقيقية للدول الغربية[2].

وعلى أي حال، فإن توقيت عرض المقترحات الغربية الرباعية لم يكن مناسباً، فالعرب لم يعنهم كثيراً النزاع القائم بين الكتلتين الشرقية والغربية، ولا مزاعم الغرب الخاصة بالخطر السوفييتي، فمخاوف العرب الكبرى كانت في المقام الأول من الغرب نفسه. وقد أعرب أكرم الحوراني النائب الاشتراكي السوري في 22 أكتوبر 1951 عن المخاوف العربية، إذ قال: «إن مشروع الدفاع الغربي مشروع استعماري الغرض منه تقسيم الشرق الأوسط إلى مناطق نفوذ، وعلى الإنكليز، والأمريكان أن يختاروا بين صداقة العرب، وصداقة اليهود، فروسيا ليست عدواً لنا، وإنما أعداؤنا الدول الاستعمارية التي تحتل بلادنا وتؤيد إسرائيل ضدنا»[3].

ومن الجدير بالذكر أن مصر انتقدت مشروع قيادة الدفاع على أساس أنه

---

(1) د.ك.و.، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/ 5064، تقرير المفوضية العراقية في موسكو إلى وزارة الخارجية، الرقم 5/ 1/ 111 في 22 نوفمبر 1951.

(2) فؤاد المرسي، العلاقات المصرية ـ السوفييتية 1943 ـ 1956، ص106.

(3) علي محافظة، العلاقات الأردنية ـ البريطانية، ص217.

لم يعد إعداداً كافياً قبل عرضه على مصر، والأقطار العربية الأخرى، هذا ما أكده السفير المصري في واشنطن في 25 أكتوبر 1951، بقوله: «إن مصر لم تستشر قبل أن يُقدم لها المشروع»[1].

وعلى الرغم من التوافق الظاهر بين الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا في الأهداف في منطقة الشرق الأوسط، إلا أنه كانت هنالك خلافات حقيقية بينهما إزاء موضوع الدفاع عن المنطقة، فبريطانيا تدرك جيداً رفض الولايات المتحدة الأمريكية إرسال قوات أمريكية ولو بأعداد رمزية إلى مصر، إذ عُد مشروع قيادة الشرق الأوسط من وجهة نظر أمريكية أنه: «مجرد إجراء لسد الفجوة لوقف تآكل النفوذ البريطاني». في حين كانت بريطانيا تأمل ضم مصر، والعراق، والأردن كأعضاء مؤسسين إلى قيادة الدفاع عن الشرق الأوسط، بسبب مصالحها في هذه الدول، لكن الولايات المتحدة الأمريكية كانت ترى وجوب توجيه الدعوة إلى جميع دول المنطقة كأعضاء مؤسسين، وليس الأقطار العربية وحدها[2]. ووسط هذا الاختلاف في وجهات النظر اختفت فكرة قيادة الشرق الأوسط، أو أُرجئت إلى حين البحث عن بديل آخر.

ثالثاً: منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط

بعد فشل المحاولة البريطانية ـ الأمريكية في ضم الدول العربية إلى مشروع قيادة الدفاع عن الشرق الأوسط، اقترح ونستون تشرشل (Winston Churchill) إنشاء منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط في أثناء الزيارة التي قام بها للولايات المتحدة الأمريكية في 14 يناير 1952، وقد صدر بيان مشترك في

(1) بريسون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط من 1784 إلى 1975، ص442 ـ 444.

(2) Al-Windawi, Anglo-Iraqi Relations 1945 - 1958, p.208.

أعقاب هذه الزيارة أكد فيه الجانبان الأمريكي، والبريطاني ضرورة تحقيق أهدافهما المشتركة لإنشاء منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط في أقرب فرصة ممكنة، وأن يعرض هذا الاقتراح على أقطار منطقة الشرق الأوسط[1].

وبحلول شهر اغسطس 1952 أظهرت الحكومة البريطانية استعدادها مرة أخرى لطرح بديل آخر، هو: (منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط) بعد أن جددت ثورة 23 يوليو 1952 المصرية، الأمل لدى القوى الغربية في بدء جولة جديدة من المفاوضات البريطانية ـ المصرية بشأن قاعدة السويس[2].

اشتمل المشروع الجديد على كل من بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا وتركيا، واستراليا، ونيوزلندا، واتحاد جنوب أفريقيا، واحتوى من حيث الأساس لجنة تضم مستشارين عسكريين للدفاع الإقليمي، ولم يختلف في أهدافه عن المشروع السابق سوى زيادة عدد الدول المشاركة من خارج منطقة الشرق الأوسط في المنظمة الجديدة[3]. وقد تضمن أصل قرار إنشاء منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط عيوباً، منها:

1 ـ إن دعوة استراليا، ونيوزلندا، واتحاد جنوب أفريقيا للمشاركة في المنظمة الجديدة التي سبق أن ضُمت إلى قائمة الأطراف المحتملة لقيادة الشرق الأوسط، أعتبر خطأً كبيراً من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، لأن العراقيين، والعرب عامة لا يدركون سبب دعوة هذه الدول البعيدة لمشروع دفاعي متعلق بأمن الشرق الأوسط[4].

---

(1) علي محافظة، العلاقات الأردنية ـ البريطانية، ص218.

(2) ذكر جمال عبد الناصر في أول اجتماع له مع السفير الأمريكي جيفري سون كافري Caffery في القاهرة «أن هدفه الأول أن يصل إلى اتفاق مع بريطانيا يضمن جلاء قوات الاحتلال عن مصر، وهو يريد مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية في إقناع بريطانيا بالجلاء». ينظر: محمد حسنين هيكل، قصة السويس، آخر المعارك في عصر العمالقة، بيروت، 1985، ص 69.

(3) فؤاد دواره، سقوط حلف بغداد، القاهرة 1959، ص104.

(4) «السجل» (جريدة)، بغداد، 12 نوفمبر 1952.

2 ـ أثار انضمام تركيا إلى مخططات الدفاع عن الشرق الأوسط، اعتراض بعض الأقطار العربية خوفاً من أن تتاح الفرصة لها للمطالبة من جديد ببعض الأجزاء الشمالية من العراق، ولا سيما الموصل التي يعتقد الأتراك بأنهم فقدوها بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، أي أن العراقيين كانوا ضد محاولة الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا لإشراك دول غير عربية في منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط[1].

تلقت الأقطار العربية مشروع منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط بتحفظ، وحذر، على الرغم من رغبتها في التعاون الوثيق مع الغرب شريطة تجاوبه مع طموحات الشعب العربي[2]، وقد عبر العراق عن هذه الرغبة في تصريح لوزير خارجيته محمد فاضل الجمالي أدلى به في القاهرة لمندوب جريدة «الأهرام» في 26 سبتمبر 1952، جاء فيه: «إنني أرى أن الأقطار العربية لا تستطيع أن تقف على الحياد في حالة حرب عالمية ثالثة، وعلينا أن نستعد عسكرياً وأن نتعاون في نطاق الأمم المتحدة مع الكتلة الغربية شريطة أن تستجيب هذه إلى المطالب العربية»[3] وقد حدد الجمالي الشروط التي يمكن وفقها التعاون بين الأقطار العربية، والغرب، وهي أن تسود المساواة التامة في معاملة كل منهما للطرف الآخر، وحل قضية فلسطين وفق مقررات الأمم المتحدة[4]. وعلى الولايات المتحدة الأمريكية أن لا تنظر إلى علاقاتها بالأقطار العربية من خلال الكيان الصهيوني، بل عليها أن تحرص على إقامة أوثق العلاقات مع العراق، والأقطار العربية بغض النظر عن موضوع الصلح مع الكيان الصهيوني[5].

---

(1) Al-Windawi, Anglo-Iraqi Relations 1945 - 1958, p.216.

(2) علي محافظة، العلاقات الأردنية ـ البريطانية، ص218.

(3) «الزمان»، 27 سبتمبر 1952.

(4) «الأهالي»، 28 سبتمبر 1952.

(5) سمير عبد الوهاب التكريتي، العراق والقضية الفلسطينية 1948 ـ 1958، رسالة ماجستير، كلية الآداب ـ جامعة بغداد، 1987، ص285.

أما بالنسبة لموقف مصر، فقد أبدى محمد نجيب رئيس الجمهورية، الرغبة في الانضمام إلى المنظمة الجديدة مقابل إمداد مصر بالمعونات العسكرية والاقتصادية الأمريكية[1].

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية، تدرك أن إمداد أقطار الشرق الأوسط بالمعونات العسكرية وفقاً لقانون مساعدات الأمن المتبادل، له أهمية في دعم إقامة منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، إلا أن خطة المساعدات العسكرية لمصر لم تثمر عن أي أمر إيجابي فيما يخص قبول مصر الانضمام إلى المنظمة الجديدة[2].

كما أن العراق لم يستطع التوصل مع الولايات المتحدة الأمريكية إلى اتفاق ملائم حول تزويده بالسلاح، بسبب أن تجهيز العراق بالسلاح، أصبح موضوع سياسة تنسيقية بين الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وكلاهما كان يميل لممارسة الضغط على العراق لإجباره على السير وفق سياستهما، فقد رفضت الحكومة الأمريكية مطالب العراق بتجهيزه بالسلاح، والتعامل معه بمثل ما كانت تعامل به تركيا، واليونان اللتين تحصلان على مساعدات عسكرية أمريكية مجاناً، إلا بعد أن تبدي الحكومة العراقية اهتماماً جدياً بالحد من النشاط الشيوعي في العراق، ودعم إنشاء منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط[3]. غير أن العراق، والأقطار العربية الأخرى رفضوا بشدة هذه المحاولة، وعدت الحكومة العراقية أن هذه الطريقة تزيد من حراجة الموقف في المنطقة، وتلغي وجود أي صيغة للتعاون بين العرب، والدول الغربية[4].

---

(1) جيفري أرونسن، واشنطن تخرج من الظل، السياسة الأمريكية تجاه مصر 1946 ـ 1956، ترجمة سامي الرزاز، بيروت، 1987، ص97.

(2) المرجع نفسه، ص98 ـ 102.

(3) Al-Windawi, Anglo-Iraqi Relations 1945 - 1958. p.217.

(4) «الأخبار»، 12 ديسمبر 1952.

بناءً على ذلك حاول نوري السعيد إقناع بريطانيا بتأييد اقتراحه القاضي بتعديل ميثاق الضمان الجماعي العربي من أجل تكوين نظام دفاعي إقليمي بالتعاون مع الدول الغربية للدفاع عن المنطقة، وناقش الموضوع مع إنتوني إيدن (Anthony Eden) وزير الخارجية البريطاني، وفي أثناء زيارته إلى لندن في 9 يناير 1953، حيث عرض على الحكومة البريطانية استخدام القواعد في العراق عند اضطرارها للانسحاب من مصر، على أن يكون هذا الاستخدام وفقاً لنوع من أنواع الاتفاق الجماعي في ظل ميثاق الضمان الجماعي العربي، أو بعض الترتيبات الإقليمية بموجب ميثاق الأمم المتحدة[1].

وكان هدف نوري السعيد من موقفه هذا إدخال القوى الغربية، الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا في ميثاق الضمان العربي، وليس العكس، أي الحفاظ على ميثاق الضمان، وتحويله إلى منظمة حيوية بفعل المساعدات الغربية، وبذلك يضمن السعيد الدفاع عن العراق في ظل منظمة جماعية ستحظى بقبول الرأي العام العراقي، وتغنيه عن الاتفاق الثنائي مع بريطانيا، وهذا ما ذهب إليه فيما بعد بضم العراق إلى حلف بغداد[2].

لكن الحكومة البريطانية رفضت ما جاء به نوري السعيد، وأوصت سفيرها في بغداد، أن يحاول ما بوسعه لصرف نوري السعيد عن فكرته تلك، لأنها فضلت إخراج منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط إلى الوجود أولاً، ثم التعامل مع الأقطار العربية بشكل منفرد، وليس جماعياً ليسهل السيطرة عليها[3].

---

(1) Al-Windawi, Anglo-Iraqi Relations 1945 - 1958. p.271.

(2) ليلى ياسين حسين الأمير، دور نوري السعيد في حلف بغداد وأثره في العلاقات العراقية ـ العربية، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة البصرة، 1992، ص77.

(3) F.O. 371/104236 Telegram from Foreign Office to the U.K Embassy in Baghdad February 24, 1953.

أما بالنسبة إلى وجهة النظر الأمريكية في منظمة الدفاع عموماً، واقتراح نوري السعيد الأخير، فقد أبدى وزير الخارجية الأمريكية جون فوستر دالاس (John Foster Dulles) استعداداً لاتخاذ «نظرة جديدة، بشأن أبرز القضايا السياسية التي تهم السياسة الأمريكية في العالم».

ففي منطقة الشرق الأوسط، كان دالاس أقل تعاطفاً مع إنشاء منظمة الدفاع، وبهذا الصدد أشار دالاس إلى أنه حتى في حالة تسوية الخلاف بين مصر، وبريطانيا فيما يتعلق بقاعدة السويس، فإن مصر حرة في إعلان رأيها بخصوص قبول، أو رفض الانضمام إلى منظمة الدفاع، ويمكن لمصر أن تتخذ موقف الحياد، لذلك اقترح دالاس أسلوباً بديلاً يرمي إلى ربط منظمة الدفاع بميثاق الضمان الجماعي العربي[1]، بعد أن أبلغ دالاس الدبلوماسيين الأمريكيين في المنطقة؛ بأن منظمة الدفاع باتت غير مقبولة من قبل الأقطار العربية. وتلقت البعثات الأمريكية هذا بترحيب بالغ، وأعربت عن تأييدها لوجهة نظر دالاس هذه. أما بريطانيا، فكانت أكثر حذراً وشكوكاً، ومع ذلك سرعان ما أظهرت عدم ميلها إلى قيام منظمة الدفاع، حيث أعلنت وزارة الدفاع البريطانية أنه يجب على المخططين اعتبار عدم وجود أي احتمال لنجاح إنشاء تلك المنظمة بصورة فاعلة في المنطقة[2].

في ضوء ما تقدم حدد صناع السياسة الأمريكية الأهداف الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، ويمكن تلخيصها فيما يأتي:

---

(1) F.R.U.S 1952 - 1954, Vol.X, Part 1, Secretary of State to Certain Diplomatic Missions, May 1,1953, pp.16 - 17.

تم التوقيع بالأحرف الأولى على معاهدة الضمان الجماعي العربي في 17 يونيو حزيران 1950 من قبل الأقطار العربية الخمس (مصر واليمن وسوريا ولبنان والسعودية) للاطلاع ينظر: راشد البراوي، مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط، ص36 ـ 39.

(2) Al-Windawi, Anglo-Iraqi Relations 1945 - 1958. p.273.

1 ـ تقوية أقطار المنطقة اقتصادياً، وعسكرياً لتصبح قادرة على مقاومة تغلغل النفوذ الشيوعي فيها.

2 ـ ازدياد تأثير النفوذ الأمريكي في المنطقة.

3 ـ إتاحة المجال لأقطار المنطقة للمشاركة في مشاريع الدفاع عن المنطقة.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف عمدت الحكومة الأمريكية إلى استخدام الأساليب الآتية:

1 ـ تزويد دول المنطقة بالسلاح، والمساعدات المالية لتعزيز دفاعها، والعمل على إنشاء قواعد عسكرية أمريكية هناك.

2 ـ مساعدة دول المنطقة لتحقيق تنمية اقتصادية فيها، وحث البنك الدولي للمساهمة في هذا الاتجاه.

3 ـ محاولة جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات عن أوضاع دول المنطقة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، عن طريق مراكز المعلومات الأمريكية، وبعثاتها الدبلوماسية الموجودة لدى حكومات دول المنطقة[1].

من جانب آخر، شجبت الصحافة العراقية التكتلات الدولية التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا لإنشائها، بحجة الدفاع عن المنطقة ضد الخطر السوفييتي المزعوم، فدعت جريدة «الأهالي» الأقطار العربية التي أجمعت على رفض مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط، وعدته أخطر مؤامرة على حقوقها، ومصالحها، وكيانها، وسلامتها، إلى أن تزداد انتباهاً إلى هذه المساومات التي تجري على حسابها[2].

(1) F.O. 371/98255 114353, Conference of Her Majesty's Representatives in the Middle East, Secret, June 16, 1952.

(2) «الأهالي»، 10 يونيو 1952.

وعلى الصعيد نفسه أدلى السفير الأمريكي الجديد في بغداد بورتن بيري (Burton Y.Berry) (11 أوغست 1952 ـ 3 مايو 1954) بتصريح للصحفيين في 27 أوغست 1952 هاجم فيه فكرة الحياد، ودعا في الوقت ذاته إلى إقامة الأحلاف، والتعاون بين الغرب، ودول الشرق الأوسط، كما أن مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في خطة الدفاع عن الشرق الأوسط، تنبع من قرار راسخ، لمنع هيمنة الأمبريالية الشيوعية على الشرق الأوسط.

وكما هو متوقع، فقد قوبل تصريح بيري هذا باستياء شديد من الصحافة الوطنية، فقد وصفت جريدة «الأهالي» في مقال؛ بعنوان: «السفير الأمريكي يتحدث ويثير في حديثه سخطاً شديداً في الرأي العام العراقي» تصريحات السفير الأمريكي بأنها تحد للشعور العام، وتحمل في طياتها توجهات خطيرة على سلامة العراق، وقالت: «إن السفير الأمريكي يلوح للشعب العراقي بأنه ليس هناك خطر يهدده غير خطر التوسع الاستعماري الشيوعي»، حسب زعمه، في حين يعد الشعب العراقي، وسائر الأمة العربية بل وجميع شعوب العالم، وجود الاتحاد السوفييتي قوة معادلة في التوازن الدولي، فلولا وجود الاتحاد السوفييتي على حدود إيران لوجدناها الآن محتلة من قبل القوات البريطانية»[1]. وردت جريدة «لواء الاستقلال» بالقول: «إننا لم نبتل حتى اليوم إلا باستعمار واحد هو استعمار الدول الغربية»[2]. وانتقدت فكرة إنشاء منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، وعدتها شركا جديداً تنصبه الولايات المتحدة، وبريطانيا للعرب[3].

أما ردود الفعل الرسمية إزاء تصريح بيري الأخير، فقد أشار محمد فاضل الجمالي في أثناء لقائه بأركان السفارة الأمريكية في بغداد في 8 سبتمبر

(1) «الأهالي»، 31 أوغست 1952.

(2) «لواء الاستقلال»، 28 أوغست، 1952.

(3) المرجع نفسه.

1952، إلى أن ما جاء في التصريح تعبير عن وجهة النظر الأمريكية نحو أبرز القضايا التي تهم العراق، والأقطار العربية عموماً. لكن الجمالي أكد في الوقت ذاته بأن على واشنطن أن تبدي اهتماماً حقيقياً بالقضايا التي كانت تحتل مكان الصدارة في اهتمام العرب، وأن تراعي في ذلك ترتيب تلك القضايا وفقاً لأهمية كل منها، فمثلاً: قضية الدفاع عن الشرق الأوسط يجب أن تعطى الأولوية بعد قضية فلسطين، وشمال أفريقيا، والهلال الخصيب، والتطور الاقتصادي، وأضاف الجمالي بأنه على الرغم من تأييده للجهود الغربية الرامية إلى وقف امتداد الشيوعية إلى المنطقة، لكن هذا قد لا يكون واضحاً بالنسبة للرأي العام في العراق، والأقطار العربية، كما أنه في الوقت نفسه لا يستطيع إقناع العراقيين بذلك ما لم تبد الولايات المتحدة الأمريكية، والدول الغربية الأخرى اهتماماً جدياً بكيفية علاج المعاناة التي خلقتها للعرب[1].

إن الجمالي قصد إلى تنبية الحكومة الأمريكية، بأنه لا يمكن لها أن تحقق تعاوناً مثمراً، وعلاقات أمثل مع العراق، وأقطار المنطقة، دون أن تقوم هي، والدول الغربية بمعالجة أبرز القضايا التي كان الوطن العربي يعاني منها، وأبرزها القضية الفلسطينية، وإلا فإن شعوراً بالاستياء، والسخط سوف يعم المنطقة العربية تجاه السياسة الغربية، مما يؤدي إلى فشل الجهود الغربية لإنشاء منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، فضلاً عن إلحاق الضرر بالمصالح الأمريكية الحيوية في المنطقة، وانعكاس ذلك سلبياً على مسيرة تطور العلاقات العراقية ـ الأمريكية خلال هذه الفترة.

مع ذلك، اعتمدت وزارة الدفاع الأمريكية في سنة 1952 خطة جديدة بشأن استراتيجية الدفاع الأمريكية، وضعت فيها منطقة الشرق الأوسط في

---

(1) F.R.U.S 1952 - 1954, Vol.IX, Part2 Memorandum of Conversation, by the Second Secretary of the Embassy in Iraq (Barrow) to the Department of State, Baghdad, September 8, 1952, pp: 2336 - 2338.

ترتيب الأولويات الأمريكية ليس بعد أوروبا، بل جاءت بعد منطقة الشرق الأقصى، فقد حدد الجنرال أومار برادلي General Omar Bradly أحد قادة الأركان المشتركة الأمريكية شروط مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في ترتيبات الدفاع عن الشرق الأوسط، قائلاً: إن قيادة الأركان المشتركة تعتقد أن علينا تقديم ما بوسعنا من المساعدة العسكرية لدول المنطقة دون تغيير ترتيب أولوياتنا الحالية. وهي كما يلي 1 ـ كوريا، 2 ـ الهند الصينية 3 ـ الولايات المتحدة الأمريكية، وحلف شمال الأطلسي[1].

في الوقت ذاته كان الجنرال برادلي يرى ان المشاركة الأمريكية في الدفاع عن الشرق الأوسط يجب أن تكون مشاركة رمزية، فليس بإمكان الحكومة الأمريكية إرسال قوات عسكريه إلى المنطقة، وما كانت مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في قيادة منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، إلا وسيلة لتشجيع مشاركة الدول الأخرى بالانضمام إلى هذا الترتيب الدفاعي[2].

بات واضحاً أن فكرة منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط قد ماتت في مهدها، لكن ذلك لا يعني أن الأمريكيين قد تخلوا عن إيجاد سبيل جديد لتحقيق الهدف ذاته تحت واجهة أخرى.

رابعاً: الحزام الشمالي

أولَت الحكومة الأمريكية الجديدة المتمثلة بوصول الجمهوريين إلى الحكم في 20 يناير 1953، اهتماماً بالغاً لإعادة النظر، وبرؤيا جديدة، في كل السياسات الأمريكية المتعلقة بالأمن القومي في المجالين العسكري والعلاقات الخارجية، مع تأكيد الهدف الأساسي الذي يرمي إلى تقوية منطقة الشرق الأوسط ضد عدوان سوفييتي محتمل، بدون تغيير[3]. لذا، فالرؤية الجديدة

(1) Gold, America, The Gulf and Israel, p.17.

(2) Ibid, p.16.

(3) John C. Campbell, Defence of the Middle East, p.49.

للسياسة الأمريكية، هي في الوسائل وكيفية العمل، دون المساس بالأهداف التي كانت إدارة ترومان تعتمدها، وتسعى إلى تنفيذها[1].

وأشار دالاس وزير الخارجية الأمريكية ضمن هذا السياق إلى حاجة الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة توجيه سياستها نحو آسيا، والشرق الأوسط، بهدف الحد من ترويج الدعاية الشيوعية في تلك المناطق، والتصدي للاتحاد السوفييتي الذي يسعى نحو الشرق الأوسط حيث توجد أكبر احتياطيات معروفة من النفط في العالم، وأن كل ما هو مطلوب عسكرياً في رأي دالاس، هو: «قوات محلية قوية بما يكفي للتغلب على عدوان غير مباشر في شكل اضطرابات داخلية يثيرها الشيوعيون، وقوات مراقبة تستطيع تعطيل الهجوم الخارجي بما يكفي لجعل العدوان واضحاً وجلياً»[2].

وتوقع صانعو السياسة الخارجية الأمريكية أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تأخذ في زمن قريب مكانة بريطانيا في منطقة الشرق الأوسط[3]. ونشطت وزارة الخارجية الأمريكية في تحديد الخطوط الأساسية الأمريكية الجديدة لتنظيم الدفاع عن المنطقة، والتي تقوم على ضرورة تخفيف حدة التوتر بين العرب، و(إسرائيل) تمهيداً لتكتيل المنطقة ضد الاتحاد السوفييتي، واستمالة الأقطار العربية إلى جانب الغرب[4].

---

(1) Ibid.

(2) جيفري أورنسن، واشنطن تخرج من الظل، ص107.

(3) Axelgard; US Support for the British Position in Pre-Revolutionary Iraq, p.83.

(4) د.ك.و.، الوحدة الثقافية، ملفات البلاط الملكي، كتاب القائم بالأعمال المؤقت في واشنطن (عبد الله بكر) إلى وزارة الخارجيّة، 24 مارس 1953.

Dwight D.Eisenhower, The White House Years: Mandate for Change 1953 - 1956.

أثار هذا الأمر قلق الحكومة البريطانية نحو مصالحها في المنطقة، ففي 12 مارس 1953 وصل إيدن وزير الخارجية البريطانية إلى واشنطن، لمناقشة خطة بريطانيا المقترح تقديمها إلى مصر، لاستئناف مرحلة جديدة من المفاوضات، تضمنت خمس نقاط كأساس لتسوية عامة يجري الاتفاق بشأنها مع مصر، تركزت على الاحتفاظ بقاعدة السويس وقت السلم على أن تعود إليها فوراً في حالة الحرب، والشكل الذي سيتم بموجبه انسحاب القوات البريطانية من الأراضي المصرية، مع الاتفاق على بعض الترتيبات بشأن الدفاع الجوي، واشتراك مصر في منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، وأخيراً يمكن الاتفاق لتقديم المساعدات الاقتصادية، والعسكرية لمصر(1).

لم تلق خطة بريطانيا هذه تأييداً من دالاس الذي انطلق في البحث عن بديل آخر أكثر تقبلاً من جانب دول المنطقة، وذي فاعلية أكبر في احتواء «الخطر» السوفييتي، والدفاع عن الشرق الأوسط. فبدأ في 1 مايو 1953 جولة في الشرق الأوسط، وجنوب آسيا، زار خلالها كلا من مصر، (وإسرائيل)، وسوريا، ولبنان، والعراق، والعربية السعودية، والهند، والباكستان، وتركيا، واليونان، وليبيا، وعدت أول زيارة للمنطقة يقوم بها وزير خارجية أمريكي، وأنها بمثابة اقتحام أمريكي لم يسبق له مثيل في مناطق النفوذ البريطانية التقليدية(2).

في 17 مايو 1953 وصل دالاس إلى بغداد، يرافقه وفد من كبار موظفي وزارة الخارجية الأمريكية(3)، وقام بتسليم رسالة خاصة للملك

(1) Dwight D. Eisenhower, The White House Years: Mandate for Change 1953 - 1956, London, 1963, pp.150 - 151.

(2) Axelgard, US Support for theBiritsh Position in Pre-Revolutionary Iraq, p.83.

(3) كان برفقة دالاس كل من: هارولد ستاسن Harold E. Stassen مدير وكالة الأمن =

فيصل الثاني من الرئيسي الأمريكي أيزنهاور، واجتمع برئيس الوزراء جميل المدفعي، ورئيس مجلس النواب محمد فاضل الجمالي، ووزير الدفاع نوري السعيد، ووزير الخارجية توفيق السويدي[1]. وكان الموضوع الرئيسي الذي دار النقاش حوله، هو موضوع تسليح العراق، وأعرب نوري السعيد للوزير الأمريكي عن رغبة العراق في زيادة قوة الجيش العراقي، ولا سيما القوة الجوية التي تحتاج إلى إعادة تجهيزها بالمعدات الفنية الحديثة، وذلك لأن العراق كان في حينه لا يملك أن يواصل ضمن إمكاناته المالية برنامجه التنموي، وخطته لتقوية الجيش[2]. في الوقت ذاته شدد دالاس على تنبيه المسؤولين العراقيين إلى نوايا الاتحاد السوفييتي، والأساليب التي اعتمدها في تحقيق النوايا تجاه منطقة الشرق الأوسط[3].

وعلى الرغم من أن وزير الخارجية الأمريكية لم يتعهد للمسؤولين العراقيين بأي التزامات في مؤتمره الصحفي الذي عقد في بغداد في 18 مايو 1953[4]، إلا أنه أكد، في الوقت نفسه، أن السياسة الأمريكية الجديدة نحو أقطار المنطقة، ومن ضمنها العراق مرتكزة على دعامتين هما:

= المتبادل، وهنري بايرود Henry A. Byroade مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط، ودوكلاس ماك آرثر Douglas Mac Arthur.

(1) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج9، ص31.

F.R.U.S 1952 - 1954, Vol.IX, Part 1, Memorandum of Conversation, Prepared in Iraq, Baghdad, May 18, 1953, pp.90 - 94.

(2) F.O. 371/104237, Telegram from U.K. Embassy to the Foreign Office, May 23, 1953.

(3) F.R.U.S 1952 - 1954, Vol.IX; Part 1, Memorandum of conversation, prepared in Iraq Baghdad, May 18, 1953, pp.95 - 96.

(4) F.O. 371/104237 114182, Top Secret, Telegram from the U.K Embassy in Baghdad to the Foreign Office, May 23, 1953.

الأولى: الترفيه عن شعوب المنطقة، ورفع مستواها، والتقليل من عوامل شكواها، وذلك عن طريق برنامج النقطة الرابعة للمعونة الاقتصادية، والفنية الأمريكية[1].

الثانية: تأسيس قواعد عسكرية تمكن الولايات المتحدة الأمريكية، وحلفائها من صد عدوان الاتحاد السوفييتي عند وقوعه، وحيث لا يمكن الإتيان بجيوش أمريكية، أو غيرها، فوجد من الأفضل أن تكون هذه القواعد العسكرية عديدة، ومنتظمة، ولقاء قبول الأقطار العربية بهذه القواعد توافق الحكومة الأمريكية على تسليح تلك الأقطار بموجب شروط خاصة تتعلق بأمن المنطقة[2].

عاد دالاس إلى واشنطن بعد انتهاء جولته في المنطقة، حاملاً معه نتائج استطلاعه لآراء حكومات الأقطار التي زارها حسبما ورد في التقرير الذي أذاعه في 1 يونيو 1953. وأهم ما جاء فيه: «إن منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط هي فكرة للمستقبل أكثر منها فكرة ممكنة التحقيق فوراً، فالعديد من الأقطار العربية غارقة في نزاعها مع (إسرائيل)، ومع بريطانيا وفرنسا، حتى إنها ـ الأقطار العربية ـ لا تعير اهتماماً كبيراً للخطر الشيوعي، غير أن الشعور بهذا الخطر يزداد كلما اقتربنا من حدود الاتحاد السوفييتي، لذلك فإن الأقطار التي تشكل ما يسمى بالحزام الشمالي (Northern Tier)، وهي اليونان، وتركيا، والعراق، وباكستان كانت أكثر شعوراً بهذا الخطر، وهناك رغبة غامضة في إقامة نظام دفاعي مشترك، غير أن

---

(1) سنتناول برنامج النقطة الرابعة ضمن التعاون الاقتصادي بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية لاحقاً.

(2) F.O. 371/104237 114182. Top Secret, Telegram from the U.K Embassy in Bagh-dad to the foreign Office, May 23,1953.

ـظاماً كهذا لا يمكن فرضه من الخارج، بل يجب أن ينشأ من بين تلك الأقطار نتيجة لشعورها بالمصير الواحد، والخطر المشترك، وإلى حين قيام مثل هذا النظام، فيمكن للولايات المتحدة الأمريكية المساعدة على تعزيز الدفاع المشترك لتلك الدول التي تسعى لتقوية نفسها، لا ضد بعضها أو ضد الغرب بل لمقاومة التهديد المشترك لكل الشعوب الحرة»[1].

من الملاحظ أن الحكومة الأمريكية أرجأت إلى حين مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط، طالما أن هناك معارضة له من شعوب دول المنطقة، ولا سيما العربية منها، واستبدلته بفكرة تقوية الدول الراغبة عسكرياً، وإنشاء قوة في تلك المنطقة لمواجهة الخطر الشيوعي. فقد اقتنعت وزارة الخارجية الأمريكية أن المشاكل الموجودة في المنطقة قد تجعل مشروع الدفاع فارغاً وأجوف»[2]

كانت الحكومة البريطانية تراقب عن كثب رحلة دالاس إلى المنطقة، وعدتها دليلاً على عدم رغبة الحكومة الأمريكية في التعاون معها لتنسيق سياستهما نحو الشرق الأوسط. كما أفاد تقرير لوزارة الخارجية البريطانية بأن زيارة دالاس لم تحقق تقدماً واضحاً لما كان يؤمل منها، على أساس أن القضايا التي ركز عليها دالاس في أثناء محادثاته مع حكومات الأقطار العربية التي زارها، تمحورت حول كيفية إنشاء سلام بين العرب،

(1) F.R.U.S 1952 - 1954, Vol.IX, Part 1, Top Secret, Memorandum of Discussion at the 147 the Meeting of the National Security Council , June 1, 1953, pp. 379 - 386.

F.O. 371/104257, Despatch from the U.K. Embassy in Washington to the Foreign Office, June 2, 1953.

(2) د.ك.و، . الوحدة الوثائقية ملفات البلاط الملكي، . رقم الملف 4882/ 311، كتاب من الممثلية العراقية في الأمم المتحدة إلى وزارة الخارجية العراقية 25 يونيو 1953.

وإسرائيل، وإقامة منظمة دفاع إقليمية، ومحاولة إيجاد مخرج لحل الأزمة المصرية ـ البريطانية فيما يخص جلاء القوات البريطانية عن قناة السويس، وأنها جوبهت بمعارضة شديدة من الأوساط السياسية الشعبية في الأقطار التي شملتها زيارته. ووجه التقرير البريطاني انتقادات عدة لهذه الرحلة، منها: أن دالاس لم يُقدم أي تعهدات بشأن إمكانيات المساعدة العسكرية، والاقتصادية للأقطار العربية التي أبدت حاجتها الماسة لهذه المساعدة، كذلك كانت الزيارة قصيرة جداً، ويبدو أن دالاس لم يكن لديه تصور واضح عن أوضاع المنطقة. وأوضح تقرير الخارجية البريطانية أيضاً أنّ لدى المسؤولين البريطانيين شكوكاً بنوايا الأمريكيين في الحفاظ على التضامن الأنكلو ـ أمريكي، مشيراً إلى أنه على الرغم من ادعاء دالاس أن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط مقيدة باعتبارات التضامن بين الطرفين، وحرص واشنطن على عدم حدوث خلاف فيما يخص مواقفهما تجاه المنطقة، لكن كان لبريطانيا مأخذان على سياسة دالاس الجديدة نحو المنطقة:

الأول: أن دالاس يأمل بإعلانه عن مضمون السياسة الأمريكية الجديدة إزاء الصراع العربي الصهيوني المساعدة على إزالة حاجز عدم الثقة الذي كان ينظر من خلاله العرب إلى الولايات المتحدة الأمريكية، مؤكدة أن ذلك لا يمكن تحقيقه بهذه الصيغة، ولا عن طريق المساعدات الاقتصادية والفنية الأمريكية.

ثانياً: إن نظام الأمن الجماعي للمنطقة العربية لا يمكن أن ينشأ دون ظهور شعور مشترك بالمصير وبالخطورة بين الأقطار العربية[1].

(1) F.O. 371/104258 114183, Memorandum from the Foreign Office to Information Policy Department, June 11, 1953.

يلاحظ من ذلك أن زيارة دالاس إلى المنطقة، وما تمخض عنها من نتائج أعطت الدليل الواضح للحكومة البريطانية أن السياسة الأمريكية تخلت عن سياسة التضامن بين الطرفين بخصوص مشاريع الدفاع عن الشرق الأوسط حينما اقترح دالاس خطة جديدة للدفاع عن المنطقة عُرفت بخطة «الحزام الشمالي» الذي مثَّل إعلاناً صريحاً بفشل منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط.

ودلّ هذا على وجود اختلافات بين الاهتمامات الاستراتيجية الأمريكية والبريطانية في الشرق الأوسط، وهي التي دفعت واشنطن إلى تفضيل خطة الدفاع عن «الحزام الشمالي» على مشروع منظمة الدفاع السابق الذكر، فقد ركزت بريطانيا خلال مشاريع الدفاع عن المنطقة على خطة دفاعية تقضي بالدفاع عن خط يمتد من شمال لبنان، وشرق الأردن، (وإسرائيل) وكان الهدف من هذه الخطة التي عُرفت بـ «الحلقة الداخلية» حماية منطقة قناة السويس.

في حين كان هاجس الولايات المتحدة الأمريكية هو كيفية احتواء «الخطر» السوڤييتي، والدفاع عن مناطق النفط التي تعد في نظر صناع السياسة الأمريكيين مناطق فراغ، وترك قضية الدفاع عن السويس لمبادرات البريطانيين، وقد حاول المخططون الأمريكيون إقناع البريطانيين بضرورة مد خط الدفاع عن منطقة السويس أكثر من الشرق ليضمن حماية تركيا وإيران والعراق ومناطق النفط في الخليج العربي وخصوصاً السعودية. وعُرف هذا الخط بـ«الحلقة الخارجية»[1].

---

(1) Gold, America, The Gulf and Israel, pp.1415.

إن التطلعات الأمريكية قد جاوزت إمكانيات البريطانيين للدفاع عن المنطقة، فبعد أن ساد مفهوم «الحلقة الداخلية» وفق تنسيق مشترك أمريكي - بريطاني للدفاع عن المنطقة حتى عام 1953، انفردت واشنطن باقتراح خطة الدفاع «الحزام الشمالي»، بعد أن تبين لها أن مكانة بريطانيا قد أصابها الكثير من الضعف في بعض أقطار المنطقة، ومن ضمنها العراق.

ففي تقرير أعدتهُ وزارة الخارجية الأمريكية في أعقاب زيارة دالاس إلى بغداد، أشارت فيه إلى أن الوضع السياسي، والعسكري البريطاني وصل إلى درجة خطيرة من الضعف في العراق وانتقدت أيضاً اعتماد بريطانيا على عدد محدد من السياسيين العراقيين المحافظين، وكان أبرزهم نوري السعيد، كما توقع تقرير وزارة الخارجية الأمريكية بشيء من التأكيد نهاية المعاهدة التحالفية العراقية - البريطانية 1930، عند انتهاء مدة المعاهدة في عام 1957، وقلل التقرير من أهمية القواعد العسكرية البريطانية في العراق، ومنها: القاعدتان الجويتان (الحبانية والشعبية)، وحذَّر في الوقت نفسه المسؤولين الأمريكيين من احتمال إنعكاس مشاعر الاستياء والسخط التي يُكنها الشعب العراقي تجاه بريطانيا على الولايات المتحدة الأمريكية في العراق؛ بسبب استمرار دعمها للموقف البريطاني هناك، وأخيراً قدم التقرير توقعاً لما سيكون عليه وضع بريطانيا في العراق، بعد موت نوري السعيد، إذ ربما تنتقل مسؤولية السلطة إلى جيل اتسمت نظرته السياسية بالكفاح المعادي ضد وجود بريطانيا، وهيمنتها على العراق، ومن المحتمل أن تصبح بريطانيا غير قادرة على تفادي هذا التغيير[1].

استجابت الحكومة العراقية لخطة الدفاع «الحزام الشمالي» الأمريكية،

---

(1) Axelgard, US Support for the British Position in Pre-Revolutionary Iraq, p.83.

وأعربت عن رغبتها في تقوية الوضع الدفاعي للعراق، مما أثار اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية، ومن أجل أن يبقى العراق مُهيّاً للتعاون مع الغرب، فقد أبدت الحكومة العراقية استعدادها لدعم جهود العراق العسكرية، وذراسة احتياجاته في هذا المجال باهتمام بالغ[1]. ويبدو بذلك أن العراق كان القطر العربي الأول، والأخير الذي تهيأ ليكون له دور واضح في مقترح دالاس الجديد (الحزام الشمالي).

وفي غضون ذلك حققت المبادرة الأمريكية لدى الدول التي يشملها «الحزام الشمالي» نجاحات واضحة عن طريق برنامج المساعدات العسكرية، وجاءت الخطوة الأولى في هذا الاتجاه في 2 ابريل 1954، حيث وقعت تركيا، وباكستان معاهدة صداقة[2]، وتعاون لأغراض الأمن المتبادل، أعقبتها اتفاقية الدعم العسكري بين الولايات المتحدة الأمريكية، وباكستان في 19 مايو 1954، وهكذا لم يبق لاستكمال خطة الاحتواء سوى إيران، والعراق.

ثانياً: المساعدات العسكرية الأمريكية واتفاقية عام 1954م العراقية الأمريكية

تعد بريطانيا المصدر الأساسي، والوحيد لإمداد العراق بالسلاح، والمعدات العسكرية، استناداً إلى الفقرة السادسة من ملحق المعاهدة العراقية - البريطانية سنة 1930[3]. لذلك أصبح موضوع التسليح أحد عوامل

---

(1) F.R.U.S., 1952 - 1954, Vol.IX Airgram from the Secretary of State to the Embassy in Iraq, Washington, June 10, 1953, pp.2349 - 2350.

(2) للاطلاع على الاتفاق التركي - الباكستاني راجع:
American Foreign Policy (A.F.P.), 1950 - 1955, Vol.I, Part. VII, Basic Documents, Department of State, Weshington, 1957, pp.1253 - 1256.

(3) للاطلاع راجع نص الفقرة السادسة في: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج8، ص26.

الاحتكاك بين العراق وبريطانيا. ولتصلب بريطانيا في الاستجابة لطلبات العراق العسكرية[1].

ونظراً إلى حاجة الجيش العراقي المتزايدة إلى السلاح والتجهيزات العسكرية، فقد واصلت الحكومة العراقية جهودها من أجل الإسراع في عملية تسليحه وتدريبه. وقدم وزير الدفاع آنذاك عدداً من الشكاوى بصدد تأخير تسليم الأسلحة والذخيرة من جانب بريطانيا، إضافة إلى المطالبة بزيادة عدد المقاعد التدريبية المخصصة للعسكريين العراقيين في دورات الجيش البريطاني[2]. وفي الوقت ذاته أدى تردد بريطانيا هذا إلى قيام توفيق السويدي رئيس الوزراء وزير الدفاع بإطلاع السفير الأمريكي في أثناء اجتماع عقد بينهما في بغداد في 27 يوليو 1950، لأول مرة على حاجة العراق إلى المساعدات العسكرية الأمريكية، وسلمت إلى السفير قائمة بالطلبات العسكرية. وبموجب التنسيق القائم بين السفارتين الأمريكية والبريطانية أطلع السفير الأمريكي نظيره البريطاني على طلبات العراقيين من المساعدات العسكرية التي تضمنت ما يكفي لسد احتياجات فرقتين، وكتيبة مدرعة، وسربين من الطائرات المقاتلة، وطائرات نقل وتجهيزات عسكرية، وتدريب بعض العسكريين العراقيين في المعاهد العسكرية الأمريكية. وبعد دراسة هذه الطلبات اتفق الجانبان الأمريكي والبريطاني على أن الطلبات كانت مسرفة كثيراً إذ قدر ثمنها بمبلغ من (5) إلى (10) ملايين دينار ولا يمكن تلبيتها. في الوقت ذاته أوصى السفير الأمريكي حكومته أن تبدي للعراق أكبر قدر ممكن من التعاطف، ولكن دون تقديم تعهد ملزم، إضافة إلى

(1) خليل كنه، العراق أمسه وغده، بيروت، 1966، ص163.

(2) F.O. 371/91692, Telegram from the U.K. Embassy in Iraq to the Foreign Office, Annual Review for 1950.

السماح له ـ السفير الأمريكي ـ بأن يقوم بالاتصال برئيس الوزراء توفيق السويدي لإبلاغه بما يأتي:

1 ـ أن طلبات العراقيين من المساعدات العسكرية التي قُدمت للسفارة الأمريكية تمت مناقشتها مع البريطانيين بشكل تام.

2 ـ إرسال نسخة من تلك الطلبات إلى واشنطن للبت بها.

3 ـ أن تدرك الحكومة العراقية أن كل ما يتعلق بالدفاعات العراقية تخضع للتشاور بين الحكومتين الأمريكية والبريطانية معاً[1].

ردت وزارة الخارجية الأمريكية في 23 أوغست 1950 على مذكرة سفيرها السابقة الذكر، معربة عن دعمها لرغبة العراق في تحسين دفاعاته العسكرية وموافقتها على قيام سفيرها بتوضيح الموقف الأمريكي هذا للحكومة العراقية. ولكن دون التعهد بأي التزام محدد للعراقيين.

وفي الوقت الذي أعربت الحكومة الأمريكية عن ترحيبها بطلبات العراقيين من السلاح والمعدات العسكرية، نصحت بتقديمها إلى أسواق السلاح، والشركات الأمريكية، كما أن وزارتي الخارجية، والدفاع وعدت بدراسة موضوع مساعدة العراق عسكرياً، ولكن يجب أن يأخذ العراقيون بعين الاعتبار أن التزامات الولايات المتحدة الأمريكية في الدفاع واسعة جداً، وعلى العراقيين أن يكونوا مقتصدين في طِلباتهم. في حين أبدت الحكومة الأمريكية استعدادها لتزويد العراق بالمعدات، والأسلحة الخفيفة، مثل: الناقلات، والرادارات، والطائرات الخفيفة: أما الأسلحة الثقيلة، مثل: الدبابات، والطائرات المقاتلة، والمدافع الثقيلة فقد زعمت بأنه لا

(1) F.R.U.S 1950, Vol.V, Secret, Telegram from the U.S Ambassy in Iraq to the Secretary of State, Baghdad, August 16, 1950, p.647.

يمكن تجهيزها بسبب ازدياد الطلب عليها[1].

يلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية امتنعت عن إمداد العراق بالمساعدات العسكرية وتلبية جميع طلباته من المعدات، والأسلحة الثقيلة منها إلا بعد التشاور مع الحكومة البريطانية، وبهذا الصدد أوصت واشنطن سفيرها بمناقشة الموضوع مع نظيره البريطاني في بغداد وحرصت في الوقت نفسه على عدم اطلاع العراقيين على المشاورات الجارية بين الأمريكيين والبريطانيين بشأن مساعدة العراق عسكرياً[2].

كان العراق يأمل في تعزيز قوة جيشه بمساعدة كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، لأن الحكومة العراقية كانت تخشى من تعرض المناطق الشرقية من العراق لغزو سوفييتي محتمل، بعد اختراق إيران. كما أكد المسؤولون العراقيون حقيقة أن العراق لن يتخلى عنه في الخطط الشاملة للدفاع عن غرب آسيا (العراق وسوريا) وهما الخط الثاني للدفاع بعد تركيا وإيران، لذلك دعت الحكومة العراقية الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا لإمداد العراق بالسلاح على غرار ما كانت تحصل عليه تركيا واليونان من مساعدات عسكرية[3].

وشعرت بريطانيا بالقلق من توجه الحكومة العراقية لأول مرة نحو الولايات المتحدة الأمريكية في طلب تجهيزها بالسلاح، وعدت ذلك بمثابة تقهقر لها إلى المرتبة الثانية في تجهيز العراق بالسلاح، وإضعاف للموقف

(1) Ibid, Secret Telegram from the Secretary of State to the U.S Ambassy in Iraq. Washington, August 23, 1950, p.648.

(2) Ibid.

(3) D.S. Central Files, 787.00/2 - 1251, Confidential, Telegram from the U.S Embassy in Baghdad to the Secretary of State, Baghdad, February 12, 1951.

البريطاني في العراق. لذلك أمرت الحكومة البريطانية في 12 أكتوبر 1950 الجنرال روبرتسون General Robertson رئيس أركان القوات البريطانية، من أجل طمأنة الحكومة العراقية، وحثها على مواجهة الوضع الدولي غير المستقر بالاعتماد على بريطانيا. وأعقب ذلك قيام فريق من الضباط البريطانيين بزيارة القطاعات العسكرية العراقية لتقديم النصح حول الدفاع عن العراق[1]، ولكن دون التعهد بشيء.

وبمقتضى التنسيق السياسي بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، تم وبتأثير من بريطانيا رفض طلبين كانت قد تقدمت بهما الحكومة العراقية إلى الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على ناقلات الدبابات، وأجهزة رادار[2]، بحجة أن الجيش الأمريكي بحاجة إلى مثل هذه المعدات[3].

عدت الحكومة العراقية امتناع الولايات المتحدة الأمريكية عن تجهيز العراق بما يحتاجه من معدات عسكرية خفيفة، بمثابة تناقض للتصريحات التي سبق وأدلى بها المسؤولون الأمريكيون فيما يخص مساعدة العراق للدفاع عن نفسه، وتقديم التسهيلات الممكنة بهذا الخصوص[4].

لكن السفير الأمريكي في بغداد ادورد كروكر (Edward S.Crocker) (12 مارس 1949 ـ 1 يونيو 1952) أفصح عن الأسباب الحقيقية التي أدت إلى تردد واشنطن في تلبية طلبات العراق العسكرية، ومن أهم هذه الأسباب: عدم

---

(1) مؤيد إبراهيم االونداوي، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية 1944 ـ 1958، ص118.

(2) م.و.خ.ع.، رقم الملف غ/ 1373/ 1373/ 2، كتاب السفارة العراقية في واشنطن إلى وزارة الخارجية العراقية، الرقم 85/ 156، في 31 مايو 1951.

(3) المرجع نفسه، كتاب السفارة العراقية في واشنطن إلى وزارة الخارجية الرقم 3/ 195 في 13 يوليو 1951.

(4) المرجع نفسه، كتاب السفارة العراقية في واشنطن إلى وزارة الخارجية الرقم 13,43 في 11 يونيو 1951.

وضوح موقف العراق من موضوع الانضمام إلى قيادة الدفاع عن الشرق الأوسط فضلاً عن الضغوط التي بذلتها بريطانيا للحيلولة دون حصول العراق على أية معونة عسكرية، مع ذلك نصح السفير الأمريكي حكومته بضرورة إجراء التشاور، والتنسيق مع بريطانيا وخصوصاً بشأن النظر في طلبات العراق من السلاح والمعدات العسكرية الأمريكية[1].

أصبحت مسألة تزويد العراق بالسلاح موضوع التنسيق السياسي على مستوى السفارتين البريطانية والأمريكية في بغداد، فقد عقد اجتماع بين الطرفين في مقر السفارة الأمريكية في 2 مايو 1952[2] للاتفاق على أسس مشتركة تعتمد أساساً لتفاهم أوسع بين لندن وواشنطن، وقد أسفر الاجتماع عن التوصل إلى اتفاق تم بموجبه تحديد المساعدة العسكرية الأمريكية المزمع تقديمها للعراق في إطار سدّ النواقص الموجودة أساساً في سلاح الجيش العراقي، وأن تقتصر تلك المساعدات على التجهيزات التي لا تستطيع بريطانيا تسليمها ضمن مدة مناسبة للعراق ودون إسراف[3].

في أثناء ذلك أعرب وزير الخارجية محمد فاضل الجمالي للسفير

---

(1) F.R.U.S., 1952 - 1954, Vol.IX, Part 2, Secret, Telegram from the U.S Embassy in Iraq to the Department of State, Baghdad, April 21, 1952, pp.2327 - 2328.

(2) وتجدر الإشارة إلى أن هذا الاجتماع جاء بناء على اقتراح من السفير الأمريكي، قدم في حينه للسفير البريطاني، وقد شارك فيه من الجانب الأمريكي:

1 ـ القنصل الأمريكي جون جرنجان John D. Jernegan.

2 ـ السكرتير الثاني للسفارة الأمريكية جون بارو John R. Barrow.

3 ـ وكيل الملحق العسكري للسفارة الأمريكية ويلبور ايفلاند Capt. Wilbur C. Eveland.

وشارك من الجانب البريطاني:

1 ـ الملحق العسكري البريطاني أرثر بويس Brigadier Arthur Boyec.

2 ـ السكرتير الأول للسفارة البريطانية توم بروملي Tom Bromley.

3 ـ المستشار الشرقي للسفارة البريطانية مورجن مان Morgan Man.

(3) F.R.U.S. 1952 - 1954, Vol.IX, Part 2, Secret, Memorandum of Conversation, Prepared in the U.S. Embassy in Iraq, Baghdad, May 2, 1952, pp.2329 - 2332.

الأمريكي في بغداد بيري عن أمله بأن تبدي الحكومة الأمريكية اهتماماً جاداً بتطوير العلاقات بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية بصورة بناءة وسريعة خصوصاً في مجالي الدفاع والتطور الاقتصادي. وأضاف الجمالي، بأنه إذا ما أولت الولايات المتحدة الأمريكية اهتمامها بتطوير العراق اقتصادياً وتعزيز دفاعاته العسكرية فإن أي تهديد سوڤييتي محتمل للمنطقة يصعب نجاحه. وكان الجمالي يأمل أن يكون للولايات المتحدة الأمريكية دور بارز ومهم في العراق يضاهي ما كان لبريطانيا، وأخيراً دعا الجمالي الحكومة الأمريكية إلى الإسراع في تقديم المساعدة العسكرية للعراق[1].

إن هذا يدل بوضوح على أن هناك اتجاهاً جديداً ظهر لدى عدد من الساسة العراقيين، كما يبدو لتقليص النفوذ البريطاني في العراق، عندما اتجهوا اضطراراً صوب الولايات المتحدة الأمريكية؛ لتزويد الجيش العراقي بالسلاح والمعدات العسكرية[2].

وتوصلت وزارتا الخارجية والدفاع الأمريكيتان بعد دراسة وافية إلى أن العراق مؤهل لاستلام المساعدة العسكرية المحدودة طالما أبدى رغبته في التعاون مع الغرب وفقاً لما يأتي:

أ ـ قدرة العراق في الدفاع عن نفسه، وعن المنطقة التي هو جزء منها، وأهمية ذلك لأمن الولايات المتحدة الأمريكية، لذا توصي وزارتا الخارجية والدفاع باستحقاق العراق في الحصول على مساعدات عسكرية أمريكية محددة.

ب ـ إذا تم إشعار الحكومة العراقية بهذه الحقيقة، فيجب تزويدها بالمعلومات الأساسية الآتية:

---

(1) Ibid, p.2331.

(2) مقابلة مع خليل كنه، بغداد، في 16 فبراير 1992.

1 ـ استعداد الولايات المتحدة الأمريكية لمساعدة العراق في سد احتياجاته العسكرية لقاء تحملة تكاليف تلك التجهيزات التي تعجز الحكومة البريطانية عَن تقديمها خلال فترة معينة.

2 ـ من المحتمل أن كميات محدودة من شاحنات حمولة طنين ونصف (2,5)، طناً وألغام مضادة للدبابات، وعتاد 75ملم، وذخيرة حربية، تكون جاهزة لتقديمها للعراق خلال النصف الأول من العام 1954.

3 ـ كميات محدودة من المواد المستعملة (القديمة) العسكرية يمكن أن تتوافر في الفترة من 3 إلى 12 شهراً؛ لتكون جاهزة لتقديمها إلى العراق، وأن هذه المعدات صالحة للاستخدام.

4 ـ من غير المرغوب فيه تقديم معلومات أخرى حول نماذج، وكمية التجهيزات العسكرية التي يمكن توفيرها مستقبلاً، بسبب عدم وجود معلومات كافية حول احتياجات العراق، ولأسباب مختلفة تتعلق ببرنامج المساعدات العسكرية الخاضعة للتغيير[1].

في 10 نوفمبر 1952 وافق مدير برنامج الأمن المتبادل الأمريكي على توصيات وزارتي الخارجية والدفاع، وتأكيدهما أن التجهيزات المقرر إرسالها إلى العراق يجب أن تكون من نوع الأسلحة التقليدية، وفق الأولويات المعمول بها كي لا تتداخل مع برنامج الولايات المتحدة الأمريكية الداخلي، أو مساعدات الدفاع المتبادل، وأن تحصل وزارة الخارجية على ضمانات أكيدة من الحكومة العراقية، بأن مساعدتها ليست منحة أو هبة، بل لقاء تسديد أثمان ما يحتاجه العراق من المعدات والاحتياجات العسكرية[2].

(1) F.R.U.S 1952 - 1954, Vol.IX, Part 2, Top Secret Despatches from the Secretary of Defense (Lovett) to the Secretary of State, Washington, September 6, 1952, pp.2335 - 2336.

(2) Ibid, Top Secret Telegram from the Director for Mutual Secretary of State, Washington, October 10, 1952, pp. 2339 - 2340.

حرصت الحكومة الأمريكية على إشعار الحكومة البريطانية بقرارها في مساعدة العراق عسكرياً تفادياً لحدوث أي خلاف بينهما في المنطقة، وقد ذكرت الحكومة البريطانية واشنطن أن تهتم في حالة تنفيذ قرارها بمساعدة العراق، بما يأتي:

1 ـ أن يكون لبريطانيا الاطلاع التام على تسليح الجيش العراقي، وأن لا يختلف عن التسليح البريطاني.

2 ـ تقتضي مصلحة العراق وبريطانيا على حد سواء أن يكون شراء المعدات العسكرية بالجنيه الإسترليني، وتفادي استنزاف إضافي للدولار في منطقة الإسترليني.

3 ـ تتوقع الحكومة البريطانية أن تكون قادرة على تجهيز العراق لما يحتاجه من معدات عسكرية، باستثناء أنواع من المعدات التي فيها نقص عام بين دول منظمة حلف شمال الأطلسي، لذلك من غير المحتمل أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتجهيز العراق من تلك الأنواع.

4 ـ تفضل الحكومة البريطانية أن يتم تجهيز العراق وفقاً لبرنامج المشتريات الخارجية الأمريكي، وذلك بأن تقوم الحكومة الأمريكية بدفع أثمان المعدات العسكرية إلى الحكومة البريطانية التي تتولى عملياً تزويد العراق بتلك المعدات من مصادرها الخاصة.

5 ـ تقترح بريطانيا إبلاغها بشكل مبكر عن أية طلبات عراقية قبل تقديمها إلى لجنة تنسيق الأسلحة في الشرق الأوسط[1].

بقيت طلبات الحكومة العراقية دون استجابة لها من الحكومة الأمريكية؛ بسبب ما أبدته الحكومة البريطانية من موقف متحفظ إزاء التوجه الأمريكي

---

(1) Ibid, Secret, Telegram from the U.K. Embassy in Washington. to the Department of State, Washington, November 7, 1952, pp.2343 - 2344.

لمساعدة العراق عسكرياً، مما دفع الحكومة العراقية في 21 مارس 1953 إلى تقديم طلب رسمي جديد إلى واشنطن بشأن احتياجات العراق العسكرية الملحة، لإعادة بناء الجيش العراقي بواقع أربع فرق كاملة التجهيز، ترابط في المواقع الآتية: فرقة جبلية في الشمال، وأخرى مدرعة في خانقين، وفرقة آليات في البصرة، ورابعة للخدمات[1].

واقترح نوري السعيد وزير الدفاع في حكومة جميل المدفعي (29 يناير 1953 ـ 5 مارس 1953)[2]، ثلاثة أمور لاعتمادها في برنامج المساعدات البريطاني ـ الأمريكي المقترح للعراق تضمنت:

1 ـ إرسال خبراء عسكريين بريطانيين وأمريكيين لتقدير حاجة العراق العسكرية وكلفتها التخمينية.

2 ـ يعقب هذا مجيء خبراء ماليين من الدولتين إلى العراق لتقدير مدى إمكانية العراق في المساهمة في هذه الكلفة.

3 ـ يتم تنفيذ الخطة بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا استناداً إلى تقارير هؤلاء الخبراء، دون إعاقة برامج التنمية الاقتصادية في العراق[3].

أبدت الحكومة الأمريكية ترحيبها بما جاء في طلب الحكومة العراقية السابق، ونظرت بأهمية بالغة إلى موضوع مساعدة العراق عسكريا لتعزيز دفاعه، لكنها أشارت إلى ضرورة التشاور والتعاون مع بريطانيا بصدد تقديم المعونة العسكرية للعراق[4].

---

(1) Ibid, Secret Telegram from the U.S Embassy in Iraq to the Department of State, Baghdad, March 26, 1953, p.2346.

(2) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج9، ص6.

(3) F.R.U.S. 1952 Vol.IX, Part 2, Telegram from the U.S Embassy in Iraq to the Department of State, Baghdad, March 28, 1953, p.2348.

(4) Ibid, Confidential, Airgram from the Secretary of State to the U.S. Embassy in Iraq, Washington, June 10, 1953, p.2349.

وإثر زيارة دالاس وزير الخارجية الأمريكية إلى بغداد في 17 مارس 1953، أكد نوري السعيد للوزير الأمريكي في حينه ضرورة تحمل الولايات المتحدة الأمريكية كلفة المساعدات العسكرية إلى العراق، إذا ما أرادت تقوية دفاعات منطقة الشرق الأوسط لمواجهة خطر امتداد النفوذ السوفييتي، الأمر الذي دفع الحكومة الأمريكية إلى أن تكرر استعدادها لدعم جهود العراق الدفاعية وأخذها طلب العراق بعين الاعتبار أملاً في الوصول إلى تسوية مرضية في وقت قريب(1).

كما حث محمد فاضل الجمالي رئيس مجلس النواب وقتئذ الولايات المتحدة الأمريكية في مناقشة له مع فيليب أيرلاند philip W.Ireland القائم بالأعمال في السفارة الأمريكية في بغداد في 20 أوغست 1953، على مساعدة العراق عسكرياً والسعي إلى عقد نوع من الاتفاق الثنائي بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، يقوم على أساس أكثر دقة مما هو مع بريطانيا في حالة تقديم المساعدات العسكرية الأمريكية إلى العراق(2).

من جانب آخر نصح السفير الأمريكي في بغداد بيري حكومته أن يكون: «عملها مباشراً وتجاه هدف مميز» لأنه لم يقتنع أن تدفع واشنطن أثمان السلاح والمعدات العسكرية التي تُجهزُ من المصادر البريطانية إلى العراق، وأشار عليها بتجهيز العراق مباشرة من الولايات المتحدة الأمريكية؛ لأن ذلك أمضى أثراً وفقاً لبرنامج المساعدات العسكرية، كما أوصى بيري حكومته بتبني طلب نوري السعيد بصدد تشكيل فرقة جبلية، إعداداً وتجهيزاً، كي تقدم دليلاً على رغبتها في دعم قوة العراق الدفاعية، وتساعده على احتلال مكانة ذات شأن في

(1) F.O. 371/104258 114183, Confidential, Mr. Dulles Tour of the Middle East, London June 11, 1953.

(2) F.R.U.S 1952 - 1954, Vol.IX Part 2 Confiidential, Memorandum of Conversation from the U.S. Embassy in Iraq to the Department of State, Baghdad, Au-

المنطقة، والأهم من ذلك، أن فرقة من هذا النوع لا تشكل تهديداً (لإسرائيل)، وهو ما تحذره كل الحذر، على أساس أن تلك الفرقة ملائمة للعمل في المناطق الجبلية فقط[1].

في أثناء ذلك، شكل محمد فاضل الجمالي وزارته الأولى في 17 سبتمبر 1953 إلى مارس 1954[2] الذي كان يُعد من مؤيدي التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، والحصول على المساعدات العسكرية الأمريكية، وقد أثار هذا في حينه ردود فعل مختلفة، فقد أعرب السفير البريطاني في بغداد جون تروتبك John Troutbeck عن قلقه إزاء ذلك، لاعتقاده أن الجمالي كان مؤيداً للسياسة الأمريكية أكثر مما كان مؤيداً للسياسة البريطانية في العراق[3].

أما واشنطن فرحبت بتولي الجمالي منصب رئاسة الوزارة العراقية، لأن الجمالي في نظرها هو العضو الوحيد في النخبة السياسية العراقية آنذاك الذي لم تكن لديه علاقة قوية مع البريطانيين، إضافة لما كان يبديه من ميل واضح للتعاون مع الأمريكيين، ولأنه تلقى تعليمه في الجامعات الأمريكية. مما ولد ذلك الاعتقاد لدى الأمريكيين بأن حكومة الجمالي تُعد فرصة لها لتحقيق تقدم واضح على صعيد العلاقات بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية[4].

وأشارت المصادر السوفييتية إلى أن موضوع تأليف وزارة الجمالي تم بتأثير الأمريكيين، وبسبب ازدياد نفوذهم في المنطقة[5].

---

gust 20, 1953, p.2353.

(1) Ibid, Confiidential, Telegram from the U.S Embassy in Iraq to the Department of State Baghdad, August 24, 1953, p.2355.

(2) عبد الرازق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج9، ص53.

(3) F.O, 371/104677 EQ 10345/3, Despatch from the U.K Embassy in Iraq to the Foreighn Office, Baghdad, December 1,1953.

(4) Axelgard, Us Support fo the British Positon in Pre-Rovolutionary. Iraq, p.83.

(5) «Novey Shay-a Istoria Arabiskilxh Stran», Moscow, 1968, pp.177 - 178.

إضافة إلى ما تقدم يبدو واضحاً من مذكرات أحمد مختار بابان[1]، أن تأليف وزارة محمد فاضل الجمالي كان إجراء داخلياً، ولم يكن بأي تأثير خارجي، سواء أكان أمريكياً أو غيره، مما يؤكد هذا أن صاحب فكرة تأليف وزارة جديدة من رئيس الوزراء، وأعضاء مجلس الوزراء كانت اقتراح السيد محمد الصدر، وذلك بمناسبة بدء عهد جديد باعتلاء الملك فيصل الثاني عرش العراق، وقد كان يدور الإقتراح بين الجمالي، وأحمد مختار بابان المرشحين لرئاسة الوزارة، وقد جرت اجتماعات عدة ومداولات مطولة حول هذا الموضوع بين الملك فيصل الثاني، والوصي عبد الإلّه، ومعظم كبار الساسة العراقيين من أمثال: جميل المدفعي، ومحمد الصدر، وتوفيق السويدي، وغيرهم، وقد بدأت هذه المداولات في مصيف سرسنك (شمال العراق)، ثم استمرت في بغداد وأشرك فيها نوري السعيد في مراحلها الأخيرة، وأخيراً رُجحت كفة الجمالي لتولي الوزارة في أيلول 1953[2].

اتجهت وزارة محمد فاضل الجمالي منذ البداية في السياسة الخارجية نحو الغرب، ولا سيما تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، ومن مظاهر هذا التوجه إسراع الجمالي إلى الاتصال بالسفير الأمريكي في بغداد بيري، بشأن موقف الحكومة الأمريكية من طلب المساعدة العسكرية الذي قدم في 25 مارس 1953 في وزارة جميل المدفعي السابقة[3]، وحث الجمالي (بيري)

---

(1) ومن الجدير بالذكر أن أحمد مختار بابان اشترك في جميع المداولات التي جرت حول تأليف وزارة محمد فاضل الجمالي من البداية حتى النهاية، ولأنه كان على علاقة وطيدة بجميع أقطاب القرار السياسي بمن فيهم الملك فيصل الثاني والوصي عبد الإله ونوري السعيد وغيرهم، فضلاً عن أنه كان رجل قانون، وانتخب نائباً في مجلس النواب مراراً، وتقلد منصب الوزارة عدة مرات وأخيراً هو آخر رئيس وزارة عراقي في العهد الملكي.
أخذت هذه المعلومات من (مخطوطة مذكرات أحمد مختار بابان)، محفوظة لدى الدكتور كمال مظهر أحمد، جامعة بغداد/كلية الآداب/ قسم التاريخ. (المجموعة المتعلقة بتأليف وزارة الدكتور محمد فاضل الجمالي).

(2) المرجع نفسه.

(3) للاطلاع على نص المذكرة التي قدمها توفيق السويدي وزير الخارجية العراقية إلى السفير=

لاطلاع الحكومة الأمريكية على رغبة الحكومة العراقية للدخول في مفاوضات مشتركة بين الطرفين، من أجل الحصول على المساعدات العسكرية الأمريكية للعراق، أسوة بالمساعدات التي تحصل عليها كل من تركيا وإيران، مؤكداً أن العراق ليس بأقل تعرضا للخطر الشيوعي من تركيا وإيران، مما يوجب تقديم المساعدة العسكرية له(1).

إضافة إلى ذلك، أكد الجمالي للسفير الأمريكي بيري، بأنه لا يأمل أن تشهد العلاقات بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية تطوراً ملموساً خلال هذه الفترة كما كان يتوقع لها، بسبب انحياز الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب إسرائيل في الصراع العربي ـ الصهيوني حول القضية الفلسطينية، مما أدى إلى إضعاف مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في العراق والأقطار العربية، ولتفادي هذا فإنه على السياسة الأمريكية كما يرى الجمالي أن تتخذ أسلوباً جديداً بشأن معالجة القضية الفلسطينية وفق قرارات الأمم المتحدة، وفي الوقت نفسه حدد الجمالي بعض الأمور التي من شأنها أن تعزز مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في العراق، من أهمها:

1 ـ أن تقدم الولايات المتحدة الأمريكية المساعدة العسكرية لتقوية الجيش العراقي.

2 ـ تحاول الحكومة الأمريكية إقناع بريطانيا لإرجاع القواعد الجوية في الحبانية والشعيبة للسيادة العراقية.

= الأمريكي (بيري) في 25 مارس 1953 راجع: F.R.U.S 1952 - 1954, Vol.IX, Part 1, Confidential, Despatch from the U.S Embassy in Iraq to the Department of State, Baghdad, March 25, 1953, pp.356 - 357; وينظر: محمد فاضل الجمالي، ذكريات وعبر من العدوان الصهيوني وأثره في الواقع العربي، دار الكتاب العربي، بيروت 1968، ص58 ـ 59.

(1) D.S Central Files, 787. 00/1 - 1454, Secret, Reporter from The U.S Empassy in Iraq to the Secretary of State, Baghdad January 14, 1954.

3 ـ أن تدعم واشنطن جهود العراق في إقامة اتحاد فيدرالي بين العراق والأردن، ثم مع سوريا.

4 ـ أن تساعد الولايات المتحدة الأمريكية على تحقيق التنمية الاقتصادية للعراق[1].

لكن مع ذلك، مرت شهور عدة دون أن تبدي واشنطن نشاطاً واضحاً، يوحي بأنها عازمة على تقديم المساعدة العسكرية إلى العراق، مما حدا بالسفير (بيري) في 27 نوفمبر 1953 إلى حث حكومته لتقديم الدعم السياسي لوزارة محمد فاضل الجمالي، والإسراع بإبرام اتفاقية المساعدة العسكرية الأمريكية مع العراق[2].

من جانب آخر، أبدت وزارة الخارجية البريطانية قلقها من تعرض النفوذ البريطاني في الشؤون العسكرية في العراق إلى الخطر بتأثير وجود حكومة الجمالي، ولذلك طالبت لندن واشنطن بإجراء مناقشة بشأن تقديم المساعدة العسكرية الأمريكية المقترحة للعراق، وسرعان ما وافقت الحكومة الأمريكية على الطلب، مما أدى إلى تأخير المفاوضات بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية لمناقشة تفاصيل اتفاقية المساعدات العسكرية بين الطرفين[3].

أكدت الولايات المتحدة الأمريكية للحكومة العراقية، وبصورة سرية في 5 يناير 1954 عن رغبتها في مساعدة العراق عسكرياً إذا انضم إلى الجهود الجارية لعقد ميثاق بين تركيا وباكستان[4]. في الوقت ذاته اقترحت وزارة

(1) F.R.U.S. 1952 - 1954 Vol.IX, Part 2, Confidential, Telegram from the U.S. Embassy in Iraq to the Department of State, Baghdad, October 27, 1953, pp.2360 - 2361.

(2) Ibid, 1952 - 1954, Vol.IX, Part 2, Confidential, Telegram from the U.S Embassy in Iraq to the Department of State, Baghdad October 27, 1953, pp.2360 - 2361.

(3) Axelgard, US Support for the Britian Position in Pre-Revolutionary Iraq, p.84.

(4) F.R.U.S. 1952 - 1954, Vol.IX, part 2, Top Secret, Telegram from the Secretary of State to the Embassy in Iraq, Washington, January 5, 1954, pp.2362 - 2363.

الدفاع الأمريكية برنامجاً أولياً للمساعدة العسكرية بمبلغ (10) ملايين دولار للعراق، وقد تمت المصادقة عليه، وسوف يزداد هذا المبلغ إلى (30) مليون دولار بعد موافقة الكونغرس الأمريكي[1].

أوضح محمد فاضل الجمالي رئيس الوزراء للسفير الأمريكي (بيري) في بغداد في 25 يناير 1954، في معرض رده على المذكرة الأمريكية المذكورة، بأنه لا يستطيع البت في موضوع انضمام العراق إلى الميثاق المنوي عقده بين تركيا والباكستان دون حصول العراق أولاً على المساعدات العسكرية الأمريكية، لأن ذلك في اعتقاده يساهم في تعزيز موقفه السياسي المؤيد للغرب والولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً[2].

يبدو أن الجمالي لم يكن راغباً في تأييد وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية التي تؤكد الربط بين منح المساعدات العسكرية للعراق بمساهمته المتوقعة في الانضمام إلى ترتيبات الدفاع الإقليمي معه لتحقيق هذا الغرض.

مع ذلك تسربت أنباء الاتصالات السرية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية إلى الصحافة، ونشرت جريدة «اليقظة» البغدادية نبأ بعنوان: «مساعدات أمريكية للعراق» أوضحت فيه أن المسؤولين الأمريكيين قد توصلوا إلى أن فكرة إنشاء منظمة قيادة الشرق الأوسط أصبحت ميتة، ولذلك قرروا تسوية الأمر مع الحكومات المعنية بالدفاع عن المنطقة في سبيل عقد اتفاقيات منفصلة معها، لتجهيزها بالمساعدات العسكرية[3]. ونشرت جريدة «صوت

---

(1) Ibid, Top Secret Memorandum By the Director of the Foreign Operation's Adoninistration (Stassen) to the President, Washington, January 22, 1954, pp.2367 - 2368.

(2) D.S. Central Files, 787.00/1 - 1454, Secret, Memorandum of Conversation, from the U.S Embassy in Baghdad to the Department of State, January 14, 1954.

(3) «اليقظة»، بغداد، 5 يناير 1954.

الأهالي» أنباء النشاطات الأمريكية تحت عنوان: «هل ستعرض أمريكا على العراق مشروع اتفاق عسكري»، أشارت فيه إلى قيام الحكومة الأمريكية بالتفاوض مع عدد من دول الشرق الأوسط، لتقديم مساعدات عسكرية لتقوية دفاعاتها عن المنطقة، والعراق إحدى هذه الدول التي تجري الولايات المتحدة الأمريكية معها مفاوضات بصدد إمدادها بالسلاح، والمعدات الأمريكية[1]. كما دعت جريدة «نيويورك تايمز» الحكومة الأمريكية إلى ضرورة التنسيق مع الحكومة البريطانية في موضوع إمداد العراق بالسلاح وذلك لتجنب مشكلة تسليح العراق بسلاحين مختلفين[2].

أثارت تلك الأنباء الصحفية الأحزاب السياسية والمعارضة البرلمانية، فقد تساءل النائب عبد الرزاق الحمود عن مدى صحة تلك الأنباء، وحذر الحكومة من الإقدام على عقد اتفاقية مساعدات عسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية لأن في ذلك استفزازاً للشعب العراقي مما اضطر محمد فاضل الجمالي رئيس الوزراء إلى الرد على ذلك في المجلس النيابي في 16 يناير 1954 زاعماً عدم صحة تلك المعلومات، وعدم حصول أي اتفاق مع الحكومة الأمريكية[3].

استمرت الاتصالات بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، ونشط موسى الشابندر السفير العراقي في واشنطن في إجراء هذه الاتصالات مع هنري بايرود Henry A.Byroade مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط، وجنوب آسيا، وشمال أفريقيا، بهدف الاطلاع عن كثب على الأسباب التي أدت إلى تأخير عقد اتفاقية المساعدات العسكرية بين الطرفين، وفي 25 يناير 1954 أرسل الشابندر أول برقية عن مقابلته بايرود إلى بغداد، جاء

---

(1) «صوت الأهالي»، 7 يناير 1954.

(2) «The New York Times», January 17, 1954.

(3) «محاضر مجلس النواب»، الاجتماع الاعتباري لسنة 1953/ 1954، ص200.

فيها: «أبدى السيد بايرود أسفه الشديد للتأخير وللضجة وعلى الضجة التي أثيرت في الصحف، وأكد مجدداً بأن ذلك لن يؤثر في القضية. وقلنا له إن التأخير يفسح المجال للشعب وقد يضر بالمصلحة المشتركة»[1].

وفي 9 فبراير 1954 أرسل برقية أخرى عن مقابلته بايرود جاء فيها: «قابلنا اليوم بايرود على إثر كتاب أرسلهُ خمسة وثلاثون من أعضاء الكونغرس إلى وزير الخارجية الأمريكية محتجين على منح الأقطار العربية المساعدات العسكرية بحجة أنها ما تزال بحالة حرب مع (إسرائيل). قال لنا: إنه لا تأثير للاحتجاج في جوهر الموضوع، وإن كان هذا يعرقل الإسراع في البت فيه فإن الحكومة الأمريكية تفضل التريث حتى يتم الاتفاق بين تركيا والباكستان، وأن الحكومتين المذكورتين ستفاتحان العراق في هذا الموضوع، وبعدئذ ستتصل الحكومة الأمريكية بالعراق»[2].

يبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت ترغب في التريث في البت بموضوع المساعدات العسكرية للعراق، ريثما يتم التوصل إلى صيغة تفاهم مع الحكومة البريطانية بخصوص تسليح العراق. في 26 فبراير 1954 اجتمع ممثلو الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا في واشنطن لمناقشة موضوع المساعدة العسكرية الأمريكية للعراق، وبعد مشاورات بين الطرفين، توصلا إلى صيغة مذكرة تفاهم مشترك سرية وقعت من الحكومتين، تضمنت الأمور الآتية:

1 ـ تقديم المساعدات العسكرية الأمريكية للعراق بموجب خطط متفق عليها مسبقاً بين الحكومتين العراقية والبريطانية في ضوء معاهدة 1930 بغية توسيع وتحديث القوات العراقية.

2 ـ تقوم الحكومة الأمريكية بإبلاغ الحكومة العراقية بأن أية أسلحة، أو

---

(1) م.و.خ.ع.، رقم الملف غ/3274/ 3274/ 5، برقية السفارة العراقية في واشنطن إلى وزارة الخارجية الأمريكية، الرقم، في 26 يناير 1954.

(2) «لواء الاستقلال»، بغداد 9 فبراير 1954.

تجهيزات عسكرية تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية ستكون استكمالاً للأسلحة، والتجهيزات العسكرية التي تقدمها الحكومة البريطانية، وأن على الحكومة العراقية أن تواصل سعيها للحصول على المساعدات العسكرية من بريطانيا.

3 ـ عند تطبيق أي برنامج مساعدات عسكرية للعراق، على الحكومة الأمريكية أن تراعي ما يأتي:

أ ـ تجنب أي تغييرات بالخطط الموجودة لتسليح، وتوسيع الجيش العراقي، وتقليل الصعوبات التعبوية إلى حد أدنى.

ب ـ أن يجري شراء المعدات، والتجهيزات العسكرية من بريطانيا.

ج ـ أن يكون لإسهام الولايات المتحدة الأمريكية في توسيع القوات العراقية دور محدد وواضح.

4 ـ أن يكون هناك تنسيق بين الحكومتين حول نوع السلاح والمعدات التي تقدم للعراق.

5 ـ تحتفظ بريطانيا بحقها في الإشراف على تنظيم القوات المسلحة العراقية وتدريبها، ومن الممكن أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتدريب بعض العسكريين العراقيين في المدارس، والمعاهد العسكرية الأمريكية بعد التشاور مع بريطانيا.

6 ـ تُقِيم لجنة استشارية أمريكية في بغداد بصورة دائمة تتولى تنسيق المساعدات العسكرية الأمريكية للعراق، وتعمل في الوقت نفسه بالتنسيق مع الجهات العسكرية البريطانية الموجودة في العراق.

7 ـ تتخلى بريطانيا مقابل ذلك عما جاء في الفقرة السادسة من ملحق معاهدة 1930 المشار إليها سابقاً[1].

---

(1) للاطلاع على مذكرة التفاهم السرية بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية راجع: =

تشير مذكرة التفاهم إلى عدم استعداد بريطانيا للتنازل بسهولة عن دورها القيادي في العراق، أو السماح للولايات المتحدة الأمريكية بالانفراد في تعزيز علاقاتها العسكرية معه، وتكون من ناحية أخرى قد حققت ربحاً مادياً بضمان شراء تلك المعدات والتجهيزات من مصادرها الخاصة.

أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية بعد هذه الاتفاقية قادرة وبيسر على تحقيق اتفاق ثنائي مع الحكومة العراقية حول إجراءات المساعدة العسكرية، لكن هذا التوقع لم يتحقق، إذ أبدت وزارة الخارجية الأمريكية تريثها بصدد البت في الموضوع، بحجة عدم وضوح الموقف الرسمي للحكومة العراقية تجاه الاتفاق التركي - الباكستاني[1].

غير أن الوثائق الأمريكية تكشف عن الأسباب الحقيقية التي دعت الحكومة الأمريكية إلى ذلك، إذ توحي بأن المعارضة التي أبدتها (إسرائيل) لتقديم السلاح والمساعدات العسكرية الأمريكية للعراق، ربما كانت هي الأقرب إلى الحقيقة مما تدعيه وزارة الخارجية الأمريكية. وعلى أي حال، أُبلغت السفارة الأمريكية في بغداد بتعليق المفاوضات مع الحكومة العراقية، ريثما يتم استعراض للموقف من قبل مجلس الأمن القومي وهو أمر يستغرق وقتاً[2].

= F.R.U.S. 1952 - 1954, Vol.IX, Part2, Secret, Memorandum of Understanding Between the Governements of the United States and the United Kingdom, Initialed at Washingion, February 26, 1954, pp.2371 - 2374.

F.O 371/110821 114656, Annex, Memorandum of Understanding Concerning Provision of United States Military Aid to Iraq, In. Telegram from the U.K. Embassy in Washington, March 18, 1954.

(1) F.R.U.S 1952 - 1954, Vol.IX, Part 2 Secret, Telegram from the Acting Secretary of State to the U. S. Embassy in Iraq, Washington, April 15, 1954, pp2377 - 2378.

(2) Ibid, p.2377.

الأمر الذي أثار قلق السفير الأمريكي بيري، وخاف أن تصرف حكومته نظرها عن تقديم المساعدة العسكرية للعراق، ويخسر الأمريكيون بذلك فرصة قد لا تتكرر لهم، فكتب مذكرة إلى حكومته، أشار فيها إلى أنّ تعليق المفاوضات مع العراق قد يؤدي إلى مزيد من الإحباط، وخيبة الأمل لرئيس الوزراء الجمالي الذي كان قد رحب بعقد الاتفاقية العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ البداية، وربما أدى ذلك إلى استقالته سريعاً، وبالتالي ستفقد الولايات المتحدة الأمريكية أفضل أعداء الشيوعية من القادة العرب، وأفضل المسؤولين العراقيين المقتنعين بالرغبة في تعاون الأقطار العربية مع الغرب، وأشار السفير بيري أيضاً إلى أنه في حالة استقالة الجمالي، ربما جاء بعده إلى رئاسة الوزارة من السياسيين القدماء مما يهيء فرصة جيدة للراغبين في تغيير السلطة في العراق. وهذا قد يلحق الضرر بالمصالح الأمريكية والغربية هناك، وختم بيري مذكرته بدعوة حكومته أن تبذل كل جهد ممكن في مجلس الأمن القومي، لاتخاذ قرار بالموافقة على عقد اتفاقية المساعدات العسكرية مع العراق[1]. مؤكداً أنها ستكون حجر الأساس في البناء الذي تشيده الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، والقدرة على وقف التقدم الشيوعي، وبواسطتها يصبح العراق أول قطر عربي يحرز الانفتاح الكامل مع الغرب، وستضفي على الميثاق التركي ـ الباكستاني الشرعية الفعلية في إطار خطة «الحزام الشمالي»، وعن طريقها ربما تتجه أقطار عربية أخرى للتعاون مع الغرب[2].

أثار (بيري) اهتمام المسؤولين الأمريكيين في واشنطن، وفي ضوء هذا جرت مناقشات على مستويات عليا في الحكومة الأمريكية انتهت إلى تخويل بيري باستئناف المفاوضات مع العراقيين، ومنحه حرية كافية للتوصل إلى عقد

(1) Ibid, Secret, Telegram from the U.S. Embassy in Iraq to the Department of State, Baghdad , April 11, 1954, Note 3, p.2376.

(2) Ibid, Secret, Telegram from the U.S. Embassy in Iraq to the Department of State, Baghdad , April 11, 1954, pp.2378 - 2379.

اتفاقية المساعدات العسكرية مع العراقيين[1]. فعادت الاتصالات بين بغداد وواشنطن، وكانت حصيلتها موافقة الحكومة الأمريكية في 21 ابريل 1954 على منح العراق مساعدات عسكرية تتناسب من حيث الكمية، والنوعية، والتوقيت مع التطورات الدولية في المنطقة بموجب شروط أهمها:

1 ـ أن لا تستعمل الحكومة العراقية المعدات والمواد، أو الخدمات التي قد تزود بها إلا لغرض المحافظة على الأمن والدفاع المشروع عن النفس، وأن لا تقوم بأي عمل اعتدائي ضد أية دولة أخرى.

2 ـ أن توافق الحكومة العراقية على المساهمة التامة، بقدر ما تسمح بها طاقتها البشرية، ومواردها وتسهيلاتها وأوضاعها الاقتصادية العامة لتنمية وإدامة قوتها الدفاعية، والقوة الدفاعية للعالم الحر.

3 ـ تقدم الحكومة العراقية للولايات المتحدة الأمريكية، وحلفائها التسهيلات اللازمة وأية معدات ومواد وخدمات، أو أية مساعدات أخرى قد يتفق عليها للدفاع عن النفس الفردي أو الجماعي، مع تسهيل إنتاج وتصدير مواد أولية، أو شبه مصنعة في العراق إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي تحتاجها الأخيرة بسبب نقص أو احتمال نقص في مواردها بموجب شروط، أو أحوال يتفق عليها.

4 ـ إن الحكومة العراقية لا تنقل ملكية، أو حيازة أي من المعدات والمواد والمعلومات والخدمات التي تجهز بها إلى جهة أخرى قبل حصولها مقدماً على موافقة الحكومة الأمريكية[2].

---

(1) Axelgard, US support for the British Position, in Pre-Revolutionary, p.86.

(2) للاطلاع على نص الأتفاقية راجع: فؤاد الراوي، المعجم المفهرس لمعاهدات 1950 ـ 1955، ج6، ص395 ـ 397، الملحق رقم (1) وينظر: United States Treaties and Other International Agreements (U.S.T.I.A.), vol.5, Part 3, The American Ambassador to the Iraqi Acting Ministor of Foreign Affairs, Iraq-Militaty Assisstance, April 21, 1954, pp.2467 - 2469.

وحينما تسلمت الحكومة العراقية المذكرة الأمريكية بهذا الخصوص، أجاب محمد فاضل الجمالي رئيس الوزراء السفارة الأمريكية في اليوم ذاته بقبول اتفاقية المساعدات العسكرية الأمريكية وفق الأسس المبينة فيها، وعدت الاتفاقية نافذة المفعول من تاريخ رد الحكومة العراقية عليها في 21 ابريل 1954.

من الملاحظ أن الاتفاقية جاءت أشبه باتفاق سري بين الحكومتين العراقية والأمريكية حيث أنها اقتصرت على تبادل المذكرات السرية بين الطرفين، ولم تعرض الحكومة العراقية الاتفاقية على مجلس الأمة، ولم تنشر نصوصها للرأي العام العراقي، وحجة الجمالي في ذلك أن الاتفاقية لا تحتاج إلى عرض على المجلس، لأنها لا تلزم العراق بشيء سوى المحافظة على المواد وعدم بيعها، أو تسليمها لجهة أخرى، وعدم استخدامها لأغراض عدوانية، وأنها ليست سرية فقد أذيع بيان رسمي عنها، وجرت اتصالات مع عدد من رجال السياسة حولها بما في ذلك بعض المعارضين. أوضح الجمالي بأنه إذا كان هناك لزوم لعرضها على المجلس النيابي، فذلك يقع على عاتق وزارة نوري السعيد، لأن وزارته استقالت في اليوم التالي لتوقيع الاتفاقية[1].

يتضح من هذا أن المسؤولين العراقيين تعمدوا منذ البداية إخفاء ذكر الشروط التي اشترطتها الولايات المتحدة الأمريكية على العراق، والتي تم بموجبها إبرام الاتفاقية التي ألزمت العراق بعدم القيام بأي نشاط عسكري ضد (إسرائيل)، وأن يضع موارده البشرية والاقتصادية، لا سيما النفط، في خدمة الاستعدادات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في منطقة الشرق الأوسط، وربما قصدت الحكومة العراقية من ذلك تفادي إثارة الرأي العام ضد الاتفاقية.

أثارت هذه الاتفاقية مشاعر الاستياء والتوجس بين الأوساط السياسية

---

(1) للاطلاع على إفادة محمد فاضل الجمالي في المحكمة العسكرية العليا الخاصة ينظر: «محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة»، وزارة الدفاع، ج3، بغداد 1959، ص1096.

والرأي العام في العراق، فقد أشارت جريدة «صوت الأهالي» إلى أن تسليح العراق تسليحاً حقيقياً يتنافى مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وغاياتها الاستعمارية في العراق، لأن الغرب هو العقبة الوحيدة أمام تسليح الجيش العراقي وتقويته، لذلك لا بد أن تكون هناك شروط لإعطاء المساعدات العسكرية للعراق، مما يزيد في انتقاص حرية العراق واستقلاله، وأن الهدف من هذه المساعدات العسكرية، هو:

1 ـ دخول العراق في فلك السياسة الأمريكية، وتحمله كل ما يتبع تلك السياسة من مسؤوليات خطرة على استقلاله وكيانه لأنها سترمي به في خضم الصراع الدولي.

2 ـ أن قبول المساعدات العسكرية ليس إلا خطوة تمهيدية للتعاون من أجل تنظيم الكتلة العسكرية التي ما زالت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لتنظيمها بضم العراق إلى الحلف التركي ـ الباكستاني، وتحقيق التعاون فيما بينها لخدمة المخططات الغربية في المنطقة.

3 ـ إن قبول المساعدات العسكرية سوف يحد من حرية العراق واستقلاله، ولذلك لا بد من نشر المذكرات التي تبودلت بشأن المساعدات الأمريكية لتنوير الرأي العام الذي بات قلقاً بشأن هذه المساعدات[1].

وعلى الصعيد نفسه، كتبت جريدة «لواء الاستقلال» مقالاً، بقلم محمد صديق شنشل تحت عنوان: «ما هو العرض وما هي أسس الاتفاق؟ بدون أية شروط أو التزامات سياسية أو تحالفية، انتقد فيه بيان الحكومة بشأن الاتفاقية العسكرية، مشيراً إلى أن منح المساعدات العسكرية الأمريكية لا بد أن يكون مقيداً بشروط ثقيلة تلزم الحكومات الممنوحة لها التقيد بها، ومن أهمها: عدم استعمال هذه المساعدات إلا وفق وجهة نظر الحكومة الأمريكية، وقد اتخذت

(1) «صوت الأهالي»، 27 ابريل 1954.

من هذه المساعدات وسيلة للتدخل في شؤون الدول الكبرى، كبريطانيا مثلاً: «فكيف نصدق البيان الحكومي الذي يدعي أن هذه المساعدات قد تقرر منحها للعراق بدون أية شروط، أو التزامات سياسية أو تحالفية»، وطالب الحكومة أن تعلن للرأي العام جميع ما يتصل بالاتفاق، وأن تتقيد بأحكام الدستور في عرض نصوص الاتفاق على مجلس نيابي يقر الشعب مشروعيته[1].

وشهد العراق في 12 مايو 1954 انبثاق أوسع جبهة وطنية ضمت حزب الاستقلال و «الحزب الوطني الديمقراطي»، و «والحزب الشيوعي»، وبعض الشخصيات المستقلة، وقد دعت الجبهة إلى إلغاء معاهدة 1930، والقواعد العسكرية وجلاء القوات الأجنبية، ورفض جميع المحالفات العسكرية الاستعمارية بما فيها الحلف التركي الباكستاني، ورفض المساعدات العسكرية الأمريكية[2].

ومن الجدير بالذكر، أن السفير الأمريكي بيري كان قد أطلع وزارة الخارجية الأمريكية قبل إبرام الاتفاقية مع العراق، على أن هناك شعوراً مشوباً بالحذر، والتوجس ساد الأوساط السياسية والشعبية من محاولة ربط العراق باتفاقية عسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية، مشيراً إلى أن طلاب الكليات والمعاهد الفنية في بغداد أصدروا إعلانات تحت عنوان: «الطلاب يشجبون الاتفاقية العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية»، دعوا فيه طلاب العراق إلى الاستعداد للدخول في مواجهات ضد السلطة للحيلولة دون ربط العراق بأية اتفاقية مع الغرب، مذكرين بانتفاضة بورتسموث 1948، وأضاف بيري إلى أن جواً من التوتر والاضطراب ساد جميع الكليات استعداداً للقيام بالمظاهرات ضد الاتفاقية[3].

---

(1) «لواء الاستقلال»، 26 ابريل 1954.

(2) «صوت الأهالي»، 13 مايو 1954.

(3) D.S. Central Files, 787.003 - 1854: Secret, Telegram from the U.S. Embassy in Iraq to the Secretary of State, Baghdad, March 18, 1954.

من جانب آخر أبدى السفير البريطاني جون تروتبك في بغداد قلقه إزاء اتفاقية المساعدات العسكرية الأمريكية، وأعرب عن مخاوفه من أن تؤدي إلى ازدياد النفوذ الأمريكي في العراق، فتساءل بهذا الخصوص قائلاً: «هل إن المساعدات العسكرية الأمريكية للعراق يمكن أن تكون مكملة حقاً للنشاط البريطاني في الحقل ذاته، أم أن الغرض منها هو إقصاء بريطانيا خارج هذا المجال، أو في الأقل التقليل من شأنها إلى دور صغير؟ إذا كان هذا هو الهدف في الواقع، فإننا نؤمن بأنه سيكون خطأ فاحشاً أن يبقى الاتفاق على أسس عسكرية فقط»، وأضاف تروتبك إلى ذلك قائلاً: «إنه بوسعنا الشعور بشكوك مشروعة عما إذا كانوا يودون عن دراية، أو لا دراية تخريب قبضتنا التقليدية الذاتية في العراق، وهل أن بوسعهم أخذ مكاننا؟ هذا يبدو مشكوكاً فيه». وأخيراً حذر تروتبك من احتمال أن يؤدي ذلك إلى إضعاف النفوذ البريطاني في العراق، مما قد يساعد على امتداد الشيوعية إلى منطقة الشرق الأوسط[1]. وبالتالي تعرض المصالح الغربية برمتها للخطر[2].

أي أن حالة الشك والحذر لا زالت قائمة بين الحكومتين الأمريكية والبريطانية، ولا سيما في موضوع تقديم المساعدات العسكرية الأمريكية للعراق، على الرغم من أن الطرفين قد وقعا مذكرة التفاهم بينهما بهذا الخصوص، وأن بريطانيا لم تكن مقتنعة تماماً بعقد الاتفاقية العسكرية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية.

في الوقت ذاته، تعرض موضوع مساعدة العراق عسكرياً إلى انتقادات

---

(1) للاطلاع على «تقرير السفير البريطاني جون تروتبك السنوي عن عمله في بغداد لسنة 1954» راجع: مؤيد إبراهيم الونداوي، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية 1944 ـ 1958، ص182 ـ 203.

(2) F.O. 371/110822 114656, Telegram from the U.K Embassy in Iraq to the Foreign Office Baghdad, June 2, 1954.

شديدة. فانهالت على وزير الخارجية الأمريكية دالاس رسائل احتجاج عديدة من شخصيات ومنظمات صهيونية في الولايات المتحدة الأمريكية انتقدوا فيها التعاون العسكري الأمريكي مع العراق. وفي واشنطن أجاب الرئيس الأمريكي أيزنهاور في مؤتمر صحفي في واشنطن على سؤال لأحد الصهاينة حول أهداف الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق مع العراق، فقال: إن غرض الولايات المتحدة الأمريكية من تقديم المساعدات لأقطار الشرق الأوسط، هو تعزيز وسائل دفاع هذه الأقطار ليتسنى لها المحافظة على سلامتها وصدً أي اعتداء قد تتعرض له تلك الدول، ولم يكن الغرض منها تشجيع المنازعات الإقليمية بين تلك الدول، وأن حكومته لن تقدم أية مساعدة لأية دولة تهاجم بها أصدقاء الولايات المتحدة الأمريكية»[1].

إن ما جاء في إجابة أيزنهاور تأكيد واضح لا يقبل الشك، بأن الحكومة الأمريكية اشترطت في حينه على العراق عدم استعمال المساعدات العسكرية ضد (إسرائيل)، التي تعد من أقرب الأصدقاء للولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى أي حال، فقد وصلت إلى بغداد في 15 مايو 1954 بعثة عسكرية أمريكية مؤلفة من خمسة ضباط برئاسة العميد (الجنرال) هاري مايرز General Harry Meyers لاستطلاع حاجة الجيش العراقي من الأسلحة والتجهيزات، وانعقد أول اجتماع بين الجانب العراقي والجانب الأمريكي في 15 مايو 1954، حضره من الجانب الأمريكي القائم بأعمال السفارة الأمريكية في بغداد إيرلاند والملحق العسكري الأمريكي فيها، وأعضاء البعثة العسكرية الأمريكية، وحضره من الجانب العراقي محمد فاضل الجمالي وزير الخارجية، وحسين مكي خماس وزير الدفاع، واللواء الركن محمد رفيق عارف رئيس أركان الجيش، واللواء الركن حسيب الربيعي المعاون الإداري لرئيس أركان الجيش،

(1) «لواء الاستقلال»، 30 أبريل 1954.

والعميد الركن غازي الداغستاني، والرائد الركن شكري محمود نديم والرائد الركن عبد الله العمري[1].

كان غرض المباحثات دراسة إمكانية تقديم المساعدة العسكرية الأمريكية، بموجب اتفاقية 21 ابريل 1954، وتهدف خطة المساعدة إلى تعزيز خطط الجيش العراقي في التسليح والتدريب، ولا تنوي إجراء تبديل شامل في ذلك وقلبه إلى نمط أمريكي[2].

قامت البعثة العسكرية الأمريكية بدراسة ميدانية لتقدير حاجة العراق من المساعدات الأمريكية بالتعاون مع الجهات العسكرية العراقية، وقد وضعت البعثة مقترحات تتضمن حجم المساعدات العسكرية المقترحة إلى العراق ونوعها، لعرضها على وزارة الدفاع الأمريكية من أجل دراستها والموافقة عليها. وبعد أن أتمت البعثة الأمريكية عملها في العراق غادرت في 23 مايو 1954 إلى واشنطن[3].

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة الدفاع العراقية كانت قد أعدت خطة لإعادة تنظيم الجيش العراقي، وتوسيعه وتقدير مدى حاجته من السلاح والمعدات العسكرية، قُبيل وصول البعثة الأمريكية إلى بغداد[4].

في 20 يونيو 1954 وصل وفد عسكري عراقي واشنطن برئاسة الفريق

---

(1) استقالت حكومة محمد فاضل الجمالي في 22 ابريل 1954، بعدها تولى الجمالي منصب وزير الخارجية في حكومة أرشد العمري في 29 ابريل 1954 إلى أن استقالت وزارة العمري في 3 أوغست 1954، راجع: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج9، ص270 ـ 271.

(2) المرجع نفسه، ص271.

(3) للاطلاع على نشاط البعثة العسكرية الأمريكية في العراق ينظر: F.R.U.S 1952 - 1954, Vol.IX, Part 2, Secret, Telegram from the U.S Embassy in Iraq to the Department of State, Baghdad, May 24, 1954, pp.2386 - 2387;

(4) قام بإعداد هذه الخطة الرائد الركن عبد الله العمري في حينه، مقابلة مع العميد الركن المتقاعد عبد الله العمري، بغداد، 13 يناير 1992

الركن محمد رفيق عارف رئيس أركان الجيش، وعضوية العميد الركن عباس علي غالب قائد الفرقة الأولى، بدعوة من وزارة الدفاع الأمريكية، من أجل إكمال المباحثات التي جرت بين الطرفين في بغداد ولاطلاع الوفد العراقي على أبرز التطورات الحديثة في مجال التصنيع العسكري في الولايات المتحدة الأمريكية[1].

أثارت تحركات البعثة العسكرية الأمريكية في العراق المسؤولين البريطانيين إزاء ما توصلت إليه البعثة الأمريكية من توصيات، تتضمن تقديم طائرات تدريب ومعدات ثقيلة للعراق، حيث أبدت الحكومة البريطانية اعتراضاتها تجاه هذه التوصيات وعدت هذا تخلياً من الحكومة الأمريكية عما جاء في مذكرة التفاهم المشترك بين الطرفين المار ذكرها سابقاً[2]. ويبدو أن الاعتراضات البريطانية تمكنت من التأثير في موقف وزارة الدفاع الأمريكية التي أعدت قائمة بالمساعدات العسكرية المنوي تقديمها للعراق خلت من الطائرات والمعدات الثقيلة تجنباً لحدوث خلاف بين الحكومتين البريطانية والأمريكية. واقترحت الحكومة الأمريكية على العراق، أن انضمامه إلى الاتفاقية التركية ـ الباكستانية سيجعل من الممكن بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية تسويغ موضوع تزويده بمختلف المساعدات العسكرية[3].

يبدو واضحاً أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تحاول أن تجر أقدام الحكومة العراقية إلى الميثاق التركي ـ الباكستاني عن طريق التلويح

---

(1) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج9، ص97، مقابلة مع العميد الركن المتقاعد شكري محمود نديم، بغداد، 20 يناير 1992.

(2) F.O. 371/110823 1193/88, Memorandum from the British Joint Services Mission to the British Chifs of Staff, August 11, 1945.

(3) F.R.U.S 1952 - 1954, Vol.IX, Part 2, Secret, Memorandum of Conversation, by the Officer in Charge of Arabian Peninsula-Iraq Affairs (Fritzlan), Washington, November 4,1954, pp.2393 - 2395.

بالمساعدات الأمريكية، بهدف تعزيز قوة دفاع الحزام الشمالي.

وصلت لجنة استشارية عسكرية أمريكية برئاسة العميد (الكولونيل) هنري ڤان أورمر Henry Van Ormer إلى بغداد في سبتمبر 1954، وأسست هذه اللجنة مقراً في بغداد بموجب اتفاقية 21 ابريل 1954، للاشراف على تقديم المساعدات العسكرية الأمريكية للعراق بالتعاون مع الحكومة العراقية. وقد أكد أورمر في أول اجتماع له بالسفير البريطاني تروتبك في بغداد بأنه "ينوي زيادة النفوذ العسكري الأمريكي في العراق إلى أقصى حدٍ ممكن وفقاً لما تقدمه مذكرة التفاهم المشتركة بين الحكومتين، الأمريكية والبريطانية، مما أثار لدى تروتبك ارتياباً وشعوراً بالاستياء من وجود اللجنة العسكرية الأمريكية في بغداد، ومن احتمال أن يؤدي نشاطها إلى إضعاف مكانة بريطانيا في العراق، واقترح في الوقت نفسه على وزارة الخارجية البريطانية تأسيس هيئة أركان استشارية للحكومة البريطانية في العراق بأسرع وقت ممكن، وختم حديثه بالقول: «تبدو الحالة العامة بالنسبة لي مثيرة للقلق بصورة مميزة، إذ قبل الآن كنا نعرف أين نحن، وندرك بأن العراق سوف يندفع بدرجة كبيرة مع اللجنة الاستشارية العسكرية الأمريكية في حين نبقى نحن معلقين في الهواء»[1].

يبدو واضحاً أنه كان لدى المسؤولين البريطانيين شعور في جدية التزام الأمريكيين بمذكرة التفاهم البريطانية ـ الأمريكية، إضافة إلى تخوفهم من أن يؤدي تدفق سيل المساعدات العسكرية الأمريكية إلى العراق إلى إضعاف النفوذ العسكري البريطاني فيه، وهذا يدل دلالة واضحة على أنه كان هناك تنافس خفي بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بشأن العراق.

وصلت أول شحنة من المساعدات العسكرية الأمريكية إلى ميناء البصرة

---

(1) F.O. 371/110824 1193/104, Telegram from the U.K Embassy in Iraq to the Foreign Office, Baghdad, October 6, 1954.

في 19 دسمبر 1954، وأُقيم احتفال خاص بهذه المناسبة شارك فيه اللواء الركن غازي الداغستاني ممثلاً عن وزارة الدفاع العراقية، والعميد (الكولونيل) أورمر رئيس اللجنة الاستشارية الأمريكية في العراق إضافة إلى دافيد نوسوم David Newsom ممثلاً عن السفارة الأمريكية في بغداد.

أثار وصول شحنة المساعدات الأمريكية ردود فعل مختلفة بين الأوساط السياسية الرسمية والشعبية في العراق، وقد كتب القنصل الأمريكي في البصرة جيمس أن كورتادا James N. Cortada تقريراً مفصلاً بذلك إلى حكومته، أشار فيه إلى أنه في الوقت الذي أبدت الأوساط الرسمية ترحيبها بوصول شحنة المساعدات الأمريكية إلى العراق، إلا أنها سرعان ما أُصيبت بخيبة أمل كبيرة، لأنها لا تحتوي على أسلحة قتالية بل حملت معدات وعربات نقل عسكرية خفيفة. من جهة أخرى أعربت الأوساط الشعبية عن استيائها بخصوص تقديم المساعدات العسكرية الأمريكية للعراق، حيث أكد أحمد السعدون ـ وهو من السياسيين المعارضين ـ هذا للقنصل الأمريكي كورتادا[1].

ولكن مع هذا بدأت شحنات الأسلحة الأمريكية تأخذ طريقها إلى العراق تحمل العتاد ووسائل النقل والمعدات الهندسية العسكرية والمدافع والمواد الاحتياطية، فقد وصلت إلى العراق من دسمبر 1954 إلى سبتمبر 1955 ثماني عشرة سفينة أمريكية تحمل مساعدات عسكرية للعراق بلغت قيمتها (8,4) مليون دولار أمريكي[2].

أما قضية تزويد العراق بالدبابات، فقد جرت بهذا الشأن مباحثات مطولة بين الحكومتين الأمريكية والبريطانية، إذ تشير الوثائق الأمريكية إلى أن بريطانيا

(1) D.S Central Files, 787. 00/12 - 3154, Confidential, Despatch from the U.S. Amconsulate in Basra to the Department of State, Washington, December 30, 1954.

(2) M.S. Lazarv Iraqi, «politica SSHA na Arabskon Vostoke», Moscow, 1961, p.p142.

قدمت اقتراحاً للولايات المتحدة الأمريكية في 27 يوليو 1955، من أجل شراء دبابات بريطانية نوع سنتوريون للعراق بتمويل أمريكي، وعندما تعثرت وزارة الخارجية الأمريكية في الموافقة، لأسباب سياسية، منها: ما يتعلق بضماناتها السابقة لـ(إسرائيل) التي تقضي بأن تمتنع الولايات المتحدة الأمريكية من تزويد العراق بالدبابات، واحتمال أن يثير ذلك تقديم طلبات مماثلة من أقطار عربية أخرى، ولا سيما العربية السعودية، يضاف إلى أن ذلك ربما أدى إلى دفع بعض الأقطار العربية، ولا سيما مصر إلى أن تطلب من الاتحاد السوفييتي تزويدها بالدبابات[1]، وإزاء هذا التعثر، تطلب الوضع إجراء مناقشات على مستوى الرئيس الأمريكي أيزنهاور ورئيس الوزراء البريطاني أنتوني أيدن الذي استطاع إقناع أيزنهاور بالموافقة على شراء سبعين دبابة سنتوريون في حين تشتري الحكومة البريطانية عشر دبابات فقط[2]، لتقديمها للعراق، لكن سرعان ما تخلت واشنطن عن هذا بسبب الصعوبات المالية التي كانت تواجه الولايات المتحدة الأمريكية إلا أنها وافقت على شراء (10) دبابات فقط كجزء من برنامج المساعدة الأمريكية لسنة 1955 مقابل أن تقدم بريطانيا دبابتين كمنحة للعراق[3].

أثار أمر إلغاء الأمريكيين لصفقة شراء الدبابات البريطانية استياء إيدن، لكنه سرعان ما قبل بالأمر الواقع على أمل أن تكون هذه دفعة أولى فقط، كما زاد امتعاض لندن عندما أدى إبطاء واشنطن في عملية الشراء تأخير شحن

(1) F.R.U.S 1955 - 1957, Vol.XIV, Part 1 Top Secret, Memorandum of a Conversation, Washington, July 27, 1955, pp.323 - 325.

(2) F.O., 371/115586 VI 193/95, Secret, Minutes of Foreign Office Meeting, London August 9, 1955.

(3) F.R.U.S. 1955 - 1957, Vol.XIV, Part 1 Top Secret, Letter from the Secretary of State to the British Ambassador (Makins), Washington, August 15, 1955, p.351.

الدبابات لعدة شهور[1]، ولتصعيد الموقف بين لندن وواشنطن وسط هذا الجو أبدى السفير الأمريكي في بغداد ولدمار غلمن، امتعاضاً واضحاً ذلك أنه أُعدّ لتسليم الدبابتين البريطانيتين احتفال خاص، في حين بقيت الدبابات التي اشترتها الحكومة الأمريكية قابعة في السفينة البريطانية[2].

إن المساعدات العسكرية الأمريكية للعراق، كانت تُحمل العراق مبالغ كبيرة إضافية، حيث تدفع الحكومة العراقية بموجب الفقرة الخامسة من اتفاقية 21 ابريل 1954 ما يترتب عليها من مبالغ للحكومة الأمريكية، كنفقات الخبراء الأمريكيين والأشخاص القائمين على تنفيذ بنود الاتفاقية، وعلى سبيل المثال، فقد طلبت السفارة الأمريكية في بغداد من الحكومة العراقية في 18 سبتمبر 1954. تسديد مبلغ قدره (44) ألف دينار لمدة سنة مقدماً، تبدأ من 15 سبتمبر 1954[3]، ويبدو أن الحكومة العراقية لم تستطع دفع المبلغ المذكور دفعة واحدة، فتم تقسيطه على أربعة أقساط، وعلى هذا الأساس كان يدفع العراق (11) ألف دينار تباعاً إلى السفارة الأمريكية في بغداد، لضمان وصول المبلغ المطلوب في الوقت المحدد[4].

وهكذا أصبح العراق بعد التوقيع على اتفاقية المساعدات العسكرية الأمريكية مع الولايات المتحدة الأمريكية مهيأ للدخول في تحالفات إقليمية، وخصوصاً مع تركيا، وإيران، والباكستان بتأييد ودعم من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.

(1) ولدمار غلمن، عراق نوري السعيد، انطباعاتي عن نوري السعيد بين 1954 ـ 1958، (بيروت)، 1965، ص294.

(2) المرجع نفسه، ص295.

(3) د.ك.و. الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف س.خ/ 1120/ 500، مذكرة السفارة الأمريكية إلى وزارة الخارجية العراقية، الرقم 92، في 18 سبتمبر 1954.

(4) المرجع نفسه، مذكرة وزارة الخارجية العراقية إلى السفارة الأمريكية في بغداد، الرقم 34663 في 20 سبتمبر 1954.

ثالثاً: تأثير حلف بغداد على العلاقات العراقية ـ الأمريكية

بعد أن وقع العراق اتفاقية المساعدة العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية في 21 ابريل 1954، أصبح من الممكن تحقيق فكرة «الحزام الشمالي»، التي دعا إليها دالاس لربط دول المنطقة: العراق وإيران وتركيا والباكستان في ترتيب دفاعي إقليمي ضد الاتحاد السوفييتي بالتعاون مع الغرب.

ويبدو أن نوري السعيد قد أدرك أهمية تنظيم التعاون مع الدول الغربية، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، كما أدرك بأن السبل الكفيلة لإحلال صيغة جديدة للتعاون تحل محل معاهدة 1930 التي أصبحت وشيكة الانتهاء في سنة 1957، هي إيجاد تنظيم إقليمي يشترك فيه العراق مع بريطانيا، وبعض دول المنطقة. وأجمل نوري السعيد سياسة وزارته التي شكلها في 3 أوغست 1954 في المجالين الداخلي والخارجي بالدعوة إلى ضمان سلامة العراق، وأن تنسجم هذه السياسة مع التطورات العالمية المؤثرة في الوضع السياسي للأقطار العربية والدول المجاورة كالاتفاق التركي ـ الباكستاني المنعقد في 2 ابريل 1954[1]. والاتفاق المصري ـ البريطاني في 27 يوليو 1954[2]، اللذين أوجدا حالة سياسية يجب على العراق الانتباه إليها والاهتمام بها. وعليه رأى أن السياسة الخارجية يجب أن ترتكز على:

1 ـ إنهاء المعاهدة العراقية ـ البريطانية لسنة 1930.

2 ـ تعزيز علاقات الأخوة والصداقة مع الأقطار العربية.

3 ـ توثيق العلاقات مع الدول المجاورة، وتعزيز التعاون بينها وبين الأقطار العربية لدفع الخطر الصهيوني[3].

---

(1) هيورتز، الدبلوماسية في الشرقين الأوسط والأدنى ج2، نيويرك 1956، ص245 ـ 246.

(2) للاطلاع على تفاصيل المفاوضات التي أدت إلى عقد المعاهدة ونصوص الاتفاقية، ينظر المرجع نفسه ص283 ـ 284.

(3) غلمن، عراق نوري السعيد، ص53 ـ 54.

وفي المجال الداخلي أبدى نوري السعيد استعداده لتطهير جهاز الدولة من العناصر الفاسدة العاجزة، وإعادة النظر في قوانين الضرائب، والرسوم، والأرض لتحقيق العدالة الاجتماعية، وتشجيع الزراعة والصناعة ورفع مستوى المعيشة للمواطنين[1].

وقبل أن يعتزم نوري السعيد القيام بمهمة تنظيم علاقات العراق الخارجية، وما ترتب عليها من زج العراق في سياسة الأحلاف الغربية، حرص على تشريع بعض الإجراءات الداخلية على الصعيد السياسي مما مهد الطريق لمواصلة سياسته المذكورة، فقد استهل أول أعمال وزارته بحل المجلس النيابي، وإجراء انتخابات جديدة[2]، بحجة أن حزب الاتحاد الدستوري[3]، لم يشكل فيه سوى أغلبية قليلة لا تساعده على تمرير تشريعاته السياسية على حد زعمه[4].

وقبل أن تشرع حكومة نوري السعيد في انتخاب مجلس نيابي جديد، عمدت إلى إصدار سلسلة من المراسيم التي استهدفت إسكات كل مظاهر المُعارضة المحتملة في أثناء سير العملية الانتخابية[5].

---

(1) ليلى ياسين حسين الأمير، دور النوري السعيد في حلف بغداد، ص161.

(2) «الوقائع العراقية»، العدد 3445، 5 أوغست 1954.

(3) لقد ألّف نوري السعيد حزب الاتحاد الدستوري بعد أن أجيز من وزارة الداخلية في 24 نوفمبر 1949، ويعد من الأحزاب الموالية للسلطة، للاطلاع راجع:
جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق 1941 ـ 1953، النجف 1976، ص637 ـ 642.

(4) المرجع نفسه ص642

(5) وأهم هذه المراسيم هي:
1 ـ مرسوم رقم 17 لسنة 1954، ويقضي بإسقاط الجنسية العراقية ممن يدان بتهمة الشيوعية أو الترويج لها، ومن ثم إخراجه من العراق.
2 ـ مرسوم رقم 18 لسنة 1954، ويقضي بإغلاق أي نقابة تسلك سلوكاً يمس الأمن أو النظام العام وبهذا أصبح مصير النقابات معلقاً بإدارة وزير الداخلية الذي أمر بحل كافة النقابات التي شكلها العمال، وتألفت بموجب القانون الجديد نقابات لم ينتم إليها غير مؤيدي الحكومة. =

يمكن أن نستدل من ذلك كله أن السياسة الداخلية التي مارسها السعيد منذ أن عاد إلى السلطة في 3 أوغست 1954، ابتداء بحلّ المجلس النيابي، ومروراً بالمراسيم التعسفية، وانتهاء بالانتخابات الأخيرة التي تمخضت عن انتخاب مجلس نيابي يؤيد سياسة الحكومة التي نوت تنفيذها، استهدفت ربط العراق بتكتلات دولية، وعقد معاهدة جديدة بين العراق وبريطانيا تحل محل معاهدة 1930[1].

من جانب آخر نظرت واشنطن بأهمية بالغة إلى ما لدى العراق من دوافع قوية للتعاون مع استراتيجية الدفاع الأمريكية، لأنه أقرب قطر عربي إلى الاتحاد السوفييتي، واحتمال تعرض العراق لضغوط مشابهة لتلك التي مارسها الاتحاد السوفييتي ضد إيران عام 1946[2]. وإن اختلف في ظروفه عن دول «الحزام الشمالي» الأخرى، تركيا، والباكستان، وإيران، من حيث كونه قطراً عربياً، وإنَّ أي قرار عراقي بالتعاون مع أنظمة الدفاع الغربية العسكرية ينظر إليه في أفضل الأحوال على أنه شق لصفوف الأمة العربية وإضعاف لوحدتها وخيانة لقضيتها[3].

= 3 ـ مرسوم رقم 19 لسنة 1954، ويقضي بحل جميع الأحزاب السياسية وسائر الجمعيات وتكوينها من جديد بعد تحقيق دقيق.

4 ـ مرسوم رقم 24 لسنة 1954، ويقضي بإلغاء الإمتيازات الممنوحة للجرائد والمجلات، سياسية كانت أم غير سياسية، وأن الحصول على امتيازات جديدة يجرى تزكية أصحابها مسبقاً.

5 ـ مرسوم رقم 25 لسنة 1954، والخاص بتنظيم الاجتماعات العامة والمظاهرات وكيفية منعها وتفويضها.

للاطلاع راجع: «الوقائع العراقية»، العدد 3455، سبتمبر 1954، عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج9، ص150، ص211.

(1) ليلى ياسين حسين الأمير، نوري السعيد ودوره في حلف بغداد، ص165.

(2) للاطلاع راجع:
كمال مظهر أحمد، دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، بغداد، 1985، ص220 ـ 223.

(3) ليلى ياسين حسين الأمير، نوري السعيد ودوره في حلف بغداد، ص166

وعلى الرغم من عدم وجود ما يشير إلى أن العراق التزم بتعهد رسمي في أثناء توقيع اتفاقية المساعدات العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية، بالانضمام إلى الاتفاق التركي ـ الباكستاني، غير أن هذا الموضوع نال اهتمام نوري السعيد حينما تولى رئاسة الوزارة في 3 أوغست 1954، لأن في ذلك القضاء على قلق نوري السعيد من إمكانية التعرض إلى اعتداء خارجي من جانب الاتحاد السوفييتي، والتخلص من معاهدة 1930 بالاشتراك في إقامة نظام دفاعي جديد ومقبول عن الشرق الأوسط في ظل (المادة 51)[1] من ميثاق الأمم المتحدة، وربما كان فيه تحقيق فكرته في تعزيز الضمان الجماعي العربي عن طريق ربط الأقطار العربية بدول الحزام الشمالي، هذا فضلاً عن ضمان الحصول على المساعدات العسكرية الأمريكية[2].

لذا، كان العراق في مقدمة الدول المحتمل اشتراكها في الاتفاق التركي ـ الباكستاني، حيث كان عدنان مندريس رئيس وزراء تركيا، واثقاً من اهتمام نوري السعيد الواضح بالتخطيط، لتحقيق أقصى فائدة من الأوضاع السائدة آنذاك، على الرغم من أنه لم يكن مرتاحاً لسلوك العراق في تجنب أي تعهد بالانضمام إلى الميثاق، وتحدث بهذا الصدد مع السفير البريطاني في تركيا وأشار إلى ضرورة التنسيق السياسي بين تركيا، وبريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية بهدف حث العراق على الانضمام إلى الميثاق التركي ـ الباكستاني، وتطويره إلى ميثاق دفاعي عام[3].

(1) تقرر المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة الآتي: «ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء (الأمم المتحدة)، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي، والتدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالاً لحق الدفاع عن النفس تبلغ إلى مجلس الأمن فوراً. . .».

راجع: عوني عبد الرحمن السبعاوي، العلاقات العراقية التركية 1930 ـ 1958، ص172.

(2) ليلى ياسين حسين الأمير، نوري السعيد ودوره في حلف بغداد، ص167.

(3) F.O. 371/100787, Secret, Telegram from the U.K Embassy in Ankara to the Foreign Office, Ankara, June 18, 1954.

بعد التفاهم التمهيدي بين مصر وبريطانيا في 27 يوليو 1954 حول قناة السويس وصل صلاح سالم وزير الإرشاد القومي المصري إلى بغداد في 14 أوغست 1954، بهدف تحسين العلاقات بين البلدين، والتوصل إلى تفاهم مع الحكومة العراقية بشأن عدم انفراد العراق بالانضمام إلى الميثاق التركي - الباكستاني، واستبقائه ضمن حظيرة الجامعة العربية بإيجاد صيغة موحدة للتعامل مع الغرب، وقد مُنح صلاح سالم كامل الصلاحية من جانب الحكومة المصرية للتفاهم مع العراق بهذا الشأن[1].

طلب نوري السعيد من صلاح سالم موافقة مصر على سياسة العراق الخارجية للمرحلة المقبلة من حيث علاقاتها مع بريطانيا وتعاونها مع الولايات المتحدة الأمريكية في مجال التسليح ووقوفها إلى جانب الغرب، وأن تساير سياستها بتأييد الدول الغربية ضد الشيوعية، ورغبتها في الحصول على المساعدات العسكرية الأمريكية، وأن تُشجّع باقي الأقطار العربية لتحذو حذوها[2].

أسفرت المناقشات التي دارت حول تلك المواضيع، في مصيف سرسنك شمال العراق، بين الجانبين العراقي والمصري عن الاتفاق على محضر من خمس مواد جاء في المادة الأولى منه: «اتفق الطرفان على ضرورة إعادة النظر في ميثاق الضمان الجماعي، وذلك للعمل على تقويته وجعله إدارة قوية فعلية، تُمكن الأقطار العربية من مواجهة أي خطر يهددها، ويجعلها تستطيع الدفاع عن بلادها بقوة وكفاءة، على أن يقوم كل طرف بدراسة هذا الموضوع، والقيام بالاتصالات اللازمة مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بهذا الشأن»[3].

---

(1) Ibid. 371/110996, Secret, Telegram from the U.K. Embassy in Cairo to the Foreign Office, Cairo, August 10, 1954.

(2) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 2726/ 311، تقرير من السفارة العراقية في القاهرة إلى وزارة الخارجية العراقية، في 16 يناير 1955.

(3) «الأخبار»، 8 فبراير 1955.

اطلع نوري السعيد القائم بالأعمال البريطاني في بغداد، على ما اتفقت عليه الحكومتان العراقية والمصرية بشأن تقديم اقتراح لتعديل معاهدة الأمن العربي المشترك إلى بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لإبداء الرأي والتعليق في هذا الموضوع. كما رغب نوري السعيد رئيس الوزراء بأن يطلع على رد فعل الولايات المتحدة الأمريكية وتعليقها بشأن الأمور الآتية:

أ ـ وجهة نظر الحكومة الأمريكية إزاء معاهدة الأمن العربي المشترك التي من المؤمل تعديلها وتوسيعها لتشمل دولاً غير عربية مثل تركيا، وإيران، وباكستان، وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

ب ـ أهم المقترحات التي يمكن للولايات المتحدة تقديمها بخصوص إجراء تعديلات على نص المعاهدة المذكورة من أجل ضمان انضمام الولايات المتحدة الأمريكية إليها، وأعرب نوري السعيد عن ترحيبه بمسودة أمريكية تتعلق بالتغييرات المطلوبة.

ج ـ أراد نوري السعيد أن يتأكد من رغبة الحكومة الأمريكية في الانضمام إلى معاهدة الأمن العربي المشترك في حالة تعديلها وفقاً للاتجاه الذي ترغب فيه الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كان نوري السعيد يأمل من ذلك تحقيق الدعم، والتشجيع لأقطار الشرق الأوسط والغرب بهدف الانضمام إلى تلك المعاهدة، وفي الختام أعرب نوري السعيد عن أمله بأن تستجيب الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لهذا الاقتراح[1].

أبدت السفارة الأمريكية في بغداد اهتماماً واضحاً بمقترحات نوري السعيد تلك، فقد ذكر أيرلاند القائم بأعمال السفارة لوزارة الخارجية الأمريكية بأن المقترحات تتصف بميزات تستدعي الاهتمام بها من جانب الولايات

(1) F.R.U.S 1952 - 1954, Vol.IX, Part 1, Secret, Telegram from the U.S Embassy in Iraq to the Department of State, Baghdad, August 23, 1954, pp.544 - 545.

المتحدة الأمريكية، إذ ربما أدت إلى التزام مصر بالتعاون مع الغرب والاشتراك في الدفاع عن الشرق الأوسط. لأن فكرة الدفاع جاءت هذه المرة من دول المنطقة، وهي كذلك تفسح المجال أمام تحقيق أهداف سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في إقامة ترتيب دفاع إقليمي عن المنطقة[1].

إلا أن هذا لم يحظ باهتمام وزارة الخارجية الأمريكية التي أبدت امتعاضاً من توجه العراق لعقد معاهدة دفاع مع مصر، وتخليه عن فكرة الانضمام إلى الميثاق التركي - الباكستاني، ورأت أن ذلك يتعارض مع فكرة تقديم المساعدة العسكرية الأمريكية إلى العراق، التي كانت تهدف إلى تقوية دفاع دول «الحزام الشمالي» وليس من أجل تعزيز أمن أقطار الجامعة العربية كي تهدد (إسرائيل)، الأمر الذي قد يؤدي إلى إعادة النظر بشأن اتفاقية المساعدات العسكرية الأمريكية للعراق[2].

وعلى أثر ذلك طلبت وزارة الخارجية الأمريكية إلى السفارة الأمريكية في القاهرة في 27 أوغست 1954، معلومات تفصيلية ودقيقة عن المقترحات العراقية - المصرية المتعلقة بمعاهدة الأمن العربي المشترك المعدلة، واحتمال انضمام الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إليها، ومدى ارتباط ذلك بالاتفاق التركي - الباكستاني وبفكرة «الحزام الشمالي»، لأن موقف واشنطن يعتمد بصورة كبيرة على ما قد يكون العرب أعدوا من ترتيبات دفاعية ضمن مفهوم «الحزام الشمالي»، والتعاون مع الغرب في الدفاع عن الشرق الأوسط[3].

---

(1) Ibid.

(2) Ibid, Secret, Memorandum By the Secretary of State to the Assistant Secretary of State Ner Eastren, South Asian, and African Affairs (By roade), Washington, August 23, 1945, p.545.

(3) Ibid, Secret, Telegram from the Acting Secretary of State to the U.S. Embassy in Egypt, Washington, August 27, 1954, pp.545 - 546.

وسرعان ما هدأ القلق الأمريكي بعد أن رفضت الحكومة المصرية التعاون مع الغرب في وضع ترتيبات للدفاع عن منطقة الشرق الأوسط، ومعنى ذلك أن مصر ترفض مقترحات نوري السعيد وصلاح سالم التي توصلا إليها في سرسنك بخصوص موضوع الدفاع عن المنطقة بالتعاون مع الغرب، عند ذلك سارعت وزارة الخارجية الأمريكية بالطلب إلى سفيرها في بغداد للوقوف على وجهة نظر نوري السعيد بخصوص موضوع تأييده لانضمام العراق إلى الميثاق التركي ـ الباكستاني مع الاهتمام بموقف مصر من ذلك، وأملت وزارة الخارجية الأمريكية بأن يركز نوري السعيد جل اهتمامه على الميثاق التركي ـ الباكستاني الذي كان يمثل بالنسبة إلى سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الأساس الوحيد لوضع مخطط دفاعي فاعل لحماية المنطقة ضد الاتحاد السوفيتي[1].

استاء نوري السعيد من مصر لرفضها مقترحات سرسنك، وتردد في زيارة القاهرة حسب الموعد المقرر لاستكمال المباحثات مع الحكومة المصرية، إلا أنه قرر القيام بمحاولة أخيرة في إقناع الرئيس جمال عبد الناصر لما له من تأثير في ضمان تأييد بقية الأقطار العربية[2].

إضافة إلى ذلك، فإن نوري السعيد لم يبد حماساً للاقتراح (الحزام الشمالي) الأمريكي خوفاً من غضب بريطانيا، ولا سيما أن المشروع لم يدعُ إلى ضم أقطار عربية أخرى إليه، لذا كان من رأي نوري السعيد أن انضمام العراق إلى الحلف التركي ـ الباكستاني قد يؤدي إلى عزل العراق عن الأقطار العربية بدلاً من توليه قيادتها، وهكذا واجه نوري السعيد مشكلة وضع خطة لجعل العراق واسطة العقد بين الأقطار العربية وجارتها الشمالية والدول الغربية[3].

(1) Ibid, Secret Telegram from the Secretary of State to the U.S. Embassy in Iraq, Washington, August 31, 1954, pp.547.

(2) F.O. 371/111000, Secret, Telegram from the U.K Embassy in Iraq to the Foreign Office, Baghdad, September 11. 1954.

(3) أحمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، ص121.

من أجل ذلك، زار نوري السعيد القاهرة في 14 سبتمبر 1954، وحاول إقناع جمال عبد الناصر، بضرورة تأييد إقامة ترتيبات دفاعية بين العراق وإيران وتركيا بحجة أن هناك أخطاراً تهدد العراق والمنطقة بكاملها بسبب الأطماع الشيوعية التوسعية، غير أن ذلك لم يغير من إصرار عبد الناصر على معارضة سياسة الأحلاف، ورأى أن ميثاق الضمان الجماعي العربي كفيل بالدفاع عن الأقطار العربية دون المساس باستقلالها، وأوضح عبد الناصر رغبة مصر في عقد اتفاقية الجلاء والتمتع بالاستقلال أولاً، ومن ثم فإنها بحاجة إلى عامين على الأقل، للتفكير في تقرير السياسة التي يمكن اتباعها[1].

يتضح من ذلك أن نوري السعيد قد أخفق في الحصول على تأييد مصر لفكرة الدفاع عن المنطقة بالتحالف مع الغرب، وعلى الرغم من خيبة الأمل التي تعرض لها، فقد أوضح للسفير الأمريكي كافري Caffery في القاهرة بأن الحكومة العراقية تأمل التوصل إلى عقد معاهدة دفاعية إقليمية مع تركيا وإيران والباكستان بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا للدفاع عن المنطقة[2].

من الواضح أن نوري السعيد أراد من اتصاله بالسفير (كافري) التأكيد للحكومة الأمريكية بأن موقفه لن يتغير بخصوص ربط موضوع الدفاع عن المنطقة بالتعاون مع الغرب، وربما كان يأمل في الوقت نفسه كسب التأييد الأمريكي من أجل نجاح جهوده في تحقيق هذه الغاية.

غادر نوري السعيد القاهرة في 17 سبتمبر 1954 متوجهاً إلى لندن، دون

---

(1) للاطلاع على محادثات نوري السعيد مع جمال عبد الناصر في القاهرة في سبتمبر 1954. راجع: محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة، القاهرة، 1986، ص 318ـ 322.

(2) F.R.U.S 1952 - 1954, Vol.IX, Part 1, Secret, Telegram from the Ambassador in Egypt (Caffery) to the Department of State, Cairo, September 16, 1954, pp.548 - 549.

أن تثمر مناقشاته مع المسؤولين المصريين عن أي نتائج ملموسة، لكن ذلك لم يحل دون محاولة نوري السعيد الوصول إلى اتفاق مع عدد من دول المنطقة، تركيا، وإيران، والباكستان، بالتعاون مع بريطانيا.

شجعت بريطانيا على توثيق العلاقات بين العراق وتركيا، إذ تهيء لها إسهاماً إيجابياً في تشكيل الأحداث في المنطقة، وتساعدها على الاحتفاظ بعلاقاتها بنوع من الترتيبات الدفاعية مع العراق، لأن انضمام العراق إلى الميثاق التركي الباكستاني، ومسايرة السياسة الأمريكية يجعلان تعديل المعاهدة العراقية - البريطانية 1930 أكثر تعقيداً من وجهة نظر المسؤولين البريطانيين[1].

عرض نوري السعيد على الحكومة البريطانية في أثناء زيارته لبريطانيا في 20 سبتمبر 1954 بعض المقترحات البديلة للتحالف مع الغرب، تلخصت: بتشكيل ميثاق من خمس دول هي: العراق، وتركيا، وسوريا، وإيران، وبريطانيا، على أن يقوم العراق بعرض هذا الأمر على سوريا أولاً وعند رفضها تأخذ بريطانيا على عاتقها عقد ميثاق مع الدول الأربع الأخرى مع احتمال دعوة باكستان إلى الانضمام إلى التشكيل الجديد، وفي حالة عدم استعداد إيران نظراً لظروفها الداخلية، للانضمام إلى هذه المجموعة، طرح نوري السعيد فكرة عقد ميثاق ثلاثي بين العراق وباكستان وبريطانيا، وهو ما أكده قبيل مغادرته لندن إلى تركيا[2].

يبدو واضحاً عدم تبلور أفكار نوري السعيد بشكل واضح في الانضمام إلى ميثاق، أو تحالف معين، فبينما كان غير مستعد للانضمام إلى الميثاق التركي - الباكستاني، كان غير قادر في الوقت نفسه على تقرير أفضلية التحالف

(1) F.O. 371/110791, Secret Telegram from the U.K Embassy in Iraq to the Foreign Office, Baghdad, September 30, 1954.

(2) Ibid, Secret, Telegram from the Foreign Office to the U.K. Embassy in Iraq, September 24, 1954.

الثنائي مع تركيا التي كانت شكوك العراقيين لا تزال تحوم حول مطامعها في المنطقة الشمالية من العراق، فضلاً عن موقف سوريا غير الودي نحو تركيا الذي شكل عاملاً معقداً آخر، كما تردد في الدخول في ميثاق مع باكستان، الفكرة التي عارضتها مصر بشدة[1].

حظيت مقترحات نوري السعيد هذه بترحيب كبير من بريطانيا، كما قوبلت بحماس ملموس من قبل (إيدن) وزير الخارجية. ولا شك أن وراء ذلك أسباباً منها:

1 ـ إن هذه المقترحات ستجعل الحلف تحت السيطرة البريطانية، بعد أن كانت مقترحات «الحزام الشمالي» ترمي إلى جعله تحت سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية.

2 ـ إن بريطانيا بقبولها هذه المقترحات، وإنهائها لمعاهدة سنة 1930 لن تخسر شيئاً، وإنما ستزيد هذه المقترحات من سيطرتها على منطقة الشرق الأوسط بما فيها الأقطار العربية[2].

وبهذا يمكن القول إن ما عرضه نوري السعيد من مقترحات على الحكومة البريطانية يُعد بديلاً واضحاً لخطة دالاس، إذ أن «الحزام الشمالي» كان يشمل دولاً غير عربية: تركيا، إيران، الباكستان، إضافة إلى العراق في حين حولت مقترحات نوري السعيد مركز الثقل في الترتيبات الدفاعية إلى الوطن العربي، وأعطت العراق الدور الأول كهمزة وصل بين الأقطار العربية من جهة، وتركيا والقوى الغربية من جهة أخرى، والمشروع بكامله يُطبق تحت الإشراف البريطاني، وليس الأمريكي[3].

---

(1) ليلى ياسين حسين الأمير، دور نوري السعيد في حلف بغداد، ص107.

(2) وميض جمال عمر نظمي، وغانم محمد صالح، وشفيق عبد الرزاق، التطور السياسي المعاصر في العراق، جامعة بغداد، (د.ت)، ص289.

(3) باترك سيل، الصراع على سورية، دراسة للسياسة العربية 1945 ـ 1958، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة، بيروت، 1980، ص253.

من الواضح أن نوري السعيد كان على استعداد لقبول أي ترتيبات للدفاع الإقليمي يضمن فيها دخول بريطانيا، وربما الولايات المتحدة الأمريكية، وتحظى بموافقة مجلس الأمة العراقي، وتحل محل المعاهدة العراقية ـ البريطانية 1930، على أمل مشاركة مصر، أو أي من الأقطار العربية الأخرى فيما بعد من منطلق الأمر الواقع[1].

وفي ختام زيارة نوري السعيد لبريطانيا قررت وزارة الخارجية البريطانية عدم الضغط على نوري السعيد للانضمام إلى الميثاق التركي ـ الباكستاني، إذا كان بالإمكان الوصول إلى حلول أفضل[2].

واصل نوري السعيد جولته إلى تركيا فوصلها في 6 أكتوبر 1954 لشرح خطته في الدفاع عن المنطقة للأتراك، وتجدر الإشارة إلى أن الأتراك كان لديهم اطلاع واضح على مقترحات نوري السعيد، وقاموا بإبلاغ بريطانيا بأن هدفهم الرئيسي بالنسبة إلى العراق هو ضمان أنه في حالة حدوث حرب عالمية ثالثة، فإنه يجب الدفاع عن الحدود العراقية الشمالية، وأن الأتراك لا يبالون سواء تمّ عن طريق انضمام العراق إلى الميثاق التركي ـ الباكستاني، أم عن طريق عقد تنظيم دفاعي خاص مع تركيا، وتعهد مندريس Menderes رئيس وزراء تركيا لبريطانيا بأنه سوف يضغط على نوري السعيد كي تبقى القوات البريطانية في العراق في وقت السلم، وتوقع أن لا يكون هناك احتجاج ضد محاولته الرامية إلى إدخال تركيا والعراق في تنظيم دفاعي خاص، أو في الميثاق التركي ـ الباكستاني[3].

---

(1) ليلى ياسين حسن الأمير دور نوري السعيد في حلف بغداد، ص187.

(2) F.O., 371/110791, Secret Telegram from the Foreign Office to the U.K. Embassy in Iraq, London, October 6, 1954.

(3) Ibid., 371/110788, Secret, Telegram from the U.K. Embassy in Ankara to the Foreign Office, Ankara, October 6, 1954.

عقد نوري السعيد في استانبول محادثات طويلة مع مندريس على مدى عشرة أيام، وقد التزم مندريس بنصيحة بريطانيا له، وامتنع عن محاولة فرض أي فكرة على نوري السعيد[1]، واتفق الطرفان على التفاهم من أجل تأمين الاستقرار وتكوين جبهة مشتركة، وقد أورد السفير الأمريكي غلمن في بغداد النقاط التي اتفق عليها الطرفان، كما ذكرها نوري السعيد للسفير، وهي:

1 ـ إن سلامة تركيا والعراق تتطلب إنشاء تعاون مع جيرانهما، وإن أحسن حلّ لذلك يتم باشتراك جميع الأقطار العربية مع إيران وباكستان.

2 ـ إن المحاولات ستبذل في أثناء المحادثات التي كانت كل من تركيا والعراق تزمع إجراءها مع مصر، وأن الدولتين ستسعيان لإشراك مصر في هذه المجموعة.

3 ـ يستمر الاتصال بين تركيا والعراق على أمل ترتيب محادثات مع سوريا وإيران والباكستان.

4 ـ أوضح نوري السعيد أن دور العراق في الخطة الدفاعية سيكون:

أ ـ حماية الممرات الشرقية ضد الهجمات البرية المعادية (الشيوعية).

ب ـ حماية آبار النفط ضد الغارات الجوية والذرية.

5 ـ أوضح السعيد لمندريس أنه يجب اتخاذ التدابير ضد الدعايات الشيوعية والصهيونية التي تستهدف منع التقارب بين الأقطار العربية وتركيا. وافق مندريس على هذا، وأضاف بأن التدابير التي سبق أن اتخذت، ولا سيما في العراق ومصر، قد سببت ارتياحاً كبيراً في تركيا.

6 ـ الاتفاق على ضرورة المساعدات المتبادلة في الحقل الاقتصادي بصورة

---

(1) Ibid, 371/110788, Secret, Telegram from the U.K. Embassy in Ankara to the Foreign Office, Ankara, October 26, 1954.

أكثر فاعلية مما جاء في اتفاقية عام 1946 حول التعاون الاقتصادي الثقافي بين الطرفين[1].

صدر في ختام المباحثات العراقية ـ التركية بيان مشترك أشاد بالعلاقات بين الدولتين، وأعرب عما تكنه تركيا للأقطار العربية من مشاعر الود والاحترام، وعن استعدادها إعطاء شتى الضمانات بعدم اتباع خطة تتعارض ومصالح هذه الأقطار[2]. وقد وجّه نوري السعيد دعوة إلى مندريس لزيارة العراق رسمياً في بداية يناير 1955 بهدف استكمال مباحثاتهما[3].

تابعت الولايات المتحدة الأمريكية باهتمام بالغ محادثات نوري ـ مندريس، فقد أعرب دالاس وزير الخارجية الأمريكية عن ارتياحه من محاولة نوري السعيد التعاون مع تركيا، أو باكستان وإيران تمشياً مع السياسة الأمريكية في تأييد مفهوم فكرة «الحزام الشمالي»[4]، وإن كان ثمة ميل من جانب السفارة الأمريكية في بغداد إلى أن نوري السعيد لم يخطط بعد بشكل دقيق للتعاون مع بريطانيا، وإن التقارب العراقي مع باكستان هو أحد الثوابت القليلة في مفهوم نوري السعيد للدفاع عن الشرق الأوسط منذ البداية[5].

كان مندريس قد أطلع السفير الأمريكي في أنقرة على أبرز نتائج المحادثات مع نوري السعيد، واصفاً المحادثات بأنها كانت في غاية الصعوبة غير أنه استطاع إقناع الحكومة العراقية بقبول عقد اتفاقية ثنائية بين العراق وتركيا في ضوء الأسس التي حددها الميثاق التركي ـ الباكستاني، واحتمال أن يتم التوقيع عليها في بغداد في يناير 1955، وأضاف مندريس بأنه أعد سلسلة

---

(1) غلمن، عراق نوري السعيد ص56 ـ 57.

(2) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج9، ص216.

(3) المرجع نفسه ج9، ص217.

(4) F.R.U.S 1952 - 1954, Vol.IX, Part 2, Secret, Telegram from the Secretary of State to the U.S Embassy in Turkey, Washington, October 7, 1954, p.2388.

(5) Ibid

من الخطوات لزيارة بعض أقطار المنطقة مصر والعراق وسوريا في بداية سنة 1955 لوضع نموذج للدفاع عن الشرق الأوسط بأسلوب يكون مقنعاً بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا[1].

أبدت وزارة الخارجية الأمريكية تأييدها لجهود مندريس التي قد تساعد على حلٍّ مشكلة الدفاع عن الشرق الأوسط، وتدعم في الوقت نفسه خطة «الحزام الشمالي» لكونها تقدم منظوراً أفضل لإنشاء نواة في المنطقة، ولا ترى الحكومة الأمريكية أن هناك مانعاً من اتباع سياسة الخطوات من أجل ضمان انضمام العراق إلى الميثاق التركي ـ الباكستاني، فكانت تأمل أن يوقع العراق اتفاقية ثنائية مع تركيا في أثناء زيارة مندريس المرتقبة إلى بغداد[2].

يتبين من ذلك، بأن سعي تركيا لإقامة اتفاق مع العراق، كان يهدف إلى ايجاد ميدان جديد للاستفادة من المعونات العسكرية والغربية، وفرصة لتعزيز مكانتها ونفوذها بين الأقطار العربية، واشتراك العراق معها في التصدي لخطر امتداد الاتحاد السوفييتي المحتمل الذي يتهدد تركيا ودول المنطقة المتاخمة للاتحاد السوفييتي. وأما العراق، فكان يسعى لتطوير علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية الأخرى، ليحصل على المساعدات العسكرية والاقتصادية وذلك لترجيح كفته في الوطن العربي[3].

على صعيد آخر أبدت مصر معارضتها للاتفاق المزمع عقده بين تركيا والعراق، ودعت إلى عقد اجتماع لوزراء الخارجية العرب في القاهرة في 12 ديسمبر 1954، وقد توصل المجتمعون فيه إلى إقرار توصيات حول الأمور الآتية:

(1) Ibid Secret, Telegram from the U.S Embassy in Turkey to the Department of State, Ankara, October 23, 1954, pp.554 - 555.

(2) Ibid, Secret Telegram from the Secretary of State to the U.S Embassy in Turkey, Washington, November 11,1954, pp.557 - 559.

(3) عوني عبد الرحمن السبعاوي، العلاقات العراقية ـ التركية 1932 ـ 1958، ص171.

1 ـ ترتكز السياسة الخارجية للأقطار العربية على ميثاق الجامعة العربية، ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الأقطار العربية، وعلى ميثاق الأمم المتحدة، ولا تقر عقد أحلاف خارج ذلك.

2 ـ التعاون مع الدول الغربية على الأسس الآتية:

أ ـ حل القضايا العربية حلاً عادلاً.

ب ـ تقديم المساعدة للأقطار العربية، كي تحافظ على سلامتها وكيانها من أي عدوان دون أن يكون في ذلك انتقاص من سيادتها[1].

وقد تحفظ موسى الشابندر وزير خارجية العراق على الفقرة الأولى من هذه التوصيات إذ قال: «بالنظر إلى وضع العراق الجغرافي والاستراتيجي يحق للعراق أن يعقد اتفاقاً على غرار الاتفاق المصري ـ البريطاني مع كل من تركيا وإيران»[2]. في حين اعتبر نوري السعيد رئيس الوزراء الفقرة الثانية كسباً له من أجل تحقيق سياسته الخارجية، ولا سيما بالتعاون مع الدول الغربية في موضوع الدفاع عن المنطقة[3].

في الوقت ذاته أصدرت الحكومة العراقية قراراً بإغلاق المفوضية العراقية في موسكو في 6 نوفمبر 1954، بحجة انعدام المصالح بين البلدين، وجاء هذا استكمالاً لإجراءاتها السابقة على الصعيد الداخلي[4]، وطلبت إلى الحكومة السوفييتية إغلاق المفوضية في بغداد في 3 يناير 1955، بحجة أن المفوضية

---

(1) صلاح الدين إسماعيل الشيخلي، العلاقات العراقية ـ المصرية 1952 ـ 1961، رسالة ماجستير، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، 1980، ص143.

(2) «الحوادث»، (جريدة)، بغداد، 15 ديسمبر 1954.

(3) جعفر عباس حميدي، العراق وسياسة الدفاع المشترك والأحلاف الغربية 1945 ـ 1958، ص83.

(4) د.ك.و، الوحدة الوثائقية ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 2665،/ 311، قرارات مجلس الوزراء، في 6 نوفمبر 1954.

تقوم بتمويل «الهدامين والمخربين»، وأنها أمست وكراً للمؤامرات وأعمال التخريب وخطراً على الأمن العام، وقد حاز قرار قطع العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي على ترحيب بريطانيا والقوى الغربية. لأنه كان علامة مشجعة على طريق استعداد العراق للتحالف مع الغرب[1].

أبدى السفير الأمريكي غلمن في بغداد اهتماماً واضحاً بزيارة عدنان مندريس المرتقبة إلى العراق، وأجرى لقاءات عدة مع نوري السعيد، بقصد تكوين فكرة عن آرائه بخصوص الدفاع عن المنطقة، قبل وصول الوفد التركي إلى بغداد، وقد تمت تلك اللقاءات على مراحل مختلفة، وتوصل غلمن من خلالها إلى النتائج الآتية:

1 ـ إن العراق لن يتردد في عقد اتفاق مع تركيا، وقد سبق إلى ذلك بعض الأقطار العربية في عقد اتفاقيات ثنائية مثل الإردن والسعودية[2].

2 ـ رغب نوري السعيد في التعاون مع باكستان، أو تركيا على حد سواء، لأن الدولتين دخلتا ضمن مشاريعه المقترحة للدفاع عن المنطقة.

3 ـ بات من غير الممكن التوقيع على اتفاقية مع تركيا خلال زيارة مندريس بسبب تردد نوري السعيد، وشعوره بالحاجة إلى استطلاع بعض الأمور المتعلقة بالاتفاق، وربما كان هذا اللقاء تمهيداً لعقد ميثاق بين الدولتين في فبراير 1955[3].

---

(1) F.O. 371/115484, Secret, Telegram from the U.K Embassy in Iraq to the Foreign Office, Baghdad, January 12, 1955.

(2) وتجدر الإشارة إلى أن الأردن كان عقد معاهدة تحالفية مع بريطانيا في 15 مارس 1948، للاطلاع راجع: الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية«ملحق العدد 939، 18 مارس 1948، أما العربية السعودية فقد عقدت اتفاقاً مع الولايات المتحدة الأمريكية في 18 يونيو 1951 حول استخدام مطار الظهران والمساعدات العسكرية ينظر: غلمن، عراق نوري السعيد، ص 60 ـ 63.

(3) غلمن، عراق نوري السعيد، ص60 ـ 63.

في الوقت ذاته كان نوري السعيد مدركاً لردود الفعل القوية الداخلية والعربية، فيما لو أقدم العراق وحده على توقيع مثل هذا الميثاق، لذا رغب في الوقوف على مدى استعداد الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لتوسيع تعهداتهما في حلف شمال الأطلسي بشأن مساعدة العراق، لا سيما أنه ليس عضواً في هذا الحلف مثل تركيا، كما أوضح نوري السعيد لغلمن في لقائه الأخير، بأنه قد يكون من الصعب التوقيع على ميثاق مع تركيا، وأن مصر تبدي معارضة لهذه الخطوة، ما لم تبادر كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلى ممارسة الضغط على مصر وعلى سوريا بشأن ضمان موافقتهما للانضمام إلى الترتيب الإقليمي المزمع إقامته للدفاع عن المنطقة، وكان نوري السعيد يأمل أيضاً في الحصول على تعهدات واضحة بهذا الخصوص من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا[1].

وعلى الصعيد نفسه، قابل نوري السعيد السفير البريطاني في بغداد، وناقش معه أهمية فكرة انضمام العراق إلى الميثاق التركي ـ الباكستاني من أجل ضمان المساعدات العسكرية الأمريكية، أو الاحتفاظ بعلاقته مع بريطانيا، وعلى الأخيرة في هذه الحالة، إذا رغبت في الاحتفاظ بعلاقاتها مع العراق، وجوب التفاهم مع الولايات المتحدة الأمريكية بصدد سدّ احتياجاته العسكرية دون فرض قيود على تسليحه، وهو نوع من المساومة التي يبدو أنها لم تكن مثمرة[2].

وصل عدنان مندريس رئيس وزراء تركيا إلى بغداد في 6 يناير 1955 لاستكمال المحادثات التي جرت بين الطرفين في استانبول، وإقناع المسؤولين

(1) F.R.U.S. 1952 - 1954, Vol.IX, Part 2, Secret, Telegram from the Ambassador in Iraq (Gallman) to the Department. of State, Baghdad, December 21, 1954, pp.2401 - 2402.

(2) F.O. 371/115484, Secret, Telegram from the U.K Embassy in Iraq to the Foreign Office, Baghdad, January 5, 1955.

العراقيين بالموافقة المبدئية على ميثاق بين العراق وتركيا يكون نواة منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط، وكانت فكرة تركيا تقوم على أساس أن الترتيبات الإقليمية المقترحة للدفاع ما هي إلا إجراءات أولية بين الدولتين تكون مفتوحة لانضمام الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وأن دعوة سوريا وإيران للانضمام آنذاك، وفقاً لرأي نوري السعيد، بحاجة إلى وقت بغية الوصول إلى الأهداف المنشودة، لذا ارتأت تركيا البدء مع العراق أولاً بالنظر لأهميته السياسية والجغرافية في الدفاع عن المنطقة[1]. وباختصار كان هدف الأتراك أيضاً إخراج مقترح «الحزام الشمالي» الأمريكي إلى حيز التطبيق.

صدر في ختام مباحثات بغداد بيان مشترك في 12 يناير 1955 أعلنت فيه الدولتان رغبتهما في توسيع التعاون بينهما، وعقد اتفاق يرمي إلى التعاون لصد أي عدوان يقع عليهما من داخل المنطقة أو خارجها، كما دعتا الدول الأخرى إلى الانضمام إلى هذا الاتفاق[2].

كانت بريطانيا على الصعيد الدولي أول من رحب بهذه النتيجة باعتبارها خطوة أولى نحو تأسيس منظمة فاعلة للدفاع عن الشرق الأوسط، وحثت الحكومتين العراقية والتركية لتنفيذ مبادرتهما على أرض الواقع قبل أن تغتنم المعارضة فرصتها للتحريض ضدها[3]، كما رحبت بها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وباكستان وإيران، وعد دالاس الاتفاق بين العراق وتركيا بأنه تطور بناء، وخطوة على طريق إنجاز خطة «الحزام الشمالي»[4].

---

(1) Ibid, 371/115484, Secret, Telegram from the U.K. Embassy in Iraq to the Foreign Office, Baghdad, January 7, 1955.

(2) «الحرية» (جريدة)، بغداد، 13 يناير 1955.

(3) F.O. 371/115484, Secret Telegram from the Foreign Office to the U.K. Embassy in Iraq, London, January 14, 1955.

(4) Ibid, 371/115485, Secret, Telegram from the U.K. Embassy in Washington to the Foreign Office, Washington, January 19,1955.

في حين قوبل البيان بردود فعل سلبية قوية من داخل العراق وعلى الصعيد العربي، إذ على الرغم من الإجراءات القسرية التي فرضتها حكومة نوري السعيد على الحركة الوطنية للحيلولة دون القيام بنشاطات سياسية معارضة لعقد أي اتفاق من هذا النوع[1]. فقد قوبل هذا البيان برد فعل قوي في الأوساط الوطنية، وقامت اضطرابات في بعض الكليات والمعاهد العالية، ووزعت منشورات تحث الشعب العراقي على التصدي لأي خطوة يراد بها ربط العراق بالأحلاف الغربية[2]. وقد استهجنت تلك الأوساط موقف الحكومة التركية إزاء القضية الفلسطينية وارتباطها بحلف شمال الأطلسي[3]..

وانطلقت مظاهرات محدودة استطاعت الشرطة القضاء عليها بسرعة على نحو المظاهرة التي خرجت في منطقة الكاظمية مساء 21 يناير 1955، وهتفت بسقوط الميثاق التركي ـ الباكستاني، ونوري السعيد، وقامت الشرطة بتفريقها[4]. وفي 27 يناير 1955، خرجت مظاهرة جماهيرية من منطقة الكرخ، وهتفت بسقوط الحكومة ومشاريعها، فقبضت الشرطة على عدد من المتظاهرين قبل أن تقوم بتفريقها. كما انطلقت مظاهرة في اليوم التالي تهتف بسقوط الحكومة، وانفجرت قنبلتان موقوتتان، إحداهما: قرب كلية الحقوق سابقاً، والثانية: في السفارة التركية، وعثر في الوقت نفسه على مجموعة

---

(1) جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق 1953 ـ 1958، بغداد، 1979، ص122 ـ 123.

(2) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ج9، ص121.

(3) استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية إبرام حلف شمال الأطلسي في 4 ابريل 1949 والذي ضم كلا من الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وبريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وبلجيكا، وهولندا، ولكسمبورج، والدنمارك، والنرويج، وإيسلندا، والبرتغال، وانضمت فيما بعد للحلف تركيا واليونان في سنة 1952.

(4) جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق 1953 ـ 1958، ص123.

عبوات ناسفة عند الجسر الحديدي في منطقة الصرافية وقرب كلية الحقوق، فأبطل مفعولها من قبل الخبراء[1].

أما على الصعيد العربي، فقد أبدت مصر معارضة شديدة إزاء مشروع الاتفاق العراقي التركي للحيلولة دون إقراره، وعد جمال عبد الناصر هذا بأنه مناقض لروح ميثاق الجامعة العربية الذي بموجبه كان على حكومة العراق استشارة الأقطار الأخرى قبل الإقدام على هذه الخطوة[2]. وفي مؤتمر صحفي في 16 يناير 1955 وصف صلاح سالم وزير الإرشاد القومي المصري، القرار العراقي بأنه: «حدث خطير قد يهدد بنية الجامعة العربية، ويعرض الأمة العربية للخطر»، وأضاف أن مصر دعت رؤساء الحكومات العربية، ومن ضمنهم نوري السعيد رئيس الوزراء لمناقشة الوضع العربي في ضوء التطورات الجديدة[3].

دفع هذا إلى عقد اجتماع موسع في البلاط الملكي في يناير 1955، بحضور الملك فيصل الثاني وولي العهد عبد الإله وبعض من السياسيين العراقيين[4]، استعرض فيه نوري السعيد مشروع الميثاق العراقي ـ التركي وموقف الأقطار العربية منه، ولا سيما مصر، وسياسة العراق إزاء ذلك، فأيد الحاضرون سياسة نوري السعيد مشيدين بضبط النفس الذي اتخذه العراق تجاه

---

(1) عبد الأمير هادي العكام، تاريخ حزب الاستقلال العراقي 1946 ـ 1958، بغداد، 1980، ص312.

(2) Al-Windawi, Anglo-Iraqi Relations 1954 - 1958, p233.

(3) F.O. 371/115484, Secret Telegram from the U.K. Embassy in Egypt to the foreign Office, Cairo, January 17, 1955.

(4) الذين حضروا الاجتماع هم، نوري السعيد رئيس الوزراء، وجميل المدفعي، ونور الدين محمود، وأرشد العمري، وتوفيق السويدي، وعلي جودت، وصالح جبر، من رؤساء الوزارات السابقين، وعبد الوهاب مرجان رئيس مجلس الأعيان، ومحمد علي محمود وزير العدلية، وشاكر الوادي وزير الخارجية وكالة، ويوسف الكيلاني وكيل وزارة الخارجية، وعبد الله بكر رئيس الديوان الملكي.

الموقف المصري هذا، وقال توفيق السويدي الذي كان بين الحاضرين: «إن جماعة الحكم في مصر قد أصابهم الغرور، وركبوا رأسهم»[1].

بعدها أعرب نوري السعيد للسفير الأمريكي غلمن عن امتعاضه من موقف مصر هذا، وإنه لا يريد حضور مؤتمر رؤساء الحكومات العربية المزمع عقده في القاهرة خلال شهر يناير 1955 كي لا يُقْدَم للمحاكمة[2]. وطلب في الوقت ذاته إلى الحكومة الأمريكية الإسراع للتدخل باستخدام تأثيرها في مصر، ومحاولة إقناع جمال عبد الناصر بعدم اتخاذ موقف معارض للميثاق، وقد سلم الطلب إلى الحكومة المصرية بوساطة السفارة الأمريكية في القاهرة[3].

نصحت بريطانيا الحكومة العراقية بأهمية حضور وفدٍ عراقي إلى مؤتمر القاهرة المقترح للدفاع عن وجهة نظر العراق بقوة، والحيلولة دون إتاحة الفرصة لمصر كي تمارس ضغطاً على وفود كل من لبنان، وسوريا، والأردن في حالة غياب العراق[4].

عقد مؤتمر القاهرة في 22 يناير 1955، وحضره رؤساء الحكومات العربية كافة عدا نوري السعيد الذي تغيب بحجة المرض[5]. وبناء على نصيحة حكومتي لبنان وبريطانيا قرر العراق المشاركة في المؤتمر وأرسل وفداً برئاسة محمد فاضل الجمالي وصل إلى القاهرة بعد مضي بضعة أيام على انعقاده، وقد أكد الجمالي أمام المؤتمرين تمسك العراق بتقوية ميثاق الضمان الجماعي العربي، وانسجام مشروع الميثاق العراقي ـ التركي مع مصلحة الأقطار

---

(1) جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية في العراق 1953 ـ 1958، ص124.

(2) غلمن، عراق نوري السعيد، ص76.

(3) Al-Windawi, Anglo-Iraqi Relations 1945 - 1958, p233.

(4) Ibid. p.235.

(5) غلمن، عراق نوري السعيد، ص76.

العربية، وليس هناك خلاف مع مصر من حيث الأساس لأن مصلحة العرب هي هدف الجميع[1].

كانت مصر تأمل من عقد هذا المؤتمر في القاهرة، أن تثني العراق عن الدخول في حلف مع تركيا، لكن المؤتمر أخفق في إقناع المسؤولين العراقيين بذلك على الرغم من المحاولات التي بذلت بهذا الخصوص، بسبب ظهور خلاف في وجهات النظر بين الوفود العربية، حيث وقفت السعودية إلى جانب مصر في حين أبدت كل من سوريا والأردن ولبنان معارضتها بخصوص اتخاذ قرار ضد العراق، وأخيراً انفض المؤتمر دون اتخاذ أي قرار[2].

وسط هذه الأجواء واصل نوري السعيد مساعيه لعقد الميثاق على الرغم من المعارضة الشعبية والعربية، فدعا مجلس النواب إلى الاجتماع في 6 فبراير 1955، واستعرض سير العلاقات مع مصر، والخطوات التي اتخذها في سبيل عقد الميثاق، واتخذ المجلس قراراً يؤيد فيه سياسة الحكومة الخارجية[3].

إن حرص الحكومة العراقية على مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في الميثاق حين التوقيع عليه، أو بعده، رافقه حرص وزارة الخارجية الأمريكية على عدم تقديم أي تعهد بهذا الشأن، لكنها عبرت عن اهتمامها في أن يكون التعاقد أولاً بين العراق وتركيا، وربما بريطانيا، وحثت على ضرورة التعجيل في الأمر. في حين أكدت بريطانيا انضمامها في تاريخ لاحق، بعد الانتهاء من الاجراءات الفنية مع العراق حول تعديل المعاهدة العراقية ـ البريطانية 1930، وضمان التسهيلات اللازمة لها في مجال الدفاع[4].

(1) باتريك سيل، الصراع على سوريا، ص283.

(2) المرجع نفسه، ص280 ـ 284.

(3) للاطلاع راجع: «محاضر مجلس النواب»، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1954ـ 1955، الجلسة الحادية والعشرون، 6 فبراير 1955، ص418 ـ 470.

(4) F.O. 371/115489, Secret, Telegram from the foreign Office to the British Embassy in Ankara, London, February 8, 1955.

عاد عدنان مندريس رئيس وزراء تركيا إلى بغداد ثانية في 23 فبراير 1955 بدعوة رسمية من الحكومة العراقية، وتم في اليوم التالي التوقيع النهائي على الميثاق الذي عُرف بـ «ميثاق التعاون المتبادل بين العراق وتركيا»، واحتوى على ثماني مواد تضمنت تنظيم التعاون بين البلدين (**مادة 1**)، وتحديد التدابير التي ينبغي اتخاذها عند تنفيذ الميثاق (**مادة 2**). والتعهد بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي منهما (**مادة 3**). وعدم التدخل في أي التزامات دولية وعربية تتعارض وهذا الميثاق (**مادة 4**)، مع بقاء الميثاق مفتوحاً لانضمام أي دولة عربية، أو الدول التي يهمها أمر السلم والأمن في المنطقة. ولأية دولة عقد اتفاقات خاصة مع دولة أخرى، أو أكثر من الدول الأطراف في الميثاق (**مادة 5**)، على أن يشكل مجلس دائم من الوزراء عندما يبلغ عدد أطراف الميثاق ما لا يقل عن أربعة (**مادة 6**). وحددت مدة الميثاق بخمس سنوات تتجدد تلقائياً، يحق لأي طرف الانسحاب بإبلاغ الأطراف الأخرى برغبته قبل ستة أشهر من انتهاء أي من المدد المذكورة (**مادة 7**). ويعد الميثاق نافذ المفعول من تاريخ تبادل وثائق الإبرام (**مادة 8**)[1].

عرض الميثاق على مجلس النواب العراقي في 26 فبراير 1955، وأقر بأغلبية (116) صوتاً مقابل أربعة أصوات[2]. وقد أوضح نوري السعيد رئيس الوزارء خلال مناقشة مجلس النواب لبنود الميثاق، بأن تعاون العراق بموجب الميثاق سيستند على ثلاثة مبادىء:

1 ـ لن يقبل العراق بأي التزامات خارج حدود دول ميثاق الضمان الجماعي العربي.

---

(1) راجع نص الميثاق في: فؤاد الراوي، المعجم المفهرس للمعاهدات والاتفاقيات من 1521، ج6، بغداد، 1975، ص441 ـ 451؛

A.F.P., 1950 - 1955, Vol.I. Basic Documents, pp.1257 - 1259.

(2) وهم النواب صادق البصام، وإسماعيل الغانم، وجميل كبة، وحسن عبد الرحمن.

2 ـ إن الحكومة العراقية وحدها هي المسؤولة عن الدفاع عن العراق، وليست هناك حكومة باستطاعتها أن تملي على العراق الشروط المتعلقة بتعاونه معها.

3 ـ إن سياسة العراق الخارجية ستستند على استقلاله التام، وبحقوق متساوية بين الأطراف المتعاقدة. وأضاف نوري السعيد بأن الميثاق ينسجم وسياسة العراق الخارجية التقليدية، ولا يناقض بأي شكل مبادىء الجامعة العربية، أو ميثاق الضمان الجماعي العربي، وأنه سيرحب بدخول إيران، والباكستان في الميثاق، وأنه يأمل أن تشترك فيه الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وأخيراً أكد أن انضمام بريطانيا إلى الميثاق معناه انتهاء المعاهدة العراقية ـ البريطانية 1930[1].

وفي أعقاب جلسة مجلس النواب عقد مجلس الأعيان جلسته في اليوم نفسه ـ 26 فبراير 1955ـ وأقر الميثاق العراقي ـ التركي ما عدا صوتاً واحداً[2].

قوبل توقيع الميثاق العراقي ـ التركي بالمعارضة من الحركة الوطنية، ولكن مقاومتها للميثاق كانت أضعف بكثير من مقاومتها الشديدة التي قابلت بها معاهدة بورتسموث 1948، المار ذكرها سابقاً، وعلى الرغم من أن الحركة الوطنية كانت ترى أن الميثاق لم يكن إلا بورتسموث أخرى، بل وأسوأ بكثير، فالميثاق لم يقتصر على ضمان استمرارية الترابط غير المرغوب مع الدول الغربية وتأمين كل الامتيازات في العراق، بل أدى أيضاً إلى تفتيت الصفوف العربية، ولكن رد الفعل الذي أثاره الميثاق لم يكن ليذكر، ولو من بعيد بما

---

(1) للاطلاع راجع: «محاضر مجلس النواب»، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1954 ـ 1955، الجلسة الثامنة والعشرون، 26 فبراير 1955، ص577 ـ 595.

(2) هو العين محمد رضا الشبيبي، للاطلاع راجع: «محاضر مجلس الأعيان»، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1954 ـ 1955، الجلسة الحادية عشرة، 26 فبراير 1955، ص158 ـ 177.

حصل عام 1948[1]. فما السبب في ذلك؟

صحيح أن نوري السعيد كان أكثر احتراساً هذه المرة، حينما أصدر في 22 أوغست 1954 سلسلة من المراسيم ألغى بموجبها الحريات، وحُلت الأحزاب، والنقابات، والنوادي، ومنعت الاجتماعات العامة، وأغلقت صحف المعارضة[2]، وهذا ما مكّن السفير الأمريكي غلمن في بغداد من القول إن: «افتتاحيات صحف بغداد حول الاتفاق العراقي ـ التركي المقترح كانت مؤيدة له بالاجماع»[3]

ولكن ما كان لمراسيم نوري السعيد ولا لقبضته القوية أن تحيط حركة الاحتجاج الجماهيرية لو وجدت الأرضية الصالحة لها في علاقات الحياة الحقيقية بين الناس، كما كان الأمر في عام 1948. إذ كان الناس في بغداد والعراق عموماً يعانون من قلة المواد الغذائية وارتفاع الأسعار، ولكن الوضع بدأ بالتغيير بعد عام 1954 حيث كان المؤشر لأسعار المواد الغذائية منخفضاً بالنسبة إلى عام 1948. وكانت أجور العمال قد تحسنت نسبياً أيضاً، وبالإضافة إلى هذا فقد توفرت للعراق في منتصف الخمسينات موارد مالية من النفط كبيرة، كما أن الانعاش الاقتصادي ومشاريع التنمية قللت كثيراً من البطالة في العراق مقارنة في عام 1948[4]. إضافة إلى ذلك لم توحد القوى السياسية المعارضة صفوفها وتحشد طاقاتها لمواجهة الميثاق وإسقاطه.

لذلك أخفقت الحركة الوطنية في تحريك الرأي العام العراقي بقوة ضد

---

(1) Hanna Batatu, The old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq, Princeton University Press, New Jersey, 1982, p.679.

(2) Ibid, p.680.

(3) غلمن، عراق نوري السعيد، ص73.

(4) Batatu, The old Social Classes and the Revolutionary Movenments of Iraq, P.680 - 681.

الميثاق العراقي ـ التركي، على الرغم من أنها استطاعت القيام ببعض الأعمال المناهضة، على نحو مظاهرة ساحة الوثبة، ومظاهرة ساحة النهضة في بغداد، وكانت ترفع شعارات تطالب بإطلاق الحريات الديمقراطية، وتهتف بسقوط نوري السعيد وسياسته الخارجية وذلك في 2 مارس 1955 إلا أن الشرطة سارعت إلى تفريقهما بعد إلقاء القبض على (30) متظاهراً[1].

وأعرب بعض السياسيين المعارضين لسياسة نوري السعيد عن استيائهم ومعارضتهم للميثاق، فقد عبر مزاحم الباجه جي رئيس الوزراء السابق عن شعوره إزاء ذلك، إذ قال: «إني أشعر بالتعاسة والألم بسبب إتمام هذا الحلف المشؤوم، وبسبب ما يحمله بين طياته من كوارث، ومصاعب، وأخطار للعراق خاصة وللأمة العربية عامة». وأضاف أيضاً، بأن: «الاستياء من حكومة نوري السعيد يزداد كل يوم على الرغم من كل شيء، يؤلمني أن أرى نوري أخذ يتخبط في الأغلاط ويغرق في الأخطاء. . .، وقد سببت تصرفاته تفريق كلمة العرب، وبذلك عرض نفسه للعنة التاريخ، وفشل فشلاً سريعاً. . .»[2].

في السياق نفسه حذر محمد مهدي كبة رئيس «حزب الاستقلال» من مخاطر دخول العراق في هذا الميثاق، الذي معناه عزله عزلاً تاماً عن بقية الأقطار العربية من جميع النواحي السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، والثقافية، والهدف من الميثاق، هو: خدمة المصالح الأمريكية والبريطانية في المنطقة[3].

أما على الصعيد العربي فقد أبدت مصر معارضة شديدة ضد الميثاق العراقي التركي، وشنت وسائل الإعلام المصرية هجوماً شديداً ضده، حيث

---

(1) جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية في العراق 1953 ـ 1958، ص129.

(2) عدنان الباجه جي، مزاحم الباجه جي. سيرة سياسية. ص491.

(3) محمد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الأحداث 1918 ـ 1958، دار الطليعة، بيروت، 1965، ص363.

انتقدت الحكومة المصرية الميثاق، وعدت خطوة العراق هذه، بأنها محاولة لتحطيم التضامن العربي، والسعي لجر الأقطار العربية إلى فلك الأحلاف الغربية، كما حملت الحكومة العراقية مسؤولية التنصل من تنفيذ التزاماتها فيما يتعلق بمؤتمر وزراء الخارجية العرب الذي عقد في 9 يناير 1954، والذي أقر بعدم الجواز لأي قطر عربي إقامة تحالف خارج إطار ميثاق الضمان الجماعي العربي[1].

كما حذت كل من العربية السعودية وسوريا حذو مصر في انتقاد الميثاق، وأظهرت مصر بالتنسيق مع السعودية نشاطاً واضحاً لعزل العراق عن أقطار الجامعة العربية الأخرى، وفي الوقت نفسه عملتا للحيلولة دون انضمام أقطار عربية أخرى إلى الميثاق[2]، واستطاعت الحكومة المصرية عقد سلسلة من الاتفاقيات بشأن الدفاع المشترك مع بعض الأقطار العربية التي تعارض الميثاق[3]. وهكذا تمكنت مصر من إثارة جو مشوب بالحذر والتوتر ساد العلاقات بين العراق وبقية الأقطار العربية الأخرى.

في غضون ذلك، أبدت (إسرائيل) شعوراً بعدم الارتياح نحو الميثاق وأدعت بأن ذلك يعد خطراً على سلامة أمنها، فقدمت مذكرة احتجاج شديدة عن طريق مفوضيتها في أنقرة إلى الحكومة التركية، أشارت فيها إلى أن عقد

---

(1) Saleh Mustafa Muftah, The Influences of American - Israeli, Relations Upon American, Egyption Relation. 1948 Trough the suez wor of 1956. Unpublished ph.D. Thesis, University of Denver, Washington, 1984, p.149.

(2) جورج لنشوفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ترجمة جعفر خياط، ج2، دارالكشاف، بغداد (د.ت)، ص360.

(3) لقد تم عقد اتفاق دفاع مشترك بين مصر وسوريا في 20 أكتوبر 1955، وتبع ذلك اتفاق مماثل مع العربية السعودية في 27 أكتوبر 1955، مع الأردن في 17 مارس 1956، للاطلاع راجع:
Jabir Ali Abbas, Points of Departure in Egypt's Foreign Policy, The Essence of Nasser's power, Unpublished ph.D.Thesis, University of Indiana, Washington, 1971, pp.124 - 125.

الميثاق شكل تهديداً لها، لذا ترى من الواجب أن تعيد (إسرائيل) النظر في علاقاتها السياسية والاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية[1].

كما هاجمت الصحف الصادرة في (إسرائيل) الميثاق العراقي ـ التركي، وبهذا الخصوص ذكرت جريدة (هآرتس) أن في هذا الميثاق خفايا لا يمكن عدها إلا كونها موجهة ضد (إسرائيل)، فليس للعراق مسوغ أن يخشى اعتداء من (إسرائيل)، كما أيدت جريدة «هاتسوفيه» ذلك، إذ قالت: «إن العراق الذي حشد جيوشه ضد (إسرائيل)، ولم يوقع اتفاقية الهدنة حتى الآن، ومن الطبيعي أن تعزيز قدراته العسكرية سيشكل خطراً مباشراً على أمن (إسرائيل)[2].

أما جريدة «جروزالم بوست «Jerusalem Post» فقد عدت محاولة الدول الغربية لإنشاء نظام دفاعي في الشرق الأوسط، دون إشراك (إسرائيل) فيه خطأ لا يؤدي إلى السلم في المنطقة[3].

وفي الإطار نفسه، صرح مسؤول في وزارة الخارجية الإسرائيلية بأن العراق قد ضمن الميثاق العراقي ـ التركي بنوداً صريحة في اتجاهها ضد (إسرائيل)[4]، بدعوى أن المادة الخامسة من الميثاق نصت على أن يكون هذا الميثاق مفتوحاً لانضمام أي دولة عضو في الجامعة العربية، أو أي دولة مهتمة بأمن وسلام المنطقة، ويعترف بها الطرفان المتعاقدان اعترافاً كاملاً، من الواضح أن هذه المادة وضعت لمنع دخول (إسرائيل) الميثاق[5].

وانتقدت المنظمات الصهيونية في الولايات المتحدة الأمريكية في

(1) م.و.خ.ع.، رقم الملف ع/ 213/ 213/ 13، تقرير السفارة العراقية في واشنطن إلى وزارة الخارجية العراقية، الرقم د/ 8/ 26 يناير 1955.
(2) مقتبس من: المرجع نفسه.
(3) مقتبس من: علي الدين هلال، أمريكا والوحدة العربية، ص122.
(4) م.و.خ.ع، رقم الملف ع/ 213/ 13 تقرير السفارة العراقية في واشنطن إلى وزارة الخارجية الرقم د/ 8/ 206 في 20 أبريل 1955.
(5) علي الدين هلال، أمريكا والوحدة العربية، ص122.

اجتماع موسع لها في نيويورك سياسة الحكومة الأمريكية في الشرق الأوسط، بأنها عرضت سلامة (إسرائيل) للخطر، وبهذا الخصوص، قال عمانوئيل نيومن رئيس اللجنة التنفيذية للمجلس الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية: «بأن جميع التوسلات لدى الرئيس الأمريكي ووزارة الخارجية بإعادة النظر في سياسة الحكومة الأمريكية في الشرق ذهبت عبثاً، وأن الوقت قد حان لأصدقاء (إسرائيل) أن يقوموا بنشاط أوسع وأن يبذلوا جهوداً أعظم لمحاربة القوى المعادية»[1].

يلاحظ أن (إسرائيل) كانت تهدف من كل ذلك إلى لفت نظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن حقيقة قلقها إزاء إنشاء الميثاق العراقي ـ التركي، ليس لأن العراق كان الوحيد من بين الأقطار العربية التي شاركت في حرب عام 1948، والذي لم يوقع على اتفاقية هدنة من (إسرائيل) فحسب، بل أيضاً إلى تخوفها من احتمال انضمام الأقطار العربية المحيطة بفلسطين إلى الميثاق، لذا، فإن (إسرائيل) كانت تأمل من حكومة واشنطن، أو تدرك مدى الخطر الذي يهددها كما تزعم لو أعلنت تلك الأقطار انضمامها إلى الميثاق[2]، وربما كان هذا أحد الأسباب التي أدت إلى عدم انضمام الولايات المتحدة الأمريكية إلى الميثاق.

أعلنت الحكومة البريطانية تأييدها للميثاق تأييداً كاملاً، وأعرب إيدن وزير الخارجية البريطانية عن أمله في توسيعه؛ ليصبح حلفاً للشرق الأوسط بأكمله، كما أعلن عن رغبته في إنهاء المعاهدة العراقية ـ البريطانية لعام 1930[3]. وقد جاء هذا الموقف كما يبدو منسجماً مع تطلع الحكومة البريطانية

(1) م.و.خ.ع. رقم الملف ع/213/ 213/ 13، تقرير السفارة العراقية في واشنطن إلى وزارة الخارجية الرقم و/ 8/ 206 في 20 أبريل 1955.

(2) Muftah, The Influences of American - Israeli, pp.151 - 152.

(3) جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية في العراق 1953 ـ 1958، ص129.

للحفاظ على مصالحها في المنطقة، ولا سيما بعد أن لمست تردد مصر في الأخذ بسياسة الأحلاف، وبات انضمام العراق إلى فكرة «الحزام الشمالي» الأمريكية وشيكاً، وما قد يترتب عليه من فقدان معاهدة عام 1930 لفاعليتها بمرور الزمن، ولا يكون بعد ذلك ثمة مسوغ قوي لتجديدها، أو اجراء المفاوضات بشأن تعديلها، وربما أدى ذلك إلى فقدان بريطانيا لمركزها القديم في العراق، حيث تمتلك اثنين من أهم قواعدها في المنطقة، هما: (الشعبية والحبانية)، لذا استقر رأيها على التمسك بالعراق أكثر من أي وقت مضى ليكون ركيزتها الرئيسة في الحفاظ على مصالحها في المنطقة[1]، وللسبب ذاته علق السفير الأمريكي غلمن في بغداد بأن لندن لم تظهر في البداية اهتماماً واضحاً لتحقيق فكرة «الحزام الشمالي»، ولكن سرعان مع تغير الأمر، وحظيت الفكرة بشكل مفاجيء باهتمام البريطانيين[2].

في ضوء هذه الاعتبارات وصل إيدن إلى بغداد في 3 مارس 1955، لدراسة موضوع انضمام بريطانيا إلى الميثاق، وناقش مع المسؤولين العراقيين مسودة الاتفاق الخاص المقترح بين الجانبين[3]، وتوقيت انسحاب القوات البريطانية من العراق، والاجراءات المترتبة على هذا الانسحاب، والتفصيلات المتعلقة ببنود الاتفاق كافة[4].

أَطْلَعَ إيدن مجلس العموم البريطاني بعد عودته إلى لندن على عزم حكومته الانضمام إلى الميثاق العراقي ـ التركي، وإبرام الاتفاق الخاص مع

(1) Camplbell, Defence of the Middle East, p.57.

(2) غلمن، عراق نوري السعيد، ص111.

(3) للاطلاع على نص الاتفاق وملاحقه راجع: حسن الدجيلي، ميثاق بغداد، حقائق يبسطها مجلس العموم البريطاني، بغداد، 1956، ص106 ـ 199.

(4) F.O. 371/115761, Secret Telegram from the U.K Embassy in Iraq to the foreign Office, Baghdad, march 14, 1955.

الحكومة العراقية[1]. وتساءل بعض أعضاء المجلس عن موضوع تأثير الميثاق في مستقبل (إسرائيل) في المنطقة، فأجاب إيدن بأن انضمام بريطانيا إلى الميثاق سيعزز من نفوذها في شؤون الشرق الأوسط، كما أضاف بأنه لا يوجد في الميثاق ما يشير إلى أنه موجه ضد (إسرائيل)، وأخيراً صادق المجلس على انضمام بريطانيا إلى الميثاق والاتفاق الخاص مع العراق[2].

وفي 30 مارس 1955 دعا نوري السعيد رئيس الوزراء مجلس النواب والأعيان إلى جلسة مشتركة، استعرض فيها بنود الاتفاق الخاص مع بريطانيا، زاعماً عدم وجود أي التزام على العراق من جراء عقده، مشيراً إلى إبقاء الاتفاق ساري المفعول مدة نفاذ الميثاق، أي خمس سنوات مدعياً انتفاء الحاجة إلى إصدار تشريع خاص به بحجة أن المجلس سبق أن صادق على الميثاق الذي أجاز عقد اتفاقيات خاصة، طبقاً للمادة الأولى منه وأخيراً حصلت الموافقة عليه بإجماع الحاضرين[3].

وقعت الحكومة البريطانية مع الحكومة العراقية الاتفاق الخاص في بغداد في 4 ابريل 1955، وسلمت في اليوم التالي وثائق الانضمام إلى الميثاق إلى وزارة الخارجية العراقية، وبذلك كانت بريطانيا الدولة الأولى التي انضمت إلى الميثاق[4]. وبهذا انتهت معاهدة عام 1930 رسمياً، وابتدأ العمل بموجب الاتفاق الخاص بين الطرفين.

تبع ذلك انضمام الحكومة الباكستانية إلى الميثاق في 23 سبتمبر 1955،

---

(1) للاطلاع على نص خطاب إيدن في مجلس العموم البريطاني في 30 مارس 1955 راجع:

(2) Parliamentary Debates House of Commons, Official Report, Vol. 539, No.67, April 4, 1955, pp.834 - 882.

(3) للاطلاع راجع: «محاضر مجلس الأعيان»، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1954 ـ 1955، الجلسة المشتركة الثالثة، 30 مارس 1955، ص247 ـ 248.

(4) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج9، ص234 ـ 235.

وهي الدولة الرابعة بين الدول الأعضاء في الميثاق[1]. ثم تلا ذلك انضمام إيران إلى الميثاق في 12 أكتوبر 1955، وبذلك أصبح عدد المشتركين في الميثاق كافياً للمباشرة بتأسيس المجلس الدائم وفق المادة السادسة من الميثاق[2].

وجاء في معرض احتجاج الاتحاد السوفييتي على انضمام إيران إلى الميثاق؛ بأن الميثاق ليس إلا حلفاً عسكرياً في الشرق الأوسط خلفه جهات معينة اعتادت الاعتداء، وعرفت بعدم الحرص على توطيد السلام والأمن الدولي، بل استهدفت إقرار النظام الاستعماري وتثبيته في أقطار هذه المنطقة، وإن انضمام إيران إلى الميثاق لا يتفق وتعزيز أواصر السلام والأمن في المنطقة، ويتنافى مع صلات حسن الجوار القائمة بين إيران والاتحاد السوفييتي[3].

وهكذا بعد انضمام إيران وباكستان إلى الميثاق أصبح مشروع دفاع «الحزام الشمالي» الذي اقترحه دالاس حقيقة واقعة بعد زيارته إلى منطقة الشرق الأوسط في عام 1953، لكن تردد الولايات المتحدة الأمريكية في الانضمام إلى الميثاق كان مثيراً للاستغراب بالنسبة إلى العراق والدول التي انضمت إلى الميثاق.

أوضحت الولايات المتحدة الأمريكية موقفها من الميثاق منذ بداية الإعلان عنه، فقد أعلن دالاس: أن الحكومة الأمريكية تعد هذا الأمر خطوة بناءة جداً، وسعياً في اتجاه تحقيق فكرة «الحزام الشمالي»، الذي كانت تركيا والباكستان من رواده الأوائل[4]. ولكنه قرر عدم نشر برقيات التهنئة المرسلة

(1) «الزمان»، 24 سبتمبر 1955.

(2) غلمن، عراق نوري السعيد، ص118.

(3) د.ك.و.، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/4915، تقرير السفارة العراقية في طهران إلى وزارة الخارجية العراقية الرقم 6/ 1/ 684 في 18 أكتوبر 1955.

(4) غلمن، عراق نوري السعيد، ص86.

إلى العراق وتركيا بمناسبة عقد الميثاق، وفي الوقت نفسه أرسلت وزارة الخارجية الأمريكية توجيهات إلى سفاراتها في دول المنطقة مفادها عدم التركيز على إعلان الميثاق[1].

في حين أبدت الدوائر الأمريكية اهتماماً واضحاً عند توقيع الميثاق، فقد صرح مدير شؤون الصحافة في وزارة الخارجية الأمريكية للصحافة بأن واشنطن رحبت ترحيباً حاراً بالميثاق، وعدته خطوة على طريق تنمية علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع دول منطقة الشرق الأوسط، ودليلاً واضحاً على أنّ دول المنطقة أخذت تشعر بخطر تهديد الاتحاد السوڤييتي على كيانها، وأضاف المسؤول الأمريكي أن واشنطن ترى في توقيع الميثاق دليلاً على نجاح السياسة الأمريكية التي تفضل التكتلات الجماعية على الاتفاقات الثنائية التي كانت تخطط لها بريطانيا[2].

ورحبت الصحف الأمريكية بعقد الميثاق العراقي ـ التركي، فقد وصفته جريدة «نيويورك تايمز»، بأنه ميثاق جديد للدفاع عن الشرق الأوسط[3]. وأبدت جريدة «واشنطن بوست» ترحيبها بانضمام بريطانيا إلى الميثاق، وقالت: إن دخول بريطانيا قد وسع ميدان الدفاع لمنظمة حلف شمال الأطلسي إلى حدود المحيط الهندي[4].

ونشرت جريدة «نيويورك تايمز» مقالاً موسعاً وضحت فيه، أن بعض القادة العسكريين من الأمريكيين يحبذون الانضمام إلى الميثاق للحيلولة دون تسرب النفوذ الشيوعي إلى منطقة الشرق الأوسط بعد أن أكدت الأخبار عزم

---

(1) Axelgard, US Support for British Position in Pre-Revolutionary Iraq, p.87.

(2) م.و.خ.ع.، رقم الملف غ/190/190 «تطورات السياسة الخارجية الأمريكية» تقرير من السفارة العراقية في واشنطن إلى وزارة الخارجية الرقم س/1/84 في 2 مارس 1955.

(3) «The new York Times», January 7, 1955.

(4) «Washington Post», March 31, 1955.

بعض الأقطار العربية على استيراد السلاح وإرسال بعثات عسكرية فنية للتدريب في الاتحاد السوفييتي[1].

حث السفير الأمريكي غلمن في بغداد وزارة الخارجية الأمريكية على ضرورة الانضمام إلى الميثاق العراقي ـ التركي، للأسباب الآتية:

1 ـ إن فكرة دالاس المعروفة بـ«الحزام الشمالي» أعطت الإلهام والتشجيع اللذين أديا إلى ظهور الميثاق العراقي ـ التركي.

2 ـ إن اشتراك الولايات المتحدة الأمريكية مع بريطانيا في الميثاق يبرهن لدول المنطقة بأن هناك تعاوناً بين الطرفين للدفاع عن العالم الحر.

3 ـ إن انضمام الولايات المتحدة الأمريكية إلى الميثاق يؤدي إلى تعزيز النفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط.

4 ـ لن يزيد الانضمام هذا التزامات الولايات المتحدة الأمريكية المادية.

5 ـ سيبدد هذا الميثاق مخاوف (إسرائيل) من احتمال استعمال الميثاق ضدها.

6 ـ قد يساعد انضمام الولايات المتحدة الأمريكية إلى الميثاق على تهدئة المخاوف العالقة في ذهن نوري السعيد، والسياسيين العراقيين الآخرين عن أطماع تركيا في الموصل.

7 ـ أظهر نوري السعيد من الجرأة في الوقوف إلى جانب تركيا والغرب، مخاطراً بالعراق وبعلاقاته مع جيرانه العرب، مما جعله يستحق الدعم من الولايات المتحدة الأمريكية.

8 ـ سبق وأن أيدت الولايات المتحدة الأمريكية إنشاء الميثاق علناً، كما أظهرت عدم تأييدها للاتفاق المصري السعودي السوري كأداة غير فاعلة

---

(1) «The New York Times», October 2, 1955.

وغير مرتبة في إعداد دفاع مشترك بينها[1].

إضافة إلى ذلك، فقد وضع بعض الخبراء السياسيين الأمريكيين أسباباً عدة تسوغ انضمام الولايات المتحدة الأمريكية إلى الميثاق، منها:

1 ـ عدم وجود نظام دفاعي عام في الشرق الأوسط.

2 ـ من المحتمل أن تقوم (تركيا، والعراق، والباكستان) في المستقبل بحركات عسكرية إذا داهمها الخطر غير أنها تفتقر إلى التنسيق اللازم الأمر الذي سيلحق الضرر بكل منها.

3 ـ تشكل منطقة (زاكروس) والممرات الجبلية بين العراق وإيران حصناً منيعاً للدفاع عن مناطق النفط، ولذلك فتحصين تلك المناطق سيحبط محاولات الغزو الشيوعي.

4 ـ لا يتطلب انضمام الولايات المتحدة الأمريكية إلى الميثاق إرسال جيوش، أو تهيئة قيادة أمريكية للقوات المحلية، ويمكن إناطة أمر القيادة بموجب اتفاق خاص بتركيا لأنها أكبر دول الحلف وأقواها.

5 ـ يؤدي دخول الولايات المتحدة الأمريكية إلى الميثاق زيادة فاعلية الأعضاء ويهيىء خططاً محكمة كما يؤمن تجهيزات كافية لمعدات الجيوش المحلية[2].

وحث نوري السعيد من جانبه غلمن على إقناع الحكومة الأمريكية بالانضمام إلى الميثاق، لأنه سيظهر لموسكو بوضوح شعور الولايات المتحدة الأمريكية تجاه جهودها لإحداث الفوضى في الشرق الأوسط، كما أن دخول

(1) وشارك سفراء الولايات المتحدة الأمريكية في أنقرة وطهران، وكراتشي، غلمن الرأي باهمية انضمام الولايات المتحدة الأمريكية إلى الميثاق، للاطلاع راجع: غلمن، عراق نوري السعيد، ص 105 ـ 107.

(2) «The New York Times», October 2, 1955.

الولايات المتحدة الأمريكية سيقوي معنويات دول الميثاق، ويشجع الدول المترددة على الانضمام إلى الميثاق، علماً بأن انضمامها لا يزيد زيادة حقيقية في التزاماتها المالية[1].

إن ما تقدم من جهود لم يؤدّ إلى إقناع الحكومة الأمريكية بالانضمام الكامل إلى الميثاق، فقد رفض دالاس الانضمام إلى الميثاق، الذي كان وليد أفكاره، وكانت مسوغاته كما أجملها تقرير السفير العراقي في واشنطن إثر مقابلة معه في 26 أكتوبر 1955 تتلخص في أن الحكومة الأمريكية على الرغم من رغبتها بالانضمام إلى الميثاق، رأت أن الوقت غير ملائم للاشتراك؛ بسبب توتر الحالة في الشرق الأوسط بين (إسرائيل) والأقطار العربية. ومطالبة أنصار الحكومة الإسرائيلية من أعضاء الكونغرس بضرورة توقيع معاهدة دفاع مشترك بين الولايات المتحدة الأمريكية و(إسرائيل)، لا سيما بعد قضية بيع السلاح السوفييتي إلى مصر[2]، وعليه فإن أي اقتراح من هذا النوع سيلقى معارضة شديدة في الكونغرس الأمريكي[3].

ولخص المؤلف جون كامبل الأسباب التي كانت وراء موقف دالاس من الميثاق، حينما ذكر أن وزارة الخارجية الأمريكية لم تكن راغبة في سدّ باب الخيار الأمريكي مع كل من مصر، والعربية السعودية، ولا تريد استفزاز أي حركة سوفييتية جديدة في الشرق الأوسط، علاوة على هذا لم تكن راغبة في الوقوف ضد (إسرائيل) التي أبدت معارضتها للميثاق. كما أن انضمام الولايات المتحدة الأمريكية إلى الميثاق يتطلب موافقة مجلس الشيوخ الأمريكي، وأن

---

(1) غلمن، عراق نوري السعيد، ص107.

(2) عقدت صفقة الأسلحة بين مصر والاتحاد السوفييتي في سبتمبر 1955.

(3) م.و.خ.ع.، رقم الملف 4/ 991/ 991/ 2، تقرير عن مقابلة السفير العراقي في واشنطن مع دالاس وزير الخارجية الأمريكية في 20 أكتوبر 1955، تقرير السفارة العراقية في واشنطن إلى وزارة الخارجية العراقية، الرقم س/ 1/ 539 في 26 أكتوبر 1955.

دالاس لا يحبذ مناقشة الموضوع في المجلس المذكور كي لا يكون لها أثر سلبي في سياسته في الشرق الأوسط[1]. كان دالاس يرى بأن من مصلحة دول المنطقة ودول الميثاق الاكتفاء بتأييد الولايات المتحدة الأمريكية الأدبي والمادي للميثاق دون الانضمام إليه رسمياً[2].

والاحتمال الآخر في تفسير موقف دالاس برفضه الانضمام إلى الميثاق يعزي الأمر إلى الأسباب الآتية:

1 ـ تخشى الولايات المتحدة الأمريكية من أن انضمامها قد يؤدي إلى زيادة التوتر بينها، وبين مصر والهند، ويفسح المجال للسوفييت لتوطيد مركزهم في المنطقة.

2 ـ تعتقد الولايات المتحدة الأمريكية أن دخولها في الميثاق قد يزيد من حدة الخلافات بين الأقطار العربية.

3 ـ إن الدخول في الميثاق العراقي ـ التركي في عام 1955 الذي تجري فيه انتخابات الرئاسة، سيعطي الصهاينة حجة قوية لزيادة الضغط على الحكومة الأمريكية لعقد اتفاق ثنائي مع (إسرائيل) وتزويدها بالسلاح. وقد لخص السفير العراقي موسى الشابندر في واشنطن وجهة نظر الحكومة الأمريكية في موضوع الانضمام إلى الميثاق، إذ قال: «إن حجر الزاوية في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الوطن العربي أصبحت مصر، وضرورة استمالتها إلى جانب العالم الغربي وتجنب كل ما من شأنه أن يدفعها إلى معسكر السوفييت، ولذلك فإن الحكومة الأمريكية سوف لا تنضم إلى الميثاق، وستقاوم الضغط الصهيوني لتزويد

---

(1) Campbell, Defence of the Middle East, p.60.

(2) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الرقم الملف 5039/ 311، تقرير السفارة العراقية في واشنطن إلى وزارة الخارجية، 26 أكتوبر 1955.

(إسرائيل) بالمساعدات العسكرية»[1].

أما عن وجهة نظر بريطانيا بشأن الموقف الأمريكي من الميثاق، فقد أرجع أنطوني نتنك Anthony Nutting وزير الدولة البريطانية للشؤون الخارجية ذلك، إلى الأسباب الآتية: **أولاً**: عدم رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في إغضاب (إسرائيل)، والمنظمات الصهيونية، فمن وجهة نظر (إسرائيل) سوف يتمكن العراق في إطار الميثاق من الحصول على مزيد من السلاح والمعدات العسكرية الغربية في الوقت الذي لم يكن قد اعترف (بإسرائيل)، كما أن (إسرائيل) تخوفت من إقامة تنظيم دفاعي لا يسمح لها بالانضمام إليه والمشاركة مباشرة في مداولاته وخططه، ويرجع **ثانياً**: إلى عدم الرغبة في إغضاب العربية السعودية التي رفضت فكرة الميثاق، ولم تبد ارتياحاً لأي تطور من شأنه دعم العرش الهاشمي في السياسة العربية[2].

يبدو أن ما تقدم كان دافعاً كافياً لعدم تورط الولايات المتحدة الأمريكية المباشر بالانضمام إلى الميثاق طالما ضمنت مواقف تلك الدول من خلال تعهدها بمساعدتهم عسكرياً واقتصادياً وطالما اعتقدت أن موقفها هذا يمنحها فرصة التوصل إلى تسوية عملية بين العرب و(إسرائيل)، وهو ما كانت تبغيه من خلال تحييد موقف مصر والعربية السعودية، وأخيراً تردد دالاس الذي لم يكن يخفي مشاعره المعادية للاستعمار، عن ربط الولايات المتحدة الأمريكية في شراكة مع بريطانيا الدولة الاستعمارية السابقة التي كان يشعر أنها ستثير علاقات استعمارية سابقة[3].

أثار هذا استياء السفارة البريطانية في بغداد، وكتب السفير البريطاني

---

(1) م.و.خ.ع، رقم الملف غ 991/ 991/ 2، تقرير تطورات السياسة الخارجية الأمريكية، كتاب السفارة العراقية في واشنطن الرقم 5/ 4/ 16 في 17 يناير 1956.

(2) علي الدين هلال، أمريكا والوحدة العربية، ص122.

(3) جيفري أورنسن، المرجع السابق، ص186.

رسالة بذلك لاطلاع حكومته، وأهم ما جاء فيها: «هناك شيء واحد علينا أن نكون حريصين جداً بشأنه، وهو أن يتصرف الأمريكيون بأمانة معنا، وأن لا يحاولوا أن يتملقوا على حسابنا من خلال تبني أسلوب «نحن أفضل» من الاستعمار. ويبدو أنهم تصرفوا بشكل أفضل في هذا الصدد بالنسبة إلى قبرص، مما فعلوا تجاه مصر وإيران، ونحن الدولة المسؤولة بصورة أساسية عن دفاع الشرق الأوسط»[1].

ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية وضحت موقفها لبريطانيا منذ البداية، فهي لا ترفض الانضمام إلى الميثاق فحسب، بل ترفض أيضاً انضمام الأقطار العربية المجاورة (لإسرائيل)، ولا سيما الأردن ولبنان، واشترطت لذلك أن يبدي كل من الأردن ولبنان:

أولاً: موافقتهما على خطة أمريكية ـ بريطانية مقترحة عرفت بـ «ألفا Alpha» تهدف إلى تسوية الصراع العربي ـ الصهيوني[2]. كي تدعم رغبتهما بالانضمام إلى الميثاق[3].

ثانياً: في حالة انضمام الأردن ولبنان إلى الميثاق تبدأ كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بالتخطيط لعقد محادثات مع (إسرائيل) حول

---

(1) أنتوني نتنك، وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية، الوثائق السرية لوزارة الخارجية البريطانية 1955 ـ 1956، نشرت ترجمتها في: «الدستور»، (جريدة)، عمان، 7 فبراير 1982.

(2) ألفا Alpha هو شفرة الخارجية الأمريكية للمواضيع التي فيها جهد أمريكي وبريطاني مشترك تم البدء بها في نوفمبر 1954 لتطوير مقترحات لتسوية شاملة للصراع العربي الصهيوني حول هذه الجهود ينظر:

F.R.U.S. 1952 - 1954, Vol.IX, Part 1, pp.1683 - 1741.

للاطلاع راجع:

Ibid, 1955 - 1957, Vol.XIV, Top Secret, Telegram from the U.S. Embassy in Iraq to The Department of State, Baghdad, January 5, 1955, Note. 1, p.2.

(3) Ibid, 1955 - 1957, Vol.XIV, Top Secret, Memorandum From Francis H.Russell, to the Secretary of State, Washington, June 2, 1955, pp.210 - 211.

مشاركتها في الدفاع عن المنطقة، وأن يقتصر ذلك على استخدام القواعد الإسرائيلية وتسهيلات الموانىء لحماية (إسرائيل).

ثالثاً: تمارس الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا الضغط على الحكومة العراقية؛ كي لا تثير أي عقبات في طريق موافقة الأردن ولبنان بالتعاون مع (إسرائيل)، مقابل ذلك سوف يحصل الميثاق على دعم الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.

رابعاً: تقضي الخطة بالطلب من (إسرائيل) الامتناع عن نشاطاتها المعادية التي تقوم بها على الحدود ضد الأقطار العربية[1].

وعلى الرغم من أن ذلك كان لا يزال ضمن إطار المناقشات بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، ولم يصرح به علناً، فقد أعدت الحكومة الأمريكية مسبقاً بياناً لمواجهة رد فعل العراق ضد مشروع التسوية مع (إسرائيل)، وقد صادق أيزنهاور الرئيس الأمريكي على البيان المذكور في 11 يوليو 1955، ومن أهم ما جاء فيه:

«في ظل الظروف الراهنة فإن الولايات المتحدة الأمريكية لا ترى من الحكمة أن تلتزم، أو ترتبط رسمياً بالميثاق العراقي ـ التركي، ولا سيما أن هذا سيكون له أثر عكسي في تقليص نفوذنا بشأن الحد من التوترات العربية الإسرائيلية»[2].

أكد دالاس وزير الخارجية الأمريكية ذلك لنظيره البريطاني هارولد ماكميلان Harold Macmillan في محادثات مشتركة جرت بينهما في واشنطن

---

(1) Ibid, p.211.

(2) Ibid, Memorandum for the Assistant Secretary of State For Near Eastern, South Asian and African Affairs (Allen) to the Secretary of State, Washington, July 13, 1955, p.294.

في 14 يوليو 1955، بالإشارة إلى أن الحكومة الأمريكية يمكن أن توضح للعراق بأنه من المستحيل على الولايات المتحدة الأمريكية في ظل هذه الظروف الانضمام إلى الميثاق[1]، قبل أن تقدم ضمانات أمنية (لإسرائيل)، وكي لا يثير هذا ردود فعل العراق[2].

وهكذا تبادلت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا الأدوار فيما يتعلق بالميثاق العراقي - التركي الذي يعد خطوة جديدة على طريق تحقيق خطة «الحزام الشمالي»، إذ أصبحت لندن أكثر نشاطاً واهتماماً بقيام الميثاق على العكس من واشنطن التي لم تظهر سوى التردد والتريث.

ويظهر هذا واضحاً مع قرب انعقاد المجلس الأول لدول الميثاق، فتدخلت بريطانيا بالضغط على الولايات المتحدة الأمريكية للحضور إلى المؤتمر بصفة مراقب[3]. وقبل انعقاد المؤتمر بأسبوع أخبر السفير الأمريكي في بغداد غلمن نوري السعيد موافقة حكومته على تأسيس نوع من الارتباط السياسي والعسكري مع المجلس، وبقدر ما كانت الأخبار مشجعة بقدر ما كان فيها غموض وبعيدة عن دخول الولايات المتحدة الأمريكية في الميثاق[4].

وتجدر الإشارة إلى أنه في البداية كان من رأي الحكومة الأمريكية عدم إرسال مراقب إلى أول مؤتمر لدول الميثاق المزمع عقده في 21 نوفمبر 1955، لكن سرعان ما غيرت رأيها، ولعل السبب الذي دفع وزارة الخارجية الأمريكية

---

(1) Ibid, Memorandum of a Conversation, Ambassadors Residence, Paris, July 14, 1955, p.297.

(2) F.R.U.S., 1955 - 1957, Vol.XV, Memorandum of a Conference with the President, White House, Washington, March 28, 1956, p.423.

(3) F.O. 371/115524, Secret, Telegram from the Office to U.K. Embassy in Washington. London October 20, 1955.

(4) ليلى ياسين حسين الأمير، دور نوري السعيد في حلف بغداد، 241.

إلى ذلك هو تأثرها بالاشاعات التي عمت الأوساط السياسية في المنطقة حول فتور حماس واشنطن بشأن فكرة «الحزام الشمالي»، والميثاق العراقي ـ التركي، وعلى أثر ذلك اتخذت قراراً بإرسال مراقب أمريكي لإظهار الرغبة على الأقل طالما أن الدول الأربع التي تشملها خطة الحزام الشمالي كانت مهتمة بذلك[1].

وتكشف الوثائق الأمريكية، بأن ماكميلان وزير الخارجية البريطانية كان قد دعا الحكومة الأمريكية في أثناء محادثاته مع دالاس في واشنطن في أكتوبر 1955، إلى ضرورة الانضمام إلى الميثاق، لكن دالاس أجاب: بأن هذا لا يمكن القيام به قبل أن يتوصل الكونغرس الأمريكي إلى قرار بالموافقة على منح (إسرائيل) ضمانات أمنية جديدة، والانضمام إلى الميثاق في وقت واحد، وقد أثار هذا قلق ماكميلان، لأنه في حالة قيام الحكومة الأمريكية بمنح ضمانات الأمن (لإسرائيل)، وعدم الانضمام إلى الميثاق، فمن شأن ذلك أن يؤدي إلى خلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا حول الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط، ومع ذلك أصرّ دالاس على أن الوقت لم يحن لانضمام الولايات المتحدة الأمريكية إلى الميثاق[2].

من جهة أخرى استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في رفض انضمام الأقطار العربية المجاورة (لإسرائيل) إلى الميثاق، وكان هذا واضحاً في أثناء المحادثات التي جرت بين دالاس وماكميلان في جنيف في نوڤمبر 1955، حينما أوضح ماكميلان بأنه من المهم بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا الاستمرار في تشجيع الأقطار المجاورة (لإسرائيل)، كالأردن بالانضمام إلى الميثاق[3]. فأجاب دالاس؛ أن هذا قد يخلق مشكلة جديدة

(1) Al-Windawi, Anglo-Iraqi Relations 1945 - 1958, p.248.

(2) F.R.U.S 1955 - 1957, Vol.XIV, Memorandum of a Conversation, British Embassy, Paris, October 20, 1955, p.653.

(3) تعرض الأردن لضغوط عدة بهدف ضمه إلى حلف بغداد لكن انتهت جميعها إلى الفشل، =

تزداد تعقيداً عند تقديم الولايات المتحدة الأمريكية الدعم للميثاق، ما لم تظهر الأقطار العربية تلك رغبة حقيقية في عقد اتفاق سلام مع (إسرائيل)، وهذا يبدو مشكوكاً فيه[1].

وربما جاء أقوى ضغط على الولايات المتحدة الأمريكية للانضمام إلى الميثاق في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر عام 1956[2]، إذ ادعى قادة كل من العراق وتركيا وإيران والباكستان أن وجود الميثاق أصبح في حالة من الخطر، وأن التزاماً أمريكياً كاملاً في الميثاق يعد أمراً جوهرياً، وقدم المسؤولون الأمريكيون آراء مطابقة، فقد عد السفير الأمريكي غلمن موضوع انضمام الولايات المتحدة الأمريكية إلى الميثاق بأنه حيوي جداً في تعزيز النفوذ الأمريكي في العراق، في أعقاب انهيار مكانة بريطانيا بعد أزمة السويس، وعلى الرغم من ذلك، لم يوافق ايزنهاور الرئيس الأمريكي، مؤكداً أن الانضمام إلى الميثاق في ظل تلك الأوضاع السائدة آنذاك، ربما يوحي للعالم العربي، وكأن الولايات المتحدة الأمريكية قد تعرضت لابتزاز بريطاني[3].

يبدو أنه كان للولايات المتحدة الأمريكية وجهة نظر معينة في شكل تكوين الميثاق، فقد أفصح دالاس عن هذا حينما دخل المستشفى قبيل وفاته، إذ أعد مذكرة فيما يخص ميثاق بغداد حدد فيها رأيه في شكل الميثاق، بأن يكون منظمة محلية تهتم بالدفاع عن منطقة «الحزام الشمالي» تسندها الدول

= للاطلاع راجع: «الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية مهنتي كملك»، أحاديث ملكية، ترجمة غازي غزيل، عمان 1987، ص97 ـ 105؛ علي محافظة، العلاقات الأردنية ـ البريطانية، ص220 ـ 225؛ عبد الأمير محسن جبار، التطورات السياسية الداخلية في الأردن 1946 ـ 1958، رسالة ماجستير، جامعة بغداد كلية الآداب، 1991، ص163 ـ 180.

(1) AL-Windawi, Anglo-Iraqi Relations 1945 - 1958, p.247.

(2) سنتناول موضوع الموقف الأمريكي من العدوان الثلاثي 1956 في الفصل الرابع.

(3) Axelgard, US. Support For the Pritish Bosition in Pre-Revolutionary Iraq, p.87.

التي يهمها الأمر، دون أن تكون هي ـ الولايات المتحدة الأمريكية ـ من أعضائها، ولكن دخول بريطانيا في الميثاق، نقض فكرة دالاس هذه من الأساس، وأدى إلى إثارة مشكلة حول انضمام الولايات المتحدة الأمريكية إلى الميثاق[1].

عقد المؤتمر الأول لمجلس دول الميثاق في بغداد في 21 نوفمبر 1955 برئاسة نوري السعيد بعد أن كان المقترح عقده في طهران حسب رأي الدول الأعضاء، غير أن ماكميلان وزير الخارجية البريطانية ارتأى أن يكون الاجتماع في بغداد، لأسباب منها: أن للعراق فضل المبادرة في عقد الميثاق، وأن بغداد هي المكان الطبيعي والدائم لجهاز الميثاق، فضلاً عن ضرورة دعم موقف العراق، الدولة العربية الوحيدة بين الدول الأعضاء، ضد تحركات الاتحاد السوفييتي تجاه المنطقة العربية، وخشية أن يفسر عقد الاجتماع في أي مكان خلاف بغداد على أنه عدم ثقة بالعراق من وجهة النظر العربية[2].

تقرر في هذا الاجتماع تسمية الميثاق بـ «ميثاق بغداد» وعُرف فيما بعد بـ«حلف بغداد»، واتخذت بغداد مقراً دائماً للمجلس، وأعدت الترتيبات لتأسيس هيئة دائمة تتفرع عنها لجنتان: عسكرية واقتصادية، وجاء انتخاب نوري السعيد رئيس وزراء العراق بالاجماع رئيساً للمؤتمر الأول تثميناً لجهوده، وتزكية لسياسته الخارجية[3].

وصف المؤلف الأمريكي مايكل بالمر Michael A.Palmer الحلف في تقييم موضوعي لأهمية إنشائه على أنه تقليد رخيص لحلف شمال الأطلسي، وأن القوة السياسية والعسكرية للحلف الأطلسي لا يستطيع حلف بغداد

---

(1) غلمن، عراق نوري السعيد، ص312.

(2) F.O. 371/115524, Secret, Telegram from the Foreign Office to the U.K. Embassy in Washington, London, October 20, 1955.

(3) ليلى ياسين حسين الأمير، دور نوري السعيد في حلف بغداد، ص243.

الحصول عليها، وظل حلف بغداد تحالفاً متراخياً للدول، إذ أن الكثير منها غير مستقر داخلياً، وهذه الدول تنظر إلى الحلف وبصورة أساسية على أنه الوسيلة التي بواسطتها يمكن الحصول على السلاح والمعدات العسكرية من الغرب لضمان الأمن الداخلي وتقوية مواقعها ضمن المنطقة، وحسب وجهة نظر بعض نقاد السياسة الأمريكية فالحلف ما هو إلا وسيلة لتبادل القدرات والخبرات العسكرية الكفؤة بين الغرب ودول الحلف للدفاع عن المنطقة.

ومن المثير للاستغراب أن الحكومة الأمريكية نفسها تعد احتمال تعرض المنطقة لغزو سوفييتي مباشر؛ بأنه احتمال ربما يكون بعيداً جداً، ولا تتوقع أن يقوم حلف بغداد بدور فاعل في تطوير الدفاع الإقليمي، وتؤكد أيضاً بأن لا تتوقع أن يصبح الحلف صورة مشابهة للحلف الأطلسي، وهذا ما أكده بصورة جلية بيان مجلس الأمن القومي الأمريكي، إذ جاء فيه «أن الخطر الذي يهدد الغرب في الشرق الأوسط ليس بصورة كبيرة من توقع حدوث هجوم عسكري سوفييتي مباشر، بل ظهر من مواصلة الاتجاهات المحلية الحاكمة غير المرغوب فيها محلياً، وإذا لم يتم تغيير هذه الاتجاهات فإن هناك احتمال أن يفقد الغرب نفوذه في المنطقة»[1].

والواقع، كان المسؤولون عن السياسة الأمريكية يأملون في تغيير هذه الاتجاهات السياسية الحاكمة وتقوية معنويات دول المنطقة، وتعزيز المواقف المؤيدة للغرب[2].

من جانب آخر فإن تردد الولايات المتحدة الأمريكية بالانضمام إلى حلف بغداد، دلّ بوضوح على أن واشنطن فضلت أن يكون لها وضع ثانوي على المستوى السياسي والعسكري بعد النفوذ البريطاني في العراق، ويتضح

(1) Michael A. Palmer, Guardians of the Gulf, A History of Amarica's Expanding Role in the persian Gulf, 1833 - 1992, New York, 1992, pp.73 - 74.

(2) Ibid, p.74.

هذا جلياً في برامج الولايات المتحدة الأمريكية لتقديم المساعدة العسكرية للعراق خلال هذه الفترة، فقدِ أبدى البريطانيون شكوكاً إزاء نوايا الأمريكيين في مساعدة العراق عسكرياً على الرغم من عقد اتفاقية تفاهم مشترك بين الطرفين، ومما زاد في قلق العسكريين البريطانيين أن مذكرة التفاهم اعتمدت أساساً الحقوق التي تتمتع بها بريطانيا بموجب المعاهدة العراقية ـ البريطانية عام 1930، فإن إلغاء تلك المعاهدة حينما انضمت بريطانيا إلى حلف بغداد، كان يعني في الوقت نفسه إلغاء الأساس القانوني لمذكرة التفاهم الأمريكية ـ البريطانية، وما لم يتم إعادة النظر في شروط اتفاقية التفاهم لن يكون هناك مسوغ لبريطانيا كي تقترح على واشنطن تقييد مساعدتها العسكرية للعراق.

أظهرت المعلومات أن قلق بريطانيا بهذا الخصوص، كان مبالغا فيه، فقد أقرت وزارة الخارجية الأمريكية في أثناء محادثات جرت مع الجانب البريطاني في واشنطن عام 1955؛ بأن الالتزام البريطاني بحلف بغداد قد أفرغ فنياً مذكرة التفاهم الأمريكية ـ البريطانية بشأن المساعدة العسكرية للعراق، لكنها أبدت للبريطانيين بأن الحكومة الأمريكية ستستمر بالالتزام بروح مذكرة التفاهم، وأن الوسائل الأساسية لتنفيذ هذه السياسة تجسدت في قرار واشنطن باستخدام معظم المبالغ المالية التي خصصت كمساعدات للعراق في تسديد أثمان المشتريات العسكرية من المعدات البريطانية[1].

بعد كل هذا يمكن القول: إن الولايات المتحدة الأمريكية، وإن كانت لم تنضم بشكل كامل إلي حلف بغداد، وما أثار هذا من قلق في حينه بالنسبة لأعضاء الحلف، لكن هذا لا يعد في الوقت نفسه بأن واشنطن قد تخلت عن دعم الدول التي انضمت إلى الحلف عسكرياً، واقتصادياً، وليس أدل على ذلك من الإشارة إلى بيان عدنان مندريس رئيس وزراء تركيا بهذا الخصوص،

(1) Axelgard, US Support for the British Position in Pre-Revolutionary Iraq, p.88.

والذي أدلى به بعد اختتام المؤتمر الأول لمجلس الحلف في بغداد، ومما جاء فيه: «. . . ومع أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تصبح عضواً شرعياً بعد، فإنها قد ساندت الميثاق بقوة منذُ التفكير به، وهي تمد منذ سنوات أعضاءه كافة بالمعونات الاقتصادية والعسكرية، فهي مشتركة إذن عملياً في التعاون على ذلك، ولم تكتف بإرسال المراقبين إلى المجلس الدائم، بل أمنت أيضاً الارتباط في الميدانين السياسي والعسكري، ولا شك أن اشتراكها سيكون أكثر من مجرد إرسال مراقبين، وأكثر من اطلاعها على الحوادث، وليس من الخطأ أن نفترض أن دخول الولايات المتحدة الأمريكية دخولاً قانونياً هو مسألة وقت، فمن الصواب، ومن الطبيعي أن يحدث ذلك في الوقت الذي تراه الولايات المتحدة الأمريكية ملائماً وموافقاً»[1].

أخيراً، لم يكن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية خلال هذه المرحلة منصباً فقط على دعم العراق سياسياً وعسكرياً بهدف أن يكون العراق قاعدة أساسية لمشاريع الأحلاف الغربية للدفاع عن المنطقة فحسب، بل كان من الطبيعي أن تمتد آثار هذا الاهتمام إلى تطور العلاقات، والتعاون في المجالات الاقتصادية والثقافية بين البلدين أيضاً.

رابعاً: التعاون الاقتصادي والثقافي بين البلدين 1950 ـ 1955م

شهدت بداية الخمسينات (1950 ـ1955)، اهتماماً ملحوظاً من كلا البلدين «العراق والولايات المتحدة الأمريكية» لتطوير العلاقات الاقتصادية بينهما نظراً لتغير الظروف الدولية، ورغبة في تحقيق مصالحهما في هذا المجال. وكان من أبرز مجالات التعاون بين البلدين في هذه الفترة النفط والتبادل التجاري والفني.

نشطت الحكومة الأمريكية في بداية الخمسينات لتوسيع مصالحها النفطية

(1) غلمن، عراق نوري السعيد، ص 127ـ 128.

في العراق، ففي الوقت الذي كانت فيه واشنطن تسعى لإقامة منظمة مع بريطانيا وفرنسا للدفاع عن منطقة الشرق الأوسط بالاشتراك مع دول المنطقة، كانت تعمل بانسجام تام مع شركاتها النفطية، للسيطرة على أكبر كمية من احتياطي النفط خارج الولايات المتحدة الأمريكية. وقد دعمت الحكومة الأمريكية شركاتها النفطية، للحصول على الامتيازات في العراق من الحكومة العراقية، ولا سيما امتياز البصرة[1]؛ لأن هذه المنطقة تقع بالقرب من حقل (برقان) النفطي في الكويت، وهو حقل غزير الإنتاج، كما أن المصادر الأمريكية قدرت الاحتياطي النفطي في البصرة بعشرين مليار برميل، إضافة إلى كون البصرة تطل على الخليج العربي مما يسهل عملية شحن النفط وتسويقه[2].

وصل عدد من مسؤولي شركات النفط الأمريكية ومن جملتهم السناتور السابق تايدنكس M.M.Tydings إلى العراق في 24 مارس 1951، وأشار على المسؤولين العراقيين بإعطاء امتياز نفط البصرة إلى إحدى الشركات الأمريكية، وتعهد بأن تقوم هذه الشركة بإنتاج عشرين مليون طن من النفط سنوياً، وأن تقسم الأرباح الصافية مناصفة بينها وبين العراق[3].

وعلى الصعيد نفسه حاولت المصالح النفطية الأمريكية الحصول على امتياز نفطي في العراق، فعرضت مشروعاً على الحكومة العراقية تعهدت فيه الشركة الأمريكية صاحبه العرض بدفع 51 بالمئة من الأرباح للعراق، وزيادة الإنتاج إلى عشرين مليون طن سنوياً، ودفع كافة التعويضات اللازمة لشركة نفط البصرة إذا ما ألغي امتيازها[4].

---

(1) نوري عبد الحميد خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق، ص396.

(2) المرجع نفسه، ص348.

(3) المرجع نفسه، ص 397؛ «العالم العربي»، (جريدة)، بغداد 25 مارس 1951.

(4) أسامة عبد الرحمن نعمان، تطور سياسة العراق النفطية 1952 ـ 1963، رسالة ماجستير، كليه الآداب، جامعة بغداد، 1983، ص23.

وضغطت الحكومة الأمريكية على شركات النفط البريطانية، لتطبيق قاعدة مناصفة الأرباح في الشرق الأوسط، والمبادرة إلى استثمار هذه المنطقة التي تحوي نصف احتياطي النفط المعروف في العالم، لكنها لا تجهز سوى 20 بالمئة من مجموع الإنتاج العالمي[1].

وانتقدت الأوساط الرسمية الأمريكية السياسة البريطانية المطبقة في الشرق الأوسط منذ الحرب العالمية الثانية، وعدتها سبباً للأوضاع الملتهبة في المنطقة، ودعت إلى إرضاء الرأي العام العراقي، بتعميم مبدأ مناصفة الأرباح، كوسيلة للوقوف بوجه انتشار حركة التأميم[2]. وأبدى بعض المسؤولين الأمريكيين تخوفاً من احتمال وقوع اضطرابات في العراق وإيران قد تؤدي إلى تدخل سوفييتي[3].

بادرت الحكومتان الأمريكية والبريطانية إلى دراسة فكرة اتخاذ إجراء مشترك لوقف حركة التأميم، واتفقتا على توجيه إنذار غير رسمي للحكومة العراقية تحذرها فيه من اتخاذ أية خطوة لتأميم آبار النفط، وفي 9 ابريل 1951 افتتح جورج مكغي George Mc Gee مساعد وزير الخارجية الأمريكية محادثات بين مندوبي الحكومتين الأمريكية والبريطانية، لاتباع سياسة مشتركة حول نفط المنطقة[4].

وفي الوقت الذي كانت فيه الحكومة الأمريكية تبحث مع الحكومة البريطانية عن طريقة للوقوف بوجه حركة التأميم، كانت تعمل سراً على تحريض الحكومة العراقية على المطالبة بتطبيق قاعدة مناصفة الأرباح. وفي 12

---

(1) نوري عبد الحميد خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق، ص397؛ «الاتحاد الدستوري»، (جريدة)، بغداد، 10 ابريل 1951.

(2) «الزمان»، (جريدة)، بغداد، 6 ابريل 1951.

(3) نوري عبد الحميد خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق، ص398.

(4) المرجع نفسه، ص398.

ابريل 1951، أبلغ أحد المتصلين بشركة أرامكو السفارة العراقية في لندن أن لدى العراق فرصة نادرة، إذا تمسك بمطالبه وحقوقه، فإنه يستطيع الحصول على نصف الأرباح[1].

وتبين الوثائق الأمريكية بهذا الخصوص؛ أن الحكومة الأمريكية كانت تحث الحكومة البريطانية لإقناع شركة نفط العراق على منح العراق حق المشاركة العادلة في الإدارة، وحق المناصفة في أرباح الشركة من عائدات النفط، بهدف مساعدة العراق على تحقيق خطط ومشاريع التنمية الاقتصادية[2].

وتضيف المعلومات بأن شركة نفط العراق كانت تتعرض للانتقاد من قبل بعض ممثلي الشركة الذين عبروا عن رغبتهم الشديدة بإدخال تغييرات سريعة على امتياز الشركة وعلاقاتها بالعراق، وقد أبدى الممثلون الأمريكيون في الشركة اهتماماً جاداً بذلك، أشار مكغي مساعد وزير الخارجية الأمريكية إلى أن على الحكومة الأمريكية السعي لإجراء محادثات مشتركة مع حكومات كل من بريطانيا وفرنسا من أجل دفع المساهمين في شركة نفط العراق، لإجراء دراسة للأساليب والطرق التي من الممكن تحسينها وفقاً لأوضاع العراق الاقتصادية[3].

مع ذلك نصحت الحكومة الأمريكية العراق بالعدول عن طلبات جديدة من شركة نفط العراق. وأن تأخذ بعين الاعتبار الأمور الآتية:

1 ـ الوضع الدولي آنذاك.

---

(1) المرجع نفسه، ص398.

(2) F.R.U.S. 1950, Vol. V, Confidential, Memorandum from the U.S. Embassy in Iraq to the Department of State, Washington, January 11, 1950, p.641.

(3) Ibid, Confidential Memorandum of Conversation, by Mr. Richard Funkhouser of the Office of African and Near Easteran Affairs, Washington, May 11, 1950, p.51.

2 ـ أن يكون هناك تنسيق بين العراق والعربية السعودية وإيران في موضوع الحقوق والامتيازات.

3 ـ استمرار الجهود الأمريكية والبريطانية لغايات تشجيع المحافظة على الحقوق والامتيازات بالتشاور مع كل من بغداد وجدة، وطهران. وإلزام هذه الأطراف بالمعاهدات والاتفاقات الدولية، فيما يتعلق باحترام والتزام استقرار تلك الامتيازات[1].

استمرت المفاوضات بين الحكومة العراقية وممثلي شركة نفط العراق من ابريل 1951 إلى بداية يونيو من العام نفسه، وفوتت حكومة نوري السعيد الفرص التي أتاحها لها تأميم النفط في إيران 1951، وتأييد الرأي العام العراقي لاتخاذ موقف يهدف إلى استخلاص حقوق العراق، غير أن الحكومة العراقية أرادت أن تلعب الدور الذي أرادته الدول الغربية لضرب حركة التأميم في إيران، وفي العراق[2].

وضغطت الحكومتان الأمريكية والبريطانية على الحكومة العراقية بصدد التوصل إلى اتفاق مع شركة نفط العراق، فقد أرسل مكغي مذكرة بهذا الخصوص إلى الحكومة العراقية، دعا فيها إلى ضرورة الإسراع إلى تسوية المشاكل العالقة مع شركة نفط العراق، في حين حثت السفارة البريطانية في بغداد نوري السعيد للوصول إلى تفاهم عاجل مع الشركة، وفي هذا الوقت حدد مجلس النواب العراقي المبادىء التي يجب أن يتمسك بها العراق لضمان حقوقه[3].

وفي الإطار نفسه ذكر أدوارد كروكر (Edward S.Crocker) السفير

(1) Ibid, Confidential, Telegram from the Secretary of State to the U.S. Embassy in Iraq, Washington, August 18, 1950, p.71.

(2) أسامة عبد الرحمن نعمان، تطور سياسة العراق النفطية 1952 ـ 1963، ص24.

(3) نوري عبد الحميد خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق، ص 404.

الأمريكي في بغداد في تقرير له أهم التوقعات التي سيكون عليها الاقتصاد العراقي حينما تتم المصادقة على مشروع اتفاقية نفطية جديدة ما بين الحكومة العراقية وشركات النفط العاملة في العراق، وهي: (شركة نفط العراق، وشركة نفط الموصل، وشركة نفط البصرة) وبعد أن يصادق مجلس النواب العراقي على بنود الاتفاقية المذكورة يكون العمل بها اعتباراً من 1 يناير 1951[1]، وعن آثار هذه الاتفاقية على الأوضاع الاقتصادية في العراق، أوضح كروكر بأنها ستحدث زيادة كبيرة في إنتاج النفط والدخل الإجمالي للنفط بالنسبة إلى العراق، وهذا ما يمكن الحكومة العراقية من القيام بمشاريع التنمية الاقتصادية التي من شأنها أن تحسن الحالة الاقتصادية في العراق بشكل عام. في الوقت نفسه نصح السفير كروكر حكومته بضرورة الإسراع في تقديم المساعدات الفنية للعراق بهدف مساعدته على استثمار العوائد المالية الجديدة من النفط في مشاريع اقتصادية تنموية، ومن أجل تفادي تعرضه لمشاكل اقتصادية مالية محتملة، لا سيما أن إمكانيات العراق الفنية كانت غير مهيأة لمواجهة تلك الصعوبات المحتملة آنذاك وفقاً لتقرير كروكر.

في ضوء ما تقدم أقترح كروكر على وزارة الخارجية الأمريكية أن تهتم بالأمور التالية عند دراسة موضوع تقديم المساعدات الفنية للعراق، وهي:

1 ـ يعد النفط الدعامة الأساسية بالنسبة إلى الاقتصاد العراقي، وتعلق الحكومة العراقية الأمل عليه لتحقيق تنمية اقتصادية.

2 ـ إن دخل العراق من النفط يمكنه من تنفيذ المشاريع الاقتصادية.

3 ـ إن العراق بحاجة ماسة للمساعدة الفنية في مجال تخطيط وإنشاء المشاريع الاقتصادية والخدمات.

---

(1) للاطلاع على نص الاتفاقية راجع: «الوقائع العراقية»، العدد 3064 بتاريخ 18 فبراير 1952، (قانون رقم 4 لسنة 1952).

4 ـ إن اعتماد العراق في عملية التنمية الاقتصادية على المساعدات الفنية المحدودة المقدمة من بعض المؤسسات سيؤدي حتماً إلى ظهور مشكلات اقتصادية، مثل: التضخم المالي نظراً إلى قلة الخبرات الفنية لدى المسؤولين العراقيين وصعوبة الانتقال إلى أنماط اقتصادية واجتماعية جديدة[1].

يبدو واضحاً أن المسؤولين الأمريكيين أدركوا أخيراً بأن العراق ليس بحاجة لأي مساعدات مالية، لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية بقدر حاجته إلى مساعدات فنية، وإن حصول العراق على عائدات مالية جديدة، سوف تمكنه من تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، ولعل هذا ما يعزز شعور العراقيين بالاستقلالية عند قبول المساعدات الفنية[2].

وافقت شركات النفط في العراق أخيراً على مطالب الحكومة العراقية مع بعض التعديلات، كما وافقت الحكومة العراقية على توحيد شروط امتيازات الشركات الثلاث والالتزامات الواردة فيها[3].

لقد تضمنت الاتفاقية (16) مادة، و(3) جداول وعدت الاتفاقية نافذة اعتباراً من 18 فبراير 1952[4]، ومن أهم ما جاء في الاتفاقية:

1 ـ تبلغ حصة الحكومة العراقية 50 بالمئة من الربح الناتج من عمليات شركات النفط في العراق.

2 ـ تستوفي الحكومة العراقية من كل شركة مقابل الإعفاء من الضرائب مبلغاً قدره (20) ألف دينار سنوياً.

---

(1) F.R.U.S. 1951, Vol.V, Secret Despatch from the U.S. Embassy in Iraq to the Department of State, Baghdad, Otober 11, 1951, pp.552 - 553.

(2) Ibid, Secret Despatch from the U.S. Embassy in Iraq to the Department of state, Baghdad, November 10, 1951, p.556.

(3) أسامة عبد الرحمن نعمان الدوري، تطور سياسة العراق النفطية 1952 ـ 1963، ص24.

(4) المرجع نفسه، ص25.

3 ـ من حق الحكومة العراقية أن تأخذ النفط عيناً بنسبة 12,5 بالمئة من الإنتاج الصافي.

4 ـ تعهدت شركة نفط العراق بإنتاج (20) مليوناً و (750) ألف طن سنوياً على أن تنتج شركة نفط الموصل (1,250) مليون طن سنوياً اعتباراً من الأول من يناير 1954. أما شركة نفط البصرة فتعهدت بإنتاج (8) ملايين طن سنوياً اعتباراً من الأول من يناير 1956، كحد أدنى.

5 ـ وحددت الشركات الحد الأدنى لدخل العراق من النفط بـ(20) مليون دينار سنة 1953 وسنة 1954، و(25) مليون دينار سنة 1955، وأن تزداد حصة العراق المالية وفق هذه الأسس تدريجيا من (15) مليون دينار سنة 1951 إلى (59) مليون دينار سنة 1955[1].

قوبلت الاتفاقية بين الحكومة العراقية وشركات النفط بمعارضة الأحزاب والهيئات الشعبية التي كانت تراقب مفاوضات النفط بقلق شديد، لأنها كانت تشك في إمكان تمسك حكومة نوري السعيد بمطالب البلاد، ما دامت هذه الحكومة لا تستند إلى الشعب في مفاوضاتها مع الشركات. وقد أجمعت الأحزاب باستثناء الحزب الحاكم «الدستوري»، والصحف المعارضة على رفض هذه الاتفاقية[2].

وهكذا استطاعت الولايات المتحدة الأمركية الحصول على موقع أفضل في استثمار نفط العراق، من خلال دفع الحكومة العراقية للضغط على شركة نفط العراق، على الرغم من مساهمة المصالح الأمريكية فيها، من أجل إبعاد المنافسين، وجعل الاستثمارات للشركات الأمريكية، وفي الوقت الذي كانت تسعى فيه واشنطن لزيادة المصالح التجارية الأمريكية مع العراق.

---

(1) غلمن، عراق نوري السعيد، ص89.

(2) للاطلاع على موقف المعارضة العراقية من الاتفاق بين العراق وشركة نفط العراق راجع: «صدى الأهالي»، 20 يناير 1952؛ «الجبهة الشعبية»، 4 فبراير 1952؛ «لواء الاستقلال»، 14 فبراير 1952.

أما في إطار التعاون الفني والتبادل التجاري بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، فقد أبدى كلا البلدين رغبة في تطوير علاقتهما في هذا المجال، ولا سيما بعد أن تعززت العلاقات السياسية بين الطرفين، وبهذا الصدد جرت محادثات بين الحكومتين في واشنطن في 11 يناير 1950، من أجل تلمس أفضل السبل التي من شأنها أن تعمل على دفع العلاقات الاقتصادية إلى مجالات أوسع للتعاون بينهما مستقبلاً، أوضح خلالها عبد الله إبراهيم بكر القائم بأعمال السفارة العراقية في واشنطن لمساعد وزير الخارجية الأمريكية، بأن الحكومة الأمريكية لم تبد اهتماماً في تقديم المساعدات الاقتصادية للعراق على غرار ما كانت تقدمه من مساعدات اقتصادية إلى كل من اليونان، وتركيا، وإيران، و (إسرائيل)، في حين لم يحصل العراق على مثل ذلك، مما أثار لدى العراقيين الشكوك إزاء النوايا الأمريكية لتقديم العون للعراق، إذ تبقى مجرد وعود دون تطبيق، وأضاف بكر لذا يجب أن تبادر واشنطن فعلياً إلى تقديم المساعدات الاقتصادية للعراق أسوة بالأقطار الأخرى، إذا ما رغبت الولايات المتحدة الأمريكية في تعزيز وتطوير العلاقات العراقية ـ الأمريكية[1].

وجاء رد مساعد وزير الخارجية الأمريكية مكغي على ذلك، دون أن يتضمن وعداً صريحاً بتقديم مساعدات أمريكية عاجلة للعراق، واكتفى بالدعم المعنوي، مشيراً إلى أن واشنطن تشجع وتدعم تقديم المساعدات الفنية للمشاريع الاقتصادية في العراق، لكنه ألمح بأن حكومته ترغب في أن يتم هذا وفقاً لما هو مخطط له ضمن برنامج المساعدات الفنية الأمريكية[2].

---

(1) F.R.U.S., 1950, Vol.V, Confidental, Memorandum of Conversation, by the Assistant Secretary of State for Near Eastern, South Asian, and African Affairs (McGee), Washington, January 11, 1950, pp.636 - 637.

(2) Ibid, p.637.

مع ذلك يبدو أن هذا الرد لم يلق ترحيباً لدى بكر الذي كان يطمح إلى أن يحصل العراق على مساعدات ملموسة وحقيقية من واشنطن وعبر عن ذلك، بقوله: «إن العراق يحتاج لأعمال وليس لأقوال»[1].

في الإطار نفسه، حث السفير الأمريكي كروكر في بغداد حكومته أن تهتم عند القيام بدراسة موضوع تقديم المساعدات الاقتصادية للعراق ببرامج الحكومة العراقية التي تنطوي على خمس قضايا، تعد في غاية الأهمية بالنسبة إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية في العراق، ومن أهمها:

1 ـ **مشكلة الخبراء الأجانب**: اقترح كروكر في هذا الجانب، أن تركز الحكومة الأمريكية جهودها بالاشتراك مع الحكومة البريطانية على سد حاجة العراق من الخبراء الأجانب، وتشجيع الحكومة العراقية على استخدام خبراء أجانب من ذوي الاختصاصات الفنية المختلفة التي تتناسب وعملية التنمية الاقتصادية في العراق، ويجب أن يعطى العراق الحرية الكاملة لاختيار الخبراء الأكفاء من أية دولة عضو في الأمم المتحدة في حين ترى بريطانيا أنه بموجب المعاهدة العراقية ـ البريطانية 1930، فإن أمر تزويد العراق بالخبراء الأجانب يقتصر عليها، مع ذلك لا تمانع من استقدام خبراء أمريكيين إلى العراق، ولكن بعد أن يكون هناك تنسيق مشترك مع الحكومة البريطانية، واطلاعها على حاجة العراق من الخبراء، غير أن كروكر كان يرى في هذا قيداً على حرية العراقيين في اختيار الخبراء من أية دولة وفقاً لحاجتهم في عملية التنمية الاقتصادية، لذلك نصح الحكومة الأمريكية بأن تحاول إلغاء هذا المطلب البريطاني عن طريق التنسيق مع الحكومة الأمريكية، وعند ذلك تكون واشنطن قد ساعدت على تطوير العراق اقتصادياً.

---

(1) Ibid.

2 ـ **قرض البنك الدولي**: يأمل كروكر أن تبذل الحكومة الأمريكية جهودها، من أجل حصول العراق على قرض من البنك الدولي سيكون له انعكاس إيجابي على مشاريع التنمية الاقتصادية في العراق، وأن تعمل واشنطن بالتنسيق مع بريطانيا على تشجيع الحكومة العراقية للقبول بشروط البنك الدولي بغية الحصول على قروض مالية[1].

3 ـ **امتياز شركة نفط العراق**: استأثر موضوع تعديل امتياز شركة نفط العراق، باهتمام كروكر، لما يشكل من أهمية بالنسبة لعملية تطوير العراق اقتصادياً، وعلى هذا الأساس اعتقد بأن التشاور والتنسيق بين الحكومتين الأمريكية والبريطانية بهدف إقناع شركة نفط العراق للتوصل إلى اتفاق جديد مع الحكومة العراقية يقضي المشاركة في الأرباح لما لذلك من انعكاس إيجابي على تطوير الاقتصاد العراقي.

4 ـ **دور الطبقة الحاكمة في العراق إزاء التنمية الاقتصادية والاجتماعية**: كان كروكر يأمل أن تمارس واشنطن الضغط على المسؤولين العراقيين لإعطاء ضمان بالمضي قدماً في تنفيذ التنمية الاقتصادية، وإقامة الفرصة لبعض الشباب من الذين تلقوا تعليمهم في الجامعات الأمريكية، أو البريطانية بصدد القيام بتنفيذ خطط ومشاريع التطور الاقتصادي والاجتماعي في العراق، ولضمان تحقيق ذلك، نصح كروكر بأنه من الممكن عرض هذا الأمر على الحكومة البريطانية كي تشارك من جانبها في ممارسة الضغط على الحكومة العراقية، لتطبيق برنامج اجتماعي إصلاحي وتحسين الأوضاع الاقتصادية للعراقيين.

5 ـ **التعاون الأمريكي البريطاني في العراق نظراً للمكانة الخاصة للبريطانيين**

---

(1) Ibid, Secret Memorandum from the U.S. Embassy in Iraq to the Department to State, Baghdad, January 30, 1950, pp.639 - 641.

في العراق: أوضح كروكر أن سياسة واشنطن تجاه العراق لا تهدف بالأساس إلى تقويض مكانة بريطانيا، بل ستكون مساعداً لها، ولكن هذا لا يعني حسب وجهة نظر كروكر أن يتخلى الأمريكيون وبشكل مباشر عن القضايا التي تهم الولايات المتحدة الأمريكية، مثل: برامج المساعدات الفنية للعراق وقروض البنك الدولي، ومع ذلك يؤكد كروكر بأن كل ذلك لا بد أن يتم بالتعاون الودي والصريح إلى أقصى حد ممكن بين السفارتين الأمريكية والبريطانية في العراق[1].

إضافة إلى ذلك أعدت السفارة الأمريكية في بغداد في 31 يناير 1950 تقريراً تضمن تحليلاً عاماً لواقع القوى السياسية في العراق، والذي يمكن اعتماده من الحكومة الأمريكية كأساس لوضع سياسة أمريكية تجاه العراق، تهدف إلى رفع المستوى المعاشي للشعب العراقي من خلال العمل على زيادة الإنتاج، والتوزيع العادل للدخل القومي، مما يحقق تنمية اقتصادية واجتماعية في العراق، وبغية ضمان نجاح ذلك فقد حدد التقرير المذكور أسلوب العمل الذي يمكن أن تعتمده واشنطن، مع القوى السياسية المحافظة التي تسيطر على إدارة شؤون العراق، ومحاولة إقناع هذه القوى بأن تتولى بنفسها مسؤولية تطبيق برامج اقتصادية واجتماعية، فإن اقتنعوا بذلك وباشروا فعلاً في تطبيق مثل هذه السياسة سيكون بإمكانهم الإفادة من المثقفين، ومن العراقيين الذين تخرجوا من الجامعات الغربية.

وفي السياق نفسه، كانت السفارة الأمريكية ترى أن بالإمكان الإفادة من المكانة الخاصة التي تتمتع بها بريطانيا في علاقاتها مع البلاط الملكي في العراق وبعض الشخصيات السياسية، أو رؤساء القبائل والعشائر لتنفيذ السياسة الأمريكية إزاء العراق، والذي يبعث على الأمل في ذلك، أنّ بريطانيا تبدي

---

(1) Ibid, p.642.

تعاطفاً مع هذه السياسة، فضلاً عن أن هناك تعاوناً وثيقاً، وتشاوراً بين الحكومتين الأمريكية والبريطانية بخصوص تنسيق سياستهما تجاه العراق[1].

يلاحظ مما تقدم أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تسعى من وراء ذلك لتحقيق أمرين، **أولهما**: أنها تعتقد أن انتعاش العراق اقتصادياً واجتماعياً ربما ساعد على منع تغلغل النفوذ الشيوعي بين الأوساط الشعبية، **وثانيهما**: أنها تهدف إلى تقوية النفوذ الأمريكي في العراق من أجل رعاية المصالح الأمريكية الحيوية التي اتسعت عمّا كانت عليه من قبل.

وهذا ما دلت عليه الوثائق الأمريكية بشكل واضح، حينما أكدت أنّ العراق كان يعد من الأقطار المهمة بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، لما يحتل من موقع استراتيجي في المنطقة، ولما لديه من احتياطي نفطي كبير، إضافة إلى خصوبة أرضه، كما أن واشنطن كانت تنظر باهتمام بالغ إلى ميناء البصرة الذي يمثل أكبر ميناء تجاري في الخليج العربي آنذاك. وتضيف الوثائق الأمريكية بأن أهداف السياسة الأمريكية إزاء العراق تتلخص في دعم العراق ضد محاولة التغلغل السوفييتي في المنطقة، ومساعدته اقتصادياً واجتماعياً، وحماية المصالح النفطية والتجارية الأمريكية والغربية في المنطقة، وفي الوقت نفسه تحرص واشنطن على أن لا تؤدي سياستها إلى الانتقاص من مكانة بريطانيا ونفوذها في العراق، كما تدعم الحكومة الأمريكية قيام علاقات تعتمد أساساً على التعاون والانسجام بين العراق وأقطار الشرق الأوسط في المجالات الاقتصادية والاجتماعية[2].

في غضون ذلك عرضت الولايات المتحدة الأمريكية استعدادها لتقديم

---

(1) Ibid, Secret, Memorandum from the U.S Embassy in Iraq. to the Department of State, Baghdad, January 31, 1950, p.643.

(2) Ibid, Policy Statement Prepared in the Department of State, Washington, November 9,1950, p.651.

المساعدات الفنية للعراق، وما يحتاج إليه من خبراء عن طريق برنامج المساعدات الفنية الأمريكية المعروف ببرنامج النقطة الرابعة[1]، ولكن بعد أن يتم إبرام اتفاقية عامة بهذا الخصوص بين البلدين[2].

ومن المفيد الإشارة هنا إلى أن المسؤولين الأمريكيين كانوا يروجون كثيراً لأهداف برنامج النقطة الرابعة، بأن الولايات المتحدة الأمريكية عازمة على النهوض بعبء تطوير الشعوب الفقيرة والمتخلفة، وبهذا الصدد ألقى الرئيس الأمريكي ترومان خطاباً في 8 نوفمبر 1949 مؤكداً ذلك بقوله:

«نحن مشهورون، بعض الشيء، بالمعرفة التقنية، وما أبتغي أن أقوم به هو أن أقدم إلى شعوب العالم هذه المعرفة وذلك الفن... لخدمة السكان ومصلحتهم وليس لاستغلالهم واستثمارهم، وهذا هو المعنى الذي تفيده النقطة الرابعة»[3].

وأشار ترومان في خطابه هذا أيضاً، إلى أوضاع العراق الاقتصادية كمثال للشعوب الفقيرة، فقال:

---

(1) أطلقت عبارة «النقطة الرابعة» على برنامج المساعدات الفنية الأمريكية الذي تضمنته النقطة الأخيرة من برنامج السلام والحرية، والذي يشتمل على نقاط أربع كان قد عرضه ترومان على الكونغرس الأمريكي في 20 يناير 1949، وهي:

1 ـ التأييد الذي لا يضعف للأمم المتحدة والوكالات المرتبطة بها.

2 ـ الاستمرار في تنفيذ البرامج الأمريكية التي تستهدف الانعاش الاقتصادي في العالم.

3 ـ تقوية الشعوب المحبة للسلام ضد أخطار العدوان.

4 ـ برنامج المساعدات الفنية الأمريكية.

للاطلاع راجع: راشد البراوي، النقطة الرابعة في الميزان، ط1، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1953، ص30 ـ 81.

(2) F.R.u.S. 1950, Vol.V, Secret, Telegram from the U.S. Embassy in Iraq to the Secretary of State, Baghdad, February 21, 1950, p.644.

(3) فيكتور بيرلو، والبرت إكان، أعمدة الاستعمار الأمريكي ومصرع الديمقراطية في العالم الجديد، ترجمة منير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، 1980، ص55.

«إني لأرى أنهاراً وأودية ضخمة غير متطورة. . . وليس من ريب في أن نهري الفرات ودجلة يمكن أن يتحولا من جديد إلى جنة عدن. ففي عهد نبوخذ نصر كان ذلك الوادي يطعم ما بين أثني عشر مليوناً وخمسة وعشرين مليون نسمة. . . وأن في استطاعته أن يفعل ذلك مرة أخرى. . .»[1].

ولكن يبدو أن النقطة الرابعة لا تهدف إلى مساعدة الشعوب الفقيرة حقاً، بل كانت أسلوباً تتم من خلاله رعاية المصالح الأمريكية وتوسيعها في العالم، ويبدو ذلك من خلال تصريحات المسؤولين الأمريكيين، ففي 30 مارس 1950 بسط دين أشيسونDean Acheson وزير الخارجية الأمريكية (1949 ـ 1953) أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأسباب الموجبة لبرنامج النقطة الرابعة، إذ قال: «إن ثلثي السكان في البلدان المتخلفة اقتصادياً لن يرتضوا الفقر والمرض أسلوباً لهم في الحياة بعد اليوم، وأهاب بالرأسمالية أن تقدم حلاً لهذه المعضلة، وإلا وجه هؤلاء السكان وجوههم شطر الشيوعية»[2]. .

بيد أن تقديم المساعدة الفنية إلى البلدان المتخلفة هو الجزء الأصغر من برنامج النقطة الرابعة، وبهذا الصدد قال أشيسون:

«وعلى أية حال، فنحن نضع توكيداً شديداً على استشارة المؤسسات الخاصة للمشاركة في هذه المشروعات لا من طريق تقديم الرساميل فحسب، بل من طريق تقديم المساعدات الفنية والإدارية التي تأتي مع الرساميل أيضاً»[3]. وأضاف أشيسون أيضاً: «بأنه يجب أن يثق أصحاب الرساميل أن ممتلكاتهم لن تصادر من غير ما تعويض عادل، وأن في ميسورهم أن يخرجوا أرباحهم المشروعة ورأس مالهم من البلاد، وأن تكون لهم حرية معقولة في

(1) المرجع نفسه، ص55.
(2) المرجع نفسه، ص57.
(3) المرجع نفسه، ص60.

إدارة أعمالهم في حدود القانون المحلي المطبق على الجميع بالتساوي، وبكلمة موجزة، ذلك هو جوهر مشكلة توظيف الرساميل وإنها كما ترون مشكلة ثقة. . .»[1].

وفي ضوء هذا اتخذت الحكومة الأمريكية التدابير العملية لإنجاح المشروع، وهي تشمل عقد معاهدات مع البلدان الأجنبية من أجل إطلاق يد الشركات الأمريكية الكبيرة في سنّ تشريعات تضمن أرباح هذه الشركات، وأموالها الموظفة. وصياغة تشريعات خاصة تخفض الضرائب على الأرباح التي تجنيها الشركات الأمريكية من المشروعات الخارجية[2].

واصلت الولايات المتحدة الأمريكية مساعيها بشأن عقد اتفاقية ثنائية مع العراق للاستفادة من برنامج النقطة الرابعة، ولهذا الغرض زار العراق الدكتور روس مور Ross E. Moore الخبير الزراعي في البرنامج في الفترة ما بين 13 إلى 18 فبراير 1950، أجرى خلالها محادثات مع المسؤولين العراقيين حول إمكانية الاستفادة من البرنامج المذكور، وفي ختام زيارة الخبير مور للعراق، أعدت السفارة الأمريكية في بغداد تقريراً أجملت فيه أبرز إمكانيات الاستفادة من برنامج النقطة الرابعة بالنسبة للعراق، وفقاً للنقاط الآتية:

1 ـ دلّ طلب الحكومة العراقية تزويدها بـ 64 خبيراً فنياً من الخبراء الأمريكيين على حماس العراقيين للاستفادة من برامج المساعدات الفنية الأمريكية.

2 ـ أبدت الحكومة العراقية استعدادها لدفع حصتها من نفقات البرنامج.

3 ـ لا تتوقع السفارة الأمريكية حدوث أي صعوبات كبيرة في طريق عقد اتفاقيات ثنائية مع العراق.

---

(1) المرجع نفسه، ص61.

(2) المرجع نفسه، ص61 ـ 62.

4 ـ شدد العراقيون على الاستفادة من برنامج النقطة الرابعة، ولا سيما في حقلي الصحة والزراعة.

5 ـ تأمل السفارة الأمريكية تلبية جميع طلبات العراق من الخبراء المتخصصين.

6 ـ تتفق السفارة مع وجهة نظر الخبير (مور)، التي تؤكد أنه ما كان يوجد في حينه مخطط واضح من أجل البدء بتقديم المساعدات الفنية للعراق.

لذلك اقترح الخبير مور تأجيل البدء بتطبيق برنامج النقطة الرابعة بالنسبة إلى العراق إلى حين توفر الظروف الملائمة[1].

في 28 فبراير من السنة نفسها، أجابت وزارة الخارجية الأمريكية على مذكرة السفارة المذكورة، بأنها تعرب عن ترحيبها بتطوير التعاون مع العراق حتى ولو كان خارج موافقة أعضاء لجنة برنامج النقطة الرابعة[2].

وهذا ما دفع السفارة الأمريكية لإجراء مباحثات مع عبد الكريم الأزري وزير المالية العراقية، بغية توسيع العلاقات التجارية بين البلدين بموجب اتفاقية جديدة تحل محل اتفاقية عام 1938، لكن الأزري أجاب بأن الوقت غير ملائم لعقد مثل هذه الاتفاقية. كما شدد على أنه في الوقت الذي تشجع الحكومة العراقية الشركات الأمريكية على الاستثمار في العراق، ينبغي أن لا يؤدي ذلك إلى إضعاف موقف العراق من مقاطعة (إسرائيل)، التي لن يحيد عنها. وأضاف الأزري بأن العراق لا يمانع في منح أي ضمانات استثمارية للشركات الأمريكية فيه، ولكن يجب أن يكون هذا الموضوع خارج إطار أي اتفاقية

(1) F.R.U.S. 1950, Vol.V, Secret Telegram from the U.S. Embassy in Iraq to the Secretary of State, Baghdad, February 21, 1950, p.644.

(2) Ibid, Secret Telegram from the Department of State to the U.S. Embassy in Iraq, Wahington, February 28, 1950, Not.2, p.644.

تجارية بين الطرفين. وفسرت السفارة الأمريكية رفض الوزير الأزري إبرام اتفاقية جديدة مع واشنطن بخشيته من إثارة شعور الرأي العام في العراق، ولذلك أوصت وزارة الخارجية الأمريكية بتجنب الخوض مع العراقيين لعقد اتفاقية تجارية جديدة[1]، وتأجيل ذلك إلى حين.

ولم يمض وقت طويل حتى أبدت الحكومة العراقية رغبتها في تطوير العلاقات الاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وآملة الحصول على المساعدات الفنية وفقاً لبرنامج النقطة الرابعة، وعليه دعت واشنطن لمساعدتها في تنفيذ العديد من مشاريع تنظيم الري على نهري الفرات ودجلة، والحصول على المساعدات الفنية الأمريكية. وقد توقع السفير الأمريكي كروكر أنه في حالة حصول العراق على المساعدات الأمريكية سيصبح قادراً على تصدير المواد الغذائية إلى دول المنطقة[2]. وربما أراد كروكر من ذلك تشجيع العراق على إبرام اتفاقية فنية مع الحكومة الأمريكية، كي يحصل على المساعدات الفنية الأمريكية بموجب برنامج النقطة الرابعة.

أبدت الولايات المتحدة الأمريكية استعدادها لتقديم المساعدات الفنية للعراق وفقاً لبرنامج النقطة الرابعة، على أن يتم هذا، إما عن طريق المؤسسات التابعة للأمم المتحدة، كمؤسسة الزراعة، والتغذية، ومؤسسة الصحة العالمية، أو عن طريق الحكومة الأمريكية مباشرة، وفي هذه الحالة ينحصر تقديم المساعدات الفنية للعراق في نقطتين رئيسيتين، هما:

1 ـ تقديم الخبراء في مختلف الاختصاصات على أن لا يكون من بينهم اختصاصيون استقدمهم العراق من مؤسسة الزراعة والتغذية الدولية.

---

(1) F.R.U.S. 1950, Vol.V. Secret, Telegram from the U.S. Embassy in Iraq to the Secretary of State, Baghdad, September 5, 1950, pp.649 - 650.

(2) «لواء الاستقلال»، 2 نوفمبر 1950.

2 ـ تساعد الحكومة الأمريكية العراق على الحصول على قروض مالية من البنوك الأمريكية؛ لإنشاء مشاريع اقتصادية وزراعية، وتنصب مهمة الحكومة الأمريكية هنا على تقديم الضمانات الكافية للبنوك الأمريكية، مع العلم أن هذه القروض تسترجع بعد انتهاء المدة التي يتم الاتفاق عليها بين الحكومة العراقية والبنك الذي يقدم العرض[1].

عقد في 10 ابريل 1951 في بغداد اتفاق بشأن برنامج النقطة الرابعة بين الحكومتين: العراقية، والأمريكية، يحق للعراق بموجبه الاستفادة من المساعدات الفنية التي تقدم ضمن إطار النقطة الرابعة، واحتوى الاتفاق على خمس مواد هي: يعتمد كلا الطرفين بالتعاون مع بعضهما في تبادل المعلومات الفنية، ومختلف النشاطات المتعلقة بها التي تعود بالفائدة على النحو المتوازن والموحد لموارد العراق الاقتصادية، وقابلياته الإنتاجية (**مادة 1**). يتعهد العراق بتقديم المعلومات المتعلقة بالمشاريع، والبرامج، والإجراءات والأعمال التي تنفذ بموجب الاتفاق، وأن تقدم الحكومة العراقية الرعاية لبرامج الاتفاق بإصدار تقارير دورية عنه (**مادة 2**). تعفى الاعتمادات، والمواد، والعدد التي تصدرها الولايات المتحدة الأمريكية إلى العراق بناء على طلب حكومته من الضرائب ورسوم الخدمات وما يفرض على الودائع والمبالغ المستثمرة من تقييدات العملة، وأن تساهم الحكومة العراقية في قدر مناسب من نفقات المناهج ومشاريع المساعدات الفنية (**مادة 3**). يعفى جميع الخبراء الأمريكيين الذين يعملون في العراق في مشاريع، وبرامج المساعدة الفنية من ضرائب الدخل، وضرائب الضمان الاجتماعي، وأن يعاملوا معاملة الأعضاء الدبلوماسيين في السفارة الأمريكية في بغداد (**مادة 4**). يصبح الاتفاق نافذاً بعد تاريخ إبرامه من قبل مجلس الأمة العراقي (**مادة 5**)[2].

---

(1) المرجع نفسه، 17 نوفمبر 1950.

(2) للاطلاع راجع:

في 1 يونيو 1951 أقر مجلس الوزراء العراقي مسودة اتفاق برنامج النقطة الرابعة بين العراق، والولايات المتحدة الأمريكية[1]، وتبع ذلك عرضه على مجلس النواب العراقي في اليوم التالي فأُقر فيما عدا سبعة أصوات[2]. وبهذا أصبح الاتفاق نافذاً اعتبار من 2 يونيو 1951 وفقاً لما جاء في المادة الخامسة منه.

وعلى الرغم من اسدال الستار على موضوع اتفاق النقطة الرابعة، إلا أن الحقيقة تدعو للإشارة إلى وجهات نظر بعض النواب الذين عارضوا اقرار الاتفاق، مما يعطي دليلاً على أنه كان هناك توجس وتردد، وتردداً بين أوساط الرأي العام العراقي إزاء برنامج النقطة الرابعة الأمريكي، فقد عد النائب عبد اللطيف جعفر الاتفاق وسيلة لفرض هيمنة أمريكية على العراق باسم الإنسانية، وباسم المبادىء العليا، وباسم المساعدات الفنية والاقتصادية. كما حذر من حقيقة ما تهدف إليه واشنطن من ذلك إذ قال: «إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تريد فعلاً أن تساعد العراق، وترفع من مستوى شعبه اجتماعياً واقتصادياً فما عليها إلا أن تكف عن مساعدة (إسرائيل)، وتأييدها، الأمر الذي اضطر الحكومات العربية إلى تخصيص مبالغ طائلة للتسلح، مما أضر بالاقتصاد العربي إضراراً فادحاً فضلاً عن أنه قد جعل الأقطار العربية في عجز مالي تنوء تحته». ونبه النائب محمد مشحن حردان الأقطار العربية إلى خطر التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية إذ قال: «إني أجد أنه من العار على كل عربي، وكل حكومة عربية أن تمد يدها إلى الحكومة الأمريكية التي ما زالت يدها ملطخة

= United States Treaties and Other International Agreements, (U.S.T.I.A), 1952, Vol. 3,» Part 1, Washington, 1954, pp.541 - 544.

لمزيد من الاطلاع على نص الاتفاقية انظر الملحق رقم (2).

(1) د.ك.و.، الوحدة الوثائقية ملفات البلاط الملكي رقم الملف 635/311، قرارات مجلس الوزراء في 1 يونيو 1950.

(2) «محاضر مجلس النواب»، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1950، ص920 ـ 924.

بدماء أبناء العرب، سواء أكانوا عراقيين أو فلسطينيين على بطاح فلسطين. . . وأن لا نضلل بمثل هذه الاتفاقيات، والأقوال المعسولة. . .»[1].

من جانب آخر، تضيف المعلومات بأن السفارة الأمريكية في بغداد كانت تشعر بالقلق المشوب بالحذر بشأن احتمال نجاح تنفيذ اتفاق برنامج النقطة الرابعة في العراق، إذا لم تتخذ الحكومة الأمريكية جملة من الإجراءات في أثناء بدء عملية تقديم المساعدات الفنية للعراق، وبهذا الصدد، أشار كروكر على حكومته في 10 نوفمبر 1951، أن تركز جهودها لفهم طبيعة الشخصية العراقية، ولا سيما أن العراقيين يشكون في نوايا المساعدات الفنية الأمريكية للعراق، وما تخفيه من أهداف سياسية، واقتصادية تهدف الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيقها في العراق، وأضاف كروكر بأن مثل هذه الشكوك ليست مقتصرة على طبقة معينة من المجتمع العراقي، بل من المحتمل أن تنطبق على العراقيين من ذوي الثقافة الغربية، في الوقت نفسه أبدى كروكر تخوفه من احتمال قيام العراقيين بأعمال ضد مشاريع برنامج النقطة الرابعة أو ربما أدى هذا إلى فشل عمل البرنامج برمته في العراق، نظراً إلى أنه لم يحظ إلا بتأييد القليل من العراقيين، ولذا اقترح كروكر أنه يجب أن تقدم الحكومة الأمريكية المساعدة الفنية بموجب النقطة الرابعة للعراق بمنتهى الحذر[2].

يستدل مما تقدم أن اتفاق برنامج النقطة الرابعة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية لم يحظ بتأييد واسع من الأوساط السياسية والشعبية في العراق، في حين رأت الحكومة العراقية أنه لا مناص من قبول المساعدة الفنية الأمريكية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق.

---

(1) «محاضر مجلس النواب»، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1951، الجلسة الثانية والعشرين، في 15 مارس 1952، ص354 ـ 356.

(2) F.R.U.S., 1951, Vol.V, Secret, Despatch from the U.S. Embassy in Iraq to the Department of State, Baghdad, November 1951, pp.554 - 558.

وتشمل المساعدات الفنية بموجب النقطة الرابعة، تقديم الإرشاد الفني وذلك بإيفادها خبراء فنيين تقوم الحكومة الأمريكية بدفع رواتبهم ونفقات سفرهم، وتساعد على تدريب عدد من الخبراء العراقيين في الولايات المتحدة الأمريكية على نفقتها أيضاً، وتزود العراق مجاناً بالمطبوعات والمعلومات الفنية، في حين لا يترتب على الحكومة العراقية غير إعفاء الاعتمادات، والعدد التي تصدرها الولايات المتحدة الأمريكية من الرسوم الجمركية، والمساهمة بقدر مناسب من نفقات المشاريع، والمساعدة الفنية كما يتفق عليه الطرفان[1].

وعلى هذا الأساس وصل هانكوك J.K.Hancock مدير دائرة الإصلاح الأمريكية إلى بغداد في 10 يوليو 1952 في زيارة رسمية، أجرى في أثنائها محادثات مع المسؤولين العراقيين بشأن تطوير مصادر المياه والإطلاع عن كثب على طلبات العراق وفقاً لبرنامج النقطة الرابعة. وبناء على ذلك، أعدت وزارة الخارجية العراقية قائمة سُلمت إلى السفارة الأمريكية في بغداد تضمنت حاجة العراق إلى (43) خبيراً في مختلف الحقول[2]، لا سيما في حقل الزراعة، وتنظيم مياه الري، والطرق وبناء الجسور واستكشاف المعادن، والتدريب المهني وفي صحة الأمومة والطفولة[3].

من جانب آخر، حضر الدكتور درويش الحيدري مدير عام الزراعة والدكتور دايا أحمد مدير إدارة حماية النبات، مؤتمر برنامج المساعدات الفنية الخارجية الأمريكية الذي عقد في مدينة بلودان في سوريا في 18 أوغست

---

(1) د.و.ك.و، رقمل الملف 173/ 311، الأسباب الموجبة لإقرار الاتفاق، وثيقة 1 ص5.

(2) D.S., Central Files, 787.0017 - 2151, Secret, Despatch from the U.S. Embassy in Baghdad to the Department of State, July 21, 1951.

(3) D.S., Office of Intelligence Research, No 5531, Data Book, Near East and Independent Africa, January 1952, p.42.

1951، للتنسيق بين الجانب الأمريكي والدول الموقعة على برنامج النقطة الرابعة، وبالنسبة إلى العراق فقد وقع الطرفان العراقي والأمريكي في ختام المؤتمر اتفاقاً يقضي بإقامة بعثة للعمليات الأمريكية في بغداد[1]، وهي وكالة تعمل بموجب الاتفاق، شملت مهماتها مسألة الإعمار، وتنفيذ جميع المساعدات الفنية للعراق بما فيها زيادة عدد الفنيين من المهندسين والاختصاصيين في الزراعة، والصحة العامة، وخبراء في إنشاء السدود، وتحسين الري وإنشاء الطرق العامة[2].

تركزت المساعدات الفنية الأمريكية المقدمة للعراق في المجال الاقتصادي على حقل الزراعة، وشملت تزويد العراق بالمهندسين، والاختصاصيين الفنيين، إضافة إلى تدريب عدد من الفنيين العراقيين في الولايات المتحدة الأمريكية، ومثال على ذلك، ما شهده عام 1952 من وصول بعض الخبراء الأمريكيين إلى العراق حيث تم تعيين المهندس الأمريكي كلارك كوم عضو هيئة إدارة الأراضي في ولاية نيومكسيكو، ليقوم بخدمات استشارية فنية في العراق لمساعدة الحكومة العراقية على تطبيق مشروع استثمار الأراضي الأميرية، وتنحصر مهمته في تقديم التوصيات في أصول استثمار الأراضي، ومسحها، وأصول ضبط تسجيلها، وسيتعاون أيضاً مع مديرية المساحة العامة لوضع نظام لتحديد استملاك الأراضي القابلة للزراعة[3].

وفي إطار مساعدة العراق في مكافحة الآفات الزراعية، فقد تمكنت الحكومة العراقية في 15 يوليو 1952 بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية من

(1) D.S., central Files, 787.00/9-551, Secret Despatch from the U.S Embassy in Iraq to the Department of State, August 31, 1951, pp.2 - 3.

(2) «الأخبار»، (جريدة)، بغداد، 19 يوليو 1952.

(3) د.ك.و.، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 3207103/ 119، كتاب وزارة الزراعة إلى وزارة الخارجية، الرقم 7327 في 10 أوغست 1953.

القيام بحملة ناجحة لمكافحة حشرات الجراد الذي أتى على كثير من الحقول الزراعية، وقد تضمنت المساعدة الأمريكية في ذلك، إعارة العراق طائرات مع طياريها لرش المبيدات، التي زودت بها من الحكومة الأمريكية مع إعارة الدكتور ويلباس S.M. Willebas الخبير في مكافحة الجراد في وزارة الزراعة الأمريكية[1].

وعلى الصعيد نفسه، وجهت وزارة الزراعة العراقية دعوة إلى الخبير الأمريكي رايتر Wrihter Ryter في مكافحة الحشرات، والآفات التي تصيب القطن للعمل في العراق وفقاً لاتفاقية برنامج النقطة الرابعة[2].

وقررت الحكومة الأمريكية في الأول من اغسطس 1952 إيفاد عدد من الخبراء الأمريكيين إلى العراق للإشراف على عمليات تنقيح التبوغ العراقية، ورفع مستوى زراعتها كي يتسنى للعراق تصدير كميات كبيرة منها إلى الخارج، وكذلك مساعدة العراق للحصول على المعدات، والآلات التي تستعمل في أعمال تنقيح التبوغ[3].

وطلبت جمعية التمور العراقية من وزارة الاقتصاد في 15 أوغست 1952 الاتصال بالحكومة الأمريكية للعمل على شمول الجمعية، بمنهاج المساعدات الفنية الأمريكية، للقيام بإجراء بعض التجارب الفنية على التمور العراقية للمساعدة على إقامة صناعات غذائية تعتمد على التمور[4].

وفي أثناء ذلك، زار درويش الحيدري مدير الزراعة العام واشنطن لإجراء مباحثات مع مدير مشروع برنامج النقطة الرابعة بشأن المساعدات التي

---

(1) «الأخبار»، 20 يوليو 1952.

(2) د.ك.و.، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف، 320713/119 كتاب وزارة الزراعة إلى وزارة الخارجية، الرقم 7327 في 10 أوغست 1953.

(3) «الأخبار»، 2 أوغست 1952.

(4) «صدى الأهالي»، 16 أوغست 1952.

تقدمها الحكومة الأمريكية إلى العراق، وعرض الحيدري رغبة العراق بزيادة توسيع المساعدة بأن تتعدى نطاق تزويد العراق بالخبراء الأمريكيين إلى مجالات تدريب العراقيين في مراكز التدريب الأمريكية، وقد أتاحت زيارة الحيدري الفرصة للإطلاع على بعض مناهج الجامعات الأمريكية التي تلائم مناهج دراستها الزراعية حاجات العراق بغية إرسال عدد من العراقيين للتدريب، والدراسة فيها[1].

أما عن التعاون بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية في مجال التدريب، فقد بدأت الحكومة العراقية منذ بداية سنة 1952 بإيفاد عدد من الفنيين العراقيين إلى الولايات المتحدة الأمريكية للتدريب في مجالات الري[2]، والزراعة[3]، وقيادة الطائرات الزراعية[4].

كما اشتمل برنامج المساعدات الفنية الأمريكي على تقديم المساعدة للعراق في المجال الصحي، ففي 16 ديسمبر 1951 وصل الخبير الأمريكي براس Brass إلى بغداد وعقد اجتماعاً مع الدكتور عبد الحميد الطوخي مدير الصحة العام، تقرر فيه أن تكون المساعدات الأمريكية في مجال الصحة المقدمة للعراق بموجب النقطة الرابعة، كما يلي:

1 ـ فرقتان كاملتان للأمومة والطفولة يكون مقر إحداهما في البصرة،

---

(1) «الأخبار»، 22 يوليو 1952.

(2) ففي مجال الري رشحت وزارة الزراعة في يوليو 1952 عبد الله إسماعيل بيران معاون المهندس في مديرية الري العامة للتدريب في الولايات المتحدة الأمريكية، راجع: د.ك.و.، الملف 32121/ 23، كتاب وزارة الزراعة إلى مجلس الوزراء الرقم 7228 في 6 يوليو 1952.

(3) قرار مجلس الوزراء في 25 أوغست 1952 الموافقة على إيفاد كل من حسين علي الشكرجي وجعفر أحمد الأخصائيين في وزارة الزراعة إلى الولايات المتحدة الأمريكية على نفقة برنامج النقطة الرابعة لمدة سنة واحدة راجع: «لواء الاستقلال»، 25 أوغست، 1952.

(4) كما تم إيفاد أربعة من موظفي وزارة الزراعة إلى الولايات المتحدة الأمريكية في شهر أوغست 1952 للتدريب على قيادة الطائرات الزراعية بموجب برنامج النقطة الرابعة. راجع: «لواء الاستقلال»، 2 أوغست 1952.

والأخرى في مدينة السماوة، وتضم كل فرقة طبيبة اختصاص أطفال، وقابلتين، وممرضة زائرة صحية.

2 ـ خبراء في الشؤون الاجتماعية، والتغذية، والثقافة الصحية.

3 ـ فرقة صحية تتكون من مهندس صحي، وخبير في الصحة العامة، وخبير في الإدارة الفنية، وطبيب أخصائي[1].

وفي 18 سبتمبر 1952 وجهت السفارة الأمريكية في بغداد دعوة للدكتور عبد الحميد الطوخي لزيارة الولايات المتحدة الأمريكية للاطلاع على أساليب إدارة المؤسسات الصحية، وتقدير ما يمكن الاستفادة منه في مختلف الأمور الصحية في العراق[2].

وفي الإطار نفسه، وصل ستة من خبراء النقطة الرابعة في مجال الصحة العامة إلى بغداد في الأول من فبراير 1954، وقد عبروا عن اهتمامهم بالأوضاع الصحية في العراق، وقاموا بجولة في جنوب العراق، للاطلاع على عمل المؤسسات الصحية هناك، ثم عقدوا اجتماعاً موسعاً مع وزير الصحة، ومدراء صحة المحافظات، أكدوا فيه حرصهم على تقديم المساعدة الفنية لتطوير الخدمات الصحية في العراق، وبهذا الصدد أشار الدكتور كلمان M.Killman رئيس الشعبة الصحية في برنامج النقطة الرابعة رئيس الوفد الأمريكي إلى أهمية مساهمة البرنامج في إنشاء المشاريع الصحية في العراق، وأشادت الدكتورة إليزابيت ترافيت عضوة الوفد الأمريكي، بالتعاون ما بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية في إقامة مشروع الأمومة والطفولة في العراق، حيث ساعد المشروع على تدريب الزائرات الصحيات، وأعمال التمريض، لا سيما في

(1) المرجع نفسه، 17 ديسمبر 1951.

(2) د.ك.و، رقم الملف 5599/ 311، كتاب وزارة الصحة إلى مجلس الوزراء الرقم 9094 في 19 مارس 1953.

محافظتي الديوانية، والبصرة، وكان للخبيرة الأمريكية إليزابيت بكير Elizabeth Baker دور مهم في ذلك، في الوقت ذاته تعهد الدكتور تشادبورن Chad Bourne الخبير الأمريكي في إدارة المستشفيات من خلال زيارته لمختلف المستشفيات العراقية بدراسة خطط وزارة الصحة في إنشاء مستشفيات جديدة، بينما أثنى جورج هنتكيGeorg Hunteckey الخبير الأمريكي بالهندسة الصحية على تقدم العراق في هذا المجال، وأكد جاسوت كالهون Gassut Cal-houne الخبير الأمريكي بالثقافة الصحية أهمية قيام الحكومة العراقية بنشر الثقافة الصحية بين أوساط الشعب للوقاية من الأمراض وتحقيقاً للسلامة العامة[1].

وبناء على رغبة الحكومة العراقية في دراسة إمكانيات رفع مستوى القرية العراقية من النواحي الاجتماعية، والصحية، والثقافية، والزراعية، فقد وصل الخبير الأمريكي مايكريكور Mac - Gregor إلى العراق في 15 مارس 1952، وهو خبير في إنعاش القرى، وقد طلبت الحكومة العراقية منه القيام بجولة في الريف العراقي، استغرقت شهرين، قدم كريكور على أثرها تقريراً إلى وزارة الشؤون الاجتماعية، تناول فيه أحوال القرية العراقية، ومشاكلها آنذاك، ومدى الحاجة إلى تنظيم المجتمع القروي تنظيماً صحياً، وأن تقدم الحكومة الخدمات المترتبة عليها تجاه الريف العراقي، والبرامج الواجب تنظيمها للإنعاش، والمساعدات الفنية، كما تطرق إلى أوضاع القرية، وأسباب تردي الأوضاع فيها مشيراً إلى أن ذلك يعود بالأساس إلى أساليب ملكية الأرض، وانعدام القروض الزراعية بمقياس كاف، وعدم كفاية استثمار الأراضي، وانعدام التعليم، والتدريب عند أبناء الريف[2].

إضافة إلى ذلك، أوصى الخبير الأمريكي كريكور بوضع خطة اجتماعية

(1) «لواء الاستقلال»، 2 فبراير 1954.

(2) م.و.خ.ع.، رقم الملف 3165/ 80/ 400، تقرير السفارة الأمريكية في بغداد في 24 سبتمبر 1953.

تضمن توزيع الأراضي على الأفراد الذين لا يملكون أرضاً، وتقديم القروض المناسبة للفلاحين أصحاب الملكيات الصغيرة، وتعليمهم الأساليب الزراعية الحديثة، وتأسيس الخدمات الصحية والطبية، وتيسيرها للأفراد كافة مع تأمين التعليم الأولي لكل طفل، وتقديم الإرشاد في كيفية العناية بالبيت والأطفال، وتأسيس الخدمات الاجتماعية التي يحتاجها المرضى واليتامى، وإنشاء طرق جديدة معبدة، لتساعد على تصريف المنتجات الزراعية، وإنعاش الصناعات القروية. ونظراً لأن هذا البرنامج يستغرق تنفيذه فترة طويلة، ويتطلب دراسة دقيقة وجهوداً اجتماعية تساهم فيها الوزارات، والدوائر التي يخصها المشروع، ونظراً لقلة الاخصائيين العراقيين في هذا الموضوع، فقد أوصى الخبير كريكور كخطوة أولى بأن تتقدم وزارة الشؤون الاجتماعية بطلب إلى وكالة المساعدات الفنية الأمريكية في العراق، لتعاونها في تدريب المدرسين والخبراء اللازمين، كما أوصى باتخاذ ما يلزم لتأسيس مدرستين لشؤون الريف[1].

بعد أن درست الحكومة العراقية ما جاء في تقرير كريكور، أعدت اتفاقية المشروع الاجتماعي التعاوني بين وزارة الشؤون الاجتماعية، وهيئة التعاون الفني الأمريكية في 25 أكتوبر 1952، وفقاً للاتفاق العام للتعاون بين الحكومتين العراقية، والأمريكية في سنة 1951 بموجب القانون رقم (32) لسنة 1951، تقدم بموجبه هيئة المساعدات الفنية الأمريكية خدمات الخبراء في إنعاش القرية، وبإشراف وزارة الشؤون الاجتماعية، والتعاون معها في تأسيس مدرسة لشؤون الريف، وتحسيناً للخدمات الصحية، والاجتماعية المقدمة للقرية، وتزود الهيئة الأمريكية العراق بالخبراء في مختلف الاختصاص، وخصصت لذلك مبلغاً قدره (180) ألف دولار لأول سنة، ومن بين هؤلاء الخبراء أخصائي بإنعاش القرى، ومدير حقول، ومرشد زراعي، ومرشد معماري، ومدرس صحي، ومدرس للعناية بالبيت والطفل. أما التزامات الحكومة

(1) المرجع نفسه.

العراقية، فتنحصر في تأمين بناية لمدرسة شؤون الريف، وخدمات سكنى الخبراء الأمريكيين، وأن يتم تشكيل إدارة عامة في وزارة الشؤون الاجتماعية عرفت باسم «مصلحة مشروع الترفيه الاجتماعي العراقي ـ الأمريكي»، وأصبحت الاتفاقية نافذة اعتباراً من 2 مارس 1955 بعد المصادقة عليها من الحكومتين العراقية، والأمريكية في بغداد[1].

وفي إطار رغبة العراق في الحصول على مساعدات فنية أمريكية بموجب برنامج النقطة الرابعة، فقد تم في بغداد في 7 ابريل 1953 التوقيع على اتفاقية المساعدة الفنية لإعمار، واستثمار الأراضي الأميرية في العراق بين الحكومتين العراقية، والأمريكية، وتضمنت الاتفاقية قيام هيئة النقطة الرابعة بتزويد العراق بهيئة من الفنيين للتعاون مع لجنة إعمار الأراضي الأميرية، وفي وضع الخطط لاستثمار الأراضي، ولا يتحمل العراق بموجب الاتفاقية سوى جزء يسير من نفقات الإيفاد، كأجور النقل، وينتهي العمل بالاتفاقية في 30 يونيو 1960[2].

إضافة إلى ذلك، ففي 31 مارس 1952 عقد العراق اتفاقاً خارج نطاق الاتفاق العام حول برنامج النقطة الرابعة، مع مؤسسة المساعدات التعاونية الفنية الأمريكية لأوروبا، وتشير بنود الاتفاق إلى أن الهدف الأساسي منه تسهيل حصول العراق على الهدايا الاختيارية من المواد الغذائية، والبضائع التجارية الضرورية، والمرسلة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى جهات معترف بها رسمياً في داخله، وتحصل هذه المعونات على تسهيلات كبيرة من الحكومة العراقية، كما تسمح بدخول الموظفين الأمريكيين الذين تقوم بتحديد عددهم إلى العراق[3].

---

(1) للاطلاع على نص الاتفاقية ينظر: الملحق رقم (3).
U.S.T.I.A, 1955, Vol.6, Part 1, Washington, pp.701 - 715.

(2) للاطلاع ينظر: م.و.خ.ع.، رقم الملف مساعدات 1460/ 80/ 400، كتاب وزارة الزراعة إلى وزارة الخارجية الرقم 3209 في 8 ابريل 1953.

(3) للاطلاع ينظر: «الوقائع العراقية»، العدد 308 في 7 ابريل 1952.

يلاحظ أن التعاون بين العراق، والولايات المتحدة الأمريكية ضمن برنامج النقطة الرابعة، لم يتعد التعاون الفني فقد اقتصر على تزويد العراق بالخبراء، والفنيين، وتقديم المساعدة المحدودة في تدريب عدد من الفنيين العراقيين، وقد أكد ذلك السفير الأمريكي غلمن، إذ قال: «اننا لم نساعدة العراق كثيراً ضمن برنامج النقطة الرابعة. . . وكانت المعونة الاقتصادية التي قدمناها على الأكثر من نوع التعاون الفني. . .»[1]. مع ذلك كانت أبرز استخدامات اتفاق التعاون الفني بين العراق، والولايات المتحدة الأمريكية قد ظهرت في الحصول على خبرة أمريكية لإنجاز أعمال مجلس الإعمار في العراق.

جاء تأسيس مجلس الإعمار في فترة وزارة توفيق السويدي الثالثة من (5 فبراير 1950 إلى 12 سبتمبر 1950)، وقد نصت الفقرة الثالثة من مادة «شؤون المالية والاقتصادية» من منهاج الوزارة، على ما يلي: «الاهتمام بتأسيس مجلس إعماري خاص تكون مهمته التعمير والإنشاء، وتمويله بموارد النفط، والقروض الخارجية وغيرها، لتمكينه من تنفيذ مختلف المشاريع العمرانية الرئيسة»[2].

شرعت الحكومة العراقية قانون مجلس الإعمار رقم 23 لسنة 1950، وأعطت لهذا المجلس شخصيته الاعتبارية، وإمكانية الدخول في مقاولات مع الشركات، والمؤسسات في العراق، أو خارجه، و «للمجلس أن يعقد القروض، . . . ويستقرض الأموال باسمه»[3]. وتألف المجلس من ثمانية أعضاء بينهم رئيس الوزراء، ووزير المالية، وستة أعضاء متفرغين، واستخدم المجلس اخصائياً مالياً بريطانياً، ومهندساً أمريكياً[4].

(1) غلمن، عراق نوري السعيد، ص325.

(2) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج1، ص182.

(3) المرجع نفسه، ص258.

(4) المرجع نفسه، ص259.

ويبدو أن ضم الخبيرين البريطاني، والأمريكي إلى عضوية المجلس جاء بتأثير من الحكومتين البريطانية والأمريكية على حكومة العراق، بهدف الحفاظ على مصالحهما الاقتصادية في العراق. وأكد هذا عبد الكريم الأزري وزير المالية[1] آنذاك، إذ قال: «وجدت أن الإنكليز، وكان نفوذهم وقتئذ كبيراً، إن لم يكن طاغياً في الأوساط السياسية العليا، كانوا يريدون أن يكون أحد رعاياهم عضواً في مجلس الإعمار، محافظة على المصالح البريطانية، مما دعا الأمريكيين إلى أن يصروا بدورهم على أن يكون أحد رعاياهم عضواً آخر في المجلس المذكور»[2].

ومع ذلك فإن قانون مجلس الإعمار لا يشير صراحة أو ضمناً إلى اختيار أجانب لعضوية المجلس، وعلى الرغم من معارضة محدودة بدرت من بعض المسؤولين[3]. ومعارضة قوية أبداها بعض من النواب[4]. إلا أن نوري السعيد قرر أن يشغل خبيران إحداهما بريطاني، والآخر أمريكي المقعدين الإجرائيين، والأخيرين في المجلس، وقد مارس البريطانيون قدراً كافياً من الضغط والمناورة لفرض من يمثلهم بصورة مباشرة في إدارة المجلس، وأجرى السفير البريطاني في بغداد اتصالات رسمية بهذا الصدد مع توفيق السويدي رئيس الوزراء ووزيري الخارجية والمالية[5]. أما اختيار العضو الأمريكي، فإنه كان

(1) يعد عبد الكريم الأزري وزير المالية في وزارة توفيق السويدي الثالثة (5 فبراير 1950 ـ 15 سبتمبر 1950)، أول من وضع مشروع مجلس الإعمار، وتابع خطوات خروج المشروع إلى حيز الواقع، راجع: عبد الكريم الأزري، تاريخ في ذكريات العراق 1930 ـ 1958، ج1، بيروت 1982، ص314 ـ 335.

(2) رسالة الأزري إلى عبد الرزاق الحسني في 5 أوغست 1974، للاطلاع راجع: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج8، ص182 ـ 189.

(3) ذكر عبد الكريم الأزري في مذكراته، أنه كان يعارض بقوة تعيين أجانب في عضوية مجلس الإعمار، راجع: عبد الكريم الأزري، تاريخ في ذكريات العراق، ص319 ـ 320.

(4) «محاضر مجلس النواب» الاجتماع الاعتيادي لسنة 1950، بغداد، 1950، ص920 ـ 921.

(5) عبد الله شاتي عبهول، مجلس الإعمار في العراق 1950 ـ 1958، رسالة ماجستير، جامعة بغداد 1983، ص72.

يدل على واقع السياسة الأمريكية النشطة في العراق والشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية فضلاً عن حقيقة اعتماد المجلس على «البنك الدولي» الذي كان للأمريكيين دور كبير في توجيه أعماله[1].

مهما يكن من أمر، فقد أصدرت الحكومة العراقية قراراً بتعيين العضو البريطاني السير جي - دبليو إدنكتن ميللر Sir G. W. Edingtan Miller. أما فيما يخص العضو الأمريكي، فإن القرار لم يذكر اسمه، وقد جرت في حينه اتصالات رسمية بشأن الموضوع بين الحكومة العراقية والسفارة الأمريكية في بغداد، انتهت إلى تعيين الجنرال دونالد آدمز Donald Adems، ولم يمض آدمز في منصبه هذا أكثر من شهرين حتى قدم استقالته من عضوية المجلس بحجة وضعه الصحي، وغادر العراق في 20 يونيو 1951[2]. وقد بقي منصب العضو الأمريكي في مجلس الإعمار شاغراً إلى أن تم في 23 مارس 1952 تعيين عضو أمريكي آخر هو وسلي روبرت نلسون W. Robert. Nilson، الذي كان يشغل وظيفة معاون مدير دائرة الإصلاح في الولايات المتحدة الأمريكية، وذكرت الحكومة الأمريكية أن تعيين نلسون هذا جاء تعبيراً عن رغبة واشنطن لتطوير التعاون في المجال الاقتصادي مع العراق، فقد أوضحت مذكرة السفارة الأمريكية في بغداد إلى وزارة الخارجية العراقية بشأن تعيين نلسون ذلك، إذ قالت: «إن قبول العضوية في مجلس الإعمار من قبل العضو الأمريكي لا يستلزم تحليفه يميناً للاخلاص للحكومة العراقية[3].

إضافة إلى ذلك، كان الخبراء الأجانب يسيطرون على جميع المراكز المهمة في دوائر مجلس الإعمار، حيث عهدت رئاسة: «الهيئة الفنية الأولى لمشاريع الري والصرف» إلى الأمريكي ج. د. أتكتس G. B. Atictus، كما

(1) المرجع نفسه، 72.
(2) المرجع نفسه، ص72.
(3) المرجع نفسه، ص72.

عهد الإشراف على الهيئة الفنية الثالثة الخاصة بمشاريع الصناعة، والتعدين، والكهرباء إلى الخبير الفرنسي جان كوتيه Jean Cote[1].

وقد أدى وجود الخبراء الغربيين في مجلس الإعمار إلى إثارة حالة من التنافس بين المصالح الغربية ذاتها، بغية الحصول على أكبر حصة من المشاريع التي من المؤمل إحالتها من قبل المجلس للتنفيذ، مما قد يؤدي إلى تعثر المجلس في تحقيق أهدافه.

لقد حصلت الشركات الأمريكية على بعض عقود التنفيذ التي أبرمها مجلس الإعمار خلال المرحلة الأولى من نشاطه لسنة 1951، وهي:

أولاً: شركة «نابت تبتي أبت مكارثي» Nabbot Tobty Abbot Macarthy التي أنيط بعهدتها المشاريع التالية:

أ ـ دراسة مشروع الاستفادة من نهري دجلة والفرات.

ب ـ دراسة مشروع تنظيم شط الشامية.

ثانياً: شركة هرزا الهندسية، أنيط بها دراسة مشروع نجمة على نهر الزاب الكبير[2].

أما الشركات البريطانية، فقد حصلت على حصة الأسد من عقود التنفيذ التي أبرمها مجلس الإعمار خلال الفترة ذاتها[3]. بسبب ما كان للعضو البريطاني من نفوذ على أعمال المجلس ونشاطه، فهو الذي قدم للمجلس جدولاً تضمن منهاجاً عاماً بالمشاريع للسنوات 1951 ـ 1955، دونما أن يكلف بالأمر من المجلس، والذي أقر بالإجماع دون أدنى تحفظ، بل من غير أن

(1) المرجع نفسه، ص92.

(2) المرجع نفسه، ص95.

(3) للاطلاع على الشركات البريطانية التي حصلت على عقود تجديد من المجلس لسنة 1951 ينظر: عبد الله شاتي عبهول، مجلس الإعمار في العراق، ص93 ـ 94.

يكلف نفسه بدراسته من وجهة نظر اقتصادية، أو مالية[1]. وبلغ به الأمر أنه كان يخاطب الوزارات، ويجيب على مراسلاتها، واستفساراتها دون الرجوع إلى المسؤولين العراقيين، بل كان يقوم بتوقيع عقود المشاريع دونما إذن من المجلس[2]. لذا لا غرو في أن حصلت الشركات البريطانية على مشاريع من المجلس أكثر من التي حصلت عليها الشركات الأمريكية.

ومن الجدير بالذكر، أن مجلس الإعمار وضع منهاجه الأول في 11 يونيو 1951 ضمن خطة خمسية رصد لها سبلغ 65,676,000 مليون دينار[3]. ثم عدلت الخطة في ابريل 1952 على أثر توصل الحكومة العراقية مع شركات النفط العاملة إلى اتفاق مناصفة الأرباح في 3 فبراير من السنة نفسها، كما مر ذكره سابقاً، مما أدى إلى زيادة المبلغ المخصص للخطة إلى مبلغ 168 مليون دينار[4].

كان من الطبيعي أن يؤثر ارتفاع المبالغ المالية المخصصة لتنفيذ مشاريع مجلس الإعمار في حجم، وسرعة تنفيذ منهاجه الإضافي الذي بوشر بتطبيقه في بداية ابريل عام 1952، واستمر العمل به حتى ابريل 1955 عندما حل مكانه منهاج عام جديد[5].

فقد أحال مجلس الإعمار خلال السنوات المالية الثلاث المذكورة، عدداً من المشاريع الجديدة للتنفيذ، حصلت الشركات الأمريكية على بعضها، حيث عهد المجلس إلى شركة «هرزا الهندسية» الأمريكية الاستشارية بدراسة مشروع سد دربندخان على نهر ديالي بالقرب من مدينة السليمانية. وعهد إلى الشركة

(1) المرجع نفسه، ص81.

(2) المرجع نفسه، ص92.

(3) مجيد عزت، إيرادات الحكومة العراقية من النفط، مطبعة النجوم، بغداد، 1960، ص62.

(4) سعيد عبود السامرائي سياسات التصنيع والتقدم الاقتصادي في العراق، مطبعة القضاء، النجف، 1973، ص81.

(5) عبد الله شاتي عبهول، مجلس الإعمار في العراق، ص96.

نفسها دراسة مشروع خزان بخمة الذي كان الهدف منه التعويض عن النقص الذي يحصل فى مياه دجلة، وليتسنى بذلك إرواء مناطق واسعة في الشمال[1].

أما في مجال الصناعة، فقد أحال مجلس الإعمار مشروع مصفى القير في الموصل إلى شركة «لومس» الامريكية. ومشروع استثمار الغاز الطبيعي المصاحب للنفط في حقول كركوك، بهدف إقامة مشاريع صناعية لإنتاج السماد والكبريت والاسمنت إلى شركة «د. وليم بريس» الأمريكيه التي تقدمت بتقريرين بعد دراسة المشروع، أكدت في الأول منهما إمكانية تأسيس معامل لإنتاج الكبريت، والأسمدة بكلفة 33 مليون دينار، ونصحت في الثاني تنفيذ المشروع على مرحلتين تقتصر الأولى على استخلاص الكبريت، ثم تأسيس معمل في المرحلة الثانية بهدف تحويله إلى حامض الكبريتيك[2].

في أثناء ذلك، أشيع بأن الحكومة العراقية تنوي منح إحدى الشركات الأمريكية عقداً لاستخراج الكبريت، واستثماره، وإزاء هذا فقد انتقدت جريدة لواء الاستقلال في 31 يناير 1954 موقف الحكومة العراقية في هذا، ونشرت مقالاً لـ «محمد صديق شنشل» تحت عنوان: «النصر للأحرار المؤمنين» جاء فيه «. . . بأنه بدلاً من تأميم مشاريع النفط، وقيام الدولة باستغلال الكبريت وغيره من المعادن، والاستعانة بالخبرة الأجنبية لقاء أجور محدودة، تبدو اليوم أمارات مؤامرة يراد منها خلق «امتياز» جديد للكبريت تمنح للشركات الأمريكية فيه حصة الأسد كما كان للإنجليز حصة الأسد في النفط»[3].

أولى مجلس الإعمار موضوع كهربة العراق جانباً من اهتمامه، وعهد لدراسته إلى شركة «وايت الهندسية الاستشارية» الأمريكية التي أوصت في تقرير لها تقدمت به في نهاية عام 1954، بالاستمرار في تجهيز العراق بالقوة الكهربائية

(1) المرجع نفسه، ص100 ـ 101.
(2) المرجع نفسه، ص102 ـ 103.
(3) «لواء الاستقلال»، 31 يناير 1954.

من الطاقة الحرارية، واقترحت تأسيس ثلاث محطات توليد رئيسية ذات محركات بخارية في بغداد، والبصرة، وكركوك. وفي 27 نوفمبر 1954 وافق المجلس على المشروع، وكمرحلة أولى تمَ تأسيس محطة كهرباء كركوك[1].

وفي 12 ديسمبر 1954 حاول العضو الأمريكي نلسون ربط مجلس الإعمار ببرنامج النقطة الرابعة، وفي هذا المجال وضع نلسون قائمة بما أسماه «احتياجات المجلس من المهندسين والخبراء» وأوصى بأن يتم ترشيح هؤلاء على أساس النقطة الرابعة، فتم له ما أراد عندما وافق المجلس على اقتراحه[2].

وفي إطار التعاون بين العراق، والولايات المتحدة الأمريكية في إطار برنامج مجلس الإعمار، وافقت الحكومة العراقية على استقدام أربعة خبراء أمريكيين، للقيام بتنفيذ أعمال المجلس، ولا سيما في إنشاء مختبر الطرق الذي يؤمل شراؤه من الولايات المتحدة الأمريكية[3].

أثار هذا التعاون الصراع الخفي، والعلني بين عضويٌ المجلس الأمريكي، والبريطاني، فمثلاً عندما تم إعلان مناقصة دراسة مشروع الاستفادة من أراضي العظيم، والنهروان، والإسحاقي، رفع العضو الأمريكي مذكرة إلى المجلس يحثه فيها على إحالته إلى إحدى الشركات الأمريكية، الأمر الذي دفع العضو البريطاني إلى أن يقدم مذكرة مطولة للمجلس دافع فيها بحرارة عن عروض الشركات البريطانية، مقارناً بين أسعارها وشروطها مع الأسعار والشروط التي تقدمت بها الشركة الأمريكية، وعلى أثر ذلك «وقع اختيار» المجلس على إحدى الشركات البريطانية[4].

(1) عبد الله شاتي عبهول، مجلس الإعمار في العراق، ص103.
(2) المرجع نفسه، ص108.
(3) د.ك.و.، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي رقم الملف 23/ 32131، كتاب مجلس الإعمار إلى وزارة الخارجية 65/ 1667 في 10 سبتمبر 1951.
(4) عبد الله شاتي عبهول، مجلس الإعمار في العراق ص109.

وكان التنافس بين العضوين الأمريكي والبريطاني يبلغ أحياناً حداً خطيراً، ولعل محاولة العضو البريطاني فيّ المجلس لإبعاد العضو الأمريكي نلسون الذي كان يؤمل تجديد عقده، في نهاية 1955، تعكس صورة جليه لهذا الصراع، وقد وصل الأمر بأن طلب السفير البريطاني في بغداد من الحكومة العراقية عدم تجديد عقد نلسون الذي ينتهي في نهاية شهر ديسمبر 1955، وبالفعل قررت الحكومة العراقية عدم تجديد عقد نلسون، وسلمت مذكرة بهذا الخصوص إلى السفارة الأمريكية، وقد أثارت هذه المذكرة استغراب السفير الأمريكي غلمن، وشك بأن هذه المذكرة ربما أمليت صياغة ومحتوى على وزارة الخارجية العراقية، وبهذا الشأن أوضح غلمن قائلاً: «تلقيت مذكرة من وزارة الخارجية العراقية، استغربتها لسببين، فالمذكرة كانت مكتوبة بالإنجليزية، وكانت هذه هي المرة الأولى والوحيدة التي أستلم فيها مذكرة من وزارة الخارجية لم تكن مكتوبة بالعربية، وكانت محتويات المذكرة مفاجئة لي أيضاً، فبلغة إنجليزية سليمة، قيل لي بأن عقد نلسون لن يجدد. . .»[1].

ويلقي عبد الكريم الأزري وزير المالية آنذاك الضوء على بعض الأسباب التي كانت وراء محاولة البريطانيين إبعاد (نلسون) من عضوية مجلس الإعمار، مشيراً إلى أنه بالنظر للخبرة الواسعة التي كان يتمتع بها نلسون في مجال إدارة أعمال المجلس، وما قدمه من اقتراحات منها في فتح باب المنافسة الحرة الخالية من التحيز أمام مختلف الشركات الاستشارية الأجنبية من مختلف الدول والجنسيات، وكذلك بين شركات المقاولين من مختلف الدول، الأمر الذي أثار حفيظة البريطانيين عليه وعلى بعض أعضاء مجلس الإعمار، وقد لقيت اقتراحات نلسون في حينه تأييداً من أعضاء مجلس الإعمار، ومن الحكومة العراقية[2].

---

(1) غلمن، عراق نوري السعيد، ص300.

(2) عبد الكريم الأزري، تاريخ في ذكريات العراق، ص322.

ويبدو من ذلك، أن البريطانيين كانوا لا يطيقون الأمريكيين إلى جانبهم في تنفيذ المشاريع الاقتصادية في العراق، خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى إضعاف مركزهم هناك، وفي الوقت نفسه أوضح موضوع إبعاد نلسون مدى تدخل البريطانيين في شؤون العراق الداخلية.

والواقع أن البريطانيين كانوا يراقبون بقلق مشوب بالحذر وجود الفنيين الأمريكيين بينهم في العراق، وبهذا الصدد أوضح غلمن بأن موقف البريطانيين كان غير ودي، ويعدون وجود الخبراء الأمريكيين تدخلاً في مجالات لا يليق العمل فيها بغير الاختصاص البريطاني[1].

كما أن السفارة البريطانية في بغداد لم تخف مشاعر القلق إزاء السياسة الأمريكية في العراق، وخصوصاً نشاط الخبراء الأمريكيين في مشاريع مجلس الإعمار، وبرنامج النقطة الرابعة. وتكاد لا تخلو التقارير السنوية للسفارة من الإشارة إلى هذا الأمر، فقد أشار السفير البريطاني جون تروتبيك John Troutbeck في تقرير له لسنة 1953 إلى تخوفه من ازدياد عدد الخبراء الأمريكيين العاملين ضمن برنامج النقطة الرابعة في العراق، إضافة إلى ما كان يتمتع به العضو الأمريكي نلسون في مجلس الإعمار من تأييد ودعم من المسؤولين العراقيين، إذ كان يؤخذ بنصيحته في أية معضلة تواجه المجلس آنذاك، فضلاً عن سيطرة المستشارين الأمريكيين على مشاريع التنمية الزراعية سيطرة محكمة[2].

---

(1) غلمن، عراق نوري السعيد، ص293.

(2) F.O. 371/110986 VQ 1011/1, Report From the U.K. Embassy in Iraq to the Foreign Office, Baghdad, January 11, 1954.

وللاطلاع على تقرير السفارة البريطانية السنوي للعام 1953 ينظر: نجدة فتحي صفوة، من نافذة السفارة، العرب في ضوء الوثائق البريطانية، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 1992، ص159 ـ 165.

وفي الاتجاه نفسه، أوضح تروتبيك لوزارة الخارجية البريطانية في تقرير السفارة البريطانية السنوي لسنة 1954، بأن التدخل الأمريكي في العراق أصبح جديراً بالملاحظة، مؤكداً وصول أعداد كبيرة من الاستشاريين الأمريكيين الذين تدفع رواتبهم الحكومة الأمريكية، وقد قبل هؤلاء العمل في كل الحقول الاقتصادية، وأظهر عضو مجلس الإعمار الإمريكي (نلسون) نشاطاً واضحاً في أعمال مجلس الإعمار مما جعل النفوذ الأمريكي هو السائد في المجلس، وأضاف واصفاً شعور البريطانيين في العراق تجاه النشاط الأمريكي، قائلاً: «ليس ثمة إنجليزي يسكن في العراق يمكن أن يبقى ساكناً، وهو يرى جماعة من الخبراء الأمريكيين من ذوي الأجور المرتفعة، يجتاحون بلاداً تربطها روابط تقليدية معنا، وسمح لهم أن يشوهوا سمعة كل ما فعله البريطانيون في الماضي وما يحاولون فعله في الحاضر». وأخيراً نبه تروتبيك إلى حقيقة مفادها: «أنه من الخطأ إلغاء حقيقة أن هناك مرارة، وحذراً بين البريطانيين في العراق، فهم لا يؤمنون بالإيثار الأمريكي ويرون في التحركات الأمريكية أساساً مخططاً لانتزاع أسواق»[1].

والواقع فقد حقق الأمريكيون في المرحلة 1952 ـ 1955 نجاحات أكبر مما كان متوقعاً في الحصول على عقود التنفيذ لمشاريع اقتصادية من مجلس الإعمار، لذا، لم يكن صدفة أن توفد لندن وفداً على مستوى رفيع إلى بغداد لدراسة الأسباب التي أدت إلى أن تكون حصة بريطانيا ضئيلة سواء في قطاع الشركات الاستشارية، أو في قطاع الشركات المقاولة[2].

بعد كل هذا يمكن القول أن ظهور التنافس بين العضوين الأمريكي، والبريطاني في مجلس الإعمار، كان قد مسَّ مصالح العراق في الصميم، وأثر

(1) للاطلاع على تقرير السفارة البريطانية السنوي للعام 1954. راجع: مؤيد إبراهيم الونداوي، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية 1944 ـ 1958، ص194 ـ 195.

(2) عبد الكريم الأزري، تاريخ في ذكريات العراق، ص323.

في سير أعمال المجلس، ونفقاته، بعد أن عقدت عليه الآمال في تحقيق تنمية اقتصادية شاملة في العراق.

وتؤكد التقارير الأمريكية هذه الحقيقة، فقد جاء في تقرير القائم بالأعمال الأمريكي فيليب إرلاند Philip W.Irelend في السفارة الأمريكية في بغداد في 28 يوليو 1952، ما يشير إلى أن العديد من مناطق العراق ولا سيما المنطقة الشمالية منه لم تشهد إنجازات حقيقية ملموسة[1]. وكان هذا الأمر مبعث استياء المسؤولين العراقيين، إذ لم يتردد محمد فاضل الجمالي رئيس الوزراء من إيضاح هذا للسفير الأمريكي بورتون بيري Burton Y.Berry [2] مباشرة، مشيراً إلى أن الحكومة العراقية تشعر بحيبة أمل من تعثر أعمال بعض خبراء المساعدة الفنية الأمريكية، مع أن العراق هو الذي كان يتحمل نفقات، ورواتب هؤلاء الخبراء، لذا، أصبح من حقه تتبع نشاطهم في إنجاز بعض المشاريع التي تعد من الأهمية بالنسبة إلى تطور العراق اقتصادياً، علاوة على ذلك، أبدى عبد الكريم الأزري وزير المالية استياءه الشديد من عملية اختيار الخبراء الأمريكيين تمهيداً لإرسالهم إلى العراق، بأنها عملية كانت تأخذ فترة طويلة من الوقت، وهذا ينعكس سلباً على تنفيذ المشاريع الاقتصادية في العراق[3].

أما المساعدات الأمريكية خارج نطاق مجلس الإعمار فقد جاءت ضمن برنامج المساعدة الفنية للعراق، ففي المجال الصناعي ساهم الخبراء الأمريكيون في إنشاء مصفى للنفط قرب بغداد المعروف «بمصفى الدورة» فقد وقعت الحكومة العراقية عقداً مع فلدنك H.T.Felednek ممثل شركة كليلوك

(1) D.C. Central Files, 787.11/7-2852, Secret Despatch from the U.S Embassy in Iraq to the Departement of State, Baghdad April 15, 1952.

(2) Ibid, 787.00/1-145, Secret, Memorandum from the U.S. Embassy in Iraq to the Departement of State, Baghdad, January 25, 1954.

(3) Ibid.

الأمريكية في 16 يوليو 1951 للقيام بتشييد المصنع المذكور[1]، وأن يتم إنجازه في منتصف سنة 1955[2]، وساعد الخبراء الأمريكيون في وضع تصاميم أربعة مصانع لصناعة السكر، نفذ منها اثنان أحدهما في مدينة الموصل، والآخر في محافظة ميسان، وساهموا كذلك في إنشاء معملين للإسمنت في كل من مدينة السليمانية والموصل، ومصنع كبير للنسيج القطني في مدينة الموصل بكلفة 8,100,000 دولار، وبسعة (25) ألف مغزل، كما ساعد الأمريكيون على تأسيس مصانع أخرى منها مصنع لإنتاج الأسمدة الكيماوية ومصنع لإنتاج الألبان، إضافة إلى ذلك، تم بمساعدة الخبراء الأمريكيين إنشاء محطات عدة لإنتاج الطاقة الكهربائية في العراق[3].

وشهدت الفترة 1950 ـ 1955 تطوراً واضحاً للعلاقات الثقافية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، فقد ساعد الاتفاق العام حول برنامج النقطة الرابعة للتعاون الفني بين البلدين في 10 ابريل 1951، إلى تعزيز التعاون الثقافي، حيث تركزت المساعدات الفنية الأمريكية في مجالات التربية، والتعليم المهني، والتعليم الزراعي، وإيفاد الطلاب العراقيين للدراسة في الجامعات الأمريكية، وللتدرّب في المعاهد ومراكز التدريب في الولايات المتحدة الأمريكية.

ففي مجال التربية، حددت المساعدة الفنية الأمريكية في هذا المجال على الخدمات الاستشارية، ففي سنة 1950 طلب وزير المعارف من الحكومة الأمريكية قدوم هيئة استشارية تربوية إلى العراق، من أجل دراسة المشاكل

(1) Taghi Kermani, The United States Participation in the Economic Development of Middle East, Unpublished ph.D.Thesis, University of Nebraska, Loncoln, Nebraska, 1958, p.412.

(2) «صدى الأهالي»، (جريدة)، بغداد، 17 يوليو 1951.

(3) Kermani, The United States Participation in the Economic Development of Middle East, pp. 412-413.

والصعوبات التي كانت تواجه العملية التربوية في العراق، وأن تأخذ هذه الدراسة بعين الاعتبار الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية للعراق، وبالفعل وضعت الهيئة الاستشارية الأمريكية التي وصلت إلى بغداد في السنة نفسها، توصيات عدة تلائم مراحل التعليم في العراق، وهي:

1 ـ أن تدرس مادة الزراعة، وتحديداً في المدارس الريفية، ودروس تتعلق بالحدائق في المدارس والمدن.

2 ـ يجب العناية بالكتاب المدرسي، ومراعاة تغييره وفقاً للتطورات الجديدة في العلوم.

3 ـ يجب أن تتضمن مناهج المدارس الثانوية للبنات دروساً في الاقتصاد المنزلي، والطرز، والفنون البيتية.

4 ـ أن يكون هناك تغيير مشابه في مناهج المدارس الثانوية للبنين؛ بأن تتضمن دروس تدريب عملية للطلاب خلال العطلة، والتي قد يحتاجون إليها في مستقبل حياتهم[1].

لذلك أبدت إحدى الجامعات الأمريكية، وهي جامعة برادلي University Bradley استعدادها لتقديم المساعدة لوزارة المعارف العراقية في تطوير المعهد الفني، من خلال إعداد دروس تدريبية في مكائن السيارات، والنجارة وآلات الكهرباء[2].

وفي برنامج تعليم الكبار، أبدت الولايات المتحدة الأمريكية استعدادها لمساعدة العراق في إعداد برامج تتعلق بتعليم الكبار، في عام 1954 ـ 1955 انتظم (29871) من الكبار على مقاعد الدراسة في العراق. وقد تضمنت

(1) Kermani, The United States Participation in the Economic Development of Middle East, pp.389 - 390.

(2) Ibid, p.390.

المناهج الخاصة بتعليم الكبار القراءة والكتابة، واعطاءهم دروساً تدريبية في الزراعة، والميكانيك والتمريض، والخياطة، والاقتصاد المنزلي للنساء، وفي هذا قدم الخبراء الأمريكيون خدمات استشارية وفنية لمساعدة العراقيين[1]، فقد بلغ مجموع ما تم تدريبه من العراقيين على برامج تعليم الكبار في الولايات المتحدة الأمريكية لسنة 1954 ـ 1955 فقط (23) معلماً، تدربوا على مختلف الاختصاصات[2].

وبناء على رغبة كلا الحكومتين العراقية والأمريكية لتطوير العلاقات الثقافية بين البلدين، ولا سيما التعاون في مجالي التعليم العالي والبعثات الدراسية، فقد توصلا في 16 اغسطس 1951 إلى عقد اتفاق لتمويل منهاج التبادل الثقافي بين الحكومتين، وقد نص الاتفاق على إنشاء مؤسسة تعرف بالمؤسسة الثقافية الأمريكية في العراق، وتعترف بها الحكومتان العراقية والأمريكية، لتمويل الدراسات والبحوث العلمية والفعاليات الثقافية بين البلدين (مادة 1). بتخويل إنفاق المبالغ، وتقديم المنح والسلف للأغراض التي أقرها الاتفاق (مادة 2). على أن جميع الالتزامات والتعهدات والنفقات التي تقرها المؤسسة الثقافية تكون تابعة لميزانية سنوية يصادق عليها وزير الخارجية الأمريكية (مادة 3). ويشكل مجلس لإدارة شؤون المؤسسة من ستة أعضاء، ويكون السفير الأمريكي في بغداد الرئيس الفخري للمجلس (مادة 4). وعلى المجلس أن يضع الأنظمة وتعيين اللجان التي يراها ضرورية لتسيير شؤون المؤسسة (مادة 5). وأن تقدم تقارير المؤسسة إلى كل من الحكومة العراقية والحكومة الأمريكية (مادة 6). على أن يكون المكتب الرئيسي للمؤسسة الثقافية في بغداد (مادة 7). وأن يقدم وزير الخارجية الأمريكية النفقات التي يقرر المجلس صرفها (مادة 8). وأن يسهل الاتفاق تبادل المناهج، وتبادل

---

(1) Kermani, The United States Participation in the Economic Development of Middle East, P. 391.

(2) Ibid, p.357.

البعثات، والخبراء بين البلدين (مادة 9). ويقوم وزير الخارجية الأمريكية أو من ينوب عنه لتنفيذ ما جاء في الاتفاق (مادة 10). ويمكن تعديل هذا الاتفاق بعد اتفاق الحكومتين العراقية والأمريكية (مادة 11). ويعد الاتفاق نافذاً اعتباراً من تاريخ التوقيع عليه (مادة 12)[1].

وبموجب التعاون الفني بين الحكومتين العراقية، والأمريكية تعهدت جامعة أريزونا الأمريكية University of Arizona بتقديم مبلغ قدره (230) ألف دولار؛ لمساعدة العراق في تأسيس كلية الزراعة في منطقة أبو غريب القريبة من بغداد، إضافة إلى مبلغ (25) ألف دولار لتسديد نفقات إدارية حول إنشاء الكلية المذكورة[2].

وشهدت المرحلة تطوراً في العلاقات الثقافية بين العراق، والولايات المتحدة الأمريكية، لا سيما في مجال تبادل البعثات العلمية بين البلدين، وبالنظر لحاجة العراق الماسة إلى ذوي الاختصاصات، وحملة الشهادات العلمية، بهدف النهوض بعملية تطور العراق على جميع الصعد، ووفقاً للاتفاق الثقافي بين الحكومتين، ازداد عدد الطلاب العراقيين الدارسين في الجامعات الأمريكية تباعاً، حيث كانت الحكومة العراقية توفد الطلاب العراقيين إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ضمن إطار تبادل البعثات العلمية بين البلدين ويتم هذا عن طريق بعثة وزارة المعارف السنوية، وبعثة مجلس الإعمار، ويبين الجدول الإحصائي أدناه أعداد الطلاب العراقيين الذين أرسلوا للدراسة في الجامعات الأمريكية للفترة 1950 ـ 1955.

كما استفادت الحكومة العراقية من قانون فولبرايت الأمريكي (Willom

(1) وللاطلاع على نص الاتفاق راجع:
U.S.T.I.A, 1952, Vol. 3, Part 1 pp.558 - 564.

(2) Kermani, The United States Participation in the Economic Development of Middle East, p.400.

(Fuilbright Act)[1]، والذي يمثل أحد اتجاهات السياسة الأمريكية لتقوية علاقاتها مع بقية دول العالم عن طريق تبادل المعلومات الثقافية في حقلي الآداب والعلوم، وقد صدر هذا القانون في عام 1949. وشجعت القنصلية العُراقية في نيويورك في مذكراتها الحكومة العراقية للاستفادة من قانون فولبرايت، ولاقى تشجيعها صدى لدى الحكومة العراقية التي قررت الإفادة من القانون[2].

وبناء على ذلك، بدأت وزارة المعارف بموجب قانون فولبرايت ترشيح بعض المدرسين العراقيين؛ لإكمال دراستهم، أو لتدريبهم في الجامعات الأمريكية، ففي الأول من أوغست 1952 غادرت العراق أول مجموعة من المرشحين بلغ عددهم (30) مدرساً، تم اختيارهم من قبل لجنة مشتركة من المختصين العراقيين، والأمريكيين للدراسة على نفقة مشروع فولبرايت ولمدة سنتين[3].

كما وافقت الحكومة العراقية في 25 اغسطس 1952 على إيفاد كل من عبد الغفار الحبوبي المدرس بالثانوية الشرقية ببغداد، وعبد المجيد النعيمي المدرس بالغربية المتوسطة إلى الولايات المتحدة الأمريكية لمدة سنة واحدة؛ للدراسة في الجامعات الأمريكية على نفقة مشروع فولبرايت[4].

---

(1) ترجع تسمية مشروع فولبرايت إلى رئيس اللجنة الخارجية السابق في الكونغرس الأمريكي (وليم فولبرايت) الذي كان لديه أراء متحررة ولم يكن واقعاً تحت ضغط الصهاينة، وربما كان ذلك سبباً في إخفاقه في الانتخابات دفعه هذا إلى إقامة مؤسسة علمية ثقافية تعنى بتقديم المساعدات الثقافية والمالية للشعوب الفقيرة، من هذا جاءت تسمية المشروع باسمه مشروع فولبرايت.

مقابلة مع خليل كنه بغداد، 16 فبراير 1992.

(2) م.و.خ.ع.، رقم الملف ع/2507/2، كتاب القنصلية العراقية في نيويورك في 1 أكتوبر 1949.

(3) ومن هذه المجموعة ليلى سلمان فيضي وعلاء الدين حمور، ونزار الملائكة، وعبد الجبار المطلبي ومحمد سليم صالح، ومحمد حسن المشهداني، وعباس عبد الله الحديد، راجع: «الأخبار»، 24 أوغست 1952.

(4) المرجع نفسه، 24 اغسطس 1952.

وقد تم ضمن إطار مشروع فولبرايت تبادل الخبراء، والمختصين بين العراق، والولايات المتحدة الأمريكية، في 25 يونيو 1953 وافقت الحكومة العراقية على تمديد مدة إيفاد الدكتور عبد الجبار عبد الله رئيس قسم الفيزياء بدار المعلمين العالية إلى الولايات المتحدة الأمريكية مدة سنة واحدة؛ للتدريس في جامعة نيويورك وبناءً على رغبتها، وفقاً لمشروع فولبرايت[1]. وفي الوقت نفسه وافقت الحكومة العراقية على إيفاد الدكتور صفاء خلوصي الأستاذ في دار المعلمين العالية. إلى الولايات المتحدة الأمريكية بناء على دعوة تلقاها من جامعة بيل Beil الأمريكية للتدريس فيها لمدة سنة واحدة وفقاً لمشروع فولبرايت[2].

وبالمقابل وافق العراق على استخدام عدد من الخبيرات الأمريكيات لمدة سنة واحدة اعتباراً من السنة الدراسية 1952 ـ 1953، بموجب مشروع فولبرايت في وزارة المعارف[3].

كان العراق يوفد في كل سنة ما بين 8 ـ 16 طالباً عراقياً بموجب مشروع فولبرايت إلى الولايات المتحدة الأمريكية لمواصلة دراستهم العليا، والتخصص في مختلف الموضوعات، ويتم اختيارالمبعوثين من قبل لجنة خاصة في وزارة المعارف مؤلفة من (30) مختصاً من العراقيين و(3) من الأمريكيين، وهم أيدل لج (Eadel Lodge)، وكارل فيتر، والسيدة نلسون، مع

(1) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 5599/ 311، كتاب وزارة المالية إلى ديوان رئاسة مجلس الوزراء الرقم 718 في 25 يونيو 1953.

(2) د.ك.و.، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف، 5569/ 311، كتاب وزارة المعارف إلى رئاسة ديوان مجلس الوزراء الرقم 21051 في 24 يونيو 1953.

(3) والخبيرات الأمريكيات هن: 1 ـ ماركريت مكلافن Margret Macklephen، 2 ـ وماركريت هندرسن Margret Henderson، 3 ـ ومارجوري هوبكستر Margoriy Hopekste، 4 ـ ومارنا ماكنزي تايت Marna Makenzy.

جورج نالي كعضو احتياطي، إضافة إلى ذلك، فقد زار العراق بموجب مشروع فولبرايت خلال الفترة 1952 ـ 1955 (20) محاضراً من الخبراء الأمريكيين في مختلف الاختصاصات.

وفي الإطار نفسه، أوفدت الحكومة العراقية بموجب الاتفاق العام حول النقطة الرابعة مع الولايات المتحدة الأمريكية في 10 ابريل 1951 عدداً من العراقيين من ذوي الاختصاص؛ لإكمال دراستهم في الجامعات الأمريكية وعلى نفقة برنامج النقطة الرابعة، ففي 21 يونيو 1951، وافقت الحكومة العراقية على إيفاد أربعة موظفين للدراسة في الجامعات الأمريكية.

كما وافقت الحكومة العراقية في 20 مارس 1953 على إيفاد بعض الأطباء العراقيين[1]؛ لتدريبهم في الولايات المتحدة الأمريكية، ولمدة سنة واحدة[2]. وبالتعاون مع برنامج النقطة الرابعة شارك العراق في دورة صيفية لمعلمات، ومعلمي المدارس الابتدائية أمدها ستة أسابيع في 15 أوغست 1953 لتدريبهم في الجامعة الأمريكية في بيروت[3].

واشتمل التعاون الثقافي بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية خلال هذه الفترة 1950 ـ 1955 على نشاط للبعثات الأثرية الأمريكية في العراق للتنقيب في مواقع عدة عن الآثار العراقية القديمة، فضلاً عن استقدام عدد من الخبراء الأمريكيين لدراسة المكتشفات الأثرية والتي تتعلق بتاريخ العراق القديم.

---

(1) وهم: 1 ـ الدكتور هاشم الدوغرامي لدراسة الإدارة الصحية والصحة العامة. 2 ـ الدكتور كامل توفيق لدراسة الإدارة. 3 ـ الدكتور أحمد الياسين لدراسة الإدارة الصحية. 4 ـ الدكتور جورج أومي لدراسة الصحة العامة. 5 ـ الدكتورة مركريت سرسم لدراسة الأمومة والطفولة.

(2) د.ك.و، الوحدة الوثائقية ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 180/ 3207103، كتاب وزارة الصحة إلى وزارة الخارجية 7654 في 21 مارس 1953.

(3) د.ك.و، الوحدة الوثائقية ملفات البلاط الملكي. رقم الملف 5599/ 311، كتاب وزارة المعارف إلى رئاسة مجلس الوزراء، 18561 في 30 مايو 1953.

وأبدى الأمريكيون اهتماماً جاداً بموضوع التنقيب عن الآثار في العراق، وأكدوا رغبتهم للتعاون مع الحكومة العراقية في هذا المجال، وجاء عمل هذه البعثات استمراراً للفترة السابقة، فقد أجازت مديرية الآثار القديمة العراقية في منتصف سنة 1950، للبعثة الأمريكية التي كانت تمثل المعهد الشرقي لجامعة شيكاغو، والمدارس الأمريكية للأبحاث الشرقية بالتنقيب لموسم جديد بموقع جرمو في قضاء جمجمال، وسمح أيضاً لقسم من أعضاء البعثة بالتنقيب في مواقع قريبة من موقع جرمو، يرجع تاريخها إلى العصور الحجرية القديمة وهي كهف بالبكورة، وصخرة بردة بالكه، وكريم شهر، في محافظة السليمانية شمال العراق[1].

وأشارت جريدة «شيكاغو صن تايمز» الأمريكية إلى أن أعمال التنقيب في مدينة نيبور القديمة التي تقوم فيها البعثة الأثرية المشتركة التي أوفدتها جامعتا شيكاغو، وبنسلفانيا الأمريكيتان إلى العراق، أدت إلى العثور على مجموعة كبيرة من الألواح الطينية المكتوبة بالخط المسماري والمتضمنة بعض الأناشيد الدينية والقصائد والأساطير والإعلانات القانونية[2].

وأجازت مديرية الآثار العراقية القديمة لبعثة معهد المباحث الشرقية للشرق الأدنى في جامعة متشيغان الأمريكية، القيام بدراسة المناطق الأثرية في شمال العراق، وأخذ قوالب لبعض الآثار الظاهرة والمكتوبة كحجرة كيلشين[3].

وفي بداية سنة 1951 وصلت بعثة أثرية أمريكية من جامعة متشيغان برئاسة

---

(1) «التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة 1950 ـ 1951»، وزارة المعارف بغداد 192 ـ 130. للاطلاع على نشاط البعثات الأثرية الأمريكية في العراق. ينظر الخريطة رقم (1).

(2) اقتباس من: «لواء الاستقلال»، 16 فبراير 1950.

(3) «التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة 1950 ـ 1951»، وزارة المعارف مطبعة دار الحديث، بغداد، 1952، ص130.

الدكتور رالف سوتيكي (Ralph S.Soteckiy) إلى العراق، وباشرت عملها بالتنقيب في كهف شانيدار الذي يقع في منطقة جبال زاكروس بالقرب من نهر الزاب الأعلى شمال العراق، وعلى ارتفاع 765 متراً عن سطح البحر، وكانت فتحة الكهف تقدر بـ (25) متراً وارتفاعه (8) أمتار وطول الكهف 40 متراً[1].

واستطاعت جامعة متشيغان كذلك من إرسال بعثة أثرية لتحري مواقع الكهوف في منطقة راوندوز شمال العراق، وبالفعل قامت البعثة بدراسة المنطقة، وتوصلت أخيراً إلى معرفة (15) كهفاً تقع في المنطقة نفسها، ولهذا عُدت منطقة راوندوز الموطن المحتمل لإنسان ما قبل التاريخ في العراق[2].

وقام الدكتور سوتيكي بالتنقيب في موقعين متجاورين، هما: كهف شايندار، وموقع زاوي جيمي في شمال العراق بالقرب من الحدود العراقية ـ التركية[3].

وعلى الصعيد نفسه، قامت بعثة أثرية أمريكية في سنة 1951 بالتنقيب في أطلال نفر للمرة الثالثة، وتمكنت البعثة من الكشف عن عدد كبير من ألواح الطين، فيها علوم السومريين وأفكارهم ومعتقداتهم، ونقبت البعثة في أطراف المعبد الرئيسي للمدينة نفر، فعثرت في أحدها على معبد للآلهة (أدنيا) الذي شيده الملك (شولكي) في نهاية الألف الثالث قبل الميلاد، وعثرت البعثة في المدينة نفسها على بقايا معابد من عصر فجر السلالات عثر في أحدها على تماثيل من الحجر تمثل السومريين في ذلك العصر[4].

---

(1) «سومر»، (مجلة)، الجزآن الأول والثاني، لسنة 1969، المجلد الخامس والعشرون، وزارة الإعلام، مديرية الآثار العامة ـ بغداد، ص261.

(2) المرجع نفسه، ص262.

(3) المرجع نفسه، ص273.

(4) «التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة 1951 ـ 1952»، وزارة المعارف مطبعة الحكومة بغداد، 1953، ص114.

استأنفت البعثة الأمريكية المشتركة من المعهد الشرقي التابع لجامعة شيكاغو الأمريكية ومن مؤسسة المدارس الأمريكية للبحوث الشرقية أعمالها بالتنقيب في أطلال نفر في سنة 1953 للمرة الرابعة، واستمر التنقيب (17) أسبوعاً في مكانين، وجد في أحدهما معبد من عصر فجر السلالات، وفي ثانيهما معبد من نهاية الألف الثالث قبل الميلاد، وقد عثرت البعثة على مجموعة من القطع الأثرية بينها ما يناهز (200) رقم من الطين المكتوب، وعلى كسر من تماثيل محطمة وحلي من الذهب والفضة والنحاس[1]. وقد طلبت البعثة الأمريكية التي اشتغلت في نفر بعض أرقام الطين من حفرياتها من الموقع لدراستها، ومن ثم إعادتها إلى المتحف العراقي[2].

وقدمت إلى العراق في 12 أكتوبر 1954 بعثة أثرية أمريكية برئاسة الدكتور روبرت بريدوود (Robert Bridwood)، قامت بأعمال الاستكشاف، والتحري في مواقع أثرية واقعة على جانبي نهر الزاب الأعلى في شمال العراق، فوجدت في البعض منها آثاراً حجرية من صناعات مختلفة تمثل فترات من العصر الحجري القديم والحديث في العراق، ثم استأنف بريدوود التنقيب في موقع جرمو في 24 مارس 1955 بقضاء جمجمال للمرة الثالثة للتتبع فيه سعة القرية الأثرية التي وجدت في الطبقة العليا من الموقع[3].

واستأنفت البعثة الأثرية الأمريكية عملها في مدينة نفر، وابتداء من 15 نوفمبر 1955 إلى بداية سنة 1956، ركزت البعثة جهودها لاستظهار معبد (أنينا) الواسع، وتمكنت من الكشف عن جزء كبير منه في خلال موسمها الخامس بالنسبة إلى مباشرتها العمل في هذه المدينة، وعثرت البعثة على تمثالين رائعين

(1) «التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة 1953 ـ 1954»، وزارة المعارف، مطبعة الرابطة، بغداد، ص135.

(2) المرجع نفسه، ص131.

(3) «التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة 1954 ـ 1955»، وزارة المعارف، مطبعة السعدي، بغداد، 1956، ص145.

من النحاس، طول كل منهما نحو 40سم صُنعا في غاية من الدقة والعناية، يمثلان الملك (أورنامو) واقفاً وعلى رأسه سلة التراب، التي كانت ترمز إلى مباشرته في بناء جديد آنذاك[1].

وفي إطار تبادل الآثار والمطبوعات بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، فقد أرسل متحف الينوى في شيكاغو على دفعتين مجموعات من القطع الأثرية على أساس التبادل مع مديرية الآثار العامة[2]. كما وافقت مديرية الآثار على إعارة معهد شمشونيان في واشنطن بعض الآثار لدراستها وقراءة كتاباتها ثم إعادتها إلى المتحف العراقي حيث طلب معهد شمشونيان مجاميع من القطع الصوانية والملتقطات السطحية والفحم والتراب والعظام الناتجة عن حفريات كهف شانيدار في شمال العراق من أجل دراستها وتحليلها في مختبرات بجامعة باسادينا في كاليفورنيا[3].

ومن أجل التعريف بالآثار العراقية في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد وصل إلى العراق في 18 مارس 1954 وفد أمريكي برئاسة الكاتب كايت ويلر في مجلة لايف في الشرق الأوسط، للقيام بتصوير الآثار العراقية المعروضة في المتحف العراقي وذلك لنشرها ضمن مقال واسع عن السومريين والعصر الحجري الحديث في المجلة المذكورة[4].

ووصل إلى العراق نخبة من علماء الآثار والأساتذة المعنيين بمختلف حقول البحث التاريخي والآثاري للوقوف عن كثب على التراث العراقي ولدراسة ما يحتويه المتحف العراقي والمتاحف الغربية الأخرى من آثار عراقية.

---

(1) «التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة 1955 ـ 1956»، وزارة المعارف مطبعة الزهراء، بغداد 1957، ص155.

(2) المرجع نفسه، ص149.

(3) «التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة 1953 ـ 1954» ص130.

(4) «التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة 1954 ـ1955»، ص138.

مقارنة بالفترة السابقة لها، حيث يتضح مما تقدم مدى تطور العلاقات الثقافية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1950 ـ 1955، شهدت الفترة ذاتها عقد عدة اتفاقيات ثقافية واجتماعية بين الحكومتين ساهمت إلى حد كبير في زيادة التعاون الثقافي بين البلدين سواء كان من خلال المؤسسات الثقافية الأمريكية، أو عن طريق الخبراء الأمريكيين.

كما أسهمت المساعدات الفنية الأمريكية ضمن برنامج النقطة الرابعة في المجالين الثقافي والاقتصادي في تطور آفاق التعاون بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية خلال هذه الفترة، مما انعكس إيجابياً على تطور العلاقات بينهما في جميع المجالات.

مع ذلك تشير الحقائق أن تقديم المساعدات الفنية الأمريكية الثقافية والاقتصادية، سواء كان للعراق أو لبعض أقطار الشرق الأوسط، يرتبط بالأهداف الإستراتيجية للسياسة الأمريكية تجاه المنطقة آنذاك، منها تحقيق الأمن والاستقرار والازدهار الاقتصادي لأقطار المنطقة بهدف تضييق العوامل التي قد تساعد على امتداد النفوذ الشيوعي للمنطقة، التي تعد ذات أهمية استراتيجية واقتصادية بالنسبة إلى الأمن القومي الأمريكي، وفي ضوء ذلك يمكن القول: إن المساعدات الأمريكية أفادت أقطار المنطقة، إلا أنها في الوقت نفسه ساعدت على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للسياسة الأمريكية في المنطقة وفقاً للأسس الآتية:

1 ـ إنشاء حلف بغداد الذي جاء لربط حلف شمال الأطلسي مع حلف جنوب شرق آسيا.

2 ـ تقوية القدرات الدفاعية العسكرية لأقطار المنطقة.

3 ـ ضمان الحصول على بعض القواعد الجوية والعسكرية في المنطقة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من الدول الغربية الأخرى، لاستخدامها في الدفاع عن مصالحها الحيوية هناك.

4 ـ إنجاز الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي كان لهما تأثير لمنع التوسع الشيوعي في المنطقة[1].

وتكشف التقارير الأمريكية أن الولايات المتحدة الأمريكية، كانت تهدف من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية والفنية والخبراء إلى العراق وأقطار المنطقة، إلى تحسين صورة الولايات المتحدة الأمريكية؛ كي لا ينظر إليها على أنها دولة عظمى تسعى لاحتلال موقع لها في المنطقة من شأنه أن يهدد استقلال وسيادة أقطار المنطقة[2].

وبات واضحاً أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تهدف من كل ذلك، لضمان تحقيق المصالح الأمريكية الحيوية، ولا سيما النفط، والأهداف الاستراتيجية لسياستها في المنطقة التي تركزت حول تطويق الاتحاد السوفيتي آنذاك، وليس كما يبدو في الحقيقة أن تلك المساعدات الأمريكية جاءت لمجرد خدمة مصالح شعوب المنطقة، لا بل ربما سخرت مصالح الشعوب وإمكانياتها لخدمة أهداف السياسة الأمريكية فقط.

---

(1) Kermani, The United States Participation in the Economicc Development of Middle East, p.430.

(2) D.S. Office of Intelligence Research, Secret, Intelligence Report, No. 7074, The out Look for U.S. Interests in the Middle East, 1955, p.20.

الفصل الرابع:

تطور العلاقات العراقية الأمريكية (1956 ـ 1958م)

أولاً: تأثير أزمة السويس على العلاقات العراقية ـ الأمريكية

في الوقت الذي أبدت الولايات المتحدة الأمريكية ترددها حيال موضوع الانضمام إلى عضوية حلف بغداد بشكل كامل، سعت من جانب آخر للحفاظ على علاقات جيدة مع مصر، التي كانت تبدي معارضة شديدة ضد إنشاء حلف بغداد، إذ رأى الرئيس عبد الناصر في التحالف مع القوى الغربية شيئاً بغيضاً يخترق التضامن العربي، وعدت القوى القومية انضمام العراق للحلف تحدياً لقيادة عبد الناصر في الوطن العربي[1]. في ظل هذا الجو برزت أزمة السويس 1956؛ لتضيف تعقيدات أكثر على مجمل أوضاع المنطقة، والعلاقات الدولية، وقد تعرضت مصر أثناء الأزمة لعدوان ثلاثي شاركت فيه كل من بريطانيا، وفرنسا، و(إسرائيل). في حين عارضت واشنطن بشدة خيار العدوان على مصر كأسلوب في معالجة الأزمة، بينما وجد نوري السعيد رئيس الوزراء الذي كان يود الخلاص من عبد الناصر الفرصة مواتية لذلك، حتى لو اقتضى الأمر استعمال القوة.

لقد حاولت الحكومة الأمريكية اتباع سياسة جديدة من أجل التقرب من

(1) بريسون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية في الشرق الأوسط، ص467.

عبد الناصر، بغية إبعاده عن الاتحاد السوفييتي، وخصوصاً بعد أن تقدمت موسكو باقتراح للحكومة المصرية؛ للمساهمة في بناء السد العالي في أسوان، فقد أعلنت واشنطن في 16 ديسمبر 1955 عن نيتها بالاشتراك مع الحكومة البريطانية في تقديم (200) مليون دولار، كقرض من البنك الدولي لمصر بالإضافة إلى (70) مليون دولار أخرى تقدم على شكل مساعدات[1].

وتجدر الإشارة إلى أن قرض البنك الدولي جاء مشروطاً، بشروط أربعة، هي:

أولاً: أن يتم إرضاء الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا كي تتقدم لإعطاء مصر قروضاً منفردة.

ثانياً: يقوم البنك بالموافقة على المشاريع المصرية من وقت لآخر.

ثالثاً: يجب أن يوافق البنك على طرق صرف القرض المزمع تقديمه إلى مصر.

رابعاً: أن تسوي مصر مشاكلها مع بريطانيا، ومع (إسرائيل)، وأن تقيم نظاماً برلمانياً، وتجري استفتاء شعبياً حول الموضوع[2].

رفض عبد الناصر هذه الشروط، واعتبرها فخاً لمحاولة السيطرة على الاقتصاد المصري والسيادة المصرية؛ لأنه كان يعتقد أن الاستقلال السياسي يكون فارغاً إن لم يكن مصحوباً بالاستقلال الاقتصادي[3].

من جانب آخر، يلاحظ أن السياسة الأمريكية ركزت جهودها على كسب

---

(1) F.R.U.S 1955 - 1957, Vol.XIV, Telegram from the Department of State to the U.S. Embassy in Egypt, Washington, December 16, 1955, pp.868 - 870.

(2) Ibid, p.870

(3) Ibid, 1955 - 1956, Vol.XV, Telegram from the U.S. Embassy in Egypt to the Department of State, Cairo, January 1, 1956, pp.1 - 4.

ودّ مصر لاعتبارات استراتيجية، إذ كان الرئيس الأمريكي أيزنهاور يعلق أهمية كبيرة على مصر، وعد موضوع تقديم المساعدات المالية لبناء السد العالي خطوة أو وسيلة لإغراء المسؤولين المصريين كي ينهجوا سياسات تتفق مع المصالح الأمريكية. فضلاً عن أن خطة أيزنهاور هذه كانت تهدف في الحقيقة إلى جعل الشعب المصري ينظر بودٍ وإعجاب إلى الولايات المتحدة الأمريكية[1].

لهذا يمكن القول إن توجه الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلى دعم مصر لبناء السد العالي، لم يكن في الحقيقة خدمة للاقتصاد المصري بقدر ما كان خدمة لأهداف الغرب، ومصالحه في مصر ومنطقة الشرق الأوسط، أكد هذا تنتك وزير الدولة البريطاني الذي أشار صراحة إلى أن العرض الأمريكي ـ البريطاني للمساعدة في بناء السد العالي يستهدف ضمان السيطرة الغربية على الاقتصاد المصري أكثر من أي اعتبار آخر، بمعنى أن العرض لم يكن في واقع الأمر من أجل توفير المساعدة المالية والفنية لمشروع السد العالي الحيوي، والمهم بالنسبة إلى مستقبل مصر. وأضاف تنتك أن السبب الذي دعا إيدن رئيس وزراء بريطانيا لتأييد المقترح الذي تقوم بموجبه الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والبنك الدولي بتمويل بناء السد العالي، هو في الواقع ليس من أجل مساعدة مصر، بل لتحقيق المصالح الغربية، وقد عبر عن ذلك إيدن، بقوله: «أن نمنع الدب الروسي من الوصول إلى وادي النيل»[2].

في ظل هذه الأجواء شهدت العلاقات بين مصر والولايات المتحدة

(1) Dwight D.Eisenhower, The white House Years, Waging Peace 1956 - 1961, Heine-Mann, London, 1965, p.31.

(2) «الوثائق السرية للخارجية البريطانية عام 1956، الحلقة الثانية، في، «الدستور» (جريدة)، عمان، 15 يونيو 1991.

للاطلاع راجع:

F.R.U.S 1955 - 1957, Vol.XV, Anderson Talks with Nasser. Incoming Telegrams, January 1, March 12, 1956, pp.1 - 351.

الأمريكية منذ مطلع العام 1956 توتراً واضحاً، ولا سيما بعد فشل مهمة روبرت بي أندرسون (Robert B.Anderson) وزير الخزانة الأمريكية الذي أوفده الرئيس أيزنهاور إلى المنطقة في الفترة 1 يناير ـ 12 مارس 1956، بهدف جر مصر إلى عقد معاهدة سلام مع (إسرائيل)(1).

التقت وجهات النظر الأمريكية والبريطانية على أن دعم مصر لإنشاء السد العالي أمراً غير مرغوب فيه، مما أفقد الأمريكيين حماسهم نحو مشروع السد العالي(2)، وقد وصل الأمر إلى أن أبلغت وزارة الخارجية الأمريكية السفير المصري لدى واشنطن أحمد حسين في 19 يوليو 1956 بقرار تخلي واشنطن عن المساهمة في تمويل مشروع السد العالي بحجة: «أن مصر تعد من أفقر بلدان العالم، فلا تتحمل تكاليف مشروع من أكبر المشروعات فيه، ثم إن مياه النيل ليست ملكاً لمصر وحدها، وإنما هناك آخرون على مجرى النهر لهم آراء أخرى».

لم تؤلف هذه الذرائع السبب الحقيقي وراء إلغاء العرض الأمريكي لبناء السد العالي، إنما الحقيقة تكمن في أن سياسة الرئيس جمال عبد الناصر باتت من وجهة نظر الحكومة الأمريكية خروجاً عما كانت تأمله منه، وقد بنت واشنطن موقفها هذا بناء على العوامل الآتية:

1 ـ اقترف عبد الناصر في نظر دالاس ذنباً لا يغتفر باعترافه بالصين الشعبية.

2 ـ لم ترغب المصالح النفطية الأمريكية القيام بأي شيء من شأنه تقوية حركة القومية العربية، لأن ذلك سوف يقوض مصالحها في الوطن العربي.

3 ـ كانت واشنطن تأمل من مساهمتها في بناء السد العالي إغراء عبد الناصر

---

(1) Ibid, Memorandum of a Conversation, Department of State, Washington, July 18, 1956, p.855.

(2) Ibid, Memorandum of a Conversation, Department of State, Washington, July 19,1956, pp.867 - 873.

بهدف عقد معاهدة سلام مع (إسرائيل)، الأمر الذي بدا واضحاً أن عبد الناصر لن يوافق عليها.

4 ـ ضغط الدعاية الصهيونية التي زعمت أن إنجاز مشروع السد العالي من شأنه أن يؤدي إلى تقوية الصناعات الحربية في مصر مما يشكل تهديداً خطيراً لأمن (إسرائيل) مستقبلاً.

5 ـ محاولة عبد الناصر لتزعم الاتجاه القومي في الوطن العربي، وموقفه المعادي لحلف بغداد(1).

يصطدم كل ما تقدم في المحصلة النهائية بالاستراتيجية الأمريكية في منظورها العام إلى المنطقة ككل. جاء تحديد ذلك واضحاً في مذكرة للخارجية الأمريكية أكدت أن «سياسة ناصر» تهدف أساساً إلى تقويض المصالح الأمريكية، والغربية عموماً في المنطقة، الأمر الذي لا بد أن يؤدي كما أكدت المذكرة، إلى خدمة أهداف الاتحاد السوفييتي، ومصالحه هناك(2).

تعترف المذكرة، مع ذلك، بأن جمال عبد الناصر لم يكن منقاداً لاعتبارات الحرب الباردة بين واشنطن وموسكو، إلا أن هدفه الرئيس يتركز حول كيفية صياغة مستقبل جيد لمصر، وإبراز دورها على الصعيد العربي **أولاً**، والأفريقي **ثانياً**، والعالم الإسلامي **ثالثاً**، وتخلص المذكرة الأمريكة إلى التأكيد بأن عبد الناصر سيعمل على توثيق التعاون مع الاتحاد السوفييتي، بهدف تقليل الاعتماد على الغرب، الذي سيتضرر كثيراً في حالة نجاح الاتحاد السوفييتي في تثبيت أقدامه في المنطقة(3).

---

(1) Ibid, p.872.

(2) Ibid, Top Secret, Memorandum from the Assistant Secretary of State for Near Eastern South Aisan and African Affairs to the Secretary of State, Washington, July 17, 1956, pp.849 - 851.

(3) Ibid. p.850.

وينبغي الإشارة إلى أن قرار الحكومة الأمريكية بسحب تعهدها في تمويل بناء السد العالي، قد جاء إثر دراسة مستفيضة أخذت بنظر الاعتبار كل التوقعات، وردود الفعل التي من المحتمل ظهورها بسببه، وأجمل تقرير لوزارة الخارجية الأمريكية بعضاً من ردود الفعل هذه، منها:

1 ـ احتمال قيام الرئيس عبد الناصر بنشر معلومات تتعلق بعدم وفاء الولايات المتحدة الأمريكية بوعدها في بناء السد، مما قد يسيء إلى مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في الأقطار العربية.

2 ـ قد يعمد عبد الناصر إلى الاتصال بالاتحاد السوفييتي؛ من أجل مساعدة مصر اقتصادياً، مع العلم، كما يقر التقرير، إنه كان يرغب في أن يلقى الدعم والتعاون من الغرب في موضوع بناء السد العالي، لأن الاتحاد السوفييتي كان يشترط لقاء مساهمته في بناء السد أن يكون هناك تعاون اقتصادي كامل يشمل جميع جوانب الاقتصاد المصري، وخصوصاً برامج التصنيع، ومنها صناعة الفولاذ لاعتقاده أن عملية التصنيع، وبناء السد العالي، ستساهم إلى حد كبير في زيادة مساحة الأرض الزراعية في مصر، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي.

3 ـ لن ينعكس فشل عبد الناصر في بناء السد العالي سلباً على مكانة مصر بين الأقطار العربية ما دامت قيادة عبد الناصر للأقطار العربية تعتمد على مبادىء الكفاح ضد الوجود الإسرائيلي في فلسطين، لا على التطورات الاقتصادية[1].

حدد التقرير أيضاً ردود الفعل المختلفة المتوقعة من بعض الأقطار العربية، من ذلك توقع ارتياح السودان من فشل مشروع بناء السد؛ لاعتقادها أنه قد يجلب لها أضراراً كبيرة، فيما لم يتوقع التقرير موقفاً محدداً من الأردن،

(1) Ibid, pp.851 - 853.

ولبنان طالما أن الأمر لا يمس المساعدات الأمريكية لهما، أما سوريا، فإن اهتمامها كان منصباً يومذاك على أن تحافظ مصر على التزاماتها في إطار المعاهدة الثلاثية المصرية، السعودية، وأن تواصل السير على سياستها المعادية (لإسرائيل)، بينما لم تعر السعودية، وفق التقرير، السد العالي اهتماماً يذكر[1].

أما فيما يخص العراق، فإن التقرير توقع أن تكون ردود فعل حكومته موافقة لقرار واشنطن، وذلك من منطلق أن يمنحها: «فشل عبد الناصر في بناء السد العالي» إمكانية التباهي «بمنجزاتها الاقتصادية»[2]

قررت بريطانيا أن تحذو حذو الولايات المتحدة الأمريكية بسحب تعهدها في تمويل بناء السد العالي، الذي كان الشعب المصري يعلق عليه آمالاً كبيرة في تأمين مصر بعد تنفيذه بكميات كبيرة من المياه، تسد حاجة مساحات واسعة من الأراضي الزراعية. كما قرر صندوق النقد الدولي هو الآخر السير وراء خطى الأمريكيين والبريطانيين، وأعلن عدم استعداده لتمويل مشروع بناء السد[3].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن إيدن علق على قرار سحب التمويل الأمريكي لبناء السد العالي، قائلاً: «أن الأمريكيين رأوا الضوء أخيراً وساروا معه في سياسته التي رآها منذ البداية، وهي: ضرورة إيقاف «عبد الناصر» عند حده، وحصر خطره تمهيداً لتصفيته»[4].

وعلق نوري السعيد رئيس وزراء العراق على ذلك، قائلاً: «إن صيغة

---

(1) Ibid, p.853.

(2) Ibid, p.853.

(3) مؤيد إبراهيم الونداوي، حقائق جديدة عن العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، «آفاق عربية» (مجلة)، العدد 10، السنة الخامسة عشر، أكتوبر 1990، ص42.

(4) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1986، ص469.

البيان الأمريكي لا تترك مجالاً للشك في أن هدف السياسة الأمريكية أصبح إسقاط جمال عبد الناصر»[1].

وتؤكد العديد من الحقائق بأن نوري السعيد كان يتحين الفرصة الملائمة؛ لتوجيه ضربة لعبد الناصر، إذ يرى الكاتب تشايلدرز أن نوري السعيد هو الذي اقترح أن يأتي قرار سحب تمويل بناء السد العالي عن طريق الولايات المتحدة الأمريكية، وبصورة حازمة ومهينة، اعتقاداً منه أن رد فعل عبد الناصر سوف يكون الشعور بالمهانة المصحوبة بالعجز عن العمل، فتتعرض مكانته للتدهور، أما إذا قام برد عنيف حاسم فإنه سيؤدي إلى أزمة حاسمة في العلاقات المصرية ـ الغربية[2].

ومهما يكن من أمر، لم يتردد عبد الناصر كثيراً في الرد على الغرب، إذ أعلن في 26 يوليو 1956 عن تأميم مصر لشركة قناة السويس، لكي تسهم عوائد القناة المالية في توفير المبالغ التي تحتاجها مصر لبناء السد العالي بدلاً من التمويل المالي الغربي الذي تم حجبه عن مصر[3].

أثار قرار تأميم شركة قناة السويس ردود فعل مختلفة، أدت إلى حدوث أزمة على صعيد العلاقات الدولية كادت أن تؤدي إلى حرب عالمية ثالثة، ومن المفيد إلقاء الضوء على وجهات النظر العراقية والأمريكية تجاه أزمة السويس.

فمنذ البداية أدركت كل من بريطانيا، وفرنسا خطورة القرار المصري هذا على مصالحهما الاستراتيجية، والاقتصادية في المنطقة العربية، وبات البلدان يتخوفان من أن تنتقل عدوى التأميم إلى المصالح النفطية الغربية، خاصة وأن في العراق ومنذُ سنوات طويلة دعوة مستمرة للقوى الوطنية العراقية بضرورة تأميم

(1) المرجع نفسه ص470.
(2) أرسكين تشيلدرز، الطريق إلى السويس، ترجمة خيري حماد، القاهرة 1962، ص219.
(3) مؤيد إبراهيم الونداوي، حقائق جديدة عن العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، ص42.

شركات النفط، إضافة إلى ذلك فقد كانت فرنسا غاضبة على عبد الناصر بسبب دعم مصر للثورة الجزائرية، ومسيرة التحرر الوطني في شمال أفريقيا[1].

وأبدى الغرب تخوفه من أن نجاح مصر في تأميم قناة السويس من شأنه أيضاً أن يضع حلفاءه في المنطقة في خطر أكيد. لذا، فإنه حالما أقدمت مصر على تأميم القناة برزت سريعاً إلى أذهان القادة الغربيين، وخصوصاً أيدن رئيس وزراء بريطانيا فكرة معاقبة جمال عبد الناصر، ومصر بعمل عسكري واسع النطاق، بهدف إعادة الهيمنة والسيطرة الغربية على قناة السويس، وحفاظاً على مصالح الغرب السياسية، والاقتصادية في المنطقة[2].

وعلى الرغم من أن الرئيس عبد الناصر تعهد بتقديم كل الضمانات المطلوبة التي تقضي بأن تسمح مصر بمرور جميع السفن عبر قناة السويس باستثناء السفن الإسرائيلية، لكن إيدن كان يخشى أن تتخذ مصر من القناة وسيلة لممارسة الضغط السياسي على بريطانيا، والغرب عموماً.

لذلك كان يرى إيدن بوجوب مواجهة مصر عسكرياً، وإلا سيؤدي ذلك إلى تهديد المصالح الغربية في منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن أن عملية تأميم قناة السويس ستؤدي إلى دفع الحكومات العربية الأخرى إلى إتخاذ قرارات مهمة تمكنها من بسط سيطرتها على المصالح الغربية النفطية، ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى إضعاف مكانة بريطانيا بين دول المنطقة، لذلك تصدت الحكومة البريطانية بحزم شديد لقرار تأميم قناة السويس بغية إفشاله[3].

في أثناء ذلك، عكفت الحكومة البريطانية على دراسة احتمالات تأثير أي عمل تقوم به ضد مصر على أصدقائها العرب في المنطقة آخذة بعين

(1) المرجع نفسه، ص42.

(2) مؤيد إبراهيم الونداوي، حقائق جديدة عن العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، ص43.

(3) John W.Spanier, American Foreign Policy Since World War II, New York, 1971, p.121.

الاعتبار موقف الجماهير العربية المؤيدة لمصر، ولا سيما في العراق، حيث مصالحه النفطية الرئيسية، ومحاولة تجنب حدوث أزمة جديدة هناك[1].

مع ذلك رأت الحكومة البريطانية أنه لا مناص من استعمال القوة العسكرية ضد مصر؛ لحل أزمة قناة السويس، وعدم إضاعة الوقت باقتراحات لا تجدي نفعاً لحل الأزمة[2].

يلاحظ منذ بداية أزمة قناة السويس أن الحكومة الأمريكية اعتمدت حل الأزمة عن طريق المفاوضات، ونبذ استعمال القوة، ومع أنها حذت حذو بريطانيا وفرنسا في تجميد الأموال المصرية، إذ أصدرت وزارة المالية الأمريكية قراراً في 31 يوليو 1956 يقضي بتجميد أموال شركة قناة السويس، والحكومة المصرية، وممتلكاتهما[3].

لكن هذا القرار لم يكن له تأثير على موقف واشنطن من الأزمة، فقد صرح أيزنهاور في مؤتمر صحفي في 8 أوغست 1956: بأن الولايات المتحدة الأمريكية تأمل أن يتم الوصول إلى تسوية لمشكلة قناة السويس بالطرق السلمية، وأضاف أيزنهاور، بأن دعوة واشنطن لحل المشكلة عن طريق المفاوضات لا يعني أنها تعارض استخدام القوة في جميع الظروف، مؤكداً أن لديه اعتقاداً بأن الشعور الطيب سيتغلب، وأن الكثير من الدول المعنية ستعيد التفكير بالموضوع بشكل أكثر رزانة، واتزاناً، وردّ أيزنهاور بشأن استخدام القوة، قائلاً: «أنه لا يرى أن القوة العسكرية حل مفضل في الظروف الراهنة، وأنه واثق بأن من المتيسر الاستعانة بمائدة المفاوضات بدلاً من ميدان القتال»[4].

---

(1) F.O. 371/121395, Letter From the Eden to the S. Lioyd, London, August 29, 1956.

(2) Jules Davids, The United States and the Middle East: 1955 - 1960, «The Middle Eastern Affairs», May, 1961, p.135.

(3) «الشعب»، 1 أوغست 1956.

(4) Eisenhower, The White House Years Waging Peace 1956 - 1961, p.43.

وأفاد تقرير للسفير العراقي موسى الشابندر في واشنطن، بأنه على الرغم من تأكيدات مصر بشأن حرية الملاحة في قناة السويس، لكن على ما يبدو، أن هذا لم يقنع الساسة الغربيين في بريطانيا وفرنسا، ويؤكد الشابندر بأن موضوع حرية الملاحة ما هي إلا حجة تحاول من خلالها بريطانيا، وفرنسا تغطية الأسباب الحقيقية لمعارضتها الشديدة لمصر، وهذه الأسباب سياسية بحته، وأعمق بكثير من موضوع أزمة القناة حيث وجدت فرنسا في ذلك فرصة مناسبة، لتقوية مركزها بشأن قضية الجزائر، وذلك بتحويل الأنظار عن أساليبها الاستعمارية في شمال أفريقيا، ومحاولة استعادة شيء من مركزها في الشرق الأوسط، ولا سيما في الأقطار العربية.

أما بريطانيا فقد كانت تخشى من أن يؤدي نجاح عبد الناصر في تأميم قناة السويس إلى تشجيع بعض الأقطار العربية الأخرى، على تأميم مواردها النفطية، وهذا ما لا تقبل به بريطانيا، ولو اقتضى الأمر استعمال القوة العسكرية، فضلاً عن أنها ـ أي بريطانيا ـ تدرك وبصورة جيدة أنه في حالة تقوية مركز مصر، فإن ذلك قد يؤدي إلى انهيار البقية الباقية من النفوذ البريطاني في المنطقة العربية.

وخلص الشابندر إلى القول: بأنه أصبح واضحاً من أن الهدف الأساسي للسياسين البريطانيين، والفرنسيين هو محاولة القضاء على عبد الناصر، من خلال إضعاف مكانته، وإظهار فشله في سياسته الخارجية، والداخلية أمام الشعب المصري، والأقطار العربية. فالمسؤولون في كل من بريطانيا وفرنسا مقتنعون بأن نفوذهم في المنطقة أصبح عرضة لخطر دائم ما دام عبد الناصر يتولى قيادة مصر، ويحظى بتأييد واسع من الجماهير العربية وفي الوقت نفسه تحاول الحكومتان البريطانية والفرنسية جر الحكومة الأمريكية إلى جانبهما، وإشراكها في مسؤولية اتخاذ التدابير الشديدة ضد مصر». وأخيراً، أوضح الشابندر: أنه لمس أثناء محادثاته بشأن أزمة السويس مع المسؤولين في وزارة

الخارجية الأمريكية، أن واشنطن ليس في نيتها التورط في مثل هذه المغامرة المحفوفة بالمخاطر، بل أنها ترغب في أن تتوصل الأطراف المعنية إلى حل للأزمة عن طريق المفاوضات[1].

إن ما جاء في تقرير الشابندر من معلومات يُعد في غاية الأهمية بالنسبة إلى الحكومة العراقية، كي تكون على بينة من خفايا الأمور، ووجهات النظر المختلفة فيما يخص أزمة السويس، مع ذلك فإن تقارير الشابندر لم تدفع الحكومة العراقية إلى تبني موقف قومي صحيح تجاه أزمة السويس.

إضافة إلى ذلك، أبدت وزارة الخارجية الأمريكية دهشتها من عمق المشاعر البريطانية العدائية ضد مصر، ففي الأول من أوغست 1956، أبلغ إيدن رئيس الوزراء البريطاني دالاس بأن لحظة قرار إسقاط عبد الناصر قد حانت، وأنه: «إذا أفلت ناصر بتصرفه فسوف نخسر امدادات النفط، وعندها سوف يخنق اقتصادنا ببطء. . . وأن لناصر نفس عقلية هتلر، وإن هدفنا هو التوصل إلى تسوية معقولة للأمر عن طريق الإقناع السلمي، إذا كان ذلك ممكناً، وإن لم يكن فعلينا أن نؤكد على حقنا في المرور المجاني في قناة السويس، ولو بالقوة إن كان ذلك ضرورياً[2].

وجاء رد فعل دالاس مثالاً للردود المزدوجة الحدين، التي كان يعطيها أثناء الأزمة، فقد رحب دالاس أنه من غير المقبول أن تكون القناة تحت سيطرة دولة واحدة، وأن هذا الوضع سيكون مرفوضاً تماماً إذا كانت هذه الدولة هي مصر، لذا يتوجب إيجاد طريقة لجعل ناصر: «يتقيأ ما كان ابتلع»، فدالاس يرى أن هذا «التقيؤ» كان ممكناً بطرق دبلوماسية أما إيدن، فقد فهم

(1) م.و.خ.ع، رقم الملف غ/ 991/ 991/ 2، تقرير عن تطورات السياسة الخارجية الأمريكية، كتاب السفارة العراقية في واشنطن إلى وزارة الخارجية، 333 في 1 أوغست 1956.

(2) Steven Z.Freiberger, Dawn Over Suez, The Rise of American Power in the Middle East 1953 - 1957. Chicago, Ivan R.Dee, 1992, p.165.

المقولة على أنها تعني تأييداً لاستعمال القوة[1].

وكانت بريطانيا تهدف من ذلك خلق ظروف سياسية ملائمة، تساعد على تحقيق أهداف السياسة البريطانية في المنطقة. . وهذه الظروف السياسية، يجب أن تنطوي بحكم الضرورة على عناصر معينة حاسمة وهي زوال حكم عبد الناصر، وقيام نوري السعيد رئيس الوزراء بتولي قيادة الأقطار العربية، ولفتح الطريق لإعادة تنظيم جهاز الأحلاف الغربية مع الأقطار العربية، على أن يرتكز، أو يرتبط بحلف بغداد، وكانت بريطانيا ترى سقوط عبد الناصر ضرورياً لنجاح سياستها في المنطقة، لأنه إذا بقي عاد إلى مهمته في تقويض نفوذ نوري السعيد في العراق مما يعني تهديداً لحلف بغداد، وهو يهدد بدوره أهم أسس السياسة البريطانية في منطقة الشرق الأوسط[2].

مع ذلك، يبدو واضحاً أن المسؤولين الأمريكيين تعاملوا مع حادث تأميم شركة قناة السويس منذ البداية برؤية سياسة ثانية، تدعو إلى إيجاد حل سلمي للأزمة من خلال الطرق الدبلوماسية بين الدول المعنية بقناة السويس، ومحاولة استبعاد الخيار العسكري، كحل للأزمة، وهذا الموقف الأمريكي يجعل الولايات المتحدة الأمريكية على خلاف قوي مع أقرب حلفائها: (بريطانيا، وفرنسا) إزاء معالجة أزمة دولية نشأت بسبب قرار مصر بتأميم قناة السويس.

ولما كان الموقف الأمريكي يدعو صراحة إلى حل سلمي لأزمة السويس، فقد جاء الموقف العراقي الرسمي على مخالفاً له، إذ اتسم بالتردد، والغموض منذ بداية إعلان تأميم القناة، ويبدو أن نوري السعيد كان ينتظر

---

(1) F.R.U.S., 1955 - 1957, Vol.XVI, Memorandum From Dulles to the Department of State, London, August 2, 1956, pp.100 - 107.

(2) ميشيل أيونيدس، فرق تخسر، ثورة العرب 1955 ـ 1958، تعريب خيري حماد، بيروت، 1961، ص160.

مسوغاً لتوجيه ضربة عسكرية ضد عبد الناصر، وإسقاطه، وتمثل ذلك المسوغ في تأميم قناة السويس، الذي اعتبر الشابندر بمثابة نعمة ساقتها الأقدار لفرنسا، و(إسرائيل)، وفي الوقت نفسه هدية من السماء لكل من بريطانيا، والعراق[1]. كي يحققا هدفهما المشترك في إسقاط عبد الناصر.

وذكرت بعض المصادر أن نوري السعيد رئيس الوزراء كان أول من نصح إيدن باتخاذ إجراءات شديدة ضد عبد الناصر، حينما كان السعيد بمعية الملك فيصل الثاني، وولي العهد عبد الإله ضيوفاً على مائدة إيدن في مساء يوم تأميم القناة في 26 يوليو 1956[2].

وقد عقدت اجتماعات عدة في لندن بين موظفي وزارة الخارجية البريطانية من جهة، وعبد الإله ونوري السعيد من جهة أخرى. للاطلاع على مدى استعداد الحكومة العراقية للتعاون معهم في حالة استخدام القوة ضد مصر. ومن أهم تلك الاجتماعات الاجتماع الذي عُقد في 30 يوليو 1956، وقد تضمن الاجتماع بين الجانبين العراقي، والبريطاني فقرتين أساسيتين، **الأولى**: تناولت تأثير عملية تأميم القناة في الوضع الداخلي في العراق. أما الفقرة **الثانية**، فقد تركزت: على كيفية التعامل ومواجهة عبد الناصر، وقد لخص تقرير وزارة الخارجية البريطانية ما دار في الاجتماع من أمور مهمة من أهمها: أن نوري السعيد أعرب عن استعداده للعودة بسرعة إلى العراق؛ لغرض السيطرة على الوضع الداخلي هناك، وقد بدا الأمر سهلاً؛ لأن معظم السياسيين العراقيين كانوا في ذلك الوقت خارج العراق يتمتعون بإجازتهم

---

(1) أرسكين تشيلدرز، الطريق إلى السويس، ص218.

راجع المراجع الآتية:

(2) دونالد نيف، حرب السويس، كيف أدخل أيزنهاور أمريكا إلى الشرق الأوسط، ترجمة أحمد خضر وعبد السلام رضوان، القاهرة، 1990، ص376، مؤيد إبراهيم الونداوي، حقائق جديدة عن العدوان الثلاثي على مصر عام 1956. ص43.

Anthony Nuttting, The Arabs. A Mentor Book, New York, 1965, pp.345 - 346.

الصيفية، وكذلك كان طلبة المدارس يتمتعون بالعطلة الصيفية، وكان هناك استقرار عام في الأسواق، فضلاً عن أن نوري السعيد كان مقتنعاً بأن الجيش العراقي لم يأتِ بعمل ما.

وأضاف التقرير، بأن نوري السعيد ظهر متشدداً في موقفه، وطالب أن تقف بريطانيا موقفاً جاداً يؤدي إلى إسقاط عبد الناصر، وأوضح نوري بأن سقوط ناصر من شأنه أن يؤدي إلى تحسين الوضع في الشرق الأوسط عموماً نحو الأفضل في أيام، وفي المقابل، إذا ما نجح ناصر في تأميم قناة السويس، فإن الوضع في الشرق الأوسط، سيصبح قاتماً، وخطراً بشكل متزايد.

لذلك، اقترح نوري السعيد أن تكون الخطوة الأولى للحكومة البريطانية باتجاه تدويل قناة السويس، طالما أن عبد الناصر لا يلتزم بالمواثيق، والعهود الدولية حسب إدعائه، وأضاف نوري: بأنه يجب أن تكون هنالك سيطرة دولية مستمرة على عموم منطقة القناة[1].

وعندما سأل إيدن في الاجتماع المذكور نوري السعيد عن احتمال استخدام القوة العسكرية من قبل بريطانيا، وحلفائها ضد مصر، أجاب: بأنه يحبذ هذا الإجراء تماماً، ولا يمانع باشتراك فرنسا مع بريطانيا في العدوان العسكري ضد مصر، ورغب في الوقت نفسه أن تنضم استراليا، ونيوزلندا، وهولندا، والباكستان، وإيطاليا، إذا ما كان ممكناً، ولم يستبعد إمكانية إشراك تركيا في العملية العسكرية. أما بشأن وضع الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أعرب نوري السعيد عن أمله في أن تنضم هي الأخرى إلى المجموعة، وإذا لم تستطع ذلك، فإن عليها أن تبدي موافقتها على العملية، وأن تتولى إبقاء (إسرائيل) هادئة.

وقد أبدى عبد الإله تأييده للأمور التي ذكرها نور السعيد للجانب البريطاني، ولكل ما من شأنه أن يؤدي إلى إسقاط عبد الناصر، ويبدو واضحاً

---

(1) F.O. 371/1/121662, Minute from the U.K. Embassy in Baghdad to the Foreign Of- Fice, july 30, 1956.

أن عبد الإله، ونوري السعيد كانت رغبتهما الأساسية تنحصر في إفشال عملية تأميم قناة السويس بأسرع وقت ممكن[1].

وتكشف الوثائق البريطانية مزيداً من الأدلة التي تؤكد حقيقة تشجيع نوري السعيد للحكومة البريطانية على إسقاط عبد الناصر، فقد تضمن تقرير لوزارة الخارجية البريطانية في 8 أوغست 1956 تفاصيل اللقاء الذي جرى بين المسؤولين البريطانيين، ونوري السعيد في لندن بتاريخ 2 أوغست 1956، مؤكداً مدى التحريض الذي استخدمه نوري السعيد لدفع بريطانيا إلى إفشال عملية تأميم قناة السويس، حيث اقترح بأن ترسل بريطانيا إلى العراق عبر القناة باخرة محملة بالأسلحة للجيش العراقي في حال قيام مصر بمنع عبور الباخرة سيتم استغلال هذا الموقف داخلياً في العراق ضد عبد الناصر. فضلاً عن أن مثل هذا التصرف من قبل مصر من شأنه أن يعامل على أساس أنه اعتداء على قطرعربي آخر. وفي الوقت نفسه طمأن نوري السعيد وزير الخارجية البريطاني سلوين لويد (Selwyn Loyd) باستعداده للمساعدة على أن تقف الباكستان وإيران إلى جانب بريطانيا، مؤكداً بأن عبد الناصر سوف يتراجع عن قرار التأميم، ، وقد يستقيل حالما يدرك ضخامة حجم القوات التي تواجهه.

وقد طلب لويد، في الاجتماع نفسه، أن يبادر نوري السعيد لاتخاذ ما يلزم؛ للحد من ردود الصحافة العراقية التي كانت مؤيدة لخطوة عبد الناصر في تأميم قناة السويس، ووعد نوري السعيد من جانبه باتخاذ الخطوات المناسبة بهذا الشأن حالما يعود إلى العراق، وأخيراً؛ طمأن الوزير البريطاني نوري السعيد بأنه سوف يطلب من السفير الإسرائيلي في لندن، إبلاغ حكومته أن تقف جانباً، وأن لا تتدخل في أزمة قناة السويس[2].

---

(1) Ibid.

(2) F.O. 371/121362 Memorandum From Selwyn Lloyd to the Prime Minister, London, August 8, 1956.

من الملاحظ أن المسؤولين البريطانيين، كانوا مدركين مدى قلق المسؤولين العراقيين من احتمال استخدام الغرب (إسرائيل) في عدوان عسكري ضد مصر، لما لذلك من تأثير قوي في داخل العراق إذ أن إقحام (إسرائيل) في العدوان على مصر، لا بد أن يؤجج مشاعر الرأي العام، والقوى الوطنية في العراق مما قد يؤدي إلى إسقاط النظام[1].

وعندما أدرك نوري السعيد أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تحبذ استخدام القوة ضد مصر، أفاد للقائم بالأعمال البريطانية في بغداد في 20 أوغست 1956 أنه بإمكان بريطانيا مع بعض شركائها ـ وقصد فرنسا ـ، أن تباشر بالعمليات العسكرية دون الأمريكيين، زد على ذلك، أن نوري السعيد كان حريصاً على أن يبدأ عبد الناصر بإطلاق الرصاصة الأولى، لما لذلك من نتائج يمكن أن تستغل ضد مصر، وأشار أيضاً بأن على بريطانيا أن تدفع عبد الناصر باتجاه هذه الخطوة[2].

لذلك، تؤكد المعلومات أن نوري السعيد كان حريصاً على فكرة استخدام القوة العسكرية ضد مصر، فقد أعدت وزارة الخارجية البريطانية مذكرة في 10 سبتمبر 1956، أكدت أن نوري السعيد دافع مراراً عن فكرة وجوب التصدي لعبد الناصر بالقوة، إذا دعت الحاجة إلى ذلك: وأعتقد أنه من الضروري الحد من موقف عبد الناصر بالقوة، دون محاولة لإنقاذ ماء وجهه، وذكرت المذكرة البريطانية أن نوري السعيد، كان يرى في حالة اللجوء إلى استخدام القوة، طريقة تجعل عبد الناصر يضطر معها، إما إلى الاستسلام، أو المبادرة بإطلاق الرصاصة الأولى[3].

---

(1) مؤيد إبراهيم الونداوي، حقائق جديدة عن العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، ص45.

(2) F.O. 371/118857, Memorandum From U.K. Embassy in Baghdad to the Foreign Office, Baghdad, August 20, 1956.

(3) نجدة فتحي صفوة، من نافذة السفارة، العرب في ضوء الوثائق البريطانية دار رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 1992، ص107.

ومن أجل نجاح ذلك اقترح نوري السعيد خيارات عدة من المحتمل أن تحقق مثل هذا الوضع، كان من أهمها:

1 ـ بما أن المادة السابعة في معاهدة القسطنطينية 1888[1]، قد أعطت الحق لبريطانيا بوضع قطعتين بحريتين حربيتين. الأولى: في ميناء بور السعيد، والأخرى: في السويس، وأن الهدف من وضع هذه القطع الحربية قد يرغم عبد الناصر على التراجع عن خطوته، أو قد تقود للحرب ضده.

أن تقدم دولة أو أكثر من الدول المالكة لأسهم قناة السويس على إرسال سفينة تجارية لغرض اجتياز قناة السويس، ربما تحت الحراسة، إذا ما رفضت مصر السماح بالعبور أو أطلقت النار عليها فإن عبد الناصر يمكن أن يعامل حينذاك على أساس أنه المعتدي.

وأوضح نوري السعيد بأن هذه الخيارات مفيدة، ولكن بخلاف ذلك، فإن بإمكان بريطانيا أن تفكر بحلول أخرى أكثر عملية لتحقيق هذه الغاية، ودفع عبد الناصر إلى المبادرة باتخاذ إجراء عسكري أولاً مما يعهد لبريطانيا مهاجمة مصر عسكرياً[2].

وعلق المسؤولون البريطانيون على ما تقدم: «بأنه يبدو أن نوري السعيد يعلق أهمية كبيرة على من يكون البادىء بالطلقة الأولى، فإذا كان ناصر هو الذي سيفعل ذلك، فمن الواضح أن السيطرة على الوضع الداخلي في العراق ستكون أسهل عليه كثيراً»[3].

---

(1) جاء في نص المادة السابعة أنه «لا يجوز للدول أن تبقي سفناً حربية في مياه القناة، بما في ذلك مياه ترعة التمساح والبحيرات المرة». «ولكن يجوز للسفن الحربية أن تقف في الموانىء المؤدية إلى بور سعيد والسويس، بشرط أن لا يتجاوز عددها اثنين». للاطلاع على معاهدة القسطنطينية ينظر: مصطفى الحفناوي، قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة، ج3، حرية الملاحة في القناة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1956، ص249 ـ 260.

(2) F.O. 371/118857, Memorandum From U.K. Embassy in Baghdad to the Foreign Office, Baghdad, Augest 20, 1956.

(3) نجدة فتحي صفوة، من نافذة السفارة، ص107.

في أثناء ذلك، اطمأنت بريطانيا على استقرار الوضع السياسي في العراق، بحيث يمكن السيطرة عليه بعد أن استلمت تأكيدات بهذا الخصوص من وزير الداخلية سعيد قزاز، الذي أفاد بها للقائم بالأعمال البريطاني في بغداد، لكن يبدو أن المشكلة أبعد من ذلك كما حددها قزاز للسفارة البريطانية، وتتلخص بأنه في حالة نجاح عملية التأميم التي هي دون شك نجاح جديد لعبد الناصر، فإن ذلك سيؤدي حتماً إلى زوال النظام السياسي في العراق، وربما أدى ذلك أيضاً إلى زوال النفوذ البريطاني في منطقة الشرق الأوسط، لذلك حث قزاز بدوره بريطانيا على ضرورة توجيه ضربة عسكرية ضد مصر، ووعد من جانبه بأنه سوف يتمكن من السيطرة على الاضطرابات المتوقع حدوثها في بغداد، وبقية مناطق العراق، في الوقت نفسه أكد نوري السعيد في أثناء مقابلته للقائم بالأعمال البريطاني في بغداد في 20 أوغست 1956 على أن بريطانيا بإمكانها مع بعض شركائها ـ وعنى في ذلك فرنسا ـ أن تباشر بالعمليات العسكرية ضد مصر، حتى من دون مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية[1].

وموقف نوري السعيد هذا يعبر بوضوح عن حجم الخلاف بين موقفي الحكومتين: العراقية، والأمريكية، في كيفية معالجة أزمة السويس. خاصة حينما أشار نوري السعيد على بريطانيا بعدم الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية؛ لأنها أبدت تردداً حيال استخدام القوة العسكرية في حل الأزمة.

وجدير بالذكر، أن هناك بعض الساسة في العراق يشاطر نوري السعيد الرأي بضرورة تشجيع بريطانيا، وتحريضها على ضرب مصر، فقد أوضح توفيق السويدي (رئيس وزراء سابق) في برقية بعثها إلى نوري السعيد من لندن في 2 اغسطس 1956 عن نوايا ساسة العراق تجاه مصر، جاء فيها: «الظاهر أن

(1) F.O. 371/118857, Memorandum From the U.K Embassy in Baghdad to the Foreign Office, Baghdad August 20, 1956.

الولايات المتحدة الأمريكية لم تهتم بمسألة تأميم قناة السويس كما تريد بريطانيا وفرنسا، فإذا وجدتم أن قضية التأميم سوف تحل وفقاً لرغبة مصر، أرى أن تفاتحوا سفير مصر في لندن، فتبينوا له استعدادكم لمساعدة مصر في محنتها هذه، أول مرحلة يجب أن يقوم بها الغرب على أن يقوم العراق بعدها بمرحلة ثانية، تكون بمثابة وساطة لحل المشكلة على يد العراق بصفته دولة عربية صديقة للحلفاء الغربيين. أما إذا وجدتم الجو مكهرباً سيتمخض عن إجراءات فعلية ضد مصر، فاتركوا رأس عبد الناصر يتكسر، ويحصل على حصاد جهله وغطرسته»[1].

ردّ نوري السعيد على هذه البرقية، قائلاً: (أخبروا السويدي بأن الجو مكهرب»، أي: بمعنى دع رأس عبد الناصر ينكسر[2].

بعد كل هذا لم يعد هناك مجال للشك، كما يبدو، في نوايا نوري السعيد الخفية لإسقاط عبد الناصر، في حين كان ينبغي أن يتخذ على أقل تقدير موقفاً مشابهاً للموقف الأمريكي، الذي لم يكن يصب في نهاية المطاف في مجرى يخدم مصالح مصر الحيوية. وقد بذل نوري السعيد جهوداً حثيثة من أجل استغلال أزمة تأميم القناة لتحريض بريطانيا، وحلفائها على التصدي عسكرياً لخطوة عبد الناصر هذه. وبهذا الصدد فقد أعد السفير البريطاني في بغداد ميكال رايت (Michal Wright) تقريراً، لخص فيه أبرز انطباعاته عن موقف نوري السعيد تجاه تأميم قناة السويس جاء فيه: أن نوري السعيد عدّ قرار التأميم فعلاً أحادي الجانب لذا، حسب اعتقاد نوري السعيد فهو شيء خطر، وأنه كان جزءاً من خطة اتفق عليها عبد الناصر، والشيوعيون لتثبيت ناصر زعيماً للحركة القومية العربية؛ لتشديد قبضته على جميع الأقطار العربية.

---

(1) «محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة»، منشورات وزارة الدفاع، ج6، بغداد، 1959، ص254.

(2) المرجع نفسه، ص255.

وأضاف رايت إلى ذلك، بأن السعيد لم يؤمن أن من صالح العرب أن تنجح خطط عبد الناصر. وحث على مقاومة أي عمل لناصر، وأن طموحه يجب أن يُفرغ، ولا يسمح بإطلاق القوى القومية في الشرق الأوسط، ويصبح من المستحيل السيطرة عليها فيما بعد. لكن نوري حذر من أن أي خطوة تتخذ ضد عبد الناصر في أي مرحلة، يجب ألا تكون مرتبطة (بإسرائيل)، أو لمصلحتها[1].

كان هذا هو الموقف المباشر الرسمي للعراق إزاء تأميم القناة الذي لم يفصح عنه في حينه، خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى إثارة مشاعر الرأي العام العراقي ضد الحكومة والذي قدم التأييد الواسع في مثل هذه القضية، لذلك، فلا غرو أن نجد موقفاً ظاهرياً مؤيداً للتأميم كانت الحكومة العراقية تبتغي منه إخفاء شعورها الحقيقي تجاه عبد الناصر، وقد تمثل هذا الموقف بالمظاهر الآتية:

أولاً: تطمين الرأي العام، أصدر مجلس الوزراء العراقي بعد وصول نوري السعيد من لندن بياناً في 5 أوغست 1956، أعلن فيه وقوف العراق: «إلى جانب مصر فيما يضمن لها كرامتها وسيادتها، واستقلالها»، ووجه البيان انتباه الرأي العام إلى الخطر الإسرائيلي: «لإفساد خطط الحكومة الرامية إلى استغلال الموقف»[2]. دون أي إشارة إلى بريطانيا، أو فرنسا، مما أوحى بدعوة مصر لقبول مساومات بريطانيا؛ لأن البيان أعطى التأميم أهمية ثانوية. وذكر توفيق السويدي، بأنه لم يكن أمام الحكومة العراقية إلا خياران لا ثالث

(1) مؤيد إبراهيم الونداوي، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية 1944 ـ 1958، ص228 ـ 229.

(2) لمزيد من الاطلاع على نص البيان راجع: حسن على عبد الله، الموقف الرسمي والشعبي العراقي من تطور الأحداث السياسية في مصر، 1952 ـ 1956، رسالة ماجستير، كلية الآداب ـ جامعة البصرة، 1986، ص174.

لهما، فإما أن يظهر العراق بمظهر المخالف لقرار مصر، وأن يتحمل وزر هذه المخالفة التي لا يستسيغها الشعب العراقي، أو ينساق قسراً في سياسة التأييد ويتظاهر بها رغماً عنه، فاختار الشق الثاني[1].

ثانياً: تظاهر نوري السعيد بعد عودته إلى بغداد، بالسعي للوصول إلى حل سلمي للأزمة، خلال محاولة العراق التوسط بين مصر وبريطانيا[2]، وعلقت جريدة «الحوادث» على هذه الوساطة، بالقول: «. . . إن الأنظار اتجهت إلى فخامة نوري السعيد منذ أن تحرج الموقف الدولي إثر استعمال مصر حقها غير المنازع في تأميم القناة، كي يستعمل نفوذه، ومركزه لحل المشكلة التي أثارتها الدول الغربية بتهديدها باستعمال القوة ضد مصر»[3]. لكن وزارة الخارجية المصرية نفت في بيان رسمي لها الأنباء التي تحدثت عن طلب مصر إلى العراق أن يتوسط في أزمة قناة السويس[4].

وبهذا الخصوص، ذكر محمد فاضل الجمالي بأن نوري السعيد طلب منه السفر إلى القاهرة للتباحث مع عبد الناصر بالأمر آملاً في الوصول إلى حل سلمي للأزمة، إلا أنه اعتذر قائلاً: «إن عبد الناصر لم يستخدم سوى حق مصر الشرعي، وإنه لم يتحد أي قانون دولي في تأميم القناة، وعلى العراق أن ينصح الحكومة البريطانية بالرجوع إلى الحق، والاعتدال». وأضاف الجمالي بأنه اجتمع بالسفير البريطاني رايت في بغداد، وطلب منه إبلاغ وزارة الخارجية البريطانية بأن أي اعتداء على مصر يعود بالضرر الكبير، لأنه لن يغفر هذا العدوان، ولن ينساه، وأن المجموعة الآسيوية الإفريقية في الأمم المتحدة

---

(1) راجع: توفيق السويدي، مذكراتي، نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، بيروت 1969، ص544.

(2) علاء جاسم محمد، العلاقات العراقية ـ البريطانية 1945 ـ 1958، ص234.

(3) «الحوادث»، بغداد، 7 أوغست 1956.

(4) ممدوح الروسان، العراق وقضايا الشرق العربي القومية 1941 ـ 1958، بيروت 1979، ص67.

الأمريكية. إضافة إلى المعسكر الشيوعي، كلها ستدعم موقف مصر، والنصر سيكون إلى جانب عبد الناصر مهما كات نتائج العدوان[1].

بعد اعتذار الجمالي هذا، كلفت الحكومة العراقية توفيق السويدي بالسفر إلى القاهرة ورئاسة الوفد العراقي؛ لحضور اجتماع اللجنة السياسية في الجامعة العربية الذي تقرر عقده هناك. لبحث قرار تأميم القناة[2]. وعلى الرغم من أن إجتماع الجامعة أسفر عن تأييد مصر في موقفها، لكن السويدي أوضح أن تأييد الحكومة العراقية كان قسراً، إذ ذكر: «أن وفود الأقطار العربية كانت تتسابق على مجاملة مصر، أو تختار السكوت في الوقت الذي أعلن العراق وحده آراءه بحرية لكنه اضطر إلى الانسياق قسراً في سياسة التأييد، والتظاهر بها»[3].

وهكذا جاءت ردود فعل الحكومة العراقية إزاء تأميم القناة متداخلة بين تحريض، وتشجيع على توجيه ضربة ضد مصر، وبين موقف تظاهري مؤيد للتأميم مجاراة لمشاعر الرأي العام في العراق.

ومهما يكن من أمر، فقد كان نوري السعيد في قلقٍ دائم طالما لم يُتّخذ موقف حاسم ضد عبد الناصر، وبهذا الصدد أعرب نوري السعيد للسفير البريطاني رايت في بغداد، عن شكه في بقائه في السلطة إذا ما انتصر عبد الناصر[4].

وأكد ذلك السفير رايت في برقية بعثها إلى حكومته، أعرب فيها من جانبه عن قلقه على مستقبل السعيد، ونظام الحكم في العراق، واحتمال أن

---

(1) محمد فاضل المجالي، ذكريات وعبر، ص78.
(2) «الأخبار»، 9 أوغست 1956، «الزمان»، 11 أوغست 1956.
(3) توفيق السويدي، مذكراتي، ص544.
(4) AL-Windawi, Anglo-Iraqi Relations 1945 - 1958, pp.280 - 281.

يطلب بعض السياسيين العراقيين تنحيته، وأضاف السفير بأنه التقى عبد الإله، وأكد له ضرورة بقاء السعيد في السلطة، واتخاذ كل ما من شأنه الحيلولة دون وقوع انقلاب عسكري في العراق[1].

في غضون ذلك، نشطت الدبلوماسية الأمريكية في الفترة التي أعقبت تأميم القناة، من أجل إقناع بريطانيا، وفرنسا بأهمية التوصل إلى حل سياسي لقضية السويس، وتجنب خيار استخدام الحل العسكري قبل أوانه.

ففي الأول من أوغست 1956، أوضح دالاس عندما حضر إلى لندن للتشاور مع إيدن رئيس الوزراء البريطاني، وبينو Christian Pino وزير الخارجية الفرنسية فيما يخص قضية تأميم قناة السويس، أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تشترك في أي مغامرة عسكرية. ولن تستجيب لفكرة استخدام القوة. واقترح دالاس في حينها عقد مؤتمر بحري تشارك فيه (24) دولة بحرية رئيسة، وأن يعقد المؤتمر في لندن في 16 أوغست 1956[2].

ومن الجدير بالذكر، أن مؤتمر لندن أقرّ اقتراحاً تقدمت به كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وفرنسا، يقضي بتكليف روبرت منزيس (Robert G. Menzies) رئيس وزراء استراليا كي يرأس بعثة الخمسة[3]

---

(1) Ibid, P.283.

(2) Documents on American Foreign Relation 1956 (D.A.F.R.) Joint Statement By the United States, U.K and France Issude at London, Edited by Paul E.Zinner, council on Foreign Relations, New York 1957, pp.292 - 298.

«لقد اجتمعت وفود (22) دولة (فرنسا، إيطاليا، هولندا، إسبانيا، تركيا، بريطانيا، روسيا، النمسا، الدنمارك، أثيوبيا، ألمانيا، الهند، سيلان، أندونيسيا، إيران، اليابان، نيوزيلاند، باكستان، برتغال، السويد، الولايات المتحدة الأمريكية والنروج) في لندن ما بين 16 ـ 23 أوغست 1956، وغاب عن المؤتمر كل من مصر واليونان، وقد وافق المؤتمر على وضع نظام جديد لإدارة قناة السويس، للاطلاع ينظر:

Henry Kissinger, Diplomacy, Simon and Schuster, New York, 1994, p.536.

(3) تألفت بعثة منزيس من الدول الخمس (الولايات المتحدة الأمريكية، وأستراليا، وإيران، وأثيوبيا، والسويد).

عرفت ببعثة منزيس. من أجل عرض نتائج مؤتمر لندن على الرئيس جمال عبد الناصر في القاهرة. إلا أن البعثة قد فشلت في تحقيق أي نجاح بعد أن رفض عبد الناصر نتائج المؤتمر، لاعتقاده أنها تنطوي على أهداف استعمارية تصب في هدف واحد، هو: تدويل القناة[1].

في أثناء ذلك، اتسع الخلاف في وجهات النظر بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، وبريطانيا، وفرنسا من جهة أخرى في أسلوب معالجة أزمة السويس، حيث كان إيدن وموليت Guy Mollet رئيس وزراء فرنسا يؤمنان بضرورة الإطاحة بعبد الناصر، أو توجيه ضربة مهينة له، كهدف بحد ذاته، في حين كان أيزنهاور ودالاس ينظران إلى الأزمة ويتعاملان معها في ضوء العلاقات مع الوطن العربي في المدى الطويل، ومع الظروف الدولية وموقف الأمم المتحدة. وانتقد كيسنجر هذا، بقوله: أن الطرفين كانا ينطلقان من مفاهيم خاطئة، فإن إيدن وموليت يتصرفان وكأن على عبد الناصر أن يعيد الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط إلى ما كانت عليه قبل وصوله إلى السلطة. بينما اعتقد إيزنهاور ودالاس أن بالإمكان إقناع عبد الناصر بإنشاء نظام أمني في المنطقة على غرار حلف شمال الأطلسي، وأن أي عمل عسكري ضد عبد الناصر سيلهب المشاعر القومية العربية، ويقضي على النفوذ الغربي نهائياً إضافة إلى فقدان السيطرة على القناة.

وخلص كيسنجر إلى القول: «إن كلا الافتراضين الأمريكي من جهة، والبريطاني، والفرنسي من جهة ثانية خاطئان في تقدير الأوضاع الدولية بالنسبة إلى مصر، ودول المنطقة»[2].

---

(1) للاطلاع على نتائج زيارة بعثة منزيس إلى القاهرة راجع: محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص496.

D.A.F.R. 1956, Joint communique, Issued at cairo, September 9, 1956. p.323.

(2) Kissinger, Diplomacy, p.539.

ومهما يكن من أمر فقد تطورت الأحداث بشكل سريع، ففي 29 أكتوبر 1956 شنت (إسرائيل) هجوماً مفاجئاً على مصر، طبقاً لخطة اتفاق سيفر (Sever)[1]، وفي الوقت نفسه، وجهت الحكومتان البريطانية والفرنسية إنذاراً إلى مصر، و(إسرائيل) على حد سواء، يقضي بالإنسحاب مسافة (10) عشرة أميال من القناة، وأعلنتا عزمهما على احتلال منطقة القناة بالقوة عند الضرورة[2].

وكما هو متوقع قبلت إسرائيل ما جاء في الإنذار البريطاي الفرنسي، في حين رفضت مصر قبوله، وهذا مما أوجد حجة للحكومتين البريطانية، والفرنسية للقيام بعدوان عسكري على مصر في 31 أكتوبر 1956، على أساس الفصل بين القوات المصرية، والإسرائيلية، مما أدى إلى ازدياد الموقف تعقيداً وخطورة باشتراك الأطراف الثلاثة (بريطانيا ـ فرنسا ـ إسرائيل) في العدوان على مصر[3].

أثار العدوان موجة من الشجب، والاستياء على الصعيدين العربي والعالمي، وأحدث توتراً حاداً في العلاقات الدولية، فعلى الصعيد العربي، ازداد التعاطف مع مصر في أثناء العدوان، حتى شمل معظم الوطن العربي. وعلى سبيل المثال عرضت كل من سوريا والأردن استعدادهما للوقوف إلى جانب مصر ضد العدوان، من خلال مهاجمة (إسرائيل) لتخفيف الضغط على مصر، إلا أن الرئيس عبد الناصر فضل تأجيل ذلك إلى حين كي لا تتعرض هذه البلدان إلى العدوان أيضاً[4].

---

(1) عقد اتفاق سري بين مسؤولين في بريطانيا وفرنسا وإسرائيل في بلدة سيفر إحدى ضواحي باريس في 16 أكتوبر 1956، عُرف باتفاق سيفر.

(2) Al-Windawi, Anglo-Iraqi Relations, 1945 - 958, pp.287 - 288.

(3) مؤيد إبراهيم الونداوي، حقائق جديدة عن العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، 48.

(4) محمود رياض، مذكرات محمود رياض 1948 ـ 1978، البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، بيروت، 1981، ص21.

أما على الصعيد الدولي، فقد شجب الاتحاد السوفييتي الإنذار البريطاني الفرنسي، ووصف العدوان العسكري الإسرائيلي «بالعدوان الإجرامي»، ودعت موسكو المجتمع الدولي لبحث الحالة المتدهورة في الشرق الأوسط[1].

كما أعلن الاتحاد السوفييتي في 31 أكتوبر 1956 استنكاره الشديد للعمل العسكري ضد مصر، وأنه يقف بقوة وحزم لمساندة أصدقائه، وفي الوقت نفسه أبدى الاتحاد السوفييتي دهشته لتطور الأحداث على هذا النحو الذي يعرض الأمن والسلام في الشرق الأوسط للخطر.

في حين أثار العدوان الثلاثي على مصر، استياء الحكومة الأمريكية وشجبها الشديدين، فقد أعرب أيزنهاور ودالاس عن غضبهما، لأن بريطانيا وفرنسا قررتا شن الهجوم المسلح على مصر، دون اطلاع واشنطن، وأخذ موافقتها مسبقاً[2].

اعترف موليت رئيس وزراء فرنسا فيما بعد، بأنه لم يكن في استطاعة بريطانيا وفرنسا إبلاغ الحكومة الأمريكية بما عزمتا عليه، لأنهما كانتا تخشيان عدم موافقتها على العدوان على مصر، فضلاً عن أنهما (بريطانيا ـ وفرنسا) كانتا تتوقعان إحراز نصر عسكري سريع على مصر، لوضع الرأي العام العالمي أمام الأمر الواقع[3].

وعلق دالاس على ذلك، قائلاً: (إن العدوان على مصر يعني توقف قناة السويس، واحتمال تعرض أنابيب النفط المارة من السعودية والعراق عبر الأراضي العربية للخطر، وهنا تكمن الخطورة»[4].

---

(1) عبد الرؤوف أحمد عمرو، تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية 1939 ـ 1957، القاهرة 1991، ص427.

(2) المرجع نفسه، ص426.

(3) المرجع نفسه، ص427.

(4) المرجع نفسه، ص426.

وعلى الرغم من أن بريطانيا، وفرنسا قد تجاهلتا أي ردود فعل عالمية ضد العدوان، إلا أنهما لم تحسبا حساب غضب الولايات المتحدة الأمريكية من عملية العدوان برمتها، وبهذا الصدد ذكر كيسنجر بأنه في 30 أكتوبر 1956، أي: بعد مضي 24 ساعة من بدء الغزو الإسرائيلي، قدمت واشنطن إلى مجلس الأمن قراراً صارماً يدعو القوات الإسرائيلية (للإنسحاب الفوري) إلى ما وراء خطوط الهدنة، وأضاف كيسنجر: أنه عندما دخلت بريطانيا، وفرنسا ساحة الصراع في 31 أكتوبر 1956، وجه إيزنهاور انتقادات شديدة إليهما، حيث قال: «كما أن من حقهما اتخاذ قراراتهما فإن من حقنا أيضاً تحديد موقفنا. . . إننا نعلن استياءنا من هذا التصرف الخاطىء؛ لأننا نرفض استعمال القوة، فالقوة ليست الأداة الحكيمة، ولا المناسبة لتسوية المنازعات الدولية»[1].

طلبت مصر في 30 أكتوبر 1956 عقد مجلس الأمن مشيرة في طلبها إلى الإنذار البريطاني الفرنسي، ومؤكدة بأنها لن تقف مكتوفة الأيدي أمام العدوان العسكري الإسرائيلي المتواطىء مع بريطانيا وفرنسا، وأن مصر سوف ترد بقوة حتى يصدر مجلس الأمن قراره[2].

ونظراً إلى فشل مجلس الأمن في إصدار قرار بوقف إطلاق النار، بسبب اعتراض بريطانيا وفرنسا، وذلك بهدف كسب مزيد من الوقت أمام قواتهما لكسب أية موقع في منطقة القناة، مما دعا عرض الأمر على الجمعية العامة للأمم المتحدة التي أصدرت في 2 نوفمبر 1956 قراراً يدعو جميع الأطراف إلى وقف العمليات العسكرية في منطقة القناة، وفي أعقاب ذلك، صدر قرار آخر في الجمعية يقضي بتشكيل قوة سلام دولية للتوجه إلى منطقة القناة، وذلك لتسهيل انسحاب القوات الفرنسية والبريطانية[3].

---

(1) Kissinger, Diplomacy, p.541.

(2) عبد الرؤوف أحمد عمرو، تاريخ العلاقات المصرية ـ الأمريكية 1939 ـ 1957، ص428.

(3) Kissinger, Diplomacy, p.542

من جانب آخر، أبدت بعض الأوساط الأمريكية تأييداً كبيراً للموقف الأمريكي في شجب العدوان الثلاثي على مصر، وقد أكد هذا الملحق العسكري العراقي اللواء الركن (المتقاعد) حسن مصطفى في واشنطن، عندما ذكر بأن رسائل كثيرة وصلت إلى السفارة العراقية في واشنطن، والسفارات العربية الأخرى بوجه عام، والسفارة المصرية بوجه خاص، طالب فيها مرسلوها بوجوب قيام العرب بأعمال ضد مصالح الغرب في المنطقة العربية، كرد فعل على العدوان الثلاثي، ومن هذه الرسائل رسالتان جاءت إحداهما: من أفراد القوات المسلحة الأمريكية، وجاءت الثانية: من بعض رجال الدين، تضمنتا انتقاداً شديداً لدول العدوان الثلاثي من جهة، وحثت العرب على اتخاذ التدابير اللازمة لردع العدوان[1].

مع ذلك أصرت أطراف العدوان الثلاثي (بريطانيا، فرنسا وإسرائيل) على الاستمرار في تنفيذ العمليات العسكرية المخطط لها من قبل دون الالتزام بقرار الجمعية العامة السابق الذكر، الأمر الذي دعا الاتحاد السوفييتي أن يبعث في 5 نوفمبر 1956 خمس رسائل تركزت حول دعوة الاتحاد السوفييتي الدول المعنية إلى ضرورة وقف العدوان على مصر، وإنه يتعين على الأمم المتحدة بذل المساعي لوقف هذا العدوان، وأن الاتحاد السوفييتي على استعداد للتعاون، وتقديم المساعدات العسكرية البحرية والجوية[2].

هذا ما أكدته رسالة ديمتري شبيلاوف Diemitri Shepilov وزير الخارجية السوفييتي، في حين انطوت رسائل بولجانين Bulganin رئيس الوزراء السوفييتي إلى كل من إيدن، وموليت، وديفيد بن غوريون، وإيزنهاور، على تحذيرات اختلفت لهجتها حسب الشخص الموجهة إليه. فقد

(1) للاطلاع على رسالة رجال الدين ينظر: حسن مصطفى أحمد، مذكراتي السياسية في واشنطن، كفاح سياسي ضد الصهيونية وأعداء العرب، بغداد، 1990، ص94 ـ 96.

(2) Kissinger, Diplomacy, p.542

ألمح في رسالته إلى إيدن إلى احتمال استعمال الصواريخ، وجاء فيها: «في أي وضع ستجد بريطانيا نفسها إذا هوجمت من قبل دولة أقوى منها تملك كافة أنواع أسلحة الدمار الشامل الحديث»[1].

كما أرسل بولجانين تهديدات مشابهة إلى موليت، وبن غوريون، وكانت رسالته إلى الأخير أشد صرامة، وحزماً في لهجتها حيث أكد فيها أن أعمال (إسرائيل) (تهدد مصيرها، وبقاءها، كدولة).

أما في رسالته، إلى الرئيس أيزنهاور فقد اقترح بولجانين عملاً عسكرياً سوڤييتياً أمريكياً مشتركاً لوضع حد للاشتباكات في الشرق الأوسط، وألمح إلى احتمال نشوب حرب عالمية ثالثة، إذا لم يتوقف العدوان على مصر[2].

لكن أيزنهاور رفض فكرة العمل العسكري السوڤييتي الأمريكي المشترك، وحذر موسكو من مغبة الإقدام على أي عمل عسكري سوڤييتي أحادي، من جانب آخر أدى الإنذار السوڤييتي إلى تكثيف الضغط الأمريكي على بريطانيا وفرنسا[3].

لكن هذا لا يعني، كما يبدو، أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن جادة في سعيها لوقف العدوان الثلاثي على مصر، بل أنها كثفت من جهودها لوقف العدوان، بهدف منع الاتحاد السوڤييتي من استغلال الفرصة، وتثبيت نفوذه في المنطقة.

هذا ما كان عليه الموقف الأمريكي إزاء العدوان الثلاثي، في حين جاء موقف العراق الرسمي مخيباً لآمال الرأي العام في العراق، والبلاد العربية، إذ لم يخرج عن إطار التظاهر الإعلامي، سواء بشجب العدوان، أم الاستعداد

---

(1) Ibid, p.543.

(2) Ibid.

(3) Abdul Qadir Ismail Al-Jebarin, The United States-Egyptian Relations, 1945 - 1958, Un Published Ph.D. Thesis, Illinois State University, 1988, p.160.

لنجدة مصر، أو السعي لدى ممثلي الدول الكبرى، وممثلي دول ميثاق بغداد لمؤازرة مصر. وقد تمثل ذلك في جملة من الإجراءات التي كانت في الغالب، ذات طابع شكلي أكثر منه جدية، بغية تفادي إثارة مشاعر الرأي العام ضدها الذي كان يبدي تعاطفاً كبيراً مع مصر في تصديها للعدوان الثلاثي.

تمثلت تلك الإجراءات في إصدار بيان في 31 أكتوبر 1956 أعربت الحكومة العراقية فيه عن استغرابها، واحتجاجها للقرار الذي اتخذته الحكومتان البريطانية والفرنسية بالاشتراك مع (إسرائيل) بالعدوان على مصر، ووصف ذلك بأنه عمل غير عادل، ولا منصف[1].

وفي تعليق له على البيان يقول توفيق السويدي، وهو رئيس وزراء سابق ومن المقربين لنوري السعيد بأن احتجاج الحكومة العراقية جاء تطميناً للرأي العام العراقي، وتسكيناً لغضبه لا غير[2].

في السياق ذاته، شارك العراق في اجتماعات حلف بغداد التي دعا لها شاه إيران في 2 نوفمبر 1956 في طهران، الذي لم تحضره بريطانيا، استنكروا فيه العدوان الإسرائيلي، والتدخل البريطاني الفرنسي[3].

أظهر مؤتمر طهران عجز الدول المذكورة عن اتخاذ موقف حازم لتأمين السلام الذي زعمه، وشعورهم بضعف حكوماتهم، لا سيما العراق في موقفه أمام الرأي العام العربي، وقلقهم بشأن مستقبل الحلف الذي ارتأت تعزيزه عن طريق تجديد دعوة الولايات المتحدة الأمريكية للانضمام بشكل كامل إلى الحلف، ومضاعفة مساعداتها العسكرية، والاقتصادية للدول الأعضاء فيه[4].

(1) راجع نص البيان في عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج10، ص99 ـ 100.

(2) توفيق السويدي، مذكراتي، ص552.

(3) ممدوح الروسان، العراق، قضايا الشرق العربي القومية، ص69.

(4) F.O. 371/121266, Telegram from the U.K Embassy in Baghdad to the Foreign Office, Baghdad, November 19, 1956.

كما اقترح نوري السعيد على أعضاء الحلف من الدول الإسلامية تجميد مشاركة بريطانيا مؤقتاً في اجتماع الحلف، إلا أن أعضاء الحلف لم يظهروا تحمساً لهذا الأمر، إذ كان يرى عدنان مندريس رئيس وزراء تركيا أن حلف بغداد لا يعني شيئاً دون بريطانيا، وحث على الوقوف بصلابة أمام الحدث، والتعامل معه بشكل جدي[1]، ومن الطبيعي أن هذا الأمر لم يكن غائباً عن نوري السعيد بقدر ما هو عمل تظاهري قصد منه معالجة الموقف تفادياً لغضب الرأي العام العربي.

وقد صدر في ختام اجتماع الدول الإسلامية الأربع: (العراق، تركيا، إيران، الباكستان) في 8 نوفمبر 1956، بياناً، أعلن فيه شجب تلك الدول الاعتداء الإسرائيلي، وطالب بانسحابها الفوري إلى ما وراء خطوط الهدنة، وعبر البيان أيضاً عن رأي تلك الدول فى إحترام سيادة مصر، وسلامتها، واستقلالها بصورة تامة[2].

ومن الجدير بالذكر، أن اشتراك بريطانيا، وفرنسا، وإسرائيل بالعدوان على مصر، زاد مأزق المسؤولين العراقيين الذين ظنوا أن الحرب لم تكن سوى معركة بين إسرائيل ومصر، ودل هذا على أن بريطانيا لم تطلع نوري السعيد، كما يبدو، على اتفاق سيفر، بذلك لم تكن بريطانيا قد ارتكبت خطأً بتحالفها مع (إسرائيل) بل جعلت موقفه ـ أي نوري السعيد ـ صعباً ليس في العراق فقط، بل في المنطقة العربية عموماً[3].

وصف السفير الأمريكي غلمن وضع نوري السعيد إبان قيام (إسرائيل) بالهجوم على مصر، بقوله: «لما زرت نوري اعترف بأنه لم يكن يعلم سلفاً بطبيعة العمل البريطاني أو مداه، وكان يظن بأن بريطانيا ستقوم بعمل رادع ضد

(1) F.O. 371/121265. Telegram J.Boweker to Foreign Office, November 10, 1956.

(2) «الحرية» 9 نوفمبر 1956.

(3) مؤيد إبراهيم الونداوي، حقائق جديدة عن العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، ص50.

(إسرائيل) فقط، وأوضح قائلاً: «كنت أظن أن المعتدي سيعاقب».

هذا التطور في الحوادث أنهك نوري كثيراً، وقال إنه لا يدري ماذا يفعل، وكيف يعالج هذا الشعور القوي المتزايد ضد بريطانيا»[1].

في الواقع كان تواطؤ بريطانيا وفرنسا مع (إسرائيل) في إعداد خطة العدوان على مصر، خطوة أضرت بمكانتهما في المنطقة، وبهذا الصدد علق كيسنجر على ذلك، قائلاً: «لقد نفت بريطانيا وفرنسا صفة العظمة عنهما لأنهما احتاجتا إلى (إسرائيل) للقيام بالخطوة الأولى، وهي مهاجمة مصر. وخسرت (إسرائيل) مكسباً أخلاقياً وهو ادعاؤها بأنها تريد السلام مع جيرانها بينما هم يرفضون ذلك، وبعد تواطئها مع بريطانيا وفرنسا أظهرت نفسها كأداة استعمارية في المنطقة، وأن ادعاءاتها عن رغبتها في السلام تجانب الحقيقة. وقد أدى ذلك إلى ضعف مكانة بريطانيا في كل من الأردن، والعراق، وضعف مركز فرنسا في أقطار شمال أفريقيا، ولا سيما في الجزائر»[2].

إزاء هذا الوضع، كان لا بد لنوري السعيد من أن يحتاط للأمر في اتخاذ إجراءات؛ لضمان استمرار نظامه السياسي الذي بات يواجه خطر نهايته من جراء ردود الفعل القوية التي برزت لدى الرأي العام في العراق ضد العدوان الثلاثي، والتي دعت إلى وجوب وقوف العراق إلى جانب مصر، فأصدر نوري السعيد في الأول من نوفمبر 1956 بياناً، تضمن إعلان الإدارة العرفية في العراق تطميناً للحالة، ودفعاً لكل احتمال[3].

ونظراً لاستمرار المظاهرات في بغداد، وتصاعد الانتقادات الموجهة ضد

(1) غلمن، عراق نوري السعيد، ص135.

(2) Kissinger, Diplomacy, p.541.

(3) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج10، ص90

الحكومة العراقية، وحلف بغداد، ولمواجهة الموقف الناجم عنها. فقد عقد اجتماع في قصر الرحاب حضره الملك فيصل الثاني، وعبد الإله، ونوري السعيد رئيس الوزراء، وأعضاء وزارته، ورؤساء الوزارات السابقون، ورئيس مجلس الأعيان والنواب، أسفر عن إصدار بيان في 9 نوفمبر 1956 تضمن قرار حصر اجتماعات حلف بغداد في الدول الإسلامية، أي تجميد عضوية بريطانيا في الحلف، وقطع العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا[1]، وكان الأجدر بها أن تقطع علاقاتها مع بريطانيا، كما فعلت مصر، والسعودية، وسوريا، وأن تعلق خروجها من حلف بغداد.

يبدو واضحاً من ذلك أن الحكومة العراقية لم تقدم على قطع العلاقات مع بريطانيا، نظراً إلى ارتباطاتها الاقتصادية، وتشابك علاقتها المالية والنقدية والتجارية مع بريطانيا، وأيد توفيق السويدي (رئيس وزراء سابق)، بأن قطع العلاقات مع بريطانيا «لا يفيد مصر بشيء من جهة، ويخرب العراق حتماً من جهة أخرى»[2].

إن أحداث العدوان الثلاثي على مصر، وإفرازاتها داخل العراق، زادت في إحراج الحكومة العراقية إلى حد كبير، وإن قرارات 9 نوفمبر 1956، لم تكن كافية لتهدئة الرأي العام، ولم تقدم الحكومة سبباً مقنعاً لعدم قطع العلاقات مع بريطانيا، كما أنها فشلت في أن تظهر أمام الجماهير بأنها قدمت كل ما باستطاعتها لمساعدة مصر، فتوالت الاضطرابات والمظاهرات التي لم تقتصر على بغداد، وأطرافها فحسب، بل تعدتها إلى معظم المدن العراقية. وتعالت أصوات الجماهير المعارضة تدعو لاستقالة حكومة نوري السعيد، وخروج العراق من حلف بغداد، وقطع العلاقات مع بريطانيا[3].

---

(1) للاطلاع راجع: «البلاد» 11 نوفمبر 1956.

(2) توفيق السويدي، مذكراتي، ص552.

(3) للاطلاع راجع: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج10، ص112 ـ 135.

وفي السياق نفسه، لم يكن لحلف بغداد أثر واضح في تخفيف، ومواجهة الأوضاع المتوترة في العراق التي أفرزها العدوان الثلاثي، وأوشكت في حينها على الإطاحة بالنظام في العراق، لا بل ان وجود حلف بغداد ساهم في تعميق الهوة بين الرأي العام، والحكومة العراقية[1].

وهذا ما زاد في قلق الحكومة البريطانية على مصالحها في العراق، ومستقبل النظام السياسي فيه، لذلك جاءت اجتماعات الدول الإسلامية في الحلف بتوجيه من بريطانيا، لدعم موقف نوري السعيد في مواجهة ضغوط الرأي العام، باتخاذ مزيد من الخطوات ضد بريطانيا، وحلف بغداد[2].

ففي 19 نوفمبر 1956، عُقد في بغداد اجتماع لحلف بغداد لم تدع له بريطانيا، لمناقشة التدابير الواجب اتخاذها لمواجهة موجة السخط، والاستنكار التي عمت مدن الشرق الأوسط بسبب العدوان على مصر[3]. وأكد المجتمعون تصميمهم على إيجاد تسوية سلمية نهائية، لجميع مشاكل المنطقة[4]، لكن الحلف، كما يبدو، بات غير قادر على مواجهة انعكاس أحداث السويس على الشارع العراقي الذي كان يدعو إلى خروج العراق من الحلف، واستقالة حكومة نوري السعيد التي أصبحت في وضع حرج، بل إنها أصبحت وشيكة السقوط. فلجأت إلى مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث طلب نوري السعيد من الحكومة الأمريكية الإعلان عن دعمها للعراق، ولحلف بغداد[5].

---

(1) Donald James Decker, U.S. Policy Regarding the Baghdad pact, Unpublished Ph. D. Dissertation, The American University, Washington, 1975, P. 150.

(2) F.O. 371/121647,, Telegram from the U.K. Embassy to the Foreign Office, Baghdad November, 30, 1956.

(3) راجع: «الزمان»، 14 نوفمبر 1956.

(4) A.F.P., Current Documents 1956, Department of state Publication 6811, whashington 1959, PP. 699 - 700.

(5) N.O.Oganesian, Natsionalno-Osvoboditeloe Dvijenie V Iraqe (1917 - 1958), Erevan, 1976, P. 365.

وفي 29 نوفمبر 1956 أعلنت الحكومة الأمريكية فعلاً عن تأييدها لحلف بغداد، وضمان سيادة دول الحلف، وإنها ستنظر باهتمام إلى أي تهديد محتمل تتعرض له سلامة تلك الدول الإقليمية، واستقلالها السياسي[1].

وأوضح المسؤولون الأمريكيون، أن أهمية البيان تكمن في أنه جاء في فترة كان فيها حلف بغداد، يتعرض لانتقادات شديدة من بعض الأقطار العربية، مصر، وسوريا، وكذلك الاتحاد السوفييتي[2].

إلا أن التأييد الأمريكي هذا لم يؤد دوراً كبيراً في تشجيع الحكومة العراقية على اتخاذ سلسلة من الإجراءات، فقد صدرت إرادة ملكية خاصة تقضي بتعليق اجتماعات البرلمان مدة شهر، ابتداءً من الأول من ديسمبر[3]، كما بدأت بشن حملة اعتقالات واسعة في كل أنحاء العراق ضد المعارضين لسياسة نوري السعيد[4].

ومن الملاحظ أن اجتماعات حلف بغداد الأخيرة في بغداد، كانت تهدف إلى تعزيز دور الحلف في المنطقة بانضمام الولايات المتحدة الأمريكية إليه، ودعم نوري السعيد الذي كان يواجه صعوبات كبيرة أملتها عليه سياسته القائمة على التحالف مع بريطانيا، وقد ذكر السفير الأمريكي غلمن أنه: «في 21 نوفمبر 1956 طلب مندريس رئيس وزراء تركيا أن أزوره في السفارة التركية، وقال لي: إن ممثلي الدول الإسلامية الأربع يجدون صعوبة في وضع مسودة بيان مقرراتهم في بغداد. وأنهم يريدون أن يذكروا فيه شيئاً بدعم نوري السعيد، فهل يمكن ذكر شيء عن انضمام الولايات المتحدة الأمريكية إلى

(1) Paul E. Zinner, Documents on American Foreign Relations 1956, New York, 1957, PP. 377 - 378.

(2) F.O. 371/121274, U.K. High Comissioner in Canada to the Foreign office, December 2,1956.

(3) مؤيد إبراهيم الونداوي، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية، ص 230.

(4) N.O.Oganesian, Natsionalno-Osvoboditelone divijenie V Iraqe, P. 365.

الحلف، أو على الأقل أن يقال: بأننا دعينا مرة أخرى للدخول فيه. فقلت له إنه لما كان لا يوجد ثمة أمل في دخولنا آنئذ أو في المستقبل القريب، فالأفضل ألا يشار بتاتاً إلى الولايات المتحدة الأمريكية، والحلف»[1].

وفي الإطار نفسه، أطلع عبد الإلَه السفير الأمريكي غلمن في 30 نوفمبر 1956 على الضغوط التي كان يواجهها البلاط من الأوساط السياسية المعارضة في العراق، لتنحية نوري السعيد عن الحكم، بهدف حث الحكومة الأمريكية على تقديم الدعم للعراق، إذ قال عبد الإلَه: «إن تبديل السياسة أمر لا يمكن التفكير فيه، وأن تبديل الحكومة ليس أكثر من تبديل وجوه، ولذلك يبدو أنه من الأفضل التمسك بنوري»[2].

يتضح مما تقدم، أن غلمن رأى أنه من الأفضل، عدم تقديم أي وعد يلزم واشنطن بتقديم الدعم للعراق، إذ كان يعتقد أن ذلك قد يؤدي إلى إثارة الرأي العام في العراق ضد سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

لقد استنكرت الجماهير الشعبية في العراق موقف الحكومة تجاه العدوان، وزادت من نشاطها لمواصلة الضغط على السلطة، لدفعها إلى اتخاذ مواقف أكثر حسماً، وجدية إزاء هذا العدوان، إلا أن الحكومة واجهت الحركة الجماهيرية بالقمع، واتهمتها بأنها تهدف إلى زعزعة نظام الحكم في العراق، وليس نجدة مصر[3]. وقد شهدت مدينة بغداد تظاهرات عارمة نددت بالعدوان على مصر[4]، ومع حلول نهاية شهر نوفمبر 1956 امتدت نيران الانتفاضة إلى العديد من المدن والمناطق العراقية، لتشمل أكثر من 30 مدينة وبلدة، بما في

(1) غلمن، عراق نوري السعيد، ص140.

(2) المرجع نفسه، ص 142.

(3) «اليقظة»، 4 نوفمبر 1956.

(4) جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق 1953 ـ 1958، ص 167 ـ 168.

ذلك مدينة بغداد، والبصرة، والموصل، وكركوك، والنجف، والسليمانية. وفي بعض المناطق فقدت السلطة سيطرتها الفعلية في بلدة الحي التي سيطرت عليها الجماهير الثائرة مدة ستة أيام، ولم يكن بوسع السلطة إعادة سيطرتها، إلا بعد أن لجأت إلى استخدام المدافع ضد البلدة[1].

كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتوقع أن يحدث موقفها الحازم المعارض للعدوان الثلاثي، ردود فعل إيجابية بين أوساط الرأي العام في العراق[2]، لكن واقع أحداث انتفاضة 1956 جاء على عكس ما كانت تتمناه واشنطن، فقد أكدت المعلومات أن العدوان على مصر أثر في سمعة الولايات المتحدة الأمريكية بين أوساط الرأي العام إلى حد كبير، خصوصاً وأن الأحزاب السرية كانت تصور الولايات المتحدة الأمريكية طرفاً أساسياً في العدوان، بغض النظر عن عدم اشتراكها المباشر فيه. حيث كانت الشعارات المعادية للولايات المتحدة الأمريكية تحديداً، تؤلف واحدة من أبرز الشعارات واللافتات التي رفعت في المظاهرات التي نظمت احتجاجاً على العدوان الثلاثي[3].

---

(1) A.F.Fedchinko, Iraq V bord Za Nezavisimoste 1917 - 1969, Moscow, 1970, PP. 209- 210.

(2) Nicholas G. Thacher, Relfections on US Foreign Policy Towards Iraq in the 1950's, In: Iraqi Revolution of 1958, The old Social classes Revisited, Edited By Robert A. Fernea and Wm. Roger Louis, New York, 1991. P.64.

(3) مقابلة مع الدكتور صالح محمد العابد، بغداد، 15 يناير 1993. (كان العابد طالباً في دار المعلمين العالية، ومن المشتركين في المظاهرات تلك) وقد كان لدار المعلمين دور متميز في انتفاضة 1956، وما رافقها من حركة احتجاج. وتجدر الإشارة إلى أنه قدمت عرائض عدة إلى الملك فيصل الثاني تعبيراً عن الاحتجاج ضد العدوان الثلاثي منها عريضة للسياسيين، وأخرى للأساتذة، وثالثة للمحامين. مقابلة مع الدكتور عباس الصراف، عمان، 20 نوفمبر 1994.
(كان الصراف أحد الأساتذة الذين كلفوا بكتابة عريضة الأساتذة إلى الملك فيصل الثاني).
للاطلاع راجع:
عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج10، ص112 ـ 134.

واجهت الحكومة العراقية انتفاضة الجماهير والمظاهرات بأساليب قمعية، أدت إلى سقوط عدد من القتلى بين المتظاهرين، وقوات الشرطة، ونتيجة لإصرار الحكومة على قمع مظاهرات التأييد لمصر، مما حدا بزعماء المعارضة تقديم طلب إلى الملك فيصل الثاني في 2 نوڤمبر 1956، طالبوا فيه إجراء تغيير جذري في سياسة العراق الداخلية، لكن الحكومة لم تكتف بعدم تلبية هذا الطلب، بل أمرت في 29 نوڤمبر 1956 باعتقال خمسة من زعماء المعارضة البارزين[1].

وشجبت الصحف العراقية المعارضة العدوان الثلاثي على مصر، وأسهمت في تأجيج مشاعر الجماهير للوقوف إلى جانب مصر، وهي تتصدى لهذا العدوان، فقد وصفت جريدة «اليقظة» البغدادية العدوان بأنه: «حرب صليبية جديدة... وهو تآمر ثلاثي شرير على القومية العربية، وإذا لم يهب العرب مرة واحدة للمشاركة في هذه المعركة، تمكنت قوى الاستعمار منهم»[2]. وقالت جريدة «الحرية»: إن العدوان مؤامرة دنيئة ليس ضد مصر فحسب، بل ضد الأمة العربية جميعها، من أجل ترسيخ أسس الكيان الصهيوني، واختتمت الجريدة قولها بالدعوة إلى الوقوف صفاً واحداً وراء مصر[3].

من جهة أخرى، كانت واشنطن تخشى من أن يؤدي استمرار العدوان الثلاثي إلى تقويض المصالح الغربية في المنطقة، وتمكن الاتحاد السوڤييتي من تعزيز نفوذه فيها، وقد أكد دالاس هذا قائلاً: «إذا لم تقم الولايات المتحدة الأمريكية بزمام المبادرة لوقف العمليات العسكرية في السويس، فإن السوڤييت

---

(1) وهم كامل الجادرجي زعيم الحزب الوطني الديمقراطي، وفائق السامرائي ومحمد صديق شنشل من حزب الاستقلال، وحسين جميل نقيب المحامين، ومحمد رضا الشبيبي زعيم الجبهة الشعبية المتحدة ينظر:
محمد مهدي كبة، مذكراي في صميم الأحداث 1918 ـ 1958، بيروت، 1965، ص371.

(2) «اليقظة» 2 نوڤمبر 1956.

(3) «الحرية» بغداد، 31 أكتوبر 1956.

سيحصلون على موطىء قدم سياسي ونفسي في الشرق الأوسط، والذي قد لا يمكن إزاحتهم منه لأجيال عدة»[1].

لذلك كثفت الحكومة الأمريكية جهودها الدبلوماسية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبالتنسيق مع الاتحاد السوفييتي، بهدف دفع بريطانيا، وفرنسا، وإسرائيل إلى قبول قرار وقف إطلاق النار، حتى وافقت بريطانيا في 6 نوفمبر 1956 على وقف القتال، وتبعتها في هذا فرنسا وإسرائيل[2].

يلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية أدركت أن المصالح الغربية والأمريكية في المنطقة ستكون في خطر، إذا لم تعتمد في سياستها الخارجية نهجاً مستقلاً فيها يخص أزمة السويس، وقد عبر ريتشارد نيكسون Richard M.nixon نائب الرئيس أيزنهاور آنذاك، عن هذا بوضوح قائلاً «لقد أظهرنا لأول مرة في التاريخ استقلالنا عن السياسات البريطانية، والفرنسية في آسيا وأفريقيا التي نعتبرها انعكاساً لتقاليد استعمارية. . .»[3].

ولا غرو إذا قيل أن سياسة واشنطن إزاء السويس لم تنطلق من فراغ، ولا من قصور في النظرة إلى الأمور، بل جاءت ضمن الرؤية الجديدة لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة، وهذا ما أكده دالاس في تقرير أعده في الأول من ديسمبر 1956 حول الأسباب التي حدت بالحكومة الأمريكية لاتخاذ مثل تلك السياسة، وهي:

1 ـ ترى الحكومة الأمريكية أن التورط بعملية العدوان على مصر سيكون ضد ميثاق الأمم المتحدة، فضلاً عن أنه يؤدي إلى تعطيل دور هيئة الأمم المتحدة في إحلال السلام بين الدول.

---

(1) Wm. Roger Louis and Hedley Bull, Anglo-American Relations Since 1945, Oxford: 1986, P. 290.

(2) John Spanier, American Foreign Policy Sincy Since World War 11, New York, P. 123.

(3) Kissinger, Diplomacy, PP. 545 - 546.

2 ـ إن استخدام القوة العسكرية ضد عبد الناصر، سيحدث هوة عميقة ليس بين الأقطار العربية، وبعض دول الشرق الأوسط، بل حتى الدول النامية، وبين الغرب.

3 ـ إن مشاعر الاستياء التي عمت البلاد العربية بسبب العدوان الثلاثي على مصر ضد الغرب، يمكن أن تستغل من السوفييت لتوسيع دائرة نفوذهم في المنطقة، وفرض سيطرتهم على قناة السويس ونفط المنطقة معاً.

4 ـ اعتقدت الولايات المتحدة الأمريكية بأن القوى الغربية التي شاركت في العدوان، حتى لو حصلت على انتصار مؤقت من خلال استعمال القوة ضد مصر، فإن هذه القوى لن يكون بمقدورها الحفاظ على هذا الانتصار لأمدٍ بعيد، لما سوف تتعرض له لأعمال فدائية ومقاومة عنيفة من مصر والأقطار العربية[1].

ومهما يكن من أمر، فقد فشل البريطانيون والفرنسيون في تحقيق أهدافهم من العدوان على مصر، كما فشلوا في إسقاط عبد الناصر من الحكم مما أدى إلى ازدياد مكانة عبد الناصر السياسية، ليس على صعيد مصر بل في الوطن العربي عموماً، وقد ألهبت الأزمة الحماس القومي في جميع البلاد العربية لتصعيد الكفاح ضد نفوذ الغرب ومصالحه في المنطقة[2]. ولعله كان من أهم نتائج أزمة السويس، أنها أفرزت قوتين عظيمتين، هما: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، أما بريطانيا وفرنسا، فقد خرجتا من الأزمة: «دولتين لا هما قويتان ولا عظيمتان»[3] في حين حظيت الحكومة الأمريكية بإعجاب وتقدير الحكومات العربية المؤقت، لجهودها في تحقيق

---

(1) D.A.F.R., 1956, Statement By the Secretary of State (Dulles) in the General Assembly, November 1, 1956, PP. 346 - 350.

(2) Campbell, Defence of the Middle Fast, P.110.

(3) Kissinger, Diplomacy, P. 547.

السلام ولتأمينها انسحاب القوات البريطانية والفرنسية والإسرائيلية[1].

في الوقت الذي كان فيه بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية أن تدعم موقف بريطانيا وفرنسا في أثناء أزمة السويس، وهذا ما أكده كيسنجر حينما أشار إلى أنه باستطاعة الولايات المتحدة الأمريكية ألا تشجع الأمم المتحدة على اتخاذ الإجراءات الدولية بتلك السرعة، وكان باستطاعتها ألا تؤيد القرارات التي اتخذتها المنظمة الدولية، وهي القرارات التي تجاهلت مصادر الاستفزازات. وركزت فقط على المسائل المستعجلة والمباشرة، وكان باستطاعة واشنطن أن تلفت الانتباه إلى الحصار العربي على الملاحة الإسرائيلية في خليج العقبة. وكذلك تشجيع عبد الناصر للفدائيين الفلسطينيين الذين كانوا يشنون هجمات فدائية على (إسرائيل) من قطاع غزة، كذلك كان باستطاعة الحكومة الأمريكية أن تربط بين إدانة بريطانيا وفرنسا، وبين إدانة الاتحاد السوفييتي لما قام به من قمع لانتفاضة الجماهير ضد النظام الشيوعي في هنغاريا في عام 1956[2]، ولكن واشنطن، كما يبدو، لم تبد أي نشاط لاستغلال هذه الإمكانيات والإجراءات بغية تقديم الدعم لبريطانيا وفرنسا أثناء أحداث السويس، بل تخلت عنهما، والحجة أن الحكومة الأمريكية لم تكن على استعداد لدعم وتأييد هكذا خطة انكلو ـ فرنسية فاشلة تتضمن السيطرة على قناة السويس عسكرياً، وفي الوقت نفسه وجدت الولايات المتحدة الأمريكية الفرصة مؤاتية أثناء أزمة السويس، من أجل تحقيق أهداف جديدة للسياسة الأمريكية في المنطقة[3].

وبالفعل سعت الحكومة الأمريكية لبناء سمعتها الدولية بزعم أنها محبة للسلام ومدافعة عن الأخلاق والعدل وهذا ما أشار إليه أيزنهاور في 31 نوفمبر

(1) بريسون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط، ص499.

(2) Kissenger, Diplomacy, P.544.

(3) Ibid.

1956 حينما قال: «لا يمكن تحقيق السلام دون احترام القانون الدولي ولا معنى للقانون إذا كنا نتمسك بمبدأ قانوني ضد الذين يعارضوننا ومبدأ آخر لتأييد أصدقائنا، فالمبادىء القانونية واحدة وينبغي تطبيقها على الجميع بدون استثناء»[1].

ومهما يكن من أمر، فإنه لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاهل أبعاد السياسة الأمريكية وأهدافها في المنطقة العربية وعلى امتداد العالم، والحقيقة تقول: «إن تصرف واشنطن بالطريقة التي تحركت فيها أثناء أزمة السويس، لم يكن إلا لإخضاع بريطانيا وفرنسا لها، ولكي تثبت أنها الدولة الزعيمة للغرب الاستعماري فيما بعد الحرب العالمية الثانية وكإحدى إفرازاتها الحتمية، . . . وهكذا فعلاً، أدركت كل من بريطانيا وفرنسا الدرس الأمريكي وهما داخلتان معاً دائرة التبعية للولايات المتحدة الأمريكية، وتحولت أوروبا الغربية إلى منفذ لقرار إدارة البيت الأبيض تلقائياً»[2].

وهكذا فقد كانت أزمة السويس السبب المباشر في ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كزعيمة للعالم الغربي، واستغلت واشنطن الأزمة للتخلص من حلفائها وسياساتهم التي كانت تقوم على توازن القوى، كما كان من شأن الأزمة أن نبهت المسؤولين الأمريكيين إلى حقائق موازين القوى في العالم، وفي أعقاب انتهاء أزمة السويس بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تعد نفسها كي تأخذ مكان بريطانيا وفرنسا في المنطقة، ومنذ ذلك الوقت سيطرت (فكرة ملء الفراغ) على سياسة واشنطن بعد أن ساهمت في تجريد بريطانيا وفرنسا من دوريهما التاريخيين في الشرق الأوسط، وأدركت أن الفراغ الراهن في المنطقة يجب أن تملأه الولايات المتحدة الأمريكية، قبل أن يقوم الاتحاد السوفييتي بملئه[3].

---

(1) Donald Jamse Decker, U.S. Policy Regarding the Baghdad Pact, P. 148.

(2) Kissinger, Diplomacy, PP. 547 - 548; علي أبو الحسن، إسرائيل، منطقة نفوذ أمريكية، رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 1988، ص107.

(3) Kissinger, Diplomacy, P. 548.

على الرغم من التحول الجزئي في سياسة واشنطن إزاء أزمة قناة السويس لأسباب خاصة بها، إلا أن ذلك التحول لم ينعكس على العلاقات الرسمية بين واشنطن وبغداد، ولا على الرأي العام في العراق الذي حمل الولايات المتحدة الأمريكية جانباً من وزر العدوان الثلاثي على مصر.

ومن المؤكد أن يكون للسياسة الأمريكية الجديدة تجاه المنطقة انعكاس واضح على تطور العلاقات السياسية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية.

ثانياً: مبدأ أيزنهاور وأثره على تطور العلاقات العراقية ـ الأمريكية:

بعد انتهاء أزمة السويس مباشرة، وما أفرزته من نتائج، كان من أبرزها انحسار النفوذ البريطاني، والفرنسي عن منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي دفع الحكومة الأمريكية إلى استغلال الوضع كي تحل محلهما بدعوى حماية دول المنطقة من الخطر السوفييتي، الذي كان يهدد استقلالها وسيادتها[1]، وقد صرح بذلك دالاس في أثناء لقائه بالسفير العراقي موسى الشابندر في واشنطن[2].

وقد اتضح هذا الأمر بشكل جلي في العرض الذي قدمه الرئيس أيزنهاور للكونغرس في 5 يناير 1957، والمتعلق بسياسته الجديدة تجاه المنطقة[3]. وقد اشتهرت هذه السياسة باسم مبدأ أيزنهاور Eisenhower Doctrine، وتضمنت النقاط الآتية:

---

(1) Davids, The United States and the Middle east P. 137.

(2) د. ك. و.، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 5042/ 311، تقرير السفارة العراقية في واشنطن إلى وزارة الخارجية العراقية في 2 يناير 1957.

(3) Albert B. Saye, Merritt B. Pound, John F. Alhums, Principles of American Government, New Jersy, 1966, PP. 244 - 245.

1 ـ ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن استتباب الأمن في الشرق الأوسط أمر حيوي لها.

2 ـ الطلب إلى الكونغرس ضرورة منح الرئيس أيزنهاور صلاحية استخدام القوات المسلحة الأمريكية في صد أي اعتداء مباشر يقوم به الاتحاد السوفييتي، أو إحدى الدول، الموالية له ضد أي دولة من دول المنطقة.

3 ـ تقديم المساعدات الاقتصادية، والعسكرية لدول المنطقة بُغية تحقيق الاستقرار فيها، مما يمكنها من حل المشكلات السياسية في المنطقة[1].

وفي 9 مارس 1957 صادق مجلس الشيوخ الأمريكي على «مبدأ أيزنهاور» بأكثرية (72) صوتاً ضد (19) صوتاً[2].

ويبدو واضحاً، أن إعلان مبدأ أيزنهاور كان مشروعاً صريحاً، يتيح للولايات المتحدة الأمريكية التدخل في شؤون المنطقة، عسكرياً واقتصادياً بهدف حماية مصالحها الحيوية، من أي تهديد محتمل من الاتحاد السوفييتي، وتطلعاته نحوها، وقد أغفل صناع السياسة الأمريكية الجديدة الخطر الحقيقي الذي كان يهدد استقرار دول المنطقة ونعني بذلك الكيان الصهيوني، وهكذا عبر مبدأ أيزنهاور عن سوء فهم للعوامل التي أدت إلى تدهور العلاقات بين الغرب، والأقطار العربية.

وقد أشار دالاس في حديثه أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس

---

(1) للاطلاع راجع:

Documents on International Affairs 1957 (D.I.A.), Massage to Congress by President Eisenhower, January 5, 1957, Edited by Noble Frankland, London Oxford University press. London, 1961, PP. 233 - 240;

وراجع أيضاً: م.و.خ.ع.، رقم الملف 473113، مشروع الرئيس أيزنهاور، تقرير السفارة العراقية في واشنطن إلى وزارة الخارجية في 7 يناير 1957.

(2) William R. Polk, the Arab World, Harvard University Press, London, 1980, P. 331; United states Policy in the Middle East Documents (U.S.P.M.E.), September 1956-June 1957, U.S. Department of State Publication. no. 6503 (washington, D.C.: U.S Government printing office, P. 65.

النواب الأمريكي في أعقاب صدور مبدأ أيزنهاور، إلى اعتقاده بأنه لا توجد دولة من دول الشرق الأوسط ترغب أن تكون تابعة للاتحاد السوفييتي، خاصة وأنه لم تمض فترة طويلة على حصول شعوب المنطقة على المساعدات الأمريكية بجعل حكوماتها قوية، وسوف يرحبون بإعلان مبدأ أيزنهاور، وأكد دالاس أن هذا يحتاج وقتاً غير قصير، لإدراك الحقيقة حسب اعتقاده[1].

وحذر دالاس من عدم وجود برنامج مساعدات اقتصادية، وعسكرية معد لمساعدة دول المنطقة، مما قد يؤدي إلى سيطرة الاتحاد السوفييتي عليها، وعلى غيرها وسيتمكن الشيوعيون من السيطرة أيضاً على أوروبا الغربية دون حرب. وخلص دالاس من ذلك إلى أن حصول أقطار المنطقة على المساعدات الأمريكية مشروط بحصر جهودها في مقاومة النفوذ الشيوعي[2].

وفي السياق ذاته، انتقد الدكتور فائز صائغ مدير المكتب العربي في نيويورك آنذاك في مناقشة أقامتها جامعة جورج تاون بواشنطن، «مبدأ أيزنهاور»، لإغفاله معالجة قضية فلسطين، فعلاج هذه القضية سيؤدي إلى زوال الأسباب التي ساعدت الاتحاد السوفيتي على ولوج المنطقة، والتي جاء مبدأ أيزنهاور لإيقاف ذلك، وإن ترك قضية فلسطين دون علاج، والنظر إلى التدخل الشيوعي فقط، علاج للأعراض، وليس للأسباب الحقيقية لأزمة الشرق الأوسط، وقد ارتأى الصائغ بأن تؤجل الحكومة الأمريكية العمل بمبدأ أيزنهاور إلى حين إيجاد الحل العادل والملائم لقضية فلسطين، وأن السكوت،

---

(1) م.و.خ.ع، رقم الملف غ. 680/ 680/ 2، تقرير السفارة العراقية في واشنطن إلى وزارة الخارجية، الرقم 1/ 1/ 22 في 15 يناير 1957.

(2) على أساس أن الاقتصاد الأوروبي يعتمد اعتماداً كبيراً على نفط الشرق الأوسط، وفي حالة فرض الهيمنة السوفييتية على الشرق الأوسط فهذا من شأنه أن يجعل أوروبا غير قادرة على مقاومة السوفييت، وباختصار فإن الشرق الأوسط يُعد بالنسبة إلى السوفييت الوسيلة التي عن طريقها يمكن مواجهة حلف شمال الأطلسي وتفكيكه، وإن فرصة السوفييت في القيام بذلك يمكن أن ينتج من الصراع العربي ـ الصهيوني راجع:
Spanier, American Foreign Policy Since World War 11, P.116.

على الخطر الصهيوني، وما يشكله من تهديد حقيقي لاستقرار دول المنطقة يُعد أمراً غير صحيح، إذن فالأمر يتطلب من صناع السياسة الأمريكية الخارجية، مراعاة حماية دول المنطقة من أنواع الاعتداء كافة، وليس من نوع واحد (الخطر الشيوعي) كما جاء في مبدأ أيزنهاور[1].

كانت واشنطن تهدف من وراء إعلان «مبدأ أيزنهاور» تحقيق أهداف محددة، من أبرزها ما يأتي:

1 ـ تغطية التدخل الأمريكي في شؤون المنطقة، والإفادة منها اقتصادياً، واستراتيجياً، ففي نظر الولايات المتحدة الأمريكية أن حصول أي بلد على استقلاله إنما يعني ثغرة في سلسلة النظام الاستعماري وقواعده، والولايات المتحدة الأمريكية ترى أن مثل هذه الثغرة لا يمكن ملؤها، إلا بالقوات، والشركات، والمصالح الأمريكية، وأن المحتوى الحقيقي «لنظرية الفراغ» إنما يعني أن قوى الشعوب في هذه المنطقة يجب أن تظل محكومة دائماً لقوى أجنبية، وأن الاقتصاد القومي لهذه البلدان يجب أن يظل خاضعاً، وتابعاً للاقتصاد الأجنبي[2].

2 ـ إفهام الاتحاد السوفييتي أن الولايات المتحدة الأمريكية على استعداد لصد أي غزو، أو تدخل سوفييتي في المنطقة ولتقوية الأنظمة الموالية للغرب التي يتهددها السقوط[3].

3 ـ تثبيت النفوذ الأمريكي، لا سيما أن المنطقة تحتوي على ثلثي احتياط النفط في العالم[4].

---

(1) م.و.خ.ع.، رقم الملف ع 680/680/2، تقرير السفارة العراقية في واشنطن إلى وزارة الخارجية س/1/1/22 في 15 يناير 1957؛ المصدر نفسه، تقرير السفارة العراقية في واشنطن إلى وزراة الخارجية العراقية بالرقم 1/9/153 في 3 ابريل 1957.

(2) فكرت نامق عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية 1953 ـ 1958، بغداد 1981، ص391.

(3) أحمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة الأمريكية والمشرق العربي، ص 150.

(4) فكرت نامق عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية، ص 391.

4 ـ إيجاد وسيلة أخرى، غير المعاهدات والمحالفات، إذ بإمكان الحكومات التي تخشى تهديد السوفييت، أو عبد الناصر أن تلجأ إليها من أجل الإرتباط بالولايات المتحدة الأمريكية[1].

5 ـ ربط حلف شمال الأطلسي بحلف جنوب شرق آسيا (السيتو)، وإنشاء قواعد تحوي أسلحة نووية في بعض الدول المحيطة بالاتحاد السوفييتي منها دول الشرق الأوسط[2].

6 ـ العمل على حماية الكيان الصهيوني، وتحويل الأنظار عن خطر هذا الكيان على استقرار دول المنطقة، وسيادتها[3].

وهكذا يتبين بوضوح أن مبدأ أيزنهاور جاء ليعبر عن التوجهات الجديدة للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

وعلى الرغم من ذلك، فقد أعربت وزارة نوري السعيد عن ترحيبها بمبدأ أيزنهاور، وتأييدها القوي لهذا المبدأ، لا كضمانة ضد (العدوان الشيوعي) المباشر فحسب، بل أيضاً كضمانة ضد أي بلد عربي قد تكون له ميول شيوعية[4]. كما أعلن مندوب العراق في هيئة الأمم المتحدة محمد فاضل الجمالي تأييده للمبدأ بدعوى أن المشروع يحترم استقلال أقطار الشرق الأوسط، ولأن العراق أحس منذ سنوات بخطر الاتحاد السوفييتي على نظامه الاجتماعي والاقتصادي، والسياسي، ولهذا فهو بحاجة ماسة إلى الأسلحة ليدافع بها عن نفسه في حالة مهاجمته من الخارج[5].

أثار مبدأ أيزنهاور ردود فعل دولية مختلفة، ففي الاتحاد السوفييتي،

(1) أحمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة الأمريكية والمشرق العربي، ص150.

(2) محمود حافظ، استراتيجية الغرب في الوطن العربي، ص258.

(3) فكرت نامق عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية، ص 392.

(4) غلمن، عراق نوري السعيد، ص 144.

(5) جهاد مجيد محي الدين، العراق والسياسة العربية، 1941 ـ 1958، بغداد، 1980، ص 301.

أبدت الحكومة السوفييتية معارضتها الشديدة له، لأنها عدت المبدأ محاولة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية للحلول مكان بريطانيا وفرنسا في المنطقة، وتحقيق السيطرة العسكرية الأمريكية على دولها(1). في الوقت نفسه، اقترح الاتحاد السوفييتي في 11 فبراير 1957 مشروعاً يقضي بتوقيع الدول الكبرى الأربع: (الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفييتي، وبريطانيا، وفرنسا) بياناً مشتركاً لتسوية مشكلات الشرق الأوسط بالوسائل السلمية، وإزالة القواعد العسكرية منه، وعدم إقحامه في أي احلاف عسكرية، ومنع توريد الأسلحة إليه. لكن هذا المشروع لاقى معارضة من الدول الغربية الثلاث لخشيتها من أن يؤدي ذلك إلى ازدياد النفوذ السوفييتي في منطقة الشرق الأوسط(2).

رحبت بريطانيا وفرنسا بمبدأ أيزنهاور، لأنه سوف يعمل على تعزيز النفوذ الغربي في المنطقة(3)، وقد أعرب هارولد ماكميلان رئيس وزراء بريطانيا عن تأييد حكومته له، على أساس أن المبدأ المذكور لا يمكن أن يحل محل حلف بغداد، أو محل النفوذ البريطاني، مؤكداً أن فحوى المبدأ الأمريكي الجديد هو لدعم الأقطار المؤيدة للسياسة الغربية في المنطقة(4).

وجدير بالإشارة أن الولايات المتحدة الأمريكية ركزت جهودها الدبلوماسية في هذه الأثناء، ولا سيما بعد إعلان مبدأ أيزنهاور، على مسألة تنقية الأجواء مع بريطانيا وفرنسا، التي أصابها الفتور بسبب الموقف الأمريكي من أزمة السويس، وطبقاً لذلك عقد أيزنهاور في البيت الأبيض اجتماعاً مع

---

(1) أحمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، ص155.

(2) مجموعة من الكتاب السوفيات، السياسة الخارجية السوفياتية بين عامي 1955 ـ 1965، ترجمة خيري حماد، القاهرة (د.ت)، ص130.

(3) Decker, U.S. Policy Regarding the Baghdad pact, P. 157.

(4) F.O. 371/127743 12788, Brife Prepared by the Foreign office, London, June 15, 1957.

المسؤولين الفرنسيين في 11 فبراير 1957[1]، أسفر عن عودة الوئام بين الطرفين، وكذلك التقى الرئيس أيزنهاور مكميلان في مؤتمر عُقد بين الطرفين في برمودا (Bermuda) في 19 مارس 1957، أثمر عن عودة العلاقات الحميمة بينهما، ولا سيما بخصوص تنسيق مواقفهما إزاء قضايا الشرق الأوسط[2].

في حين أحدث «مبدأ أيزنهاور» تصدعاً واضحاً في العلاقات بين الأقطار العربية، تجلى في اختلاف وجهات نظر الحكومات العربية تجاه التوجه الجديد للسياسة الأمريكية الخارجية، فقد أوضحت كل من سوريا ومصر، بأن هذا المبدأ أسلوب جديد للسياسة الأمريكية الخارجية تهدف من ورائه إلى فرض هيمنتها على المنطقة؛ بغية الحفاظ على المصالح الأمريكية والغربية فيها[3].

في ظل هذه التطورات، عقد في القاهرة في 19 يناير 1957 اجتماع ضم الرئيس جمال عبد الناصر، والملك حسين، والملك سعود، وصبري العسلي رئيس وزراء سوريا، وقرروا فيه معارضة فكرة الفراغ التي جاء بها مبدأ أيزنهاور، ورفضوا أن يكون الوطن العربي منطقة نفوذ لأي دولة أجنبية[4].

لكن هذا الإجماع على رفض مبدأ أيزنهاور لم يدم طويلاً، إذ سرعان ما انفرط عقدهم بعد أن غيرت السعودية والأردن موقفهما.

وقد وضح موقف السعودية هذا، حينما زار الملك سعود واشنطن في 30

---

(1) Decker, U.S. Policy Regarding the Baghdad Pact,. P. 159.

(2) للاطلاع على أهم ما جاء في مؤتمر برمودا راجع:
F.O. 371/127787 127889, Report From the Foreign Office to the British Embassy in Baghdad, July 11,1957; John Baylis, Britain's Defence Relation ship with the United States 1939-1984, University of Wales, Aberystwyth 1988, pp. 120 - 128.

(3) Decker, U.S. Policy Regarding the Baghdad Pact, P. 157.

(4) D.I.A. 1957, Joint Statement on the Talks Between president Nasser, King Husseing, King Saud and Sabri al-Asali, Cairo, 19 January 1957, pp. 257 - 258.

يناير 1957، بهدف عرض وجهة نظر الأقطار الأربعة: (مصر، الأردن، السعودية، وسوريا) على الرئيس الأمريكي أيزنهاور، بخصوص السياسة الأمريكية الجديدة تجاه المنطقة، لكن الأمر اختلف بعد أن قابل سعود الرئيس أيزنهاور، حيث صرح للصحفيين، بأن: «العرب سيقبلون المشروع الأمريكي ـ يقصد مبدأ أيزنهاور ـ بعد أن يتفهموا مضمونه الذي تفهمه هو وآمن به. وأنه سيحاول إزالة سوء التفاهم، والإبانة لبقية القادة العرب عن التفسير الصحيح الذي تلقاه في محادثاته مع أيزنهاور، وأضاف: «إنه يأمل أن يحصل على مساعدة عسكرية، واقتصادية من الولايات المتحدة الأمريكية قيمتها 250 مليون دولار[1]. وهكذا غيرت السعودية موقفها من مبدأ أيزنهاور، وأعلنت تأييدها له.

أما الأسباب التي حدت بالأردن إلى تغيير موقفه، فتتركز بأن الأردن قد تعرض في ابريل 1957 إلى صعوبات اقتصادية ومالية، وضغوط سياسية داخلية كادت أن تعصف بأمن البلد واستقراره، وأصبح الأردن في ظل هذه الحالة بحاجة إلى تنظيم أوضاعه الاقتصادية لتفادي تفاقم الأمور. إلا أن هذا الأمر، كما يبدو، لم يكن بالأمر السهل، إذ يتطلب موارد مالية كافية لمعالجة الوضع الاقتصادي، عجز الأردن عن توفيرها، بسبب شح الموارد المالية أصلاً، إضافة إلى أن المعونة المالية المقدمة للأردن من بعض الأقطار العربية[2]

(1) Ibid, Communique on the Talks between President Eisenhower and, King Saud, Washington, February 8, 1957, PP. 264-265;

وللاطلاع راجع: «اليقظة»، 8 فبراير 1957.

ومن الجدير بالذكر أن السعودية حصلت على مساعدات اقتصادية وعسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية بلغت (180) مليون دولار، مقابل الموافقة على تجديد عقد تأجير قاعدة الظهران الجوية للقوات الأمريكية لمدة (5) خمس سنوات. راجع:

Eisenhower, The white House Years, Waging Peace 1956 - 1961, p. 118 - 120.

(2) نصت إتفاقية التضامن العربي التي وقعت في القاهرة في 19 يناير 1957 من الأقطار العربية (مصر، والأردن، وسوريا، والسعودية) على تقديم معونة مالية للأردن تبلغ (12,5) مليون جنيه مصري سنوياً ولمدة عشر سنوات كي تحل محل المساعدة المالية البريطانية التي كانت تقدم إلى الأردن بموجب المعاهدة الأردنية ـ البريطانية 1948. =

وحدها غير كافية لمواجهة الموقف، مما اضطر الأردن إلى إعلان تأييده لمبدأ أيزنهاور، آملاً في التخلص من أزمته المالية الخانقة[1].

وقد تلقى الأردن مقابل هذا مساعدة مالية من الحكومة الأمريكية في 29 ابريل 1957 قدرها (10) ملايين دولار[2]، وكان الرئيس أيزنهاور قد أكد في 24 ابريل 1957 دعم استقلال الأردن، والذي يعد أمراً حيوياً بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية[3].

في السياق ذاته أعلن انرئيس اللبناني كميل شمعون قبول لبنان لمبدأ أيزنهاور قبل مصادقة الكونغرس الأمريكي عليه، لتحقيق مآربه السياسية[4].

في غضون ذلك، عقدت الدول الإسلامية الأربع الأعضاء في حلف بغداد: (العراق، تركيا، إيران، والباكستان) اجتماعاً لها في أنقرة لفترة من 19 ـ 21 يناير 1957[5]. من أجل التباحث حول «مبدأ أيزنهاور»، فقد أعربت في

= للاطلاع على اتفاقية التضامن العربي راجع:

D.I.A., 1957, Solidarity Accord Between Egypt, Syria, Saudi Arabia, and Jordan, January 19, 1957, PP. 255 - 257;

علي محافظة، العلاقات الأردنية البريطانية، ص265 ـ 267.

(1) للاطلاع راجع: عبد الأمير محسن جبار، التطورات السياسية الداخلية في الأردن 1946 ـ 1958، رسالة ماجستير، كلية الأداب، جامعة بغداد، 1991، ص207 ـ 221.

(2) D.I.A., 1957, Letter from the American Ambassador to the Jordan Minister for Foreign Affairs, Amman, April 29, 1957, P. 288; وراجع أيضاً: محمد أحمد الأشقر، أثر المساعدات الأمريكية في السياسة الخارجية الأردنية 1957 ـ 1991، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 1994، ص 69 ـ 70.

(3) Documents on the Middle East, Jordan Vital to the united, Statement by the white House Press Secretary, April 24, 1957, Edited By, Ralph H. Magnus, American Enterpise Institue, Washington, 1969, P.95; «The New York Times». April, 25, 1957.

(4) أرسكين تشايلدرز، الحقيقة عن العالم العربي، ص165 ـ 136.

(5) كان من المقرر أن تشارك بريطانيا في اجتماع أنقرة الأخير، لكن نوري السعيد رأى أن أوضاع العراق السياسية الداخلية لا زالت غير ملائمة لاستئناف بريطانيا اجتماعاتها الطبيعية مع دول =

بيان صدر في ختام اجتماعها عن ترحيبها بالمبدأ الأمريكي الجديد، الذي لا يستهدف، حسب اعتقادها، إلى إيجاد مناطق نفوذ أمريكية[1]. وفي الوقت ذاته قررت الدول الإسلامية الأربع تكليف عبد الإله بالسفر إلى واشنطن؛ لشرح وجهة نظر حلف بغداد في أبرز قضايا المنطقة للمسؤولين الأمريكيين، واستطلاع الاتجاه الجديد للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط[2].

وقد أيد نوري السعيد رئيس الوزراء قرار تكليف عبد الإله بالسفر إلى واشنطن، وبناء على ذلك قررت الحكومة العراقية إرسال وفد على مستوى عال برئاسة عبد الإله إلى واشنطن، ضم في عضويته عدداً من رؤساء الوزارات السابقين، وهم: علي جودت الأيوبي، وصالح جبر، وتوفيق السويدي، ومحمد فاضل الجمالي، وأحمد مختار بابان نائب رئيس الوزراء، واللواء الركن غازي الداغستاني معاون رئيس أركان الجيش[3].

وفي 31 يناير 1957 وصل الوفد العراقي إلى واشنطن، وبعد أن اجتمع عبد الإله مع الرئيس أيزنهاور في البيت الأبيض في 5 فبراير 1957، صرح قائلاً: أنه تباحث مع الرئيس أيزنهاور حول «مبدأ أيزنهاور»، وما تضمنه من تأكيدات بشأن المساعدات الاقتصادية والعسكرية التي من المؤمل أن تقدم إلى دول المنطقة، فعلى الرغم من استمرار حصول العراق على المساعدات

= الحلف. راجع:

F.O. 371/127824, Telegram from The British Embassy in Baghdad to the Foreign Office, Baghdad, January 25, 1957.

(1) U.S.P.M.E., September 1956-June 1957, Communique Issued at Ankara by the prime Ministers of Iran, Iraq, Pakistan, and Turkey, January 21, 1957, PP. 64 - 65.

(2) F.O. 371/127824, Report from the British Embassy in Ankara to the Foreign Offce, Ankare, January 23, 1957.

(3) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، جـ 10، ص54.

العسكرية الأمريكية وفقاً لاتفاق 21 ابريل 1954، إلا أن العراق كان يرغب في الحصول على أكثر من ذلك وفقاً لمبدأ أيزنهاور، وأضاف عبد الإله: أنه أكد للرئيس أيزنهاور تأييد العراق، والدول الإسلامية الأعضاء في حلف بغداد للمبدأ الأمريكي الجديد تجاه منطقة الشرق الأوسط، معرباً عن أمله في أن تعلن الولايات المتحدة الأمريكية انضمامها إلى حلف بغداد[1].

لكن الرئيس أيزنهاور أبدى تردداً واضحاً في الموافقة على تزويد العراق بمساعدات عسكرية جديدة، كما رفض فكرة الدخول في حلف بغداد، كعضو كامل لا بصفة مراقب، مشيراً إلى أن الوقت لم يحن بعد لانضمام الولايات المتحدة الأمريكية بشكل رسمي إلى الحلف[2].

أثار هذا استغراب عبد الإله وسخطه، مؤكداً بأنه يتوجب على الحكومة الأمريكية أن تراعي موضوع التوازن في تقديم السلاح، ليس بين الأقطار العربية، «وإسرائيل» فحسب، وإنما بين العرب أنفسهم، كما أشار إلى أنه ليس من العدل أن يتساوى العراق، الذي برهن دوماً على أنه حليف للغرب، مع سوريا التي برهنت تحالفها مع الاتحاد السوفييتي[3].

من جهة أخرى عقد أعضاء الوفد الآخرون اجتماعات عدة مع المسؤولين الأمريكيين، وقد بيّن الوفد أن أسباب عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، هو: عدم وجود حل عادل للقضية الفلسطينية يحفظ حقوق العرب وكرامتهم، وقد اتسمت إجابة الأمريكيين، كالعادة، بالغموض، والتمنيات، وعدم الاكتراث[4].

---

(1) «The New York Times», February 6, 1957.

(2) صفاء مبارك، العلاقات العراقية ـ الأمريكية، ص 176.

(3) كرومت روزفلت، حلف بغداد، ترجمة سليم طه التكريتي، مخطوطة غير منشورة محفوظة في مكتبة سليم طه التكريتي، بغداد، ص 39.

(4) Abubaker M. Saad, Iraq and Arab Politics The Nuri As-Said 1941-1958, Unpublished Ph. D. Dissertation, University of Washington, 1987, P.44.

في السياق نفسه، طالب الوفد العراقي دالاس بالاستجابة لحاجة العراق من الأسلحة، والتجهيزات العسكرية، فجاءت إجابته مثيرة لدهشة الوفد، حيث قال: «إنه يستغرب من إلحاح العراق على الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم السلاح وتكديسه». فأجابه غازي الدغستاني بأن العراق لا يلح عليكم بطلب الأسلحة لتكديسها، وإنما يطلبها لإكمال تجهيز الفرقة التي تشكلت أخيراً بحسب الخطة المقررة بموجب حلف بغداد، وبعلم الحكومة الأمريكية التي سبق أن وعدت بالمساعدة على تأمين حاجات هذه الفرقة[1].

يبدو مما تقدم أن الحكومة الأمريكية لم تكن تهدف من زيارة الوفد العراقي إلى واشنطن ضمان موافقة العراق الرسمية على القبول «بمبدأ أيزنهاور» وحسب، بل كانت تسعى في الوقت نفسه إلى تنقية الأجواء بين عبد الإله ولي العهد، والملك سعود الذي كان في زيارة إلى واشنطن، بغية خلق تجمع عربي إقليمي دولي جديد معاد لتوجهات عبد الناصر القومية، خصوصاً أن الولايات المتحدة الأمريكية أدركت بعد انتهاء أزمة السويس أهمية الدور الذي يمكن أن تضطلع به السعودية، من أجل نجاح توجهات السياسة الأمريكية الجديدة تجاه المنطقة[2].

---

(1) علي جودت الأيوبي، ذكريات علي جودت 1900 ـ 1958، ص294.

(2) جاء اختيار الملك سعود كي يكون في تجمع إقليمي معاد للرئيس عبد الناصر على أساس العلاقات التقليدية الوثيقة بين السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، وعمق المصالح الاقتصادية بين البلدين، إضافة إلى ما تملكه السعودية من ثروات نفطية تمكنها من دعم الأنظمة التي تمشي في ركابها، ومكانة السعودية الدينية باعتبارها موقع الأماكن الإسلامية المقدسة، كما ذكر أيزنهاور في معرض حديثه عن أسباب دعوة الملك سعود إذ قال: «إننا أردنا أن نستكشف إمكانيات بقاء الملك سعود في مواجهة عبد الناصر، وكان الملك اختياراً منطقياً في هذا الصدد فهو على الأقل كان يجاهر بعدائه للشيوعية، وكان بحكم الناحية الدينية يتمتع بمكانة عالية بين جميع الشعوب العربية، وهكذا فإن دعوتي الملك لم تكن نابعة من مجرد الرغبة في استضافته إنما كان لها أهدافها المهمة والخطيرة التي كان قد استقر رأيه على تحقيقها». لمزيد من الاطلاع على تفاصيل زيارة سعود إلى واشنطن راجع: Eisenhower, The white House Years, Waging Peace 1956 - 1961. PP. 114 - 116.

وقد أثمرت جهود أيزنهاور في عقد اجتماع ثنائي بين عبد الإله، وسعود في واشنطن في 14 فبراير 1957، ناقش فيه المسؤولان العربيان باستفاضة مشاكل الشرق الأوسط، وعملا على إزالة الشكوك القائمة بين العراق، والسعودية للوقوف في وجه الأفكار القومية التي كان عبد الناصر يعمل على نشرها في المنطقة العربية[1].

أعربت الحكومة العراقية عن ارتياحها لما كان يتم في واشنطن، فقد أكد الدكتور عبد الله الدملوجي السفير في ديوان وزارة الخاريجة العراقية: بأن اجتماع واشنطن بين عبد الإله، وسعود يعد من الأحداث البارزة في تاريخ البلدين، وهو يمثل بادرة حسنة، ونقطة انطلاق يتعين استثمارها لصالح البلدين، وبقية الأقطار العربية الأخرى[2]، وقد وصف السفير الأمريكي في بغداد غلمن ذلك أنه مثل: «بداية تبديل حاسم نحو علاقات أفضل بين العراق، والسعودية»[3].

في غضون ذلك رأى الرئيس أيزنهاور أن يوفد مبعوثه الخاص، جيمس ريتشاردز (James P.Richards) رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ السابق، على رأس وفد أمريكي إلى الشرق الأوسط، لتوضيح ما جاء

(1) أحمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، ص 127.

(2) «الزمان» 15 فبراير 1957.

(3) غلمن، عراق نوري السعيد، ص356.

من الجدير بالذكر أنه بعد لقاء عبد الإله مع سعود عادت من جديد الزيارات المتبادلة بين الوفود العراقية والسعودية، ففي 12 مارس 1957 أرسل نوري السعيد عبد الله الدملوجي إلى الملك سعود حاملاً إليه دعوة من الملك فيصل الثاني لزيارة بغداد وعليه قام سعود بزيارة بغداد في 11 مايو 1957 وقد تمخضت هذه الزيارة عن تفهم مشترك بين الطرفين لأهم القضايا التي كانت تشغل المنطقة منها، مقاومة النفوذ الشيوعي، والتعاون الجوي في هذا المجال مع الغرب، ولا سيما مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما اتفق أيضاً على مواجهة حركة عبد الناصر ومحاولة عزله عن الأقطار العربية تمهيداً لإسقاطه.

للاطلاع على فحوى تلك الزيارة راجع: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج10، ص 72.

في «مبدأ أيزنهاور»، وقام السفير ريتشاردز بزيارة (15) بلداً[1]. منها العراق، وقد خول الرئيس أيزنهاور مبعوثه أمر عقد الاتفاقيات الاقتصادية مع الأقطار التي أبدت تجاوباً مع المبدأ الأمريكي الجديد[2].

وقبل بدء ريتشاردز جولته إلى المنطقة، اجتمع مرات عدة مع السفير العراقي موسى الشابندر في واشنطن، للتباحث في موضوع زيارته المرتقبة إلى العراق، وقد أبرق الشابندر إلى وزارة الخارجية العراقية مؤكداً أهمية مبدأ أيزنهاور للعراق، والمنطقة عموماً، ونصح الحكومة بالاستفادة من المساعدات الاقتصادية، والعسكرية التي كفلها المبدأ المذكور، وتهيئة طلبات العراق بهذا الشأن، لعرضها على الوفد الأمريكي في أثناء زيارته إلى بغداد[3].

وفي 6 ابريل 1957 وصل ريتشاردز إلى بغداد، وقد أجرى فور وصوله محادثات مستفيضة مع المسؤولين العراقيين، تركزت حول «مبدأ أيزنهاور»، وحصل تقارب بين وجهتي نظر الطرفين، حيث أكد العراق أهمية التعاون ضد خطر امتداد النفوذ السوفييتي إلى الشرق الأوسط، في حين وافق المبعوث الأمريكي على تقديم مساعدات عسكرية إضافية إلى العراق[4]. وزعم للحكومة العراقية أن مبدأ أيزنهاور لا ينص على تدخل القوات الأمريكية في أمر أي دولة من المنطقة، إلا إذا تعرضت إلى الخطر الشيوعي، وطلبت مساعدة الجيش الأمريكي، وأعلن ريتشاردز رغبة حكومته في الدخول في اللجنة العسكرية لحلف بغداد[5].

---

(1) هي: أفغانستان، الحبشة، إيران، العراق، تركيا، اليمن، السودان، اليونان، لبنان، الباكستان، السعودية، تونس، مراكش و(إسرائيل).

(2) للاطلاع راجع:

Eisenhower, The white House Years, Waging Peace 1956 - 1961, PP. 114 - 116.

(3) م.و.خ.ع.، الوحدة الوثائقية رقم الملف ع/ 731/ 731/ 13، برقية من السفارة العراقية في واشنطن إلى وزارة الخارجية العراقية، العدد 137 في 8 مارس 1957.

(4) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج10، ص 56.

(5) أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية عضواً كاملاً في اللجنة العسكرية لحلف بغداد في أثناء =

استغلت الحكومة العراقية فرصة وجود ريتشاردز في بغداد؛ لتؤكد له ضرورة توسيع المساعدات العسكرية الأمريكية للعراق بموجب مبدأ أيزنهاور، فقد أوضح نوري السعيد رئيس الوزراء أن مركز العراق الاستراتيجي بالنسبة إلى منطقة الشرق الأوسط، وتعرض هذه المنطقة للضغط الشيوعي، يجعلان الحكومة العراقية تسارع في إعداد الحد الأدنى من القوات العراقية المسلحة لحفظ أمنه الداخلي وحدوده الخارجية، وتنفيذ التزاماته بصفته عضواً في حلف بغداد، وأن تطوير الجيش من حيث التجهيز والتسليح يعد أمراً لا بد منه. إلا أن إعداد القوات بالمستوى المطلوب على نفقة الحكومة العراقية، قد يستغرق وقتاً طويلاً، إن لم يكن متعذراً، ولسوف تحدّ تلك النفقات من المشاريع الاقتصادية، لذلك أصبح موضوع تمويلها بالمساعدات العسكرية الأمريكية أمراً ضرورياً، ومع أن الفرقتين الأولى والثانية ومقر قوة الميدان وبعض الوحدات المساندة، قد أدخلت في منهج المساعدات الأمريكية إلا أنها لم تعد كافية لضمان سلامة العراق وحدوده وأمنه الداخلي، وقدرته على تنفيذ التزاماته كعضو في الحلف ما دام القسم الآخر من الجيش لايزال غير مشمول بالمساعدات[1].

= اجتماع الحلف في كراجي من 3 ـ 6 يونيو 1957، وقد مثل الحكومة الأمريكية في هذا الاجتماع لوي هندرسن Loy N. Henderson مساعد وزير الخارجية الأمريكية.

للاطلاع راجع:

A.F.P. current Documents 1957, Department of state Washington Released, 1961, PP. 775 - 776.

(1) إن الوحدات العسكرية التي اقترح نوري سعيد شمولها بالمساعدات العسكرية الأمريكية طبقاً لما جاء به مبدأ أيزنهاور هي:

أ ـ القوة المدرعة: إن إحداث هذه القوة أمر ضروري لحماية القوات العراقية على محور خانقين.

ب ـ القوة الجوية: تجهيز العراق بطائرات نفاثة حديثة لثلاثة أسراب وثلاثة أجهزة رادار سيارة، وتدريب العراقيين عليها.

جـ ـ الفرقة الثالثة: تجهيزها بالمعدات العسكرية والأسلحة المطلوبة بهدف حماية حدود =

وأكد نوري السعيد للمبعوث الأمريكي: «بأن إنشاء الحكومة العراقية القواعد العسكرية في العراق والمطارات، ما كان سيقتصر استعمالها على الجيش العراقي فحسب، بل كان سيجري استعمالها من قبل حلفاء العراق في ذلك الوقت بعد استكمال إنشائها»، وأضاف: «بأنه إذا أرادت الولايات المتحدة الأمريكية مكافحة الشيوعية في المنطقة، فعليها تزويد العراق بالمساعدات العسكرية، لاستخدامها في القضاء على أية حركة من حركات التخريب»[1].

كان ردُّ ريتشاردز على المطالب العراقية مخيباً لآمال الحكومة العراقية، فقد زعم ريتشاردز بأن مبدأ أيزنهاور يركز في المقام الأول على موضوع الدفاع عن استقلال دول الشرق الأوسط ضد الخطر الشيوعي، أما المساعدات الاقتصادية والعسكرية فتأتي في المقام الثاني. وفي الوقت نفسه، حاول إقناع المسؤولين العراقيين بأن القوات الأمريكية على استعداد تام للدفاع عن استقلال العراق، ومساعدته عسكرياً لرفع إمكانياته العسكرية الدفاعية. في حال تعرضه لهجوم خارجي من الاتحاد السوفييتي أو قيام ثورة شيوعية داخلية[2].

= العراق من جهة الشرق.

د ـ تجهيز العراق بمدافع حديثة لمقاومة الطائرات، لتقوية الوحدات المساندة.

هـ ـ إنشاء نواة القوة البحرية، لحماية شط العرب المنفذ الوحيد البحري للعراق. ومن المؤمل أن يكون له دور حيوي في الخطط الدفاعية لحلف بغداد.

و ـ معامل الأسلحة الخفيفة والعتاد: معاونة العراق في إقامة معامل للأسلحة الخفيفة والأعتدة الخفيفة والثقيلة.

ز ـ توسيع المطارات: ضرورة توسيع مطارات بغداد والحبانية والشعيبة، وإنشاء مطار حديث في أرابسيل.

للاطلاع راجع: تاريخ القوات العراقية المسلحة للمدة 1932 ـ 958، ج3، منشورات وزارة الدفاع بغداد: 1991، ص309 ـ 310.

(1) فكرت نامق عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية 1953 ـ 1958، ص 398.

(2) م.و.خ.ع.، رقم الملف غ/ 3135/ 3135/ 500، تقرير عن مباحثات المبعوث الأمريكي ريتشاردز مع الحكومة العراقية، 6 ـ 8 ابريل 1957.

وقد صدر بيان مشترك عن المحادثات العراقية. الأمريكية في بغداد في 8 ابريل 1957، أكد قبول العراق رسمياً لمبدأ أيزنهاور، وأهمية التعاون بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية للدفاع عن مصالحهما المشتركة ضد تهديد الخطر الشيوعي، كما زعم البيان أن هدف واشنطن ليس إقامة قواعد عسكرية أو إقامة أية منطقة نفوذ في العالم، بل هي راغبة فقط في مساعدة شعوب الشرق الأوسط للمحافظة على استقلالها، كما أكد البيان تعهد الولايات المتحدة الأمريكية تقديم مساعدات عسكرية، إضافية للعراق لتقوية قوات الأمن الداخلي ضمن نطاق حلف بغداد، وتقديم معونة مالية بهدف تنمية حاجات العراق المحلية، ولا سيما في مجالات الاتصالات والسكك الحديدية[1].

من الملاحظ أن ما جاء به البيان المشترك من وعود لمساعدة العراق اقتصادياً وعسكرياً، كان يناقض ما عرضه ريتشاردز في أثناء مباحثاته مع المسؤولين العراقيين بعدم تمكن الولايات المتحدة الأمريكية من الاستجابة لطلبات العراق.

على أي حال، بعد أن قام ريتشاردز بزيارة لدول حلف بغداد: (تركيا، إيران، باكستان، والعراق)[2]، وقبيل مغادرته العراق اجتمع مع عوني الخالدي السكرتير العام لحلف بغداد للتشاور بخصوص نتائج زيارته لدول الحلف، وعرض دعم الولايات المتحدة الأمريكية للحلف، وفي ختام الاجتماع صرح

---

(1) المصدر نفسه، رقم الملف د/ 2402/ 2402/ 600، البيانات الرسمية المشتركة، وزارة الخارجية العراقية لسنة 1957؛

«The New York Times», April 9, 1957;

«الشعب»، 9 ابريل 1957، «اليقظة»، 10 ابريل 1957.

(2) ويذكر أن أعضاء دول حلف بغداد الأربع (تركيا، إيران، باكستان، والعراق) أعلنوا قبولهم لمبدأ أيزنهاور.

ريتشاردز في بيان صحفي في 8 ابريل 1957، قائلاً: إن الولايات المتحدة الأمريكية على استعداد من حيث المبدأ للمبادرة في الخطوات الضرورية والقانونية، ومن خلال السكرتير العام لحلف بغداد، المتمثلة في تقديم مبلغ مليون دولار لتغطية نفقات دول الحلف، إذا ما تم الإعلان عن رغبة تلك الدول في الارتباط مع برنامج الرئيس أيزنهاور الجديد إزاء الشرق الأوسط، في الوقت نفسه، تبدي الحكومة الأمريكية تقديرها لأعضاء دول حلف بغداد: (تركيا، إيران، باكستان، العراق) التي أعلنت مقاومتها للشيوعية. وأضاف ريتشاردز بأنه قدم لسكرتير الحلف الخالدي تعهدين اثنين: «**الأول**: استعداد الولايات المتحدة الأمريكية للانضمام إلى اللجنة العسكرية لحلف بغداد. **والثاني**: فهو التأكيد لكل دولة من الدول الأربع بأن الحكومة الأمريكية على استعداد تام لتقديم مساعدة مالية؛ بهدف تطوير البرامج الإقليمية التي تنظر فيها اللجنة الاقتصادية لحلف بغداد»، وأكد ريتشاردز أن مبلغ (12,570,000) دولار، يمكن أن توفره الحكومة الأمريكية لهذا الغرض من خلال اتفاقيات تغطي حصص الدول الأربع أعضاء حلف بغداد في المشاريع الشاملة[1].

إضافة إلى ذلك، فقد اتفقت الدول الأربع لحلف بغداد، والمبعوث الأمريكي ريتشاردز ضمن برامج المساعدات الاقتصادية أن تكون هذه المساعدات على صورة مساعدات فنية، وأما المشروعات التي تقرر أن تمول عن طريق هذه المساعدات، فهي: بناء المساكن، تحسين أحوال القرى، مشروعات تأمين المياه والكهرباء، ومشروعات الري، وإقامة الطرق، وتحسين المواصلات الجوية، مشروعات التخطيط، وتطوير الإذاعات، وتدعيم مناهج التعليم، وتحسين المواصلات اللاسلكية، وتقديم التسهيلات الصناعية، وتسهيلات إقامة السكك الحديدية[2].

(1) U.S.P.M.E, September 1656 - June 1957, Press Statement by Ambassador Richards, Baghdad, Iraq, April 8, 1957, PP. 65.67.

(2) «الزمان»، 11 يونيو 1957.

يلاحظ أن برنامج زيارة ريتشاردز إلى دول المنطقة، استثنى مصر، وسوريا، والأردن من هذه الزيارة، وقد يبدو الأمر واضحاً بالنسبة لمصر وسوريا، وذلك بسبب موقفهما الرافض لمبدأ أيزنهاور، وتأكيدهما أن المساعدة الاقتصادية التي انطوى عليها المبدأ الأمريكي هي ذريعة؛ لإعطاء الولايات المتحدة الأمريكية الحق في التدخل في شؤون المنطقة، أما بخصوص الأردن، فيبدو أن الحكومة الأمريكية قررت منذ البداية استبعاد الأردن من برنامج زيارة ريتشاردز، بسبب تردده، وعدم وضوح موقفه في البداية من مبدأ أيزنهاور، هذا ما صرح به دالاس وزير الخارجية الأمريكية في المؤتمر الصحفي الذي عقده في واشنطن في 23 ابريل 1957، حينما سُئل عن عدم زيارة ريتشاردز الأردن، فأجاب: «نحن كنا على اتصال دائم مع السفير ريتشاردز بشأن تنفيذ برنامج زيارته إلى دول المنطقة، وفقاً للخطة التي رسمت له، لذا فإن قضية عدم زيارة الأردن لم يكن استنتاجاً توصل إليه ريتشاردز في حينه، وكان من الطبيعي أن لا يذهب ريتشاردز إلى أي بلد لا يبدي علناً ترحيباً به»[1].

مع ذلك يبدو أن الأزمة السياسية الداخلية التي ألمت بالأردن في ابريل 1957، والتي أدت إلى إثارة مشاعر الاستياء والسخط بين الأوساط السياسية ضد السياسة الأمريكية، الأمر الذي جعل الحكومة الأمريكية تقرر تأجيل زيارة ريتشاردز إلى الأردن إلى وقت آخر؛ خشية أن تؤدي تلك الزيارة إلى تفاقم الأوضاع في الأردن[2].

وقد أعد ريتشاردز بعد عودته إلى واشنطن في 9 مايو 1957 تقريراً مفصلاً عن جولته في دول المنطقة قدمه إلى الرئيس أيزنهاور، موضحاً أنه حقق نجاحاً كبيراً في جعل الدول التي زارها أكثر تفهماً للأبعاد التي انطوى

(1) U.S.P.M.E, September 1956-June 1957, Document «News Conference Statements by Secretary of State Pulles, April 23, 1957, Washington: 1957. PP. 68 - 69.

(2) Campbell, Defence of the Middle East, P. 127.

عليها مبدأ أيزنهاور، حيث استطاع في ضوء مضامين المبدأ عقد اتفاقيات عدة اقتصادية مع تلك الدول[1].

وبالرغم من النتائج التي أسفرت عنها جولة ريتشاردز في المنطقة، فإنها قد تعرضت إلى الانتقاد، والمؤرخ وليم بولك (William R. Polk) يرى أن الحكومة الأمريكية، لم تكن بحاجة إلى تلك الجولة، وكانت غير ضرورية، لأن أقصى ما توصلت إليه هو قبول دول المنطقة التي شملتها بمبدأ أيزنهاور، في حين نجد تلك الدول نفسها قد أعربت في وقت سابق عن موقفها الإيجابي من المبدأ الأمريكي الجديد، وأضاف بولك، ومع ذلك، يلاحظ أن ريتشاردز تحدث بحماس مبالغ فيه عن مهمته فمثلاً في 13 يونيو 1957، تحدث إلى لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي واصفاً جولته بأنها تمثل «نقلة جديدة حققت للسياسة الأمريكية الجديدة تأييداً كبيراً لدى شعوب المنطقة التي وجدت فيها ما يحقق لها الاستقرار والأمن» وقال ريتشاردز أيضاً: «إن الشيوعية العالمية تلقت إنذاراً مهماً ساهم في تهدئة الأوضاع في المنطقة، وأصبحت أمام شعوب المنطقة الفرصة للتغلب على الصعاب التي تواجهها»[2].

لكن هذا لا يقلل من أهمية النتائج التي كانت الحكومة الأمريكية تبتغي الحصول عليها من جولة ريتشاردز في المنطقة، ولعل من أبرزها التأكد من موقف الدول التي أبدت ترحيبها بإعلان مبدأ أيزنهاور، وبيان استعداد الولايات المتحدة الأمريكية لتقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية للدول التي أبدت موافقتها على المبدأ الجديد، وحث الدول المترددة في تأييد المبدأ الأمريكي على القبول به، مقابل التعهد بحماية أمنها وسيادتها ضد أي خطر يتهددها،

---

(1) U.S.P.M.E, september 1956-June 1957, Document «Radio and Television Address by Ambassador Richards, Washington, May 9,1957, PP.69 - 70.

(2) Polk, The Arab World, P. 331.

فضلاً عن مساعدتها اقتصادياً وعسكرياً، وهكذا عدت الحكومة الأمريكية مهمة ريتشاردز في الشرق الأوسط بأنها كانت ناجحة.

وقد تجلى هذا بوضوح عندما أعلن العراق قبول مبدأ أيزنهاور، ووقعت الولايات المتحدة الأمريكية في 10 يونيو 1957 على اتفاقيتين، تعهدت بموجب الأولى بإجراء المسوح والتحريات الفنية اللازمة لإنشاء طريق يربط العراق مع تركيا[1]. وتعهدت بموجب الثانية بإجراء المسوح والكشوف اللازمة لتأسيس شبكة المواصلات السلكية بين العراق، وتركيا، وإيران وباكستان، كما استلم الجيش العراقي مدافع وأجهزة الكترونية، واستلمت الشرطة العراقية بعض التجهيزات الحديثة[2].

من جانب آخر، عارضت التنظيمات الشعبية والجماهيرية في العراق قبول الحكومة العراقية لمبدأ أيزنهاور، باعتباره مشروعاً استعمارياً جديداً، يستهدف إعادة النفوذ الاستعماري الغربي إلى المنطقة العربية، وأصبح هدف الحركة الوطنية في العراق، هو التحرر من قيود حلف بغداد ومبدأ أيزنهاور، فأصدرت جبهة الاتحاد الوطني بياناً في 9 مارس 1957[3]، نددت فيه بنوايا الولايات المتحدة الأمريكية للحلول محل الاستعمار البريطاني والفرنسي في منطقة الشرق الأوسط، واعتبرت إسناد واشنطن لحلف بغداد ومحاولة جر الأقطار العربية إليه بالضغط والتهديد والإكراه، والتآمر المكشوف على أمن الشعوب وسلامتها ومصالحها باسم نظرية الفراغ السياسي المزعوم وصيانة

---

(1) «الزمان» 11 يونيو 1957.

(2) غلمن، عراق نوري السعيد، ص 145.

(3) تألفت جبهة الاتحاد الوطني بصورة سرية في بغداد في فبراير 1957 وضمت حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي والحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال وعدداً من الشخصيات المستقلة وكان محور نشاط الجبهة هو التصدي لحلف بغداد ومبدأ أيزنهاور ومحاربة المشروعات الاستعمارية للاطلاع ينظر: فاضل حسين، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، بغداد 1963، ص 387.

الأمن والاستقرار في المنطقة، ومنع أي تطوير ديمقراطي لها بكل الوسائل التي ينطوي عليها مبدأ أيزنهاور الجديد، ما هي إلا سلسلة من المؤامرات التي حاكتها الحكومة الأمريكية، بالتعاون مع بريطانيا وفرنسا ضد الشعب العربي. وطالب البيان خروج العراق من حلف بغداد ورفضه لمبدأ أيزنهاور كي يحصل العراق على استقلاله السياسي، وتحرره من القيد الاستعماري[1].

لذلك يلاحظ أن قبول الحكومة العراقية لمبدأ أيزنهاور كان بهدف الحصول على قروض مالية ومساعدات عسكرية بالإضافة إلى تعزيز مركزها داخل العراق وخارجه، وحفظ النظام السياسي من الانهيار مقابل إطلاق يد الحكومة الأمريكية في التدخل بشؤون المنطقة، للحفاظ على المصالح الأمريكية الحيوية فيها.

إضافة إلى ذلك فإن قبول العراق لمبدأ أيزنهاور عزز من قوة النفوذ الأمريكي في العراق والمنطقة عموماً، في حين أثر هذا على مكانة بريطانيا فيها، وقد وضح هذا حينما أظهرت واشنطن أنه لم يكن في نيتها إزالة النفوذ البريطاني من المنطقة، إذ أكد الرئيس أيزنهاور أنه كان يرى أن بريطانيا تؤدي دوراً رئيساً في الشرق الأوسط، إذ كانت سياستها تنسجم مع أهداف خطط الدفاع، وفي ضوء ذلك أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية الشريك الأقوى إلى جانب بريطانيا في علاقاتها الجديدة[2].

وهكذا دلت التطورات السياسية التي أعقبت أزمة السويس بوضوح على أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تهدف إلى أن تحل محل بريطانيا في الشرق الأوسط للدفاع عنه ضد الخطر السوفييتي، ولا سيما بعد أن أصبحت بريطانيا غير قادرة على القيام بهذه الواجبات بعد انسحابها من السويس سنة 1956.

---

(1) ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة 14 يوليو 1958 في العراق، دار الرشيد للنشر، بغداد 1979، ص 103 ـ 109.

(2) Gold, America, the Gulf and Israel, P. 21.

وقد تعرض مبدأ أيزنهاور إلى انتقادات داخل الولايات المتحدة الأمريكية، تناولت الجوانب الأساسية التي تضمنها المبدأ، والتي حاولت أن تقلل من أهميته بالنسبة إلى السياسة الأمريكية إزاء الشرق الأوسط، وبمعنى آخر، فإن المعطيات الغربية الموجودة في المنطقة، تعد كافية لتنفيذ السياسة الغربية وحماية مصالحها دون الحاجة إلى إعلان مبدأ أيزنهاور، فذكر جون سبانسر John. W Spancier بأنه من الصعوبة فهم هدف هذا المبدأ، حيث إن الاتحاد السوڤييتي يُعد قريباً من دولة عربية واحدة هي العراق، التي تكفل حلف بغداد بحمايتها من أي خطر شيوعي، فضلاً عن ارتباطها مع بريطانيا، كما أن حلف شمال الأطلسي ضمن حماية تركيا ضد أي تهديد خارجي.

لذلك، فإن مبدأ أيزنهاور لم يكن موجهاً ضد الاتحاد السوڤييتي، خصوصاً وأن الاتحاد السوڤييتي لم يكن بحاجة لشن هجوم ضد العراق بعد أن نجح في اختراق الحزام الشمالي عندما أقام علاقات قوية مع مصر وسوريا، وقد برهنت أزمة السويس على أن مثل هذا النمط من العلاقات لا يجعل مصر أو سوريا دولة مرتبطة بالشيوعية العالمية، ولو حدث مثل هذا لما ترددت الولايات المتحدة الأمريكية في دعم العدوان الثلاثي على مصر.

إلا أن هذا الأمر تبدل عندما نظرت واشنطن بقلق إلى إصرار عبد الناصر على إنهاء النفوذ الغربي في المنطقة بعد انتهاء أزمة السويس، وما حققه من انتصار معنوي على بريطانيا وفرنسا وارتباطه الوثيق مع الاتحاد السوڤييتي، مما دفع الحكومة الأمريكية إلى إعادة النظر بسياستها نحو عبد الناصر، لا سيما أنها كانت تأمل في موقفها من أزمة السويس كسب ثقة عبد الناصر وبناء علاقات وطيدة مع مصر، لكن تطورات ما بعد السويس، برهنت على أن الآمال الأمريكية ليس لها أي أساس من الصحة[1]، لذلك، اتخذت الولايات

(1) Spancier, American Forign Policy Since World War 11, P. 125.

المتحدة الأمريكية سياسة جديدة نحو مصر اتسمت بالتوتر، والعداء الشديدين.

ويؤخذ على مبدأ أيزنهاور أيضاً، إغفاله حقيقة جوهرية مهمة تشتمل في اعتقاد معظم العرب أن الصهيونية هي عدوة العرب، وليس الاتحاد السوفييتي، الأمر الذي وجد له انعكاساً قوياً على موقف الرأي العام العراقي من المبدأ، فإن إهمال هذا العامل أدى إلى اعتقاد العرب على اختلاف اتجاهاتهم السياسية، بأن الصهيونية تعقد آمالها التوسعية في المنطقة العربية على الولايات المتحدة الأمريكية قبل أي دولة أخرى، فإذا لم يلقَ التوسع الصهيوني تأييداً من الأمريكيين، فلن يستطيع تحقيق أي نجاح جديد. وقد جاء «مبدأ أيزنهاور» ليضفي على «إسرائيل» تأييداً ضمنياً، دون أن يضطر إلى إعلانه مباشرة[1].

كان من الطبيعي أن يثير إغفال حقيقة الصراع العربي الصهيوني لدى الجماهير العربية شكوكاً واسعة حول جدوى إعلان «مبدأ أيزنهاور»، وحكمت على المبدأ الأمريكي بالفشل منذ البداية[2].

وهكذا عُد مبدأ أيزنهاور في أهدافه متمماً لأهداف حلف بغداد، فقد أحدث صدعاً في العلاقات بين الأقطار العربية التي انقسمت بين مؤيد للمبدأ الأمريكي ورافض له، وقد تمثل هذا في عزل الأردن والسعودية عن محور القاهرة دمشق، كما عزل حلف بغداد العراق عن الأقطار العربية الأخرى[3].

وقد تمثل هذا بوضوح حينما تعرضت سوريا في صيف 1957 إلى ضغوط من قبل دول حلف بغداد، والولايات المتحدة الأمريكية لحملها على الانضمام إلى الحلف، والقبول بمشروع أيزنهاور. بسبب المزاعم التي اتهمت سوريا بأنها قد أصبحت تحت تأثير السوفييت، وأن الشيوعيين سيتولون زمام الأمور فيه، وقد يؤدي هذا إلى إقامة موقع سوفييتي حصين في منطقة الشرق

---

(1) أيونيدس، فرّق تخسر، ثورة العرب 1955 ـ 1958، ص 257.
(2) المرجع نفسه، ص 257.
(3) أحمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، ص 154.

الأوسط. لكن سوريا رفضت هذه الضغوط إذ كان المد القومي التحرري فيها قد وصل إلى مراحل متقدمة، وكانت تتطلع للوحدة العربية مع مصر، وإلى التعاون مع الاتحاد السوفييتي[1].

لقد كانت سوريا من الدول التي أبدت تشدداً واضحاً في رفض مبدأ أيزنهاور، ففي 10 يناير 1957، أي بعد أقل من أسبوع على إعلان المبدأ الجديد، أصدرت الحكومة السورية بياناً رفضت فيه نظرية «الفراغ» في الشرق الأوسط، ورفضت أن يكون للدول الكبرى حق التدخل في شؤون المنطقة، وأن الخطر الذي يحيق بالوطن العربي ليس الشيوعية، بل الاستعمار والصهيونية[2].

في غضون ذلك، شهدت سوريا تطورات سياسية مهمة كان لها أثر في تصعيد حالة التوتر بين الولايات المتحدة الأمريكية وسوريا في 6 أوغست 1957[3].

(1) Herbet K. Tillema, Appeal to Force, Thomas Y. Crowell Company, INC.U.S.A., 1973, P. 76.

(2) أحمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة الأمريكية والمشرق العربي، ص 155.

(3) فقد وقع خالد العظم وزير الدفاع السوري معاهدة اقتصادية وفنية واسعة في 6 أوغست 1957 مع الاتحاد السوفييتي، تحصل بموجبها سوريا على مساعدات عسكرية واقتصادية تقدر بقيمة (500) مليون دولار، مما دفع الحكومة الأمريكية لمحاولة وقف هذا الاتجاه عن طريق تدبير انقلاب لتغيير الحكومة بالقوة، لكن المحاولة فشلت، فقد أعلنت الحكومة السورية في 12 أوغست 1957 عن اكتشاف مؤامرة حيكت خيوطها في السفارة الأمريكية ضد نظام حكم الرئيس شكري القوتلي، وفي اليوم التالي طردت ثلاثة دبلوماسيين أمريكيين في السفارة الأمريكية في دمشق، وفي المقابل طردت الحكومة الأمريكية السفير السوري في واشنطن وأحد معاونيه.

وفي أعقاب هذا تم تعيين العقيد عفيف البزري رئيساً لهيئة أركان الجيش السوري الذي وصفته جريدة «نيويورك تايمز» أنه شيوعي مؤيد للسوفيت ومناهض للغرب.

للاطلاع راجع:

Eisenhower, The white House years, Waging Peace 1956 - 1961, PP. 196 - 197.

باتريك سيل، الصراع على سوريا، دراسة للسياسة العربية، ترجمة سمير عبده، ومحمود فلاحة، دار الكلمة للنشر، بيروت 1980، ص 385.

أثارت هذه التطورات قلق الولايات المتحدة الأمريكية التي وجدت فيها ما يؤيد المزاعم التي تؤكد تعرض الشرق الأوسط لهجوم شيوعي وشيك، وقرب استيلاء السوفييت على الحكم في سوريا، وبهذا الصدد تساءلت جريدة «نيويورك تايمز» في مقال لها قائلة: «إن المشكلة الكبرى التي ستواجه دالاس وغيره من كبار الدبلوماسيين الغربيين، هي ما إذا كان بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية وجيران سوريا الموالين للغرب تحمل وجود دولة تدور في فلك السوفييت أو ما يشبه ذلك في قلب الشرق الأوسط»[1].

وهكذا، توصل المسؤولون في واشنطن إلى استنتاج مفاده أن المسؤولين في تركيا والعراق ولبنان والأردن والسعودية و(إسرائيل)، كانوا يخشون من قيام دولة تابعة للسوفييت في المنطقة، وإنهم رغبوا بالخلاص من النظام السوري الموالي للسوفييت[2].

بعد هذا بدأت الحكومة الأمريكية تنظر إلى التطورات في سوريا كمسوغ للتدخل الأمريكي تطبيقاً لمبدأ أيزنهاور، واتخذت خطوات عدة، فقد أصدر الرئيس أيزنهاور أوامره بضرورة الإسراع في تقديم الأسلحة إلى الأردن، والعراق، ولبنان، والسعودية[3]. وأرسلت قوات جوية أمريكية من أوروبا الغربية إلى القاعدة الجوية الأمريكية (أنجرليك) القريبة من (أدرنه) في تركيا، ووضعت القيادة الجوية الاستراتيجية في حالة تأهب. وصدرت التعليمات إلى قطعات الأسطول السادس بالتوجه إلى شرق البحر الأبيض المتوسط[4].

وقد بيّن الرئيس أيزنهاور أهمية هذه الإجراءات حينما ذكر بأنه يدرك أن من شأن التوتر الموجود في منطقة الشرق الأوسط، والتحركات التمهيدية

(1) «The New York Times», Augest 18, 1957.

(2) بريسون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط، ص 516.

(3) أحمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة الأمريكية، والمشرق العربي، ص168.

(4) Eisenhower, The White House Years, Waging Peace 1956 - 1961, P. 199

للقوات الأمريكية في المنطقة أن يضاعف من احتمال حدوث حرب. وبهذا الخصوص افترض أيزنهاور بأن أي استفزاز سوري قد يثير ردود فعل عسكرية عراقية، كما أن واشنطن لا تستطيع دفع تركيا للاشتراك في دعم العراق عسكرياً ضد سوريا، خشية أن يقوم الاتحاد السوفييتي باستغلال الفرصة في تحرك ضد تركيا، مما قد يؤدي هذا إلى قيام حرب عالمية جديدة، وأضاف أيزنهاور أيضاً، بأنه على الرغم من تلك الإجراءات الأمريكية التي تعتبر في نظره من أسوأ الخيارات، إلا أنه ليس هناك مناص منها وإلا أدى الأمر إلى خسارة منطقة الشرق الأوسط بوقوعها تحت النفوذ الشيوعي[1].

مع ذلك، فقد أوفد الرئيس أيزنهاور السفير هندرسن إلى أنقرة في 8 أوغست 1957 ليجري محادثات مع رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس، كما التقى الملك فيصل الثاني، والملك حسين، وكذلك قابل رئيس الجمهورية اللبنانية، كميل شمعون في بيروت[2]، ثم عاد مرة أخرى إلى استانبول لاستكمال مباحثاته مع المسؤولين الأتراك والعراقيين فعقد اجتماعاً حضره عن الجانب العراقي الملك فيصل الثاني، وولي العهد عبد الإله، ووزير الدفاع أحمد مختار بابان، ومحمد فاضل الجمالي، وتوفيق السويدي (رئيس وزراء سابق). والسفير العراقي في تركيا، ورئيس أركان الجيش محمد رفيق عارف، وعدنان مندريس، وعدد من أعضاء حكومته، وحضره عن الجانب الأمريكي إلى جانب هندرسن السفير الأمريكي في أنقرة[3]. وقد أكد هندرسن في الاجتماع «أن الولايات المتحدة الأمريكية راغبة بقوة في إعطاء الفرصة لعمل يقوم به العراق والأردن مسنداً من قبل تركيا مع تحمل أية ملابسات»، وأضاف: «نعتقد بأنه في خلال شهور قليلة سيأتي سلاح كثير من الاتحاد

---

(1) Ibid.

(2) Ibid, PP. 199-200.

(3) فكرت نامق عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية، ص 457.

السوفييتي، وستصبح سوريا معسكراً للاتحاد السوفييتي تدريجياً»[1].

في السياق ذاته، ذكر محمد رفيق عارف «أن هندرسن تعهد في الاجتماع المذكور بأن حكومته لا مانع لديها من أن تتدخل دولة عربية في سوريا دون أن يمس ذلك باستقلال سوريا[2]، . . . وأن الأمر متروك لكم أن تقرروا، وإذا ما قررتم القيام بعمل دعونا على علم بذلك. . . ، وإذا ما اتخذ عمل عسكري يجب أن تنتحل له أسباب؛ لكي يصبح من الممكن الدفاع عنه في الأمم المتحدة، والتخلص من المشكلة، ويجب أن توضع القضية بطريقة يمكن معها طمأنة الأقطار العربية الأخرى بأن هذه ليست حرباً ضد سوريا، وإنما هي إجراء ضد حالة غير طبيعية. . ، وأن الشيوعية تعارض الإسلام والمسيحية على حد سواء». كما تعهد هندرسن في منع تدخل مصر، وقال: «إن الأسطول السادس الآن يمخر عباب شرقي البحر المتوسط، إننا نعتقد أن هذا سيجعل مصر تتردد»[3].

وعندما طلب أحمد مختار بابان إلى هندرسن التوجه إلى بغداد للتباحث مع المسؤولين العراقيين رسمياً هناك، اعتذر عن قبول هذه الدعوة[4] بحجة أنه ـ هندرسن ـ لا يريد أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية هي الدافعة، أو المثيرة للعراق في هذا الأمر، كما أنه لا يريد إثارة بقية الأقطار العربية بالذهاب إلى بغداد كي لا يفسر أي تصرف يقوم به العراق، وكأنه إيعاز من واشنطن[5].

وقد أفاد أحمد مختار بابان في مذكراته بأنه رفض مقترحات هندرسن

---

(1) محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة، ج4، منشورات وزارة الدفاع، بغداد 1959، ص 1516 ـ 1519.

(2) المرجع نفسه، ج2، ص373 ـ 380.

(3) للاطلاع على نص ملاحظات هندرسن في اجتماع استانبول راجع: «محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة»، ج4، ص 292 ـ 295؛ باتريك سيل، الصراع على سوريا 1945 ـ 1958، ص 390 ـ 391.

(4) وزارة الدفاع، محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة، ج4، ص 291.

(5) المرجع نفسه، ص 294.

التي تقضي بإشراك العراق في محاولة لإسقاط نظام الحكم في سوريا آنذاك، وقد أوضح بابان أسباب هذا الرفض، ومنها، أن هندرسن لم يتقدم بأي اقتراح إلى الحكومة العراقية مباشرة، إذ كانت بياناته موجهة إلى الحكومة التركية لذا كان يتوجب عليه أن يذهب إلى العراق. كما أن الأتراك لا يريدون أن يزجوا بأنفسهم في القيام بأي عمل غير الضغط على الحدود السورية خوفاً من الاتحاد السوفييتي، ولذا أرادوا أن يقوم العراق بهذا العمل ضد سوريا، وأضاف بابان؛ أنه لا يمكن أن يقبل الرأي العام العربي، والعراقي القيام بمثل هذا العمل ضد سوريا بناء على طلب من دولة أجنبية، مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، وخلص بابان إلى أنه لو تورط العراق بأي عمل ضد سوريا، فسوف يتحمل وحدهُ نتائج مثل هذه المخاطرة التي يتوقع لها الفشل، لذلك يتطلب الأمر في سوريا معالجة من الجامعة العربية التي باستطاعتها أن تجد الحل المناسب دون أن يثير هذا ردود فعل دولية[1].

وكان من الطبيعي أن تثير زيارة هندرسن إلى المنطقة معارضة دولية شديدة، فقد اتهمت موسكو واشنطن بالتمهيد للتدخل المباشر، في حين وصفت القاهرة هندرسن بأنه: «خبير في تدبير الانقلابات» وأنه يعد العدة لعزل سوريا، فبعد ان فشلت الولايات المتحدة الأمريكية في قلب نظام الحكم في سوريا، أخذت تعد العدة لاستعداء جارات سوريا ضدها»[2].

على أي حال عاد هندرسن إلى واشنطن في 4 سبتمبر 1957، وفي اليوم التالي، عبر في تقرير له عن القلق العميق في المنطقة، بسبب تسارع تطور الأوضاع في سوريا، وخشية من أن تصبح سوريا قاعدة للشيوعية الدولية تهدد سلامة، واستقلال البلدان المجاورة[3].

---

(1) أحمد مختار بابان، مذكرات أحمد مختار بابان، المجموعة (8)، نص المذكرات محفوظ في مكتبة الدكتور كمال مظهر أحمد، ص 8 ـ 15.

(2) أحمد عبد الرحمن مصطفى، الولايات المتحدة الأمريكية والمشرق العربي، ص 167.

(3) Eisenhower, The white House Years, Waging Peace 1956 - 1961, P. 201.

في أثناء ذلك أعلنت الحكومة الأمريكية في 5 سبتمبر 1957 عن خطة تقضي بإرسال مساعدة عسكرية عاجلة للأردن، ودعم كل من العراق ولبنان، وأعلن دالاس عن نية واشنطن تطبيق مبدأ أيزنهاور[1]. في الوقت الذي كانت الحكومة السورية تؤكد فيه أنها لا تنوي مهاجمة أي من جيرانها، وأن سياستها دفاعية محضة[2].

تسلمت وزارة الخارجية العراقية في 13 سبتمبر 1957 بياناً من وزارة الخارجية الأمريكية، جاء فيه: «إن الوضع في سوريا قد تردى كثيراً بسبب تغلغل الشيوعية، وأنه لو قامت سوريا بالاعتداء على أي دولة عربية، وطلبت هذه الدولة مساعدة ما، فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستعاونها بالمال والسلاح. وإذا قامت سوريا بقطع أنابيب النفط، فإن الحكومة الأمريكية ستساعد العراق مالياً بصورة مؤقتة، وأن الأسطول السادس في البحر المتوسط على استعداد للمساعدة، وإذا جرت محاولة للقيام بعمل داخلي في سوريا، فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستساعد أيضاً، وإن هذه الإجراءات هي لإعادة الحالة الطبيعية إلى سوريا وليس للمساس باستقلالها وسيادتها[3].

إن ما تقدم يدل بوضوح على نوايا الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل في الشؤون الداخلية في سوريا، بهدف تغيير الوضع السياسي فيها، ولتحقيق هذه الغاية أبدت واشنطن اهتماماً خاصاً بدور العراق بهذا الخصوص مقابل التلميح له بتقديم المساعدة المالية والعسكرية.

لقد أثار بيان وزارة الخارجية الأمريكية هذا استغراب ودهشة المسؤولين السوريين لما تضمنه من زعم عن وجود شعور لدى العراقيين بخطر يتهددهم

---

(1) A.F.P., Current Document, 1957, The Serious Nature of the Situation in syria, September 5,1957, P.1037.

(2) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج10، ص159.

(3) علي جودت الأيوبي، ذكريات علي جودت 1900 ـ 1958، ص 315 ـ 316.

من جانب سوريا، ولتنفيذ ذلك. وجهت الحكومة السورية مذكرة إلى الحكومة العراقية في 14 سبتمبر 1957 أوضحت فيها: «أن وجهة النظر الأمريكية التي تسود الآن، هي خلق أخطار مصطنعة لا وجود لها، ولا يقصد منها سوى بعثرة القوى العربية وتحويلها إلى قوى صغيرة يحارب بعضها بعضاً بدلاً من تحويلها إلى وحدة قوية صامدة أمام الخطر الإسرائيلي»[1].

نفت الحكومة العراقية من جانبها وجود نوايا معادية ضد سوريا، وأوعزت إلى المفوض العراقي في دمشق لإبلاغ الحكومة السورية عدم وجود نوايا معادية ضد سوريا وأن هندرسن لم يقم بزيارة العراق في أثناء جولته في المنطقة، ولم تجر بينه وبين الحكومة العراقية الأمور التي نوهت إليها المذكرة السورية، وأن سياسة العراق مع شقيقاتها واضحة، وقد أعلن عنها في مناسبات عدة وهو متمسك بميثاق الجامعة العربية، وميثاق الضمان الجماعي العربي، وهو على أتم الاستعداد للتعاون مع الأقطار العربية لمصلحة الأمة العربية»[2].

وأصدرت وزراة الخارجية العراقية بياناً آخر، جاء فيه: «إن العراق ليس لديه نوايا عدوانية ضد سوريا الشقيقة التي يهم العراق أن يسودها الأمن والاستقرار في كل وقت، كما يحرص على المحافظة على كيانها واستقلالها»[3].

وزار علي جودت الأيوبي رئيس الوزراء[4] دمشق في 25 سبتمبر 1957، وفي ختام زيارته صرح قائلاً: «إن الاعتداء على سوريا أو على أي بلد عربي آخر يعتبر اعتداء على العراق وعلى البلاد العربية جميعاً»[5].

---

(1) للاطلاع راجع: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج10، ص 159 ـ 160.

(2) «محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة»، ج4، ص1526.

(3) «الشعب»، 21 أكتوبر 1957.

(4) ألف علي جودت الأيوبي الوزارة الثالثة من 20 يونيو 1957 إلى 14 ديسمبر 1957، بعد أن استقالت وزارة نوري السعيد في 7 يونيو 1957.

(5) علي جودت الأيوبي، ذكريات علي جودت 1900 ـ 1958، ص 324؛ «البلاد»، 27 سبتمبر 1957.

استهدفت الحكومة العراقية من ذلك تنقية الأجواء مع سوريا، وتأكيد عدم تورطها مع الولايات المتحدة الأمريكية في التخطيط لشن اعتداء على سوريا، كما رأت الحكومة العراقية أن تقربها إلى سوريا يجنبها إثارة غضب الرأي العام في العراق والوطن العربي.

ومن جهة أخرى فقد استنفرت القوات التركية على الحدود السورية في سبتمبر 1957[1]، وكانت تركيا قد هددت بأنها سوف تتدخل عسكرياً إذا ما تولت الحكم في سوريا حكومة شيوعية، أو مؤيدة للسوفييت، مؤكدة: «بأنها أصبحت الآن تحاصر بقوات عدائية من الجوانب. إذ أن سوريا غدت قاعدة صواريخ سوفييتية، ويعتبر هذا حصاراً جغرافياً على تركيا»[2].

وفي الواقع كان الموقف التركي مثيراً للاستفزاز، ففي الوقت الذي أصبحت المواجهة السورية الأمريكية أكثر جدية في 5 سبتمبر 1957، استبدل بصدام سوري تركي يقف وراءه الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية[3].

دفع هذا الأمر الاتحاد السوفييتي إلى تقديم مساعدة عسكرية عاجلة إلى سوريا ضد تحرشات تركيا، ودول حلف بغداد، كما وجه بولغانين رئيس وزراء الاتحاد السوفييتي في 10 سبتمبر 1957 رسالة إلى عدنان مندريس، احتج فيها على حشد القوات التركية على الحدود السورية، وحثها على عدم الاشتراك في أي عمل عسكري مسلح ضد سوريا، في الوقت نفسه قام الاتحاد السوفييتي بتقديم أسلحة عاجلة إلى سوريا[4].

---

(1) عوني عبد الرحمن السبعاوي، العلاقات العراقية ـ التركية 1932 ـ 1958، ص 197.

(2) أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، دار الحرية، بغداد، 1975، ص 251.

(3) باتريك سيل، الصراع على سوريا 1945 ـ 1958، ص 392.

(4) D.I.A, 1957, Letter from Mr. Buglanin to Mr. Menderes Regarding the Situation on the Turkish-Syrian frontier, September 1975, PP. 333-337.

واتهم خروتشوف في 8 أكتوبر 1957 تركيا بأنها وضعت قواتها على الحدود السورية بهدف القيام بهجوم مخطط له من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وحذر من أن النزاع المسلح لن يقتصر على تلك المنطقة فقط[1]. ورد دالاس في الجمعية العامة للأمم المتحدة على اتهامات الاتحاد السوفييتي، مؤكداً أن تركيا هي التي كانت في خطر باعتبارها مهددة من قبل الجيش السوفييتي شمالاً، والتعزيز السوفييتي في سوريا جنوباً[2].

كما ردت واشنطن على تحذيرات الاتحاد السوفييتي لتركيا، بأنها لن تقف مكتوفة الأيدي في حالة تعرض تركيا لأي هجوم خارجي، فقد أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية في بيان لها: «أن مسؤوليات السوفييت تكون وخيمة للغاية في حالة الهجوم على تركيا، لأن الأخيرة حليفتنا في حلف شمال الأطلسي، رغم المسافات الطويلة بيننا وبينها»[3].

وبعد هذه الاتهامات، عرضت سوريا قضية تحشد الجيش التركي على حدودها على الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقد ندد أندري غروميكو Andrei Gromyko وزير خارجية الاتحاد السوفييتي فيها بكل من تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، وطلب إلى الجمعية العامة مساعدة سوريا في حالة وقوع عدوان عليها، أما المندوب التركي فقد أعلن بأن إحساس حكومته بعدم الارتياح تجاه التطورات الأخيرة في سوريا طبيعي للغاية لأن هناك تهديداً مباشراً لتركيا من الشمال والجنوب على حد زعمه. بعد هذه المناقشات وافق الطرفان ـ سوريا وتركيا، على الدخول في مباحثات مباشرة بشأن حسم النزاع بينهما خدمة للسلام في الشرق الأوسط[4].

---

(1) Walters Laqueur, The Soviet Union and the Middle East, London 1963, PP. 96-94.

(2) Eisenhower, The white House Years, Waging Peace 1956 - 1961, 203 - 204.

(3) Ibid, P.204.

(4) أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، ص 254 ـ 255.

من جهة أخرى، فإن حشد القوات التركية على الحدود السورية، أدى إلى أن يكون من الصعب على الحكومات العربية التي قبلت مبدأ أيزنهاور، وهي: لبنان، والعراق، والسعودية، والأردن التوفيق بين سياستها والسياسة الأمريكية. فقد تخلت هذه الحكومات عن فكرة العمل الجماعي ضد سوريا[1]. وقد أشار الرئيس أيزنهاور إلى ذلك في مذكراته، قائلاً: «أنه مع تصاعد الأزمة تراجع العراق الذي كان يعد الأكثر ملاءمة منطقية لمهاجمة سوريا، خوفاً على خط أنابيب النفط الذي يمر عبر سوريا»[2]. إضافة إلى تزايد الضغط الشعبي على نظام الحكم في العراق ومطالبته بتعديل سياسته تجاه سوريا. مما جعل نوري السعيد يدعو إلى تجنب أي عمل أهوج قد يؤثر على سوريا، وبذل الجهود لتدبير عناصر من سوريا يمكن بواسطتها إحداث تبدل نحو الأفضل[3].

في حين أكّد لبنان والأردن تأييدهما للتضامن العربي على الرغم من أنهما تسلما شحنات مستعجلة من الأسلحة الأمريكية، وأظهرا عدم استعداد للمشاركة في عمل ضد سوريا[4].

في الوقت نفسه، أثار تغيير موقف الملك سعود من الأزمة السورية دهشة الرئيس أيزنهاور الذي قال: «أما الملك سعود فقد أدهشنا فبدلاً من أن يتحدث عن أخطار الشيوعية الدولية كان لا يزال منشغلاً (بإسرائيل) وخليج العقبة، وقضية تأخر الولايات المتحدة الأمريكية في مدّ السعودية بالسلاح»[5]. كما بدأ سعود بنشاط دبلوماسي لإنهاء الأزمة بلغ ذروته حينما زار دمشق في

(1) بريسون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط، ص 519.

(2) Eisenhower, White House Years, Waging Peace 1956 - 1961, P. 202.

(3) غلمن، عراق نوري السعيد، ص 274 ـ 275.

(4) بريسون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط، ص 519.

(5) Eisenhower, White House Years, Waging Peace 1956 - 1961, P. 201.

الفترة من 25 إلى 27 سبتمبر 1957، وأعلن استنكاره قائلاً: «إنني استنكر كل اعتداء على سوريا، وعلى أي بلد عربي مهما كان مصدره، وإنني سوف أقاوم مع أشقائي السوريين والعرب أي اعتداء يقع عليهم وعلى استقلالهم بصرف النظر عن مصدره»[1].

لقد أثار تغير موقف الملك سعود تجاه النظام السوري تساؤل المسؤولين الأمريكيين، وقد كشف آلن دالاس Allen Dulles مدير المخابرات الأمريكية عن أسباب ذلك التغير، فأوضح أن سعود حاول دعم موقف الرئيس شكري القوتلي، كي يحول دون قيام مجلس لقيادة الثورة في سوريا على غرار ما كان موجوداً في مصر أثناء حكم عبد الناصر[2].

في ظل هذه الظروف، أدركت واشنطن فشل خططها بالعدوان على سوريا، إلا أنها لم تعترف بهذا صراحة حفاظاً على مكانتها، فقد أقر الرئيس أيزنهاور في 3 أكتوبر 1957 أن الوضع في سوريا يبدو آخذاً بالتوطيد والاستقرار بعض الشيء، وأضاف أن الشعور بالخطر الأصلي الذي أحست به دول كالعراق، والأردن، ولبنان، والسعودية، بدأ يخف إلى حد ما حسب المعلومات الجديدة عن الموقف[3].

وبات من الواضح أن الحكومة الأمريكية قد قامت بأعمال لا جدوى من ورائها، أدت إلى إلحاق أضرار فادحة بمركز الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، في حين استغلت مصر، والاتحاد السوفييتي هذا الموقف ونددتا بالولايات المتحدة الأمريكية، ومما زاد في حراجة الموقف الأمريكي في المنطقة فشل واشنطن في زج دول حلف بغداد، ولا سيما في عملية التآمر

---

(1) Idid, P. 202.

(2) Ibid, Not 17, PP. 203.

(3) «The New York Times», October 4, 1957.

على سوريا لإبعادها عن مصر كما فعلت تجاه بقية الأقطار العربية.

وفي الوقت الذي أخفقت الولايات المتحدة الأمريكية في زحزحة سوريا عن محور القاهرة، فإنها من جهة أخرى قد عجلت في إعلان قيام الوحدة بين سوريا ومصر في 1 فبراير 1958 التي على أثرها أعلن في عمان في 14 فبراير 1958 قيام الاتحاد العربي بين الأردن والعراق.

تاثير قيام الجمهورية العربية المتحدة 1958 على علاقات العراق الدولية.

أثار إعلان مشروع الوحدة بين سوريا ومصر منذ البداية قلقاً لدى دول حلف بغداد، ولا سيما العراق، ولم يقل قلق الولايات المتحدة الأمريكية عن ذلك. أما بالنسبة للعراق تحديداً، فإن نوري السعيد رئيس الوفد أعلن في اجتماع دول الحلف في أنقرة للفترة من 27 ـ 29 يناير 1958، أن الاتحاد السوفييتي يدعم هذه الوحدة واعتقد أن هدف عبد الناصر هو تحقيق الهيمنة على الأقطار العربية، وقد أيدت تركيا، وبريطانيا هذه الرؤية مؤكدة ضرورة معارضة الوحدة المزمعة(1).

وفي الوقت ذاته اقترح نوري السعيد على دالاس في محادثات جرت بينهما في السفارة العراقية في أنقرة في 29 يناير 1958، أنه من الأفضل لو قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإرسال رسائل إلى الملك حسين، والملك سعود محذرين إياهما من الخطر. كما واعتقد أنه من المهم التوضيح، بأنه لا توجد هناك نية لفرض حل على السوريين، بل لهم الحق في أن يقرروا مستقبلهم بأنفسهم، ومن الناحية العملية، فإذا ما كانت النية متجهة لإقامة وحدة فإنه من المحتمل أن تكون رغبة السوريين في الانضمام إلى العراق. وأجاب دالاس، بأنه يتوجب أن يكون هناك من يتمكن أن يكون مستعداً للقيام

---

(1) F.O. 371/134386, Telegram From British Embassy in Ankara to the Foreign Office, Ankara, January 28, 1958.

بشيء ما. إن الولايات المتحدة الأمريكية لا تتمكن من القيام بالمبادرة، إلا أنها مستعدة لدعم أي مسلك معقول للعمل والذي يمكن أن تقوم به دولة عربية أخرى. ومن وجهة نظره ـ أي دالاس ـ، فإن نوري السعيد هو احسن شخص للتصرف[1].

قوبل إعلان الوحدة بين مصر وسوريا في 1 فبراير 1958 من الأوساط الرسمية في العراق بوجوم شديد، وأوعز عبد الإلَه[2] إلى برهان الدين باشا أعيان وزير الخارجية بأن لا يعترف العراق بالوحدة المصرية ـ السورية، لا قانونياً، ولا واقعياً، وقد علل موقفه، بالقول: «إن العراق غير مرتاح لهذه الوحدة لأنها قامت بالإكراه»[3].

وتوكيداً لذلك أبرق برهان الدين باشا أعيان برقية إلى السفارات العراقية في: (واشنطن، ولندن، وكراجي، وأنقرة) وأوضح فيها بأن العراق: «يعتقد أن الاتحاد المصري السوري موجه ضد مصالح العراق وسلامته وأهدافه القومية، وضد سياسته الخارجية المتمثلة في عضوية حلف بغداد، لذلك من واجب دول الحلف أن تساند العراق في موقفه هذا». وطلب باشا أعيان أيضاً من السفراء العراقيين السعي لدى المسؤولين في عواصم الحلف بصورة فورية وجدية للتعاون على حمل الدول المترددة من أعضاء حلف بغداد على مسايرة العراق في تأجيل الاعتراف بالجمهورية العربية المتحدة إلى ما بعد تأليف حكومة الاتحاد العربي خلال ثلاثة أشهر[4].

---

(1) F.O. 371/137388, Records of Discussion Between the Secretary of State Mr. Dulles Nuri Pasha and Other Members of the Iraqi Delegation at the Iraqi Embassy, Ankara, January 29, 1958.

(2) خليل كنه، العراق أمسهُ وغده، ص256.

(3) «العمل» (جريدة)، بغداد. 4 فبراير 1958.

(4) F.O. 371/134388, Telegram from the British Embassy in Baghdad to the Foreign Office, Bagdad, February 20, 1958;

ولم تكتف الحكومة العراقية بذلك، بل طلبت إلى واشنطن ولندن لمساعدتها في إسقاط تجربة الوحدة المصرية ـ السورية، فقد دعا نوري السعيد في تصريح له إلى جريدة «تايمز» اللندنية في 26 يونيو 1958 بصورة غير مباشرة الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا إلى التدخل العسكري في سوريا[1]، وبهذا الخصوص ذكر بير دوود: «بأن نوري كان يحدوه الأمل بالقيام بهجوم عسكري مشترك، تسهم فيه الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والعراق لفصل سوريا عن مصر، والإطاحة بنظام الحكم القائم في سوريا، وخلق هلال خصيب في ظل العرش الهاشمي»[2].

مع ذلك، أراد نوري السعيد وضع الحكومتين الأمريكية والبريطانية أمام الأمر الواقع عندما قرر أن يرسل قوات عراقية عبر الصحراء إلى الأردن، وأنه اعتزم المغامرة بكل شيء بما في ذلك مغامرة عسكرية آملاً في أن يسرع الأمريكيون، والبريطانيون إلى مساعدته عندما تحين ساعة الجد[3].

من الواضح أن مقترحات نوري السعيد تلك لم تحظ باهتمام من

= وللاطلاع راجع: «محاكمات المحكمة العسكرية الخاصة»، ج4، ص 160 ـ 161.
وقد ذكر برهان الدين باش أعيان في إفادته أمام المحكمة العسكرية الخاصة التي شكلت في أعقاب وقوع ثورة 14 يوليو 1958، أن من الأسباب التي دعت العراق إلى تأجيل الاعتراف بالجمهورية العربية المتحدة هي:

1 ـ كي لا تواجه حكومة الاتحاد الجديدة بقرار سابق من إحدى الحكومتين أو كليهما قد لا يتفق مع الموقف الجديد التي تراه الحكومة الجديدة ضرورياً.

2 ـ يتطلب الوضع التريث بالاعتراف كي تتضح حسن نوايا الجمهورية العربية المتحدة تجاه الدولة المجاورة لها، ومدى احترامها لالتزاماتها الدولية.

3 ـ التريث لمعرفة مدى ما ستناله الدولة الجديدة من تأييد شعبي داخل سوريا ومصر.

4 ـ ضرورة التأكد من سلامة أنابيب النفط العراقية التي تمر عبر سوريا.

(1) أبونيدس، فرق. . تخسر، ثورة العرب 1955 ـ 1958، ص 286.

(2) Lord Birdwood, Nuri-As-Said, Astudy in Arap Leadership, Cessell, London, 1959, p. 261.

(3) أيونيدس، فرق. . تخسر، ص 288.

المسؤولين في واشنطن، للاعتقاد بأن سياسة نوري السعيد في العراق لم تعد تحظ بدعم من الجيش. وقد تجلى هذا عندما ألح نوري السعيد كثيراً بالطلب من الولايات المتحدة الأمريكية لتزويد العراق بعدد من الطائرات لنقل (2000) ألفي جندي عراقي عبر تركيا إلى لبنان، الأمر الذي دفع هيرتر (Herter) وكيل وزارة الخارجية إلى الاستفسارات من توفيق السويدي وزير خارجية الاتحاد العربي الهاشمي حول مدى ثقة الحكومة العراقية بالجيش[1]. كما ذكر غلمن في مذكراته بأنه سأل نوري السعيد في 12 يوليو 1958، أي قبل وقوع الثورة بيومين، عن ولاء الجيش للحكومة، فأكد نوري أن الجيش يمكن الاعتماد عليه في إسناد العرش والحكومة[2].

ومهما يكن، فقد استمرت الحكومة العراقية في معارضة قيام الجمهورية العربية المتحدة، ولم تعترف بها بشكل كامل إلى أن قامت ثورة 14 يوليو 1958، التي خلقت آفاقاً جديدة من العلاقات بين العراق ومصر وسوريا.

أما بالنسبة إلى الموقف الأمريكي من قيام الوحدة بين مصر وسوريا فقد اتسم بالمعارضة في بادىء الأمر، ثم سرعان ما تغير موقفها إلى الاعتراف بالجمهورية العربية المتحدة كأمر واقع. وقد توضح هذا الموقف عندما أكد دالاس في تقرير إلى الرئيس أيزنهاور في 30 يناير 1958 أن قيام الوحدة بين مصر وسوريا يعد خطراً على حلفائها في المنطقة، إذ رأى دالاس بأنه يتوجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تساعد أصدقاءها في هذا الموقف، وعليها الاستعانة بالحكومات العربية لتحديد الطرق التي يمكن من خلالها مواجهة الموقف الجديد. خصوصاً في غياب الموقف الموحد بينهم، لذلك طلب دالاس إلى الحكومة العراقية تنسيق موقفها مع الأردن، ولبنان والسعودية. كما

(1) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج10، ص 259 ـ 260.
(2) نجدة فتحي صفوة، العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب، مكتبة التحرير، بغداد 1984، ص 262.

وعد بإرسال خطابات إلى رؤساء هذه الدول يدعوهم إلى التنسيق مع العراق[1].

وفي أثناء ذلك قررت وزارة الخارجية الأمريكية خفض مستوى التمثيل الدبلوماسي في دمشق من سفارة إلى قنصلية عامة. مع الإبقاء على السفارة الأمريكية في القاهرة[2].

لكن سرعان ما تغير الموقف الأمريكي من الجمهورية العربية المتحدة باعتبارها حقيقة واقعة على صعيد العلاقات الدولية، ففي 8 فبراير 1958 رفعت وزارة الخارجية الأمريكية مذكرة إلى الرئيس أيزنهاور طلبت فيها الاعتراف بالدولة الجديدة بمجرد إعلان نتيجة الاستفتاء حول الوحدة[3].

وفي 25 فبراير 1958 اعترفت الحكومة الأمريكية بالدولة العربية الجديدة، مؤكدة في بيان صدر من وزارة الخارجية الأمريكية أن الاعتراف أخذ في تقديره تأييد حكومة الجمهورية العربية المتحدة عزمها على احترام التعهدات، والالتزامات الدولية القائمة بالنسبة إلى مصر وسوريا وقت إبرام الوحدة[4].

سوغت الحكومة الأمريكية اعترافها هذا بأن الولايات المتحدة الأمريكية لا تعتقد أن الاعتراف سيضعف حلف بغداد أو يضعف مركز الغرب في الشرق الأوسط، ليس بالضرورة أن الجمهورية العربية المتحدة شيوعية، وتعتقد واشنطن بأنه من المحتمل أن تنجم بعض المساوىء نتيجة لعدم الاعتراف

---

(1) A.F.P. current Document 1958, United states viows on the Formation of the united Arab Republic, February 11,1958, Department of state, washington: 1962, PP. 1071 - 1072.

(2) Ibid, 1072.

(3) علي الدين هلال، أمريكا والوحدة العربية 1945 ـ 1982، ص158.

(4) A.F.P., Current Documents, 1958, Memorandum United States Recognition of the united Arab Republic, February 25, 1958, P. 1072.

بالجمهورية خلال فترة طويلة، وهناك بالأخص خطورة ناجمة عن عدم الاعتراف، إذ سيتعمق الخلاف بين المعسكرين العربيين دون تحقيق الفائدة للغرب[1].

من الملاحظ أن تغيير موقف واشنطن نحو قيام الدولة الجديدة، قد يرجع إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية أدركت أن موقفها المعادي الصريح لتلك الدولة قد يؤدي إلى إلحاق الضرر بمكانتها في المنطقة العربية، وتخشى أن يستغل الاتحاد السوفييتي الفرصة كي يثبت نفوذه في كلا البلدين (سوريا ومصر)[2]. لذلك يمكن فهم الأسباب التي حدت بالحكومة الأمريكية إلى تغيير موقفها، والتظاهر علناً بالاعتراف بالجمهورية العربية المتحدة. إلا أنه في الوقت نفسه أخفت واشنطن نواياها المعادية لقيام الوحدة المصرية ـ السورية، ريثما تحين الفرصة المؤاتية للإطاحة بها.

وهكذا أصبح الهدف الحقيقي للسياسة الأمريكية هو: إفشال الوحدة بين سوريا ومصر، بالتعاون مع الحكومة العراقية، وقد كشفت وثيقة لوزارة الخارجية الأمريكية إلى سفارتها في بغداد في 10 ابريل 1958 عن وضع خطة للقيام بحملة لتشويه الوحدة المصرية ـ السورية تمهيداً لحركة انفصالية، وعلى ضرورة توحيد القوى الداخلية والخارجية التي تؤمن بالسياسة الغربية التي تستطيع في فرصة مناسبة التدخل من الخارج في حالة قيام حركة في الجمهورية العربية المتحدة[3].

من جهة أخرى، دعت بريطانيا الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأعضاء في حلف بغداد، لتكثيف الجهود الرامية إلى إسقاط الجمهورية العربية

---

(1) F.O. 371/134390. Recognition of united Arab Republic, Memorandum By Foreign office, London, March 10, 1958.

(2) Al-Jebarin, The United State - Egyptian Relations, 1945 - 1985, pp. 185 - 186.

(3) الاطلاع راجع: موسى جيب، ثورة 14 يوليو، بغداد 1958، ص 154.

المتحدة، واقترح سلوين لويد وزير خارجية بريطانيا أثناء اجتماع حلف بغداد في أنقرة 27 يناير 1958، إقامة اتحاد بين العراق، والأردن، والسعودية، وتشجيع المقاومة السورية وبث الدعاية للرد على الوحدة المصرية السورية المرتقبة[1].

الاتحاد العربي 1958.

وعلى إثر قيام الجمهورية العربية المتحدة، أعلن في عمانَ في 14 فبراير 1958 قيام الاتحاد العربي الهاشمي بين العراق والأردن، وأعلن الملك فيصل رئيساً للاتحاد والملك حسين نائباً له[2].

وفي 19 مايو 1958، تألفت الوزارة الاتحادية برئاسة نوري السعيد[3]. ونص ميثاق الاتحاد أنه اعتباراً من تاريخ الإعلان الرسمي لقيامه تنفذ إجراءات الوحدة بين دولتي الاتحاد في الأمور الآتية: وحدة السياسة الخارجية، والتمثيل السياسي، ووحدة الجيشين الأردني والعراقي، وإزالة الحواجز الجمركية بين الدولتين، وتوحيد مناهج التعليم، والعمل على توحيد النقد وتنسيق السياسة المالية والاقتصادية[4].

أكد الرئيس أيزنهاور في مذكراته، بأن فكرة الاتحاد العربي لاقت تشجيعاً من الحكومة الأمريكية، وكان نوري السعيد قد تحدث مع دالاس بخصوص الاتحاد في اجتماع حلف بغداد في أنقرة في 27 يناير 1958. على

(1) «محاكمات المحكمة العسكرية الخاصة»، ج6، ص 241 ـ 242.

(2) للاطلاع راجع: أرشيد فالح العبد اللات، العلاقات الأردنية ـ العراقية 1946 ـ 1958، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك 1993، ص 128 ـ 136.

(3) للاطلاع على أسماء وزارة الاتحاد راجع: عبد الرزاق الحسني تاريخ الوزارات العراقية، ج10، ص 264.

(4) للاطلاع على نص ميثاق الاتحاد راجع: الجريدة الرسمية الأردنية في 19 فبراير 1958؛

D.I.A., 1958, Proclamation of the Arab union of Iraq and Jordan, Amman, February 14, 1958.

أساس أن الفكرة تقوم على إقامة اتحاد بين العراق، والأردن، والسعودية، ولكن السعودية لم تتحمس للفكرة، لذلك اقتصر الاتحاد على العراق والأردن[1].

في 28 مايو 1958 اعترفت الحكومة الأمريكية بالاتحاد العربي رسمياً[2]. وكان ينوي السفير الأمريكي غلمن تقديم أوراق اعتماده إلى الملك فيصل الثاني في 14 يوليو 1958، إلا أن وقوع الثورة صبيحة ذلك اليوم حال دون ذلك، وأعلنت الجمهورية العراقية في 18 يوليو 1958 انسحابها من الاتحاد العربي[3]. وإزاء هذه التطورات أعلن الملك حسين في 2 أوغست 1958 حلّ الاتحاد[4]، وفي اليوم نفسه اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية بالجمهورية العراقية[5].

لا شك في أن قيام الاتحاد بين العراق والأردن كان بمثابة خطوة سياسية هامة وهي قد تفسر على أنها رداً على قيام الجمهورية العربية المتحدة، ومن أجل الحفاظ على قدر من التوازن بين الجناحين الرئيسين العربيين ـ مصر والعراق ـ الأمر الذي تؤكده العديد من المصادر[6]، فضلاً عن الوثائق البريطانية التي ذكرت: «أن تأسيس الاتحاد كان ردة فعل تجاه قيام الجمهورية العربية المتحدة»[7]. وتضيف جريدة «المانشستر جارديان» بأن دور بريطانيا في

---

(1) Eisenhower, White House Years, Waging Peace 1956 - 1961, P.263.

(2) A.F.P., 1958, current Documents United States Recognition of the Establishment of the Arab union, May 28, 1958, P.1069.

(3) غلمن، عراق نوري السعيد، ص 245 ـ 247.

(4) Uriel Dann, King Hussein and the challenge of Arab Radicalism, Jordan 1955 - 1967, Oxford univeristy Press, New York, 1988, P.93.

(5) A.F.P., 1958, United States Recognition of the New Government of Iraq, August 2, 1958, PP. 1070 - 1071.

(6) Birdwood, Nuri AS. - Said, p. 251.

(7) F.O. 317140896, Telgram from the U.K Embassy in Baghdad to the Foreign Office, January 1,1959.

قيام الاتحاد تمثل بالتقريب بين العراق والأردن، لأن أي محاولة من قبل الجمهورية العربية المتحدة لإلحاق الأردن بها، كانت تعني تورط العراق مباشرة، والذي بالضرورة سيكون مدعوماً من حلف بغداد[1]. لكن هذا لا يقلل من شأن الاتحاد العربي الذي لم يكن من الغريب قيامه، فهناك محاولات سابقة بين العراق والأردن في سبيل الاتحاد باءت بالفشل[2].

من جهة أخرى، كان نوري السعيد يخشى العبء المالي الذي سيتحمله العراق جراء الاتحاد مع الأردن. لذلك قاد نوري السعيد محاولة ضم الكويت إلى الاتحاد العربي موضحاً للسفير الأمريكي غلمن أهمية انضمام الكويت، فهي من ناحية تستطيع أن تقدم المساعدة المالية للأردن، كما يمكن مقاومة الدعايات الهدامة وأنشطتها بصورة أفضل، علاوة على أن دخول عضو غير هاشمي من شأنه أن يوسع الاتحاد ويجعله أكثر تقبلاً من الأقطار العربية، مقابل ذلك تسمح الحكومة العراقية للكويت بالاستفادة من مياه العراق. وطلب نوري السعيد إلى غلمن أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام نفوذها لدى بريطانيا، لمنح الكويت استقلالها وضمها إلى الاتحاد[3].

لذلك كثف نوري السعيد جهوده واتصالاته مع المسؤولين البريطانيين، ففي 17 فبراير 1958 أوضح لرئيس الوزراء البريطاني مكميلان في لندن، بأن الاتحاد العربي سيكون في خطر إذا لم تسهم الحكومة البريطانية بجهودها في إقناع حاكم الكويت بأهمية الانضمام إلى الاتحاد، خصوصاً، وأن الولايات المتحدة الأمريكية وعدت بتأييد هذه الفكرة. لكن مكميلان لم يبد استجابة واضحة لموضوع الكويت وادعى أن الحكومة البريطانية غير ملزمة به[4].

(1) «The Manchester Guardian», February 15, 1958.

(2) للاطلاع راجع: فكرت نامق عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية، ص476.

(3) غلمن، عراق نوري السعيد، ص 248 ـ 252.

(4) Harold Macmillan, Riding The storm 1956 - 1959, Toronto, 1971, P.503.

من الطبيعي أن يكون نوري السعيد غير مسرور من الموقف البريطاني هذا، وأشد ما كان يقلقه، هو: اعتراض بريطانيا على إعطاء الكويت استقلالها تمهيداً للانضمام إلى الاتحاد[1].

مع ذلك انتهز نوري السعيد توقف سلوين لويد وزير الخارجية البريطانية في بغداد 7 مارس 1958، وأوضح له بأن الوقت قد حان كي تعيد بريطانيا النظر في موقفها التقليدي في المنطقة، ويمكن أن تبدأ بداية حسنة بالكويت بإعطائها كياناً مستقلاً، مما يمهد الطريق لاشتراكها في الاتحاد العربي[2].

ويلاحظ أن جهود نوري السعيد لم تفلح في تغيير موقف بريطانيا من موضوع انضمام الكويت إلى الاتحاد، مع أنه كان متيقناً من أن بريطانيا إذا مارست نفوذها، فإن الكويت سينضم إلى الاتحاد، لكن الحكومة البريطانية لم تكن راغبة حقاً ببذل أي محاولة صادقة لإقناع حاكم الكويت بهذا الاتحاد، لأن مصالح الخزانة البريطانية في استثمارات الكويت المالية في لندن، إضافة إلى أن حاكم الكويت نفسه، لم يكن يرى أنه سيربح الكثير من الانضمام إلى الاتحاد العربي[3].

وكرر نوري السعيد محاولته فقدم باسم دولة الاتحاد العربي مذكرة شديدة اللهجة إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا طالب فيها بما يأتي:

1 ـ منح الكويت الاستقلال ودخول الاتحاد العربي الهاشمي، وتقديمها معونة مالية سنوية لهذا الاتحاد.

2 ـ في حالة عدم الأخذ بالاقتراح الأول يعاد النظر في حدود الكويت لتعود

---

(1) Ibid, P. 504.

(2) غلمن، عراق نوري السعيد، ص 251 ـ 252.

(3) أيونيدس، فرق.. تخسر، ص276.

إلى ما كانت عليه من قبل، حيث لم تتعد حدود مدينة الكويت.

3 ـ وفي حالة عدم الأخذ بهذا الاقتراح أيضاً، يحتفظ العراق بحرية العمل[1].

كما طلب توفيق السويدي وزير خارجية الاتحاد إلى الحكومة الأمريكية استخدام نفوذها للتأثير على بريطانيا كي تستجيب لهذه المقترحات. غير أن السفير البريطاني مايكل رايت، رفض استلام المذكرة نظراً للهجتها الشديدة[2].

ويبدو واضحاً أن قيام الاتحاد العربي قوبل بالدعم والتأييد من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، للاعتقاد بأن هذه الخطوة لا تشكل خطراً على المصالح الغربية في المنطقة.

بعد كل هذا يتضح أن مبدأ أيزنهاور أخفق في وقف تقدم الاتحاد السوفييتي نحو منطقة الشرق الأوسط، كما هو مخطط له منذ البداية، فقد أصبح للاتحاد السوفييتي مواقع نفوذ عدة فيها، وأثبت المبدأ عجزه في استيعاب أهم قضايا المنطقة ألا وهي القضية الفلسطينية التي كانت تثير اهتمام شعوب المنطقة أكثر من خطر تهديد الاتحاد السوفييتي، وهكذا فشلت الدبلوماسية الأمريكية في صياغة رؤية سياسية جديدة في معالجة قضايا الشرق الأوسط في ظل ازدياد النفوذ السوفييتي في المنطقة، لذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية كانت بحاجة إلى أسلوب جديد يأخذ بعين الاعتبار معالجة شؤون المنطقة ويضمن في الوقت نفسه حماية مصالحها الحيوية فيها.

---

(1) Telegram from the U.K Embassy in Baghdad to the Foreign Office, March 12, 1958. In: The Iraq Kuwait Dispute, Vol.IV, 1958 - 1993, Editor, Richard Schofield, Archive Editions, 1994, PP. 10 - 11;

وللاطلاع ينظر: عبد الكريم الأزري، تاريخ في ذكريات العراق 1930 ـ 1958، جـ1، بيروت، 1982، ص 605 ـ 611 علي الدين هلال، أمريكا والوحدة العربية، ص 161.

(2) خليل كنه، العراق أمسهُ وغده، ص 298.

وبغض النظر عن كل ذلك فقد شهدت العلاقات العراقية الأمريكية تطوراً ملموساً في الفترة 1956 ـ 1958 في مجالات التعاون العسكري والاقتصادي والثقافي بين البلدين.

ثالثاً: المساعدات العسكرية الأمريكية للعراق

شهدت الفترة 1956 ـ 1958 تصاعداً واضحاً في تطوير التعاون العسكري بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، وقد تمثل ذلك في تصاعد طلبات المسؤولين العراقيين للحصول على معدات عسكرية أمريكية حديثة، بموجب إتفاقية المساعدة العسكرية الأمريكية للعراق سنة 1954 التي مرّ ذكرها لسد حاجة الجيش العراقي المتزايدة من الأسلحة والمعدات العسكرية.

أبدت الحكومة الأمريكية في أوائل سنة 1956 اهتماماً بالغاً بزيادة المخصصات المالية؛ لتغطية نفقات المساعدات العسكرية للعراق، ففي سنة 1954 خصصت واشنطن مبلغاً قدره (33) مليون دولار للفترة (1955 إلى 1956) لمساعدة العراق عسكرياً، إلا أنها عدلت هذه الخطة في بداية سنة 1956، وخصصت مبلغ (29,8) مليون دولار لمدة ثلاث سنوات (1955 ـ 1957)، وفي أعقاب العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956، اقتضت الأوضاع الدولية أن تعمد الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعديل مبلغ المساعدة العسكرية المقدم إلى العراق، ففي السنة المالية 1957 وحدها بلغت قيمة المساعدات (33,4) مليون دولار[1].

وفي ضوء ذلك واصلت الحكومة الأمريكية تزويد العراق بالمساعدات العسكرية على الرغم من الحظر الذي أعلنته واشنطن على تصدير الأسلحة إلى الشرق الأوسط في بداية سنة 1956، وقد أكد ذلك السفير العراقي موسى الشابندر في واشنطن في برقية له إلى وزارة الخارجية العراقية في 18 فبراير

(1) «Politica SSHA Na Arabskom Vostoke,» Moscow, 1961, P.138.

1956: «أن وزارة الخارجية الأمريكية أطلعته على قرارها القاضي بإيقاف شحن الأسلحة إلى الشرق الأوسط بصورة عامة، وأكدت له أن هذا التدبير لا يشمل المساعدات العسكرية للعراق»[1].

استمرت الإمدادات العسكرية الأمريكية في الوصول إلى العراق، ففي شهري أكتوبر ونوفمبر من سنة 1956 وصلت أنواع من الأسلحة الثقيلة أهمها المدافع، في الوقت نفسه طلبت الحكومة العراقية من الحكومة الأمريكية الحصول على كميات إضافية من الأسلحة والمعدات العسكرية، ولا سيما الطائرات والمدافع المضادة للطائرات[2].

ومن الملاحظ أن ما قدم من الأسلحة والمعدات العسكرية الأمريكية إلى العراق لم يكن من الأهمية بمكان بالنسبة إلى مستوى طموح الرأي العام العراقي، فقد انتقد سامي باشعالم عضو مجلس النواب تلك المساعدات العسكرية الأمريكية المقدمة للعراق، قائلاً:

«إن حجة الحكومة العراقية في إبرام حلف بغداد أنها كانت تأمل الحصول على الأسلحة بكميات كبيرة من الولايات المتحدة الأمريكية، لكن هذا لم يحصل حسبما كان متوقعاً، بسبب أن الحكومتين الأمريكية والبريطانية تلتزمان بسياسة التوازن العسكري بين الأقطار العربية و(إسرائيل)، وهذه السياسة بطبيعة الحال تذهب بكل الآمال التي علقها البعض على تجهيز العراق بكميات كبيرة من السلاح»[3].

وتساءل النائب محمد مشحن الحردان:

(1) م.و.خ.ع، رقم الملف غ/972/ 972/ 3، برقية السفارة العراقية في واشنطن إلى وزارة الخارجية العراقية في 18 فبراير 1956.

(2) «Politica SSHA Na Arabskom Vostoke», P. 142.

(3) «محاضر مجلس النواب»، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1955 ـ 1956، 7 فبراير 1965، بغداد 1957، ص 102.

«أود أن أسأل عن مدى المساعدات العسكرية الأمريكية للعراق، وأستطيع أن أقول: إن هذه المساعدات لم تكن التي كنا نتوقعها، في حين أن جميع الدول المنضمة إلى حلف بغداد تستلم مساعدات عسكرية أكثر مما استلم العراق، وأعتقد أن سبب ذلك يرجع إلى خشية السياسة الأمريكية والبريطانية من أن يقوم الجيش العراقي بواجبه نحو فلسطين»[1].

وكانت الحكومة العراقية أيضاً تأمل أن تنظر واشنطن باهتمام كبير إلى قضية تزويد الجيش العراقي بالأسلحة والمعدات العسكرية الحديثة، لأنها تعتقد أن ما كان يحصل عليه العراق من المساعدة العسكرية الأمريكية لم تعد بالأهمية مقارنة بما تحصل عليه الدول المجاورة من الأسلحة، وبغية تغيير هذا الوضع أجرى السفير العراقي موسى الشابندر في واشنطن محادثات مع هربرت هوفر (Herbert Hoover) مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط في 12 ديسمبر 1956 بحضور الملحق العسكري العميد الركن حسن مصطفى، طلب فيها من الحكومة الأمريكية الإسراع في تجهيز العراق بما يحتاج إليه من المساعدة العسكرية لتعزيز قوة الجيش العراقي الذي أصبح أضعف الجيوش في المنطقة، وأكد الشابندر بأن على واشنطن أن تعالج هذا الوضع فوراً في تلبية طلبات العراق من الأسلحة والمعدات فوعد هوفر بذلك[2].

لكن لم يظهر ما يؤكد أن المسؤولين الأمريكيين قد أبدوا اهتماماً في تلبية طلبات العراق من الأسلحة والمعدات العسكرية، بل اتبعوا أسلوباً اتسم بالتباطؤ في مساعدة العراق عسكرياً، وقد تبين ذلك بوضوح عندما ألحت

---

(1) المرجع السابق، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1955 ـ 1956، 5 يونيو 1956، ص 22؛ «الشعب»، 6 يونيو 1956.

(2) م.و.خ.ع.، الملف غ/ 4676/ 4676/ 2، برقية السفارة العراقية في واشنطن إلى وزارة الخارجية العراقية في 22 ديسمبر 1956.

الحكومة العراقية كثيراً على الحكومة الأمريكية، من أجل تطوير القوة الجوية العراقية، حيث وصل لهذه الغاية أرثر رادفور (Arthur Radford) رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية إلى العراق، وأجرى في بغداد مباحثات مع الفريق الركن محمد رفيق عارف رئيس أركان الجيش بخصوص زيادة التعاون العسكري بين البلدين، وصرح رادفورد في أعقاب عودته إلى واشنطن بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستعمل على توسيع التعاون العسكري مع العراق[1].

وعندما حصلت مصر وسوريا على طائرات مقاتلة من الاتحاد السوفييتي، ازداد إلحاح العراقيين على المسؤولين الأمريكيين، من أجل الحصول على التزام أمريكي للقيام بعمل مماثل نحو العراق[2]. وذكر نوري السعيد للسفير الأمريكي غلمن بأن العراق بحاجة إلى سلاح جوي قوي يقدر بـ(أربعة أسراب من الطائرات المقاتلة) لحماية حقوله النفطية في الشمال ضد أي هجوم جوي محتمل من الاتحاد السوفييتي[3].

لكن واشنطن لم تبد حماساً نحو هذه الطلبات، وادعت بأن مذكرة التفاهم الأمريكية ـ البريطانية المعقودة بين الطرفين في 26 فبراير 1954 التي مرَّ ذكرها تحول دون ازدياد المساعدات العسكرية الأمريكية للعراق. إلا أن أزمة السويس 1956 صعدت الأمور، وخاصة بعد أن أصبح بقاء نوري السعيد السياسي مهدداً، مما دفع آلن دالاس (Allen Dulles) مدير المخابرات الأمريكية العامة إلى تقديم اقتراح إلى الرئيس أيزنهاور يقضي بإرسال طائرات مقاتلة أمريكية تحمل شارات عراقية إلى العراق مع وحدات من الرادار، كوسيلة من وسائل عرض الدعم لحكومة نوري السعيد، لكن وزاة الخارجية الأمريكية

---

(1) Axelgard, U.S Support For the British Position in Pre Revolutionary Iraq, P.89.

(2) Ibid, 90.

(3) غلمن، عراق نوري السعيد، ص 318.

عارضت هذا الاقتراح لأنه يشكل خرقاً لمذكرة التفاهم الأمريكية ـ البريطانية[1].

في بداية سنة 1957 تزايد الضغط داخل البنتاغون لإنهاء مذكرة التفاهم وضرورة أن تتولى واشنطن المسؤولية الرئيسة في تدريب الجيش العراقي وتجهيزه، ومع ذلك، لم يظهر ما يدل على أن المسار قد تم تبنيه[2].

وبعد مرور سنتين على إلحاح نوري السعيد بطلب المساعدة الأمريكية لتعزيز القوة الجوية العراقية، وافقت وزارتا الدفاع والخارجية الأمريكية في 19 مايو 1958 على خطة تهدف إلى تحويل القوة الجوية العراقية إلى قوة جوية على الطراز الأمريكي بحلول نهاية 1959[3].

أرسلت وزارة الخارجية الأمريكية مذكرة إلى سفارتها في بغداد في 20 مايو 1958 لاطلاع نوري السعيد على فحوى ما جاء في خطة وزارة الدفاع الأمريكية، وأوضح غلمن قائلاً:

«أمكنني أن أخبر نوري السعيد في 20 مايو 1958 بأننا سنزود العراق ببعض الطائرات النفاثة من نوع «ف 86 ـ ف». وستكون الدفعة الأولى مؤلفة من ست طائرات لأغراض التدريب مبدئياً، ثم تأتي بعدها أعداد أكبر»[4].

لكن تأخر تسليم أول دفعة من تلك الطائرات إلى العراق، الأمر الذي دفع نوري السعيد إلى الاجتماع بغلمن في السفارة الأمريكية ببغداد قبل خمسة أيام من وقوع ثورة 14 يوليو 1958: «ملتمساً أن تسرع الحكومة الأمريكية في تسليم الدفعة الأولى من الطائرات، مضمناً قوله بأن ذلك سيكون مكسباً عسكرياً وسياسياً خارقاً»[5].

(1) Axelgard, U.S Support For the British Position in pre Revolutionary Iraq, P.90.

(2) Ibid, P. 90.

(3) Ibid.

(4) غلمن، عراق نوري السعيد، ص 318.

(5) غلمن، عراق نوري السعيد، 319.

وقد وصلت الطائرات، وطاقم التدريب الأمريكي إلى بغداد قبل وقوع ثورة 14 تموز بيومين، وسرعان ما غادر الطيارون والفنيون الأمريكيون بغداد تاركين وراءهم الطائرات النفاثة[1].

من الواضح أن ما تقدم يؤكد أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن مهتمة بدعم العراق عسكرياً، وإلا كيف نفسر هذا التباطؤ في تسليم الطائرات إلى النظام الذي كان قائماً قبل 14 يوليو 1958؟

وبغض النظر عن ذلك فقد استمرت واشنطن بتجهيز العراق بالمعدات العسكرية وفقاً لاتفاقية المساعدة العسكرية الأمريكية في سنة 1954، ففي 22 فبراير 1956 وصلت شحنة من المعدات الأمريكية إلى ميناء البصرة ضمن برنامج المساعدة إلى العراق[2]. كما وصلت شحنة أخرى إلى ميناء البصرة في 5 يناير 1957، تضمنت عجلات المدافع ميدان (8 عقدة)، وتعد هذه المدافع في حينه من أضخم المدافع وأقواها التي زود بها العراق وفقاً لاتفاقية المساعدة العسكرية بين البلدين[3].

كما تقدم العراق إلى الحكومة الأمريكية لشراء معدات عسكرية خفيفة خلت من الأسلحة، لسد حاجة الجيش العراقي، ففي 21 مارس 1956 طلبت وزارة الدفاع تزويدها بـ(500) نطاق نسيج للأجهزة اللاسلكية (AN/PRC)، ومن النوع المستعمل في الجيش الأمريكي[4]، كما طلبت وزارة الدفاع في 24 مارس 1956 تجهيز الجيش العراقي بـ(1060) نضيدة ثانوية[5]، واشترت

(1) Axelgard, U.S Support for the British Position in pre Revolutionary, P. 90;
غلمن، عراق نوري السعيد، 320.

(2) «The New York Times», February 23, 1956.

(3) «الزمان»، 6 يناير 1957.

(4) م.و.خ.ع.، الملف غ/ 972/ 972/ 3، كتاب وزارة الخارجية إلى السفارة العراقية في واشنطن 7967 في 21 مارس 1956.

(5) المصدر نفسه، كتاب وزارة الدفاع العراقية إلى وزارة الخارجية 672072 في 24 مارس 1956.

الحكومة العراقية مقطورات عسكرية بمبلغ (305800) دولار من الشركة الأمريكية جوزيدتي (Jeouzeidty)[1].

وفي أثناء ذلك أولت وزارة الدفاع الأمريكية اهتماماً خاصاً في تعزيز التعاون العسكري مع الحكومة العراقية من خلال تبادل زيارة الوفود العسكرية بين البلدين، والوقوف على حاجة الجيش العراقي من الأسلحة والمعدات العسكرية الأمريكية، فقد وصل وفد من الكلية الحربية الأمريكية إلى بغداد في 19 مايو 1956 في زيارة استغرقت يومين ضمن جولة قام بها الوفد إلى دول حلف بغداد[2]. وفي 30 يناير 1957 زار العراق الجنرال كلايد أيدلمان (Genral Clyde Eidelmann) معاون رئيس أركان الجيش الأمريكي للعمليات الحربية، وقد أجرى مباحثات مع نوري السعيد رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة، كما التقى أيدلمان بالفريق الركن محمد رفيق عارف رئيس أركان الجيش، وقام بزيارة إلى معسكر الوشاش في بغداد للإطلاع على تدريب المدفعية وخصوصاً عمليات التدريب على المدفع (8 عقدة) الذي تسلمه العراق من الولايات المتحدة الأمريكية[3].

وفي الإطار نفسه وصل قائد القوات البحرية الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط إلى ميناء البصرة في 8 أوغست 1957 في زيارة إلى العراق تستغرق أربعة أيام، التقى في أثنائها بـ علي جودت الأيوبي رئيس الوزراء[4]، وبأحمد مختار بابان وزير الدفاع، وأجرى مباحثات مع الفريق الركن محمد رفيق عارف رئيس الأركان تركزت حول كيفية زيادة التعاون العسكري بين العراق

---

(1) م.و.خ.ع، الملف غ/4676/4676/2، مشتريات وزارة الدفاع من الولايات المتحدة الأمريكية، كتاب وزارة الدفاع العراقية إلى وزارة الخارجية 362 في 8 أكتوبر 1956.

(2) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج10، ص 65.

(3) «الزمان»، 1 فبراير 1957.

(4) ألف علي جودت الأيوبي وزارته الثالثة للفترة من 20 يونيو إلى 14 ديسمبر 1957 بعد أن قدم نوري السعيد استقالة حكومته في 8 يونيو 1957.

والولايات المتحدة الأمريكية[1]. كما قام الجنرال ماكسويل تيلر (General Maxwell Tyler) رئيس أركان حرب الجيش الأمريكي في 10 يناير 1958 بزيارة إلى العراق أجرى خلالها محادثات مع عبد الوهاب مرجان رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة[2]. ومحمد رفيق عارف رئيس الأركان، من أجل الوقوف على حاجات الجيش العراقي من المعدات العسكرية، ومدى استفادة العراق من المساعدات الأمريكية، وقد طلب عبد الوهاب مرجان من تيلر أن تبادر الحكومة الأمريكية إلى تلبية طلبات العراق من الطائرات المقاتلة[3].

من الواضح أن كثرة زيارة الوفود العسكرية الأمريكية إلى العراق، كان الهدف منها إظهار الدعم الأمريكي للحكومة العراقية.

وضمن خطة الحكومة الأمريكية في تقديم الدعم للحكومة العراقية، كانت السفن الحربية الأمريكية تزور ميناء البصرة بين الحين والآخر بموجب موافقات خاصة من الحكومة العراقية، فقد وصلت سفينتان حربيتان من القوة البحرية الأمريكية في زيارة للعراق للفترة من 22 إلى 27 يناير 1957[4]. وقامت السفينة الحربية بيل (Bell) والسفينة موري (Maori) بزيارة إلى ميناء البصرة في 4 مايو 1957[5].

وأعطت الحكومة العراقية موافقتها على قيام السفينة الحربية الأمريكية هالي (Haley) بزيارة إلى ميناء البصرة من 5 إلى 8 يوليو 1957[6]. وفي 8

---

(1) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج10، ص169.

(2) ألف عبد الوهاب مرجان وزارته الأولى للفترة من 15 ديسمبر 1957 إلى 3 مارس 1958 بعد استقالة حكومة علي جودت الأيوبي في 14 ديسمبر 1957.

(3) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج1، ص190.

(4) م.و.خ.ع؛ الملف غ/375/375/2، زيارة السفن الأمريكية إلى ميناء البصرة، كتاب وزارة الخارجية العراقية إلى السفارة الأمريكية في بغداد 375 في 14 يناير 1957.

(5) المصدر نفسه، كتاب السفارة الأمريكية في بغداد إلى وزارة الخارجية العراقية 325 في 9 مايو 1957.

(6) م.و.خ.ع، الملف غ/375/375/2، زيارة السفن الأمريكية إلى ميناء البصرة كتاب وزارة الخارجية العراقية إلى السفارة الأمريكية في بغداد 1622 في 13 يونيو 1957.

أوغست 1957 وصلت السفينة الأمريكية كرنوج باي (Greenwich Bay) إلى ميناء البصرة بزيارة استغرقت أربعة أيام[1].

ومن الطبيعي، أن يكون الهدف من ذلك ليس تقديم الدعم للحكومة العراقية كما يبدو، بل أرادت الولايات المتحدة الأمريكية أن تؤكد قدرتها على الدفاع عن منطقة الخليج العربي الغنية بالنفط وتأمين حماية المنطقة من أي تهديد سوڤييتي محتمل.

من جهة أخرى، توصل ممثلون من الحكومتين العراقية والأمريكية في بغداد إلى إعداد مذكرة التفاهم المتبادل بين الطرفين في 16 يونيو 1957، وكان الهدف منها هو زيادة إمكانية العراق على إنتاج المعدات، والتجهيزات العسكرية المستعملة لأغراض الدفاع وتصليحها، وقد تضمنت مواد عدة تتعلق بالتعاون العسكري بين البلدين، ونصت على أن تقوم الحكومة الأمريكية بتزويد العراق بالمعدات والمشورة الفنية (**المادة 1**)، وأن الحكومة العراقية تجهز الأرض وجميع المباني، والمعدات، والمواد والخدمات المطلوبة (**المادة 2**)، وتكون الحكومة العراقية واسطة لإدامة التسهيلات الإضافية التي تؤمن بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية (**المادة 3**)، وتوافق الحكومة العراقية على أن تؤمن منتوجات وخدمات التسهيلات بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية، وتجعلها متيسرة للشعوب بأسعار عادلة ومعقولة (**المادة 4**)، وتوافق الحكومة العراقية على أنها لن تدخل أي إضافة في السعر في أي حال من الأحوال (**المادة 5**)، وأن تسمح بالاستيراد والتصدير دون تقاضي أي رسوم جمركية أو ضرائب للمعدات والمواد العسكرية المرسلة إلى العراق من الولايات المتحدة الأمريكية (**المادة 6**)، وتتفق الحكومتان على إنجاز منهج المساعدة بالتسهيلات بوساطة

(1) المصدر نفسه، كتاب وزارة الخارجية العراقية إلى السفارة الأمريكية في بغداد 1658 في 13 يوليو 1957.

ممثلي الحكومتين الرسميين (**المادة 7**)، إذا قام العراق بإنتاج أو تصنيع مواد بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية، واتفقت الدولتان بأنها من المواد السرية، فإنه يجب على العراق أخذ موافقة الولايات المتحدة الأمريكية، مثل: بيع هذه المادة أو تحويل حق إنتاجها لأية دولة أو دول أخرى (**المادة 8**)[1].

وتشمل المساعدة العسكرية للعراق تحسين معامل إنتاج عتاد الأسلحة الخفيفة في العراق، وقد خصص الجانب الأمريكي مبلغ (75,000) دولار لصرفها من وزراة الدفاع الأمريكية لشراء المكائن والمعدات الخاصة وإرسالها إلى العراق[2].

أما عن نشاط البعثة العسكرية الأمريكية العاملة في العراق، التي كانت تقوم بإدارة المساعدة العسكرية منذ ابريل 1954، فقد كانت في البداية تتألف من (15) خمسة عشر ضابطاً وضابط صف[3]، ولكن ما طرأ من توسع في إطار التعاون العسكري بين البلدين في السنوات التي تلت سنة 1954»، جعل الحكومة الأمريكية تدرك أهمية زيادة أعضاء البعثة العسكرية تباعاً، حتى أصبح عددهم بداية شهر يوليو 1958 (85) عضواً[4]. لكن عمل البعثة الأمريكية في العراق، كان عرضة للانتقاد من جانب العراق، لأنها كانت تحاول في أثناء عملها الحصول على معلومات عسكرية ذات طبيعة سرية عن الجيش العراقي، كما أن البعثة أخفقت في دفع واشنطن إلى تزويد العراق بأنواع معينة من الأسلحة، كان الجيش العراقي محتاجاً إليها مثل الطائرات المقاتلة

---

(1) د.ك.و.، رقم الملف 131، كتاب وزارة الخارجية العراقية، العدد 2729 في 11 يونيو 1957؛ وينظر: المصدر نفسه، كتاب وزارة الخارجية العراقية إلى السفير الأمريكي في بغداد غلمن، العدد 676/ 676/ 2 بتاريخ 16 يونيو 1957 ـ الملحق رقم (4).

(2) المصدر نفسه، كتاب وزار الدفاع العراقية إلى ديوان مجلس الوزراء، بالرقم د/ 202/ 66 في 25 يونيو 1957.

(3) غلمن، عراق نوري السعيد ص315.

(4) «Politica SSHA Na. Arabskom Vostoke» 1961, P.144.

والدبابات[1]، وقد يناقض هذا ما ذكره السفير الأمريكي غلمن في بغداد الذي حاول تجميل صورة البعثة الأمريكية والدفاع عنها، بقوله: «حاولت بعثتنا في بغداد أن تؤمن حاجات العراق برغبة صادقة وبسرعة، إلا إنها لم تحقق نجاحاً تاماً...»[2].

ومهما يكن من أمر، فإن يوم 14 يوليو 1958 كان بداية انتهاء اتفاقية المساعدة العسكرية الأمريكية للعراق، إذ في اليوم نفسه تم إغلاق مقر البعثة العسكرية وختمه، مما دفع الحكومة الأمريكية فيما بعد إلى سحب البعثة، ولم تبلغ حكومة الجمهورية العراقية رسمياً بقرارها القاضي بإنهاء الاتفاق إلا في 30 مايو 1959[3].

مما تقدم، يتبين أن المساعدات العسكرية الأمريكية للعراق اقتصرت على بعض أنواع الأسلحة المساندة، والخفيفة، والمعدات العسكرية، كالعجلات، والإطارات، ولم تزود الجيش العراقي بالأسلحة الهجومية والفاعلة كالطائرات والدبابات، ظناً منها بأن ذلك قد يشكل خطراً يهدد (إسرائيل).

مع ذلك، كان من المتوقع أن تأخذ المساعدة العسكرية الأمريكية للعراق أبعاداً أكثر تطوراً واتساعاً بين البلدين، إلا أن وجود الصعوبات الإدارية والنواقص الفنية لدى الجانبين، عرقلت هذا التطور في الفترة 1945 ـ 1958. وتتلخص تلك الصعوبات بالنقاط الآتية:

1 ـ الفرق بين السنتين الماليتين في العراق والولايات المتحدة الأمريكية زاد في عدم الدقة، وجعل التخطيط أكثر صعوبة، فالسنة المالية في العراق تبدأ في 1 ابريل وتنتهي في 31 مارس، بينما السنة المالية في الولايات

(1) مقابلة مع العميد الركن المتقاعد عبد الله العمري، بغداد، 27 فبراير 1992.
(2) غلمن، عراق نوري السعيد ص 316.
(3) المرج نفسه، ص 320.

المتحدة الأمريكية تبدأ في 1 يوليو وتنتهي في 20 يونيو، الأمر الذي عرقل جميع محاولات البعثة الأمريكية في بغداد لتنسيق حاجات العراق.

2 ـ الاختلاف بين الحكومتين العراقية والأمريكية على أهداف المساعدة العسكرية الأمريكية للعراق، إذ كانت الحكومة الأمريكية تؤكد أنه لا يجوز استعمال الأسلحة التي حصل العراق عليها بموجب اتفاقية المساعدة العسكرية الأمريكية خارج حدود العراق، في حين، كان العراق يرى أنه لا توجد قيود على استعمال هذه الأسلحة ضد أي عدوان خارجي.

3 ـ إخفاق البعثة الأمريكية في بغداد في وضع خطط مسبقة لما يمكن أن تحققه ضمن إطار برنامج المساعدة العسكرية للعراق، في حين، قام القادة العسكريون في الجيش العراقي بإعداد برنامج ذي مرحلتين لفترة خمس سنوات منذ توقيع اتفاقية المساعدة العسكرية بين البلدين في سنة 1954. مما يدل على أن المسؤولين العراقيين كانوا يعلقون الآمال الكبيرة على المساعدة العسكرية الأمريكية لتطوير الجيش العراقي، فيما يلاحظ أن البعثة العسكرية الأمريكية لم تكترث لهذا الأمر.

4 ـ التزام الحكومة الأمريكية الصارم بما جاء في مذكرة التفاهم الأمريكية ـ البريطانية في 26 فبراير 1954، المار ذكرها سابقاً، بشأن توريد الأسلحة والمعدات العسكرية إلى العراق. إذ حدت مذكرة التفاهم هذه من تطور التعاون العسكري بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، لأنها تشترط على الأمريكيين شراء الكثير من الأسلحة والتجهيزات العسكرية المُزمع تقديمها للعراق من الأسواق البريطانية، مما يؤخذ على هذه الخطة أمران، **أولهما**: أن التجهيزات البريطانية المطلوبة لم تكن من الأنواع الحديثة، **وثانيهما**: أن تسليم هذه المعدات للعراق كان يتأخر دائماً عن موعده[1].

(1) للاطلاع راجع: غلمن، عراق نوري السعيد، ص320 ـ 325.

يلاحظ مما تقدم، أن واشنطن لم تبذل أي جهد في سبيل تذليل تلك العقبات التي اعترضت زيادة المساعدة العسكرية للعراق، في الوقت الذي كان بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية أن تفعل شيئاً مهماً لتغيير هذه الحالة نحو الأفضل، وأغلب الظن، أنّ ذلك يرجع إلى أن السياسة الأمريكية تحاول قدر الإمكان أن لا تثير حساسية بريطانيا إزاء تنامي العلاقات العراقية ـ الأمريكية، يضاف إلى هذا أن الولايات المتحدة الأمريكية، كانت تخشى أن يؤدي التوسع في تزويد العراق بالأسلحة الحديثة والمتطورة إلى خلق حالة عدم توازن في ميزان القوى بين الأقطار العربية و(إسرائيل).

ويتضح مما سبق، أن واشنطن لو كانت اتخذت خطوات ملموسة لإبعاد سياستها عن بريطانيا في العراق، لأدّى ذلك إلى انعكاس إيجابي على تطور العلاقات بين البلدين، ليس في المجال العسكري فحسب بل في المجالات الاقتصادية أيضاً.

رابعاً: التعاون الاقتصادي والثقافي بين البلدين 1956 ـ 1958

أ ـ التعاون الاقتصادي:

إن التطورات السياسية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط في الفترة 1956 ـ 1958، جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تنتهج سياسة جديدة تهدف إلى تأكيد دورها في المنطقة، ولا سيما بعد أزمة السويس، وانحسار النفوذ البريطاني والفرنسي عنها، ولما كان العراق يعد في رأي المسؤولين الأمريكيين من الدول التي أيدت بقوة السياسة الأمريكية، فقد أبدت الحكومة الأمريكية رغبتها في دعم العراق اقتصادياً، بهدف الحفاظ على المصالح الأمريكية في العراق والمنطقة.

كما أظهر العراقيون رغبة شديدة في الحصول على المساعدة الفنية والاقتصادية من الولايات المتحدة الأمريكية، من أجل المساعدة في إنجاز

مشاريع الإعمار، وتحقيق الازدهار الاقتصادي في العراق. وهكذا فإن فرص التعاون الاقتصادي والفني كانت مواتية بين البلدين.

وكان من أبرز أوجه التعاون الاقتصادي بين الطرفين، المساعدات الاقتصادية الأمريكية المقدمة للعراق، فقد أبدت الحكومة الأمريكية استعدادها لتجهيز العراق بكميات من المساعدات العينية في 10 يناير 1956، وقد رحبت الحكومة العراقية بهذا العرض، واقترحت عقد اتفاق أوسع بين الطرفين يقوم على أساس قبول المساعدات العينية من مؤسسات وجمعيات أمريكية تكون مرسلة إلى مؤسسات وجمعيات في العراق، فتألفت لهذا الغرض لجنة من ممثلي وزارات المالية، والمعارف، والاقتصاد، والشؤون الاجتماعية، والزراعة، والصحة، وقررت قبول هذه المساعدات، كما قررت تأليف لجنة خاصة تعرف باسم: «لجنة تبادل المساعدات العينية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية». للإشراف على استلام وتوزيع المواد التي تصل إلى العراق وتوزيعها، وقررت أيضاً إعفاء هذا النوع من المساعدات الأمريكية من دفع الرسوم الجمركية[1].

وفي الإطار نفسه، أهدت الحكومة الأمريكية مختبراً للطاقة الذرية للعراق في 24 مارس 1956، تعبيراً عن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمساعدة العراق في استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية[2]، قوبلت هذه الهدية بترحاب بالغ من الحكومة العراقية، وقد صادق مجلس الوزراء في 15 أكتوبر 1956 على إتفاقية الذرة للاستعمال السلمي، وتم تخويل السفير العراقي موسى الشابندر في واشنطن إجراء مفاوضات مع هندرسن مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا، وأفريقيا، وقد أسفرت

(1) للاطلاع راجع: د.ك.و.، الوحدة الوثائقية ملفات البلاط الملكي رقم الملف 40922، كتاب وزارة الزراعة إلى وزارة الخارجية العراقية الرقم 1729 في 16 يناير 1956.

(2) غلمن، عراق نوري السعيد، ص 192 ـ 193.

هذه المفاوضات عن توقيع اتفاقية عرفت «باتفاقية التعاون بين الحكومة العراقية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية حول الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية» في 7 يونيو 1957.

وقد جاء في الأسباب الموجبة لعقد مثل هذه الاتفاقية بين الحكومتين العراقية والأمريكية أنه «لما كان الاستعمال السلمي للطاقة الذرية ينطوي على آمال كبيرة لصالح الجنس البشري، ولما كانت الحكومة العراقية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية ترغبان في التعاون في سبيل إنماء مثل هذا الاستعمال السلمي للطاقة الذرية، ولما كان تعميم وإنماء الأنواع المتعددة من الافران الذرية للبحوث في تقدم حثيث، ولما كانت الأفران الذرية للبحوث مفيدة في إنتاج مقادير من النظائر المشعة المستعملة في المعالجة الطبية في عدة مجالات أخرى للأبحاث، وفي الوقت ذاته فهي وسيلة قيمة للتدريب والتعليم في حقول العلوم النووية وهندستها التي تعد لإنماء استعمالات سلمية أخرى للطاقة الذرية بما فيها القوة النووية للاستخدامات المدنية، ولما كانت الحكومة العراقية راغبة في اتباع منهاج للأبحاث والإنماء يهدف إلى تحقيق الاستعمالات السلمية والإنسانية للطاقة الذرية، وراغبة في نيل مساعدة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ومصانعها فيا يتعلق بهذا المنهاج. فقد أبدت لجنة الطاقة الذرية الأمريكية استعدادها لإعانة الحكومة العراقية في هذا المنهاج». وتضمنت الاتفاقية (11) إحدى عشرة مادة[1].

وقد كلفت الحكومة العراقية الدكتور كاشف العطاء للإشراف على إدارة المختبر الذري[2].

---

(1) د.ك.و.، الوحدة الوثائقية ملفات البلاط الملكي رقم الملف 92/ 311، تصديق الاتفاقية المعقودة بتاريخ 7 يونيو 1957 بين الحكومة العراقية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية. وللاطلاع على نص الاتفاقية راجع: الملحق رقم (5).

(2) ويذكر بأن الدكتور كاشف الغطاء قد درس في مختبر آرلون الوطني للجنة الطاقة الذرية الأمريكية في «لاموند» ولاية «أيلينويس» للاطلاع ينظر: غلمن، عراق نوري السعيد، ص 193.

من ناحية أخرى، استمر نشاط الرأسمال الأمريكي في مجال الاستثمارات في العراق، ففي بداية عام 1957 أصبحت مساهمة الرأسمال الأمريكي في العراق تزيد على (60) مليون دولارٍ منها (48) مليون دولار استثمرت في العمليات النفطية، والباقي استثمر في معامل وتجهيزات تعود ملكيتها إلى بعض المقاولين الأمريكيين في العراق. كما طلب العراق إلى المساهمين الأمريكيين في شركة نفط العراق المحدودة الموافقة على تسليف العراق مبلغاً قدره (500) ألف دينار لإنشاء مجمعات صيفية في مختلف أنحاء العراق للقيام بفعاليات اجتماعية واقتصادية، وقد حصل العراق على الأموال المطلوبة كما حصل على خبير أمريكي للإشراف على تنفيذ المشروع المذكور، إلا أن قيام ثورة 14 يوليو 1958 أدى إلى إلغاء هذه الصفقة[1].

يتبين مما تقدم أن العراق لم يستلم من المساعدات المالية الأمريكية لغاية سنة 1957 أكثر من (11) مليون دولار، إلا أن هذا المبلغ لا يترك أي أثر ملموس على تطور الأوضاع الاقتصادية في العراق، حيث أن جانباً كبيراً من رصيد المساعدة الفنية صرف عملياً على شكل رواتب للخبراء الأمريكيين، ففي سنة 1957 وحدها تم تخصيص (2) مليوني دولار من أصل مليونين و(300) ألف دولار كرواتب للخبراء، فضلاً عن (200) ألف دولار خصصت من أجل تدريب الطلبة العراقيين في الولايات المتحدة الأمريكية، ولم يبق من المبلغ المذكور سوى (100) ألف دولار لشراء المواد الميكانيكية والتقنية[2].

وفي مجال التبادل التجاري بين البلدين، ارتفعت استيرادات العراق من الولايات المتحدة الأمريكية بعد سنة 1955، في حين بقي حجم الصادرات العراقية إلى الولايات المتحدة الأمريكية للفترة ذاتها دون حجم استيرادات العراق منها، مما يدل على أن حجم الميزان التجاري بين البلدين، كان يميل

---

(1) غلمن، عراق نوري السعيد، ص194.

(2) «Politica SSHA Na Arabskom Vostode», p.140.

لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى ذلك، فإن العراق كان يحصل على ضريبة الترانزيت على البضائع التجارية الأمريكية التي كانت تمر عبر العراق. والجدول المبينّ أدناه يشير بوضوح إلى واقع التبادل التجاري بين الطرفين للفترة 1956 ـ 1958 وبالدينار العراقي[1].

«جدول الاستيرادات والصادرات والترانزيت بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية بالدينار العراقي»

1956 ـ 1958

السنة	الاستيرادات	الصادرات	الترانزيت
1956	1415432	418853	460826
1957	15856456	507601	160386
1958	15214254	701359	488050

ومع أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تبدي استعدادها لتزويد العراق بالخبراء الفنيين وفي مختلف الاختصاصات، إلا أن الحكومة الأمريكية كانت تتباطأ في الإيفاء بوعودها، وقد تجلى هذا في موضوع تعيين خبير فني بدلاً من المهندس الأمريكي دبليو. أر. نلسون W.R.Nelson الذي انتهى عقده مع مجلس الإعمار سنة 1956، فقد مضت شهور عدة دون أن تحسم واشنطن هذا الأمر، مما أدى إلى أن يتدخل نوري السعيد رئيس الوزراء في الموضوع، حيث التقى مع غلمن في دار السفارة الأمريكية ببغداد في 9 يونيو 1956 لبحث

(1) الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، دائرة الاحصاء المركزية، ملخص للمجاميع الاحصائية للتجارة الخارجية من سنة 1927 ـ 1960، بغداد 1961.

هذا الموضوع مؤكداً حاجة مجلس الإعمار لخبير أمريكي جديد[1].

لكن يبدو أن إلحاح نوري السعيد لم يدفع الحكومة الأمريكية لاستجابة طلب العراق، واستمر خلو مقعد العضو الأمريكي في مجلس الإعمار إلى أن قررت واشنطن في 4 اكتوبر 1956 تعيين الخبير كليفورد ويلسون Clifford Wilson، وقد قرر مجلس الوزراء في 31 ديسمبر 1956 الموافقة على تعيين ويلسون عضواً إجرائياً في شؤون الري في مجلس الإعمار، وباشر عمله في 3 يناير 1957[2].

مع ذلك فقد استمر وصول الخبراء الأمريكيين إلى العراق من أجل العمل في مختلف الوزارات والمؤسسات العراقية، ففي 3 ديسمبر 1957. وافقت وزارة المواصلات والأشغال على استقدام خمسة خبراء من الولايات المتحدة الأمريكية للعمل في مديرية السكك الحديدية بموجب الاتفاق العام للتعاون الفني بين الطرفين[3].

واستطاعت بعثة العمليات الأمريكية في بغداد التي كانت تقوم بتنفيذ جميع المساعدات الفنية الأمريكية المقدمة للعراق، ان تهيء عدداً كبيراً من الفنيين الأمريكيين، وقد وصل عددهم حتى عام 1958 إلى (100) فني يساعدون على تحسين أوضاع العراق الاقتصادية، وجلّهم خبراء في إنشاء السدود والسيطرة على الفيضانات وتحسين الري، وإنشاء الطرق العامة[4].

وقد أثار وجود هذا العدد من الخبراء الأمريكيين في العراق لدى

---

(1) غلمن، عراق نوري السعيد، ص298.

(2) م.و.خ.ع، رقم الملف غ/ 403 / 403/ 2، كتاب ديوان مجلس الوزراء، إلى مجلس الإعمار، الرقم/ في 3 يناير 1957.

(3) م.و.خ.ع.، ملف المساعدات الرقم 3152/ 420/ 400، كتاب وزارة الخارجية العراقية إلى السفارة الأمريكية ببغداد الرقم 3152 في 3 ديسمبر 1957.

(4) غلمن، عراق نوري السعيد، ص 193 ـ 194.

المسؤوليين البريطانيين الحذر والقلق على نفوذهم في العراق، ووصف غلمن موقف بريطانيا هذا قائلاً: «كان رد الفعل البريطاني غير ودي إزاء وجود عدد كبير من الفنيين الأمريكيين في العراق، إذ يعدون وضع هؤلاء الخبراء بمثابة تدخل في مجالات لا يليق العمل فيها لغير الاختصاص البريطاني» وهذا ما يدل على أن بريطانيا كانت متوجسة كثيراً من موضوع إزدياد أعداد الخبراء الأمريكيين في العراق خوفاً على مصالحها في العراق[1].

وتجدر الإشارة إلى أن الخبراء الأمريكيين استمروا في أعمالهم في مختلف الوزارات العراقية كوزارة الصحة، والزراعة، والمواصلات، بعد وقوع ثورة 14 يوليو 1958، وقد تناقصت الإفادة من خدمات الفنيين الأمريكيين بعد 2 سبتمبر 1958، حتى وصل الأمر إلى أن أصدرت حكومة الجمهورية العراقية في 30 مايو 1959 بلاغاً بإنهاء اتفاقية المساعدة الاقتصادية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية[2].

ب ـ التعاون الثقافي بين البلدين للفترة 1956 ـ 1958

شهدت فترة 1956 ـ 1958 تعاوناً واضحاً بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية في مجالات التعليم والتدريب، ونشاط الخبراء والبعثات الأثرية الأمريكية في العراق.

ففي مجال التعليم والتدريب طلبت وزارة المعارف استقدام عدد من المدرسين الأمريكيين لتدريس مادة اللغة الإنكليزية في المدارس العراقية. وقد استجاب الجانب الأمريكي لحاجة العراق من المدرسين إذ بعث في 19 سبتمبر 1956 ثلاثة مدرسين أمريكيين للقيام بالتدريس في المدارس العراقية[3].

---

(1) المرجع نفسه، 292 ـ 293.

(2) المرجع نفسه، ص327 ـ 328.

(3) المدرسون هم:

1 ـ رالف سي. كورديل (Ralph C.cordell) عُين في الإعدادية المركزية للبنين في الموصل. =

واتفقت وزارة المعارف مع إدارة النقطة الرابعة الأمريكية في العراق على تزويد العراق بالخبراء والفنيين في حقل التعليم الصناعي، وإيجاد الفرصة المناسبة لتدريب العراقيين في المعاهد الأمريكية. وقد وصل خبيران أمريكيان إلى العراق عُين أحدهما: بوظيفة مدير للتعليم الصناعي، والثاني: مدير للتعليم الزراعي(1).

ونظراً لحاجة الحكومة العراقية إلى تدريب بعض الفنيين في مراكز التدريب الأمريكية، فقد خصصت الحكومة الأمريكية بناء على اقتراح من الحكومة العراقية في 9 أوغست 1956 زمالة دراسية مدتها سنة واحدة للعراق للدراسة والتدريب على أعمال وسائل الإيضاح التعليمية في المعاهد الأمريكية. وبناء على ذلك فقد رشحت وزارة المعارف المدرس عدنان راسم من الملاك الثانوي للإفادة من هذه الزمالة(2).

وفي 20 سبتمبر 1956 وافقت الحكومة العراقية على ترشيح غازي عبد اللطيف المراقب الزراعي في مديرية الزراعة العامة لدراسة صناعة الجبن في الولايات المتحدة الأمريكية بموجب الزمالة الممنوحة من إدارة التعاون الفنية لبرنامج النقطة الرابعة(3).

وضمن الإطار نفسه، رشحت الحكومة العراقية في 21 سبتمبر 1956 الدكتور نوري مصطفى بهجت الطبيب المعالج في عيادة الكلية الطبية للتدريب

= 2 ـ جيمس أف. ورنو (James F.Warner) عُين في ثانوية كركوك للبنين.

3 ـ جيمس ستارك (James W.Stark) عُين في ثانوية البصرة للبنين.

للاطلاع راجع: د.ك.و. الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي.، رقم الملف 5744/ 311، كتاب وزارة المعارف إلى مجلس الوزراء، العدد 38742 في 19 سبتمبر 1956.

(1) «الزمان»، 14 ابريل 1956.

(2) د.ك.و.، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 5744/ 311، كتاب وزارة المعارف إلى رئاسة ديوان مجلس الوزارء، العدد 362420 في 4 سبتمبر 1956.

(3) المصدر نفسه، كتاب وزارة الزراعة إلى ديوان مجلس الوزراء، العدد 8 في 21 سبتمبر 1956.

في معهد العلاج الطبيعي في جامعة نيويورك لمدة سنتين[1].

ومن جانب آخر أبدت لجنة زمالات أيزنهاور المتبادلة في واشنطن رغبة في تطوير التعاون الثقافي مع العراق، وتعبيراً عن ذلك أبلغ بارنز (Barnes) رئيس اللجنة المذكورة السفير العراقي في واشنطن موسى الشابندر في 6 يونيو 1957 منح العراق زمالتين دراسيتين لسنة 1957 ـ 1958 تقديراً منها للعراق، وإعجابها بمواقفه المؤيدة للسياسة الأمريكية[2].

رحبت الحكومة العراقية بهذه المبادرة، وعدتها خطوة إيجابية على طريق تطور العلاقات العراقية ـ الأمريكية في مجال التعاون الثقافي بين البلدين، كما قررت في 15 يوليو 1957 تشكيل لجنة لاختيار المرشح المناسب لزمالة لجنة أيزنهاور[3].

كانت مدة الزمالة التي تمنحها لجنة زمالات أيزنهاور ثمانية أشهر، وتهدف إلى اطلاع المتبع بهذه الزمالة على نواحي الحياة الأمريكية للإفادة منها، والاتصال بالزعماء والشخصيات السياسية، والاقتصادية، ورجال الأعمال، ورجال الطوائف بحرية. أما الهدف الأساسي من منح هذه الزمالة فهو مساعدة صاحب المنحة على فهم معنى الزعامة والقيادة، سواء أكانت سياسية، أم اقتصادية، أو عمالية في الولايات المتحدة الأمريكية[4].

---

(1) المصدر نفسه، كتاب وزارة الزراعة إلى ديوان مجلس الوزراء، العدد 4320 في 23 سبتمبر 1956.

(2) م.و.خ.غ، رقم الملف 3160/ 224/ 400، تقرير السفارة العراقية في واشنطن إلى وزارة الخارجية العراقية، العدد 2/ 4/ 375 في 6 يونيو 1957.

(3) وكانت اللجنة مؤلفة من: 1 ـ برهان الدين باشا أعيان، رئيساً، 2 ـ توفيق السويدي عضواً، 3 ـ عبد الكريم الأزري عضواً، ومن الأمريكيين: السيد مايكل Michael والأب راين Ryan راجع: المصدر نفسه.

(4) م.و.خ.ع.، رقم الملف 3160/ 224/ 400، تقرير السفارة العراقية في واشنطن إلى وزارة الخارجية العراقية العدد 2/ 4/ 375 في 6 يونيو 1957.

وكان أبرز أوجه التعاون الثقافي بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية في الفترة 1956 ـ 1958 تأسيس جامعة الحكمة الأهلية في بغداد، حيث تقدم الأب الأمريكي توماس هيسي (Thomas Hessey) في 30 مايو 1956 بطلب إلى وزارة المعارف من أجل الموافقة على تسمية كلية بغداد باسم (جامعة الحكمة)، وقد وافقت الوزارة على ذلك 9 يونيو 1956[1].

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة المعارف قد وافقت في 27 ابريل 1955 على منح مدرسة كلية بغداد الأذن بمباشرة التعليم العالي، وإحداث دراسة تستغرق أربع سنوات، ومنح الشهادات والدرجات الدراسية التي تمنح عادة في مختلف مراتب التعليم العالي[2].

وبناء على موافقة وزارة المعارف المذكورة أسست جامعة الحكمة في بغداد، وباشرت أعمالها في السنة الدراسية 1956 ـ 1957[3].

وقد أبدى نوري السعيد رئيس الوزراء ترحيبه بفكرة إنشاء جامعة الحكمة، وشجع المسؤولين الأمريكيين في كلية بغداد على تحقيق هذا المشروع الثقافي، وقدم أرضاً حكومية على سبيل المنحة لتبنى عليها الجامعة الجديدة[4].

كما تطور التعاون الثقافي في مجال البعثات العلمية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية في الفترة المذكورة، حيث احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المقام الأول بين الدول الغربية التي كانت تستقبل البعثات

(1) د.ك.و.، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، ملفات وزارة المعارف، رقم الملف 608 جامعة الحكمة 1956 ـ 1957.

(2) وللاطلاع على مراحل تأسيس جامعة الحكمة راجع: صالح محمد حاتم عبد الله، تطور التعليم في العراق 1945 ـ 1958، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1994، ص324 ـ 325.

(3) المرجع نفسه، 325.

(4) غلمن، عراق نوري السعيد، ص213.

العلمية العراقية، وهذا يؤكد تفوق الولايات المتحدة الأمريكية على بريطانيا في علاقاتها الثقافية مع العراق، ولعل مرد ذلك إلى اتفاقية النقطة الرابعة بين البلدين في سنة 1951، التي أدت دوراً كبيراً في تطوير التعاون الثقافي بين الطرفين[1].

أما الطلاب العراقيون الذين أرسلوا للدراسة والتدريب إلى الولايات المتحدة الأمريكية على نفقة بعثة العمليات الأمريكية، فكان عددهم (20) طالباً، وعلى نفقة مؤسسة فولبرايت ثلاثة طلاب لسنة 1957 ـ 1958[2].

وعندما أعد الدكتور عبد الحميد كاظم وزير المعارف خطة تقضي بحل مشكلة توتر العلاقة بين الطلبة والحكومة، خصوصاً بعد أن أدى الطلبة دوراً كبيراً في تأجيج حماس الجماهير في المظاهرات التي سادت مدن العراق تأييداً لمصر أثناء أزمة قناة السويس 1956. تضمنت الخطة تأسيس مخيمات صيفية في مختلف أنحاء العراق ذات منهاج حافل بالألعاب الرياضية، والفعاليات المدرسية، والمحاضرات، وقد حظيت خطة الدكتور كاظم بتأييد قوي من نوري السعيد[3]، الذي عرض هذه الخطة على غلمن السفير الأمريكي في بغداد في 28 مارس 1958، راجياً حث المساهمين الأمريكيين في شركة نفط العراق، كشركة «ستاندرد أويل نيوجرسي»، وشركة «سو كوني مويل أويل»، على تقديم مبلغ (500) ألف دينار كقرض إلى العراق. وطلب من غلمن أيضاً تزويد العراق بثلاثة خبراء أمريكيين، ليساعدوا في تأسيس المخيمات وإدارتها[4]. وفي الوقت الذي حصل نوري السعيد على المبلغ المطلوب، فقد

---

(1) «التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة 1957 ـ 1958، وزارة التخطيط، بغداد، 1959، ص176.

(2) المرجع نفسه، ص177.

(3) غلمن، عراق نوري السعيد ص211.

(4) المرجع نفسه، ص212.

وصل خبير أمريكي في تأسيس المخيمات إلى بغداد، لكن وقوع ثورة 14 يوليو 1958 أدى إلى وقف العمل في تنفيذ هذه الخطة[1].

واستمرت البعثات الأثرية الأمريكية نشاطها في عدد من المواقع الأثرية العراقية لمساعدة العراق في الكشف عن أبرز ملامح تاريخ العراق القديم. وقد زار العراق أثناء فترة 1956 ـ 1958 عدد من علماء الآثار الأمريكيين موفدين من بعض الجامعات الأمريكية، من أجل الاطلاع والقيام بدراسات لبعض المكتشفات الأثرية العراقية ومن هؤلاء العلماء:

1 ـ المستر رالف سوليكي Mr. Ralph Soleeki، وزوجته الدكتورة روز Dr. Rose Soleeki المختصان بدراسات العصور الحجرية والمنتدبان من جامعة كولومبيا، ومعهد شمشونيان بواشنطن. قام الأول بدراسة كهف شانيدار في شمال العراق، وقامت الدكتورة روز بدراسة الفخار المكتشف من حفريات المواقع الأثرية في حلف، حسونة، جرمو، مطارة، وملفعات في المنطقة ذاتها.

2 ـ الدكتور روبرت آدمز (Dr. Robert Adams) من المعهد الشرقي في جامعة شيكاغو، قام بدراسة ومقارنة بعض المجموعات الفخارية في المتحف العراقي للاستفادة منها في أعمال المسح الأركيولوجي التي تقوم بها بعثة المعهد الشرقي لمجاري الأنهار القديمة في جنوب العراق.

3 ـ البروفسور رونالد رودس (Prof. Ronald Rhodes) أستاذ التاريخ والمعهد القديم في جامعة لوس فيل ـ كنتكي الأمريكية، زار المتاحف والمواقع الأثرية، وصور بعضاً منها[2].

---

(1) المرجع نفسه، 213.

(2) «التقرير السنوي عن سير التربية والتعليم لسنة 1956 ـ 1957» وزارة الاقتصاد، بغداد، 1958، ص148 ـ 149.

4 ـ المسترجي. بيركس (Mr. G.A. Berkes) مدير النشر في دائرة العلاقات الثقافية الأمريكية في بغداد، قام بتصوير رقيم طيني وتمثال حجر من موقع نفر في شمال العراق[1].

واستمر التعاون الثقافي بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، حيث قامت مديرية الآثار القديمة العراقية بإعارة بعض من الآثار المكتشفة إلى المعاهد والمختبرات الأمريكية لدراستها، ومن ثم إعادتها إلى العراق.

وقد تمثل هذا التعاون في أن الحكومة العراقية كانت تعير بقايا أثرية متفحمة، وعظاماً حيوانية مكتشفة في كهف شانيدار إلى المعهد شمشونيان في واشنطن لدراستها وإعادتها إلى العراق. كما أعيرت مجموعة من المسكوكات والرقم الطينية المكتشفة في نفر إلى البعثة الأمريكية العاملة في الموقع نفسه لدراستها في المعهد الشرقي لجامعة شيكاغو[2].

وكانت البعثة الأمريكية الأثرية التي أوفدها المعهد الشرقي لجامعة شيكاغو ومؤسسة المدارس الأمريكية للبحوث الشرقية إلى العراق، قد بدأت حفرياتها في موقع نفر الواقع على نحو (10) كيلو مترات شمالي قضاء عفك في محافظة القادسية[3]، اعتباراً من 2 نوفمبر 1957، وكان أبرز نتائج التنقيب، أنه ظهر للبعثة المذكورة أن الغرف التي كانت تحيط بزقورة نفر في الجانب الغربي في الطبقات الكاشية، واور الثالثة، عُثر فيها على بعض التماثيل من البرونز في مداخل وزوايا المعبد الكبير[4].

(1) «التقرير السنوي عن سير المعارف، لسنة 1957 ـ 1958» وزارة التخطيط، بغداد، 1959، ص153.

(2) المرجع نفسه، ص153.

(3) للاطلاع ينظر الخريطة رقم (1).

(4) «التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة 1957 ـ 1958» وزارة التخطيط، ص157.

الخاتمة

شهدت العلاقات العراقية ـ الأمريكية تطوراً واضحاً في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، لتتجاوز كثيراً أُطر العلاقات الاقتصادية، والثقافية، والدبلوماسية، المحدودة التي اتسمت بها علاقات الدولتين خلال ردح طويل من الزمن امتد عملياً إلى حين نشوب الحرب العالمية الثانية.

أفرزت نتائج الحرب العالمية الثانية مجموعة من العوامل ساهمت في تطور العلاقات بين بغداد وواشنطن، فقبل كل شيء تحولت الولايات المتحدة الأمريكية إلى القوة الدولية الأولى، بالكاد كانت توازيها قوة أخرى، هي الاتحاد السوفييتي الذي كانت الأطراف المتحكمة بمصير العراق تخشاه أكثر من أي شيء آخر، وعلى مدى عقود سبقت ظهور الولايات المتحدة الأمريكية فوق المسرح الدولي؛ تحول التهديد السوفييتي، إلى هاجس حكام العراق الأول في مرحلة ما بعد الحرب، وكان يؤرقهم إلى الحد الذي غدوا فيه يربطون كل شرور الدنيا، وكل صوت معارض في الداخل به دون غيره، فإن السوفييت، كما أظهرت الوقائع، كانوا يمثلون خطراً يضاهي خطر الصهاينة في نظر ساسة ذلك العهد، وعلى رأسهم السياسي المخضرم نوري السعيد الذي ظل حريصاً على مصالح العراق حتى الرمق الأخير حسب اجتهاده، وتقويمه للأمور. ولم يكن بوسع نوري السعيد بثاقب نظره، ولا بوسع من كانوا دون

مستواه في إدراك خفايا الأمور، وآفاق المستقبل أن يتجاهلوا حقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة الأولى عالمياً التي بوسعها أن توقف ما كانوا يعدونه زحفاً سوفييتياً متواصلاً صوب الجنوب باتجاه الخليج العربي، في حين كانوا يحسون، مثل غيرهم، تراجعاً بريطانياً في كافة المجالات.

هذا تحديداً هو السبب الأول الذي حدا بأكثر المسؤولين العراقيين ارتباطاً ببريطانيا أن لا يمانعوا في التعاون مع الأمريكيين.

يقضي الإنصاف أن نضيف إلى ذلك عنصراً مهماً آخر هو أن نوازع الاستقلال في اتخاذ القرار السياسي، قد تعززت لدى القائمين على سياسة العراق الخارجية بغض النظر عن ارتباطهم بالغرب الذي كانوا يرون فيه أمراً لا بد منه تقتضيه مصالح العراق المصيرية من وجهة نظرهم. وكان بين هؤلاء من عَد التوجه نحو الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الإطار نهجاً مطلوباً في ضوء واقع تناسب القوى على الصعيد الدولي، في عالم تلتهمه نيران الحرب الباردة على مقربة من حدود العراق في أكثر من موقع. وفي السياق ذاته لا يخلو التوجه للتعاون المتزايد مع واشنطن من عنصر الرغبة في إيجاد قوة موازنة للثقل البريطاني في العراق، اللعبة التي ظهرت لها بوادر واضحة على الساحة العراقية في السابق باتجاه التعاون مع دول كبرى أُخرى.

تحول مبدأ أيزنهاور، وحلف بغداد بقدر أكبر، فضلاً عن الموقف من حركات التحرر عموماً، وحركات التحرر العربية خصوصاً إلى عوامل إضافية لتعزيز العلاقات بين بغداد وواشنطن في السنوات التي سبقت قيام ثورة الرابع عشر من يوليو 1958، وهي أمور لا يمكن فصلها عن الحرب الباردة التي تحولت في تلك المرحلة إلى العامل الحاسم في سير العلاقات الدولية بجميع اتجاهاتها.

وكان النفط باستمرار عاملاً أساسياً في تاريخ العلاقات العراقية ـ الأمريكية، وتعاظم دوره، مع ازدياد أهميته بسبب حاجة العجلة الصناعية

الغربية المتنامية باندفاع له، فقد تحول إلى أحد العناصر المحركة الحيوية، الخفية والعلنية، لسياسات الدول الكبرى، خصوصاً تجاه أقطار الخليج العربي، حيث أن للعراق موقعه المتميز فقد دخل في حسبان الخارجية، والمخابرات، والمصالح الاقتصادية الأمريكية على حد سواء. كما أن العراق من جانبه حاول استغلال هذه الحقيقة من أجل الضغط على الأطراف البريطانية المعنية لاتخاذ مواقف أكثر إيجابية بالنسبة إلى المصالح العراقية.

ومع مرور الزمن، وما رافقه من تطور في مختلف مرافق الحياة الاجتماعية والاقتصادية للعراق ازدادت حاجاته للمساعدات الأمريكية المختلفة، حتى بعد أن ارتفعت موارد خزينة الدولة نسبياً بعد اتفاقية النفط المعروفة التي تم إبرامها مع مجموعة الشركات الأجنبية في العام 1952. ومع تأسيس مجلس الإعمار بعد ذلك، إزداد اعتماد العراق على خبراء الولايات المتحدة الأمريكية وشركاتها المختلفة.

وظهرت بالمقابل عوامل أخرى حدت من سرعة تطور العلاقات العراقية ـ الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. فإن قوى المعارضة بمختلف تنظيماتها وقفت ضد التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية بسبب موقفها من (إسرائيل)، الأمر الذي لم يكن بوسع الحكومة العراقية أن تتجاهله لا سيما وأن اليسار المؤثر على شوارع المدن كان يستغل بذكاء كل ثغرة مواتية في هذا المضمار من أجل التأثير على عواطف الناس.

من جانب آخر لم يكن أمراً هيناً على البريطانيين أن يروا طرفاً دولياً عملاقاً يحقق نجاحات مشهودة على أرض الرافدين، كانت لا بد وأن تكون على حسابهم بقدر، أو بآخر. لكن طبيعة العلاقات الدولية في نطاقها الأوسع، وفي ظل الحرب الباردة التي كان يهون كل شيء آخر أمام متطلباتها في منظور أطرافها الأساسية، قد فرضت نوعاً من المساومة غير المرئية بين واشنطن ولندن بخصوص العراق، ظلت تؤلف أحد الثوابت المؤثرة على

العلاقات العراقية ـ الأمريكية إلى حين قيام ثورة الرابع عشر من يوليو 1958، ليس أدل على ذلك من التفاهم الأمريكي البريطاني المشترك بصدد تصدير السلاح الأمريكي إلى العراق. وقد سبق التوقيع على الاتفاقية العسكرية بين بغداد وواشنطن في 21 ابريل 1954. كما يصلح الموقف الأمريكي المتحمس من حلف بغداد أن يكون نموذجاً آخر معبراً عن واقع المساومة الضمنية المشار إليها، لا سيما وأن الولايات المتحدة الأمريكية نفسها لم تنضم إلى الحلف بصورة مباشرة.

وشهدت العلاقات العراقية ـ الأمريكية من أواسط العام 1954، حتى أواسط العام 1958 تطوراً كبيراً جعل للولايات المتحدة الأمريكية وزناً دولياً كبيراً على الساحة العراقية، أكثر بكثير من جميع المراحل التاريخية السابقة، وغدا الوجود البريطاني نفسه يعتمد على الولايات المتحدة الأمريكية في حالات غير قليلة بفعل عوامل داخلية وخارجية في منطقة مليئة بالأحداث والمتغيرات. لكن ذلك الوجود لم يبلغ شأواً يمكنه من دعم النظام القائم الذي عُلّقت عليه آمال كبيرة تبددت بصورة غير متوقعة مع انهياره السريع يوم الرابع عشر من يوليو سنة 1958، لتدخل العلاقات العراقية ـ الأمريكية مرحلة جديدة منذ ذلك اليوم تحديداً.

العراق وأميركا
1958 - 1945

... وكان النفط باستمرار عاملاً أساسياً في تاريخ العلاقات العراقية - الأمريكية. وتعاظم دوره، مع ازدياد أهميته بسبب حاجة العجلة الصناعية الغربية المتنامية باندفاع له. فقد تحول الى أحد العناصر المحركة الحيوية، الخفية والعلنية، لسياسات الدول الكبرى، خصوصاً تجاه أقطار الخليج العربي، حيث إن للعراق موقعه المتميز فقد دخل في حسبان الخارجية، والمخابرات، والمصالح الاقتصادية الأمريكية على حد سواء. كما أن العراق من جانبه حاول استغلال هذه الحقيقة من أجل الضغط على الأطراف البريطانية المعنية لاتخاذ مواقف أكثر إيجابية بالنسبة الى المصالح العراقية.

ومع مرور الزمن، وما رافقه من تطور في مختلف مرافق الحياة الاجتماعية والاقتصادية للعراق ازدادت حاجاته للمساعدات الأمريكية المختلفة، حتى بعد أن ارتفعت موارد خزينة الدولة نسبياً بعد اتفاقية النفط المعروفة التي تم إبرامها مع مجموعة الشركات الأجنبية في العام 1952.

دار الملتقى للطباعة والنشر